المجلس الأعلى للثقافة

الحكم والسياسة فى أفريقيا

الجزء الأول

المشروع القومي للترجمة

تحرير : أكوديبا نولى
ترجمة : مجموعة من الباحثين

496

مراجعة وتقديم : إبراهيم نصر الدين

المشروع القومى للترجمة

الحكم والسياسة فى أفريقيا

المجلد الأول

تحرير : أكوديبا نولى

ترجمة

أيمن السيد شبانه — عبد السلام نوير

رحاب عثمان محمد — محمد عاشور مهدى

صبحى قنصوة — نهاد جوهر

عبد الجيد عمارة — هالة جمال ثابت

مراجعة و تقديم

إبراهيم نصر الدين



٢٠٠٣

المشروع القومى للترجمة

إشراف : جابر عصفور

- العدد : ٤٩٦
- الحكم والسياسة فى أفريقيا (المجلد الأول)
- أكوديبا نولى
- إبراهيم نصر الدين
- الطبعة الأولى ٢٠٠٣

هذه ترجمة كاملة لكتاب :

Government and Politics in Africa

تحرير :

Edited by : Okwudiba Nnoli

AAPS Book, : صدر عن

P.O.Box MP 1100, Mount Pleasant

Harare,

Zimbabwe

سنة النشر **2000**

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo

Tel : 7352396 **Fax :** 7358084

تهدف إصدارات المشروع القومى للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلس الأعلى للثقافة .

المحتويات

تقديم المراجع

يعد هذا الكتاب واحداً من أهم الكتب التى أصدرتها الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية (بريتوريا – جنوب أفريقيا) ؛ ذلك أن الجمعية ومنذ نشأتها فى منتصف سبعينيات القرن الماضى قد حرصت على أفرقة علم السياسة الأفريقى ، بما يعنيه ذلك من قيام المفكرين الأفريقيين بدراسة الأوضاع السياسية فى القارة من خلال منظور أفريقى معايش للواقع ومتفاعل معه ومؤثر فيه ، وليس من خلال منظور أوروبى / أمريكى كثيراً ما يكون عاجزاً عن فهم الواقع الأفريقى من جهة ، وغالبًا ما يستهدف تحقيق مصالح أجنبية على حساب المصالح الأفريقية من جهة أخرى .

ومن هنا سعت الجمعية – والتى تضم فى عضويتها نحو خمسة آلاف متخصص فى العلوم السياسية على مستوى القارة – إلى تعميق هذا المنظور سواء من خلال مجلتها الفصلية ، أو نشراتها الدورية ، أو مؤتمراتها العلمية ، أو إصداراتها من الكتب التى توزعها مجاناً على أقسام العلوم السياسية بمختلف الجامعات الأفريقية ، وقد أسفر هذا عن نشأة جيل من الباحثين فى الشئون الأفريقية انشغل بمشكلات القارة فى تفاعل إيجابى ، وَلَّد كثيراً من الحوارات البناءة التى استهدفت مواجهة كثير من مشكلات القارة سواء ما تعلق منها بقضايا الاندماج الوطنى وبناء الأمة ، أو ما تعلق منها بقضايا الاندماج الإقليمى والقارى .

وفى هذا السياق يأتى هذا الكتاب الذى يحمل عنوان «الحكم والسياسة فى أفريقيا» ، وتأتى أهمية ترجمته فى ذات الوقت إلى العربية بغية إلغاء الوسيط الأوروبى / الأمريكى ، وفهم الأوضاع السياسية للقارة الأفريقية من خلال مفكريها ورؤى منظريها دعماً للتفاعل المباشر بين المفكرين العرب والأفارقة .

إن هذا الكتاب يتناول العديد من القضايا الهامة المثارة على الساحة السياسية الأفريقية ومنها: إشكالية الدولة فى أفريقيا ، وخبرة دولة الحزب الواحد، وأيديولوچيات الدولة الأفريقية ، وطبيعة نظم الحكم العسكرية بالقارة ، والديمقراطية وعملية التحول الديمقراطى ، والعملية الانتخابية وإدارتها فى القارة ، والسياسات الاثنية ، والعقيدة والدين والطبقة العمالية والسياسة ، والفلاحون والسياسة ، والطلاب والسياسة ، والمرأة والسياسة ، وسياسة التكيف الهيكلى ، وإدارة الصراعات فى القارة . وكل هذه القضايا يتم الاستدلال عليها بدراسة حالات فى العديد من الدول الأفريقية : الكنغو الديمقراطية ، وأوغندا ، وسيراليون ، وبتسوانا ، وغانا ، وزامبيا ، وجنوب أفريقيا ، والكاميرون ، والجابون ، والسودان ، وتونس ، ونيجيريا ، والجزائر ، وسوازيلاند ، والسنغال ، وأنجولا ، والصومال .

وقد قام بتحرير هذا الكتاب الصديق العزيز والمفكر النيجيرى أوكواديبا نولى فى مقدمة تعبر عن حنكة أكاديمية ، وأتبع ذلك بخاتمة انصرفت إلى تحليل تأثيرات عملية العولمة على السياسة فى أفريقيا .

ولقد قام على ترجمة هذا الكتاب الصادر عام ٢٠٠٠ - والذى يصل عدد صفحاته إلى نحو ألف صفحة - نخبة من شباب الباحثين المصريين المتخصصين فى الشئون الأفريقية بذلوا جهداً مخلصاً فى هذا المجال ، لا أملك لهم غير تقديم خالص شكرى وتقديرى .

ولا يسعنى فى هذا المجال إلا أن أشكر المجلس الأعلى للثقافة والأمين العام الأستاذ الدكتور/ جابر عصفور على رعايته للمشروع القومى للترجمة الذى فتح الباب واسعاً على الشئون الأفريقية بعد أن ظل هذا الباب ، على أهميته ، مغلقاً لسنوات عدة .

أ.د. إبراهيم نصر الدين

أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

ورئيس الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية

فى بريتوريا - جنوب أفريقيا .

مقـــدمة

بقـلم : **أكوديبـــا نــولى**

ترجمة : **د. صبحى قنصوة**

صورة السياسة الأفريقية

تقدم أفريقيا صورة كريهة ووحشية وبهيمية للسياسة فيها ، حيث يمكن لهؤلاء الذين يقللون من شأن هذه القارة أن يشيروا بسهولة إلى نظم الحزب الواحد والاستمرار فى الرئاسة مدى الحياة فى منصب الرئاسة والانتشار واسع النطاق للاثنية (العرقية) الضارة ، والصراع الدينى والعنف السياسى وإبادة البشر والحكم العسكرى وتزوير الانتخابات والفساد والفقر المدقع وكابوس تدفقات اللاجئين طوال تاريخ السياسة فى أفريقيا ، ويمكن لهؤلاء أيضا - ولديهم بعض التبرير - أن يقولوا إن القيادات السياسية فى أفريقيا ، حتى الآن ، قد وصمت الماضى الأفريقى بكل ما يشين ، وصاغت حاضراً لا يبشر بأى مستقبل ، اللهم إلا بمزيد من الألم والعار، بل وبوجود مزعزع غير مأمون، وبينما تبدو سائر القارات وهى تمضى قدمًا إلى الأمام ، سياسيًا واقتصاديًا ، مع تغير أوضاع النظام الدولى ، تصر أفريقيا على أن تبدو فى صورة تجمع من الدول المتسولة المنهكة بسبب الحروب الأهلية ، والتى تمس فيها الحاجة إلى المساعدات الدولية التى دمرتها الحرب ، وللنازحين واللاجئين من أبنائها ولاقتصاداتها سيئة الإدارة بشكل جسيم .

وقد ظهر اتجاه دراسى جديد يعتمد على إطلاق النعوت والصفات ، وأدى هذا الاتجاه إلى قيام الجناح اليمينى من الدارسين الأوروبيين والأمريكيين بحملة أكاديمية

(تحليلية) شعواء ضد السياسة الأفريقية ، حيث أطلقوا عليها أوصافًا عديدة ، من قبيل المفترسة والوقفية والتطفلية والمزعزعة والأبوية والأبوية الجديدة والمنحطة والإجرامية والجشعة وغير التطورية والتلصصية والمحاسيبية والمرتشية وغير الرشيدة والناقصة والعاجزة ، بل إن بعض المحللين قد اختزل السياسة الأفريقية إلى عبارات مجازية عجيبة ، من قبيل " سياسات البطون " (Bayrat,1993)، و" سوقية وابتذال السلطة " (Mbembe,1992a,1992b)، بل إن البعض الآخر قد ذهب إلى القول بأن هناك أعراضًا مرضية معينة للسياسة ، تعتبر فى حقيقتهاأو بشكل خاص ، أفريقية ، كالتطفلية المرتبطة بالدولة والعسكرية والديكتاتورية والفساد وعدم وجود مساءلة كافية للمسئولين العموميين وغياب الشفافية وعدم المساواة فى دمج الجماعات الاثنية (فى الحياة السياسية) وما يقترن بذلك من صراعات (Sklar,1993:85).

هذه الصورة للسياسة الأفريقية وصلت إلى درجة من القوة بحيث إنه حتى أولئك الذين تصدوا للدفاع عن الأفارقة قد تأثروا بها بشكل عميق، ومن ثم – وعلى سبيل المثال – فإن محاولة باسيل ديفيدسون (Basil Davidson,(1992) ، البحث عن منظور تحليلى أفريقى ، كانت مدفوعة بالرغبة فى تجاوز هذه "الأعراض المرضية" للسياسة الأفريقية ، حيث اقترح أن يتم تقسيم السياسة المعاصرة فى أفريقيا إلى نماذج طبقًا لمعايير تمليها الخبرة التاريخية لمجتمعات ما قبل الاستعمار ، كامبراطوريات الأشانتى وغانا وصنغاى وكانم ، وهذا التقسيم – فى رأيه – سوف يكشف عن عناصر ومبادىء هامة يمكن أن تؤدى إلى تحولات فى السياسة الأفريقية ، ومن بين هذه العناصر والمبادىء : حكم القانون ، وانتشار السلطة التنفيذية ، وإحاطة استخدام هذه السلطة بقيود سياسية وقانونية ، والتسامح السياسى ، ومبدأ الاتحادية (الفيدرالية) السياسية .

أيضًا ، هناك منظور آخر ، ذو نزعة أفريقية فى النظر إلى صورة السياسة الأفريقية ، يسعى إلى العودة إلى العشيرة باعتبارها وحدة الحياة السياسية ، وحجته فى ذلك بسيطة ، وهى أن انتظام وكفاءة وعدالة العشيرة تعتمد على المساواة والحرية والوحدة ، وأن استجاباتها المدهشة تجتذب ولاء الناس ، حيث يرون فى ذلك تحقيقا للتوازن ، من حيث الاعتناء والموارد والعادات الاستهلاكية والمصالح والقيم والاهتمامات ، بين العالمين الداخلى والخارجى ، ولكن لصالح ما هو داخلى ، كما أنها

توجه الاهتمام إلى الحاجات والمشكلات الآنية للناس ، مع توفير فرص لزيادة الشعور بالمسئولية .

هذه الصورة للسياسة الأفريقية ، وكذلك ردود الأفعال المختلفة عليها ، ذات النزعة الأفريقية ، تعتبر محصلة تحليل سياسى يركز على العوامل الذاتية (غير الموضوعية) دون أى اهتمام بالهياكل السياسية والاقتصادية التى تحيط بهذه النواحى الذاتية وتتخللها وتدل عليها ، وهذا التحليل يتجاهل ، حتماً – أو يقلل من أهمية – الصراعات فى المجتمعات الأفريقية ، والتعبيرات المادية والمؤسسية الملموسة لهذه الصراعات ، ويفضل أن ينظر إلى الدولة كعالم مجرد ، يخضع لإرادة القائمين على إدارتها ، دون أن يتمكن هؤلاء – بدرجة أو أخرى – من تحقيق فكرة هيجل الكلية عن السياسة وسلوك الدولة .

إن انتقال التركيز فى التحليل إلى هذه الصراعات سوف يظهر منه أن السياسة الأفريقية – رغم محدوديتها وإخفاقاتها – قد حققت قدراً كبيراً من الإنجاز ، حيث حققــت تقدماً هائلاً فى الإنتاج المادى والمعرفة العلمية ، وخاصة بالمقارنة بأفريقيا ما قبل الاستعمار فى ظل نظام العشيرة ، فقد حدث توسع وتنوع سريع فى الإنتاج والتعليم والرعاية الصحية والأنشطة الثقافية ، وذلك بشكل تراكمى جعل العودة إلى أشكال الحياة فيما قبل الاستعمار ، أمراً غير واقعى وغير مستساغ ، وأكثر من ذلك ، فقد حققت أفريقيا قدراً من التقدم نحو الديموقراطية ، رغم محدوديته ، كما حققت أيضاً تقدماً اجتماعياً وأخلاقياً ، ومن بين الأفكار التقدمية فى هذا الشأن ، تلك الأفكار المتعلقة بالسعادة ، وأن كل حياة إنسانية لا يمكن إحلالها (تعويضها) بأخرى ، وأن فردية الشخص لا يمكن اختزالها إلى مجرد عضويته فى إحدى الأسر أو الجماعات الاثنية ، كذلك ، فإن عدد البلدان الأفريقية التى حدثت بها صراعات عنيفة أو إبادة النوع البشرى ، يشكل نسبة صغيرة جداً من العدد الكلى لهذه البلدان ، كما أن "الأعراض السياسية المرضية" التى تستند إليها صورة السياسة فى أفريقيا ، لا تشكل إلا جزءاً صغيراً جداً من الحياة السياسية الأفريقية ، وإذا وضعت هذه الأعراض المرضية فى سياقها الملائم – وبحجمها الصحيح – فلن تسمح بهذه النظرة الفكرية المتشائمة القدرية المميتة أو بهذا التشخيص المرضى للسياسة الأفريقية، والذى عبرت عنه

تلك النزعة التشاؤمية فيما يتعلق بأفريقيا ، وما صاحبها من رسم صورة كئيبة بشكل متكرر لمسارات الأحداث (سيناريوهات) فى القارة ، وبالإضافة إلى ما سبق ، فقد كان لأفريقيا فضل السبق من حيث التسامح السياسى تجاه قضايا العنصرية وتحقيق المصالحة العنصرية (فى كينيا وجنوب أفريقيا) .

إن هذا التقدم الذى أحرزته السياسة الأفريقية ينبغى القتال من أجله والتمسك به فى مواجهة التقلبات الهائلة فى البيئتين الداخلية والخارجية ، حيث يتعرض هذا التقدم للتهديد بشكل دائم ، ويواجه نكسات تصاحبها دائمًا جرائم مروعة ، وهذه النكسات لا يمكن أن تكون مبررًا للكف عن الكفاح فى سبيل المضى قدمًا نحو مزيد من التقدم ، ولا يمكن أيضًا أن تكون مبررًا لإهالة أكداس السباب الأكاديمى (التحليلى) على الزعماء الأفارقة ، أو الانتكاس عن التجاوب مع الواقع الحاضر ، أو الحنين إلى الماضى والبحث عن طريقة للحياة تضرب بجذورها فى أعماق ذلك الماضى البعيد ، ولكن هذه النكسات - بالأحرى - تعتبرمبررًا للبحث عن جذور الحاضر فى الماضى ، وعن ما يمكن تحقيقه من تقدم انطلاقًا من الحاضر ، وعن نوع المستقبل الذى يمكن تشكيله بهذا التقدم ، وهذا معناه السعى من أجل فهم ديناميات السياسة والحكم (فى أفريقيا) ، وخاصة الهياكل والقيم التى تشكل أساسًا لهذه الديناميات وتتحكم فيها ، وهذا بدوره معناه التركيز على الدولة.

الدولة فى السياسة والحكم فى أفريقيا

هذا التركيز على الدولة أمر مفهوم (كما سيبدو فى الفصول ٢ و ٣ و ٤) فالقوة الدافعة للسياسة هى تلك القدرات الهائلة للدولة ، مقترنة بإمكانية استخدام هذه القدرة للسيطرة والقمع والاستغلال ، ولهذا السبب ، تعرف السياسة غالبًا بأنها صراع على سلطة (قوة) الدولة ، ولن يكون هناك مجال لمثل هذا الصراع (أى السياسة) دون وجود موارد لتلك السلطة (القوة) ، وخاصة إذا لم تحتكر الدولة هذه الموارد ، ولما كانت القوة تعتبر أمرًا لازمًا فى صميم العلاقات الاجتماعية ، يقال إن السياسة موجودة فى كل هذه العلاقات ، ولكن رغم ذلك ، فإن شدة السياسة تصل إلى أقصاها

فى إطـار الدولة ، باعتبارها المستـودع التقليـدى للسيادة ، وصاحبـة السلطـة العليا ، حيث تحتكر وسائل الإكراه بدرجة لم تعرفها أية جماعة أخرى ، فـوق الدولة أو دونها .

هذه السلطة – التى تتضمن وحدها السلطة على الحياة والموت – يمكن أن تهدد الحياة والثروة والحرية وتحقيق (إثبات) الذات ، ومن ثم ، فإنها تجعل الصراعات المرتبطة بها صراعات محسوسة وشديدة ، وبعبارة أخرى، فإنه كلما تضاءل ما له صلة بالدولة ، كلما تضاءل ما له صلة بالسياسة أيضًا ، وذلك لأنه من الناحية المثالية، تحدث السياسة فى إطار تنظيم للقوة (السلطة) يطلق عليه (دولة) ، ومعنى ذلك أنه خارج نطاق الدولة، فإن مفهوم السياسة يمكن أن يكون مجازيًا فقط ، وبهذا المعنى المجازى ، نتحدث عن السياسة فى الأسرة أو الجامعة أو المجتمع أو الكنيسة أو الحركة العمالية أو المنظمة الدولية.

وبالنسبة إلى أفريقيا ، فقد أدت النشأة والأصول الاستعمارية للدولة ، إلى أن تكون القوة (السلطة) هى العنصر المحدد للاتصاف بوصف الدولة، أما جميع العناصر الأخرى غير الإكراهية ، كالأخلاق والمعايير والقيم والتوازنات والقيود والتقاليد ، والتى تبلورت على مر السنين للتخفيف من قوة (سلطانة) الدولة ، فلم يكن لها وجود بشكل واضح ، حيث كانت القوة الخالصة (المحض) ضرورية ، بوجه خاص ، للسيطرة على الشعوب المغلوبة ، كما كانت ضرورية أيضًا لتسيير الأمور فى مجتمعات شديدة التعقيد والتركيب ، والتى قام المستعمرون بضم بعضها إلى البعض ضمًا تعسفيًا .

وبينما استخدمت قوة (سلطة) الدولة فى أوروبا فى التوسط بين مصالح الطبقات المتصارعة ، ولفرض سيطرة إحدى هذه الطبقات على غيرها فى نهاية الأمر ، فقد حدث غير ذلك فى أفريقيا ، حيث تميزت وظيفة قوة (سلطة) الدولة بأنها ذات أوجه عديدة ، حيث كان ينبغى عليها أن تنافس ، وتفرض سلطانها على الزعماء التقليديين وغيرهم من الطبقات العديدة التى أطاح بها الاستغلال الاقتصادى الاستعمارى ، وفى نفس الوقت ، كان عليها أن تنظم ، وتتحكم فى التفاعلات التى تحدث بين هؤلاء الزعماء التقليديين ، الذين أخضعتهم لسلطانها ، وفى الصراعات بين هؤلاء الزعماء والعديد من الطبقات الناشئة ، وفى العلاقات بين هذه الطبقات بعضها

البعض ، بالإضافة إلى فرض نظام فى الإنتاج والتوزيع والتبادل ، غريب كلية عن السكان الأفارقة ، وفى ظل غياب أية أخلاقيات أو تقاليد أو معايير أو قيم ثقافية مشتركة بين الاستعماريين ورعاياهم الأفريقيين ، وبالنظر أيضًا إلى عقدة التفوق العنصرى لدى الاستعماريين ، فقد كان على الدولة أن تعتمد على القوة بشكل كلى ، فى بداية الأمر على الأقل .

ولم يقم الاستعماريون بأى جهد للبناء على تراث دول ما قبل الاستعمار ، وهى دول نمت من التربة المحلية ، وطورت أشكالا مختلفة من الاستخدام غير الإكراهى للسلطة فى المجتمع ، فقد بدأ التوسع الاستعمارى فى أفريقيا فى فترة وصلت فيها الدول الأوروبية إلى درجة عالية من التطور الصلابة ، وتمكنت من أن تجمع فى يديها قدرًا هائلاً من القوة يبلغ مبلغًا إمبرياليًا ، ومن ثم ، كانت هذه الدول أقل ميلاً إلى تجريب الهياكل السياسية المحلية ، كما كانت على درجة من الاستعلاء تمنعها من محاولة البحث عن شكل من أشكال التوافق غير الإكراهى مع الشعوب المغلوبة ، وخاصة تلك الشعوب التى نظرت إليها باحتقار ، باعتبارها شعوبًا متوحشة من أشباه العراة ، وبذلك أصبح المسرح ممهدًا لمحورية (مركزية) سلطة الدولة فى الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية فى أفريقيا . .

وفى ظل هذه الظروف ، أصبح الهيكل التنظيمى للدولة الاستعمارية سلطويًا ومعاديًا للديموقراطية ، وذا نزعة للقمع والهيمنة ، ففى سبيل تحقيق رسالتها الاستعمارية، تدخلت الدولة الاستعمارية فى أى مكان وبأية كيفية طبقًا لما تراه ملائمًا ، كما قامت قوات الحملات التأديبية بتحطيم أى عصيان أو تمرد تحطيمًا ماديًا وعنيفًا ، وقامت الدولة بالتلاعب بالاثنية (العرقية) والدين والعنصر والنسب والموطن (الإقليم) ، للتفريق بين السكان الأفارقة وتعزيز نفوذها ، كما لم تقم الدولة ، فى بداية الأمر ، بأى مجهود لإيجاد إجماع ديموقراطى (شعبى) حول القضايا ذات الاهتمام العام ؛ ذلك أنه فى سبيل تحقيق الرسالة الاستعمارية ، أصبح حكم القانون والعدل والمعاملة المنصفة وشفافية الحكم ، نوات أهمية ثانوية ، واقترن بهذا الهيكل غير الديموقراطى للدولة ، احتكار الدولة الاستعمارية لموارد البلدان الأفريقية من الناحية الفعلية ، وذلك بالمقارنة بغيرها من التنظيمات الاجتماعية .

وفى هذا السياق ، أدت هذه الأحادية الإكراهية للدولة الاستعمارية ، إلى خلق عدد كبير من الأعداء اليائسين بين السكان الأفارقة ، الذين شعروا بالاغتراب والنفور تجاه الدولة ذاتها ، ومن ثم ، كان من الحتمى أن يعبر هؤلاء الأفارقة عن مقاومتهم لطغيان الدولة الاستعمارية من خلال عديد من الاحتجاجات والثورات ، كثورة ماجى ماجى **Maji Maji** فى تنزانيا ، وأعمال الشغب التى قامت بها النساء فى مدينة " أبا " فى نيجيريا ، وثورة ماو ماو **Mau Mau** فى كينيا ، وفيما بعد ، تحول الكفاح ضد الاستعمار والدولة الاستعمارية – من أجل التحرير الوطنى – إلى كفاح واسع النطاق يشمل الوطن بأسره ، وذلك بهدف تحقيق الاستقلال الوطنى ، وهو ما تحقق بالفعل .

ومع ذلك – وتحت ضغط الحركات الوطنية ومتطلبات ظروف الحرب الباردة – وجد الاستعماريون أنفسهم مضطرين إلى التسليم بقدر ضئيل من الديموقراطية ، ومن ثم ، قام الاستعماريون – على عجل – بتجميع أشتات من القيم والمؤسسات والممارسات الديموقراطية ، ولم يكن الهدف منح السلطة للجماهير الشعبية (أى تحقيق الديموقراطية) ، ولكن كان مجرد ديموقراطية بالقول دون الفعل ، ولتحقيق التكيف مع المصالح السياسية والاقتصادية للزعامات الوطنية ، وضمان تأييد هذه الزعامات للإمبريالية فى الحرب الباردة المحتدمة ، حتى بعد حصول بلدان هذه الزعامات على الاستقلال السياسى .

ومن هنا ، لم تكن الديموقراطية التى جاء بها الاستعماريون من النوع التحررى ، وذلك لأنها – على سبيل المثال – أعطت الفقير حق التصويت ، دون أن تفعل له شيئًا إزاء أغلال الفقر التى تشل يده ، كما لم يكن هنالك أى برنامج لتحقيق لامركزية السلطة سواء وظيفيًا (بنقلها إلى السلطتين التشريعية والقضائية) أو مكانيا (بنقلها من الحكومة المركزية إلى حكومات الأقاليم والمقاطعات) ، كما ظلت الدولة مستودعًا للسلطة والثروة ، ولذلك فإنه – ورغم زخارف الديموقراطية – كان بإمكان هؤلاء الذين يفوزون بسلطة الدولة أن يجمعوا ما يشاءون من ثروة ، حتى وإن لم يقوموا بأى عمل ، أما أولئك الذين خسروا تلك السلطة ، فلم يكونوا آمنين حتى على ثرواتهم التى اكتسبوها بجهد جهيد، ومن ثم أصبح الإمساك بسلطة الدولة مسألة حياة أو موت ، وهذا التراث الاستعمارى هو الذى جعل السياسيين الأفارقة اليوم ، على استعداد

للتحول إلى أى برنامج سياسى يعطيهـم أى أمـل فى الوصـول إلى السلطة ، حتى لو كان هذا الأمل عبر طريق غير ديموقراطى وغير شرعى أو حتى إجرامى بامتياز ، ولا يبشر بأى مستقبل لشعوبهم .

وخلال الفترة التى أعقبت الحصول على الاستقلال السياسى مباشرة ، تعزز هذا التراث الاستعمارى المتعلق بالدولة التسلطية ، نتيجة مطالب الجماعة الدولية بوجود دولة قوية فى أفريقيا ، واستندت هذه المطالب إلى عدد من المبررات (الحجج) ، أولها – أنه من أجل إنهاء السيطرة الأجنبية على الاقتصاد الأفريقى فى ظل عدم وجود طبقة راسخة من رجال الأعمال الأفارقة ممن لهم القدرة على المنافسة الدولية ، فقد كان الخيار الوحيد المتاح هو تأميم المشروعات الأجنبية واستخدام موارد الدولة لبناء مشروعات أعمال محلية ، وخلال هذه العملية ، أصبحت الدولة أكثر إغراء للناس ، من أى تنظيم آخر ، كمصدر لبناء الثروة ، وثانيها – أن التنمية الأفريقية قد صيغت بلغة ومفاهيم أشبه بلغة الحرب ، وهو ما شجع الزعماء الأفارقة على تعزيز مكانة الدولة باعتبارها تشكل الهيكل التنظيمى للقيادة المركزية فى هذه الحرب ضد الفقر والجهل والمرض ، وثالثها – أن هذا المفهوم للتنمية قد ساد فى فترة سيطرت فيها على الاقتصاديات العالمية المبادىء الكينيزية ، التى تعطى الدولة دوراً مهيمناً فى الشئون الاقتصادية ، ورابعها – أن هذه الفترة أيضاً كانت فترة عنفوان نظريات التحديث التى تؤكد على الحاجة إلى دول قوية فى أفريقيا ، وذلك من أجل احتواء قوى التمزق والاضطراب والتجزيئية التقليدية ، وخامسها – أن الحرب الباردة قد شجعت على ظهور دول قوية تقوم بدور الوكيل عن قوى عظمى ، وذلك من أجل تحييد المنشقين الأيديولوجيين داخل حدود هذه الدول ، وسادسها – أن مفهوم الأمن أعطى ميزة خاصة لأمن الدولة على حساب غيره من أشكال الأمن ، كالأمن الاجتماعى والأمن ضد الاستخدام التعسفى للسلطة ، وأدى ذلك إلى زيادة المكانة الفائقة للدولة فى المجتمع ، وأخيراً – فقد كان للقيم الاشتراكية قدر كبير من التأثير فى السياسة العالمية فى ذلك الوقت ، وكان من بين نتائج ذلك التأثير ، تلك النزعة على مستوى العالم بأسره للتكيف مع المطالب الاشتراكية بملكية الدولة للمشروعات الإنتاجية ، وتدخلها الفعال فى قطاع الرفاهية الاجتماعية ، وأدى ذلك إلى تعزيز صورة ودور الدولة كمصدر للثروة ، وبوجه

عـام ، لم يكن هناك أى تأكيـد على وجـود إجـمـاع من خـلال التـفـاوض أو البـحث عن ترتيبات ديموقراطية من أجل التوفيق بين المطالب المتنافسة .

وهـكذا ، بينمــا زادت قــدرات الدولة بعد الحصول على الاستقلال السيـاسى ، لم تكن هناك زيادة معادلة فى قدرات القوى الاجتماعيـة المقابلة ، التى تتعامل معها الدولة ، فلم تتطور الطبقـة البورجـوازية ، وهى طبـقـة ذات نزعـة عـالمية وذات التزام بالحرية الفـردية والمسـاواة القـانونيـة وحكم القـانون ، كمـا أن قـدراتهـا الاقـتـصـادية ونظامـها فى الإنتاج يسـمـحـان لهـا أن تكافح من أجل الديمـوقراطية ، وأن تعـمل على تدعيمها بمجرد الحصول عليـها ، أما الطبقـات الشـعـبيـة - من جـهة أخرى - فكان ينقصـهـا الوعى السـيـاسى الضـرورى لمواجـهة الدولة والمطالبة بالديموقراطيـة ، وذلك بسبب ترهيب هذه الطبقات من جانب الدولة الاستعمارية على مر السنين ، والتلاعب بالانقسامات الفرعية داخلها وانهيار التماسك الاجتماعى الذى أدى إلى شن الكفاح الوطنى من أجل الاستقلال ، نتيجـة سيـادة المصالح الأنانية البورجوازية الصـغيرة للزعمـاء ، هذا بالإضـافة إلى جـهل هذه الطبقـات وفقرها المدقع ، وعدم ظـهور مـجتمع مدنى لديه القدرة على البقاء والتعبير صراحة عن المطالب الديموقراطية.

دولة الحزب الواحد والحكم العسكرى والاشتراكية الأفريقية

فى نفس الوقت ، أدت التوقعات بأن نهاية الحكم الاستعمارى سيكون إيذانًا ببدء مرحلة تقوم فيها القوى الاجتماعية المختلفـة - سـواء تلك التى أطــاح بها الإستعمار أو تلك التى جاء بها معًا - بدور أكبر فى عملية صنع القرار الوطنى ، وأن تحصل على نصيب أكبر من الموارد الوطنية ، حيث أدت تلك التوقعات بهذه القوى إلى مطالب زائدة ومـتـزايدة ، ولم تكن الدولة قـادرة على إشـبـاع المطالب الاقـتـصـادية ، وذلك بسـبب الاستغلال الشديد والمتواصل للموارد الأفريقية من جانب الإمبريالية ، ونتيجة لذلك ، أصبح الزعماء السياسيون الجدد غير آمنين من حيث إحكام قبضـتهم على السلطة ، أومن حيث وحدة بلادهم وسلامتـها الإقليمـيـة ، ولم يكن لهؤلاء الزعمـاء من حـيلة فى مـوقـفـهم هذا ، فى ظل ظروف انفصـال كاتنجـا فى الكونغـو فـى أوائل السـتـينيـات ،

والإجراءات العقابية الفرنسية ضد غينيا كوناكرى ، عندما اختارت الاستقلال ، على غير رغبة فرنسا ، ومن ثم ، أصبح واضحاً أن تلك الدولة الموروثة (عن الاستعمار) لم تكن قادرة – وربما لن تكون قادرة – على التوفيق بين المصالح المتباينة فى المجتمع، بما فيها المصالح الإمبريالية .

وفى نفس الوقت ، بدأت المصالح الأنانية والفئوية للزعماء الجدد فى الظهور على السطح ، فقد كان هؤلاء الزعماء من البورجوازية الصغيرة ، ذوى مهارات سياسية جيدة ، ولكن دون أموال ، ومن ثم أصبحت الموارد العامة هى المصدر الرئيسى لتكوين رءوس أموالهم الخاصة ، حيث أمدتهم بالقروض والتراخيص والعقود ، وأصبحوا – بالتالى – رجال ونساء الثروة الجدد فى المجتمع ، ولما كان كثير من هذه الثروة مكتسبًا بطريقة غير شرعية ، فقد كان من الممكن تأمينها فقط من خلال استمرار هؤلاء الزعماء فى مناصبهم السياسية ، حيث كان ذلك يشكل مانعًا يحول دون مساءلتهم ، وقد أدى هذا النمط من السياسة الأفريقية – بما فيه من مخاطرة كبيرة حيث يحصل الفائز على كل شىء ويخسر الخاسر كل شىء – أدى إلى وجود اتجاه ثابت لا يتبدل لدى الزعماء الأفارقة بالتزام طريق لا يتغير ، يتبادله سياسيون وعسكريون من الذين يبحثون عن مكان لهم فى سماء الحياة السياسية والاقتصادية الوطنية .

وفى ظل هذه الظروف ، بسرعان ما تخلى هؤلاء الزعماء عن المؤسسات والممارسات الديموقراطية الموروثة ، حيث أصبحت ترفًا لا يمكن لهم تحمله ، ومن ثم ، فإن الإجماع الوطنى الواسع السابق ، والذى نشأ واستمر نتيجة الكفاح ضد الاستعمار ، قد تراجع بالتدريج ، ليفسح الطريق أمام انقسام المجتمع إلى قسمين : الشعب والزعماء ، حيث تحول هؤلاء الزعماء إلى طغمة من الحكام الأنانيين ، الذين لا يتسامحون مع أى انتقاد ، حتى ولو جاء من داخل طبقتهم ، ولا يرحمون فى أفعالهم السياسية والاقتصادية ، وأصبح استخدامهم لسلطة الدولة عنيفًا ومن طرف واحد بشكل متزايد ، وبعد الاستقلال بعقد من الزمان ، أو نحو ذلك ، كان عدد قليل من الدول (الأفريقية) مازال يحتفظ بمظاهر الديموقراطية ، وهى تحديداً : بوتسوانا وموريشيوس وغامبيا والسنغال وزيمبابوى .

فى حين انتكست دول أخرى ، من الناحية المؤسسية ، إلى أشكال مختلفة من السلطوية ، ومن بين هذه الأشكال النظام السياسى نو الحزب الواحد ، والذى كان هدفه المعلن قمع المصالح المتباينة والمسببة للشقاق فى المجتمع ، ثم التوفيق بين هذه المصالح فى نهاية الأمر ، وذلك من أجل توفير الموارد وقوة الدفع اللازمة لتحقيق التنمية ، ذات الأهمية البالغة ، وذاعت أسطورة تقول إن الظروف الأفريقية لا تسمح بممارسة الديموقراطية ، وقيل إن السبب فى ذلك هو انتشار الأمية بين الأغلبية العظمى من السكان الأفارقة ، وعدم التجانس الاثنى (العرقى) فى المجتمعات الأفريقية ، والحاجة الملحة إلى تحقيق التنمية السريعة ، ومخاطر التدخل الأجنبى ، ومطالب الكفاح من أجل الاستقلال الاقتصادى والتحرر الأفريقى ، ولزوم الوحدة الوطنية والقارية ، حيث يتطلب تحقيق كل ذلك وجود جبهة وطنية موحدة من جميع القوى الاجتماعية ، وليس الشقاق والانقسام المرتبط بالديموقراطية ، إلا إنه رغم كل ذلك ، فإن السمة الوحيدة التى عاشت واستدامت فى دولة الحزب الواحد ، هى منفعتها المباشـرة للمصالح السياسيـة الآنيـة للزعيم (أو الزعيمة) وطغمته (أو طغمتها) (الفصل الخامس) .

نظام سياسى آخر بديل للديموقراطية الموروثة ، ظهر فى وقت مبكر من مرحلة ما بعد الاستعمار ، وهو الاشتراكية الأفريقية التى أخذ بها بعض الزعماء الأفارقة (الفصل السادس) ، والتى وجدت أوضح تعبير عنها فى نظام الأوجاما **Ujamaa** فى تنزانيا بزعامة مواليمو (المعلم) نيريرى ، أما فى السنغال تحت حكم سيدار سنجور ، فقد عرفت باسم الزنوجة ، وتعتبر الاشتراكية الأفريقية نتاج محاولة لصياغة نظام اشتراكى يتسق مع حقائق ومعايير وقيم واتجاهات أفريقيا وشعوبها ، وقامت (هذه الاشتراكية) على افتراضين : الأول – افتراض أن طريقة الحياة الأفريقية كانت اشتراكية أكثر منها رأسمالية ، والثانى – الاعتقاد بعدم وجود نموذج واحد للاشتراكية أو الديموقراطية ، كما يصوره الغربيون ، ومنشأ الاختلاف أن كلاً من الاشتراكية والديموقراطية تتضمن ليس فقط مبادىء ولكن أيضًا اتجاهات وقيمًا ومعايير تتميز بالخصوصية ، تبعًا لاختلاف المواقف والثقافات ، إلا إنه فى هذه الحالة ، فإن تفرد أفريقيا المزعوم ، إنما يتعلق بماضٍ لم يعد له وجود ، ولكن تستغله بعض النظم التسلطية فى القارة لتبرير قمعها وظلمها لشعوبها .

وأخيراً ، فقد زعمت بعض النظم الأفريقية أنها من أتباع الاشتراكية العلمية ، ومن بينها النظم الحاكمة فى بنين وأنجولا والكونغو (برازافيل) وأثيوبيا ، فى أعقاب الإطاحة بالإمبراطور ، وموزمبيق ، إلا أن هذه النظم كان ينقصها حزب سياسى طليعى ، ولم تقم بتأميم الاقتصاد ، ولم تطبق المركزية الديموقراطية فى الممارسة ، ولم يخطر ببالها نظام الرفاهية الاشتراكية ، بل وحتى الطبقة العاملة لم تكن لها أهمية خاصة ، ناهيك عن عدم وجود تحالف بين الفلاحين والطبقة العمالية، أما فى الممارسة ، وفيما عدا الخطاب الأيديولوجى لهذه النظم ، فقد كانت السيادة لأيادى السلطوية السافرة دون غطاء ، ومن ثم ، كانت هذه النظم قمعية وظالمة لشعوبها شأنها شأن النظم الأخرى فى القارة – مع قليل جداً، أو حتى بدون – مكاسب اشتراكية فعلية ، جزاء لهذه الشعوب على جهودها .

وبالنسبة للنظم التى حافظت على الأشكال الديموقراطية الموروثة ، تمكن بعضها – كما حدث فى نيجيريا وغانا وسيراليون وليبيريا وزيمبابوى – من منع الجماهير الأفريقية من أن يكون لها رأى فى الحياة السياسية ، حيث حول السياسيون العملية الانتخابية، حتماً، إلى نوع من الخداع الفكرى والأوهام السياسية، وهو ما منع الناس من الوصول إلى وعى حقيقى بأنفسهم وبوضعهم فى المجتمع وبمصالحهم الحقيقية ، وبدلاً من ذلك ، وجد الناس أنفسهم مضطرين إلى تقبل شكل من الدجل السياسى أو اللامبالاة والانتهازية نتيجة التلاعب ببراعة بالبعبع الاثنى (العرقى)، ونتيجة الترهيب والرشوة والتزوير السافر للانتخابات ، وفى نهاية المطاف ، يقوم الناس بالتصويت دون اختيار ، أى أن طابع الدولة المعادية للديموقراطية ، ظل كما هى دون مساس .

لقد ساد مفهوم مشترك للسياسة بين النظم السياسية المختلفة التى ظهرت فى مرحلة ما بعد الاستعمار ، حيث فهمت على أنها حالة حرب ، وكان معنى ذلك تراخى أية قيود على استخدام العنف فى الصراعات السياسية ، ومن ثم ، كان من المحتم أن يتولى المتخصصون فى العنف والحروب ، دراسة السياسة والحكم فى أفريقيا ، وكان ذلك هو الأساس الموضوعى للحكم العسكرى فى القارة (الفصلان السابع والثامن) ، وساعد على ذلك انخفاض مستوى الاحتراف فى القوات المسلحة الموروثة (من الاستعمار) ومحدودية مدى السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية .

ذلك لأن الهياكل العسكرية الموروثة لم تأخذ - فى أحسن الأحوال - إلا القشرة الخارجية للاحتراف حيث كان ينقصها الظرف التاريخى الذى شجع على الاحتراف فى أوروبا ، كالتنافس بين الدول ، والذى دعمه التصنيع من أجل الحرب والأصول الاجتماعية التى تربط المؤسسة العسكرية بالدولة والطبقة الحاكمة ، أما فى أفريقيا ، فقد كان الأمن الداخلى هو الوظيفة الرئيسية للمؤسسة العسكرية ، وهو أمر لا يتطلب إلا الحد الأدنى من القدرات القتالية ، إلا أنه رغم ذلك - وبالمقارنة بجيوش أمريكا اللاتينية التى كانت أيضًا ذات توجه داخلى - فقد كانت الجيوش الأفريقية ينقصها درجة الاحتراف الجديدة التى أتيحت للجيوش اللاتينية ، مما أدى إلى تسييسها عن قصد (Stepan , 1995-96; Hutchful , 1996) .

ومن ثم ، وعلى سبيل المثال - وكما يقول الجنرال النيجيرى صالح ابراهيم - فقد ظل الجيش النيجيرى خاضعًا لفترة طويلة لسيطرة زمرة كانت تفضل صراحة الاعتبارات السياسية فى التعيينات على الاعتبارات العسكرية ، وعندما أصبح لهذه الزمرة السيطرة على المؤسسة العسكرية ، تزايدت احتمالات الحكم العسكرى .

كذلك ، فلم يكن هناك سيطرة مدنية فعالة على العسكريين الأفارقة ، والهدف من هذه السيطرة ليس فقط إبقاء العسكريين فى ثكناتهم ، ولكن أيضًا ضمان أن يكون استخدام القوة بطريقة تتفق مع المحافظة على الحقوق الدستورية ، ويتحقق ذلك بأفضل ما يكون من خلال فرض إشراف مدنى فعال على الميزانيات العسكرية ، والتدخل بشكل فعال فى تشكيل وتحديد وتحديث العقيدة الأمنية وهياكل وأهداف ومهام القوة (العسكرية) بما يجعلها تتسق مع الحكم المدنى ، وبوجه عام ، تحسين المعلومات والاستخبارات من جانب النظم المدنية حول الشئون العسكرية ، باعتبار ذلك أساسًا للرقابة والتدخل الفعال فى القضايا الدفاعية والعسكرية ، إن جوهر السيطرة (المدنية) هو تحقيق التكامل بين الأهداف السياسية والميدانية ، وتعتبر القيود المتعلقة بالموارد عاملاً حاسمًا فى تحقيق مثل هذه السيطرة ، حيث فى كثير من البلدان الأفريقية ، يظل الجنود أحيانًا شهورًا عديدة دون دفع رواتبهم ، وعلى سبيل المثال ، فقد حدثت تمردات عسكرية منذ عام ١٩٩٢ ، بسبب عدم دفع الرواتب ، فى النيجر وزائير وليسوتو وموزمبيق وغينيا وجمهورية أفريقيا الوسطى .

هذا الانتكاس إلى السلطوية من جانب أغلب النظم الأفريقية ، صاحبه هبوط اقتصادى سريع ، وهو ما أدى إلى توليد مقاومة شعبية ضد القمع ، والمطالبة بنمط جديد من الديموقراطية ، وهى الديموقراطية التحررية **Emancipatory Democracy**، فقد حققت الدول الأفريقية تقدمًا اقتصاديًا اجتماعيًا ذا معنى خلال العقدين الأولين بعد الاستقلال ، **(BAFEKADU, 1997)** ، حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادى ٥ , ٤ ٪ سنويا ، بين عامى ١٩٦٥ و١٩٨٠ ، فى حين حقق القطاع الصناعى معدل نمو سنويًا متوسطًا قدره ٩ , ٤ ٪ **(World Bank ,1990)** ، كما حدث توسع سريع فى العمالة (التوظيف) والخدمات الصحية والتعليمية ، ولكن كان هناك أيضًا قمع سياسى وفساد وسوء إدارة وتبديد للموارد العامة .

وعلى أية حال ، فقد تدهور الأداء الاقتصادى الأفريقى فى أوائل الثمانينيات تدهورًا حادًا لدرجة أنه بحلول أوائل التسعينيات ، لم يعد هناك إلا القليل جدًا من الإنجازات الاقتصادية الاجتماعية التى سبق تحقيقها ، حيث لم تشهد الحياة العامة أية زيادة إلا فى مجال القمع فقط ، بينما انخفضت الإيرادات الحكومية نتيجة الصدمة الثانية فى أسعار النفط(بالهبوط) وانخفاض أسعار السلع الأولية فى الأسواق العالمية ، وهبوط تدفقات الموارد الخارجية ، مقترنًا بسوء إدارة الاقتصاد والفساد الرسمى (الحكومى) ، مما ترتب عليه زيادة العجز وانكماش القدرة على الاستيراد ، وهو الأمر الذى حد من إمكانية استخدام القدرات المتاحة فى الصناعات المختلفة ، وتسبب فى زيادة البطالة ، كما أن تمويل العجز الداخلى والخارجى المتزايد ، استدعى الاقتراض من الداخل والخارج ، مما أدى فى نهاية الأمر إلى ديون ثقيلة الأعباء ، وتصادف ذلك مع مرحلة من السياسات المالية والنقدية المعاكسة فى البلدان الرأسمالية المتقدمة ، والتى عملت على تخفيض (معدلات) التضخم ، كما تصادف ذلك أيضًا مع بداية تغير سياسة البنك الدولى ، من تمويل المشروعات إلى تمويل السياسات ، حيث منذ بداية الثمانينيات، أصبح البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، يشترطان – لتقديم القروض – ضرورة الأخذ ببرامج التكيف الهيكلى **(SAP)**.

وفى ظل هذه الظروف من القمع السياسى والعسر الاقتصادى الاجتماعى ، قامت الشعوب الأفريقية بتكثيف كفاحها من أجل الديموقراطية ، وفى هذه المرة لم يعد

الهدف من الكفاح تحقيق الاستقلال السياسى الوطنى ، ولكن تخويل الشعب السلطة ، وهذا المفهوم للديموقراطية يختلف اختلافًا ملحوظًا عن الديموقراطية الانتخابية الموروثة من المرحلة الاستعمارية ، حيث من المتوقع أن تهتم بالمجالين الاقتصادى والاجتماعى ، نفس اهتمامها بالمجال السياسى ، وأن تقدم حقوقًا حقيقية محسوسة ، كحق الاختيار مقابل حق التصويت ، إنها شكل من الديموقراطية ينظر إلى الانتكاس الاقتصادى فى أفريقيا باعتباره الوجه الآخر للانتكاس السياسى فى القارة ، ويتبدى هذا المفهوم للديموقراطية ، ضمنيًا ، فى الضغط من أجل " الاستقلال الثانى " ، وعند ممارسة هذه الديموقراطية ، تحتل الأحزاب السياسية مكان الصدارة ، جنبًا إلى جنب مع تنظيمات المجتمع المدنى ، كالمنظمات غير الحكومية Non-Governmental Organizations (NGOs) الوطنية والدولية ، والمنظمات الأهلية Community-Based Organizations (CBOs)، كما يمتد نطاق هذه الديموقراطية من المجال السياسى الضيق ، إلى المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ، حيث يتولى الناس بأنفسهم زمام شئون حياتهم فى كثير من المجالات بقدر ما يستطيعون .

القوى الاجتماعية والكفاح من أجل نظام سياسى جديد

شاركت قوى اجتماعية عديدة فى محاولة تشكيل نظام سياسى جديد أكثر هوادة، حيث كانت هذه القوى هدفًا أو ضحية لعملية التغير ، ومن أبرز هذه القوى ، حركات الطبقة العمالية والفلاحين والطلاب والشباب والمرأة والقوى الاثنية والدينية ، حيث تمكن هؤلاء معًا من تحدى قوى الدولة السلطوية ، رغم التضحيات الكبيرة من أعضائها وتنظيماتها وديناميانها (تفاعلاتها الحركية) ، كما تلقت مساعدة فى هذا الكفاح من جانب قوى وتطورات فى إطار الجماعة الدولية الأوسع ، حيث كانت هذه المرحلة مرحلة غليان سياسى ، أعقب نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتى ، وظهرت فى سائر أرجاء العالم جماعات عديدة مؤيدة للديموقراطية ، وذاعت أنشطة هذه الجماعات فى كل مكان ، من خلال شبكة الإعلام الجماهيرى التى اكتسبت طابعًا جماهيريًا

بصورة متزايدة ، وأدت هذه التطورات إلى اتخاذ النظم السلطوية فى كل مكان موقفًا دفاعيًا ، وأدى هذا الكفاح العالمى الجسور من أجل الديموقراطية - جنبًا إلى جنب مع تضامن هذه الجماعات (المؤيدة للديموقراطية) على المستوى العالمى - إلى تعزيز هذا الكفاح فى أفريقيا ، والذى بدأ قبل حدوث تلك التطورات فى الجماعة الدولية .

وقد ارتبط العمال وحركاتهم ارتباطًا وثيقًا بهذا الكفاح (الفصلان ١٧ و ١٨) ، حيث كانت الطبقة العاملة الأفريقية ، تاريخيًا ، ضحية للترهيب والقمع والإكراه والاستغلال، وعملت النظم الاستعمارية وبعد الاستعمارية على إضعاف هذه الطبقة ، خوفًا من الإمكانيات الثورية لأعضائها المقيمين فى الحضر، وما لهم من صلات ريفية ، تجعلهم يحتلون موقعا استراتيجيًا ، وهو ما يعطيهم تأثيرًا يفوق بكثير ما تسمح به قوتهم العددية ، ومن ثم ، سعت هذه النظم (الاستعمارية وبعد الاستعمارية) إلى مناهضة وعى الطبقة العمالية من خلال التلاعب بالاثنية والعنصرية .

وفى ظل هذا الترهيب والقمع والتصفية المقصودة للحركة النقابية العمالية المناضلة ، لم تتمكن الطبقة العمالية من تفعيل إمكانياتها الثورية أو تحقيق رسالتها السياسية ، ومن ثم ، أصبح اقترابها من القضايا العمالية اقترابًا اقتصاديًا أحادى الجانب ، يهتم بشكل أساسى بظروف العمل والأجور وتكاليف وإعانات المعيشة والمعاشات ، وغيرها من المطالب ذات الصلة ، وبالتالى ، أصبح ارتباط هذه الطبقة بغيرها من الطبقات الفقيرة واهيًا بشكل أكبر وأكثر ، ومع سقوط الطبقة العمالية فى مستنقع الاعتبارات المادية الدنيوية ، فقد تقبلت بسهولة الزعامة السياسية لنظم الحزب الواحد والنظم العسكرية ، كما انحدرت هذه الطبقة فى صراعات هامشية ، شخصية واثنية وغيرها ، لا تخدم القضية العمالية ، وكان الاستثناء الوحيد ، عمال زامبيا وجنوب أفريقيا ، حيث كانت مطالب هؤلاء ، تاريخيًا ، ذات طابع سياسى أكثر من غيرهم فى البلدان الأخرى ، ربما بسبب عددهم الكبير نسبيًا ، والظروف الاستغلالية لنظام العمل فى المناجم ، بالإضافة إلى أنه فى جنوب أفريقيا ، ساعد الكفاح ضد التفرقة العنصرية على انضمام الحركة العمالية إلى باقى الحركات السياسية المكافحة ضد نظام التفرقة العنصرية .

وعلى أية حال ، فقد كان للظروف الاقتصادية الصعبة التى مر بها العمال ، قبل وخلال برامج التكيف الهيكلى (SAP)، تأثيرات معاكسة على العمال أكثر من أية طبقة أخرى، حيث لم تتدهور مستويات معيشتهم بدرجة سريعة وقاسية فقط ، ولكن أيضاً فقد الكثير منهم وظائفهم ، ونتيجة لذلك ، حاول العمال استكمال قدرتهم الشرائية المتضائلة من خلال العمل فى التجارة لبعض الوقت ، مستخدمين زوجاتهم وأطفالهم كباعة جائلين ، وممارسة أية أعمال إضافية ، كلما وأينما كان ذلك ممكنا ، كما اقتصرت أنشطتهم على الزراعة والقطاع غير الرسمى من أجل خفض النفقات ، وكان من المحتم أن يصطبغ رد فعلهم بطابع سياسى ، وذلك رداً على فرض برامج التكيف الهيكلى من الخارج والفساد وسوء الإدارة فى الداخل ، والتى أدت – فى المقام الأول – إلى الهبوط الاقتصادى ، كما شهدت أعمال الشغب ضد برامج التكيف الهيكلى ، عودة ظهور اتفاق اجتماعى ، من ذلك النوع الذى كافح من أجل الاستقلال السياسى ، أى تحالف العمال والقوى والطبقات الشعبية الأخرى ، وقد تحول كفاح هؤلاء فى نهاية الأمر ، إلى كفاح من أجل الديموقراطية ، ومن ثم كان هذا الكفاح اقتصادياً بقدر ما كان سياسياً ، حيث اعتبرت الديموقراطية شرطا لابد منه لتحسين الظروف الاقتصادية للشعب .

كما شارك الفلاحون فى التحولات السياسية والاقتصادية الأخيرة فى القارة (الفصلان ١٩ و ٢٠) ، فقد اعتقدت النظم الاستعمارية والحكومات الأفريقية السلطوية التى حلت محلها ، أن الفائض المطلوب لمشروعاتها التنموية ، يمكن أن يأتى من محاصيل الفلاحين النقدية ، وتم تحقيق ذلك من خلال عنف الدولة ، دون محاولة التوصل إلى اتفاق حول هذا الأمر مع الفلاحين أنفسهم ، كما أن السيطرة المشاعية على الأرض – والتى تعتبر طريقة هامة تحول دون وجود فلاحين بغير أرض – قد أفسحت الطريق – بصورة متزايدة – للملكية الخاصة والتحكم فى الأرض ، وأصبحت لوازم المزارع، كالأسمدة والآلات والأموال، أكثر احتكاراً من جانب الأغنياء ، وأصبحت غير متوافرة بدرجة أكبر وأكبر، ونتيجة لكل ذلك ، انخفض الإنتاج الغذائى ، مما أدى إلى تدهور متوسط الدخول للمقيمين فى الريف .

ومن الناحية السياسية ، كان الفلاحون يشعرون بالاغتراب والنفور تجاه الدولة ، ليس فقط لأن مصالحهم لم تجد انعكاسًا لها فى الخطط الوطنية ، أو لعدم وجود مشاركة معروفة لهم فى صنع القرار ، ولكن أيضًا بسبب فرض زعامات وقضاة محاكم عرقية ومفوضين استعماريين لا شعبية لهم على هؤلاء الفلاحين الفقراء ، كما ظهرت الدولة بمظهر عدم الاكتراث المقصود ، بينما بيئة الفلاحين تتعرض للتدمير وتنعدم صلاحيتها للإنتاج ، نتيجة تآكل التربة والتلوث الناتج عن الصناعة واستخراج النفط ، وقطع الغابات بسبب مشروعات الأشغال العامة وللحصول على الأخشاب ، وحرق الغاز وبناء السدود .

ورغم أن الفلاحين لم يكن لهم موقف سياسى أو أيديولوجى تجاه القضايا الوطنية ، إلا أنهم كانوا يقومون – من حين إلى آخر – بعمل سياسى ، تأييدًا لمطالبهم من أجل تغيير مستوى معيشتهم ، وأخذ ذلك شكل اضطرابات وأعمال شغب ومظاهرات احتجاج ، والأهم من ذلك أن تدهور ظروفهم السياسية والاقتصادية جعلهم ذوى قابلية للتعبئة والتحريك من جانب الطبقات الأخرى ، وخاصة العمال والطلاب وغيرهم من الفئات الاجتماعية من البورجوازية الصغيرة ، كما كان الفلاحون يوفرون غالبًا القوة البشرية الضرورية للضغط على الحكام من أجل التسليم بالمطالب الشعبية ، ومن ثم ، لم يكن من الممكن للتحولات السياسية والاقتصادية فى النظم السلطوية الأفريقية أن تنجح ، بدون الدعم الساحق لأنشطة الفلاحين المؤيدة للديموقراطية .

وعلى عكس الفلاحين ، قام الطلاب وغيرهم من العناصر الراديكالية من البورجوازية الأفريقية الصغيرة ، بالعمل المباشر بدرجة أكبر ، فى مواجهة النظم السلطوية الأفريقية من أجل فرض تغيير فى هذه النظم (الفصلان ٢١ و٢٢)، واتخذ رد فعل الطبقة البورجوازية الصغيرة على القمع السياسى والإملاق الاقتصادى أشكالاً مختلفة ، من بينها : الهجرة إلى البلدان الأجنبية (نزيف العقول) واللجوء إلى أساليب غير بورجوازية فى كسب العيش ، وخاصة الأساليب المرتبطة بالفلاحين والطبقة العاملة (البروليتاريا) بالإضافة إلى الاحتجاجات والمظاهرات المتكررة ضد الحكومة ، والمشاركة الفعالة فى أنشطة المجتمع المدنى .

وكان للطلاب والشباب أدوار هامة فى مقاومة البورجوازية الصغيرة للسلطوية وتأييدها للديموقراطية ، حيث كانوا فى الخط الأمامى لهذا الكفاح ، ففى مالى والنيجر والسنغال وكينيا وجنوب أفريقيا ، شكل الطلاب والشباب عماد المقاومة ضد القمع السياسى والانهيار الاقتصادى ، وأصبح حرم الجامعات مكانًا رئيسيًا للكفاح الاجتماعى ، ودارت معركة شرسة بين الحكومة والحركات الديموقراطية من أجل السيطرة على حرم تلك ا! ىامعات .

ورغم أن الطلاب لم يؤدوا بمفردهم إلى سقوط النظم الأوتوقراطية ، إلا أنهم قد قوضوا شرعية تلك النظم ومهدوا لسقوطها ، وأصبح عامة الناس يقدرون كلمة الطلاب والشباب الحاسمة فى السيابسة .

وكما كان الحال خلال أيام الاستعمار ، فقد شاركت المرأة الأفريقية بفاعلية فى الكفاح ضد السلطوية ومن أجل حياة أفضل للشعوب الأفريقية، ومع ذلك – وعلى عكس ما حدث فى الماضى – فقد اقتصر الكفاح هذه المرة على التعبير عن المصالح التى تخص المرأة والعمل على تحقيقها (الفصول ٢٣ و٢٤ و٢٥) ، واعتمدت مشاركة المرأة على أساس تحقيق هدفين مزدوجين ، وهما : ضمان تضييق الفجوة التى تفصل بين الجنسين فى صنع القرارات العامة ، وتخويل المرأة مزيداً من القدرات من خلال تقليل القيود على تأكيدها لذاتها وتضامنها مع غيرها ومنظماتها ومشاركتها الفعالة فى العملية السياسية ، ويكمن وراء هذا الشكل الجديد من السياسة النسائية الاعتقاد بأن البيت الأفريقى يعكس – بوجه عام – نظاماً عتيقًا متحجراً لتقسيم العمل بين الجنسين، يعتبر – بشكل أساسى – غير ديموقراطى ، إلا أنه لم يكن قضية مثارة فى السياسة الأفريقية فى الماضى ، وإذا كان لمبادىء الديموقراطية أن تؤسس على أساس من الكرامة الإنسانية ، فإن أشد أشكال العنف بين الجنسين فجاجة ، كالاغتصاب وزنا الأقارب والاستغلال الجسدى والجنسى واغتصاب الزوجات ، ينبغى أن تشكل جزءاً من القضايا الجوهرية للديموقراطية ، من حيث المثاليات أو الممارسات . وبالإضافة إلى ذلك ، يشتمل المجتمع الأفريقى فى تكوينه على بعض صور الظلم وعدم المساواة ، من حيث بنيان العلاقات بين الرجل والمرأة فى مجالات الملكية والمواطنة والحقوق التناسلية والجنسية والدين والزواج القانونى ، إلا إنه – مع ذلك – فإن المفهوم الحالى

للديموقـراطيـة ليس على درجـة مـن الشـمـول بما يكفى للتكيف مع هذه القـضـايا المتعلقـة بـالنوع Gender Issues ، ومن ثم ، فـإن جـزءاً من أهداف سـيـاسـات النوع Gender Politics يتمثل فى تغيير هذا الوضع ، وتحويل الحياة العامة إلى حلبة للنضال من أجل التوصل إلى حل للظلم وعدم المساواة بين الجنسين .

لقد جاءت السلطوية والهبوط الاقتصادى بقوى الاثنية (الفصول ١٢ و١٣ و١٤) والدين (الفصلان ١٥ و١٦) إلى واجهة السياسة الأفريقيـة ، حيث أدى كل منهما (السلطوية والهبوط الاقتصادى) إلى إيجاد مناخ من التنافس على درجة عالية من الشحن ، مما تسبب فى وجـود قـدر كبير مـن القلق لدى الجميـع ، أفـراداً كانوا أو جماعات، ونتيجة لذلك ، أخذ الناس يتعلقون بهويات أولية جديدة ، أدنى من الدولة ، كالهويات الاثنية والدينية وغيرها من الهويات الطائفية ، ومثل هذه الهويات الثقافية الكلية تستوعب طريقة حياة الناس بأسرها ، وتركز أذهانهم ، ومن ثم تجعلهم يتغلبون بنجاح على حالة الالتباس وعدم اليقين والضنك المرتبطة بالقمع السياسى والانحطاط الاقتصادى .

ومع تدهور أحوال الناس ، أصبحوا فى حالة من انخفاض المعنويات وعدم الثقة بالنفس وعدم الأمن والشعور بالاغتراب والنفور تجاه الدولة ، ومن ثم ، أصبحوا غير قـادرين على الإبداع فى الإنتـاج ، مما أدى إلى مـزيد من الهـبـوط الاقـتـصـادى الاجتماعى ، وهو ما تسبب فى انسداد صمام الأمان الذى يوفره القطاع غير الرسمى (فى الاقتصاد) ، وبالتالى ، فإن رد فعل الناس تجاه هذا المأزق سيجد متنفساً له من خلال الانفجار العنيف والعزوف السياسى واللامبالاة الاجتماعية وزيادة الوعى والصراع الاثنى والتعصب الدينى ، وبخصوص هذا الأخير ، فإن الانتشار السريع للحماس الدينى ، وخصوصاً من جانب الفرق الإسلامية المتعصبة وطوائف المداواة والتنصير المسيحية ، يعتبر من الأعراض الدالة على الاعتلال الاقتصادى الاجتماعى الجمهور الأفريقى ، والذى تتضح تعبيراته العنيفة فى الحرب الدينية فى الجزائر والعنف الدينى من حين لآخر فى نيجيريا، كما أن العنف الاثنى أكثر من ذلك شيوعاً .

ولا جدال أن الكفاح من أجل الديموقراطية ينقلب إلى عنف عندما تكون النظم القائمة غير قادرة أو غير راغبة فى التكيف مع مصالح القوى المؤيدة للديموقراطيـة ،

أو عندما تسعى القوى السلطوية إلى الإطاحة بالنظم المنتخبة بطريقة ديموقراطية (الفصلان ٢٨ و٢٩) ، وهذا ما توضحه الصراعات فى جمهورية الكونغو الديموقراطية وجمهورية الكونغو (برازافيل) والصومال وروانذا وبوروندى وأوغندا وسيراليون وليبيريا والجزائر وإثيوبيا وإريتريا وتشاد ومالى والنيجر ، وفى أحيان أخرى ، ينفجر الصراع العنيف خلال الاستعراض الاعتيادى (الروتينى) للقوة من جانب الدولة ، وذلك بوجه خاص عندما تسعى إلى تركيز السلطة ، وهى بصدد بناء الدولة ، أو عندما تتدخل فى الإنتاج والتوزيع ، وهى بصدد عملية التنمية ، حيث يتعرض أصحاب المصالح السياسية والاقتصادية المكتسبة للضرر خلال هذا الاستعراض للقوة، ومن ثم، فإن مقاومة هؤلاء للدولة القائمة بذلك ، قد تنقلب إلى عنف ، ويعتبر العنف الاثنى والدينى ، وغير ذلك من أشكال العنف الطائفى ، إيضاحًا تامًا لهذا النوع من الصراعات .

وأخيراً ، تؤثر العولمة على السياسة والحكم فى أفريقيا بعدة طرق هامة (الفصل ٣٠) ، حيث تؤدى إلى تقليص أهمية الدولة ، ومن ثم السياسة ، فى شئون البشر ، فالعولمة تمارس تأثيراً سلبيًا ملموسًا على السياسة من خلال اقتصاص سلطة الدولة تدريجيًا ، حيث أدت - على أحد المستويات - إلى نمو المؤسسات عبر القومية ، كالجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) وجماعة تنمية جنوب الأفريقى (SADC) والجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا (EAEC) ، وبالتالى ، أصبحت القرارات ذات الأهمية الكبرى للسكان الوطنيين تصنع حاليًا فى أماكن بعيدة، غالبًا على يد أشخاص وقوى مجهولة الاسم ومبهمة بالنسبة للناس .

وعلى مستوى آخر ، تمارس العولمة تأثيراً سلبيًا على السياسة والحكم من خلال الضغط فى اتجاه تفكك الدولة إلى مكوناتها اللغوية والقومية والدينية والاثنية والعشائرية ، وهو ما يتضح فى تفكك الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وإثيوبيا والصومال ، وكذلك الحروب الأهلية فى لبنان وأنجولا والبوسنة والهرسك ، ففى مثل هذه الكيانات الأدنى من الدولة ، تنخفض شدة السياسة كثيراً عما هى فى الدولة ، وذلك لوجود شعور طبيعى بالالتزام المتبادل أكبر مما هو فى

الدولة ، مما يجعل الترتيبات السياسية أقل جبراً وإكراهاً ، إلا إن هذه الكيانات ينقصها - فى نفس الوقت - القوة الكاملة (الوافية) المصاحبة للدولة الأمة.

وختاماً - فإن تاريخ السياسة والحكم فى أفريقيا يقدم المشكلات كما يقدم التحديات ، ويقدم التشاؤم ، كما يقدم التفاؤل ، وفى الوقت الحاضر ، فإن حل هذه المشكلات أو الارتفاع إلى مستوى هذه التحديات يتأثر بانخفاض المحتوى السياسى للسياسة والحكم فى أفريقيا ، نتيجة عدم وجود معارك أيديولوجية شديدة ، من ذلك النوع الذى تميزت به الحرب الباردة ، فليس هناك اليوم صراع أيديولوجى كبير وواسع الانتشار ، بما يؤدى إلى تسييس كل اختلاف وكل مجال اجتماعى ، كذلك الصراع الذى ساد خلال الحرب الباردة ، ففى ذلك الحين ، كان الانقسام الأيديولوچى الكبير جلياً بارزاً للعيان ، وكانت كل قضية وكل سياسة ذات مسحة سياسية - أيديولوجية ، مما كان يفرض على كل شخص أن تكون له أحكامه السياسية ، وأن يتخذ مواقف ثابتة ، كما كان من السهل تحديد الأصدقاء والأعداء وفهمهم عموماً ، وكان كل شىء مشحوناً بالدلالات السياسية التى كانت تدور دون شك حول إمكانيات الحكم الصالح ، وكانت هناك مراكز معينة للسلطة يتم التركيز عليها ، وأيديولوجيات كبرى جاهزة لطرح كيفية تفسير الأحداث وطريقة التصرف حيالها ، مع تحديد الحلفاء الجاهزين للتحريك والتعبئة ، وطرائق الكفاح المجربة التى يمكن استخدامها ، وكان لكل معسكر (أيديولوجى) رؤيته حول الديموقراطية والرشادة والتقدم العالمى ، وهى رؤية كان كل معسكر يلتزم بها التزاماً حماسياً (عاطفياً) ، ولكن كل ذلك قد تغير ، ونتيجة لذلك ، أصبحت السياسة والحكم فى أفريقيا ، كأى مكان آخر ، أقل إثارة عما كانت عليه من قبل ، وبذلك تعقدت مشكلات وتحديات السياسة والحكم عن ذى قبل .

References

Ake, C., (1996) *Is Africa Democratising?* (Port-harcourt, Nigeria: Centre for Advanced Social Science (CASS)). Monograph No. 5.

-----, (1997) "Dangerous Liaison: The Interface of Globalization and Democracy" in A. Hadenius, (*ed.*) *Democracy's Victory and Crisis* (Cambridge: Union Press), pp. 282-296.

Allen, C., (1995) "Understanding African Politics" *Review of African Political Economy*, 65.

Bates, R., (1981) *Markets and States in Tropical Africa* (Berkeley, California: University of California Press).

Bratton, M. and van de Walle, N., (1992) "Popular Protest and Political Transition in Africa" *Comparative Politics*, 24, 4.

CASS, (1996) *The Challenge of Violence in Africa: A Research Proposal* (Port-harcourt, Nigeria: Centre for Advanced Social Science (CASS).

Chege, M., (1995) "The Military in the Transition to Democracy in Africa: Some Preliminary Observations" *CODESRIA Bulletin*, No. 3.

Clapham, C., (1996) "Governmentality and Economic Policy in Sub-Saharan Africa" *Third World Quarterly*, Vol. 17, No. 4.

Decalo, S., (1989) "Modalities of Civil-Military Stability in Africa" *Journal of Modern African Studies*, Vol. 27, No. 4.

Diamond, L., (1995) "Nigeria: The Uncivic Society and the Descent into Practorianism." In Diamond, L. Linz, J. and Lipset, S. (*eds.*) *Politics in Developing Countries: Comparing Experiences with Democracy* (Boulder: Lynne Rienner).

Gertzel, C., (1970) *The Politics of Independent Kenya* (London: Heinemann).

Himbara, D., (1974) *Kenya Capitalist State* (Nairobi: EAEP).

Hutchful, E., (1995-96) "The Civil Society Debate in Africa" *International Journal*, L I, Winter.

Khadiagala, G., (1995) "The Military in Africa's Democratic Transitions: Regional Dimensions" *Africa Today*, 42, 1-2.

Kurfi, A, (1989) *Election Contest: Candidates' Companion* (Ibadan: Spectrum).

Laakso, L and Olukoshi, A. O. (1996) "The Crisis of the Post-Colonial Nation-State Project in Lijphart, A., Africa" in A.O. Olukoshi and L. Laakso, (*eds.*) *Challenges to the Nation-State in Africa* (Uppsala: African Institute and University of Helsinki).

Lijphart, A., (1977) *Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration* (New Haven: Yale University Press).
Leftwich, A., (1995) "Bringing Politics Back in: Towards a General Model of the Development State," *Journal of Development Studies*, Vol. 31, No. 3.
Luckham, R., (1996) "Democracy and the Military, An Epitaph for Frankenstein's Monster?" *Democratization*, Vol. 3, No. 2.
Mafeje, A., (1997) "Multiparty democracy and Ethnic Divisions in African Societies: Are They Compatible?" Proceedings of the First DPMF Annual Conference on Democracy, Civil Society and Governance in Africa, 1-4 December, Addis Ababa, Ethiopia.
Mandani, M., (1996) *Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism* (Princeton: Princeton University Press).
Mcguire, M. and Olson, Jr., (1996) "The Economics of Autocracy and Majority Rule: The Invisible Hand and The Use of Force" *Journal of Economic Literature*, Vol. 34.
Nnoli, O., (1987) *Introduction to Politics* (London: Longman).
-----, (1978) *Ethnic Politics in Nigeria* (Enugu, Nigeria: Fourth Dimension).
-----, (1989) *Ethnic Politics in Africa* (Ibadan, Nigeria: Vantage).
-----, (1997) "The Military, Civil Society and Development in Africa" Proceedings of the First DPMF Annual Conference on Democracy, Civil Society and Governance in Africa, 1-4 December, Addis Ababa, Ethiopia.
Nwajiaku, K., (1994) "The National Conference in Benin and Togo Revisited" *Journal of Modern African Studies*, Vol. 32, No. 3.
Shivji, I., (1990) *Fight My Beloved Continent* (Dakar: CODESRIA).
-----. (*ed.*) (1991) *State and Constitutionalism: An African Debate on Democracy* (Harare, SAPES).
Woods, D., (1992) "Civil Society in Europe and Africa: Limiting State Power Through a Public Sphere" *African Studies Review*, 35, September.
Wunsh, J. and Olowu, D., (1995) *The Failure of the Centralized State* (San Francisco: Institute for Contemporary Studies).
Young, C., (1988) "The African Colonial State and Its Political Legacy" in Rothchild, D. and Chazan, N. (*eds.*), *The Precarious Balance: State and Society in Africa* (Boulder: Westview).

الباب الأول

الدولة الأفريقية

الفصل الأول

الدولة فى غرب أفريقيا من منظور تاريخى

بقـلم : **عبـدالله باتيلى**

ترجمة : **د. صبحى قنصوة**

شكلت الدولة على مدى العقد الماضى محور (قلب) الجدل حول طبيعة التكوينات الاجتماعية فى أفريقيا ، وساهم العلماء الاجتماعيون من مختلف التخصصات فى هذا الجدل ، وسوف نركز فى هذا الفصل على تاريخ تكوين الدولة فى غرب أفريقيا منذ بدايتها وحتى مرحلة ما بعد الاستعمار .

وسوف نحاول فى هذا البحث الإجابة على تساؤل أساسى ، وهو: هل كانت الدولة أداة لتحقيق التنمية أم كانت عقبة فى سبيلها ؟

يبدو أن الطبيعة التنموية للدولة ، أو دورها الاقتصادى السلبى – كيفما كان الحال – يرجعان إلى الظروف التاريخية الاجتماعية الملموسة لنشأتها، وأكثر من ذلك، فقد تغيرت وظائف الدولة تغيراً هائلاً بمضى الزمن ، كما تشكلت – على مدى قرون كثيرة – أنواع مختلفة من الدول ، فى إقليم غرب أفريقيا ، أو بعبارة أكثر تحديداً ، فيما يعرف بحزام الساحل.

وإذا أخذنا بتعريف الدولة على أنها تعتبر أداة لسيطرة طبقة اجتماعية أو ائتلافاً من بعض الفئات الاجتماعية على باقى فئات المجتمع ، فسوف تعتمد وظائف الدولة الاقتصادية على طبيعة الطبقة الحاكمة ، وقد شهد تطور التكوينات الاجتماعية فى غرب أفريقيا ظهور فئات مختلفة من الطبقات الحاكمة ، ويعزى دور هذه الطبقات

فى الإنتاج الاجتماعى ، ومن ثم وظيفتها كمحفز أو معوق للقوى الإنتاجية فى المجتمع ، إلى نمط معيشة كل منها ، وتشير الشواهد التاريخية المتاحة إلى ظهور خمسة أنماط متتالية من الدول فى غرب أفريقيا ، وهى :

(أ) الدولة الأولية primary state؛

(ب) الدولة العسكرية – التجارية military-commercial state خلال مرحلة التجارة عبر الصحراء (من القرن الثامن حتى السادس عشر) ؛

(جـ) الدولة المفترسة predatory state؛

(د) الدولة الاستعمارية colonial state؛

(هـ) والدولة البيروقراطية bureaucratic state.

فلنتناول السمات الأساسية لهذه الأنماط من الدول ، من حيث دورها فى الإنتاج الاجتماعى .

الدولة الأولية : حافز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

هناك اتفاق بوجه عام فى هذه الأيام بين الأنثروبولوجيين والمؤرخين ، على أن ظهور الدولة فى غرب أفريقيا جاء نتيجة التفاعلات (الديناميات) الداخلية للتكوينات الاجتماعية المحلية ، وبذلك – ونتيجة تقدم البحث العلمى – تم استبعاد النظريات والأساطير العنصرية التي ازدهرت خلال المرحلة الاستعمارية ، والتى كانت تعزو ميلاد الدولة إلى التأثيرات " التمدينية " للشعوب البيضاء ، أى أن التحولات الاجتماعية التى أدت إلى تكوين الدولة كانت موجودة منذ قرون ، ومن ثم ، فإنه بحلول أواسط القرن الأول بعد الميلاد ، كان بناء الدولة قد تم فى مناطق مختلفة من الإقليم (غرب أفريقيا) وهو ما أدى إلى وجود أشكال مختلفة من الدول .

ورغم أن الظروف التاريخية المحددة التى ظهرت فى ظلها هذه التكوينات الاجتماعية مازالت محل جدل وخلاف ، فإن الشواهد القليلة المتاحة تشير إلى بعض

السمات المميزة ، وسوف نجمع ، مؤقتا ، هذه الأنواع المختلفة من الدول تحت مفهوم الدولة الأولية ، وقد استندت هذه الدولة الأولية إلى جماعات اجتماعية مختلفة ، والتى كانت تقوم بأداء مستوى معقد من الوظائف الاقتصادية فى المجتمع ، فى مرحلة كان الغالب عليها الأنشطة الاقتصادية الأولية .

وقد استمدت هذه الجماعات قيادتها الاجتماعية إما من خلال سيطرتها المباشرة على عملية الإنتاج، وإما من خلال ما تمتعت به من مركز أيديولوجى متفوق ، وهناك ترابط بين الاثنين ، ونظراً للأسبقية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الجماعات ، فقد أصبحت تلعب دوراً سياسيًا مهيمنًا فى المجتمع ، كما أدى استئناس الحيوانات إلى إطلاق سلسلة من التحولات التى ميزت النمط الرعوى للإنتاج .

ومن ثم ، فإن الجماعات البشرية الأولى التى استأنست الحيوانات البرية ، إما لتعزيز قدرتها على الصيد (استئناس الكلاب) وإما لضمان وجود لحوم متاحة فى أى وقت (كالأغنام والماعز والأبقار) أو لزيادة قدرتها على الحركة (كالحصان والثور والحمير والجمال) ، قد تمتعت بدرجة من التقدم الاقتصادى وأيضًا بقيادة اجتماعية على غيرها من الجماعات التى كانت تكتسب معيشتها من خلال الصيد بأشياء مادية (الأحجار والأخشاب) أو من خلال التقاط الطعام، وفى هذا النمط من الإنتاج الرعوى ، كانت الدولة تخضع لسيطرة عدد قليل من الأفراد الذين يقومون بتصميم التقنيات والأساليب المرتبطة بتربية الماشية ، وتضمنت تلك التقنيات والأساليب عدداً من الطقوس الرعوية كانت معرفتها تعتبر أمراً لا غنى عنه من أجل التمكن من هذه الحرفة ، ويتبين من النقوش الصخرية فى الصحراء الكبرى - والتى تقدم وصفًا للحياة الاجتماعية حينئذ قبل تحللها - أن النمط الرعوى للإنتاج كان سائداً فى المنطقة ، حتى نهاية القرن الرابع قبل الميلاد (Hugot and Brugmann, 1976) ، كما تشير جميع الشواهد إلى وجود الدولة الرعوية منذ ذلك الحين .

وقد أدى استزراع النباتات واختراع استخلاص المعادن إلى نتائج سياسية واجتماعية بعيدة المدى ، أطلق عليها " جوردون شايلد " Gordon Childe، بحق ، اسم **ثورة العصر الحجرى الحديث** ، وكان ذلك إيذانًا ببدء مرحلة من التباين الاجتماعى السريع ، والذى أدى إلى ظهور أشكال جديدة من الدول فى غرب أفريقيا ،

وهو ما يبدو فى حالة ممالك السوننكى Soninke الزراعية الصغيرة فى منطقة الساحل فى شمال الإقليم ، والتى اندمجت فى حدود القرن الخامس بعد الميلاد لتشكيل إمبراطورية واجادى Wagady (أو غانا) الشهيرة (Bathily, 1975) ، وإلى الجنوب ، فى حوض النيجر الأعلى ، تحولت إمارات المالينكى Malinke، والتى تكونت من مجتمعات تعمل بالصيد ، إلى اتحاد سياسى شاسع تحت تأثير هذه الثورة الزراعية الأولى (Cissé,1964; Khamisokho,1975 ; Niane,1961) ، وإلى الغرب ، بين الولوف Woolof، قام نظام حكم اللامان Laman (Diop,1981) ، والذى تميز بغلبة الزراعة على غيرها من أنماط النشاط الاقتصادى ، وفى جميع مجتمعات الدولة هذه ، التى سيطرت عليها الزراعة ، كانت الطبقة الحاكمة تتمثل فى تحالف من تلك الفئات أو مجموعات الأفراد المتخصصين فى طقوس الزراعة ، ومن ثم ، كان اختيار الملك يتم بشكل متكرر من الكهنة والسحرة المتصلين بالزراعة وإسقاط المطر (Batthily,1989).

وقد جاء اختراع الزراعة استجابة من الإنسان للأزمة البيئية والمناخية التى حدثت فى الإقليم منذ وقت مبكر يعود إلى القرن الثانى قبل الميلاد (Bathily,1989) ، ومن ثم ، فلا عجب إذن ، أن ينظر باقى أفراد المجتمع إلى هؤلاء الأفراد ، أو مجموعات الأفراد القائمين بهذا النوع من النشاط الاقتصادى المختلف من الناحية الكيفية ، باعتبارهم يتمتعون بقدرات خارقة للطبيعة (Bathily,1989) ، ومن ثم ، استمدت الطبقة الحاكمة فى الدول الزراعية سلطاتها من مشاركتها المباشرة فى عملية الإنتاج والاستثمار الاجتماعى ، وليس من خلال العنف ، كما كان عليه الحال خلال المراحل المتأخرة من تاريخ غرب أفريقيا .

كذلك ، فقد كان صهر خام الحديد والصناعات الحديدية ، والتى بدأت فى الانتشار فى وقت مبكر منذ القرن الأول قبل الميلاد ، كانت حافزًا على ميلاد أنواع جديدة من الدول يقودها الحدادون (Boccoum,1987) ، ومن بين ممالك الحدادين هذه ، فإن ممالك السوسو Soso ، بين النيجر الأعلى والسنغال الأعلى ، والنامانديرو Namandiru، فى صحراء فيرلو Ferlo الحالية ، وسط شرق السنغال ، تعتبران ذات شهرة خاصة .

ولعل أفضل اسم يمكن أن يطلق على الدولة فى هذه التكوينات الاجتماعية ، هو الدولة الحرفية **artisan state**، ومن المعروف جيداً أن الحديد – دون كل المعادن – يعتبر هو الأكثر نفعًا للمجتمع ، وذلك بفضل خصائصه الطبيعية ، ويمكن القول ، طبقًا لرأى ليللى (**Lilley,1968**) بحق : إن الحديد هو المعدن الديموقراطى (الشعبى) .

وقد أدى استخدام الحديد إلى تغيير عميق فى نوعية الأدوات المستخدمة فى الزراعة والصيد البرى وصيد الأسماك وغيرها من الأنشطة المنزلية ، ويمكن تفسير النفوذ والتأثير الاجتماعى للحدادين فى تلك العصور الأولى ، بسيطرتهم على عملية تصنيع الحديد ، وهو ما يفسر أيضًا – بطريقة ما – كيف أصبح الحدادون نخبة اجتماعية فى الماضى البعيد .

ورغم اختلاف كل من الدولة الرعوية والدولة الزراعية والدولة الحرفية من الناحية الشكلية ، فإنها تشترك جميعًا فى بعض المميزات الأساسية التى تفسر وحدتها التاريخية ، حيث يعتبر كل منها شكلاً تاريخيًا خاصًا للدولة الأولية ، كما كانت أكثر أطوار التطور الاجتماعى فى الإقليم أصالة وإبداعًا.

لقد كانت الدولة الأولية ذات وجهة داخلية وذات توجه تنموى ، وأبدت درجة عالية من التجديد والقدرة على الابتكار ، ولم تكن طبقتها الحاكمة طبقة مترفة ، ولكن بالأحرى كانت طبقة عاملة ، وبعبارة أخرى ، كانت تلك الدولة بقيادة مجموعة من ذوى الالتزام الجماعى ، والذين كانوا يشاركون فى الإنتاج بصورة مباشرة ، وكان النفوذ الاجتماعى والسيطرة السياسية لهذه الطبقة الحاكمة ، محصلة منطقية لوضعها المهيمن فى النظام الاقتصادى ، وسيطرتها على الجهاز الأيديولوجى والمعرفى القائم ، أى أن الدولة الأولية تضرب بجذورها فى تكوينات اجتماعية مستقلة تحركها تفاعلاتها (ديناميالتها) الذاتية ، أو بعبارة أخرى ، كانت تلك الدولة ذاتية التمركز **self-centered**، ولهذه الأسباب ، تمتعت الدولة الأولية بدرجة عالية من الشرعية ، حيث لم تكن غريبة عن المجتمع ، بل كانت عاملاً من عوامل تماسك واستقرار ذلك المجتمع .

وعلى ذلك ، تبدو الدولة الأولية أكثر الدول المعروفة فى تاريخ الإقليم تحقيقًا للديموقراطية الحقيقية ، فهى النوع الوحيد من أنواع الدول – حتى الآن – الذى لعب

دوراً إنتاجيا وتقدميًا بالنسبة للمجتمع ، كما كانت حافزًا على النمو الاقتصادى والابتكار التقنى ، ومن ثم ، فإن معظم الاختراعات التقنية التى عرفها الإقليم بشكل مستقل - كالنسيج والصباغة وأشغال المعادن - تعود إلى تلك الفترة .

إلا أن التوسع فى التجارة عبر الصحراء (الكبرى) من القرن الثامن الميلادى فصاعدًا، كانت له نتائج هائلة على التكوينات الاجتماعية فى إقليم غرب أفريقيا عمومًا، وعلى طبيعة ووظائف الدولة خصوصًا .

الدولة العسكرية التجارية فى مرحلة التجارة عبر الصحراء

أثر ظهور التجار المسلمين فى إقليم الساحل ، أو ما يعرف ببلاد السودان (باللغة العربية) ، على مسار التاريخ فى غرب أفريقيا بطرق كثيرة ، وذلك منذ أواسط القرن الثامن الميلادى (Mauny , 1961 Bathily , 1989) ، حيث أدى نمو التجارة عبر الصحراء إلى إدخال عنصر خارجى فى المقدرات التاريخية للإقليم ، كما حدثت تغيرات ملحوظة فى جميع جوانب التكوينات الاجتماعية ، وفى طرق معيشة الناس ، وذلك بعد أن اكتسحت الأنشطة الثانوية (كالتجارة) الأنشطة الأولية (كالزراعة) ، وفى كثير من المناطق ، أصبحت الحياة الحضرية لها الأسبقية على الحياة الريفية ، ومن ثم ، أصبح الطريق مفتوحًا لحدوث تفاوت اجتماعى سريع ، وبذلك افتتح فصل جديد تمامًا فى تاريخ الدولة ، حيث حدث تغيير جذرى (راديكالى) فى قاعدتها الاجتماعية ، وتغيرت بالتالى تشكيلة الطبقة الحاكمة ، إما من خلال اضمحلال الطبقة الحاكمة التقليدية وإما من خلال ظهور فئات اجتماعية جديدة .

وفيما بين القرنين الثامن والسادس عشر ، حدث عدد من الوقائع التى يمكن من خلالها تفسير التهميش التدريجى للأشكال التقليدية للدولة ، وقد حدثت هذه التطورات بطرق كثيرة ، فقد كان هناك فترات من النزاعات الأهلية والصراع على السلطة ، مما أدى إلى انهيار أو زوال الدول الرعوية والحرفية بصورة درامية، وعلى سبيل المثال، كان ذلك هو الحال بالنسبة لمملكة الحدادين السوسو Soso، والتى تم تدميرها

فى حدود أواسط القرن الثالث عشر ، فى أعقاب الهجوم عليها من جانب تحالف المالينكى Malinke، بقيادة سونجانا كيتا Sunjana Keita الشهير .

وأما بالنسبة إلى الطبقة الحاكمة فى الدول الزراعية ، فقد تمكنت من الاحتفاظ بمكانتها فقط من خلال التحول إلى جماعة عسكرية واستيعاب الجماعات الأخرى الناشئة حديثًا فى نظام السلطة القائم .

وقد أدى التوسع فى التجارة عبر الصحراء إلى توسيع القاعدة الاجتماعية للطبقة الحاكمة فى دول غرب أفريقيا ، بشكل مباشر وغير مباشر ، وهو الأمر الذى أدى بدوره إلى تغير طبيعة ووظائف الدولة وعلاقاتها بالمجتمع المدنى .

فخلال تلك الفترة – وفى كل من الامبراطوريات الكبرى (غانا ومالى وصنغاى) والدويلات الصغيرة على السواء – كانت الدولة تخضع لسيطرة تحالف طبقى ، يتكون من جماعات اجتماعية مختلفة ، تحتل مراكز نخبوية (فى المجتمع) .

فجماعة التجار كان يمثلهم تجار المسافات الطويلة ، والذين كانوا يعملون كوسطاء بين شبكة التجارة جنوب الصحراء وشبكة التجارة شمال الصحراء التى كانت تستند إلى منظومة التجارة فى البحر المتوسط ، وقد ازداد عدد هذه الجماعة وكذلك أهميتها الاجتماعية باضطراد على مدى الفترة بأكملها ، حيث كانت تشكل القوة الاجتماعية القائدة ، وذلك بفضل انخراطها فى التجارة الخارجية ، التى أصبحت أهم قطاعات الاقتصاد ديناميكية (حركية) ، وهؤلاء التجار الذين كانوا يحتلون أكثر المراكز نفوذًا فى المجتمع الجديد ، كانوا يرتبطون ببعضهم البعض عبر الروابط الثقافية التى تشكلت من خلال التجارة والدين الإسلامى ، كما تمكن بعضهم من تولى وظائف سياسية رئيسية فى الحكومة ، كمسئولين عن الخزانة ومستشارين فى الشئون الخارجية .

كما وصل علماء الدين المسلمون إلى وضع اجتماعى بارز ، حيث شكلوا طبقة أهل الفكر الجدد ، الذين رأوا أن من الواجب عليهم إضفاء الشرعية على النظام الاجتماعى الجديد ، وعلى تلك القيم التى جاء بها الدين الإسلامى والتجارة الإسلامية ،

ويتسق وضع هذه الجماعة إلى حد كبير جداً مع ما أشار إليه جرامشى Gramsci بقوله :

كل جماعة اجتماعية ، تخرج إلى الوجود على أرضية أصيلة لإحدى الوظائف الأساسية فى عالم الإنتاج الاقتصادى ، تخلق معها - بشكل عضوى - طبقة أكثر من أهل الفكر حيث توفر لها التجانس والوعى بوظيفتها ، ليس فقط فى المجال الاقتصادى ، ولكن أيضاً فى المجالين السياسى والاجتماعى .

أى أن علماء الدين المسلمين قد أمدوا الدولة الجديدة بالجهاز الأيديولوجى والمالى الضرورى لاستمرار وحدة الكيانات السياسية الناشئة ، ذات المساحات الشاسعة ، والتى كانت على درجة من عدم التجانس بحيث أن القوة العسكرية وحدها لم تكن على قدر من الكفاءة بما يكفى للمحافظة على وحدة تلك الكيانات ، ومن ثم - وفى بعض الأحيان - كان للعلماء فى كل من تمبوكتو Timbuktu وجينى Jenne فى حوض النيجر الأوسط ، أدوار سياسية حاسمة ، حيث ينظر إليهم بشكل خاص على أنهم كانوا وراء الانقلاب العسكرى الذى أطاح بالامبراطور " سنى على الكبير " Sonni Ali the Great عام ١٤٩٢ (Mody , 1975) ، حيث قام قائد الانقلاب " أسكيا محمد " Askia Muhammed، مؤسس أسرة أسكيا الحاكمة ، بوضع دولة صنغاى تحت سيطرة التجار والعلماء فى تمبوكتو ، ومن ثم ، فإن ما يسمى بتاريخ تمبكوتو قد كتب لتمجيد هذه الأسرة الحاكمة الجديدة ، والثناء على التحالف بين العلماء وغيرهم من فئات الطبقة الامبراطورية الحاكمة فى صنغاى .

لقد عاش العلماء على المنح والهبات ، عينية ونقدية ، التى كان الإمبراطور يقدمها لهم ، ولم يكن هؤلاء العلماء يعملون ، ولكن فرغوا أنفسهم للبحث والتدريس الدينى ، وهو ما شهد به محمود كاتى Kati فى مقدمه كتابه الشهير تاريخ الفتاش Tarikh el Fettash ، حين قال :

لقد من الله علينا بالفضل أن ظهر فى عصرنا الإمام الفاضل المنصور أبداً ، الخليفة الصالح المجيد أسكيا الحاج محمد ....

فقد جعل ذلك الأمير نور الإيمان يعقب دياجير الظلام ، وأعادنا إلى الطريق القويم بتخليصنا من الخطأ والمظالم ... ومن ثم ، وبفضل الرعاية الإلهية ، فقد طابت نفوسنا بالهبات والعطايا ، بعد أن كنا نعيش في بؤس وفقر ....

وقد بين هنويك (١٩٧٠) **Hunwic** بشكل قاطع – في بحث رائع له – الآثار الضارة التي أصابت الطبقة الحاكمة في صنغاي، بسبب اعتماد الإسلام كدين للدولة ، على حساب المعتقدات التقليدية ، حيث قام العلماء بتدمير الأسس الأيديولوجية التقليدية للمجتمع ، وأحلوا محلها نظامًا عقائديًا غريبًا ، وهم بعملهم هذا ، أدوا إلى تآكل الرابطة الطبيعية بين الدولة والمجتمع المدني ، وقد أسهم ذلك في أزمة صنغاي وسقوطها نهائيًا في نهاية القرن السادس عشر **(Zakari, 1982)** .

وهناك جماعة اجتماعية أخرى ظهرت مع تطور التجارة عبر الصحراء ، وهي الأرستقراطية العسكرية ، التي كان لها اليد الطولى في السلطة السياسية في الدولة ، وقد بينا في موضع آخر **(Bathily, 1976)** أن توسع التجارة الخارجية أدى إلى عسكرة الدولة في غرب أفريقيا بشكل سريع ، خلال مرحلة التجارة عبر الصحراء ، وقد تجلى هذا التغير في ظهور الجيوش الدائمة ، والتي زاد عددها وقوتها بشكل واضح بمرور الوقت ، ففي القرن الميلادي الحادي عشر ، كان باستطاعة إمبراطور غانا أن يحشد في ميدان المعركة نحو عشرة آلاف من الخيالة وأربعين ألفًا من البقارة ، إذا كان لنا أن نصدق ما أورده البكري في تاريخه [٣] ، كذلك ، فإن إمبراطور كانم بورنو ، (ماي دوناما **Mai Dunama**) قاد جيشًا يضم عدداً من الفرسان بلغ مائة ألف شخص ، بالإضافة إلى عدد خرافي من الجنود ، و طبقًا لما أورده العمري (١٩٧٥) **Al Umari**، فقد كان إمبراطور مالي ، (منسى موسى **Mansa Musa**) (١٣٠٧-١٣٣٢) ، يحتفظ بجيش قوامه مائة ألف فرد ، كان من بينهم عشرة آلاف فارس ، وفي معركة توندبيي **Tondibi** (أبريل ١٥٩١) – بين صنغاي و مراكش – دخل أسكيا إسحق ميدان المعركة بنحو اثني عشر ألف فارس وثلاثين ألفًا من المشاة ، كما كان الحرس الشخصي لإمبراطور صنغاي ، وهم السان **San**، يبلغون في العادة نحو خمسة آلاف المدربين تدريبًا خاصًا، وغني عن البيان، أن المؤرخين لم يأخذوا هذه الأرقام بقيمتها الظاهرية ،

ولكنها على أى حال تدل دلالة قاطعة على عملية العسكرة التى كانت تتم فى ذلك الحين، وهناك مؤشرات أخرى تشير إلى نفس الاتجاه ، ومن ثم ، نلاحظ تنامى تربية الخيول المحلية واستيراد الخيول العربية من شمال أفريقيا لتلبية الطلب فى سائر أنحاء غرب أفريقيا ، وطبقًا لما أورده العمرى ، فقد كان أفراد الأرستقراطية مدينين بديون باهظة للتجار المسلمين الذين تخصصوا فى استيراد الخيول ، كما أكد جودى Goody (1975) فى دراسة رائعة له ، على الدور الحاسم للحصان فى قيام الدول فى تلك الأيام ، حيث قال :

> ***كان الحصان هو الحيوان النبيل بكل معانى الكلمة ، وكان مقصورًا على النبلاء وأتباعهم ... ، لقد كانت الخيول من مقتنيات طبقة مسيطرة سياسيًا ، ترجع بأصولها عادة إلى مجموعة من المهاجرين الذين فرضوا سيطرتهم على منطقة من الأرض يقطنها مزارعون فلاحون ، ونظرًا لكونها جزءًا من نظام السيطرة القائم ، ولأن وجودها كان يعتبر أمرًا أساسيًا للمحافظة على مكانة النظام الملكى فى البلاد ، فقد كانت الطبقة الحاكمة فى وضع يسمح لها بأن يكون لها مطالب معينة وأن تقدم التأييد والعون فى نفس الوقت ، حيث أن أحد الأمرين يستلزم الآخر .***

وأكثر من ذلك ، فقد احتفظت كل من إمبراطوريتى مالى وصنغاى بأسطول حربى من الزوارق فى نهر النيجر ، حيث بلغ عدد قطع الأسطول الإمبراطورى فى مالى - وهى فى أوج قوتها - نحو ألفى زورق ، كما جاء فى تاريخ بلاد السودان ، لدى حديثه عن إمبراطورية مالى ، أن :

> ***سكان هذه البلاد بطموحاتهم وجنودهم كثيرة العدد ، لا يعرفون حدودًا أو قيودًا .... وقد بلغ تكبرهم وعتوهم واغتصابهم الحقوق ، فى أواخر أيام حكمهم ، حدًا جعل الله يدمرهم بيده عقابًا لهم .***

كما وصف **تاريخ الفتاش** شعب إمبراطورية صنغاى ، بأنهم " ذوو معرفة عظيمة بفن الحرب، وأنهم على درجة عالية من الإقدام والشجاعة والحنكة فى أساليب القتال" .

لقد أدت التجارة عبر الصحراء - من خلال تشجيع التنافس والتسابق بين الكيانات السياسية فى الإقليم للسيطرة على عوائد التجارة ، وأيضًا من خلال الغارات المحلية للحصول على الرقيق - أدت إلى حدوث سباق تسلح ظل مسيطراً على تلك الفترة ، وبسبب هذا الوضع ، ظهرت الجماعة العسكرية وتعزز وضعها ، حيث اعتبرت تلك الجماعة أن المحافظة على القانون والنظام فى سائر أنحاء البلاد ، يعتبر واجبها الأعظم ، وفى سبيل هذا الهدف ، أنفقت هذه الجماعة جزءًا كبيراً من دخولها على الأنشطة العسكرية ، وطبقًا لما أورده العمرى - وهو بصدد الحديث عن مالى - فقد كان أصحاب الرتب العليا فى الجيش ، يحصلون على هبات من الأراضى وإكراميات من النقود كرواتب لهم ، وكان من بين هؤلاء من يحصل سنويًا على ما يقدر بخمسين ألف مثقال من الذهب (أى ٢٥٠ كيلو جرامًا من الذهب الخالص) ، وبالإضافة إلى ذلك ، فقد كان متوقعًا من الإمبراطور أن يمدهم بالخيول والملابس والسلاح [٤] ، وفى كل من صنغاى وكانم - بورنو ، ورغم حرارة الجو ، اعتادت القيادات العسكرية من ذوى الرتب العالية على استيراد قمصان الحديد والدروع الخاصة ، بتكاليف باهظة ، ومن أماكن بعيدة جداً كالإمبراطورية العثمانية ، وبذلك أدخلت الجماعة العسكرية العنف والتدمير كأدوات فى نظامها للإنتاج الإجتماعى .

وعلاوة على ذلك ، فقد سار تطور الجماعة العسكرية جنبًا إلى جنب مع ظهور جماعات نخبوية أخرى ، مثل رجال الإدارة فى تلك الممالك والإمبرطوريات ، ومسئولى البلاط على اختلاف مكاناتهم الاجتماعية ، وشعراء (منشدى) المدائح على اختلاف وظائفهم ، وخدم المنازل من الذكور والإناث ، والذين كانوا يجلبون من تركيا والعالم العربى ، والخصيان لخدمة الحريم ، وغيرهم من أصناف التابعين ، فقد شهدت تلك الفترة ميلاد وتعزيز طبقة حاكمة مترفة لم يكن لها أية مساهمة فى الإنتاج ، وكانت وظيفتها الوحيدة تتمثل فى استخراج الفائض من القطاعات العاملة فى المجتمع ، لقد أدت التجارة عبر الصحراء - من بين ما أدت إليه - إلى تقسيم المجتمع فى غرب أفريقيا إلى معسكرين كبيرين ، وهما : معسكر الفراغ والدعة ومعسكر العمل ، وهذا

التمييز لم يكن معروفًا فى التكوينات الاجتماعية الأولية فى الفترة السابقة ، وأكثر من ذلك ، كانت الطبقة المترفة الناشئة ذات توجه نحو العالم الخارجى ، حيث كان أسلوب حياة أعضائها كله قد تشكل على غرار نموذج نظرائهم فى الشرق ، فقد تغير طعام أعضاء هذه الطبقة ولباسهم وعاداتهم الاستهلاكية ، مقتدين فى ذلك بأسلوب التجار الغرباء الوافدين إلى المدن (فى الإقليم) من شمال أفريقيا والعالم العربى .

لقد اشتهرت هذه الطبقة الحاكمة بالإنفاق الباذخ على السلع الترفية من العالم الخارجى ، ومن ثم ، أدت الدولة إلى ظهور نزعات طفيلية على حساب السواد الأعظم من الشعب ، وكمثال على ذلك ، رحلات الحج إلى مكة ، والتى رغم تكلفتها العالية ، إلا إنها كانت أمرًا مألوفًا بين الأباطرة والملوك والتجار ، حيث سعوا إلى إثارة إعجاب نظرائهم العرب والمسلمين ، وتعتبر رحلة الحج التى قام بها منسى موسى ذات شهرة خاصة :

> ***لقد كان (منسى موسى) كريمًا ونبيلاً ، وضاعف من الزكوات والصدقات ، وغادر بلاده ومعه من الذهب حمل مائة جمل ، وقد أنفقها جميعًا على القبائل التى نزل بديارها بين بلاده والقاهرة ، وبين القاهرة وبلاد الحجاز المكرمة ، وهو فى طريقه إلى الحج ، فى ذهابه وإيابه ، لدرجة أنه احتاج إلى الاقتراض وهو فى القاهرة ، لقد أغرق القاهرة بكرمه ، واستفاد أهل القاهرة منه ومن بطانته ..... ، لقد كان هؤلاء يوزعون الذهب بكثرة وكأنهم لايدركون قيمته (Cuoq , 1975) .***

مثال آخر يبين سياسة التبذير التى اتبعتها الطبقة الحاكمة ، ويتمثل فى رحلة الحج التى قام بها أسكيا محمد ، حيث بلغ عدد أفراد الركب المصاحب له نحو ألف وخمسمائة شخص ، ويقال إنه أنفق نحو ثلاثمائة ألف مثقال من الذهب خلال إقامته فى ديار الإسلام المقدسة (Cissokho , 1985) .

لقد أدى بحث هذه الطبقة الحاكمة المتنامية عن مزيد من الإيرادات ، إلى دخولها فى عملية امتلاك وتوزيع الأراضى ، وعلى سبيل المثال ، فقد نشأ خلال فترة

إمبراطورية صنغاى ، نظام لتملك الأراضى يقوم على أساس الملكيات الخاصة الكبيرة (Tymowski , 1975) ، وكان قيام الجماعات الحاكمة بانتزاع ملكية عامة الناس ، كان يحدث على نطاق واسع ، فى الأراضى الزراعية الخصبة ، كأثوية نهرى السنغال والنيجر ، رغم أن ذلك لم يكن أمراً شائعًا.

لقد أدى نمو التجارة الإقليمية فى المواد الغذائية إلى تشجيع الإنتاج الزراعى ، فى بعض أجزاء الإقليم ، فى فترات مختلفة ، إلا أن الصورة العامة لتلك الفترة ، وخاصة فترة نهاية القرن السادس عشر ، تشير إلى وجود عجز متكرر فى الغذاء بين سكان الريف والطبقات الدنيا فى الحضر ، وهذا ما ذكره بوضوح ليون الأفريقى (Leon L'Africain, 1980)، كذلك ، يلاحظ أيضًا عدم حدوث تجديد تقنى ذى معنى خلال تلك الفترة .

ويقال إن الإمبراطور " سنى على " قد حاول إنشاء قناة للرى طولها ٢٥٠ كيلو متراً ، للربط بين رأس الماء Ras- El-Ma ، أحد روافد نهر النيجر ، ومدينة والاتا Walata الصحراوية، شمال غرب تمبوكتو ، إلا أن بعض المؤرخين يتشككون فى الهدف من هذا المشروع ، والذى ربما كان ذا أغراض عسكرية ، فربما كان (الإمبراطور) مدفوعًا بالرغبة فى مفاجأة جيش الموسى Mossi، (أعدائه فى ذلك الوقت)، والذى كان يحتل أجزاء من شرق صنغاى (Mauny , 1961;Bah-Konare , 1977) .

ومن كل ما ذكر ، يمكن أن نخلص إلى أنه خلال فترة التجارة عبر الصحراء ، حدثت تغيرات هائلة فى الدولة ، حيث تحولت بشكل متزايد ، تحت تأثير السوق الخارجية ، إلى أداة للسيطرة الطبقية ، وهو ما أدى بها إلى الابتعاد عن المجتمع المدنى بشكل مضطرد ، كما أن تراكم الثروة على يد الدولة ، من خلال فرض الضرائب على التجارة واستخراج الفائض من الفلاحين من خلال السلب وجباية حقوق الأرض ، لم يؤد إلى تشجيع تحقيق تنمية وطنية ذات معنى ، بل على العكس ، على حد قول مودى سيسوخو Mody Cissokho (1975)، فإن :

فكرة أن رسالة الدولة تتمثل فى ضمان حدوث تنمية اقتصادية اجتماعية لم تكن معروفة فى تلك الحقبة ..... ، فقد كان جزء

واحد فقط من الثروة الإمبراطورية ينفق على الصالح العام ، وكان هذا الجزء ينفق بالأساس من أجل التجهيز والمحافظة على الجيش الإمبراطورى، وفيما عدا هذا الإنفاق على الصالح العام ، فقد اعتاد الأسكيا (الملك) أن ينفق ثروته على نفوذه الشخصى وأبهة بلاطه ، وذلك لأنه بالنسبة لعقلية الناس فى تلك الأيام ، كانت عظمة الملك تقاس بقدرته على المنح والعطاء .

ورغم هذه النزعات الاقتصادية الطفيلية المتنامية ، فقد كانت دول غرب أفريقيا خلال تلك الفترة ناجحة نسبيًا سياسيًا واجتماعيًا ، وذلك لأن الجيش والجهاز الإدارى ورجال البلاط كانوا يقومون بوظيفة اندماجية فى المجتمع ، فقد كان التعيين فى هذه المؤسسات يتم على أساس القدرات الفردية ، وهو الأمر الذى مكن الطبقة الحاكمة من المحافظة على " الحبل السرى " الذى يربطها بالمجتمع المدنى ، ويتبين من سيرة حياة عدد من ذوى الرتب العليا حينئذ ، أن مجتمعات تلك الفترة كانت مجتمعات مفتوحة بدرجة أكبر بكثير مما يفترض عادة ، وأن الباب كان مفتوحًا على مصراعيه للحراك الاجتماعى ، ومن ثم ، فإن بعض الأفراد – رغم أنهم أصلاً من الرقيق – قد وصلوا إلى مراكز مثل رؤساء الجيوش وكبار التجار وحكام المقاطعات والوزراء ورؤساء البروتوكول الملكى ومديرى الخزانة الملكية ونظار الضياع الملكية ، أى أنه فيما عدا منصب الملك نفسه – والذى كان الوصول إليه يتم طبقًا لقواعد الميلاد – فقد كانت جميع وظائف الدولة الأخرى مفتوحة للمنافسة ، بل إنه حتى بالنسبة لمنصب الملك ، ينبغى الإشارة إلى أنه فى مالى تمكن كبار الرقيق من الاستيلاء على السلطة مرتين خلال القرن الرابع عشر ، فى أعقاب انقلاب عسكرى (Livtzion , 1973) ، وفى صنغاى ، لوحظ أنه من بين خمسة عشر ملكًا من أسرة أسكيا – والذين تولوا الحكم خلال القرن السادس عشر – كانوا جميعًا من أبناء الإماء (الجوارى) فيما عدا مؤسس الأسرة (أسكيا محمد نفسه) .

وأكثر من ذلك ، فقد كان للدولة – رغم استغلالها للناس وتبديدها حصيلة هذا الاستغلال – دور فى توزيع الثروة الاجتماعية ، فعلى المستوى الأيديولوجى ، كانت تعتبر فى نظر السواد الأعظم من الناس أداة لتحقيق الصالح المشترك ، مادامت تتيح

فرص الرقى الاقتصادى والاجتماعى للكثيرين فى المجتمع ، إضافة إلى أنها لم تعتد على حرياتهم ، التى كانت تفهم فى تلك الأيام ليس باعتبارها متعلقة بالإنسان الفرد ، ولكن بالجماعة ، والتى كانت تتحدد على أسس اثنية (عرقية) أو ثقافية .

وهناك إنجاز عظيم آخر للدولة فى غرب أفريقيا خلال " العصور الوسطى " ، وهو الأمن الجماعى ، ذلك أنه رغم الصراعات المتكررة على السلطة ، فقد أظهرت الدولة قدرة ملحوظة على توفير الحماية للناس ، كما كانت الحروب فى معظم الأحيان تتم طبقًا لقواعد يتم مراعاتها من جانب كل الفرقاء المتحاربين ، بل إنه حتى السلب ، كان يتم طبقًا لأسلوب متفق عليه بوجه عام ، حيث كانت له حدود يحددها الإجماع الاجتماعى ، وهو ما جعله فى الواقع يعتبر تصرفًا قانونيًا .

لقد أدى تلاقى المصالح بين مختلف فئات الطبقة الحاكمة إلى إيجاد مناخ من السلام والأمن داخل حدود كل دولة ، وهو ما لاحظه كثير من المراقبين ، لقد كان لدى الدولة الإرادة والقدرة على حماية حياة الناس وممتلكاتهم فى سائر أنحاء المنطقة التى تسيطر عليها ، كذلك فإن ابن بطوطة – الرحالة العربى الشهير الذى زار إمبراطورية مالى خلال القرن الرابع عشر – قد دهش مما حققته الدولة فى مجال القانون والنظام والأمن ، حيث قال ، وهو بصدد ذكر ما رأى أنه يستحق الثناء فى سلوك السود (السودان) :

> ***إنهم من بين جميع البشر أبعد ما يكونون عن أدنى ظلم ، فالسلطان لا يقبل أدنى خروج على العدل ، والأمن تام مستتب فى بلادهم ، فلا عابر السبيل ولا المقيم فى تلك البلاد يخشى عدوان قطاع الطرق ، كما أنهم يحرسون ممتلكات من يموت ببلادهم من البيضان (البيض) ، حتى لو بلغت قنطارًا ، حيث يتركونها فى يد بعض من يوثق بهم من البيضان إلى أن يأخذها ورثة المتوفى (Cuoq , 1975) .***

يمكن أن نخلص ، إذن ، إلى أن دول مرحلة التجارة عبر الصحراء ، كانت على درجة كبيرة من الشرعية ، رغم الطابع الكسول لطبقاتها الحاكمة ودورها الطفيلى

المتزايد فى الاقتصاد، حيث كانوا يقومون بأداء وظائفهم السياسية والثقافية والاجتماعية بصورة إيجابية وكما يقول " شاكا باجايوجو " بحق (1978) Shaka Bagayogo:

فمن خلال أواصر الاحتكار الأسرى للقوة فى الدولة ، على خط واحد متصل فى الميادين السياسية والعسكرية والثقافية ، تمكن ملوك تلك الدول من تحقيق درجة عالية من الاندماج بين هذه الميادين ، بالإضافة إلى تدعيم الأسس والمبادىء المنظمة للعلاقات بين الأفراد والطبقات والنظم الاجتماعية (الطائفية) ، وكان باستطاعة هؤلاء الملوك وسلالتهم أن يظهروا باعتبارهم رموزًا لهذا التوحيد ، أو بالأحرى لهذه الوحدة التى تتخطى النزعات الانقسامية لمكونات المجتمع المختلفة .... إلا إن هذه القدرات الملكية لم تظهر باعتبارها انبعاثًا يمكن أن يتحول إلى قطب جذاب تتلاقى عنده التدفقات الداخلة والخارجة من المجتمع المدنى .

لقد حافظت دول " الإمبراطوريات الكبرى " على شرعيتها من خلال أداء بعض الواجبات التى كانت تعتبر أساسية ، كحماية حقوق الجماعات وتشجيع المشروعات الاقتصادية الفردية ، وعلاوة على ذلك ، فقد حققت هذه الدول مستوى معينًا من النمو الاقتصادى ، وبالمقارنة ، فقد فشلت الدول التى جاءت من بعدها فى كل هذه المجالات ، وهذا الفشل هو الذى يفسر تلك الأحكام الخيالية التى أطلقتها التقاليد الشفوية وبعض المؤرخين المحدثين (Bathily , 1989) على مرحلة قبل الاستعمار .

عصر تجارة الرقيق الأطلنطية والغزو الاستعمارى : ظهور الدولة السلابة

شهدت الفترة الطويلة الممتدة من ظهور تجارة الرقيق الأطلنطية وحتى نهاية الغزو الاستعمارى (١٧٠٠-١٩٠٠) تطورات جديدة فى طبيعة ووظائف الدولة ، وكان العامل التاريخى الرئيسى خلال تلك الفترة هو اندماج الإقليم ، ودخول القارة برمتها ، فيما يطلق عليه ولرشتاين (1988) Wallerstein اسم " النظام العالمى الجديد " ، كما أدى

النمو المستمر للرأسمالية التجارية ، والتى أخذت شكلاً خاصاً يتمثل فى تجارة الرقيق الأطلنطية ، أدى إلى تغيرات كبيرة فى التكوينات الاجتماعية فى الإقليم .

وإذا كان ثم خلاف حول مقدار التأثير السكانى (الديموغرافى) للتجارة فى البشر (Curtin , 1969 ; Rodney , 1975 ; Lovejoy , 1983) ، فهناك اتفاق عام بين الدارسين حول تأثيراتها الضارة على مختلف جوانب حياة الشعوب الأفريقية ، وقد ظهر كثير من الكتابات التى كرست لتناول آثار تجارة الرقيق الأطلنطية والغزو الإمبريالى خلال القرن التاسع عشر ، وتميزت هذه الحقبة الجديدة - والتى افتتحت بهجوم رأس المال التجارى على التكوينات الاجتماعية فى الإقليم ، ودور هذه التكوينات فى التحولات التى شهدتها الدولة - تميزت بعدد من السمات الأساسية .

فعلى عكس التجارة عبر الصحراء ، والتى قام بها تجار من القطاع الخاص من شمال وجنوب الصحراء دون تدخل مباشر من قوة أجنبية من خارج الإقليم ، فقد قام بالتجارة الأطلنطية رأسماليون تجاريون استفادوا من الدعم العسكرى للقوى الأوروبية .

وعلاوة على ذلك ، فقد أدت المنظومة الأطلنطية (للتجارة) إلى تحول فى مواد التجارة ذاتها ، من التجارة فى المنتجات الطبيعية إلى التجارة فى المنتجين أنفسهم ، حيث أصبح الرقيق هو السلعة الرئيسية ، وبالإضافة إلى ذلك ، ومنذ القرن الثامن عشر فصاعداً ، استغل رأس المال التجارى ، التقدم التقنى للاقتصادات الأوروبية والسيطرة على مناطق شاسعة من العالم ، لإمالة ميزان القوى لصالحه فى الأسواق الأفريقية ، كما أدى التقدم التاريخى الذى حققته أوروبا خلال تلك الفترة التى شهدت نشأة الرأسمالية ، إلى تشكيل العلاقات بين أفريقيا والعالم الخارجى بطريقة مختلفة تماماً ، ذلك أنه بينما كانت أفريقيا - خلال مرحلة التجارة عبر الصحراء - تتعامل مع العالم الخارجى على قدم المساواة تقريباً ، أو بعبارة أخرى ، لم يكن باستطاعة العالم الخارجى أن يفرض مطالبه بالقوة على القارة ، فقد أدى تطور تجارة الرقيق الأطلنطية واتساع نطاق الغزو الاستعمارى ، إلى تمهيد المسرح لفقدان التكوينات الاجتماعية الأفريقية استقلالها الذاتى ، وهو ما أدى إلى إخضاعها كلية فى نهاية الأمر .

وقد تميز هذا التحول التاريخى الجديد بظهور أشكال جديدة من الدول ، إما من خلال تحول بعض الممالك القديمة أو على أنقاض بعض الممالك الأخرى ، وكان انهيار

مملكة صنغاى فى نهاية القرن السادس عشر إيذانًا ببدء مرحلة التفكك السياسى فى غرب أفريقيا ، ومن ثم ، وحتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر - عندما قام بعض الفاتحين ، كالشيخ عمر طال **Taal** وسامون **Samon** بمحاولات غير موفقة - فقد سيطرت الكيانات السياسية الصغيرة المتحاربة على الإقليم ، وكانت هذه الكيانات بمثابة صورة مسبقة لما ستئول إليه الأوضاع بعد الاستقلال .

كما ظهر نمط جديد من العسكرية ، وهو نمط أصبح السمة السائدة للدولة فى تلك الفترة ، ففى بعض المناطق ظلت الطبقة الحاكمة القديمة قائمة ، ولكن مع انكماش قاعدتها الاجتماعية ، وذلك لأن التحالف - الذى ربط فى الماضى بين العسكريين وجماعات التجار والعناصر الدينية وغيرهم من فئات الجماعات النخبوية - شهد قدراً كبيراً من التوتر ، نتيجة للأزمة الاقتصادية المتفشية ومناخ العنف المتزايد الذى أتت به غارات الحصول على الرقيق والحروب التى غذتها الصراعات على السلطة بين الدول وبعضها البعض ، بالإضافة إلى الصراعات الأهلية ، وفى نهاية المطاف ، أدت هذه العملية إلى تمكين مجموعة متماسكة من العسكريين من فرض هيمنتهم على جهاز الدولة وتهميش باقى عناصر الطبقة الحاكمة ، وتتضح هذه الظاهرة فى منطقة سنغامبيا **Senegambia** - فى غرب أفريقيا - فى ظهور ماعرفَ بـ " السيدو " **Cedo**، وهو اسم أطلق على الطبقة العسكرية الجديدة التى تشكلت من الجنود الخصوصيين للملوك ، والذين أصبحوا فيما بعد - عندما واتتهم الفرصة - صناع الملوك الحقيقيين .

أما فى المناطق التى اختفت فيها الممالك القديمة ، نتيجة الضغوط الاجتماعية التى أتت بها هذه التحولات التاريخية ، فقد تم ملء الفراغ السياسى بمغامرين يمثلون زمرة أو أكثر من الزمر المتصارعة فى المجتمع المدنى ، ويقدم تاريخ غرب أفريقيا - من القرن السابع عشر وحتى القرن التاسع عشر - أمثلة لا حصر لها لدول تدين بنشأتها إلى جمعيات عسكرية خاصة ، استغلت سيطرتها على وسائل العنف والتدمير (الخيول والأسلحة النارية) لفرض سلطتها على إقليم من الأقاليم بمن عليه من بشر ، وتعتبر ممالك بمبارا **Bambara** فى سيجو **Sego** فى حوض النيجر الأوسط **(Bazin, 1982)** والكارتا **Karta, (Montiel 1929)** واتحاد الخاسونكى **Khassonke** فى حوض السنغال الأعلى ، وممالك المالينكى **Malinke** فى غامبيا **(Quinn , 1974)**، تعتبر جميعًا نماذج للدول الجديدة التى تتميز بميلها إلى السلب

وكانت هذه الجمعيات العسكرية تتشكل من أفراد عاديين من أجل شن غارات الحصول على الرقيق ، والذين كانوا يباعون مقابل الأسلحة النارية أو الخيول ، وهذه كانت تستخدم بدورها للحصول على مزيد من الرقيق ومن ثم مزيد من السلاح ، وهذا النشاط جعل من الممكن للفرد القائم بالسلب أن يرفع مكانته الاجتماعية ، وأن يرتبط بعد ذلك بغيره لتأسيس قاعدة للسلطة ، وأصبح مؤسسو هذه الدول الجديدة حماة للناس وأمراء حرب في نفس الوقت ، فمن خلال العنف ، قدموا أنفسهم باعتبارهم حماة للناس، ولكن أيضًا كان سلوكهم سببًا دائمًا لانعدام الأمن بالنسبة لهؤلاء الناس.

ومن بين السمات البارزة المشتركة لجميع الدول في الإقليم خلال تلك الفترة ، لجوءها بشكل دائم إلى العنف الوحشي ، حيث كانت الدولة والمؤسسات المكونة لها (كالجيش والهيئة القضائية) تمارس العنف ، وتتغاضى في نفس الوقت عن أعمال العنف الفردية التي كان يقوم به أعضاء الطبقة الحاكمة الجديدة ، كما أدى البحث عن مزيد من الإيرادات غير تلك التي يتم تحصيلها من الضرائب المعتادة ، أدى بالدولة إلى أن تجعل السلب عملاً قانونيًا، وبذلك فسر ديوب (1970) **Diob** حالة مملكة كاجور **Kajoor** (التي أسسها الولوف) **Woolof**، حيث أدى مناخ العنف الذي انطلق من عقاله بسبب تجارة الرقيق ، إلى تحول السلب العام والخاص (والذي كان يطلق عليه " ليل " **Lel**) من ممارسة اجتماعية غير مشروعة إلى عمل قانوني ، وعلى حد تعبير ديوب :

> ***لقد كان (أي الليل lel) في بداية الأمر مصدرًا تكميليًا للإيرادات فقط ، حيث كانت جبايته تتم في المناطق الحدودية ، ولكن مع إلحاح الحاجة إلى تلبية مطالب تجار الرقيق من الرقيق ، ومطالب الداميل Damel (الملك) نفسه هو وكبار رجال دولته من سلع التجارة (كالمشروبات الروحية والأسلحة والخيول أيضًا) ، فقد ازداد حدوث الغزو والسلب بشكل متكرر ، وخصوصًا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، ومن ثم ، أصبح " الليل " يمارس ضد رعايا الداميل (الملك) أنفسهم ، حيث أصبح المصدر الأساسي للإيرادات بالنسبة له ، كما كان لقيام التجارة " المشروعة " أثره في زيادة حدوث " الليل " ، وكانت***

التقاليد تحدد بشكل صارم جدًا من له الحق فى ممارسته ، حيث كان ذلك الحق قاصرًا على الداميل (الملك) وحده هو ومن تعين لوراثته ، أو أصاحب المناصب والمنتفعين بالإقطاعيات ، كما أدت الأوضاع المضطربة التى خلقتها تجارة الرقيق إلى إتاحة الفرصة لكبار رجال الدولة لممارسة عمليات السلب ، سواء كان لهم الحق فى ذلك أو لا .

وقد اقتبس دى فيلينيف **De Villeneuve** وصفًا لعملية السلب "الليل " طبقًا لوصف أحد الشهود المعاصرين لذلك خلال القرن الثامن عشر ، حيث قال :

هاهو ذا وصف لكيفية حدوث السلب ، حيث كان الملك يحدد فى مجلسه تلك المنطقة التى سوف يتم الهجوم عليها بغتة ، ومن ثم ، كان يتم جمع الجنود دون أن يعرفوا السر وراء ذلك ، وكان الجيش يسير الليل بطوله ، وأحيانًا أيامًا عديدة دون أن يعلم الغرض من المسير ، وكان السير محسوبًا بحيث يتم الوصول إلى القرية المقرر تدميرها عند الفجر أو غروب الشمس ، حيث يتم الإحاطة بها ، بينما الرجال يغطون فى سبات والنساء قد بدأن فى دق الذرة ، وهنا يدخل الجيش القرية ، أما سكانها الذين أخذوا على حين غفلة وقد أصابهم الفزع ، فلا يكون لديهم من الوقت ما يكفى حتى ليعرف بعضهم بعضًا ، فمن أبدى مقاومة قتل ، وأما الباقون فيوضعون فى السلاسل ، حيث يتقاسمهم الملك وأتباعه .

لقد قامت الدولة العسكرية فى عهد تجارة الرقيق والغزو (الاستعمارى) ، على طبقة حاكمة خاملة ، تزدرى العمل اليدوى ، شأنها شأن الطبقة الحاكمة خلال الفترة السابقة ، إلا إن هذه الطبقة العسكرية كانت طفيلية أكثر من سابقتها بكثير ، ذلك أنه بينما أعطت الطبقة الحاكمة السابقة حرية كاملة للتجارة والنشاط الاقتصادى الفردى ، فقد زجت الدولة العسكرية بنفسها فى التجارة ، وخاصة اقتناص وبيع الرقيق وشراء

الأسلحة النارية والخيول ، وأصبحت من ثم تنافس التجار المحليين ، وهى بعملها هذا تسببت فى حدوث درجة أكبر من الفوضى فى التجارة ، وأضعفت بالتالى مركز التجار الأفارقة فى مواجهة نظرائهم الأوروبيين.

والأسوأ من ذلك أن هذه الطبقة العسكرية قد أخذت بنمط حياة زاد من اعتمادها على شركات التجارة الأوروبية ، كما أن طلب هذه الطبقة على السلع المستوردة ، كالأسلحة النارية وغيرها من السلع الأوروبية المصنعة ، والتى كانت أسعارها متضخمة بشكل مصطنع حينئذ ، قد أدى بالدولة إلى زيادة ضغطها على المجتمع من خلال السلب والإغارات المتكررة للحصول على الرقيق ، وهو ما أدى إلى مزيد من تآكل القاعدة الاجتماعية لسلطة الدولة ، وذلك بسبب استغلال الناس وتدمير أحوالهم المادية ، وقد أشار عدد المؤرخين إلى الطريقة التى كانت تنظر بها الدولة فى هذا العهد الجديد إلى الأمن العام والأمن الفردى ، حيث لم تعد المحافظة على القانون والنظام من بين أهداف الدولة ، كما أشار والتر رودنى **Walter Rodney** وهو بصدد الحديث عن ساحل غينيا العليا **(Rodney , 1870)** .

وأجمع المراقبون المعاصرون (لتلك الفترة) على انعدام الرحمة من جانب الطبقة الحاكمة إزاء أى مخطىء من عامة الناس ، فقد ذكر فرانسيس مور **Francis Moore** **(1432)** حالة رجل حكم عليه بأن يباع رقيقًا لمجرد اتهامه بسرقة مزمار ! ، كذلك ، فقد كان ملك سالوم **Salum**، ماسيجا سيك **Masiga Sek**، يجد متعة فى تجريب أسلحته النارية التى حصل عليه حديثًا ، بإطلاق النار على الصيادين الذين كانوا يجنحون إلى الشاطئ بزوارقهم عند كاور **Kawur**، مقر إقامة الملك ، والتى تقع بالقرب من مدينة كاولاك **Kaolack** الحالية فى السنغال **(Bathily , 1970)** ، وهذه الحالات أبعد من أن تكون مجرد أمثلة مستمدة من السجلات (التاريخية) الأوروبية ، حيث مازال صداها يتردد فى الذاكرة الشعبية .

لقد أدى تنامى طفيلية الدولة ، وما اقترن بها من تأثيرات مدمرة من حيث انتشار رأس المال التجارى والإمبريالية العسكرية ، أدى إلى خلق مناخ من الفوضى ، والتى كانت سمة مميزة لتلك الفترة ، حيث تدهورت كل القطاعات الاقتصادية ، ودخلت الزراعة والصناعات المحلية فى دوامة التراجع المتتالى ، وتجلى ذلك فى تفشى أزمات

الغذاء وتتابع المجاعات والأوبئة ، وإغلاق الورش المحلية ، وهو ما أدى إلى الاعتماد على المنتجات المستوردة من أجل الاستهلاك الجماعى ، كالحديد والملابس .

كما ذكر شارلز بيكر و فيكتور مارتين Charles Becker and Victor Martin وهما بصدد تحليل الأوضاع فى ممالك الولوف فى كاجور Kajoor وباوول Bawol، أن .

الطلب على البضائع الأوروبية قد فرض نفسه على طبقات المجتمع التى كانت تعمل فى خدمة الزعامات وعلى الأرستقراطية أيضًا ، ومن المحتمل أن يكون شراء عدد معين من البضائع من التجار الأوروبيين ، قد لعب دورًا لا يمكن تجاهله فى تدهور الصناعات المحلية عند الولوف (كالنسيج والصباغة والصناعات المعدنية) ، والانتكاس التدريجى للمنتجات الزراعية التقليدية (القطن وزيت النخيل والتبغ) وتربية الحيوانات ..... ، وعلاوة على ذلك ، فربما كان للسلب والحروب إسهاماتهما فى حدوث المجاعات ، ومن ثم التسبب فى حدوث الوفيات ، أكثر مما تسبب فيه الظروف المناخية .

وكما يقول كلود ميلاسو Claude Meillassoux، نقلاً عن مصدر شفوى ، فإنه بالنسبة إلى الطبقة الحاكمة فى دولة الإغارة للحصول على الرقيق ، لم تعد الزراعة ينظر إليها باعتبارها نشاطًا نبيلاً ، حيث حل محلها السلب واللصوصية ، وأصبحت "البندقية بمثابة الفأس" بالنسبة لأى فرد من هذه الطبقة ، واعتمد الوصول إلى السلطة والثروة بالأساس على الاستخدام الوحشى للقوة ، ومن ثم – وعلى نقيض ما كان يحدث فى الحكم التقليدى حيث كانت السلطة تنتقل عند الميلاد – فقد أصبح بإمكان أى قاطع طريق أو أمير حرب مغمور أن يصبح ملكًا بين عيشة وضحاها ، كما حدث فى حالات عديدة فى سائر أنحاء الإقليم .

وكان للتبعية الاقتصادية التى جاءت بها أنشطة الدولة العسكرية تكلفة سياسية واقتصادية باهظة بالنسبة للمجتمع ككل ، كما حدثت سلسلة من الصراعات بين هذه الدول وبعضها البعض ، وداخل كل دولة منها ، وأصبحت الطبقة الحاكمة المنعزلة فى

حالة انفصال عن الشعب ، وكما قال كوك بارما Kocc Barma – بحق – وهو عالم حاذق بدول الولوف فى القرن السابع عشر – فإن الملك " لم يعد من الأقارب " ، وذلك كان تعبيراً عن الفجوة التى كانت تفصل بين الحاكمين والمحكومين فى ذلك الوقت ، وقد أدى تزايد التناقضات بين المعسكرين إلى حدوث انتفاضات اجتماعية بدأها الفلاحون بقيادة رجال الدين المسلمين ، خلال القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر ، وبعض هذه الانتفاضات أطلق عليه اسم "حروب المرابطين" ، وقامت الدولة بإخمادها ، فى حين نجح بعضها الآخر فى الإطاحة بالطبقة العسكرية الحاكمة ، وأقامت – لبعض الوقت – نظماً سياسية جديدة تستلهم الأصول الإسلامية ، وتستند إلى التحالف بين الفلاحين ورجال الدين ، إلا أن هذه النظم الدينية ذات التصور الذاتى ، والتى ظهرت فى أماكن مثل بوندو فوتا جالون Bundu Fuuta Jallon وفوتا تورو Fuuta Tooro وماسينا Massina، قد أثبتت أنها غيرة قادرة على تحقيق جوهر التطلعات الإصلاحية التى كانت الدافع المحرك لمؤسسيها ، حيث ظهرت تناقضات جديدة ، نابعة بشكل رئيسى من النزعة العامة لقيادة هذه النظم لإزاحة نير الطبقة العسكرية الوثنية ، لمجرد أن تضع نيرها مكانه فقط ، ومن ثم ، لم يؤد التغير فى النظام إلى تغير كيفى فى مكانة وظروف الناس ككل .

كذلك ، فقد أدت حرب الغزو (الاستعمارى) خلال القرن التاسع عشر – والتى وضعت الإمبريالية فى مواجهة الدول الأفريقية – أدت إلى زيادة عمق الفجوة بين الحكام، بغض النظر عن شكل حكمهم ، وجماهير الشعب فى غرب أفريقيا ، ويرجع فشل حركات مقاومة الغزو (الإمبريالى) ، إلى حد كبير ، إلى العزلة السياسية والإجماعية للطبقة الحاكمة الأفريقية فى ذلك الحين ، كما قامت النظم الدينية ، ومنها نظم فوتا تورو فى حوض السنغال الأوسط (Robinson and Kane , 1982) ، وماسينا (Ba and Daget , 1962 Sanankoua Bintou , 1990) ، وما يعرف بإمبراطورية التوكولور فى حوض النيجر الأوسط (Oloruntimehin , 1990) ، قامت جميعاً بنفس ممارسات السلب التى أدت إلى انعدام شعبية النظم التى سبقتها ، وحتى إذا كان بعض هذه النظم ، (كنظام فوتا تورو) ، قد قام – فى أيامه الأولى – بحملات للقضاء على تجارة الرقيق الأطلنطية ، إلا أنها ظلت تتغاضى عن استمرار الرق داخل

أراضيها ، كما قامت الطبقة الحاكمة الجديدة ، التوروب Torobe – بعد وصولها إلى السلطة مباشرة – بتوزيع أخصب الأرض الزراعية على عشائرها البارزة التى شاركت فى الثورة الإسلامية ، وبذلك حافظت – لمصلحتها الخاصة – على النظام الاستغلالى الذى وجدته مفروضاً على الشعب .

وفى الواقع ، ينبغى تفسير هزيمة المقاومة الأفريقية أمام الغزو الإمبريالى فى نهاية القرن التاسع عشر ، ليس فقط من منطلق الدونية التقنية للشعوب الأفريقية ، ولكن أيضاً من منطلق الضعف الفطرى للتكوينات الاجتماعية الأفريقية خلال تلك الفترة ، وبوجه أخص الطبيعة الغريبة والطفيلية للدول التى واجهت القوى الأجنبية .

ذلك أنه مع نهاية القرن التاسع عشر ، كانت الدول القائمة فى غرب أفريقيا غريبة عن مجتمعاتها شأنها ، تقريباً ، شأن الجيوش الأوروبية التى كانت تواجهها ، ولما كانت هذه الدول تعتبر نتاجاً لنظام اقتصادى تسيطر عليه قوى سياسية – إقتصادية أجنبية ، فقد كانت تنقصها الموارد الذاتية التى تمكنها من الصمود أمام الغزو الخارجى الكاسح ، كذلك – وعلى عكس الدولة فى الفترة السابقة – فقد فشلت الدولة ، فى عصر تجارة الرقيق والغزو العسكرى بالمعنيين الاقتصادى والسياسى – الاجتماعى على حد سواء ، حيث لم تحقق السلام والأمن لا للأفراد ولا للجماعات .

لقد كانت الدولة خلال هذه المرحلة التاريخية دولة طفيلية واستبدادية وديكتاتورية ، بالإضافة إلى أنها كانت تنقصها الشرعية الشعبية والمصداقية الأخلاقية ، وثمة علاقة ارتباطية بين السهولة النسبية التى تم بها فرض الحكم الاستعمارى على أفريقيا وبين الأزمة متعددة الأبعاد التى أثرت على التكوينات الاجتماعية الأفريقية فى ذلك الوقت ، والتى وجدت أفضل تعبير رمزى عنها فى تدهور الدولة ، الذى تبدى فى عجزها عن القيام بأية وظيفة ذات معنى يمكن أن توفر شرعية لبقائها فى أعين جماهير الشعوب ، وبذلك نأتى إلى مفهوم الدولة المفترسة Predatory، والذى يشير إلى طبيعة ووظائف الدولة فى هذه الفترة ، والتى تميزت بوجود انقطاع حاسم فى نمط التطور وفى مصائر الشعوب الأفريقية .

دولة النظام الاستعماري السلابة

كان الاستعمار هو المحصلة المنطقية لتدهور التكوينات الاجتماعية قبل الاستعمارية في أعقاب تآكلها على مدى قرن من الزمان على يد الرأسمالية التجارية والإمبريالية العسكرية خلال القرن التاسع عشر ، ويبدو أن ستين عاماً من الاستعمار الأوروبي كانت ذات أثر أعمق بكثير بالمقارنة بالتطورات التي تمت خلال القرون السابقة .

فقد استكمل الاستعمار عملية تدمير التكوينات الاجتماعية الأفريقية ، وكانت الهزيمة العسكرية للطبقة الحاكمة المحلية وفرض السلطة الاستعمارية معناهما اندماج الإقليم بشكل سريع في النظام العالمي ، وكان لذلك نتائج عديدة : أولها وأكثرها أهمية ، أن المجتمعات الأفريقية فقدت القدرة على المبادرة التاريخية ، حيث لم تعد مصائرها تتشكل فقط من خلال تطلعات وأفعال القوى الاجتماعية المحلية ، ولكن ، وبدرجة أكبر ، من خلال قوى خارجية ، وثمة دراسات موسعة قام بها العلماء الاجتماعيون حول الاقتصاد السياسي الاستعماري وفرض الحكم الإداري والتعليم الغربي والمدن الجديدة وما إلى ذلك[٧] ، ومن ثم ، جاءت الصورة التي تم رسمها للنسيج الاجتماعي الجديد الذي شكله الاستعمار ، وهي تحمل سمات مزدوجة : " تقليدية " و "حديثة " ، وتجمع عناصر بعضها يعبر عن الانقطاع وبعضها عن الاستمرارية ، كما يقول – بحق – كوكري فيدروفيتش Vidrovitch –Coquery، وقد عكست الدولة الاستعمارية[*] التي نشأت من هذه التحولات ، سواء من حيث طبيعتها أو من حيث أساليب الإنتاج وتعبئة الموارد فيها ، عكست هذه الازدواجية في المجتمعات الأفريقية ، ولا نقصد بازدواجية المجتمع وجود كيانين منفصلين من الاتجاهات "التقليدية " و " الحديثة " ، ولكن بالأحرى ، وجود علاقة ارتباطية وثيقة بين كل منهما ، كما أن تأثيراتهما التفاعلية (الديناميكية) المتناقضة ، هي التي حددت توجهات الحركة الاجتماعية الكلية في كل مستعمرة من المستعمرات (Coquery Vidrovitch , 1984) .

(*) المقصود هنا تلك الدول الأفريقية التي أنشأها الاستعمار وليس الدول التي استعمرت القارة (المترجم) .

ولم يكن الاستعمار أبداً تعبيراً عن سيطرة مجردة (سافرة) من جانب قوة اجتماعية أجنبية ، حيث عبرت هذه السيطرة عن نفسها من خلال قاعدة اجتماعية معقدة تتكون من عناصر أجنبية وأخرى محلية ، وتقدم الطريقة التى عبرت به الدولة الاستعمارية (الأفريقية) عن نفسها اقتصاديًا أو اجتماعيًا ، تقدم تفسيراً لدرجة التفاعل بين مطالب الإمبريالية ومقاومة أو تعاون القوى الفاعلة المحلية ، وفيما عدا بعض الخصائص الأساسية المشتركة للدولة فى المستعمرات الفرنسية السابقة فى غرب أفريقيا ، والتى انعكست فيما يعرف بـ "سياسة الاستيعاب " (Crowder , 1984) ، فإن حقائق الواقع المحلى تقدم صورة أكثر تعقيداً ، وهى صورة قامت البحوث التى أجريت مؤخراً بتسليط الأضواء عليها بدرجة متزايدة ، ومن بين أهم النتائج اللافتة للانتباه فى هذه البحوث الجديدة ، رفض التقسيم الثنائى التقليدى، الذى اصطلح عليه الدارسون ، إلى " سياسة الاستيعاب " و " الحكم غير المباشر " [٨] ، وذلك لأنه من حيث الأساس ، كانت جميع السياسات الاستعمارية خلال تلك الفترة ذات أهداف رئيسية واحدة ، ومن ثم ، كانت وظائف الدولة الاستعمارية ، أساسًا ، وظائف واحدة ، حيث اعتمدت على قاعدة اجتماعية من طبقات واحدة ، يمكن رؤيتها بدرجة أو أخرى من الوضوح فى كل دولة استعمارية .

فأما بالنسبة لأفريقيا الغربية الفرنسية ، فقد أسهمت طبقات عديدة فى تشكيلها ، وذلك بفضل وضعها ومكانتها فى النظام الحاكم ، وكان المستوطنون الأوروبيون يشكلون " زبدة " المجتمع الاستعمارى ، حيث كانوا يتشكلون من ممثلى الشركات الصناعية التجارية وممثلى آلة القمع الاستعمارية (الإدارة والجيش والقضاء .... الخ) (Suret-Canale , 1968)، وكانوا يتميزون ليس فقط بمظهرهم البدنى المتميز ، ولكن أيضًا بأسلوب حياتهم المكلف نسبيًا ، والمستمد من امتيازاتهم ، سواء كانت بحكم القانون أو بحكم الواقع .

وخلال هذه الفترة الفاصلة ، تشكلت بورجوازية تجارية شرقية (من أهل البلد) Levantin mercantile bourgeoisies، ولقى قيامها تشجيعًا من جانب الشركات والسلطة الاستعمارية على حساب التجار المحليين (O'Brien , 1971) ، وقد عاشت عناصر هذه الطبقة الكومبرادورية Compradore فى عزلة ثقافية عن القاسم الأعظم من المجتمع .

لم يكن بمقدور المستوطنين (المستعمرين) أن يديروا بأنفسهم الجهاز الاستعمارى، حتى لو تعاون معهم حلفاؤهم المحليون (الشرقيون Levantine) ، ومن ثم ، فقد كان هناك شعور – منذ وقت مبكر جداً – بالحاجة إلى تشجيع قطاعات معينة من المجتمع الأفريقى ، والتى أفرزتها الأوضاع الجديدة ، للتعاون مع المستعمرين ، ومن بين هذه القطاعات ظهرت النخب المحلية الجديدة ، وتشمل : جماعة المتعلمين (Bathily , 1987) ، وعناصر الجيش وقوات الأمن (Edenberg and First) وكذلك "رؤساء الكانتونات " – رؤساء الأقاليم – (chefs de canton) بوجه خاص (Suret - Canale 1968)، والذين كانوا يختارون من بين عناصر الطبقة " التقليدية " البائدة ، باعتبارهم أشد " الرعايا " طاعة للنظام الاستعمارى .

لقد كان قدوم الحكم الاستعمارى إلى مستعمرات أفريقيا الغربية الفرنسية – وبوجه أخص مستعمرات منطقة الساحل Sahel zone – إيذاناً بموت الطبقة التجارية العتيقة التى عاشت قروناً، ذلك أنه – وعلى عكس ما حدث فى أفريقيا الغربية البريطانية – فقد تعرقل تطور البورجوازية التجارية المحلية فى أفريقيا الغربية الفرنسية نتيجة قرارات سياسية متعمدة ، اتخذتها السلطات الاستعمارية لصالح البيوت التجارية الفرنسية والوكلاء المحليين لهذه البيوت (الطبقة الكمبرادورية)، وفى هذا السياق تأتى الحالة السنغالية ، والتى قدم لها سمير أمين توثيقًا جيداً (Samir Amin , 1970)، وهو ما أكدته أيضاً ما توصلت إليه بعض البحوث الحديثة (Coquery - Vidrovitch, 1987).

كما سيطر أصحاب المشروعات الأجانب على جميع فروع الاقتصاد ، بل إنه حتى الزراعة – حيث كان الفلاحون المحليون هم القائمون فعلاً بالإنتاج – كان الطلب فى اقتصاد الدولة الاستعمارية هو الذى يحدد اختيار المحصول الذى سوف يتم زراعته (الفول السودانى والقطن) ، وفى مستعمرة كالسنغال ، أدى الطلب على الفول السودانى إلى قيام المستعمرين بالسعى للحصول على مساندة العلماء المسلمين ، والذى أصبحوا زعماء روحيين لجماعات الفلاحين ، فى أعقاب الفراغ الذى نشأ نتيجة هزيمة الطبقة العسكرية التقليدية ، ومن ثم ، فقد كان للزعامات الدينية – رغم

استقلالها الذاتى عن جماعة المستوطنين – إسهامها فى البنيان الاستعمارى ، مدفوعة فى ذلك بمصالحها الذاتية (إيرادات المحاصيل النقدية) (O'brien , 1972; Coulon 1981).

ولم يكن لهؤلاء الأعوان الأفارقة شرعية فى مجتمعاتهم ، وذلك لأنهم كانوا يدينون بمراكزهم للاستعمار ، وكانوا يستخدمونه لتأكيد سلطتهم ، وكان رؤساء الكانتونات أشد الأعوان الأفارقة مقتًا ، وذلك باعتبارهم كانوا يشكلون جزءًا من شبكة القمع (الاستعمارى)، إلا إنهم مع ذلك كانوا يعتبرون أنفسهم ورثة الطبقة الحاكمة التقليدية ، واتجهوا ، من ثم ، إلى تقليد أسلوب حياة هذه الطبقات ، وعلى حد تعبير مبايى جويى Mbaye Gueye (1990) :

> ***فقد أدى بهم الإنفاق الترفى الذى انغمسوا فيه والذى كانت تتطلبه وظيفتهم ، إلى اللجوء إلى وسائل تستوجب اللوم ، كما كانوا جميعًا يتسمون بالتفاخر والمباهاة ، حيث كانت العظمة تقاس طبقًا للإنفاق ، وكان اكتساب النفوذ يتم من خلال السخاء، وكان البخيل الذى لا ينفق الأموال لا يستحق غير الاحتقار ، إلا أن هذا السخاء كان يتم على حساب السكان الخاضعين لسلطة هؤلاء (المسئولين) حيث كانوا يتعرضون للضغط دون شفقة (لاستخراج الأموال) .***

وبذلك ، اتبع رؤساء الكانتونات نفس تقاليد الجماعة العسكرية البائدة فى السلب والنهب ، حيث " بينما كانوا يقومون بتحصيل الضرائب ، لم يمنعوا أنفسهم من سلب الدواجن ومخازن الحبوب " (Gueye , 1990) .

لقد كانت مصالح القوى الاجتماعية التى شكلت قاعدة الدولة الاستعمارية ، تتعارض تعارضًا تامًا مع مصالح القاسم الأعظم من الشعوب المستعمرة ، حيث تمثلت الوظيفة الأساسية للدولة الاستعمارية فى تعزيز مصالح الدولة الأم من خلال استخدام العنف المادى والمعنوى ضد شعوب المستعمرات ، وقد قدم فرانز فانون Frantz Fanon أوضح تحليل لظاهرة العنف الاستعمارى (Fanon , 1970).

ويتبين من دراسة الاقتصاد السياسى لأفريقيا الغربية الفرنسية أن الاستعمار قد واصل القيام بوظيفة النهب التى كانت تمارسها الدول السابقة بمختلف أشكالها ، ووصل بهذه الوظيفة إلى مستويات جديدة ، كذلك ، فإن المساوئ التى ظهرت مع التكوينات الاجتماعية الاستعمارية معروفة جيداً ، حيث أدى نمو زراعة المحاصيل النقدية إلى تدهور الزراعة المعيشية وتدهور البيئة ، كما أدت أنماط التحضر الجديدة والتوزيع غير المتساوى للبنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ، إلى إيجاد عدم توازن خطير بين المدينة والريف ، وتسبب فى وجود تناقضات حادة بين المستعمرات وبعضها البعض ، وبين المناطق المختلفة فى نفس المستعمرة ، كذلك ، فقد أدت هجرات العمل إلى تغير الخريطة الثقافية فى الإقليم بدرجة كبيرة ، وهو ما تسبب فى ظهور أشكال جديدة من التوترات الاثنية (العرقية) والاجتماعية والدينية بدرجات متباينة الشدة ، كما أدت السياسات الضريبية والعمل الجبرى وانخفاض الأجور فى الحضر ، إلى انتشار التمرد والثورة، وهو الأمر الذى شكل إزعاجاً مستمراً للنظام الاستعمارى.

وقد أدت الحربان العالميتان إلى التعجيل بأزمة نمط الإنتاج الاستعمارى ، كما أدى تفاقم التناقضات داخل طبقات الدولة الاستعمارية وبين هذه الطبقات والشعوب المستعمرة ، إلى الشعور بالحاجة إلى التغيير ، وهو ما دعت إليه القوى المعادية للاستعمار والقطاعات الإصلاحية فى النظام الاستعمارى على حد سواء .

إلا إنه رغم ذلك ، لم تؤد أزمة الاستعمار إلى تحول ديموقراطى حقيقى فى المجتمع ، وذلك لأن العملية التى أدت فى نهاية المطاف إلى الاستقلال ، قد سيطرت عليها أقلية (ممثلة فى أولئك الأعوان الأفارقة) الذين احتلوا وضعاً مهيمناً فى الجبهة التاريخية المناهضة للاستعمار ، ويكفى للدلالة على ذلك ، الاستفتاءات الانتخابية فى أواخر الخمسينيات (استفتاء ١٩٥٨) والمتعلقة بشكل الارتباط بفرنسا (Kaba , 1991) ، حيث استخدمت الدولة الاستعمارية الأم سلطتها لنقل امتيازاتها المحلية إلى أولئك الأعوان على حساب جماهير الشعب ، والتى لم يكن لديها الفرصة ، أو الوسيلة ، للتعبير عن وجهات نظرها الخاصة ، ومن ثم ، فلم تكن عملية التحول من الاستعمار إلى الاستقلال تهدف إلى تحقيق تغيير عميق فى الشبكة الاقتصادية التى يرتكز عليها النظام القائم ، ولكن ما كان مطروحاً على جدول الأعمال هو تغيير الأسس الاجتماعية

لذلك النظام ، ومع ذلك ، وكما سنرى ، فقد كان لظهور الطبقة الحاكمة الجديدة - بدوره - تأثيرات سلبية إضافية على الجهاز الاقتصادى فى مجتمع ما بعد الاستعمار.

الدولة فى عصر ما بعد الاستعمار : النهب الوطنى والتراكم الفردى

ثمة دراسات موسعة حول الظروف التاريخية لنشأة الاستعمار ، كما كانت عملية انتقال السلطة من البورجوازية الاستعمارية (فى الدولة الأم) إلى نظيرتها المحلية علامة على حدوث تحولات فى النظام الاجتماعى المحلى .

إن الأزمة الراهنة تعتبر نتاج أزمات متراكمة ، جاء بعضها تلو الآخر ، فى غرب أفريقيا ، بل وفى واقع الأمر فى أفريقيا جنوب الصحراء عمومًا ، على مدى القرون الأربعة الماضية ، ومن ثم ، لا يمكن دراسة الدولة فى عصر ما بعد الاستعمار بمعزل عن قاعدتها الاجتماعية، وذلك بالنظر إلى الطريقة التى نشأت من خلالها هذه القاعدة.

ويتبين من السنوات الثلاثين الماضية (أو نحوها) ظهور طبقة حاكمة جديدة ، والتى لا تعتبر بأى حال من الأحوال كيانًا متجانسًا ، وقد زاد حجم هذه الطبقات الحاكمة خلال تلك الفترة زيادة هائلة فى جميع دول الإقليم ، واتخذ تركيبها أشكالاً متباينة ، طبقًا لظروف التفاعلات (الديناميات) الخاصة بكل دولة من هذه الدول ، ولكن مع ذلك ، هناك بعض السمات المشتركة ، منها : أن هؤلاء الحكام الجدد ينقسمون إلى فئات اجتماعية عديدة ، يشغل أصحابها مراكز مختلفة فى البنيان الاقتصادى وأجهزة السلطة فى الدولة ، ويمكن وصف هذه الفئات وصفًا عامًا ، دون الدخول فى وصف تفصيلى لكل منها ، وذلك على نحو ما سيأتى .

فأما البورجوازية الإدارية (البيروقراطية) فقد كانت لها سيطرة مباشرة على سلطة الدولة ، وعناصر هذه الفئة هم ورثة " الأعوان " أيام الاستعمار ، وأعطاهم " الاستقلال " فرصة ترسيخ أوضاعهم فى الدولة ، وإحكام قبضتهم على جميع المؤسسات من خلال المحسوبية وحشد الأتباع ، وقد بينت الدراسة المذهلة التى قام بها بوكار نيان (Bokar Niane , 1989)، على الحالة السنغالية ، كيف استخدمت مدارس التعليم العالى فى عملية استكثار البورجوازية الإدارية ، وتشير الشواهد إلى أنه يمكن الوصول إلى نفس النتائج بالنسبة إلى مالى والنيجر .

وأما المستويات العليا من رجال الأمن والعسكريين ، فإنهم يرتبطون ارتباطًا وثيقًا ببيروقراطية الدولة ، ويعتمد أسلوب تجنيدهم على نفس أنماط المحسوبية والقرابة ، بالإضافة إلى الارتباط المتبادل بين مصالحهم ، وبعد وصولهم إلى السلطة بانقلاب عسكرى – كما حدث فى مالي والنيجر – لا يختلف أداؤهم عن أداء البيروقراطيين المدنيين ، ويدخل فى ذلك حالة بوركينا فاسو ، وذلك حتى ما يعرف بـ " ثورة ٤ أغسطس ١٩٨٤ " (Masters , 1990).

وأما بالنسبة للمثقفين فإنهم يعتبرون بمثابة جيش احتياطى ، تستمد منه البيروقراطية تلك العناصر التى من المقدر لها الإسهام فى توسيع استكثار الطبقة الحاكمة ككل ، إلا إنه فى ذات الوقت ، يشكل المثقفون قوة اجتماعية تخشاها البيروقراطية ، وذلك بسبب ميلها إلى تحدى النظام الاجتماعى القائم ، بشكل حاسم بدرجة أو أخرى .

وأما البورجوازية المحلية التابعة (الكمبرادورية) ، فقد نمت وترعرعت على مر السنين ، وتشمل مديرى المشروعات الأجنبية من الأفارقة ، وغيرهم ممن دخلوا فى مشروعات مشتركة مع الشركات متعددة الجنسيات ، إلا إن هذه البورجوازية التابعة المحلية قد فقدت بعضًا من نفوذها منذ الاستقلال ، بينما اكتسب آخرون مزيداً من النفوذ ، ولكن فى بعض الحالات (كالسنغال ومالى) عززت هذه البورجوازية من أوضاعها فى بعض قطاعات الاقتصاد التى تراجع فيها نشاط البورجوازية الاستعمارية الفرنسية (كالمنسوجات) أو توقف كلية (كتجارة الصادرات والواردات).

وأما بالنسبة للبورجوازية الأجنبية ، فيمثلها فى الإقليم – بشكل رئيسى – المغتربون الفرنسيون من رجال الأعمال أو الخبراء الفنيين (مدنيين وعسكريين ورجال أمن) ، حيث يتواجد هؤلاء بأعداد بارزة على مستويات عديدة ، من الحرس الرئاسى وحتى فصول الدراسة فى المدارس الثانوية ، ويستثنى من ذلك مالى فى ظل حكم موديبو كيتا Modibo Keita، وبدرجة أقل فى ظل الدكتاتورية العسكرية (من بعده) .

وإلى جانب هؤلاء الأجانب الذين يشاركون بشكل مباشر فى عملية صنع القرارات اليومية فى الدولة على جميع المستويات ، هناك عدد من القواعد العسكرية التى أنشئت

فى أعقاب "الاتفاقيات الثنائية " التى تم توقيعها عام ١٩٦٠ ، بين فرنسا ودول الإقليم ، ورغم أن المقصود من " المظلة العسكرية " التى تقدمها فرنسا من خلال هذه القواعد ، هو توفير الحماية للوطنيين الفرنسيين " والمصالح الاستراتيجية " الفرنسية ، ودرء خطر التدخلات الخارجية فى هذه الدول ، إلا أنه فى الواقع ، تعتبر القواعد العسكرية بمثابة قوة شرطة تلجأ إليها فى الدولة فى نهاية المطاف كملجأ أخير لحسم القضية فى أية أزمة سياسية أو اجتماعية ، وتقدم أحداث الجابون (١٩٦٣ و ١٩٩٠) والسنغال وموريتانيا (١٩٦٨) ومالى (١٩٦٨) والنيجر (١٩٧٥) ، وغير ذلك من الأماكن التى استدعى الوضع فيها تدخل الجيش الفرنسى والمخابرات الفرنسية ، تقدم مبرراً للادعاء بأن الجيش والمخابرات الفرنسية يعتبران جزءاً من منظومة القوة للطبقة الحاكمة فى غرب أفريقيا " الفرانكفونية " .

ومن هذا السرد لفئات الطبقة الحاكمة ، يبدو أن جميع هذه الفئات – فيما عدا *البورجوازية الأجنبية الصناعية* – فئات غير منتجة ، من منظور *إنتاج السلع المادية* .

ومن أبرز السمات الأصيلة للتكوينات الاجتماعية فى مرحلة الاستعمار الجديد ، تلك الطريقة التى توسعت من خلالها فئات الطبقة الحاكمة ، وهى فئات غير منتجة ، كما أنها – رغم ذلك – ذات استهلاك يفوق الحد ، وتنظر إلى الدولة ليس باعتبارها أداة للتنمية الوطنية المستديمة ، ولكن باعتبارها أداة للإثراء الذاتى الفردى ، وينبغى الإشارة إلى أنه خلال الأيام الأولى بعد الاستقلال ، أبدت بعض الحكومات اهتماماً حقيقياً بالتطلعات الوطنية ، وهو ما يبدو مثلاً فى المحاولات التى قام بها موديبو كيتا (فى مالى)[١٠] أو – بدرجة أقل – إدارة مامادو (محمد) ضيا (فى السنغال)[١١] ، إلا إن الإخفاق الفعلى لهذه الإدارات وما أعقبه من تعزيز البيروقراطية ، يدلان على أن الاستقلال قد أطلق قوى اجتماعية معينة من عقالها ، وهى قوى ذات تفاعلات (ديناميات) لم يكن بإمكان فرد واحد السيطرة عليها ، مهما كانت قدراته الشخصية ، السياسية والمعنوية ، ومن ثم ، فإن الانفجار الحالى لأزمة مرحلة الاستعمار الجديد ، ينبغى اعتباره نتيجة مباشرة للسياسة الاقتصادية التى سارت عليها الطبقة الحاكمة ، ولا يمكن فصلها عن الظروف التاريخية لنشأة هذه الطبقة، ذلك أنه عشية "الاستقلال" ، كانت فئات الطبقة الحاكمة المحلية ينقصها القاعدة الاقتصادية ، بسبب حرمان

الاستعمار لها من المشاركة فى " الوليمة الاقتصادية " ، ومن ثم ، فما كادت هذه الفئات ترث سلطة الدولة حتى انغمست فى محاولة تكوين مركز اقتصادى لنفسها ، ولما لم تكن لديها القدرة أو الإرادة السياسية الحاسمة للإطاحة برأس المال الأجنبى ، فلم يكن أمامها إلا الاستيلاء على مؤسسات الدولة وتطويعها بالطريقة التى تمكنها من استخدامها كأدوات لتراكم وجمع الثروة .

ويتبين من تاريخ التطور الرأسمالى أن الدولة كانت دائمًا بمثابة الآلة المحركة للرقى الاقتصادى ، وقد بين ماركس **Marx** فى كتاب رأس المال ، دور الدين (بفتح الدال) العام فى تحقيق تراكم الثروة خلال مرحلة الرأسمالية المبكرة(١٢) ، كذلك ، فإن أعمال الاقتصاديين المحدثين والمعاصرين ، تقدم لنا عددًا من الحالات الدراسية حول الدور الفعال للدولة فى اقتصادات الأسواق الكبرى **Metropolitan**، أما فى ظل أوضاع الاستعمار الجديد ، فإن الدولة لا تعمل كمحرك للإنتاج ، ولكن كوسيلة لتدمير صميم الأساس الذى يقوم عليه المجتمع ككل .

آليات نهب الثروة الوطنية لتحقيق التراكم الفردى

كانت الأحزاب السياسية – خلال فترة الكفاح من أجل الاستقلال – مهتمة بشكل رئيسى بالأساليب (التكتيكات) السياسية قصيرة المدى التى كانت تهدف إلى السيطرة على السلطة ، ولم تحظ السياسات الاقتصادية المختلفة إلا بقدر قليل من الاهتمام فى برامجها وأنشطتها ، وبمجرد الوصول إلى "المملكة السياسية" المنشودة ، ترك الحكام الجدد – عدا موديبو كيتا فى مالى – إدارة الاقتصاد فى أيدى المشروعات الأجنبية ، كما وضعت قواعد جديدة للاستثمار ، أعطت امتيازات واسعة لرأس المال الأجنبى .

وفى الواقع ، فإن هذه القواعد لم تأت بجديد ، حيث كانت امتدادًا – بطريقتها الخاصة – لتلك التشريعات الاستعمارية الفرنسية التى صدرت خلال الأعوام الأخيرة من الاستعمار (قانون ٣١ ديسمبر ١٩٥٣ ومرسوم ١٣ نوفمبر ١٩٥٦ والذى صدر فى

أعقاب " القانون الإطارى " عام ١٩٥٦) ، حيث منحت هذه التشريعات شركات التعدين والاستثمار (الأجنبية) عدداً من التسهيلات ، وهذه التسهيلات كانت أمراً مضموناً بالنسبة للمستفيدين من هذه الشركات (Canale - Suret 1984) .

وكان من بين هذه التسهيلات : الإعفاء من الضرائب وحرية تحويل رأس المال والأرباح والايرادات ... الخ ، ومن ثم ، كانت معدلات دفع الضرائب منخفضة جداً فى جميع بلدان الإقليم ، حيث كانت عام ١٩٥٦ : ٦٪ فى النيجرو ١٦,٥ فى السنغال (Suret-Canale , 1984) وقد ظلت الدولة – منذ " الاستقلال " – تنظر بعين عمياء إلى هذا النزيف المالى ، والذى كان له دور لا يمكن إهماله بأى حال فى الأزمة الحالية فى الحسابات العامة ، وكانت الامتيازات المخزية التى قدمتها الدولة لرأس المال الأجنبى من بين الأسباب الجذرية للسخط الذى ساد قطاعات العمال ورجال الأعمال المحليين فى أواخر الستينيات ، والذى أدى إلى حدوث اضطرابات سياسية واجتماعية فى دول كالسنغال وموريتانيا ، فمثلاً ، تضمن التقرير العام الذى قدم إلى المؤتمر التأسيسى لـ " الاتحاد الوطنى للتجمعات الاقتصادية السنغالية " Union Nationale des Groupements Economiques du Senegal (UNIGES)، تضمن أعنف اتهامات تم توجيهها حتى ذلك الحين ضد رأس المال الفرنسى (Diop, 1960).

كذلك، فقد عبرت الكتيبات – التى قام الطلاب والتنظيمات العمالية بتوزيعها خلال نفس الفترة – عن نفس الشعور المعادى للفرنسيين ،وعكست هذه الكتيبات ما كان يطلق عليه حينئذ " تفرقة عنصرية – أبار تهيد – محلية " ، ورغم الانسحاب الجزئى لرأس المال الفرنسى خلال السنوات الأخيرة ، " بحثًا عن أسواق ذات عائد أكبر " ، إلا أن دوره المهيمن مازال قائمًا فى جميع دول الإقليم ، ولم تؤد برامج التكيف الهيكلى المطبقة فى تلك الدول ولا تغير نظم الحكم فى فرنسا ، إلى تغيير أنماط الإنتاج الاستعمارية السائدة التى يتبعها رأس المال الفرنسى فى الإقليم، حيث مازال يساهم ، وبمساعدة دولة الاستعمار الجديد (الأفريقية) ، فى نهب البلدان الأفريقية ، فمثلاً ، جاء فى مقال نشره أحد المسئولين – باسم مستعار – فى الـ" لوموند " Le Monde، تحت عنوان " ما العمل بالنسبة لأفريقيا السوداء ؟ " :

" إننا مسئولون مسئولية كاملة عن الكارثة ... ، فكل فرنك نقدمه اليوم يؤدى إلى إفقار أفريقيا السوداء أو يعود مرة أخرى إلى فرنسا أو يذهب إلى سويسرا أو حتى اليابان ... " ،

. (Chesnaux 1990)

وبالإضافة إلى رأس المال الأجنبى ، فقد شاركت الطبقة الحاكمة نفسها فى هذا النهب ، من خلال آليات عديدة ، والتى تتخذ أشكالاً تختلف من دولة إلى أخرى ، ولكنها تتطابق من حيث الجوهر .

ويميل القائمون بالدعاية لبرامج التكيف الهيكلى (SAP)، إلى التأكيد على أن تدخل الدولة كان السبب فى تدهور الزراعة الأفريقية ، ورغم أن هذه حقيقة قائمة بالفعل ، إلا أن أصل الأزمة الزراعية مازال فى حاجة إلى تفسير ، وذلك لأنه إذا كانت دول الإقليم قد خصصت مبالغ ضخمة لدعم الزراعة ، إلا أن هذا الدعم لم يصل إلى المنتجين الفلاحين ، حيث كانت إدارة الدعم فى يد أعضاء الجهاز الإدارى للدولة وأتباعهم .

وفى هذا السياق ، تأتى قصة المكتب الوطنى للائتمان والمساعدة من أجل التنمية Office Nationale de Credit et d'Assistence pour le Developpement (ONCAD) فى السنغال ، كحالة معبرة (Casewell, 1984) ، فهذه المؤسسة – والتى كانت تهدف إلى مساعدة الفلاحين – انتهى بها الحال إلى أن تصبح آلية شديدة التعقيد للإثراء الشخصى ، فى أيدى الإداريين (البيروقراطيين) والسياسيين وعدد قليل من المرابطين (رجال الدين المسلمين) ، وعلى وجه التقريب ، فإن جميع أصحاب الملايين المعروفين حاليًا من السنغاليين ، يدينون بثرواتهم ، بطريقة أو أخرى ، إلى تحويل الموارد من المكتب الوطنى للائتمان ONCAD، وعند حل هذه المؤسسة التابعة للدولة عام ١٩٨٧ ، خلفت وراءها دينًا إجماليًا بلغ مائة مليون فرنك سيفا CFA، وقد لجأت البيروقراطية إلى أساليب متعددة لاستنزاف الأموال من هذه المؤسسة .

كما كان المكتب الوطنى للائتمان ONCAD مسئولاً عن البرنامج الزراعى ، وكان الهدف من هذا البرنامج النهوض بالزراعة ، من خلال توفير الائتمان وشراء البذور

المنتقاة والأسمدة والآلات الزراعية لخدمة الفلاحين من خلال التعاونيات الزراعية ، وبعد مرور عشر سنوات على حل ONCAD، تقادمت الآلات الزراعية وعفا عليها الزمن ، ولم يعد معظم الفلاحين يستخدمون البذور أو الأسمدة ، وأصبحت الزراعة فى حالة فوضى كاملة ، ومن ثم – وطبقًا للدراسات الحديثة – فقد هبط مستوى المعيشة فى الريف بشكل حاد إلى ٤٠ ٪ ، أو نحو ذلك ، خلال السنوات الخمس الأخيرة (١٣) ، ويبقى بعد ذلك ، أن عدداً قليلاً من أصحاب المناصب فى جهاز الدولة وحلفاءهم ، قد حققوا ثروات لأنفسهم من خلال العمليات المختلفة التى كانت تتم فى إطار تجارة البذور والأسمدة ونقل المحاصيل .

فقد اعتاد الفلاح العادى أن يحصل على البذور من التعاونية الزراعية على مستوى القرية (SECO) ، أما بالنسبة لمن كان يطلق عليهم " المنتجون الكبار " ، فقد كان ذلك يتم من خلال إجراء خاص ، حيث كانوا يحصلون على حاجتهم من الفرع الإقليمى للمكتب الوطنى ONCAD بشكل مباشر ، ومن ثم – وبناء على إعلان بسيط من " المنتج الكبير " يعلن فيه عن عزمه زراعة قطعة كبيرة من الأرض – كان يخصص له حتى ٥٠٠ طن من بذور الفول السودانى المنتقاة (من بين ١٠٠ ألف طن مخصصة لأراضى الدولة كلها) ، وبدلاً من زراعة كل هذه البذور ، كان " المنتج الكبير " يقوم ببيعها إلى معاصر زيوت الفول السودانى أو يقوم بتهريبها إلى البلدان المجاورة ، كموريتانيا أو غامبيا أو حتى إلى الجزائر والمغرب ، لبيعها هناك ودس عائدها فى جيوبه ، وكانت هناك أوامر لمسئولى الجمارك والمشرفين على الأسعار بأن يغضوا الطرف وأن يتعاموا عن هذه العمليات ، والأسوأ من ذلك كله ، أن "المنتج الكبير" لم يكن يقوم بتسديد ثمن البذور التى حصل عليها ، وقد ترتبت نتيجتان خطيرتان على هذه الأفعال ، والتى تعتبر نشاطًا اقتصاديًا لعصابات إجرامية تحت غطاء من الدولة .

فقد كان تمويل المخزون الوطنى من البذور يتم من خلال الائتمان المصرفى ، وكان ONCAD يتعاقد على القروض باسم الدولة ، إلا إنه لم يكن فى وضع يسمح له بالوفاء بالتزاماته ، ومن ثم ، فقد تراكمت الديون على هذه المؤسسة ، عاماً بعد عام ، حتى تم تصفيتها فى نهاية الأمر .

كذلك ، فقد تم تحويل البذور المنتقاة عن الغرض الأصلى الذى كانت مخصصة له، وهو الإنتاج ، ومن ثم ، انخفض نصيب البذور المنتقاة من المخزون الوطنى للبذور انخفاضاً ملحوظاً بمرور الوقت ، حتى وصل إلى المستوى الحالى ، حيث أصبحت البذور العادية أكثر أهمية ، ومعنى ذلك أن نوعية المحاصيل قد تحددت من خلال أفعال أشخاص لا توجههم إلا مصالحهم الذاتية الفردية فقط .

أما بالنسبة للحصول على الأسمدة، فقد كانت إجراءاتها تسير على نفس المسار ، حيث كانت تخصص لـ " المنتج الكبير " كمية معينة من الأسمدة ، بناء على الإعلان المذكور أعلاه ، ولما كان المنتج لا يحتاج فعلاً إلى هذه الكمية المطلوبة ، فقد كان يبيع ما زاد عن حاجته من أطنان إلى الفلاحين بالأجل ، على أن يقوموا بتسديد الثمن عيناً من خلال كمية معينة من الفول السودانى عند الحصاد ، وعلاوة على ذلك – وكما كان يحدث بالنسبة للبذور – فلم يكن " المنتج الكبير " يقوم بدفع ثمن الأسمدة لـ ONCAD، وبذلك كان المنتجون الكبار يحصلون على ميزة مزدوجة (Casewell, 1984) .

كذلك ، فقد كان نقل السلع الزراعية يشكل مجالاً آخر للإثراء الذاتى، حيث حصل بعض " المنتجين الكبار " على شاحنات نقل بالأجل من خلال ONCAD، والبنك الوطنى السنغالى للتنمية Banque Nationale de Developpement du Senegal (BNDS)، وكان من المفترض أن تقوم هذه الشاحنات بنقل الإنتاج الضخم لهؤلاء المنتجين الكبار ، على أن يتم تسديد ثمنها على أقساط سنوية من عائد الفول السودانى الذى يقومون ببيعه ، ولكن – ومرة أخرى – لم يقم إلا عدد قليل جداً من هؤلاء بتسديد ثمن هذه الشاحنات التى استخدمت فى الواقع فى نقل جميع أنواع السلع والبضائع .

وبعد حل ONCAD أنشئت مؤسسة أخرى للائتمان ، وهى الصندوق الوطنى للائتمان الزراعى (Caisse Nationale du Credit Agricole (CNCA، ولكن هذه المؤسسة أيضاً وجهت أنشطتها إلى نفس " المنتجين الكبار " المزيفين ، بالإضافة إلى ما كان يعرف بـ " فلاحى يوم الأحد " ، ويقصد بهم بعض عناصر الجهاز الإدارى (البيروقراطى) فى الدولة ، والذين كانوا فى نفس الوقت من ملاك الأراضى البعيدين عن أراضيهم ، وكانوا يمتلكون بساتين للتوريد للأسواق ، فى الأراضى الزراعية

المحيطة بالمدن الكبرى ، وكانت عناصر الطبقة الحاكمة قد دخلت فى عمليات انتزاع الأراضى فى سائر أنحاء الريف ، وفى أكثر المناطق الزراعية خصوبة ، على حساب الفلاحين الأفراد ، مستغلين فى ذلك قانون الملكية العامة (١٩٦٤) ، والذى وضع الأراضى الزراعية تحت سيطرة الدولة (فى نيايس Niayes وكازامانس Casamance ووادى السنغال و بيتيت كوت Petite Cote وغيرها) ، وتعتبر سياسة انتزاع الأراضى من الفلاحين – على يد أفراد يستغلون مراكزهم فى الدولة – أحد الأسباب الرئيسية للتوتر والاضطرابات فى إقليم كازامانس ووادى السنغال ، ثم جاء الصراع مع موريتانيا ليضيف زخماً إلى هذا الصراع الاجتماعى الداخلى المحتدم بالفعل .

وقد كشف جان لوب – أمسيل Jean Loup-Amselle وعمانويل جريجوار Emma-nuel Gregoire، وغيرهما من الباحثين ، عن تطورات مماثلة فى تاريخ الزراعة فى مرحلة ما بعد الاستعمار ، فى كل من مالى والنيجر .

ومن ثم، فإن ما عرف بـ "**عمليات التنمية**" (Operation de Developpement ODD). والتى بلغ عددها نحو العشرين عملية ، لم يستفد منها إلا عدد قليل فقط من أصحاب الامتيازات ، ومن ذلك مثلاً ، عملية (Operation Archides-Culture Vivrieres (OACV (للفول السودانى والمحاصيل الزراعية) فى مالى ، والتى دشنت عام ١٩٧٤ ، بمساعدة من البنك الدولى وهيئة العون والتعاون الفرنسية (Fond d'Aide et de Cooperation (FAC- France) ، وكان الهدف منها إمداد الفلاحين بلوازم الإنتاج وتقديم المساعدة لهم وبيع إنتاجهم من الفول السودانى ، إلا أن محصلة أنشطة هذه العملية بعد ثمانية أعوام من بدايتها ، يستشف منها أنها قد عادت بالنفع فقط على الدولة فى مالى ، وعلى الهيئة المشرفة على العملية ، وأيضاً على بعض " الفلاحين الرواد " ، ومعظمهم – فى الواقع – من التجار والقيادات الإسلامية والفلاحين الأثرياء ، أى من هؤلاء الذين لهم ارتباط بالدولة ، وقد تكرر هذا الوضع فى OACV، بصورة طبق الأصل ، فى مشروعات التنمية الأخرى فى مالى .

وأما فى النيجر ، فقد تم البدء فى مشروعات مماثلة بعد الجفاف الكبير ، عامى ٥٧–١٩٧٦ ، ولكن بنفس النتيجة (كما حدث فى مالى) (Geschiere and Kei 1980) .

وعلاوة على ذلك ، فقد تم تنفيذ السياسات الزراعية على حساب البيئة ، كما ذكر " شـانتـال بلانك لامـار" Chantal Blanc Lamar، وبذلك ، فـقـد عـجلت دولة مـا بعـد الاستعمار بتدهور البيئة فى جميع بلدان الإقليم ، حيث اختفت ملايين الهكتارات من أراضى الغابات والأحراش ، وذلك نتيجة الاستخدام الجائر للأراضى الزراعية ، وقطع الأخشاب بشكل مفرط لتلبية احتياجات الطاقة المنزلية والصناعات الخشبية ، وعدم الكفاءة فى مكافحة حرائق الغابات ... الخ .

ممارسات تجارية سيئة

تحت مـسـمـى مـسـاعـدة المواطنين على السيطرة على شبكة التجـارة فى البـلاد لصـالح الأمـة كلـها ، لجأت الدولة فـعـلاً إلى عدد من الآليات التى استـهدفت تمكين عدد قليل من " عليـة القـوم " ، من اسـتـنزاف مـقـاديـر ضـخـمـة من الأمـوال من القطاع الاقتصادى .

وتعتبر طريقة عمل مجالس التسويق حالة معبرة عن ذلك ، ففى السنغال ، مثلاً ، كان هناك مجلس لتحديد وتثبيت أسعار واردات الأرز ، Caisse de Perquation et de Stabilistion des Prix (CPSP)، حيث تستورد البلاد ما بين ٣٠٠ ألف ٤٠٠ ألف طن سنوياً ، وهو يعادل ثلاثة أرباع احتياجاتها من الأرز ، ويتم استيراد جزء من هذا القدر من خلال مناقصة عالمية ، أما الجـزء الآخـر فيتم مـــن خلال ما كان يعـرف بـ " الاتفاق المباشر " ، وكان هذا الأسلوب الأخير قاصراً على المواطنين السنغاليين ، من خلال نظام الحصص (وكان أصحابها يعرفون بحائزى الحصص) ، وحدد القانون رقم ١٣٧٣ NAMPH، الصادر فى ٩ نوفمبر ١٩٧٩ شروط هذه الحصص ، ولكن لم يكن أى من المستفيدين من هذا النظام يملك القدرة المالية أو الدراية الإدارية اللازمة لشراء الأرز من الأسواق الدولية أو نقله إلى ميناء داكار (فى السنغال) ، ومن ثم ، كانوا يقومون ببساطة ببيع " تصاريح الاستيراد " الخاصة بهم إلى إحدى الشركات الدولية فى باريس ، مقابل عمولة تصـــل إلى ملايين فرنكات السيفا CFA، وبالتـالى – ومهما كانت تقلبات أسعار الأرز فى الأسواق العالمية – فقد تعرضت الدولة لخسائر

بسبب ما تقدمه من دعم ، أما حائزو الحصص فكانوا يحصلون دائمًا على عوائدهم ، وإذا ألقينا نظرة على قائمة أسماء أصحاب الحصص هؤلاء ، يمكننا أن نلاحظ أنهم جميعًا من الشخصيات الرئيسية فى النخبة الحاكمة أو من أشياعهم .

وقد جعل استيراد الأرز الناس أغنياء بطريقة أخرى أكثر غرابة ، حيث كان ينقل فى جوالات يتم تكويمها على ظهر السفن ، وكما يحدث دائمًا ، كان بعض هذه الجوالات يتمزق خلال عمليات الشحن والتحميل والتفريغ ، وما يتخلف عن ذلك كان يطلق عليه " بالة " balayures، ويعتبر غير صالح للاستهلاك الآدمى ، ومن ثم ، كان يتم تسعيره ، مثلاً ، على أساس ١٠٠ فرنك سيفا CFA للكيلوجرام ، بينما السعر العادى ١٣٠ فرنك سيفا للكيلو ، وقد استخدمت نفس الآليات فى استيراد سلع الاستهلاك الجماهيرى الأخرى ، كثمار الكولا والشاى والبن ، وتعتبر **اللجنة الاستشارية للمنتجات الكبرى** **Commission Consultative des Grands Produits**، والتى أنشئت فى سبتمبر ١٩٧٩ ، وحدد اختصاصاتها القانون ٤٨٥-٧٩ NA الصادر فى ٢١ سبتمبر من ذلك العام ، تعتبر نسخة طبق الأصل من سابقتها ، حيث تقوم بتوزيع الحصص بناء على قرارات ذات دوافع سياسية ، وهكذا ، كان تدخل الدولة لصالح التجار الزائفين ، الذين لا يملكون أية أصول مالية ، ولا يدفعون أية ضرائب ، ولكن لهم وجودًا فقط كوسيلة للحصول على تراخيص الاستيراد - والتى يتفاوضون بعد ذلك على بيعها للتجار الحقيقيين المسجلين - وكان من شأن هذه الممارسات أن تؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وإثراء عدد قليل من الطفيليين .

ومن الروايات الشفوية المتداولة بين البيروقراطيين وتجار السوق المركزى ، والتى تم جمعها فى باماكو (مالى) ، فقد كان مكتب المنتجات الزراعية فى مالى **Office des Produits Agricoles du Mali (OPAM)** يعمل بطريقة مشابهة .

أما بالنسبة للنظام المصرفى فى جميع دول الإقليم ، فقد تعرض للانهيار نتيجة السياسة الائتمانية التى كانت تهدف إلى تشجيع الاستهلاك من جانب الطبقة الحاكمة على حساب الإنتاج ، ومن ثم ، تخضع جميع البنوك " الوطنية " حاليًا لعملية إعادة هيكلة ، ويستحيل على هذه البنوك استرداد مستحقاتها لدى المدينين المتخلفين عن

السداد ، والتى تقدر بنحو ١٣٥ مليون فرنك سيفا [١٥] ، وبالرجوع إلى منشورات البنك المركزى لدول أفريقيا الغربية Banque Centrale des Etats de L' Afrique de L'Ouest، يتبين لنا مقدار الاستنزاف المالى الذى سببه النهب المتعمد للثروة الوطنية من جانب عناصر الجهاز الإدارى (البيروقراطى) للدولة وحلفائهم [١٦] .

كما كان نقل الملكية العامة وسيلة أخرى للإثراء ، ويتبين من الحالات الدراسية التى قمنا بها حول مكتب الملكية العامة فى داكار وباماكو ، كيف قام ذوو المناصب العليا فى الدولة (كالسياسيين والقضاة وضباط الجيش والإداريين) بالحصول على قطع من الأرض أو على ضياع كاملة تعود ملكيتها إلى الدولة ، بالمخالفة للقانون ، ولنذكر بعضاً من كثير من الحالات فى داكار ، حيث تم منح أحد القضاة المقربين جداً من النظام الحاكم قطعة أرض من الممتلكات العامة مقابل ٦ مليون و ٤٥٠ ألف فرنك سيفا ، وبعد أشهر قليلة ، تم بيع هذه القطعة مقابل ٨٠ مليون فرنك سيفا ، كذلك ، فقد سمح لأحد السياسيين أن يستبدل بقطعة أرض خاصة به تقدر قيمتها بنحو ٥ مليون و ٣٧٠ ألف فرنك سيفا ، قطعة أرض تعود ملكيتها إلى الدولة وتقدر قيمتها بنحو ٧٦ مليون فرنك سيفا ، وذلك لوقوع هذه القطعة الأخيرة فى مناطق الإقامة الحديثة فى المدينة (Fann Residence) ، وكثيراً ما كان المسئولون الحكوميون يمنحون بيوت إقامة فخمة ، مقابل سعر رمزى يبلغ مليون فرنك سيفا ، وكانوا يقومون فيما بعد ببيع هذه البيوت بمئات أضعاف هذا المبلغ [١٧] .

وفى باماكو ، كانت المنطقة المطلة على النهر أيضاً محلاً للمضاربة على الأرض ، حيث كان يطلق على البيوت فى هذه المنطقة ، تهكماً ، " فلل الجفاف " Les Villas de la secheresse، والتى يقال أنها تعود إلى المسئولين الحكوميين وأقاربهم وأشياعهم ، ومعظمهم من كبار التجار ، كما كانت خصخصة المشروعات العامة فى السنغال والنيجر ومالى ، بمثابة عمليات تم تنفيذها على حساب الأمة ، وكان المستفيدون منها أفراداً كانت ميزتهم الوحيدة أنهم من المقربين لصانعى القرار ، ومن هنا جاءت الفوضى التى أعقبت عمليات الخصخصة هذه [١٨] .

كذلك ، فإن تشكيل مجالس إدارة الهيئات العامة يبين كيفية تنفيذ سياسة النهب من جانب الدولة ، حيث كانت رئاسة هذه المجالس مجرد مناصب بمرتبات دون عمل ،

ففى السنغال كان رئيس المجلس يحصل على مرتب يبلغ مليون فرنك سيفا ، بالإضافة إلى سكن مجانى وسيارة لخدمته بوقود مجانى ، وغير ذلك من نفقات التمثيل التى كانت تدفعها الهيئة التى يرأسها ، ويتبين من قائمة المستفيدين من ذلك النظام ، أنهم جميعًا من الوزراء وأعضاء المجالس النيابية السابقين .

بل إن هذه الممارسات التبديدية قد امتدت إلى المنظمات الإقليمية ، فمنذ أربعة أعوام ، حملت الأنباء حكاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا **Communaute Economique des Etats de ; L'Afrique de L'Ouest (CEEAO)** ، حيث ما زال من الممكن تكرار ما عرف باسم " حالة محمد ضياوارا / موسى نجوم " **Mahammed Diawara / Moussa Ngom**، وقد تضمن تقرير لجنة الخبراء التى شكلتها حكومات الدول الأعضاء للتحقيق فى هذه الحالة ، عرضًا للأسباب الملتوية المعقدة لهذا النصب والاحتيال المالى واسع النطاق ، والذى تورط فيه بعض من كبار المسئولين .

وباختصار القول ، فإن هذه الأمثلة القليلة المستمدة من قطاعات الاقتصاد المختلفة ، تبين بالدليل أن دولة ما بعد الاستعمار كانت – حتى الآن – عامل تخلف ، وبعبارة أخرى ، إنها شجعت على نهب الثروة العامة ، لا لشىء إلا لمنفعة أفراد لم يسهموا فى الإنتاج بأية طريقة ذات معنى ، بل على العكس ، قاموا بتحويل الثروة الوطنية إلى أغراض تبديدية غير منتجة ، وعلاوة على ذلك ، فقد بين مختار ضيوف **Makhtar Diof (1989)** بإسهاب – فى بحث قيم قدمه مؤخرًا – كيف قامت النخبة بإنفاق معظم دخولها على السلع الاستهلاكية الترفية المستوردة ، وسجل بالتفصيل الآثار السلبية لهذه السلع على الثقافة والاقتصاد الكلى ، وتشير مشاهداتنا الخاصة فى السنغال ومالى والنيجر إلى وجود نفس النمط الاستهلاكى للنخبة ، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة تختلف من دولة إلى أخرى ، وقد شكلت هذه الاتجاهات الفردية سلوك الدولة ذاتها ، ذلك أنه رغم كل ما قيل عن القوانين التى أقرتها الهيئات التشريعية فى جميع دول الإقليم ، والتى أريد بها كبح جماح الإثراء غير المشروع ، إلا أنه لم تتخذ أية خطوات حاسمة لوضع هذه القوانين موضع التنفيذ ، وبالإضافة إلى ذلك ، فإن تحليل ميزانيات جميع دول الإقليم ، يبين أن هناك اتجاهًا عامًا تصاعديًا للإنفاق على المؤسسات القمعية ، كالجيش والشرطة والمشروعات المتعلقة بالنفوذ والمظاهر ، ولكن

على حساب استقطاعات ضخمة من الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة ، ومعنى ذلك أن الفساد يجثم على دولة ما بعد الاستعمار كسحابة رعدية ، ولعل ذلك يقدم تفسيراً للإشارة إلى الدولة فى النكات الشعبية باعتبارها تجمعًا من " الجراد المستوطن " .

أسباب أزمة دولة ما بعد الاستعمار وبعض المؤشرات نحو المخرج

يبدو بشكل واضح ، أن أزمة دولة ما بعد الاستعمار لم يكن سببها المباشر تدخل الدولة فى الاقتصاد ، كذلك ، فإن حل هذه الأزمة لا يمكن أن يتحقق ببساطة من خلال استعادة ما يطلق عليه التوازن الاقتصادى الكلى ، ولكن – بدلاً من ذلك – تشكل الأبعاد السياسية والاجتماعية للأزمة الأسباب الرئيسية التى ينبغى على صانعى السياسة معالجتها .

ذلك أن الطبقة الحاكمة الجديدة التى انبثقت من المرحلة الاستعمارية والتى سطت على الدولة فى المرحلة الحالية ، تشكل فى رأينا العقبة الأساسية أمام أى تغير كيفى فى أفريقيا ، ولا يمكن توقع حدوث أية تنمية ما دامت هذه الطبقة تحتل وضعها المهيمن فى المجتمع ، وذلك لأنها بحكم صميم طبيعتها طبقة طفيلية ، شأنها فى ذلك شأن الطبقات الحاكمة التى سبقتها على مدى أربعمائة عام الماضية من تاريخ غرب أفريقيا .

وقد ذهب بعض الكتاب ، مثل ج . بايارت (1989) .J Bayart، إلى وصف اتجاه دولة ما بعد الاستعمار باعتباره اتجاهًا توجهه " سياسات البطون " la politique du vendre، ولكن هذا الوصف يمكن قبوله جزئيًا ، ذلك أنه إذا كان صحيحًا أن رجال الطبقة الحاكمة يبدون توقًا لا فكاك منه إلى السلع المادية ، فإن سلوكهم ينم – فى ذات الوقت – عن اتجاه ثقافى يعود بتاريخه إلى الماضى البعيد ، حيث ارتبطت السلطة ردحًا طويلاً من الزمان بالنفوذ الاجتماعى ، والذى كان يرتبط – كما ذكرنا من قبل – بسخاء أصحاب السلطة وسلوكهم التفاخرى .

وإذا كان لنا أن نتكلم كما ينبغى ، فإن هذه الطبقة لا تقوم بجمع وتعظيم الثروات ولكن تقوم باكتنازها ، ومن ثم ، تنتهز أى حدث اجتماعى باعتباره فرصة للتباهى

والتفاخر ومن ثم تبديد ما تم اكتنازه من قبل ، وهذه العقلية التى تعود إلى مرحلة ما قبل الرأسمالية، تنتشر انتشاراً واسعاً بين الطبقة البورجوازية فى العالم الثالث، حيث يكتسب الفرد عضوية هذه الطبقة ، ليس من خلال الميراث أو من خلال ثمار العمل الفردى ، ولكن فقط من خلال الحصول على منصب فى المستويات العليا من جهاز الدولة ، ولما كان هذا المنصب لا يبقى إلى الأبد ولكن بصورة عابرة مؤقتة ، فإن عناصر هذه الطبقة سرعان ما يسقطون فى هاوية النسيان الاجتماعى والحرمان الاقتصادى بمجرد إبعادهم عن جهاز الدولة ، إما بمناسبة إعادة تشكيل المجلس الوزارى وإما من خلال انقلاب عسكرى وإما بالتقاعد ، ومعنى ذلك أن المرء يمكن أن يهوى – بين عيشة وضحاها – من أعالى ذرا السلطة إلى حضيض يداس فيه بالأقدام .

ويتبين من دراسات الحالة والمشاهدات الواقعية حول تشكيل النخب الحاكمة فى غرب أفريقيا ، أن أعضاء هذه النخب يواجههم دائماً شعور بالحاجة إلى إضفاء شرعية على وضعهم الاجتماعى الحاضر ، وذلك لأنهم يفتقدون الشرعية فى أعين الناس لاعتبارات مختلفة ، حيث يعتبر بعضهم ممثلين لقوى أجنبية ، بينما ينظر إلى البعض الآخر على أنهم انتهازيون ، استغلوا فرصة وجود النظام الاستعمارى لتسلق قمة السلم الاجتماعى ، فى حين أن أصولهم الاجتماعية فى المجتمع التقليدى لم تكن لتؤهلهم للوصول إلى وضعهم الحاضر ، وهناك آخرون لا يلقون قبولاً وذلك لأنهم يعتبرون أعضاء فى جماعة اجتماعية منخلعة عن جذورها ، وتعيش فى بروج عاجية بعيداً عن الشعب .

ويقدم بعد الطبقة الحاكمة عن غالبية الشعب ، تفسيراً لظاهرة يطلق عليها " إنشاد المدائح" griotism (Konare , 1989; Bagayogo 1990; Diop and Diop, 1991) ، حيث كان "منشد المدائح " – فى مجتمعات منطقة الساحل فى مرحلة ما بعد الاستعمار – يغرق بالهدايا ، النقدية أو العينية ، وذلك لقيامه بالتغنى بـ " فضائل " من يحسنون إليه ، ولم يتردد منشدو المدائح فى اللجوء إلى التاريخ والأساطير فى هذا العمل الدعائى، والذى كان يهدف إلى توفير مسوغات الاعتبار لأصحاب الفضل عليهم، وكانت أية مناسبة اجتماعية (كمناسبات التعميد والزواج والموت والاحتفالات الدينية والوطنية والعودة من الحج ... الخ) ، تنتهز باعتبارها فرصة للطبقة الحاكمة الجديدة لتعزيز مستوى سيطرتها الاجتماعية على باقى قطاعات المجتمع .

وليس من غير الشائع أن يكون المرء وزيراً اليوم ومتسولاً فى الغد ، وذلك لأنه – بأى حال من الأحوال – من يسقط (سياسياً) يفقد وضعه الاجتماعى ويفقد إمكانية تحقيق الثراء السريع ، ومن ثم ، فإن الشعور بعدم الأمن على المستوى الفردى ، والذى جاء نتيجة هذه الأوضاع ، يفسر لنا هذا الشره إلى السلطة والسلع المادية ، حيث يعتبر الاستمرار فى السلطة ضماناً للمحافظة على وضع الشخص فى المجتمع ، كما أن الشعور الدائم بالقلق والهم من جانب أعضاء الطبقة الحاكمة هو الذى يغذى ظاهرة الفساد ، حيث يعتبر التشبث بالسلطة – بالنسبة لأعضاء الجهاز الإدارى – شرطاً لابد منه لتحقيق الهوية الاجتماعية والحياة المادية الآمنة .

ولكن ، وبالرغم من ذلك ، يشكل هذا الاتجاه الثقافى – كما رأينا – عقبة أساسية فى سبيل تحقيق أى تغير كيفى فى أفريقيا ، وفى الواقع ، فإن الفساد وتحويل الموارد العامة ظاهرة واسعة الانتشار عرفتها سائر التكوينات الاجتماعية تقريباً عبر التاريخ ، كما أنهما شائعان أيضاً فى أمريكا وآسيا وأوربا ، ولكن الاختلاف الحقيقى بالنسبة إلى أفريقيا يكمن فى أن إيرادات (متحصلات) الفساد لا ترجع مرة أخرى ، حتى الآن ، إلى القطاع الإنتاجى فى الاقتصاد الوطنى ، وهو الأمر الذى كان من الممكن أن يجعل ذلك الفساد مقبولاً بدرجة أو أخرى .

ففى أفريقيا يتم تحويل أموال الفساد إلى خارج البلاد ، حيث تشير أحدث البيانات الموثوق بها الصادرة عن **البنك المركزى لدول غرب أفريقيا** **Banque Centrale des Etas de L'Afrique de L'Ouest (BCEAO)** وبنك فرنسا **Banque de France** أن الاتحاد النقدى لغرب أفريقيا **Union Monetaire de L'Afrique de L'Ouest (UMAO)**، قد قام بتحويلات نقدية تعادل ٤٥٠ بليون فرنك سيفا على مدى العامين الأخيرين ، ومعظم هذه المبالغ تمثل مكاسب غير شرعية لأعضاء البيروقراطية الحاكمة ، والذين يفضلون إيداعها فى بنوك خارج منطقة الفرنك بدلاً من استثمارها فى اقتصاداتهم المحلية ، كما أدت أحداث الأشهر الأخيرة إلى مزيد من الاستنزاف المالى .

ومعنى ذلك أن الدولة تسمح بتحويل الثروة المنتجة فى البلاد بعيداً عن القطاعات الإنتاجية فى الاقتصاد ، أما الجزء الذى يتم إنفاقه داخل البلاد ، فيذهب إلى سلع

الاستهلاك الترفى لإشباع نزوات الطبقة الحاكمة ، وفى ظل هذه الظروف ، لا يمكن تحقيق أى تراكم رأسمالى حقيقى دائم .

وبالتالى ، لا يمكن توقع حدوث أية تنمية ، ما دامت هذه الطبقة تشكل أساس الدولة ، مهما كان خيارها الأيديولوجى ، رأسمالى أو اشتراكى ، ويرجع فشل النظم الليبرالية ، وما يطلق عليه النظم الاشتراكية فى أفريقيا ، إلى هذه الحقيقة الأساسية ، ومن ثم ، لا يمكن نجاح أى تكيف هيكلى إذا لم يبدأ من الأساس الاجتماعى للأزمة الحالية ، كذلك ، فإنه بينما شهدت مستويات معيشة الشعوب فى سائر الإقليم تدهوراً حاداً ، ظلت الطبقة الحاكمة تتمتع بالوفرة ورغد العيش ، مما تسبب فى انحطاط معنويات الشعوب ، وهو ما يعتبر حالياً أحد العقبات الهائلة أمام التغيير ، حيث أدت الخبراء المتلاحقة على مدى القرون الماضية إلى أن تنأى الجماهير بنفسها عن الدولة قبل أن تنأى الدولة بنفسها عنهم ، وفى رأينا ، فإن زوال الأساس الاجتماعى لدولة ما بعد الاستعمار هو وحده الذى يمكن أن يفتح طرقًا جديدة لخلاص الشعب ، كما نعتقد أن التحول الديموقراطى الحقيقى للمجتمع هو وحده الذى يمكن أن ينشىء ظروفًا جديدة تؤدى إلى تجديد المجتمعات الأفريقية .

ولا نقصد بالتحول الديموقراطى الديموقراطية السياسية فقط ، معبراً عنها بنظم التعددية الحزبية ، وهو الأمر الذى أصبح شائعًا فى أفريقيا فى الآونة الأخيرة ، ولكن الديموقراطية الحقيقية تأتى من خلال صراعات مجتمع مدنى يقظ ، ورأى عام يعبر عن آراء تعددية ومتعارضة من خلال صحافة حرة ، ولا يمكن التغلب على هذا الحصار إذا لم يقف المجتمع المدنى كقوة موازية فى مواجهة الدولة ، وفى أفريقيا اليوم ، فإن بعض القيم – مثل احترام حقوق الإنسان ، وبشكل أخص حرية التعبير والتنظيم للجميع – قد أوجدت مناخًا لحدوث ثورة ثقافية تمس الحاجة إليها ، والتى لا غنى عنها لتحطيم تقاليد ترجع لقرون طويلة ، من حيث عنف الدولة وطفيليتها .

ويمكن النظر إلى تلك السلسلة المتصلة من العنف والطفيلية ، والتى فرضتها الدولة على بلدان أفريقيا ، باعتبارها من بين العوامل الرئيسية التى تعوق المبادرات الخلاقة من جانب الشعوب الأفريقية منذ القرن السادس عشر ، وبالتالى ، فإن زوال العنف المادى والمعنوى لن يخفف فقط آلام الجماهير ، ولكن أيضًا ، وبالتأكيد ، سيكون فاتحة فصل جديد ، ومختلف من حيث الكيف ، فى تاريخ أفريقيا .

الهوامش

(١) حول أسطورة صونجاتا Sunjata، انظر : Niane D. T. , 1961.

(٢) هناك تاريخان لتمبوكتو، تمت كتابتهما فى القرن السابع عشر على يد رجال الدين المسلمين فى تلك المدينة، وهما: السعدى Sady A . (تواريخ السودان) والكاتى Kati A. (تاريخ الفتاش) Tarikh Al Fattash.

(٣) البكرى ، مذكور فى : Cuoq , J.M. ,1975 ، وجميع الاقتباسات من المصادر العربية مستمدة من هذا الكتاب ، الذى يقدم أفضل ترجمة حتى الآن للنصوص العربية .

(٤) التاريخ ، مذكور فى : Cuoq , J.M., 1975 ، ويبلغ المثقال نحو ٤,٢٣٨ جراماً من الذهب ، وذلك طبقاً لما أورده ج. م . كوك Cuoq , J.M. , *op. cit.* , p. , 280 note 3

(٥) حول حركة الحاج عمر انظر : ; Robinson , 1988 Barry , 1985

(٦) حول ساموری Samory أنظر : Person, , 1970 three volumes

(٧) انـظـــــر : -Suret-Canale , 1972 ; Lloyd, P. C. , 1975 , 1964 Hodgkin J., 1968 1972,Vols. I,II,III ; .Coquery Vidrovitch C. , 1984

(٨) حول مناقشة هذين المفهومين ، انظر : Crowder, 1984 .

(٩) حول اتجاهات شركات الأعمال الفرنسية ، انظر : O'brien , 1968 .

(١٠) بالنسبة لنظام موديبو كيتا Modibo Keita (١٩٦٠-١٩٦٨) ، اعتمد الباحث فى مصادره على مطبوعات الحزب المالى للديموقراطية والثورة -Parti Malien de la Democracie et de la Revolu tion وحزب العمل المالى Parti Malien du Travail .

(١١) انظر أيضاً : Amin , S. , in Amselle, J.L. and Gregoire Tarray E. , 1964

(١٢) Marx K. **(1989)**، وخاصة المجلدين الأول والثانى .

(١٣) انظر التقرير الذى أصدرته اللجنة الفرعية فى مجلس الشيوخ الأمريكى حول أفريقيا : غانا والسنغال (Washington , 1990) ، ... وانظر أيضاً Bathily, A. , 1989 .

(١٤) طبقاً لنتائج الدراسات المسحية التى قمنا بها فى باماكو (يونيو - يوليو ١٩٩٠) ، وبعد سقوط الرئيس موسى تراورى فى مارس ١٩٩١ ، خرجت أدلة جديدة إلى النور .

(١٥) معلومات موثوق بها

(١٦) هذه النشرات مخصصة للاستخدام الداخلى .

(١٧) هذه المعلومات مستمدة من الذين أدلوا بها .

(١٨) انظر حول القطاع العام فى كل من السنغال ومالى والنيجر: Suret-Canale, 1984, pp. 353,354

References

Alioua, L. (1985) "L'impérialisme de l'Etat dans le Tiers monde". In: *L'espace de l'Etat: Réflections sur l'Etat au Maroc et dans le tiers monde.*

Amin, S. (1965) *Trois Expériences Africaines de Développement: Le Mali la Guinée et le Chana*, Paris.

Amin, S. (1969) *Le monde des Affaires Sénégalaises*, Paris, éditions de Minuit

Amselle, J.L., and Gregoire, (1990) "Complicités et conflits entre bourgeoisies d'affaires". In: Terray, E. *L'Etat contemporain en Afrique*, Paris, L'Harmattan.

Ba, A.H. and Daget, J. (1962) *L'Empire peuhl duMacina*, Vol. I, 1818-1853; Paris, Mouton et 1955, Dakar, IFAN.

Bagayoko, S. (1990) "L'Etat au Mali". In: Terray, E, *L'Etat Contemporain en Afrique, Paris, l'Harmatan.*

Bakri Al, in: Cuoq, J.M. (1975) *Recueil de sources arabes concernant l'Afrique occidentale du VIII^e au XVI^e siècles*, Paris, CNRS.

Barry, B. (1988) "La Sénégambie du XV^e au XIX^e siècle: traite négrière, Islam et conquête coloniale", Paris, L'Harmattan.

Bathily, A. (1975) "A Discussion of the Traditions of Wagadu with some reference to ancient Ghana ...", Birmingham, Masters thesis, *Bulletin de l'IFAN*, B. 37,1.

-----, (1977) "Job ben Salomon, Marabout négrier", *Les Africains, Jeune Afrique.*

-----, (1987) "Contribution à l'histoire des rapports entre intellectuels et l'Etat en Afrique de l'ouest de l'époque coloniale à nos jours" (international seminar: Intellectuals, the State and Imperialism, Towards Intellectual Decolonization, University of Zimbabwe, Harare, 19-23 octobre.

-----, (1987) "Les portes de l'or: le Royaume de Galam (Sénégal) de l'Ere musulmane au temps des négriers (VII^e-XVIII^e siècles)", Paris, l'Harmattan.

-----, (1990) "Le conflit sénégalo-mauritanien" (paper AAPS 8th bi-annuel, Cairo.

Bawuro, B. (1985) "The Early States of Central Sudan". In Ajayi and Crowder, 1971, *A History of West Africa*, Vol. I.

Bazin, J. (1990) "Etat guerrier et guerres d'état". In: Terray, E, *L'Etat Contemporain en Afrique*, Paris L'Harmattan.

Becker, C. and Martin, V. (1975) "Kajoor et Baol, royaumes sénégalais et traite des esclaves du XVIII siècle". *BIFAN*, B.

Bocoum, H. (1986) *La métallurgie du fer au Sénégal. Approche Archéologique, Technologique et Historique*, Université de Paris I, (3è cycle).
Casswel, N. (1986) "Autopsie de l'ONCAD: La politique arachidière du Sénégal, 1966-1980". In: *Politique Africaine*, No. 14.
CEAO, *Gestion Administrative, Financière et Comptable de la CEAO* (Rapport de la commission des experts).
Chesnaux, M. (1990) *Que faire de l'Afrique Noire?*. In: *Le Monde* 12/6.
Childe, G. (1950) *La Révolution Néolithique.*
Cissé, Y. (1964) Notes sur les chasseurs malinké SA 34.
Cissoko, S.M. (1984) *Les Royaumes du Khasso* (Vol. I, Paris, L'Harmattan, ACCT.
-----, (1988) *Les Royaumes du Khasso* (Vol. II), Paris, L'Harmattan – ACCT.
Cissoko, Sékéné, M. (1969) "Traits Fondamentaux des Sociétés du Soudàn occidental du XVIIè au début du XIXè siècle", *BIFAN*, 3.
-----, (1975, *Tombouctou et l'empire Songhay*, Paris, L'Harmattan.
-----, (1986) *Contribution à l'histoire Politique du Khasso dans le haut Sénégal des origines à 1854.* Paris, L'Harmattan – ACCT.
Coquery-Vidrovitch and Forest, A. (1983) *Entreprises et entrepreneurs d'Afrique noire*, Paris, Harmattan.
Coquery-Vidrovitch, C. (1985) *Afrique noire Permanence et Ruptures*, Paris, Payot.
Coulon, C. (1981) *Le marabout et le prince. Islam et pouvoir au Sénégal*, Paris, Pedone.
Crowda, M. (1968) *Sénégal: A study of French Assimilation Policy*, London, Methuen.
Crowder, M. (1968) *West Africa Under Colonial Rule*, London, Hutchinson.
Curtin, P.D. (1969) *The Atlantic Slave Trade:A Census*, Madison, University of Wisconsin Press.
-----, (1975) *Economic Change in Precolonial Africa Senegambia in The Era of The Slave Trade*, Madison, Madison University Press.
Dia, M. (1989) *Mémoires*, Paris, Publisud.
Diop A. Bara, (1981) *La Société wolof – Tradition et Changement: Les Systèmes d'inégalités et de domination*, Paris, Karthala.
Diop, A. (1968) *Rapport de Politique Générale au congrès constitutif de l'UNIGES.*
Diop, M.C. and Diouf, M. (1990) *Le Sénégal sous Abdou Diouf, Etat et Société*, Paris, Karthala.

Diouf, M. (1990) *Le Kayoor au XIXᵉ siècle. Pouvoir ceddo et Conquête Coloniale*, Paris, Karthala.

Diouf, M. (1989) *The Life Style of Senegal: Elites and Their Macro Economic Impact*, World Bank.

Echenberg, M.T. (1991) *The Tirailleurs Sénégalais in French West Africa, 1857-1960*. Heineman, Portsmouth (NH), London, James Currey.

Fanon, F. (1968) *The Wretched of The Earth*, Grove Press, New York.

-----, "Violence Coloniale et Troubles Mentaux".

First, R. (1970) *The Barrel of a Gun: Political Power in Africa and The Coup d'état*, London, Allen Lane.

Geschiere, P. and Kei Van Der, (1980) "Relations Etat-Paysans" article cité. In Terray, E. l'Etat contemporain en Afrique, Paris, L'Harmattan.

Goody, J. (1971) *Technology Tradition and The State in Africa*, Cambridge University Press.

Gramsci, A. (1975) *Selection from Prison Note Books*, London, Lawrence and Wishart.

Guéye, M. (1990) "Les Sociétés wolof et serere face à la Colonisation", (Thèse d'état; 2 Vol. Mimeographed) Dakar, Université.

Hodgkin, (1964) *Nationalism in Colonial Africa*, Ken Post.

Hugot, A. et Brugman, (1976) *Le matin du Sahara*.

Hunwick, J.O. (1970) Religion and State in the Songhay Empire.

Kaba, I. (1991) *Le Referendum de 1958*, Paris, Afrique Contemporaine.

Kamishoko, W. (1975) *L'empire du Mali*, Paris, SCOA.

Kâti, M. (1981) *Tarik al Fettach*, Paris, Maisonneuve.

Konaré, B.A. (1977) "Sonni Ali Berr", Niamey, *Irsh études Nigériennes 40*.

Konaré, O.A. (1989) *Communication at the 50th Anniversary Seminar of the IFAN*, Dakar (février).

Levtzion, M. (1973) *Ancient Chana and Mali*, London, Methuen and Co. Ltd.

Lilley, S.M. (1968) *Machines and History*.

Lloyd, P.C. (1972) *Africa in Social Change*.

Lovejoy, (1983) *Transformation in Slavery: A History of Slavery in Africa*, Cambridge, Cambridge University Press.

Martens, L. (1990) *La Révolution Burkinabé*.

Marx, K. (1961-63) *Capital* (Vol. I & II), Moscow, Foreign Languages Publishing House.

Mauny, R. (1962) *Tableau Géographique de l 'ouest Africain au moyen âge*, Dakar, IFAN.

Meillassoux, C. (1988) *Anthropologie de l'esclavage. Le ventre de fer et d'argent*, Paris, PUF.
Monteil, C. (1924) *Les bambaras du Ségou et du Kaarta*, Paris, Larose.
Monteil, V. (1966) *Esquisses Sénégalaises*, Dakar, IFAN.
Moore, F. nd, *Trade in The Inland of Africa*, AMS press.
Niane, B. (1969) "Des instituteurs enarques" (T. 3ème cycle).
O'Brien, D.C. (1971) *The Mourides of Senegal. The Political and Economic Organization of an Islamic Brotherhood*, Oxford, Clarendon Press.
O'Brien, R.C. (1972) *White Society in Black Africa: The French of Senegal*, London, Faber, Evanston, North Western University Press.
Oloruntimehin, B.O. (1972) *The Segu Tukulor Empire*, Londres, Longman.
Person, Y. (1968) *Samori: une révolution dyula*, Dakar, IFAN.
Quinn, C.A. (1972) *Mandingo Kingdom of The Senegambia. Traditionalism, Islam and European Expansion*, London, Longman and Evanston.
Riesman, D. (1973) *The Lonely Crowd* ,Yale University Press.
Robinson, L.D. (1965) *The Holy War of Umar Tal The Western Sudan in the Mid-Nineteenth Century*, Oxford, Clarendon Press.
Robinson, D. (1975) *The Islamic Revolution of Fuata Tooro*, Ijans, 1975.
Rodney, W. (1969) "The Upper Guinea and the Significance of The Origins of Africans Enslaved in the New World", *Journal of the Negro History*, No. 54 and 1970, Oxford, Clarendon Press.
-----, (1972) *How Europe Underdevelopped Africa*, London, Bogle–L'ouverture.
Sâdi, A. (1964) *Tarikh Es Sudan*, Paris, Maisonneuve.
Sanankoua, Bintou, (1990) *Un empire Peul au XIX^e, siècle. La Diina du Macina*, Paris, Kanhala – ACCT.
Suret Canale, J. (1968) *Afrique noire Occidentale et Centrale*, Vol. I, Géographie, Civilisation, Histoire, Paris ed. sociales.
-----, (1972) *Afrique noire: De la colonisation aux Indépendances*, Vol. III, 1945-1960, Paris, Editions Sociales (Vol. 3).
-----, (1985) *Géographie des Capitaux en Afrique Tropicale d'influence Française*, thèse de doctorat d'état ès-lettres et Sciènces Humaines, Université de Paris VII (Vol. 3) 1987 et Montreuil, Arbre Verdoyant, 2 tomes.
Tymowski, M. (1970) "Les domaines des princes Songhay" (Soudan occidental). In: *Annales Economies, Sociétés, Civilisations* (ESC), Vol. 25.

Umari, A.L. (1975) in Cuoq, J.M. *Recueil des sources arabes concernant l'Afrique occidentale du VII^e au XVI^e siècles*, Paris, CNRS.
Villeneuve, R.G. (1990) article cité. In: Diouf, M. 1990, *Le Kayoor au XX^e siècle. Pouvoir ceddo et Conquête Coloniale*, Paris, Karthala.
Zakari, D. (1982) *L'Afrique noire dans les Relations Internationales au XVI^e siècle*, Pans, Karthala.

الفصل الثانى

الدولة فى أفريقيا المعاصرة

بقلم : **كلود آكيه**

ترجمة : **د. صبحى قنصوة**

أدى اقتراب الاقتصاد السياسى إلى ازدياد الوعى بأهمية الدولة ، باعتبارها مفتاحًا لفهم التكوينات الاجتماعية ، وخاصة من حيث تشكيل هذه التكوينات للقوى الاجتماعية ، وإمكانيات حدوث تحول فى هذه التكوينات ، ولكن ولسوء الحظ - بالنسبة للدراسات حول أفريقيا - فإنه رغم توجه الاهتمام بشكل ملائم إلى الدولة ، إلا أن ذلك لم يؤت ثماره بشكل جيد ، ويرجع ذلك بالأساس إلى أننا لم نتنبه بما فيه الكفاية لدقائق المفهوم العام للدولة وصعوباته التحليلية ، والتمويه فى تناول هذه الصعوبات ، فقد استطردنا فى تحديد خصوصيات الدولة فى أفريقيا ، ولكن - وبصورة حتمية - من خلال طرق مليئة للغاية بالإبهام والغموض والتناقضات ، بما يجعل هذه الطرق غير ذات أهمية تحليلية كبيرة ، وسوف يحاول هذا الفصل إيضاح المفهوم العام للدولة ، ومن ثم ، سوف يستطرد فى تحديد خصوصيات دولة ما بعد الاستعمار فى أفريقيا .

وكنقطة بداية، ما هى الدولة ؟ تعتبر الدولة نمطًا خاصًا من السيطرة الطبقية ، وهو نمط يتم فى إطاره تحقيق السيطرة الطبقية من خلال وسيط التبادل السلعى ، حيث يتمايز نظام آليات السيطرة الطبقية وينفصل عن الطبقة الحاكمة ، بل وعن المجتمع ، ويبدو كما لو كان قوة موضوعية تقف جنبًا إلى جنب - بشكل موازٍ - مع المجتمع ، ويعتبر هذا الشكل من سيطرة الدولة نمطًا يتميز باستقلالية نظام آليات

السيطرة الطبقية ، أى أن الجهاز المؤسسى للسيطرة الطبقية مستقل إلى حد كبير عن الطبقات الاجتماعية ، بما فيها الطبقة الاجتماعية المهيمنة .

ولكن ، كيف تأخذ السيطرة الطبقية هذا الشكل ؟ يتم ذلك بشكل أساسى بفضل تحقيق هذه السيطرة من خلال التعميم الكامل للتبادل السلعى ، ومعنى ذلك أن الدولة فى جوهرها ظاهرة رأسمالية، إلا أن هذا ليس معناه أن الدولة ظاهرة رأسمالية فقط ، حيث يمكن وجود هذا الشكل من سيطرة الدولة فى بعض أنماط الإنتاج الأخرى ، طالما كان هناك تطور فى إنتاج وتبادل السلع .

ولكن ، كيف يؤدى تعميم تبادل السلع إلى استقلالية نظام آليات السيطرة الطبقية ؟ هذا سؤال معقد ، لا يمكن الإجابة عنه بشكل شامل هنا ، ولكن مع ذلك ، من الضرورى الإجابة عنه ، بإيجاز على الأقل ، ويمكننا أن نبدأ بالنظر إلى مدلولات التسليع **commoditification** واسع الانتشار ، حيث فى مثل هذه الظروف ، يتذرر **atomized** المجتمع بدرجة عالية ، ويصبح الإنسان – أولاً وقبل كل شىء – حامل سلعة **commodity-bearer**، حتى لو كانت هذه السلعة هى فقط قوة عمله ، كما تسيطر علاقات السوق على الحياة الاجتماعية ، وتكون القيم المطبقة فى المجتمع هى قيم الفردية والمنافسة والتملك والمساواة الرسمية ، ويرتكز التضامن الاجتماعى على شبكة متداخلة من العلاقات ، وكما ذكر ماركس فى الـ **Grundrisse**، وهو بصدد الحديث عن حالة التسليع واسعة الانتشار ، كتلك التى توجد فى ظل الرأسمالية ، فإن: " المصلحة الخاصة – فى حد ذاتها – تعتبر مصلحة تحددها ، بالفعل ، اعتبارات اجتماعية ، وهى مصلحة يمكن تحقيقها فقط فى ظل شروط يضعها المجتمع ، ومن خلال وسائل يوفرها المجتمع ، ومن ثم ، فهى أميل إلى استحداث وتجديد هذه الشروط والوسائل " .

ويمكن حل هذا التناقض على النحو الآتى: عندما يقوم الفرد بإنتاج قيمة تبادلية ، فإن إنتاجه يصبح مفيداً له فقط إذا كان مفيداً لشخص آخر ، وعلاوة على ذلك ، فإن إنتاجه سيكون مفيداً له إذا أصبح ذلك الإنتاج مملوكًا لشخص آخر ، وأخيراً ، فإن الشخص الذى يحقق قيمة الاستعمال لإنتاج شخص آخر يقوم بذلك فقط إذا أصبح إنتاجه هو أيضًا مملوكًا لشخص آخر ، ومن ذلك يتضح كيف يدخل هؤلاء المتبادلون ذوو القدرة على البقاء الذاتى ، فى شبكة متداخلة من الاعتماد المتبادل .

والفكرة الجوهرية فى كل ذلك هى أننا نرى بالفعل فى هذا التضامن فى علاقات التبادل، تحقيقًا للاستقلالية الذاتية للسيطرة autonomization of domination، وذلك لأن التضامن (المتبادل) فى علاقات السيطرة يعتبر بالفعل " سيطرة مستقلة ذاتيًا " autonomized domination، حيث يعتمد جميع الداخلين فى علاقات التبادلية على وضع خلقوه بأنفسهم ، ومن ثم ، يصبح هذا الاعتماد أمرًا مفروضًا ، وكلما نشأت علاقات تبادلية أكثر ، كلما أصبح عدد أكبر من المتبادلين فى وضع تعتمد فيه قدرتهم على إشباع حاجتهم ، على سلع وخدمات الآخرين ، وأحيانًا ما نعبر عن هذا الاعتماد بالمفهوم الشعبى بعبارة طغيان السوق، وأحيانًا بعبارة المفعول الحتمى لقوانين العرض، ولكن بغض النظر عن مفهومنا الشائع لهذا الاعتماد المشترك ، فهو أمر محسوس ، وإذا كان يخرج إلى عالم الوجود من خلال الأفعال المستقلة لكل فرد ، إلا إنه يفرض نفسه على الجميع ويسيطر عليهم .

ومع ذلك ، فهذا هو الحال على أحد المستويات ، ولكن وراء هذا الخضوع المشترك للجميع لما يبدو فى الظاهر وكأنه قوة طبيعية ، هناك خضوع الإنسان لسيطرة الإنسان ، وخاصة خضوع العمل لسيطرة رأس المال ، حيث تسمح قوى السوق المجردة وتعبر عن استغلال العمل من جانب رأس المال، وإيجاد حالة من عدم المساواة فى القدرات ، ومن ثم ، تصبح سيطرة رأس المال تلقائية ، بدرجة أو أخرى ، والأمر الذى ينبغى ذكره هنا هو حقيقة أن السيطرة (وهى الآن سيطرة اقتصادية) تبدو مستقلة ذاتيًا autonomized، وتبدو وكأنها تعمل بشكل مستقل عن الاجتماعية المسيطرة ، وينظر إليها باعتبارها قوة طبيعية ، أو على أى حال ، باعتبارها قوة غير شخصية (كقوى السوق) .

وهذه الاستقلالية الذاتية للسيطرة تجد صداها فى المجال السياسى بطريقة تجعل من الدولة شكلاً من أشكال السيطرة (مرة أخرى من خلال وسيط التبادل السلعى) ، وفى ظل الرأسمالية ، حيث يعتبر التبادل السلعى ، ومن ثم شكل الدولة ، أكثر تطورًا ، تسود الظروف الآتية : المجتمع عبارة عن سوق ، وعناصر هذا المجتمع ذى الدرجة العالية من التذرر highly atomized هم ، أولاً وقبل كل شىء ، حاملو سلع commodity bearers، وهؤلاء يعملون من منطلق مصلحتهم الذاتية ، وهم أحرار

ومتساوون من الناحية الرسمية، وهذه الظروف – التى تؤدى إلى تفعيل قانون القيمة – هى أيضًا نفس الظروف التى تولد الإطار المؤسسى للسيطرة السياسية كقوة ذات استقلال ذاتى إلى حد كبير ، ولما كان حاملو السلع يعتبرون – من الناحية الرسمية – جماعة من الملاك الأحرار المتساوين ذوى مصالح ذاتية ، فسوف تقوم هذه الجماعة بالضرورة بإنشاء سلطة تنفيذية (أو حكومة) كقوة عامة مستقلة ، يتم إدارتها بما يتسق بشكل صارم مع حكم القانون ، ويجسد حكم القانون جوهر الشكل السياسى (للسيطرة) فى ظل الرأسمالية ، باعتباره يشكل جماع الظروف الضرورية لمجتمع السوق ولتحقيق قانون القيمة ، ومن ثم ، فإن حكم القانون يعد تعبيراً عن تجسيد السيطرة السياسية ، تماماً كما تفعل قوانين العرض والطلب فى المجال الاقتصادى .

وبالنسبة للسيطرة السياسية ، فثمة تعبيرات مؤسسية ملموسة عنها ، وتحديداً أجهزة الدولة ، ومن ثم ، ليس لهذه السيطرة الطبيعة المجردة التى نراها فى حالة الاقتصاد، وأكثر من ذلك ، فإن هذه الأجهزة – من خلال وسيط التبادل السلعى – تبدو وكأنها لا ترتبط بشخص بعينه بوجه خاص، ولكن ترتبط بجميع الأشخاص بوجه عام ، وإذا ارتبطت ببعض الأشخاص ، فهى ترتبط بهم باعتبارهم أوصياء إلى حين ، نالوا هذا التشريف من خلال الفوز فى انتخابات حرة ومفتوحة ، ويزداد الشعور بتحقيق الاستقلالية الذاتية **autonomization** من خلال التغيير الدورى لمن يديرون سلطة الدولة، والتنافس من أجل اختيار مديرين جدد لهذه السلطة ، والحرية والمساواة الظاهرية فى المنافسة والتطبيق الصارم لحكم القانون ، وهو شىء كثير بالنسبة لتحقيق الاستقلالية الذاتية للسيطرة من خلال وسيط التبادل السلعى .

وتجنبًا لسوء الفهم ، ينبغى التأكيد على أن تحقيق الاستقلالية الذاتية لآليات السيطرة لا يعنى أن الدولة محايدة طبقيًا ، حيث على النقيض من ذلك ، ورغم أن الدولة تتشكل من الناحية المؤسسية بحيث تكون مستقلة عن الطبقات الاجتماعية ، بما فيها الطبقة المهيمنة ، إلا إنها ليست مستقلة بأى حال من الأحوال عن نمط الإنتاج ، بل إن الدولة – فى الواقع كما رأينا – ، تعتبر انعكاسًا لنمط الإنتاج ، ومن ثم ، فإن سيطرة الدولة تظل سيطرة طبقية ، ليس بالضبط بالرغم من تحقيق الاستقلالية الذاتية **autonomization**، ولكن بالتحديد بسببها ، فهذه الاستقلالية الذاتية – ضمن

أشياء أخرى – هى التى تقدم إطاراً مؤسسياً لمعاملة غير المتساوين معاملة متساوية ، وهو ما يؤكد العلاقات الرأسمالية ، ومن ثم ، فإن الاستقلالية الذاتية – مجسدة فى حكم القانون – تستنسخ القواعد (القوانين) التى يفرضها رأس المال على العمل من خلال نفس صميم الحقوق التى تمنحها ، ومن ذلك مثلاً ، حق العامل فى أن يبيع قوة عمله لمن يشاء وحسب رضاه، وحق الرأسمالى فى فائض القيمة والتصرف فيها بحرية، وما إلى ذلك .

الدولة فى أفريقيا

ثمة سمة فريدة تميز التكوينات الاقتصادية الاجتماعية فى أفريقيا بعد الاستعمار ، فى الواقع فى جميع التكوينات فى أطراف العالم **periphery** عموماً ، وهى أن الدولة ذات درجة منخفضة جداً من الاستقلالية الذاتية ، بمعنى أن الدولة تتشكل من الناحية المؤسسية بطريقة تجعلها تتمتع بدرجة محدودة من الاستقلال عن الطبقات الاجتماعية ، وخاصة الطبقة الاجتماعية المهيمنة ، يجعلها تنغمس فى الصراع الطبقى ، ولما كان تحقيق الاستقلالية الذاتية **autonomization** يعتبر صميم جوهر الدولة كنمط من أنماط السيطرة ، فليس من الواضح ما إذا كان بإمكاننا أن نتكلم بشكل دقيق عن الدولة فى أفريقيا بعد الاستعمار ، إلا أن ذلك ليس معناه القول بعدم وجود حكومة ، أو عدم وجود سيطرة ، أو حتى عدم وجود جهاز إكراهى لإخضاع بعض الجماعات الاجتماعية من جانب بعض الجماعات الأخرى ، ولكن – مع كل ذلك – فإن الدولة تظل فقط نمطاً خاصاً من أنماط السيطرة الطبقية.

وربما يكون هناك مبرر للنظر إلى أفريقيا ما بعد الاستعمار من منظور أن هناك دولاً مازالت فى مرحلة التكوين ، ولكن حتى هذا المنظور قد يكون مضللاً ، وذلك لأن عملية تكوين الدولة يبدو أنها قد سقطت فى مستنقع من التناقضات التى تأبى بعناد أى شكل من أشكال التوفيق ، ومن ثم ، يبدو أن هناك حقيقة جديدة معقدة قد خرجت إلى عالم الوجود ، ولا يهم الاسم الذى نطلقه على هذه الحقيقة ، ما دمنا على بينة من حقيقتها الموضوعية .

وتعكس محدودية الاستقلالية الذاتية للدولة فى أفريقيا ما بعد الاستعمار ، حالة تطور القوى الإنتاجية ، وبوجه خاص ، التطور البدائى لإنتاج وتبادل السلع ، وكما سبق أن بينا ، فإن وسيط التبادل السلعى هو الذى يكمن بالأساس رغم ذلك تظل وراء الاستقلالية الذاتية للسيطرة الطبقية ، وفى معظم أفريقيا ، يسيطر قطاع رأسمالى صغير على الاقتصاد ، ولكن رغم ذلك تظل هذه الرأسمالية من حيث طبيعتها بمثابة جيوب منعزلة **enclaves**، ومن ثم ، فإن الجزء الأكبر من التكوين الاقتصادى - الاجتماعى لم يتذرر **atomized** إلا جزئيًا فقط ، ولا يشارك فى إنتاج وتبادل السلع إلا بطريقة محدودة فقط ، ومازالت علاقات الإنتاج قبل الرأسمالية هى السائدة بالنسبة لهذا الجزء الأكبر ، رغم أن هذه العلاقات تشهد درجات متفاوتة من التحلل ، وطالما أن الإنسان المتذرر **atomized** (وبالتالى الفرد الرعية بالمعنى القانونى الصحيح) لم يظهر بعد (فى أفريقيا) ، فان الناس يعيشون فى مجتمع مدنى من الناحية الاسمية فقط ، وفى ظل هذه الظروف ، فإن التكوين الاجتماعى لا يمكن أن يوفر أساسًا مؤسسيًا للفردية والحرية والمساواة بل حتى ولا التملك ، باعتبارها القيم المطبقة فى المجتمع ، وهذا هو المطلوب بالضبط لتحقيق الاستقلالية الذاتية للتكوينات الطبقية والدولة .

دلالات عدم وجود استقلالية ذاتية للسيطرة الطبقية

سوف نقوم الآن باستقصاء دلالات عدم وجود استقلالية ذاتية للسيطرة الطبقية ، وبعبارة أخرى ، التطور البدائى لشكل الدولة فى أفريقيا ، وهذا أمر هام ، وذلك لأن هذه الدلالات هى التى تبين لنا بجلاء واضح خصوصيات دولة ما بعد الاستعمار فى أفريقيا ، وأكثر من ذلك ، فإنه من خلال هذه الدلالات يمكننا البدء فى تقييم الفائدة التحليلية لفكرة الدولة التى نقدمها هنا.

فما هى - إذن - هذه الدلالات ؟

أولاً - هناك الطابع الهوبزى **Hobbesian** للصراعات السياسية ، ففى ظل غياب آليات تحقيق الاستقلالية الذاتية فى دولة ما بعد الاستعمار ، تصبح موارد الإكراه

المادى بمثابة أدوات تختص بها فئات معينة ، وخاصة الزمر المهيمنة من الطبقة الحاكمة ، ومن ثم ، يصبح الارتباط بين المؤسسات الإكراهية وبين هذه الزمر المهيمنة أمرًا باديًا للعيان ، حتمًا وبشكل خاص ، كذلك، فإن القيد الفعال الوحيد على استخدام الموارد الإكراهية ، يصبح مجرد عدم التهور فى تحقيق المصالح الذاتية المفهومة لأولئك الذين يسيطرون على هذه الموارد ، ومن ثم ، يصبح لدينا علاقات قوة صرف (فجة) ، يعتبر الحق فيها امتداداً مرافقًا للقوة ، ويعتمد الأمن فيها على السيطرة على السلطة ، وبالتالى ، يعتبر كل شىء صراعًا على القوة والسلطة ، وتستخدم فى سبيله كل وسيلة ممكنة ، وينعكس ذلك على نطاق واسع فى حقيقة أن هناك قاعدة عامة السياسة فى أفريقيا ما بعد الاستعمار ، وهى تغليب قيم الفاعلية على قيم الشرعية.

وثانيًا – هناك مشكلة إضفاء الشرعية على السلطة والعمليات السياسية ، فالاقتصاد الرأسمالى لديه نزعة ذاتية لإضفاء شرعية على عمليات الإنتاج والتبادل الرأسمالى من خلال الوثنية السلعية (عبادة السلع) وغيرها من الوسائل ، ففى السوق ، يبدو حاملو السلع أحراراً ومتساوين ، وتبدو قوة العمل وكأنها تحصل على أجرها كاملاً فى عملية التبادل ، وتشكل أفعال حاملى السلع ما يبدو – ظاهريًا – وكأنه منظومة من القوانين الطبيعية المستقلة عن الجميع ، وهذه " الموضوعية " الظاهرية تجد صداها فى السياسة البورجوازية ، فالمتنافسون السياسيون – شأنهم شأن حاملى السلع – أحرار ومتساوون من الناحية الرسمية ، ويمكنهم التنافس على المناصب السياسية طبقًا لشروط موحدة بالنسبة للجميع من الناحية الرسمية ، ومن ثم ، فإن المساواة فى حق الوصول إلى المنصب من الناحية الرسمية تعطى انطباعًا بالموضوعية ، وبالتالى ، فإن الحكومة التى تنشأ من خلال المنافسة تبدو شرعية .

ولكن فى أفريقيا ما بعد الاستعمار ، يقف الاستخدام الشخصى للموارد الإكراهية حائلاً دون تحقيق أى شعور ، ولو وهمي ، بالموضوعية ، كذلك ، فإن محدودية الاستقلالية الذاتية للدولة ومحدودية التسليع يمنعان وجود الحرية والمساواة الرسمية أو السياسة التنافسية ، وفى ظل عدم وجود أساس مؤسسى للحرية والمساواة الرسمية والمنافسة المفتوحة ، فإن الحكومة تنقصها الموضوعية (ولو ظاهريًا) والشرعية ، ومشكلة الشرعية هذه هى التى تكمن وراء ما يطلق عليه أحيانًا أزمة

السلطة authority crisis وأزمـة بناء الأمـة nation-building crisis فى أفـريقـيـا ، وهنـاك ميل لتفسـير هذه الأزمات من منظور الاثنية والتاريخ القصير لـ " دول " ما بعد الاستـعمار فى أفـريقيا ، ورغم ذلك ، هناك قدر كبـير من الارتبـاط بين هذه الأزمـات وظروف الإنتاج .

وثالثًا – هـناك مـشكلة التناقـضـات والصـراعـات فى التكوين الاقـتـصـادى – الاجتمـاعى ، وطالما كانت هناك محدودية كبيرة فى الاستقلالية الذاتية للدولة ، فإن إمكانيـة حل هذه التناقـضـات تظل مـحـدودة بدرجـة شـديدة ، وتعـانى التكوينات الاقتصادية – الاجتماعية فى أفريقيا من حقيقة أن الاختلافات بين الجماعات تصور غالبًا باعتبارها اختلافات مطلقة، ومن ثم تتصارع الجماعات بطريقة ضارية ووحشية ، مع قليل من الثقة فى إمكانية حل صراعـاتها بطريقـة سلمية ، ويؤدى ذلك بدوره إلى تفاقم مشكلة عدم الاستقرار السياسى التى تشتهر بها أفريقيا بجدارة .

ورغم أن مـحدودية الاسـتقـلالية الذاتيـة تعتـبر فى حـد ذاتها نتاجًـا للعمليات الرأسمالية فى أفريقيا ، إلا إنها بدورها لها تأثيراتها المرتدة على تناقضات رأس المال ، وتعـوق من ثم تطور الرأسـمـاليـة ، فـهى من جـهـة تؤدى إلى تدخل القـوة فى عمليات العمل ، وهـو أمر له نتائجـه المدمرة على التطـور الرأسمـالى ، حيث تصبـح القـوة (السلطة) هى كل شىء ، وحـيث يقـوم من يسـيطرون على مـوارد الإكـراه المادى باستخدامها بكل حرية لتعزيز مصالحهم ، بما فيهـا تخصيص (توزيع) الفائض ، كما يصبح القيام بنشاط إنتاجى أمرًا غير ضرورى بالنسبة لأولئك الذين يسيطرون على القوة ، وأما بالنسبة لمن لا يسـيطرون عليها فإنه يعتبر أمرًا لا طائل من ورائه ، ومن ثم يصبح لدينا نمط متفرد من الرأسمـالية غير المنتجة ، حيث تصبح القوة هى وسيلة تراكم الثروة ، وحيث تنفصل الثروة عن النشاط الإنتاجى .

وتتطلب التكوينات الاقتصادية – الاجتماعية الرأسـمالية وجود قوة مسـتقلة للتعامل مع تناقضات عمليات الإنتاج الممتدة ، فمثلاً ، إذا كان الرأسماليون يتصرفون بطريقة رأسمالية – بمعنى أنهم يشغلون أنفسهم بالقيمة – فقد يكون من غير الممكن كلية وجود بعض الظروف الأخرى التى تؤدى إلى استمرار الرأسمالية ، كذلك ، هناك

التناقضات [illegible] بين أنواع معينة من رأس المال ورأس المال الاجتماعى ، وفى ظل عدم وجود قوة [illegible] تعمل كوسيط لحل هذه التناقضات فى أفريقيا ، فقد أصبح تطور الرأسمالية مشوهًا ومتأخراً ، وساد الارتباك والصراع وعدم الاستقرار السياسى .

الدولة والطبقات الاجتماعية

والآن ، فلنتناول بشىء من التفصيل التناقضات بين الطبقات ذاتها ، ولنبدأ بطبيعة هذه الطبقات .

أما بالنسبة للرأسمالية فى أفريقيا ما بعد الاستعمار ، فقد ظلت بالأساس رأسمالية جيوب منعزلة enclaves، فهناك قطاع رأسمالى صغير يسيطر على الاقتصاد ، ولكن لم تتغلغل الرأسمالية فى الجزء الأكبر من التكوين الاجتماعى إلا جزئيًا فقط ، كما ظل تطور إنتاج وتبادل السلع محدوداً بدرجة عالية ، وتضم هذه الجيوب الرأسمالية طبقة رأسمالية محلية صغيرة ، على درجة كبيرة من الوعى ، رغم تفتتها . وهذا التفتت يعكس حالة تطور القوى الإنتاجية ، والتى أدت – ضمن أمور أخرى – إلى إدخال الولاءات الأولية والنزعات الاثنية الفرعية ، كذلك ، فإن عدم الاستقلالية الذاتية للدولة يحد من إمكانية التوسط لحل هذه التناقضات – وغيرها – بين أنماط رأس المال المختلفة ، وقد أدت التناقضات داخل هذه الطبقة إلى جعل المنافسة السياسية داخلها شديدة جداً ، وأدت إلى إعطاء السلطة السياسية قيمة كبرى، وهو الأمر الذى أضر بالاستقرار السياسى والحكومى . بل وبتطور قوى الإنتاج ، ولكن رغم ذلك ، احتفظت الطبقة البورجوازية بدرجة لابأس بها من التماسك ، فى ظل ضغوط الطبقات الخاضعة ومنافسة رأس المال الأجنبى ، وبوجه عام ، فإن تماسك هذه الطبقة يزيد مع زيادة ابتعادها عن الطبقات الخاضعة .

ومادمنا بصدد الحديث عن الطبقات الخاضعة ، فإن الصورة بالنسبة لها تبدو أكثر تعقيداً بعض الشىء ، ويتشكل الجزء الأكبر من هذه الطبقات من الفلاحين والعمال وصغار منتجى السلع ، ولكنها تتشكل بصورة رئيسية من الفلاحين ، ومازال

الفلاحون يساهمون بشكل عميق فى الإنتاج للاستخدام الذاتى " قيمة – الاستخدام " use-value، ومن ثم ، فإنهم ذوو إسهام محدود فى العلاقات السلعية ، ولما كان هؤلاء يعيشون فى ظل علاقات اجتماعية هى فى جوهرها علاقات مجتمع ما قبل الرأسمالية ، فهناك قدر محدود من الفردية والتذرر الاجتماعى ، كما إن تباين المصالح مازال فى مراحله الأولية ، وباختصار القول ، فإن الشكل القانونى (للسيطرة) متخلف بنفس درجة تخلف الشكل السلعى ، ولم يصل الأشخاص بعد – بصورة كاملة – إلى وضع الرعية القانونية (للدولة) ، وطالما كان الأمر كذلك ، فإن الفلاحين لا يعتبرون بعد جزءاً من مجتمع مدنى ، ومن ثم ، فإنهم لا يشكلون – بالمعنى الدقيق – عنصراً أساسياً من مكونات الدولة ، حتى لو ظلوا هدفًا وموضوعًا لسلطة الدولة ، وحتى لو كانوا أيضًا يساهمون بشكل هائل فى قاعدتها المادية ، ورغم ذلك ، فإن الفلاحين يعتبرون قوة اجتماعية – قوة هائلة ، فى الواقع – من هذه الناحية (الاجتماعية) بوجه خاص ، ولكن ارتباطهم بالدولة هو ارتباط من خارجها بشكل أساسى ، حيث يمارسون تأثيراً على ما تفعله الدولة ، بل وأحياناً ما يقحمون أنفسهم فى شئونها بشكل متقطع.

وأما بالنسبة للطبقة العمالية (البروليتاريا) ، فى التكوينات الأفريقية ، فهى صغيرة جداً ، وذلك بسبب محدودية تغلغل الرأسمالية وتأخر تطور القوى الإنتاجية ، ومع ذلك ، فإن هذه الطبقة العمالية الصغيرة تحمل لواء الطبقات الخاضعة فى معركة الصراع الطبقى ، وذلك بسبب ما لديها من وعى ، ولكن الأكثر أهمية من ذلك ، أن هذه الطبقة – على عكس الفلاحين – تشكل قوة اجتماعية أساسية فى الدولة ، حيث ترتبط برأس المال بعلاقة وحدة جدلية (دياليكتيكية) .

وأما بالنسبة للصراع الطبقى ذاته ، فإن درجته تتحدد بتخلف إنتاج وتبادل السلع ، ومحدودية الاستقلالية الذاتية لنظام آليات السيطرة ، فالطبقة المسيطرة من أصحاب رأس المال أكثر وعيًا ، ولكن تطورها مازال فى مراحله البدائية ، وهو ما يعكس مستوى تطور القوى الإنتاجية ومحدودية تغلغل الرأسمالية ، وتتجه معظم صراعاتها إلى داخلها ، وذلك من أجل المحافظة على تماسكها وأدائها الوظيفى ، وأدى غياب الاستقلالية الذاتية إلى تضخيم التناقضات العادية ، مما يجعل من الصعب بوجه خاص التوفيق بينها ، وهذا صحيح على وجه الخصوص بالنسبة للتناقضات بين

الأنواع المختلفة من رأس المال وبين رأس المال الاجتماعى ، كذلك ، فإن استمرار الولاءات الأولية والتضامن الاثنى (العرقى) أيضاً يجعلان التماسك داخل هذه الطبقة أمراً أشد صعوبة.

وهنا نصل إلى أحد المفاتيح ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لفهم السياسة فى أفريقيا ، ذلك أنه مادامت هذه التناقضات لا يمكن التوفيق بينها ، وطالما كانت الاختلافات مطلقة ، فسوف تكون للسلطة السياسية قيمة كبرى ، باعتبارها وسيلة تحقيق الرفاهية والأمن ، ومن ثم ، تشتد المنافسة السياسية بصورة استثنائية ، وتميل إلى أن تكون بغير قيم أو معايير ، كذلك ، فإن الطبقة الرأسمالية المحلية تكافح ضد نفسها - وذلك من أجل تجنب إمكانية تفككها ، أو ، على أى حال ، عجزها وعدم فاعليتها . ومن ثم ، فإنها تجد نفسها مضطرة - نتيجة لهذه الظروف الموضوعية - إلى رفض السياسات الليبرالية لصالح التسلطية ، والتى عبرت عن نفسها فى الدساتير القمعية ودول الحزب الواحد ، ثم الحكم العسكرى فى نهاية المطاف ، وهذه الأشكال السياسية - بالطبع - لم تؤد حقيقة إلى حل مشكلة تحقيق التماسك فى هذه الطبقة ، وذلك لأنها تتعامل مع أعراض المشكلة بدلاً من أن تتعامل مع الأسباب الكامنة وراءها .

ومما يساعد طبقة أصحاب رأس المال فى صراعها ضد الطبقة العاملة (البروليتاريا) ، صغر حجم هذه الطبقة (العاملة) وانتشار الوعى الاثنى بينها ومحدودية قدرة الطبقات الخاضعة الأخرى على الصراع ، كذلك ، فقد أصبح وعى صغار منتجى السلع متبلداً نتيجة ملكيتهم الهامشية ونتيجة حقيقة أنهم لا يخضعون بشكل مباشر لرأس المال كبائعين لقوة عملهم ، كذلك ، فإن الفلاحين لا يدخلون غالباً فى مواجهة مباشرة مع رأس المال ، ومن ثم - ورغم أنهم يشكلون قوة اجتماعية هائلة - إلا أنهم ليسوا قوة اجتماعية أساسية فى الدولة ، وذلك لأنهم مازالوا يعيشون بصورة هامشية فى المجتمع المدنى ، كما ذكرنا من قبل ، بسبب تخلف العلاقات السلعية ، ومن ثم ، فإن تعبئتهم للمشاركة السياسية تتم بشكل رئيسى من خلال نداءات الزعامات الكاريزمية والولاءات الاثنية ، وهذه الأشكال من التعبئة تساعد على استمرار العلاقات الاجتماعية للإنتاج فى المجتمع الريفى ، وهى علاقات عفا عليها الزمن ، وتزيد أيضاً من التهميش السياسى للفلاحين .

ومما يدل على مدى أهمية محدودية الاستقلالية الذاتية لآليات السيطرة الطبقية ، شدة الصراع الطبقى فى التكوينات الأفريقية ما بعد الاستعمارية ، رغم هذه الظروف التى ذكرناها بإيجاز .

ونتيجة عدم وجود الاستقلالية الذاتية أصبح من الصعب على الطبقة الرأسمالية أن تضع ضوابط وقيوداً فعالة تحد من استغلالها للطبقات الخاضعة ، ومن ثم أصبح ذلك الاستغلال شديداً وبدون ضابط بشكل مفرط ، بل إن هذا الاستغلال - فى واقع الأمر - قد وصل إلى درجة أن الطبقات الخاضعة لم تعد قادرة فى ظله على تجديد نفسها ، وهذا ما يفسر جزئيًا - على سبيل المثال - تحول الطبقة العاملة (البروليتاريا) إلى فلاحين ، حيث اضطرت هذه الطبقة إلى أن تعمل أيضًا بالزراعة من أجل البقاء ، وفى المقابل ، أدت شدة الاستغلال إلى بروز التناقضات الطبقية ، وكان بروز هذه التناقضات بالذات أكثر وضوحًا ، وذلك لأن عدم الاستقلالية الذاتية لآليات السيطرة الطبقية أدت - كما سبق أن ذكرنا - إلى إدخال قدر كبير من الإكراه فى عمليات العمل ، وفى حالة الفلاحين ، اقترن تدخل القوة بتخلف العلاقات السلعية ، وهو ما أدى إلى الاعتماد على الوسائل الإدارية والقانونية فى استغلال هؤلاء الفلاحين (وغيرهم من صغار منتجى *السلع*) ، وحتى فى حالة *الطبقة العاملة* (*البروليتاريا*) هناك قدر كبير من الاعتماد على القوة ، وذلك بسبب سيادة نمط رأسمالية الدولة وبسبب ميل البورجوازية المحلية إلى جمع الثروة من خلال السلطة السياسية .

وقد أدى انعدام الاستقلالية الذاتية - وهذا هو شأنها دائمًا - إلى الدخول فى حلقة شريرة ، وذلك لأنها من خلال تشجيع تدخل القوة فى عمليات العمل ومن خلال منع التوفيق بين هذه التناقضات ، قد جعلت الصراع السياسى - بما فيه الصراع الطبقى - يتميز بالشدة ، كما جعلت للسلطة السياسية قيمة كبرى ، وهو ما أدى بدوره إلى جعل المنافسة هوبزية **Hobbesian** بدرجة أكبر ، كما منع تحقيق الاستقلالية الذاتية لآليات السيطرة ، ومن ثم ، فلا عجب أن يتصرف الحكام فى أفريقيا كما لو كانوا فى حالة حصار ، ولا عجب أن تتركز كل الطاقات فى الصراع على السلطة ، مع إهمال أى شىء آخر ، بما فى ذلك تنمية القوى الإنتاجية .

خاتمة

مما سبق ، يتبين أنه من الضرورى إعادة النظر فى المفهوم العام للدولة وفى الطابع الخاص للدولة فى أفريقيا ، وإعادة النظر هذه يمكن أن تتم طبقًا لذلك المنظور الذى ينظر إلى الدولة باعتبارها نمطًا من أنماط السيطرة الطبقية ، والتى تنشأ – بصورة مثالية – من خلال نمط الإنتاج الرأسمالى ، والسمة الفريدة فى هذا النمط تتمثل فى أن نظام آليات السيطرة الطبقية يحقق استقلاليته الذاتية من خلال وسيط التبادل السلعى ، وبالنسبة للتكوين الاقتصادى – الاجتماعى فى أفريقيا المعاصرة ، فإن هذه الاستقلالية موجودة فقط فى أشد أشكالها بدائية ، إن لم يكن لها وجود على الإطلاق ، وعندما نقوم باستقصاء مغزى هذه الأوضاع ، نجد أنها تلقى الضوء على تفاعل القوى السياسية وعلى الصراعات السياسية وعلى إمكانيات تطور القوى الإنتاجية .

الباب الثانى

دولة الحزب الواحد والأيديولوچية فى أفريقية

الفصل الثالث

الدولة والبناء : البحث الدائم عن الاستقرار (فى زائير)

بقلـــم : **مولامبو مفولويا**

ترجمة : **هالة جمال ثابت**

قضية الاستقرار السياسى

تعـانى زائيـر فى الوقت الحـالى من أزمـة طاحنة على المستـوى الاقـتـصـادى والثقافى والاجتماعى . على الرغم من تزايد حدة الجوانب السياسية للأزمة وبصفة خاصة عند تقييم عهد الجمهورية الثانية والذى لاينظر إليه باعتباره فترة أزمة مثلما حدث بالنسبة لعهد الجمهورية الأولى . إلا أنه لم يعد من المنطقى الاقتصار على تناول الجوانب السياسية للأزمة فقط ، بل وجب تقييم جوانبها الاقتصادية والإدارية والتى تمثل الجانب الأكبر منها ، وينطوى جانبها السياسى على حدوث تفكك وتمزق مفاجئ فى التوازن الاجتماعى أثناء الثورة نجم عنه انفجار عنيف أطاح بالحكومة والسلام العام وبناء المجتمع القائم معًا .

ومن دراسة الأزمة على المدى الطويل يتضح أن أفضل الطرق لتقييمها ولتقييم التفكك الذى دمر الجمهورية الأولى ثم الثانية هو اعتبارهما جزءًا من عملية ممتدة تبحث فيها القيادات الأفريقية عن مؤسسات تتكيف مع فلسفة شعوبها وتطورها التاريخى . وفى هذا الصدد تتصف زائير من حيث طبيعتها وهيكلها بعدد من الخصائص المميزة للدول الأفريقية فى فترة ما بعد الاستقلال ، من حيث اشتقاق هياكلها الإدارية السياسية من الدول المستعمرة السابقة ، وتوجهها الخارجى وتبعية

هياكلها الاقتصادية ، والطبيعية الشخصانية والمؤقتة لهيكلها السياسى ، وانخفاض مستوى المشاركة السياسية ، والاختلافات الواسعة فى مستويات التعقيد السياسى فيما بين القطاعات المكونة للمجتمع ، وتبعية المناطق الريفية للمناطق الحضرية وذلك من خلال فرض وظائف تابعة للأخيرة .

ولقد ظهرت كل هذه الخصائص أثناء عهد الجمهورية الأولى والثانية بشكل خافت فى البداية ثم ازدادت وضوحًا بعد ذلك . وزادت حدة الأزمة فى ظل الجمهوريتين ، وثارت المشكلات التى تتعلق بشكل الدولة وإرادتها ، وهيكلها ومواردها حيث تعكس إرادة أى دولة عادة النظام السياسى الحاكم فيها ، وطبيعة الدولة ذاتها .

ومن خلال تناول الدراسات المنشورة عن دولتنا خلال عدة سنوات سابقة ، وأداء السلطات السياسية الكبرى فيها والتصريحات العامة لقيادتها يتولد الانطباع بأن زائير – مثل غيرها من الدول الأفريقية – قد شهدت هذه الخصائص ، بل وزاد عدد هياكلها الدستورية لدرجة أن أصبح لفظ « عدم الاستقرار الحكومى » مجرد تعبير واحد عن هذه الأوضاع .

وكان تفسير هذه الأوضاع يرتبط سابقًا بمشكلات نمو الدولة الناشئة ، وكان ينظر إلى سياسات النظام البرلمانى وثنائية السلطة التنفيذية باعتبارهما جذور المشكلة . لكن مع مرور الوقت، فتحت السياسات البرلمانية الطريق إلى سياسات الحزب الواحد ، وحلت أحادية السلطة التنفيذية محل ثنائيتها ، ومع ذلك ظل عدم الاستقرار سائدًا لم ينتقص من قدره ، بل العكس ، زادت حدته بسبب الطبيعة التعددية للدولة على كل المستويات (الاثنية اللغوية ، الاجتماعية ، .. الخ) .

ولا يمكن فى الوقت الحالى اعتبار النظم البرلمانية انعكاسًا صادقًا للأنماط الأفريقية السياسية التقليدية وتعبيرًا عنها ، ولهذا لا تتضمن السلطة الأبوية بالضرورة وجود هياكل إدارية مستقرة ، وهو ما نلاحظه من تطور الهياكل السياسية فى زائير منذ ظهور الحركة الثورية الشعبية (MPR) وهو أيضا ما يستند إليه أعضاء النخبة الحاكمة فى زائير ، حيث تعد زائير – مثلها مثل العديد من الدول الناشئة – فى حالة تغير متلاحق ومستمر لدرجة تعجز معها هياكلها عن استيعاب أو ملاحقة أو حتى وقف هذا التغير . ولهذا كان ضعف مؤسسات الدولة هو السبب الذى دفع إلى إعادة هيكلة المؤسسات .

ومن الجدير بالذكر أن الدول حديثة الاستقلال قد فضلت منذ البداية اختيار النظم البرلمانية التقليدية . ولكنها بدأت وقتئذ – ومع بداية مواجهتها لمشاكل النمو – فى إدخال بعض الإصلاحات والتغييرات والتى تهدف لتقوية السلطة الرئاسية وذلك بدون مراعاة لمدى اتفاقها مع ممارسات النظم البرلمانية ؛ فعرفت النظم الرئاسية فى أفرقيا بأنها «ديمقراطيات موجهة» .

وفشلت النظم البرلمانية المدعومة فى وضع آليات تضمن حسن استغلال وإدارة الموارد . بينما أصبحت النظم الرئاسية فى القارة خليطا من خصائص متعددة ، بعضها مستمد من نظم تعتمد على فصل السلطات ، وبعضها مستمد من نظم تشدد على التعاون بين أفرع الحكومة . ومع الوقت – ومع تبنى نمط الحزب الواحد – أضيفت خصائص ثالثة مستمدة من النظم الاشتراكية والشمولية . ولجأت بعض النظم الأبوية – بهدف الحفاظ على النظام – إلى أيديولوجيات التعبئة الشعبية المستندة جزئيا على الأنماط الاجتماعية الأفريقية التقليدية. ومن أكثر هذه الأيديولوجيات انتشارا الزنوجة ، والجماعة **ujamaa** ، والتوافقية **cieciencism** . وعادة تأتى الهياكل الإدارية للدولة إما رغبة من رئيس الدولة فى تقليد هياكل أخرى شهدها فى دول أجنبية بعد زياراته الخارجية لها ، وإما بناء على توصيات وضعتها مسبقا بعض المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولى ، أو وفقا لمقترحات نخبة محدودة . ولكن نادرا ما جاء إنشاؤها كنتيجة لمناقشات طويلة أو رؤى فكرية ناضجة . وبالفعل حاول بعض القادة الأفارقة فى بعض الأحيان – فى إطار تعجلهم لإيجاد حل للمشكلات الملحة التى تواجهها الدولة – تطبيق الاختراعات أو الابتكارات التى توصل إليها بعض مواطنيهم والتى قد تعد فى بعض الأحيان أكثر تقدما من تلك الموجودة فيما يسمى بالعام المتقدم .

ووجد المحللون أن النظم الرئاسية فى أفريقيا السوداء تتصف باثنتين من الخصائص المتميزة : أولا – زيادة سلطة رئيس الدولة باطراد على كل المستويات . ثانيا – تزايد خضوع البرلمان لهذه السلطة ، واهتمام بعضها بحماية اختصاصاته التشريعية من انتهاكات السلطة الرئاسية ، مع الاضطرار لتقليل قدرته على مراقبة السلطة التنفيذية والسيطرة عليها . والخلاصة ، ميل السلطة التنفيذية ذاتها إلى الانصهار فى شخص رئيس الدولة والذى أصبح يرأس السلطة التنفيذية منفردا

بلا منافس . ولقد شهدت الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٠ تطوراً فى نظم السلطة الأبوية ، وفى نفس الوقت وجهت انتقادات عديدة لهذه النظم ومن أهمها عدم كفاءة أحادية رئاسة السلطة التنفيذية والتى لا تخضع للمراجعة ، فلا يوجد فصل رسمى للسلطات ، رغم نفى التصريحات الرسمية لذلك . كما تغيرت حدود سلطات رؤساء بعض الدول مثل المغرب ، وتونس والسنغال ، بحيث أصبح الرئيس يعمل مع رئيس الوزراء فى ظل قيادة ثنائية للسلطة التنفيذية .

ورغم مرور ثلاثة عقود على وجود نظم السلطات الأبوية فى العديد من الدول الأفريقية إلا أن الباحثين ما زالوا منقسمين حول تقييم هذه النظم من حيث مزاياها وعيوبها ومفاهيمها المحورية عن الدولة وهياكلها الوظيفية وعملة بناء الدولة التى يدمرها الفساد والعصبية العشائرية .

ومن ثم يظل السؤال القائم : كيف استطاعت الدولة أن تربط بين هذه المكونات المختلفة ، وكل منها يتبع برنامجه الخاص ؟ فالبعض يرجع أسباب النجاح الجزئى أو الكلى الذى حققته الدولة إلى ديناميكيات النظم السياسية والاجتماعية الموجودة فى السلطة ، والبعض الآخر يرجع هذه الأسباب لدور الشخصيات التاريخية المتميزة فى الدولة ، والمثال الحى على ذلك زائير والأثر الذى تركه المارشال موبوتو رئيس الدولة فى ظل الجمهورية الثانية .

الوضع فى زائير

سبق استخدام مفهوم شخصنة السلطة لتفسير ممارسة السلطة فى زائير فى ظل الجمهورية الثانية [٢] . وشخصنة السلطة – على حد قول جين لاكوتيور Jean eru-tuocaL – هى عملية مكونة من مرحلتين : تتعلق المرحلة الأولى بتركيز السلطة ، وتتضمن الثانية التجسيد الأسطورى للسلطة .

وتعد الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٠ فى زائير – والتى ظهر فيها النظام الجديد واستقر – هى مرحلة تركيز السلطة ، والتى أعيد فيها تنظيم علاقات القوة ،

وتخصيص الامتيازات لصالح الجماعة الحاكمة الجديدة . وفى هذا الإطار لجأت الطبقة الحاكمة الجديدة لآليات القهر لفرض التأييد الشعبى لها ، ونجحت فى هذا . ووصلت عملية تركيز السلطة لذروتها بإعلان الدستور المعدل فى ١٥ أغسطس ١٩٧٤ الذى يقوم على مأسسة الحركة الثورية الشعبية **Revolutiunary Movement**

واتسمت هذه الفترة بالعديد من المتناقضات ، حيث شهدت حماسة الخطب السياسية الحماسية المعبرة عن الأفكار الثورية ، وفى نفس الوقت شهدت ظروف حياة قاسية زاد من من قسوتها ارتفاع مستوى معيشة الطبقة الحاكمة على حساب عامة الشعب . كما شهدت اتخاذ النظام لعدد من التدابير لقمع عدم الرضاء الشعبى ، ومنها القرار الذى صدر عام ١٩٧٥ والذى يستقطع من الرواتب والأجور ، والقرار الآخر الصادر فى ١٨ فبراير ١٩٧٦ الذى يجمد الرواتب والأجور ويحظر التفاوض الجماعى على زيادتها . وقد تم إلغاء هذا القرار عام ١٩٧٧ .

ومثلت الفترة من ١٩٧١ حتى ١٩٧٧ فترة التجسيد الأسطورى للسلطة . وفيها انتصرت « الفلسفة الموبوتية » **Mobutism** فى إطار من « الأصالة » ، فقد اهتمت النخبة الحاكمة بمأسسة الحركة الثورية ، ووضع أيديولوجية خاصة بها ، ثم توسيع مدى انتشارها . وازدهرت أيديولوجية الحزب على مستوى قطاعات الشعب ، والطبقة الحاكمة والطبقات المهيمنة . وكان لابد من جذب الجميع إلى الحزب الواحد وهو الحركة الشعبية للثورة **MPR** تحت شعار : **Olinga, olinga te," ozali kaka na MPR** ، « تتفق أو لا تتفق ، أنت عضو فى الحزب » .

ومن هذا المنطلق ، كان من الطبيعى أن تبدأ الجمهورية الثانية فترتها الثانية بقرار أيديولوجى ، حيث استندت الدولة فى البداية إلى استخدام القوة بشكل وحشى لكبت الجماعات الأيديولوجية التى طمحت للعمل بشكل حر ومستقل . ثم لجأت بعد ذلك لوضع معادلة قوة جديدة بين جهاز القهر وهذه الجماعات بدلا من زيادة أو تقليل اللجوء للقوة كوسيلة للإقناع. وكان الهدف هو الهيمنة على هذه الجماعات الأيديولوجية.

فى ١٩٧٤ ، لجأت الدولة لمفهوم الأصالة **Authenticity** لتقوية مأسسة الفلسفة الموبوتية . فتم تكثيف استخدام وسائل الإعلام ، خاصة الراديو والتليفزيون ، مع حظر

ذكر أسماء وزارة الدولة على الهواء ، على سبيل المثال ، ورؤية صورة رئيس الدولة ، تهبط من السماء .. الخ . وأعيد تسمية وزارة الإعلام لتصبح إدارة التوجيه الوطنى ، وصعد ترتيب وزيرها من رقم ١٢ فى المجلس التنفيذى القديم إلى رقم ٣ . ومهد تنفيذ قانون الاستثمار لعام ١٩٦٩ على المستوى الاقتصادى الطريق لدخول الاستثمار الدولى بشكل واسع . وفى الوقت نفسه ، تولت الطبقة الحاكمة الجديدة مهمة الاستثمار المحلى بتمرير عددٍ من القرارات التى ترى النشاط الاقتصادى الجمعى نوعاً من « الانكماش ، والراديكالية »[٣] .

وفى هذا الوقت انخفضت أسعار النحاس فى السوق العالمى ، وضربت أزمة البترول بالبلاد ، فاستنزفت خزانة الدولة ، كما أدى التخبط فى نظم الإنتاج وسوء الإدارة والفساد إلى تراجع الإنتاج بشكل كبير . وبدأت الدولة فى الاقتراض بقوة من سوق المال الدولى . ولكنها لم تستثمر هذه القروض فى خدمة القطاعات المنتجة ذات النفع على المستوى الاجتماعى والاقتصادى ، بل استخدمت فى تمويل إنتاج السلع الاستهلاكية ومشاريع الرفاهية المرتبطة بزيادة وتأكيد هيبة السلطة والدولة .

كما زاد من الأزمة الاقتصادية فشل خطط الإصلاح التى قامت بها الحكومة . وحاول رئيس الدولة إنجاح الموجة الثانية . وبدت نهاية عملية التركيز والتجسيد الأسطورى للسلطة والتى كان نجاحها يعنى وأد الخدمات العامة سواء فى المنطقة أو فى داخل مؤسسات صنع القرار والمؤسسات التنفيذية ، وأن يصبح رئيس الدولة هو وحده السيد الأعلى الذى يتحمل مسئولية كل شىء ، وظهر العديد من الضغوط انتهت فى ديسمبر ١٩٧٤ بأن أقر المكتب السياسى الرسمى – فى خطاب رئاسى للمجلس التشريعى فى ٤ يناير ١٩٧٥ – بوجود مجموعة من الانحرافات عن المسار العام داخل أجهزة الدولة . وحدد الخطاب عشرة من هذه الانحرافات . التى لم يقر بها رئيس الدولة إلا بعد الحرب الأولى فى شابا ، بعد أن كان الحزب يخفيها بشتى الطرق عن الشعب .

وفى بداية النصف الأول من ١٩٧٦ ، نبهت الزيارات الخارجية العديدة لرئيس الدولة المراقبين لوجود فراغ سلطة فى السلطة التنفيذية ، وبنهاية العام ، بدت

الحاجة ملحةً لخلق منصب جديد ، وهو منصب المفوض السامي High Commis-sioner تمشيا مع الممارسات الجارية في الدول الأفريقية الأخرى . غير أن رئيس الدولة سكت عن تحديد شخصية من يتولاه ، وفي ٢٣ فبراير ١٩٧٧ ، قام بتعيين اثنين من النواب في المجلس التنفيذي ليكونا من الأعضاء الدائمين في المكتب السياسي ، وليرأسا لجنتين تنفيذيتين : الأول هو نجوزار كارل يوند ، كوكيل الدولة للشئون الخارجية ، وكرئيس للجنة السياسة والاقتصادية والمالية التي تشرف على ست عشرة وزارة . وكان نائبه وكيل الدولة للشئون المالية . والثاني انجولو ب.ب. لوكانجا ، وكيل الدولة لوزارة الشئون السياسية المسئول عن نشاطات الحزب ، ورئيس اللجنة الإدارية والاجتماعية والثقافية والتي تشرف على ثمان وزارات . ونائبه وكيل الدولة للتعليم الوطني . وفي يوليو ١٩٧٧ ، اعترض نجوزا كار بوند على تعيين أي فرد من خارج الحكومة كمفوض سامٍ للدولة . وبدا من اعتراضه وغضبه رغبته في إزاحة منافسه على المنصب(٤) .

هذا وقد تجلت الجوانب السياسية والإدارية السلمية والعنيفة للأزمة . في عدم استقرار الحكومة والهياكل الإدارية للدولة ، وتأجيل البحث عن الحلول لمشاكل التنمية الوطنية . وكما سبق القول ، للانتباه هنا الاقتصار على التعديلات الحكومية وتغيير الهياكل المؤسسية الثابتة دون تغيير الأفراد . وهو ما يسميه لومانو ، وفقا لجرامشي ، « تدعيم الكتلة التاريخية »(٥) .

ولم يخفف خلق منصب المفوض السامي ، ونائبه ، من عدم الاستقرار الذي تعاني منه الحكومة . بل إن ذلك زاد فعليا من حدة المشكلة .

كما تسبب النمو الكبير والهائل في الهياكل الإدارية والمؤسسية للدولة في زيادة حدة المشكلة التي تعاني منها زائير . حيث ساهم تشكيل مؤسسات وهياكل الدولة الإدارية وطريقة تنظيمها في استمرار الأزمة الاقتصادية . والسؤال هنا هو : هل يمكن اعتبار تنظيم وإدارة الدولة في زائير تنظيمًا وإدارة للدولة كملكية خاصة ؟ الإجابة واضحة . ويعود سبب إهدار الموارد النادرة المتاحة للدولة إلى كثرة عدد المؤسسات الإدارية والتي تركز كل منها على العمل بمعزل عن المؤسسات الأخرى . وتحول

مخصصات الإنفاق الجارية إلى فرص لنهب الأموال العامة ، والحيازات والأرباح والدخول غير المشروعة .

فالإدارات البسيطة – على سبيل المثال – تم تضخيمها لتكون وزارات كاملة : مثل وزارة البيئة ، والتنمية الريفية ، وحقوق والتزامات المواطنين ، والإسكان وشئون الحضر ، والشئون الأسرية والعائلية . أما عملية دمج هياكل الحزب فى أجهزة الدولة فقد كانت عملية شائكة ، وبذلت محاولات حثيثة لإدماج الأعضاء الفاعلين فى الحزب ، خاصة فى أجنحة التعبئة والدعاية ، والأيديولوجية والقيادة والتدريب ، فى قطاع الخدمة المدنية . وفى نفس الوقت – وفى إطار التمسك بالمركزية – أنشأت الدولة كيانات إنتاجية عملاقة مثل SNEL , SNCZ , GECAMINES SONAS , REGIDESO تتعدى تكاليف إدارتها قدرة الهياكل الإدارية المركزية . وكانت النتيجة وبالا على البلاد .

وفى مجال الإدارة العامة ، تأسس عددٌ من الشركات العامة مثل (ONDE ، و BVEA ، ANI ، و AND ، و CEPLANUT ، و FONAMES ، و OZACAF ، و CACAO ، و ONPT ، و RVM ، RVF) وكانت عبارة عن شركات مفتتة شديدة التخصص . مما دفع لوجود هياكل إدارية قديمة بجانب الهياكل الجديدة ، وتقسيم الهياكل القديمة مع كل تعديل وزارى أو إعادة تنظيم للوزارات . وهكذا كان نمو هياكل الدولة الإدارية ، باختصار ، عملية نمو غير خاضعة للسيطرة .

التعديلات الوزارية

طرق التعديل الوزارى

كان من الضرورى ربط دراسة التعديلات الوزارية بدراسة طبيعة النظم السياسية محل الدراسة ، وقاعدة سلطاتها ، والطرق المختلفة التى تجند بها أعضاءها ، وطرق مراقبة سلطة رئيس السلطة التنفيذية ، وحجم الهياكل المتداخلة فى عملية صنع القرار السياسى . وتهدف مثل هذه الدراسة إلى توفير البيانات ، ووضع مقاييس تحكم اختيار الفريق الوزارى ، وحدود سلطاته ، وطريقة عمل أعضائه داخل الفريق . ومن خلال هذه البيانات يمكن تصور وإدراك طرق القيام بالتعديلات الوزارية .

ومن الطبيعى أن يتخذ رئيس السلطة التنفيذية قرار التعديل الوزارى . غير أنه فى النظم البرلمانية – حيث يعد الوزراء مسئولين أمام البرلمان – يعرض الوزير الذى يفقد ثقته فى البرلمان نفسه لخطر طرد رئيس السلطة التنفيذية له من الحكومة . وفى زائير ، يمكن دراسة التعديلات الوزارية من زاويتين تبعا لما إذا كان التغيير ينصرف إلى الهيكل الوزارى (وفى هذه الحالة يكون هناك غالبا تغيير كامل) ، أو إلى الوزراء الذين يرأسون هذا الهيكل . وغالبا ما يرتبط الأمران معا ، ذلك أن التغييرات الوزارية غالبا ما تكون نتيجة لتغيير الوزراء .

ولا تخرج العملية – فى بعض الحالات – عن كونها دورة كراسى موسيقية ، فلا تدخل وجوه جديدة الحكومة . ويمكن ملاحظة أثر هذه التعديلات على المستوى السياسى ، حيث يأخذ الهيكل الحكومى طابعا هيراركيا خاصة مع قيام بعض الوزارات بإصلاحات سياسية أكثر من غيرها . ويعد نظام المكانة مؤشرا على الوضع الحالى للوزير داخل الفريق الحاكم .

كما تعد زيادة عدد الوزارات أسلوبا لاحتواء المعارضين داخل الحكومة . حيث تؤدى هذه الزيادة إلى تعظيم السلطة السياسية الرئاسية وإضعاف سلطة مؤسسات الدولة فعليا . وفى المقابل يشير تقليل عدد الوزارات إلى المركزية ، وتهميش الأفراد وبالتالى تدفعهم للسخط والتذمر . وهو ما يعرف بتخفيض السلطة السياسية للحد الأدنى .

ويؤثر تغيير عدد الوزارات سواء بالزيادة أو النقصان على استقرار الحكومة . لأنه ينطوى بالضرورة على تغيير الهيكل الحكومى ، وهو موضوع الظاهرة المعروفة بالتكاثر الانقسامى الإدارى العكسى . ويكون الأمر كالتالى : وزارة الأراضى ووزارة المناجم والطاقة يمكن دمجها فى وزارة واحدة هى الأراضى ، والمناجم والطاقة ، والتى تنقسم بدورها إلى وزارة المناجم ، ووزارة الطاقة ، ووزارة الأراضى والشئون الريفية .

وتوفر إعادة هيكلة الفريق الوزارى الفرصة لظهور وكالات جديدة مثل IGP ووكالات الاتصالات . وقد يتحول بعضها إلى وزارات مستقلة ، وقد يقع البعض الآخر تحت إدارة وزارة مختلفة بعد كل تعديل وزارى . وقد يؤدى هذا إلى تعيينات جديدة حينما يضع الوزير من يثق فيهم حوله ، ومع تغيير الموظفين من وزارة لأخرى

تختفى الملفات القديمة وتظهر أخرى جديدة ، ويعاد توجيه الاعتمادات المخصصة إلى نشاطات قديمة ، وهكذا .

كما توفر التعديلات الوزارية الفرصة للنظام وفريق الوزراء لضخ دماء جديدة أو استبعاد دماء قديمة من الوزارة . لكن تظل المشكلة فى حدوث تناقضات بين أهداف ووظائف هذه الوكالات والإدارات والأهداف التى يضعها رئيس الوزراء الذى يستخدم هذه الوكالات لوضع برنامجٍ سياسى متفق مع أهدافه . وتعد التغييرات الوزارية وإعادة هيكلة جهاز الدولة – بصفة عامة – طريقة لتجاوز الأزمات المؤسسية .

والتعديل الوزارى ظاهرة طبيعية وصحية فى ظل النظم المستقرة ، لأنها تساعد على تحسين القدرات الفنية للحكومة ، وتعزز من قدرتها على التعامل مع المشاكل الجارية . كما أن تغيير الموظفين يجدد طرق تفاعل الحكومة مع المشاكل المجتمع فتزيد من كفاءة مؤسسات الدولة . ولكن تكرار التعديلات الوزارية خاصة إذا لم يكن له منطقٌ فنىٌ يصبح دليلاً على وجود خطأ فى تكرار هذه التغييرات تكشف عن الطبيعة غير المستقرة لمؤسسات الدولة السياسية .

أسباب التعديلات الوزارية

يعتمد استقرار المؤسسات الأفريقية على عددٍ من العوامل بعضها خارجى موروث من العهد الاستعمارى ، وبعضها داخلى خاص بالهياكل الاجتماعية السياسية للمجتمعات الأفريقية ذاتها . والحكومات الإفريقية ليست استثناء من هذه القاعدة . فالقول بأن السبب الرئيسى لعدم الاستقرار هو التنمية غير المتوازنة للقارة ، والطبيعة الخارجة للهياكل السياسية والاقتصادية لدولها ، واعتمادها على الدول الاستعمارية الإمبريالية الأم ، يعد تفسيرا جزئيا مبتورا . حيث يأخذ عدم الاستقرار العديد من الأشكال تتراوح ما بين الشكل السلمى إلى العنف .

وتتراوح نفس الدرجة الدوافع المسببة للتعديلات الوزارية ما بين الأسباب الخطيرة إلى النزوات غير المبررة ، وما بين اختلاف الرؤى الأيديولوجية والاستراتيجية السياسية

إلى التنافس الشخصى . ومن الطبيعى تطهير النظم المعتدلة أو المحافظة من التقدميين أو الوطنيين ، كما هو من الطبيعى استبعاد الرأسماليين والليبراليين فى النظم التقدمية من الأدوار والمناصب الهامة . وفى مثل هذه الحالات تكمن المشكلة فى التنافس الإيديولوجى بين رئيس السلطة التنفيذية والوزراء . لذا تكون التغييرات الوزارية فى بعض الأحيان ناجمة عن الرغبة فى مكافأة المؤيدين ، أو حتى إشراكهم فى التمتع ببعض ثمار السلطة جنبا إلى جنب مع بعض الشخصيات المعارضة المختارة .

وقد تكون التغيرات الوزارية نتيجة عزل بعض أعضاء الحكومة لسوء سلوكهم ، أو فسادهم ، أو تورطهم فى قضايا اختلاس ، أو عدم كفاءتهم فى المنصب ، وقد تكون أيضًا لمعارضتهم آراء رئيس السلطة التنفيذية . وقائمة الأسباب طويلة لا يمكن حصرها .

عدم استقرار الحكومة

شهدت زائير منذ ٣٠ يونيو ١٩٦٠ إلى يومنا هذا بسلسلة طويلة من التغييرات الوزارية . نفصل فيما يلى الأنماط العامة التى أعقبتها .

وبداية يصعب وصف الظروف التى تم جمع الفريق الوزارى فى ظلها ، أو معرفة أسباب التغييرات الوزارية ، أو القوى الاجتماعية والسياسية الفعالة فى المجتمع والمعنية فى عملية التعديل ، أو تحديد الوضع العام للبلاد وقت كل تعديل وزارى . والسبب الأول هو أن أكثر من ٥٠٠ مواطن زائيرى شرف بخدمة الدولة كوزير ولا نطمح فى وضع قائمة بأسمائهم كلهم ، لكننا سوف نذكر بعض الأفراد المختارين الذين يعد تعيينهم أو عزلهم حدثا ذا مغزى . وغالبا ما تكون بيانات المصادر الرسمية غير مكتملة ؛ فالسجلات المتاحة تسجل تاريخا لتوقيع أوراق التعيين ، وتاريخا آخر لمراسم حلف اليمين(٦) . بل إن اللفظ المستخدم فى هذه الأوراق الرسمية لوصف التعديل يثير فى حد ذاته مشاكل إضافية . فعلى سبيل المثال ، توصف التغييرات فى بعض الأحيان على أنها تعديلات وزارية محدودة ، وفى أحيان أخرى ، على أنها تعديلات وزارية دورية ، وفى أحيان ثالثة على أنها تعديلات وزارية فنية . وقد يكون

سبب عزل الوزير ارتكابه عددا من الأخطاء المحددة أو غير المحددة وإحلال غيره محله « لإهماله الخطير فى العمل » . ويمكن إجراء التعديلات الوزارية على عدد من المراحل . ففى ظل حكومة مولامبا Mulamba – على سبيل المثال – لم تؤد وفاة أو عزل وزير أو اثنين إلى التعيين الفورى لوزراء جدد يحلون محله . وبعدما رحل بوكونجا إلى فرنسا ظل منصبه شاغرا . ونفس الشئ حدث فى حالة بوسيكوتا Busikota .

التغيرات الوزارية فى ظل الجمهورية الأولى

عاشت زائير فى الفترة من ٣٠ يونيو ١٩٦٠ حتى ٢٤ نوفمبر ١٩٦٥ فى ظل نظام برلمانى ديمقراطى وتعددية سياسية . وكان أعضاء الحكومة مسئولين سياسيا . وتولى رئيس الدولة من حيث المبدأ تعيين رئيس الوزراء ، والذى بدوره يمثل حكومة عليها أن تحظى بموافقة مجلسى البرلمان . وكانت عملية تخصيص الموارد الوزارية تتم من خلال عملية تفاوضية تشارك فيها الأحزاب المختلفة ، وكان أحد المعايير فى هذا الصدد يتعلق بحجم الحزب . ويعد نظام الوكلاء العموميين خلال الفترة من ٢٩ سبتمبر ١٩٦٠ إلى ٨ فبراير ١٩٦١ هو الاستثناء الوحيد من هذه القاعدة . وكان العديد من المعنيين وقتها طلابا فى السنوات النهائية بدون تدريب جامعى معين ، رغم أنهم يعينون فى مناصب تتطلب كفاءة فى التخصص .

وتمت التعديلات الوزارية وقتها فى ظل مناخ مثقل بالأزمات تواجهت فيه كتلتان متعاديتان على مختلف المستويات : الكتلة الأولى ، يطلق عليها القوميون ، تضمنت أعضاء من MNCL ، وقطاعًا من CEREA ، وقطاعًا أخر من PSA ، وبعض الأفراد المستقلين . والكتلة الثانية تضمنت أفرادا من الاتحادات العمالية الفيدرالية ، وبعض الوحدويين المعتدلين وبعض الجماعات الاثنية .

وتظل حكومة لومومبا Lumumba الاستثناء الوحيد من حيث إنها الوحيدة التى لم تشهد أية تعديلات وزارية . ومع ذلك ، كان عمرها قصيرا ، فقد استمرت فقط من ٢٣ يونيو ١٩٦٠ حتى ٤ سبتمبر ١٩٦٠ ، ثم رأس Ileo ثلاث حكومات مختلفة فى أقل من عام . الأولى من ٥ إلى ١٢ سبتمبر ١٩٦٠ ، والثانية من ١٣ إلى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٠ .

وتوقـف عملها فى ٢١ سبتمبر ١٩٦٠ بعد الانقلاب الذى أطاح بلومومبا وكازافوبو . ثم جـاء تأسـيس فـريق الوكـلاء العمـوميين بموجب قـرار دسـتورى أصـدره الرئيس كازافوبو فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦٠ ، وليس بموجب قرار عسكرى . والحكومة الثالثة له ، والتى وصفت بأنها حكومـة مؤقتة ، تم تشكيلها فى ٦ فبراير ١٩٦١ . ويشير تشكيلها إلى المحـاولات التى قـامت بـها السلطات لحل المشـاكل الهيكليـة الكبرى للدولة ، وهى المتعلقة بوحدتها التى هددتها القوى السياسية المعارضة .

ومن ١ أغـسطس إلى ٩ يوليـو ١٩٦٤ ، رأس رئيس الوزراء ، **Cyrille Adoula** ، ثلاث فرق وزارية مـختلفة . ودفعه استقالة العديد من أعضائها وعزل وزيرين على الأقل منها إلى القيام بتعديلين وزاريين كبيرين . جمع فريقه الوزارى الأول فى إطار اجتماع سرى برلمانى فى جامعة **Lovanium** فى ١ أغسطس ١٩٦١ ، وشـهد سبعة تغييرات . فقد كانت تظهر فى بعض الأحيان الحاجة لتعيين وزير جديد محل آخر مستقيل ، كما حدث فى حـالة **Antoine Gizenga** فى يناير ١٩٦٢ ، وفى أحيـان أخرى ، كـان رئيس الوزراء يرى الحـاجة لاسـتكمـال فريقـه الـوزارى فيقـوم بتـعييـن وزيـر جديـد . أكـثر التعـديلات أهميـة فى حكومتـه الأولى كـان التعديل الـذى قـام بـه فى ١٣ فبراير ١٩٦٢ ، عندمـا تـم تعييـن **Gbenye Bolikango** كنواب لرئيس الوزراء وتعيين **Kamitatu** كوزير للداخليـة . وعندمـا سـأل أحـد الصـحـفـيين **Adoula** إذا كـان الأمـر يبلـغ حـد التـعـديل الوزارى ، رد عليـه قـائلا : « أنا لـم أقم بتـغـيير الحـكومـة ، قـمت فـقط بتـوسيع الفـريق الحكومى » . وكـان الفـريق الثـانى – والذى اسـتمـر من ١١ يوليـو ١٩٦٢ إلى ٩ يوليـو ١٩٦٤ – قد تم استنزافه برحيل العديد من أعضائه بحلول نهاية ١٩٦٢ ، نفس الشىء فى تعديل ١٣ أبريل ١٩٦٣ .

ومع بداية أبريل ١٩٦٣ ، أثيرت الشكوك حول العديد من أعضاء الحكومة . بل إن بعـضـهم مـثل **Bombko** صـمـد فـى مـواجـهـة هذه الشكوك بـصـعـوبة بالغـة . وتم اتهـام **Adoula** بأنه تسبب فى تضخيم حجم الحكومة بينما ينادى بالحاجة إلى تقليل الإنفاق . ودعونا نسـتـعـد فـترة بداية هذه الحكومـة ، حيث تكونت حكومتـه من ٤٢ عـضـوا ، من بينهم ٢٦ وزيرا و ١٥ وزير دولة . وقـامت السلطة التشريعية – لإرغامه على تقليل عدد الوزراء – بتخفيض المخصصات المالية لحكومته . كما أنها استخدمت سلطتها الخاصة

لإلغاء مناصب نواب رئيس الوزراء ، وكذلك المناصب الوزارية التالية : شئون العرف ، والشباب والرياضة ، وزارة السندات التجارية ، وشئون الطبقة الوسطى ، وشركات القطاع العام ، والأراضى ، والمواصلات والاتصالات . وكان Adoula يأمل فى اختيار زملائه من المعارضين من منطقة كوناكات . وكان أحدهم ، وهو Joseph Masangu ، من بين نائبى رئيس الوزراء المعينين محل Gbenye Bolikango .

وفى مواجهة ضغوط المعارضة البرلمانية ، ونقابات العمال والطلاب – وفى ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة – طلب Adoula رئيس مجلس الوزراء من رئيس الدولة ، فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦٣ حل البرلمان لأمد غير محدد . ولهذا السبب ظلت الحكومة بدون تغيير حتى يوليو ١٩٦٤ ، وذلك بعد استقالة Mabika Kalanda كوزير للشئون الخارجية فى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٣ ، وقيام Adoula كرئيس للوزراء بحجز المنصب الشاغر لنفسه . وكان Adoula عضوا بارزا فى نقابة العمال ، بمقدوره المحافظة على استمرار الحوار بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، وبين الحكومة والمعارضة فى توازن متبادل للعبة الديمقراطية . لكنه بدلا من ذلك ، فرض على المعارضة أن تعمل تحت الأرض وفى المنفى . كما أثار قراره بحل البرلمان سخط المعارضة السياسية لدرجة التصعيد للثورة من سبتمبر إلى نوفمبر ١٩٦٣ ، أولا فى منطقة كويلو ، ثم فى المناطق الشرقية من البلاد .

وتولت الحكومة الانتقالية – المسماة بحكومة « الإنقاذ العامة » وتحت رئاسة تشومبى – الحكم واستمرت من ٩ يوليو ١٩٦٤ حتى ١٨ أكتوبر ١٩٦٥ . حيث شغل منصب رئيس الوزراء ووزير الداخلية معا لأكثر من ست فترات وزارية . وشهدت البلاد عددا متتاليا من التغييرات فى يوليو ١٩٦٥ بعد استقالة موانجو أثناء السباق الرئاسى بين تشومبى وكازافوبو .

أما فيما يتعلق بحكومة Kimba – والتى استمرت من ١٨ أكتوبر إلى ٢٤ نوفمبر ١٩٦٥ – فلم يتوفر لها الوقت الكافى لتبدأ أى تغييرات تراها بعدما طلب الرئيس كازافوبو من كيمبا للمرة الثانية تشكيل الحكومة على الرغم من التصويت بسحب الثقة من البرلمان الذى يهيمن عليه أعضاء الكوناكو . وأنهى انقلاب ٢٥ نوفمبر فترة حكمه .

وتشير دراسة تعليمات أسباب التعديلات الوزارية ، وسجلات المناقشات البرلمانية فى المجالس التشريعية ، وانحياز القوى الاجتماعية والسياسية فى البلاد إلى عدم استناد التعديلات الوزارية فى ذلك الوقت إلى الاعتبارات القبلية أو الإقليمية ولكن بما يتفق ومبادئ الديمقراطية البرلمانية . ولم يختلف الوضع بذلك عما وصفه جون ستيوارت وراء التعديلات الوزارية فى ظل حكم aluodA .

التعديلات الوزارية فى ظل الجمهورية الثانية

كانت تعليمات رئيس الدولة الجديد (الجنرال موبوتو) إلى الكولونيل مولامبا – فيما يتعلق بتشكيل الحكومة – واضحة : السرعة ، والاهتمام بتشكيل حكومة تمثيلية على أساس قروى . بمعنى أخر ، أن يكون مقياس الاختيار إقليميا ، وليس سياسيا . ومع تشكيل حكومة ٢٨ نوفمبر ١٩٦٥ ، لم يكن هناك سوى وجوه قليلة سابقة فى الفريق الحكومى الجديد . وظل بومبوكو ، تشيسكدى ، وبوليكانجو باعتبارهم الوجوه الوحيدة من الوزارة السابقة . وعلى الرغم من خروج باقى الوزراء من الوزارة ، إلا إنهم استمروا فى الحياة العامة كموظفين تنفيذيين في الشركات العالمية ، وفى السلك الدبلوماسى ، وقطاع الأعمال ، أو فى صفوف المعارضة السياسية . وكان أغلب الوزراء ممن عينهم الكولونيل مولامبا فى الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠ ، باستثناء ننداكا ، ليثو ، وتشيبانجو مويمبا .

هذا وقد تعدلت حكومة مولامبا فى الفترة من ١٥ أبريل حتى ٢٦ أكتوبر ١٩٦٦ على عدة مراحل . وكان الدافع وراء التعديل الوزارى تخفيض عدد الأقاليم من ٢١ إلى ١٢ فى عام ١٩٦٦ ، مما أدى إلى فقدان الحكومة لقاعدة تمثيلها الإقليمى . وفى ١٤ سبتمبر ١٩٦٦ ، عدل رئيس الدولة الحكومة برفع منصب سكرتير الدولة إلى المستوى الوزارى ، وإلغاء مناصب ثلاثة وزراء وافتهم المنية وتحويل عددٍ آخر من الوزراء إلى وزارات أخرى .

وفى الشهر التالى – فى ٢٦ إكتوبر ١٩٦٦ – صدر قرار بعزل الجنرال مولامبا من منصبه كرئيس للوزراء . وتنافس ننداكا وبومبكو على المنصب الخالى . إلا أن

رئيس الدولة أنهى التنافس بإعلان توليه المنصب بنفسه . وهكذا انتهت تجربة ثنائية السلطة التنفيذية .

وقاد الجنرال موبوتو ١٧ تشكيلاً حكوميًا في الفترة من ٢٦ أكتوبر ١٩٦٦ حتى ١٩٨٠ . لحق بتسعة منها عددٍ من التغييرات فى حين جاء عدد آخر منها إثر تغييرات وزارية كاملة . كما يمكن إضافة سبع حالات أخرى إلى العدد الإجمالى السابق يرجع التغيير الوزارى فيها إلى أسباب خاصة .

وكان نظام الحكم فى ظل الجمهورية الأولى نظاما برلمانيا . بينما كان فى ظل الحكومة الثانية رئاسيا . ولتجنب وقوع أزمات مثل تلك التى أوقعت بين كازافوبو مع لومومبا ، منح دستور كانانجا لرئيس السلطة التنفيذية قدرا أكبر من السلطات . وقوى دستور يونيو ١٩٦٧ « الثورى » من هذا الاختصاص . وانطلاقا من هذه النقطة ظلت سلطة تعيين وتغيير أعضاء الحكومة فى يد رئيس الدولة والسلطة التنفيذية منفردا . وكان كل الوزراء مسئولين أمامه .

ويمكن الربط بين دراسة التعديلات الوزارية منذ ١٩٦٧ وبين تأسيس ومركزية حزب الحركة باعتباره المؤسسة العليا بل والوحيدة فى زائير . والأمثلة التالية ذات دلالة فى هذه الصدد .

حيث استمر التعديل الوزارى فى ١ أغسطس ١٩٦٩ جنبا إلى جنب مع إصلاح قطاع الخدمات . وأصبح العديد من الكيانات العامة – والتى سبق وأن كانت تحت السيطرة المركزية – تحت سيطرة المناصب الوزارية .

ومع تعديل ١٨ أكتوبر ١٩٧٢ ، اندمجت اللجنة التنفيذية للحزب مع الحكومة ، وكانت النتيجة ظهور ما يعرف بالمجلس التنفيذى القومى . وظهرت وزارة جديدة لإدارة الشئون السياسية والتنسيق لنشاطات الحزب . وكان أول من عين فيها كيثيما بن رامزانى ، لكن حل محله أنجولو بانجا مبونجو باكولى لوكانجا فى التعديل الوزارى فى ٨ مارس ١٩٧٤ .

وقنن نفس التعديل الوزارى فى ٨ مارس ١٩٧٤ دور الجناح الشاب للحزب ووزارة التوجيه القومى . التى احتلت مكانة بارزة بين الوزارات الحكومية . كما قل عدد

المستشارين الملحقين بمكتب رئيس الجمهورية وفى نفس الوقت ظهر منصب جديد ، وهو رئيس مفوضى الدولة .

وفى إطار عملية « تشكيل الوعى القومى » ، وجد الرئيس نفسه وبشكل متكرر يعطى التصريحات ، ويوضح المواقف ، ويراجع نماذج إدارة الدولة ، ويعيد تنظيم الإنتاج .. الخ . ووجد نفسه ملزما باستمرار باختيار فريق جديد ليعمل معه .

وفى التعديل الوزارى فى ٥ مارس ١٩٦٩ ، ظهرت مناصب نواب الوزراء ، فقدمت فرصة لتكوين كوادر سياسية جديدة ، أغلبها من الأوساط الجامعية . وكان مجملها ٢٠ منصبًا . وصل العديد منهم بعد سنوات إلى مناصب رسمية عليا فى الحكومة ، والشركات المملوكة للدولة ، والاتحادات والهيئات الكبرى . وتكرر مع تأسيس اللجنة الاستشارية الرئاسية تحت اسم المجلس الاستشارى فى عام ١٩٧٧ من مجموعة مختارة من الأفراد . الذين أصبح فى مقدورهم – من خلال المجلس – الوصول لوظائف على قمة جهاز صنع القرار . وينطبق الأمر ذاته على تعيين عدد من مديرى العموم من الوزارات فى سكرتارية الدولة . فأغلب الحكومات التى تولت بعد ٢٣ فبراير ١٩٧٧ كان أعضاؤها من محاضرى وأساتذة الجامعة . وهكذا كان أغلب الوزراء من الأكادميين من كلية unaza .

وتم تشكيل الحكومة الجديدة فى ٧ ديسمبر ١٩٧٠ بعدما شهدت الانتخابات الرئاسية خروج أغلب ذوى الخبرة والمحنكين من بداية أيام الجمهورية Bomboko Ndele , Adoula Tshisekedi , Kande , Nendaka . وبدأ الجنرال موبوتو أولى فتراته فى المنصب ، كرئيس منتخب بالاقتراع العام ، بتعيين مجموعة من الموظفين الجدد ، مثل Engulu ، و Baangampongo ، و Sakombi Inongo ، و Umba-di Lutet ، وSampasa Kaweta Milombe ، و Mafena Nga' Nzeng ، و Mabolia Inengo Tra ، Bwato ، وMataa Nkumu ، و Kabwita Nyamabu ، و Kaying Onsi Ndal ، و Tshi-baangu Muyembe وغيرهم ممن ظلوا فى معاونته لفترة طويلة .

وفى ١٣ ديسمبر ١٩٧٠ ، عزل رئيس الجمهورية عددا من الأفراد الذين ظهروا بشكل خاطف بعد ذلك ومن وقت لآخر على الساحة السياسية أمثال : Kikangala Bolikango, Apindia, Ngweza, Kabamba, Kimvay, Nguvulu, Coline, . كما أصبح

بعضهم مثل **Kikangala ,Kititwa ,Nguvulu** دبلوماسيا ، آخرون مثل **Apindia ,Colin** تم تعيينهم كمديرين لشركات كبرى . والقليل منهم مثل **Nendaka ,Kititwa** عاودوا الظهور على الساحة السياسية كأعضاء منتخبين فى المكتب السياسى .

وأبدى الكثيرون اندهاشهم بتعيين رئيس الوزراء فى يوليو ١٩٧٧ ، حتى بالرغم من تعيين رئيس الدولة فى عدد من المناسبات لأفراد كانت أدوارهم فيما سبق تنسيق عمل السلطة التنفيذية . والأمثلة على ذلك :

١- فى أغسطس ١٩٦٨ : **Nsinga** ، والذى كان وزيرا للداخلية .

٢- مارس ١٩٦٩ : وزراء الدولة الأربعة الذين كانوا بدائلَ رئاسية أكاديمية بنفس ترتيب الأولوية : **Lihau- Kanza ,Tshisekedi ,Bomboko ,Nsinga** .

٣- فى ١٩٧٠ : تولى **Nsinga** منصب وزير الدولة فى مكتب الرئيس بدلا من **Luete Umba-di** .

إلا أن العمل بهذه المعادلة السياسية قد توقف بعد عزل **Nsinga** وانتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام . وفى نفس الوقت ، قوى الرئيس سلطته بنتيجة أعضاء جماعة **Binza** واحدا تلو الأخر ، فأربك بذلك من اعتبروهم خلفاء محتملين .

ومنذ نهاية الفترة الممتدة من ١٩٧٠ إلى عام ٧٧ ، أصبح منصب مدير مكتب الرئيس فى غاية الأهمية . حيث كان **Bisengimana Rwema** رئيسا للوزراء فى كل شىء عدا اللقب . ولطول فترة توليه منصبه ، ودوره الحيوى فى التنظيم العام لأعمال الجناح التنفيذى ، كان من اللازم تقويم فترة وجوده فى المنصب .

فمنذ ١٩٧٠ حتى ١٩٧٧ ، قام المجلس التنفيذى بعدد من التعديلات الوزارية الواحد تلو الآخر ، وظل **Bisengimana Rwema** فى منصبه . وأدار رئيس الدولة سلطة تنفيذية موازية لسلطة الحكومة . أما بالنسبة للمجلس الاستشارى الرئاسى فتكون من أكثر من ١٨ عضوا أغلبهم من الأكاديميين . وكان المجلس يراجع ملفات الوزارات ويحدد ما يجب تمريره منها إلى رئيس الجمهورية٧ ، ولم يكن المجلس يخضع للمساءلة ، كما أنه كان يتلقى دعما ماليا هائلا أثقل كاهل البلاد بالديون الخارجية لتمويل مشاريع

ضخمة لا تدر عائدا أو ذات إنتاج هامشى . ومثال ذلك : خط الضغط العالى /Inga Shaba ، أعمال Malluku للحديد ، مصنع الأسمنت الوطنى ، وبعض الأبنية مثل ORTZ CCIZ . وأدت هذه المشاريع إلى تدفق هائل للأموال للداخل وإهدار للعملة الصعبة . وعندما بسئل Bisengimana Rwema حول الرئيس ، إلا أنه حظى بقدر كبير من ثقته ، بينما كان Nimy Mayldika Ngimbi ملازما له فى الداخل وفى الخارج وشابه حارسه الخاص . وعكس تغييره فى تخصيص وممارسة السلطة فى أعقاب إعادة هيكلة السلطة التنفيذية . لكن تحديد الاختصاصات بدون ألقاب رسمية مصاحبة أدى لظهور العديد من المشاكل .

ففى الربع الأول من ١٩٧٧ ، اختار الرئيس استحداث منصبين لنائبى رئيس المجلس . وفى يوليو من نفس العام ، عين Mpinga Kasenda كنائب وزير فى الدولة واستمر فى منصبه من ٩ يوليو ١٩٧٧ إلى ٦ مارس ١٩٧٩ . ومنذ هذا الوقت خلفه العديد من الوزراء منهم :

Boblika Lokonga – ٦ مارس ١٩٧٩ حتى ٢٧ أغسطس ١٩٨٠ .

Nguz a Karl i Bond – ٢٧ أغسطس ١٩٨٠ حتى ١٧ أبريل ١٩٨١ .

Nsinga Udjuu – ٢٧ أبريل ١٩٨١ حتى ٤ نوفمبر ١٩٨٢ .

Kengo we Dondo – ٥ نوفمبر ١٩٨٢ حتى ٣١ أكتوبر ١٩٨٦ .

Sambwa Pida N' Bagui – ٧ مارس ١٩٨٨ حتى ٢٦ نوفمبر ١٩٨٨ .

Kengo we Dondo – ٢٦ نوفمبر ١٩٨٨ حتى ٤ مايو ١٩٩٠ .

Lunda Bululu – ٥ مايو ١٩٩٠ .

وكما تم توضيحه ، تمت التعديلات الوزارية والتى شهدتها البلاد منذ بداية فترة السنوات السبع الثانية للرئيس فى مناخ أزمة هيمن عليه التدهور الاقتصادى ، وارتفاع معدل التضخم ، وانخفاض الإنتاج . وبعد حرب الثمانين يوما فى Shaba ، ظهرت الحاجة إلى تقسيم السلطة ، وتحرير النظام السياسى ، ولامركزية الاقتصاد ، والقطاع العام والشئون العامة بشكل عام . وطالبت جماعات المصالح الدولية بهذا

التحرر كصمام أمان للضغوط الدولية ، وعبرت الحكومة من جانبها عن موافقتها الرسمية على الفكرة . وهكذا ، لخص الرئيس في خطابه في ١ يوليو ١٩٧٧ بمناسبة استقالة السلطة التنفيذية ، نقاط النقد الموجه للبلاد قائلا : « إن النقد يوجه لنا في ثلاث نقاط : ضعف تنفيذ الخيارات السياسية ، وعدم وجود استقرار وظيفي ، وانعدام التنسيق . وأنا أول من يقر بذلك » .

وللتعامل مع هذه المشكلة ، أعلن الرئيس تعيين « رئيس مفوضي الدولة – وهو يقابل ما عرف في الدول الأخرى برئيس الوزراء – الذي أصبح مسئولا بشكل مباشر أمام الرئيس ، ويدور اختصاصه حول تنسيق عمل السلطة التنفيذية . ولا حاجة للقول باستمرار الرئيس كرئيس للوزراء مع تفويض قدر أساسي من سلطته لرئيس مفوضي الدولة بما يمكنه من حل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلاد»[٨].

والسؤال المثار هنا يتعلق بمدى مساعدة هذا « التفويض » « للسلطة » فعليا في استمرار عدم استقرار الحكومة ، وبالتالي ضمان كفاءة تنفيذ الخيارات السياسية . وللإجابة عن هذا السؤال ، يجب النظر لمجموعتين من العوامل ، ترتبط الأولى بالظروف السائدة ، والثانية بأشخاص رؤساء مفوضي الدولة .

وقد تسهل هذه العوامل تفسير الأسباب الكامنة وراء طول أو قصر فترة تولي الوزراء ، أو عدم القدرة على تغيير نمط عدم الاستقرار الحكومي أو تبديل الطبيعة الأبوية للنظام . فقد تم تفويض السلطة لعدد من رؤساء الوزراء ، غير أن أداءهم واستقلال كل منهم من الناحية السياسية اعتمد على المناخ المحيط وقتها ، وعلى صلاتهم بالرئيس . حيث توقفت صلاتهم الشخصية مع الرئيس على معايير مثل القبلية والصلات الإقليمية ، ودرجة الثقة المتبادلة والنزاهة ، ونشاطهم والموارد التي تدعم مناصبهم وتسمح لهم بالحفاظ عليها . وتضمن المعيار الأخير قدرتهم على ضمان استمرارهم على المستوى الدولي . وبعبارة أخرى ، كان لرئيس الوزراء أن يتعامل مع عدد من المشاكل ويحاول إيجاد الحلول لها .

ولقد قضى Kengo we Dondo أطول فترة في المنصب حتى الآن ، حيث قضى فترتين : الأولى استمرت أربع سنوات ، والثانية استمرت عاماً وخمسة شهور .

ثم جاء Kasenda Mpinga الذى قضى فى المنصب عامًا وثمانية شهور . لكن كليهما شهد فريقه عددًا من التغييرات . وعلى الجانب الآخر ، لم يكن هناك تعديلات وزارية فى ظل Boblika Lokonga والذى استمر فى المنصب لمدة عام وخمسة شهور . وخدم Sambwa Pida N' Bangi وكـــذلك Vunduawe Te Pemako ,Bomboko Lokomba ، وكلهم من منطقة خط الاستواء ، كنواب لرئيس مفوض الدولة أو لرئيس الوزراء فى عهد Mulumba Mabi ,Nsinga Udjuu ,Nguz a Karl i Bond على التوالى٩ ، بينما خدم Ma-zagba Ngbuka ,Mwando Nsimba ,Nimy Mayidika Ngimbi فى عهد Kengo we Don-do أثناء فترته الثانية .

واستمرت حكومة « التحول » كما أطلق عليها (أو وزارة Kunda) على نفس الخط . وظهرت وزارات جديدة داخل السلطة التنفيذية منذ عام ١٩٧٧ ، ومن أهم أمثلتها : وزارة التنمية الريفية ، والبحث العلمى ، وشئون الأسرة والعائلة ، وتدريب الكوادر والأيديولوجية ، والتعبئة ، والدعاية التنظيم السياسى ، وحقوق وحرية المواطنين ، وأخيرا الإسكان والشئون الحضرية .

وبينما شهد المجلس التنفيذى عددا من التعديلات ، اعتمد عدد الوزارات على رغبات رئيس الدولة أو على الظروف السياسية فى ذلك الوقت . وظل رئيس الدولة الوحيد الذى من حقه تعيين الوزراء وإعادة هيكلة الحكومة . واعتمد فى هذا على قطاع الخدمات المتخصصة ، بما فيها الخدمات الزمنية .

وفيما يلى قائمة بالتعديلات فى ظل الجمهورية الثانية . فمنذ عهد الجنرال Mu-lamba ، فى الفترة بين ٢٦ أكتوبر ١٩٦٦ وديسمبر ١٩٧٠ ، ترأس رئيس الدولة ثمانى فرق وزارية وهى :

- ٢٦ أكتوبر ١٩٦٦ – ١٧ ديسمبر ١٩٦٦ : شهرا و ٢١ يوما .
- ١٧ ديسمبر ١٩٦٦ – ٤ أكتوبر ١٩٦٧ : ٩ شهور و١٨ يوما .
- ٥ أكتوبر ١٩٦٧ – ١٧ أغسطس ١٩٦٨ : ١٠ شهور و ١٢ يوما .
- ١٧ أغسطس ١٩٦٨ – ٤ مارس ١٩٦٩ : ٦ شهور و ١٥ يوما .

- ١٤ مارس ١٩٦٩ – ٣١ يوليو ١٩٦٩ : ٤ شهور و ٢٧ يوما .
- ١٤ أغسطس ١٩٦٩ – ١٥ سبتمبر ١٩٧٠ : ١٤ شهرا و ١٤ يوما .
- ١٥ سبتمبر ١٩٧٠ – ١٦ أكتوبر ١٩٧٠ : شهرا واحد .
- ١٦ أكتوبر ١٩٧٠ – ٧ ديسمبر ١٩٧٠ : شهرا و ٢١ يوما .

وأثناء السنوات السبع للفترة الأولى ، تم وضع وزارات جديدة فى الأيام التالية :

- ٧ ديسمبر ١٩٧٠ – ٢ يوليو ١٩٧١ : ٦ شهور و ٢٤ يوما .
- ٢ يوليو ١٩٧١ – ٢٠ فبراير ١٩٧٢ : ٧ شهور و ١٨ يوما .
- ٢١ فبراير ١٩٧٢ – ٣ يوليو ١٩٧٢ : ٤ شهور و ١١ يوما .
- ٣ يوليو ١٩٧٢ – ١٧ أكتوبر ١٩٧٢ : ٣ شهور و ١٤ يوما .
- ١٨ أكتوبر ١٩٧٢ – ٧ مارس ١٩٧٤ : ١٧ شهرا و ٢٦ يوما .
- ٨ مارس ١٩٧٤ – ١١ نوفمبر ١٩٧٤ : ٨ شهور .
- ١١ نوفمبر ١٩٧٤ – ٦ يناير ١٩٧٥ : شهر و ٢٦ يوما .
- ٥ يناير ١٩٧٥ – ٢ مايو ١٩٧٥ : ٤ شهور و خمسة أيام .
- ٢ مايو ١٩٧٥ – ١٨ أكتوبر ١٩٧٥ : ٤ شهور و ١٠ أيام .
- ٧ يوليو ١٩٧٥ – ١٨ أكتوبر ١٩٧٥ : ٣ شهور و ١٧ يوما .
- ١٨ أكتوبر ١٩٧٥ – ٤ فبراير ١٩٧٦ : ٣ شهور و ١٨ يوما .
- ٤ فبراير ١٩٧٦ – ٢٢ فبراير ١٩٧٧ : ١٢ شهرا و ١٨ يوما .
- ٢٣ فبراير ١٩٧٧ – ٧ يوليو ١٩٧٧ : ٤ شهور و ١١ يوما .
- ٧ يوليو ١٩٧٧ – ١٩ أغسطس ١٩٧٧ : شهرا و ١٠ أيام (بدءا من عهد Kasanda Mpinga كرئيس لمفوضى الدولة) .

● ١٩ يوليو ١٩٧٧ – ١٣ ديسمبر ١٩٧٧ : ٣ شهور و ٢٤ يوما .

أما التواريخ المقابلة فى فترة فى السبع سنوات الثانية هى كما يلى :

● ١٣ ديسمبر ١٩٧٧ – ٥ يناير ١٩٧٩ : ١٢ شهرا و ٢٢ يوما .

● ٥ يناير ١٩٧٩ – ٥ مارس ١٩٧٩ : ٣ شهور .

● ٦ مارس ١٩٧٩ – ٢٧ أغسطس ١٩٨٠ : ١٧ شهرا و ٢١ يوما (بداية فترة Boboliko كرئيس للمفوضين) .

● ٢٨ أغسطس ١٩٨٠ – ١٨ يناير ١٩٨١ : ٤ شهور و ٢١ يوما (بداية فترة Karl I Bond) .

● ١٨ يناير ١٩٨١ – ٢٣ أبريل ١٩٨١ : ٣ شهور و ٥ أيام .

● ٢٤ أبريل ١٩٨١ – ٨ أكتوبر ١٩٨١ : ٥ شهور و ١٥ يوما (بداية فترة Nsin-gaUdjuu) .

● ٩ أكتوبر ١٩٨١ – ٧ مايو ١٩٨٢ : ٦ شهور و ٢٨ يوما .

● ٥ نوفمبر ١٩٨٢ – ٣٠ ديسمبر ١٩٨٢ : شهر و ٢٥ يوما (بداية عهد Kengo w eDondo) .

● ٣٠ ديسمبر ١٩٨٢ – ١٨ مارس ١٩٨٣ : شهرين و ١٨ يوما .

● ١٨ مارس ١٩٨٣ – ١٩ نوفمبر ١٩٨٣ : ٨ شهور و يوما .

● ١٩ نوفمبر ١٩٨٣ – ٣ فبراير ١٩٨٤ : شهرين و ١٥ يوما .

● ٣ فبراير ١٩٨٤ – ٣ مايو ١٩٨٤ : ٣ شهور .

● ٣ مايو ١٩٨٤ – ٢ نوفمبر ١٩٨٤ : ٦ شهور .

● ٢ نوفمبر ١٩٨٤ – ٧ ديسمبر ١٩٨٤ : شهرا و خمسة أيام .

ولم يتغير الوضع أثناء فترة سبع السنوات التالية فى عهد Mobutu :

- ٧ ديسمبر ١٩٨٤ – ١ فبراير ١٩٨٥ : شهرا و ٢٤ يوما .
- ١ فبراير ١٩٨٥ – ١٢ أبريل ١٩٨٥ : شهرين و ١١ يوما .
- ١٢ أبريل ١٩٨٥ – ٥ يوليو ١٩٨٥ : شهرين و ٢٣ يوما .
- ٥ يوليو ١٩٨٥ – ١٨ أبريل ١٩٦٨ : ٩ شهور و ١٣ يوما .
- ١٨ أبريل ١٩٨٦ – أكتوبر ١٩٨٦ : ٦ شهور و ١٣ يوما (نهاية فترة Dondo Kengo we) .
- ٣١ أكتوبر ١٩٨٦ – ٢٢ يناير ١٩٨٧ : شهران و ٢٢ يوما (الرئيس Mubutu نفسه) .
- ٢٢ يناير ١٩٨٧ – ٢٩ يوليو ١٩٨٧ : ٦ شهور و ٧ أيام (بداية عهد Mabi ، وفى ١٠ فبراير حل Duga محل Vundwawe) .
- ٢٩ يوليو ١٩٨٧ – ٧ مارس ١٩٨٨ : ٧ شهور و ٩ أيام .
- ٧ مارس ١٩٨٨ – ٢٨ يوليو ١٩٨٨ : ٤ شهور و ٢١ يوما (بداية عهد Sambwa) .
- نصف أكتوبر ١٩٨٨ – ٢٦ نوفمبر ١٩٨٨ : شهوا و ١١ يوما (عاد Kengo) .
- ٢٦ نوفمبر ١٩٨٨ – ٨ ديسمبر ١٩٨٨ : ١٢ يوما .
- ٨ ديسمبر ١٩٨٨ – ١٢ مايو ١٩٨٩ : ٥ شهور و ١٢ يوما .
- ١٢ مايو ١٩٨٩ – ٢٠ يوليو ١٩٨٩ : شهران و ٨ أيام .
- ٢٠ يوليو ١٩٨٩ – ١١ يناير ١٩٩٠ : ٥ شهور و ٢٤ يوما .
- ١١ يناير ١٩٩٠ – ٤ مايو ١٩٩٠ : ٣ شهور و ٢٤ يوما .
- ٤ مايو ١٩٩٠ – ٨ يونيو ١٩٩٠ : شهرا و أربعة أيام .
- ٨ يونيو ١٩٩٠ .

عدم استقرار الهياكل الإدارية

توصف التعديلات الوزارية أحيانا في المحتوى السياسي الزائيري المتفرد بأنها فرصٌ « للتغير الهيكلي » في الجناح التنفيذي . ويمكن تسمية التغيير « بالتكاثر الانقسامي » . وهو ما يعني إفراز جهاز جديد من خلال الانقسام ، ومن خلالها ينقسم الجهاز إلى اثنين . ويأخذ التكاثر بالانقسام ، في زائير ، العديد من الأشكال . فقد يكون سياسيا أو إداريا . كما تختلف نماذجه ، ويمكن الوصول لها من خلال فصل أقسام من أجهزة قائمة ، أو من خلال انتقال عناصر قوية من جهاز لأخر . وفي بعض الأحيان تؤدي لعملية تراكمية في العضوية . مما يصعب على الوزراء والمديرين الاستحواذ على الأجهزة المطلوب السيطرة عليها . والنتيجة هي فقدان الكفاءة١٠ .

وهناك عدة أسباب لتوسيع الفريق الحكومي من خلال التكاثر الانقسامي ، أو تقليصه عندما تنعكس العملية . وقد توفر هذه التغيرات على المستوى السياسي فرصة لحل أزمة قوية تهدد مؤسسات الدولة . وعلى المستوى الإداري ، قد يكون الهدف من مثل هذه التغيرات رفع الكفاءة والتخصص الوظيفي . وتتعدى دراسة الأسباب السياسية ، والإدارية والاجتماعية ، لهذا النوع من التكاثر مدى هذا الفصل الموجز . لذا نكتفي بالتركيز على أثره في إدارة الدولة في زائير . وتشير دراسة تاريخ كل وزارة في الدولة إلى أن أغلبها شهد نفس التغيرات مع زيادة أو تقلص دوائر اختصاصها من خلال استحداث خدمات جديدة أو دمجها في أخرى قديمة .

وفي عهد دولة الكونغو الحرة ، كانت الدولة تدار من خلال ثلاث « إدارات » يرأسها سكرتيرو الدولة . وبين ١٩٠٨ ، ١٩٦٠ ، زاد العدد من ثلاث إلى ثماني مقاطعات عامة . وكانت وزارة الشئون الاستعمارية ومقرها بروكسل مكلفة بتنسيق أعمالها حيث كانت تمارس سلطتها في الدولة بواسطة الحاكم العام ومقره في بوما ، ثم أصبح في ليوبولدفيل (كينشاسا) . وهذه الإدارات هي :

١ – إدارة الشئون الخارجية والعدل ؛ وهي المسئولة عن العلاقات مع الدول الخارجية ، والإدارة المحلية ، والتجارة ، والخدمات البريدية ، والدين والقانون .

٢ – إدارة المالية ، المسئولة عن الضرائب ، والعقارات ، والمحاسبة ، وشئون الميزانية والعملة .

٣ – إدارة الداخلية ، ومسئوليتها تتضمن الأراضى ، والتعليم ، والصحة العامة ، والنقل والصناعة ، والزراعة ، ونقل المياه ، والوحدات الميدانية **field unit** .

وفى يونيو ١٩٦٠ ، حول لومومبا هذه الأجهزة الإدارية إلى وزارة . بعضها اختفى مثل وزارة شئون الطبقة المتوسطة ، والأخرى انتقلت مسئوليتها لأجهزة أخرى . وتغيرت أشكالها الإدارية عما كانت عليه فى ١٩٦٠ . وأصبحت وزارة المالية – على سبيل المثال – مكونة من ثلاث إدارات وهى المالية ، وشئون الميزانية ، وحافظة الدولة . وفى ١٩٦٠ ، كان هناك وزارة للتعليم القومى والفنون الجميلة ووزارة للإعلام والثقافة . ثم انقسم الاثنان إلى أربع : التعليم العالى وشئون الجامعة والبحث العلمى ، التعليم الابتدائى والثانوى ، والصحافة والإعلام ، والثقافة والفنون والسياحة .

ويتحدد الهيكل الوظيفى للحكومة غالبا من خلال تشكيل الحكومة . وأثناء الجمهورية الأولى ، كانت حكومة لومومبا مكونة من ٢٠ وزيرا ، وتسعة سكرتارى دولة ، وأربع وزراء دولة ، وستة مفوضى دولة [١١] .

وحكم lleo بثلاث فرق ، تكونت كالتالى :

- ٥–١٢ سبتمبر ١٩٦٠ : ٢٠ وزيرا و ٦ سكرتيرى دولة ، و ٤ وزراء دولة .
- ١٢–١٣ سبتمبر ١٩٦٠ : ١٦ وزيرا و ٤ سكرتيرى دولة ، و ٢ وزراء دولة .
- ٦ فبراير ١٩٦١ – ٣١ يوليو ١٩٦١ : ١٤ وزيرا و ٥ سكرتيرى دولة .

ورأس **Adoula** ثلاث فرق مكونة كالتالى :

- ٢ أغسطس ١٩٦١ : ٢٤ وزيرا و ١٥ سكرتيرى دولة .
- ١١ يوليو ١٩٦٢ : ٢١ وزيرا و ٧ سكرتيرى دولة .
- ١٤ أبريل ١٩٦٣ : ٢٥ وزيرا و ٩ سكرتيرى دولة .

ومن ٩ يوليو حتى ١٨ أكتوبر ١٩٦٥ ، رأس **Tdhombe** فريقًا مكونًا من ١١ وزيرا و ٢ سكرتيرى دولة . أما حكومة **Kimba** فتكونت من ١٦ وزيرا و ٣ سكرتيرى دولة .

وحكومة الجنرال Mulamba الأولى ، وضعت اثنين رؤساء مفوضين وثلاثة مفوضين ، من ٤ سبتمبر إلى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ ، وكانت حكومته مكونة من ٢٢ وزيرا .

ومنذ تولى المارشال موبوتو قيادة السلطة التنفيذية ، اختلف عدد الوزراء (المعروفين كمفوضين للدولة) ، ونائبى الوزراء وسكرتيرى الدولة من فريق لآخر . وكان أكبر فريق فى حكومة ٥ مارس ١٩٦٥ ، يتكون من ٢١ وزيرا و ٢٢ سكرتير دولة (نائب وزير) . ومن الناحية الأخرى ، وحتى نهاية فترة سبع السنوات التالية كان أكبر فريق وزارى فى حكومة ٨ يوليو ١٩٧٧ ، والتى شهدت تعديلا وزاريا فى ١٩ أغسطس ١٩٧٧ ، بعدد ٢٠ وزيرا . وكان هيكل الحكومة فى حالة سيئة بصفة مستمرة . وزادت حدة المشكلة فى ٥ يوليو ١٩٨٥ ، عندما دخلت عدة أجنحة للحزب فى المجلس التنفيذى وهى : شئون المرأة ، والشباب ، والأيديولوجية وتدريب العاملين ، والتعبئة ، والدعاية والتنظيم السياسى .

والخلاصة ، تراوحت التغيرات الهيكلية بين الانقسام والانصهار ، مع محاولات للدمج بين الاثنين فى نفس الفريق الوزارى من حين لآخر . وتأسس العديد من الوزارات بدون أى إشارة قانونية توضح حدود سلطاتها أو اختصاصاتها . ومثل ذلك وزارة الزراعة والتنمية الريفية ، أو الصحة العامة وشئون البيئة ، أو التعليم العالى والبحث العلمى . وتنادى وزارة العائلة وشئون المرأة فى الوقت الحالى بأحقيتها فى تولى كل ما يتعلق بالمرأة ، بما فى ذلك تجارة المنسوجات القطنية ، والسلع الضرورية ، والقانون ، والرياضة ، والتدريب التعليمى ، .. الخ .

وتعد عملية التكاثر الانقسامى عملية ديناميكية ، وهى نتاج منطقى لنمو وتزايد نشاط الحكومة . ولكن تكرارها يثير مخاطر جمة تتعلق بإدارة الدولة . ولنأخذ مثال الاندماج . فبعض حالات الاندماج ناجحة مثل اندماج وزارة الشئون الخارجية مع التجارة الخارجية ، أو الصحة مع الرفاهية الاجتماعية . وهناك حالات أخرى فاشلة مثل اندماج الإعلام مع البريد والاتصالات اللاسلكية . وتثير قضية إلغاء الإدارات مشكلات تتعلق بإيجاد وظائف جديدة لأعضائها والعاملين بها .. إلخ . كما أن بعض حالات الاندماج شهدت اندماجًا بين نشاطات الحزب والدولة : فوزارة الداخلية

أصبحت وزارة الشئون السياسية وتنسيق نشاطات الحزب ، قبل أن تتحول إلى الإدارة الإقليمية المسئولة عن اللامركزية (١٢) .

وظهرت عملية التكاثر الانقسامى نتيجة لظهور ونمو وكالات جديدة حاولت ابتلاع الوزارات الأم والتى تأسست لتخدمها كوكالات متخصصة . مثلما فى حالة وزارة الزراعة ، وحالة الاقتصاد والصناعة ، وحالة النقل والصناعة . كما تنازعت بعض الوكالات مثل RVM ، و RVF ، و RVA ، و ONATRA ، و SNNCZ السلطة فيما بينها . أيضاً كان هناك نوعٌ من التكاثر الانقسامى نتيجة لتوالد شركات تعمل فى فرع واحد متخصص من الأنشطة . فهناك شركات GECAMINES المختلفة : مثل جيسامين للعقارات ، وجيسامين للتجارة ، وجيسامين للاستغلال والتنقيب ، وجيسامين للتنمية . وهناك أمثلة أخرى تتضمن CADEZA ، و CNCI ، و ANI ، و AND . وهناك أكثر من ٤٠ مؤسسة عامة ومملوكة للدولة تنكب كل منها على الوصول للاستقلال الذاتى وهى غير مدركة أن ذلك ينتقص من مفهوم الإدارة العامة . ومع مطالبة موظفى هذه المؤسسات بحوافزهم كمقاييس خاصة للأجور ، وبفرصة إدارة تمويل القروض ، والسيارات العامة ، .. الخ . فقد أصبح من الطبيعى أن يخرج موظفو الدولة عن نطاق الخدمات العامة ليتربحوا من الصراع على المصالح .

أما فيما يتعلق بمديرى عموم المؤسسات العامة فجهودهم ذهبت للمحافظة على وظائفهم وحماية أنفسهم من غضب رؤسائهم من الوزارات ، وذلك مع محاولاتهم إعادة بناء مؤسساتهم لذا وضعوا أنصارهم وأنصار رؤسائهم فى مناصب قيادية هامة فى تلك المؤسسات .

الهياكل السياسية

وجد منظرو التحديث أنه من أهم متطلبات التنمية السياسية مأسسة السلطة وأجهزتها . وأن ضعف المؤسسات السياسية فى دول العالم الثالث يرجع جزئيًا إلى أن ممارسة السلطة فيها تم فى إطار الحكم الدستورى ، أو بعبارة أخرى ، فى شكل غير رسمى ، فى إطار هياكل موازية .

ويرى معارضو هذا الرأى أن الدول المعنية حصلت على استقلالها فى وقت قريب، لذا يصبح من الخطورة إقامة مؤسسات جامدة تتعارض مع تسارع تغير هذه المجتمعات . ويرى ديفيد أبتر – على سبيل المثال – أن عدم الاستقرار السياسى الناتج عن إعادة تكييف العلاقة داخل هيكل السلطة قد يكون نتيجة لكل من التحديث ووجود الحافز للسعى للتنمية (١٣) . كما يدور جدال قوى بين أنصار الدساتير المرنة وأنصار الدساتير الجامدة التى تعد بمثابة قانون أعلى مصمم لتنظيم شئون المجتمع ، يفرض التزام الجميع به .

ويعى القادة الأفارقة بهذا الأمر(١٤) . وكما أشار أرسطو فإن كل تعديل فى الدستور يؤثر على النظام السياسى الذى يحكم المجتمع .

وعرفت زائير فى ظل الجمهورية الأولى دستورين : الأول يسمى بالقانون الأساسى ، وهو نسخة طبقة الأصل من الدستور البلجيكى . يجعل من جمهورية الكونغو نوعاً من الملكية الدستورية يفترض فى ظلها أن الملك يملك ولا يحكم . مما أدى لظهور الصراع على السلطة بين رئيس الجمهورية جوزيف كازافانو ورئيس الوزراء باتريس لومومبا . وبدون العودة لطبيعة النظام وهيكل مؤسساته ، تجدر الإشارة إلى أنه من بين التغيرات التى شهدها النظام ، كان أحدها نتيجة تعديل ٩ مارس ١٩٦٢ للمادة ٧ من قانون الهياكل الإقليمية فى الكونغو ، وأكمله قرار ٢٧ أبريل ١٩٦٢ الذى يحدد اللائحة الأساسية لتقسيم الأقاليم وتنظيم مؤسساتها .

والدستور الثانى – والذى يعرف باسم دستور لولوابورج **Luluabourg** ، وتم تبنيه بعد الاستفتاء الدستورى الذى تم تنظيمه من ٢٥ يونيو إلى ١٠ يوليو ١٩٦٤ – ثم إعلانه والتصديق عليه فى ١ أغسطس ١٩٦٤ . ولتفادى الخلط الذى حدث فى عام ١٩٦٠ ، تم تحديد وتقوية سلطات رئيس الدولة فى مواجهة سلطات رئيس الوزراء . ومن هنا كان رئيس الدولة هو "رئيس السلطة التنفيذية المركزية وهو المسئول عن تحديد إطار برنامج الحكومة ، والإشراف على تنفيذه ، وإعلام البرلمان بتطوره . وتعيين وعزل رئيس الوزراء والوزراء" . هذا وقد أثار تأسيس المؤسسات المنشودة الصدام بين رئيس الدولة ورئيس وزرائه مويس تشومبى **Moise Tshombe** ، فى السباق على

الانتخابات الرئاسية . حيث تأسست المؤسسات على خطوط فيدرالية ، دون تحديد الأسبقية والأولوية فيما بينهم . وهو نفس الهيكل الفيدرالى الذى أدى استيلاء الجيش فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦٥ على الحكم إلى التخلى عنه تدريجياً .

أما الدستور الثالث ، والمعروف بالدستور الثورى ، فقد تم إعلانه بعد الاستفتاء الدستورى الذى أعلنت نتيجته فى التاريخ الرسمى وهو ٢٤ يونيو ١٩٦٧ . حيث خلق هذا الدستور هيكلاً موحداً فى ظل النظام الرئاسى ، وبالتالى قطع الحلقة التى جعلت من الدستور السابق وثيقة غير ملزمة . كما حل البرلمان ذو المجلس الواحد محل البرلمان ذى المجلسين بهدف "التكامل القومى" .

وشهد الدستور الجديد نفسه عدة تعديلات . كان آخرها تعديل ٢٧ يونيو ١٩٨٨ فى الفقرة ٢ الخاصة بالهياكل الإقليمية للبلاد ، مثل التغيير فى المادة ٧ من القانون الأساسى . ويمكن الإشارة عند هذه النقطة إلى وجود جدال بين خبراء الدستور فى زائير ، حول دقة الحديث عن وجود دستور واحد أو عدة دساتير . وهو ما أدى إلى ظاهرة شخصنة السلطة والتى سبق لأليكس دى توكفيل دراستها فى القرن التاسع عشر ، ودفعت القضاة الفرنسيين – فى دراستهم لحياة الجنرال شارل ديجول وماضيه المجيد والمكانة التى تمتع بها وسط الشعب الفرنسى – للتساؤل عن أهمية الإصلاحات الدستورية المرتبطة به (١٥) . فقد عرفت زائير ظاهرة شخصنة السلطة والتى ارتبطت بمأسسة الحزب المختص بتنظيم الحياة السياسية فى البلاد .

وأيا كان ناتج هذا الجدال ، يجدر تحديد التعديلات الدستورية التى غيرت الممارسة الرسمية للسلطة ، حتى إذا لم تغير من مفهوم السلطة ذاته .

التعديلات الدستورية

أسس تعديل ٢٣ ديسمبر ١٩٧٠ حزب الحركة الشعبية للثورة MPR كمؤسسة سياسية رسمية داخل الدولة . وكان الحزب وقتها كياناً مثل باقى الكيانات . لكن أدى التعديل لتفوق الحزب فأنهى الجدال الدائر حول الفقرة ٢ من المادة ٤ من الدستور

الثورى والتى تنص على "حظر تأسيس أكثر من حزبين فى الجمهورية . وأن تكون الأحزاب حرة التنظيم ، ويحظر أى تدخل فى نشاطها" (١٦) . وبموجب هذا الإصلاح ، أصبح المكتب السياسى للحزب هو جهاز صنع القرار ، وبالتالى أصبحت الحكومة أداة لتنفيذ السياسة التى يضعها الحزب .

وتعديل ١٥ أغسطس ١٩٧٤ والذى جعل من الحزب مؤسسة ، يعنى أنه منذ هذا التاريخ ، لم يعد الحزب المؤسسة العليا فى الدولة ، وإنما أصبح الحزب هو مؤسستها الوحيدة . وأصبحت الأجهزة الأخرى مجرد وكالات للحزب ، الذى يتولى مؤتمره ومكتبه السياسى وضع الكيانات الدستورية فى الدولة (١٧) .

وكان تعديل ١٥ فبراير ١٩٧٨ جزءاً من عملية تحرير النظام السياسى والتى بدأت بخطبة ١ يوليو ١٩٧٧ وتبعت حرب الثمانين يومًا فى Shaba . وكان دافع هذا التعديل الرغبة فى إخضاع أجهزة الحزب للمساءلة لتوفير شكل من أشكال تعبير الشعب عن ذاته بشكل ديمقراطى (١٨) . وتضمنت هذه المراجعة درجة من الفصل الرسمى للسلطات ، مع السماح للبرلمان بإجراءات الاستجوابات ، على سبيل المثال .

وأخيراً ، ألغى تعديل ١٩ فبراير ١٩٨٠ عدداً من المواد الدستورية والتى هدفت لتكريس وضع الرئيس فوق الدستور .

وأثار تكرار التعديلات الدستورية النقد الشديد . حيث أكد المتحدثون باسم الحكومة ما ذهبت إليه التفسيرات الرسمية للأسباب الكامنة وراء تعديل ١٥ فبراير ١٩٧٨ ، والتى كانت من وجهة نظرهم بسبب "الرغبة فى تمكين رئيس الجمهورية من استكمال عملية البناء المؤسسية مع استمرار العمل بشكل يتفق مع آمال الشعب"(١٩) . أما انتقادات المعارضين والتى تهدف لإيجاد دولة ذات نظام قضائى وسياسى مستقر ، فتتضمن ملاحظات من وزير دولة سابق حول مراجعة القانون ، فى ١٣ نوفمبر ١٩٨٠ ، حيث أدان التغييرات الدستورية المتكررة قائلاً : "إن دستورنا يشبه لدرجة كبيرة ميثاق يضعه لورد إقطاعى لتسهيل إدارة رعاياه والسيطرة عليهم" . ومن خلال عدد من التغيرات التى حدثت بالفعل ، أو التى سيتم فرضها فى المستقبل ، يشبه دستورنا بدلة مطاطة تنكمش عندما يفقد مرتديها وزنه ، وتتمدد عندما يزداد حجماً" (٢٠) .

ولقد مكنت المراجعة الدستورية فى ٣١ ديسمبر ١٩٨٢ - على سبيل المثال - رئيس الجمهورية من تغيير هياكل الحزب بدون أى تغييرات مسبقة فى الدستور . وتحديداً، فإن المادة ٤١ تنص على "أن يحدد رئيس الحزب ، وهو رئيس الجمهورية ، مثل هذه الهياكل فى الحزب لعدم تحديد الدستور الحالى لها" ، كما ظهرت بعض المراجعات الدستورية فى شكل تغييرات فى هياكل الحزب . لكن أكبر تطور أدى لتغييرات هيكلية لانهائية كان تكامل الحزب وهياكل الدولة . فقد عكس عدم استقرار الهياكل السياسية فى ظل الجمهورية الثانية عدم استقرار هياكل الحزب . ومن بين الإصلاحات العديدة فى هياكل الحزب ، نركز على ما يلى :

على المستوى الإقليمى إلغاء فصل السلطات بين سلطات الحزب والدولة منذ ١٣ نوفمبر ١٩٦٧ . أما على المستوى المركزى ، فقد جاء الانصهار فيما بعد . بينما أدى تفوق وهيمنة الحزب على الحكومة إلى الصراع بين بعض أعضاء الحكومة وأعضاء اللجنة التنفيذية القومية حول وكالات الإعلام والصحافة .

ولقد تم إلغاء ثم إحياء اللجنة التنفيذية القومية على التوالى . ومن فروعها السكرتارية القومية للعمل الاجتماعى ، والتى تم تأسيسها فى نهاية نوفمبر ١٩٦٧ ، وتأخرت بدايتها كما قصر أمدها ، وانفصلت فى مرحلة ما وزارة الشئون الاجتماعية عن المجلس التنفيذى وعهد بها إلى الراحلة ماما موبوتو ، زوجة رئيس الجمهورية ، على الرغم من أنها لم تكن عضواً فى المجلس التنفيذى ولا فى اللجنة القومية للحزب .

وفى البداية ، لم تحدد العلاقات بين المكتب السياسى للحزب (BP) واللجنة التنفيذية القومية (CEN) . وأدى هذا إلى التنافس، الذى قد يعود إلى أسباب شخصية، بين الموظفين المكلفين بهذه الأجهزة. كما هى الحال - على سبيل المثال - بين (BP) Kithma bin Ramazni و(CEN) Mungul Diaka[٢١] . وابتلعت بعض الوكالات بعض دوائر الاختصاص الأصلية للوزارة ، بما فى ذلك السكرتارية القومية للتعليم المدنى ، والإعلام والصحافة ، والسكرتارية القومية للخدمات الإدارية والتفتيش القومى ، ومنصب الخزانة الوطنية . وكان منصب أمين الخزانة القومية للخدمات الإدارية والتفتيش القومى ، ومنصب الخزانة الوطنية . وكان منصب أمين الخزانة الوطنية

بالأساس فى يد امرأة ، عندما تقرر التكامل بين الحزب والدولة ، فتم تعيين رجل ليتولى المنصبين مجتمعين . مما أدى إلى غضب عارم انتهى بإلغاء التعيين .

وتداخل اختصاص الوزارات داخل المجلس التنفيذى فى بعض الأحيان مع بعض أجنحة الحزب . فوزارة الشئون السياسية (وهى إدارة إقليمية) – على سبيل المثال – كانت من اختصاص مكتب تنسيق نشاطات الحزب ، وتم تأسيسه فى ١٩٧٢ . وكان هذا الجهاز يرأسه أساساً Kithima bin Ramazni ثم رأسه بعد ذلك Engulay Baagampongo Bakokele Lokanga . وعندما أعيد تأسيس وزارة الإدارة الإقليمية فى ٢٤ فبراير ١٩٧٧ ، كان رئيس الدولة بنفسه هو الذى يتولى مكتب التنسيق . ثم اندمجت الوزارة ، اندمجت فى المجلس التنفيذى . ثم تم استبعادها أخيراً من المجلس التنفيذى وأصبحت جزءاً من السكرتارية العامة للحزب ، والتى يديرها مؤخراً Kithima bin Ramazni.

وشهدت العضوية ، والوظائف وهيكل المكتب السياسى كلها عدة تغييرات . ففى السابق ، كان المكتب هو الجهاز المسئول عن وضع السياسة ، وإلهام وتوجيه الحزب ، وصنع القرار . وكان ، باختصار ، صندوق الأمانات ، والمحامى لقيم موبوتو . لكن فى ١٩٨٠ ، انخفض اختصاصه إلى مجرد الإشراف . وفى خطابه فى ١ يوليو ١٩٧٧ ، أعلن رئيس الجمهورية استقالة أعضاء المكتب ، وانتخاب ١٨ من أعضائه ، بواقع اثنين من كل منطقة ، بالاقتراع العام ، بينما يعين الرئيس الاثنى عشر الباقين بنفسه .

وقد أثار ذلك الكثير من الجدل، حيث يرى البعض أنه يعنى تأسيس مجلس آخر، مثل مجلس الشيوخ الأمريكى . وبما أن المكتب يتولى اتخاذ قراراته ذات الطبيعة التشريعية ، كان من المهم إضفاء بعض الشرعية عليه . وهكذا فإن من يعينهم الرئيس يفترض أن يأتوا بالأساس من جماعات الأقليات الاثنية ، ويعينهم لضمان تمثيل هذه الجماعات [٢٢] .

وأعطت الانتخابات اللاحقة الأعضاء المنتخبين قدراً أكبر من الاستقلال . مما أثار استياء الرئيس، والذى قرر بعدها، بمفرده، سحب كل اختصاصات المجلس الدستورية. وفى ١٩٨٠ ، نقل هذه السلطات للجنة المركزية ، وهو جهاز يعين الرئيس أعضاءه بنفسه . وشابه البعض بين هذه اللجنة ومجلس نبلاء يعمل فى ظل زعيم تقليدى .

ومن الناحية الأخرى كانت حدود الأجنحة المتخصصة فى الحزب والمكلفة بالتدريب الإيديولوجى وتنظيم العاملين أكبر من الحكومة .

والمثل على ذلك وزارة الإرشاد القومى ، والتى تأسست فى مارس ١٩٧٤ فى ظل Sakombi Inongo ووزارة الأيديولوجية وتدريب العاملين فى ظل Kangafu . حيث تمتع أعضاء هذه الوزارات بتفوق على غيرهم من أعضاء الحكومة مما أدى إلى إثارة المشكلات . فعلى سبيل المثال ، بينما شارك المختصون بتدريب الموظفين (FORCAD) ، التعبئة والدعاية ، وشئون العائلة والأسرة وشئون الشباب فى مقابلات المجلس التنفيذى ، استبعد آخرون ، بما فيهم مديرو أجهزة التعليم السياسى (CEP) لـ FAZ ولـ UNIZA وللسكرتارية المسئولة عن العلاقات بالأحزاب الأخرى .

وفى ظل الجمهورية الثانية ، كان Honor-Agoyo الوزير المدنى الوحيد المسئول عن شئون المحاربين (١٥ ديسمبر ١٩٧٠) . ومنذ نشأة وزارة الأمن الاقليمى ، تولى كل الوظائف مثل (الدفاع الوطنى ، شئون المحاربين) رئيس الحزب ، وهو رئيس الجمهورية . وظل الاهتمام بالشئون العسكرية قاصرًا على الجنود ، ولم يكن للمجلس التنفيذى الحق فى منافسة السياسة العسكرية . وتولى مجلس الدفاع الأعلى حل المشكلات المتعلقة بالجيش . كل هذا يعطى لمحة سريعة عن الطبيعة الخاصة للنظام السياسى الزائيرى فى ظل الجمهورية الثانية [٢٣] .

آثار عدم الاستقرار

يعد الاستمرار التنظيمى أحد العوامل التى يذكرها الدارسون كشرط للعمل الفعال فى قطاع خدمات الدولة . ويتطلب هذا الاستمرار بدوره ، التأكيد على مجموعة من المبادئ والتى من أهمها : المعرفة الواضحة بالأنماط الشرعية ، وقوانين ومشاكل المجتمع محل الدراسة ، بالإضافة إلى وجود درجة من الاستقرار بين الأفراد المعينين لإدارة وقيادة الدولة . ويكون التركيز هنا على : أن الاستقرار لا يتضمن بالضرورة التوازن ، ولا التوافق التام مع الوضع القائم .

وعلى الرغم من وهم الاستقرار السياسى الذى ينتج عن ممارسة السلطة الأبوية فى أفريقيا السوداء ، فإن المؤسسات السياسية فى زائير تعانى من عدد من نقاط الضعف التى نتجت عن حالة أزمة . ومؤشر هذه الأزمة الدائمة هو تكرار التعديلات الوزارية . وكما أشرنا سابقًا ، تشير دراسة تطور النظم السياسية إلى طبيعية ظاهرة التغيرات الوزارية . ولكن تثار المشكلة عندما يزداد تكرارها . وفى هذه الحالة ، لا تكون مفيدة ، بل تصبح أعراضًا مرضية . وبمعنى أدق ، فإنه فى ظل الاستقرار الظاهرى للنظام السياسى ، تشير التغييرات الوزارية المتكررة إلى أزمة عميقة تؤثر على المؤسسات والقيم السياسية فى الدولة .

ومن وجهة النظر السياسية فى زائير ، نجد أن أحد أكثر مظاهر الأزمة وضوحًا هو تكرار التعديلات الوزارية . وتثار التساؤلات حول طرق هذه التعديلات ، وأسباب تكرارها ، ووجوب اختيار مقياس يحكم التعيينات السياسية ، والطبيعة المتغيرة للفرق الحكومية ذاتها . ويرجع كبر عدد الهياكل الحكومية إلى إنشاء وزارات جديدة ، وزيادة التعيينات داخل الوزارات القائمة . وهو ما حدث – على سبيل المثال – عندما تم تعيين نواب للوزير فى كل وزارة ، ثم تم تسميتهم فيما بعد بسكرتيرى دولة . ثم إلغاء بعض هذه المناصب فيما بعد ، واستمرار بعضها الآخر جنبًا إلى جنب مع المناصب الوزارية الرئيسية (٢٤) .

ويعد طول أمد الحكومة غالبًا دليلاً على صحة واستقرار مؤسسات المجتمع . كما يشير إلى الكفاءة الإدارية لمن يتولى إدارة الدولة . والحكومة الوحيدة التى استمرت حوالى عام أثناء الجمهورية الأولى ، وتحت ضغط المعارضة البرلمانية ، هى حكومة **Adoula** الثالثة – ١٣ أبريل ١٩٦٣ – ٩ يوليو ١٩٦٤) ، ورغم ذلك فلم يكن يمر على حكومة **Adoula** ستة شهور بدون رحيل واحد أو اثنين من أعضائها . أما حكومة الخلاص العام **Public Salvation** التى رأسها **Tchombe** فكانت الاستثناء ، حيث استمرت من يوليو ١٩٦٤ حتى يوليو ١٩٦٥ ، وكان السبب الدافع لتغييرها هو الخلافات الانتخابية . وبشكل عام تراوح متوسط عمر الحكومات الزائيرية فى ذلك الوقت ما بين خمسة إلى ستة شهور .

بينما تراوح متوسط عمر الحكومات فى ظل الجمهورية الثانية بين ثلاثة إلى ستة شهور . وكان أقصرها عمراً حكومة ١٦ أغسطس ١٩٦٨ ، التى تغيرت بين يوم وليلة ، وفقد فيها Litho منصب وزير المالية ، والميزانية والسندات التجارية إلى Nendaka ، وأخذ وزارة الزراعة بدلاً منها . ومن ناحية أخرى استمرت بعض الفرق الحكومية ، مثل تلك التى استمرت من ١٨ أكتوبر ١٩٧٢ إلى ٨ مارس ١٩٧٤ ، (عام وستة شهور و٢١يوم) ، قرابة العام . وتظهر أهمية هذه الإحصائيات فى أنها تكشف دافع الحكومة وراء التعديل وهو الاهتمام بتحسين الكفاءة الوظيفية للمؤسسات حتى تتمكن من تنفيذ البرنامج الذى وضعه رئيس السلطة التنفيذية .

وتعددت نتائج عدم الاستقرار الوزارى حتى أثارت الشكوك حول الإدارة الرشيدة لموظفى الخدمة المدنية . بالإضافة إلى الصراع على السلطة بين العديد من وزارات الخدمة المدنية ، وبين بعض الوزارات والخدمات المتخصصة الواقعة تحت سلطتها . ونتج عن هذه التغييرات الهيكلية فى بعض الحالات فوضى إدارية ، وانعدام للرقابة ، ومن ثم ضعف الكفاءة وضياع السجلات ، وتأسيس شركات جديدة تتضمن أجهزة إدارية موازية ، مما يضاعف من فرص الاختلاس .

وتثير التغييرات المتكررة على المستوى الوزارى الشكوك حول الصورة التكنوقراطية المرسومة لبعض الوزراء . فتعيين الوزراء لم ينه الأزمة التى تدمر البلاد . ومنذ حكومة ٢ يوليو ١٩٧١ حتى حكومة ٤ فبراير ١٩٧٦ – وهى فترة مساوية لفترة المجلس التشريعى الطبيعى – كان هناك وزيرٌ واحد معين ليرأس خمس وزارات ، أحدهم مرتين ، بإجمالى ستة تعيينات منفصلة . بينما رأس وزير آخر أربعة وزارات من ديسمبر ١٩٧٠ حتى ٦ يناير ١٩٧٥ . كما أشارت قضية صحيفة Elima اليومية فى ٩ ديسمبر ١٩٨٨ ، فى إطار الحديث المتزايد عن المستقبل السياسى اللامع للحاكم الإقليمى السابق Mozagba Ngbuka ، والذى تم تعيينه وزيراً للعدل ثلاث مرات ، وزيراً للحكم المحلى لمرتين ، وزيراً للصحة العامة والرفاهية الاجتماعية مرتين . بل إنه رأس كلاً من الوزارات التالية مرة : الأراضى ، الشباب والرياضة ، الطاقة والمناجم ،الشئون البيئية الطبيعة والسياحة . ليس هذا فقط ، بل إنه عين أيضاً نائباً لرئيس الوزراء حيث كان مسئولاً عن الحكم المحلى واللامركزية ، كل هذا فى مدة تقل أو تزيد عن ١٥ عاماً بعدة شهور .

وفى هذا الإطار ، مر العديد من الوزراء بالأبواب الدائرية للوزارة بدون ترك أى انطباع مقنع على الرأى العام . ولا يمنع هذا الصحافة الوطنية من أن تعلن فى كل تعيين جديد ، من أنه " تعيين الرجل المناسب فى المكان المناسب " . ويعد أداء القسم يبدأ الشعب فى تخمين موعد التعديل الوزارى الجديد . ومن الواضح أن تهديد تغيير الوزراء يهدد استمرار الوزارة وكفاءة الإشراف على العمل التنفيذى ، لأن كل وزير جديد يبدأ طريقة جديدة للتنفيذ على أنقاض الطريقة السابقة . ومن هنا يعاد تخصيص الموارد ويتنقل الموظفون بشكل لا نهائى ، ... إلخ .

ولكن ، ما هى المعايير التى تحكم اختيار المسئولين السياسيين ؟ [٢٥] ، فى الواقع توصلت دراسة سابقة إلى تحديد الخطوط الإرشادية للاختيار والتى وضعها رئيس الجمهورية للحكومة بعد الانقلاب العسكرى وكانت الدقة والسرعة والتمثيل المحلى (هى أساس التمثيل السياسى) . حيث مثلت هذه الخطوط الإرشادية جذور كل التغييرات غير المتوقعة فى ظل الجمهورية الثانية . وإذا أخذنا قضية الانتظام والدقة فى المواعيد ، فقد تم تطبيق هذا الشرط بشكل تعسفى ، وعسكرى فى عهد الجنرال **Mulamba** ، الذى قرر وجوب حضور كل الوزراء لمكاتبهم فى الساعة الثامنة صباحًا . أما فيما يتعلق بالتمثيل المحلى أو الإقليمى ، فقد ظل معيارًا وظيفيًا ، لكنه تغير مع متطلبات الكفاءة الفنية . وهذا يعنى أنه بعد تخفيض عدد الأقاليم ، تم إحلال الوزراء وغيرهم من كبار الموظفين على أساس الكفاءة والتمثيل الإقليمى .

ويرغم ذلك فقد كانت هناك أوقات أغفل فيها مبدأ التوازن الجغرافى السياسى . كما هى الحال بالنسبة لحكومات ١٧ أغسطس ١٩٦٨ ، و١٥ سبتمبر ١٩٧٠ ، و١٨ أكتوبر ١٩٧٢ ، وكل الحكومات من ١٧ أغسطس ١٩٧٠ حتى ٢ مايو ١٩٧٥ ، وحكومة ٨ مايو ١٩٧٤ ، وحكومة ٢٦ نوفمبر ١٩٨٨ . وبينما كان لبعض الأقاليم ممثل واحد فى الحكومة ، كان عدد الوزراء الذين ينتمون للإقليم الاستوائى يتراوح بين ٦ و ١١ . وكان هناك كذلك ميلٌ لأن تذهب بعض الوزارات إلى أقاليم معينة . وكان الميل أكثر وضوحًا فى وزارات الشباب ، والصحة والرفاهية الاجتماعية ، والتعبئة والدعاية والتنظيم السياسى . فهذه الوزارات ذات الميزانية القليلة كانت فى أغلب الأحيان ممنوحة لوزراء من المناطق الشرقية لزائير ، خاصة **Shaba** و **Kasai** . وكان أحد أسباب ضعف

المؤسسات فى ظل الجمهورية الأولى هو نقص الموظفين المدربين على المستوى التنفيذى . وقد أدرك موبوتو ذلك فى أوائل سبتمبر ١٩٦٠ عندما كان كولونيلا صغيراً وطلب من عدد من صغار الأكاديميين العمل كوكيل عام . وبعدها بست سنوات فى أكتوبر ١٩٦٦ ، عين Kanza Lihau ، أحد أوائل الأكاديميين فى زائير ، فى منصب حكومى . وعاد معظم الفريق الحكومى الأول لوكلاء العموم إلى الحكومة بعد ١٩٦٦ . وفى الواقع كان أغلب نواب الوزراء البالغ عددهم ٢٢ نائبًا والذين تم تعيينهم فى ٥ مارس ١٩٦٩ ، ينتمون إلى فئة الأكاديميين . وبدءاً من حكومة ٨ مارس ١٩٧٤ ، كان الميل إلى تعيين كل وكلاء الدولة (الوزراء) - مع عدد من الاستثناءات - من المحاضرين . كما كان بينهم حفنة من أساتذة الجامعة . وكان السؤال هو : هل ساعد وجود هؤلاء على حل مشاكل زائير ؟ أما الإجابة فقد كانت أحد القضايا الزائيرية التى ناقشها Verhaegen Benoit [٢٦] .

وتم تفسير استخدام الحكومة للزعماء التقليديين ولكبار السن من أهم الجماعات الاثنية على أنها محاولة لكسب الشرعية من خلال البديل الإقطاعى . وبالمثل ، فإن اللجوء لمحاضرى الجامعة والأساتذة كان له أهمية خاصة فى زائير وهو ما يساعد على تفسير الإشكالية . فالاستعانة بالأكاديميين لا يعود إلى ما قد يمتلكونه من معرفة ، ولكن لشدة ضعف المؤسسات ، وهو ما يمنح الحكومة الغطاء المطلوب من الشرعية التكنوقراطية . لأنه طالما استمرت الحكومة فى استخدام أفراد ينتمون لأعلى نخبة ثقافية فى البلاد ، فإنها تكون محصنة ضد النقد ، حتى لو لم يكن هناك ما يقدمونه . وتقدم وسائل الإعلام تاريخ حياة والسيرة الذاتية لمن يتم تعيينه من الأكاديميين فى منصب رفيع بشكل براق وتمدحه فترفعه للسماء . وعادة ما يندهش العامة من هذه التعيينات ، وينتهون بالذهول من أدائهم . ورغم أن بعضهم كان لديه تاريخ حياة سابق متميز بالفعل . وأن البعض الآخر كان نشطا فى إطار سياسات الجامعة . فإن أساس التعيينات الجديدة كان الفساد أو الصداقة . كما كان العامل الأساسى فى الاختيار هو امتلاك الدرجة الجامعية . ولهذا السبب ، تبذل القبائل فى زائير الكثير من التضحيات من أجل تعليم نخبة مختارة من أفرادها ، لضمان وصولها إلى المنصب . كما كان ينظر إلى ترقيات أعضاء الجامعة فى نفس الإطار .

ومع ذلك – وكما يرى الرأى العام – يتحدث الأكاديميون بعبارات ملتوية ، تحوى فى ظاهرها الإخلاص الشديد لأفكار الحزب ، وفى باطنها التحلل من مسئوليتهم السياسية عن هذه الأفكار . كما أن علمهم بهشاشة مناصبهم ، وقصر فترتها أدى لإحساسهم الدائم بعدم الأمان مما دفعهم للإثراء بأسرع وأقصر الطرق . وهو ما أثر سلبًا على سلوكهم خاصة فى إدارة الشركات العامة التى تولوا الإشراف عليها .

هذا وقد كان هؤلاء المعينون يتنقلون من المجلس التنفيذى إلى إدارة الشركات عبر القومية ، أو من السلك الدبلوماسى إلى هذه الشركات ، أو إلى اللجنة المركزية للحزب الحاكم ، أو الأجهزة الاستشارية للجان الإقليمية . وعلى الرغم من اتهامهم غالبًا " بإساءة الاستغلال فى قائمة الحكام الإقليميين . وتعنى التغييرات الوزارية أيضًا تعيينات جديدة فى رئاسة الأفرع الإقليمية . ومع كل حاكم إقليمى جديد تحدث تعيينات جديدة لموظفين حتى يثبت الحاكم الجديد رجاله فى المناصب الحساسة . ونتيجة لعدم الاستقرار تبقى دائرة التخلف فى حركة مستمرة .

ولكن ماذا عن القبلية والإقليمية ، والتى تقدمها الدعاية الرسمية على أنها العقبة فى سبيل تنمية الوعى الوطنى ؟ من شركاتهم ومناصبهم بسبب " القبلية " أو " الإقليمية " . وعادة تعد مثل هذه الاتهامات حجة يستخدمها السياسيون أو المنافسون الآخرون . ولهذا فقد قرر رئيس الجمهورية فى ٢٢ فبراير ١٩٧٢ – فى اليوم التالى على التعديل الوزارى – أن يبتعد التعيين فى المناصب الوزارية والعامة والقطاعات العامة عن الاعتبارات القبلية . وواجه الرئيس نفس المشكلة فى وقت قريب ، وقرر خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٨ ألا يتضمن التشكيل الوزارى أكثر من فردين من نفس المنطقة .

ويرى المراقبون ، أنه برغم كل هذا ازدهرت القبلية والإقليمية ، حيث يلتف الوزراء وكبار البيروقراطيين حول صناع القرار ويتبادلون الأشخاص محل ثقتهم المتبادلة . وفى الواقع زادت سياسة التوازن الجغرافى السياسى ، ونظام الحصص ، من الآثار السلبية على النظام ، لأنها زادت من حدة الخلافات الاثنية ، والإقليمية ، وزادت من الوعى الإقليمى حيث تصر كل منطقة على الحفاظ على حصتها فى هيئة موظفى كليات

الجامعة وفى المنصمين إليها ، وفى التعيينات فى الشركات وحتى فى اختيار الفرق الرياضية . بل أكثر من ذلك ، نجد السياسة الرسمية للتوازن الجغرافى السياسى قد أشعلت عدداً من الخلافات والنزاعات بين العشائر . وتجاهد الحكومة أثناء التعديلات الوزارية فى سبيل احتواء هذه الخلافات مثل الاختلافات بين جماعة المونجو والجماعات الاثنية الأخرى فى المناطق الشمالية فى إقليم الاستواء وبين السافانا وعشائر الغابات (Ekonda) من Tetela فى Sankuru ، وبين Lulua والجماعات الاثنية الأخرى فى غرب Kasai ، وحتى بين عشائر Mutombo و Katawa داخل جماعة Lulua نفسها . ويرى البعض أن سياسة التوازن الجغرافى السياسى قد تفيد الأقليات الاثنية بل وقد تثير الكراهية ضد الجماعات الإثنية الرئيسية . التى اتهمت – إن كان ذلك يفتقر للدليل – بأنها تمتعت بمزايا فى ظل الحكم الاستعمارى [٢٧] .

الخاتمة

لأكثر من ٢٠ عاماً ، كانت زائير – مثل كل الدول الإفريقية حديثة الاستقلال – فى بحث دائم عن الهياكل القادرة على حل مشاكل التنمية السياسية ، الاجتماعية والاقتصادية ، وعن طرق تأسيس هذه الهياكل . واليوم تدخل الدولة فى عقدها الثالث . فهل يظل من الملائم الحديث عنها كما لو كانت تدخل عقدها البالغ ؟ وفى هذا الفصل ، ناقشنا السؤال التالى : لماذا يتم إعادة هيكلة الأجهزة السياسية والإدارية لمرات عديدة ؟ وبالنظر إلى تكرار التغييرات الهيكلية فى المؤسسات السياسية والإدارية والعامة فى زائير ، ويكون من المنطقى القول بوجود لعبة ما تلعبها إحدى القوى . حيث يتم تغيير المؤسسات وأصحاب المناصب وفق أسلوب يشبه الطريقة التى يحب بها الأطفال الصغار بناء وتدمير وإعادة بناء قلاع الرمال . وهذه هى النقطة المحورية فى الموضوع .

وفى ورقة مقدمة للكونجرس الأفريقى فى ١٩٨٣ فى كويبك ، كندا ، يتساءل كروفورد يونج : هل هناك دولة [٢٨] ؟ والإجابة هى : بالقطع ، هناك دولة فى زائير . والمشكلة هى فى السلوك المتفرد للدولة. لأنه فى زائير – ومنذ انتهاء الحكم الاستعمارى –

لم ينظر للدولة باعتبارها ملكًا للشعب ، ولكن باعتبارها غير مملـوكة لأحد ، على حد تعبير Mabika Kalanda . واليوم يتعارض مفهوم الدولة كأرض بلا ملكية مع رؤية الدولة كـشكل من الكومنولث Common Wealth . ولهـذا يمكن القـول بوجـود ملكيـة الدولة الزائيرية التى انكمشت مع كل تغير هيكلى . ويظل القليل الباقى من ممتلكات الدولة فى صورة ممتلكات حقيقية و متنقلة . والدولة هنا ليست مملوكة لكل المواطنين ولكن مملوكة للأمير . وما كان مملوكًا للدولة تم الإعلان عنه على أنه غير مربح وتم بيعه . وعـادة مـا نجـد نفس الموظفين الذين يعلنون إفـلاس ممتلكات الدولة هم من يعـيـدون شراءها . وتوضح هذه الفكرة قصة طريفـة هـى كالتالى : قـام رجل أوروبى يبحث عن العاج ، بمطاردة فيل واصطيـاده فى وسط قرية مـا . وعندما جلس بجوار فريسـته ، سـرعان مـا شـاهد تجـمـعًا من الرجـال والنسـاء والأطفـال ينكبون على الفيل بسـلالهم وسكاكينهم لملء السلال بلحم الفيل . وهكذا يتصرف الوزراء ومديرو الشركات العامة بنفس الطريقة . حيث يحكم سلوكهم التآمر الذى يقود إلى التغيرات الهيكلية . ويكون الاتجاه العام هو : " اقتناص جزء من الكعكة " .

والمدهش أن عدم الاستقرار أصبح صفة رئيسية للحياة السياسية لدرجة أصبح معها السياسيون لا سياسيين ، والموظفون ينقصهم صفات رجل الدولة ، وأغلبهم ليس لديه حتى طمـوحـات سـيـاسـيـة . فـمـتى يأتى الوقت إذن يظهـر جـهـاز جـديد من السياسيين ، ورجال الدولة ؟ فقد افتقدنا الالتزام الوطنى الذين تحدث عنهما Jean Claude William عندما وجد تناقص حجم الحكومة فى زائير . ويتطلب الحل ليس فقط تبنى مقياس جديد يحكم اختيار السياسيين ، ولكن أيضًا اللجوء لميكانيزمات لتقوية السلطة التشريعية لمراقبة السلطة التنفيذية ، كما هو منصوص عليه فى الدستور (٢٩) .

فعندما تم انتخاب ممثلى الشعب بعد الانتخابات الحرة فى ١٩٧٧ مارس هؤلاء الامتيازات الممنوحة لهم فى الدستور المعدل فى ١٩٧٨ لمراقبة وكـلاء الدولة . وثاروا بشدة عندما أوقف رئيس الدولة ممارستهم لهذه الاختصاصات . وكانت حجة الحكومة هى أن البرلمانيين الذين جـاءوا لمراقبـة أداء الحكومـة ، خـرجـوا عن الحدود المقبـولة وتحدوا الحكومة ذاتها .

وبلا شك أن ظاهرة عدم استقرار الحكومات تعكس الاختلاف بين الدور الهام الذى يمنح عادة فى المجتمعات الأخرى للحكومة كمؤسسة وحقائق النظم الرئاسية فى أفريقيا السوداء وميلها للسلطة الأبوية والأخذ بسياسات الحزب الواحد . وبالنظر لجوانب الحياة السياسية المميزة لزائير ، استمر صانعو النظام فى شخصنة وتجسيد السلطة . وكانت هذه – افتراضًا – هى طريقتهم فى مأسسة الديمقراطية ، خاصة الشرعية المبنية على أساس سلطة الشعب . وهى العبارات التى صدمت الغرب ، لأنها ذكرته بتاريخ يأمل فى عدم تكراره .

والواقع أنه ليس هناك ما يمنع التغيير الحكومى ولكن تضاعف وانقسام الوزارات يكون مفيداً فقط عند تحديد دوائر اختصاص كل وزارة ، على أن يكون الانقسام فى حالة الضرورة ، وإن يسبقه مناقشات مفصلة . أما إدارة التنمية الإقليمية فتتطلب مجموعة جديدة من هياكل الأجهزة الإقليمية ، واللامركزية الإدارية [٣٠] .

ويقع الدور الرئيسى الذى يلعبه الحزب الحاكم فى حياة الدولة السياسية فى صلب كل هذه التغيرات الهيكلية . وفى صلب استراتيجية سلطة النظام . وهناك ميل لأن يكون موظفو المستويات العليا فى زائير من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٥ من ذوى المؤهلات العالية . ولهذا السبب ظهر كمٌ هائلٌ من الفرص على الساحة ، وأتاح الحزب إمكانية الوصول للقمة ثم البقاء والصمود فى مناصبهم . وفى ١٩٨٧ ، درس رئيس الجمهورية تأسيس الحزب الحاكم ، بينما تزايدت الطبقة الحاكمة واستمرت من خلال التعديلات وإعادة الهيكلة للجهاز الإدارى لكل من الحزب والدولة .

ثم وجه الرئيس النقد لأعضاء برلمان الجمهورية الأولى لسوء استخدامهم سلطاتهم بهدف سحب الثقة منهم مما أدى إلى سلسلة لا نهائية من التعديلات الوزارية. ولكن بما أن نظام الجمهورية الثانية كان نفسه مستقراً، فبم نفسر عدم الاستقرار الذى اتسمت به الفرق الوزارية؟ الإجابة هى التعديلات الوزارية والإصلاحات الهيكلية أصبحت جزءاً من ترسانة النظام السياسى للحفاظ على جو من عدم الاستقرار حوله ؟ . أما الإجابة فهى أن ذلك يزيد من سلطات ونفوذ الأمير . وما أكثر الدول التى تعانى الفوضى ولا يستطيع أى منافس فيها التنافس استناداً على المعرفة . لأنه فى هذه الجمهوريات الجديدة، لا توجد دولة فى الحقيقة أكثر من الأمير نفسه[٣١] .

ووجد أنصار الفصل المتوازن فى السلطات ميل السلطة التنفيذية فى القرن العشرين إلى التوسع على حساب السلطات الأخرى ، وشخصنة وتجسيد السلطة فى شخص ما مما يودى إلى وأد الديمقراطية . ففى أفريقيا ، نجد استخفاف الطبقة الموالية للغرب والتى قادت الصراع من أجل الاستقلال بالسياسيين فى قمة مناصب الدولة والمجتمع ككل وذلك من خلال تأمين دعم التكنوقراط لها . لأن السلطة اليوم هى ثمرة التحالف بين السياسيين والتكنوقراط . وهو التحالف الذى سيحدد تاريخ أفريقيا كلها . فبرغم سلسلة التغييرات والتحولات الهيكلية تظل الحقيقة الدائمة هى أن نفس الأسماء ظلت تظهر من جديد مرة تلو الأخرى .

ولم يعد عدم الاستقرار السياسى والتعديلات الوزارية المتكررة التى أصبحت العنصر الأساسى فى الحياة الزائيرية طوال الثلاثين عامًا الماضية يؤثر فى الحياة الزائيرية . فأساسه يقع فى نظام شخصانى يحافظ على استمراره من خلال اختزال كل الهياكل والأفراد المحيطين . وهكذا أدى الحفاظ على عدم توازن الأفراد إلى تحليهم بصفة أو اثنين من صفات التكنوقراط وموظفى الخدمة المدنية ، وقلة احتفاظهم بصفات رجال الدولة، وقلة احتفاظهم بصورتهم السياسية شيئًا فشيئا . وبينما استمرت هذه اللعبة فى الامتصاص الذاتى ، اختفى الاهتمام بمشاكل التنمية ورفاهية الشعب فى سبيل الحفاظ على استمرارية السلطة بأى ثمن – وليس بسبب البحث عن الاستقرار .

وهناك من يعتقد أن صورة **Zombies** التى استخدمها **Ntite Mukendi Mampaka** تقدم نبوءة دقيقة لمستقبل أفريقيا . حيث قارن **Mampaka** النخب الأفريقية الموالية للغرب بزومبيز ، ووجد أنه :

" يسود اعتقاد بين شعب الكاريبى الأسود بأن السحر يمكن أن يقتل الشخص عن بعد ، ثم يفرغه القاتل ويزرع عندها – فى احتفال مهيب – شكل الحياة الجديدة فى الجثة ، التى تصبح بعدها زومبى . يمكن للسيد أن يستخدم زومبى فيما يرتئيه من أغراض ، ولم يحدث مرة أن سار زومبى على غير هوى سيده . ولأن الروح الآن تسكن جسد زومبى فهى تعد مختلفة تمامًا عن الروح الأصلية . ويسير الجسد ، وتعمل يداه ، لكن عقله ميت تمامًا ... وأفضل طريقة للتعامل مع الزمبى هو دفنه وضمان بقائه فى قبره ، حتى يتعفن الجسد بعد حسن " .

ولا نعتقد أن خيار " زومبى " خيالى وغير وارد . فأفريقيا لم تقف ثابتة طوال هذه السنوات ويشير التاريخ إلى أن خيار زومبى ليس مصير أفريقيا ، والتطور الفعلى للقوى الاجتماعية والسياسية فى عدد من الدول يؤكد هذا ، والحل الوحيد هو الحوار الديمقراطى الطويل . والطريقة للوصول لهذا فى زائير هى الكفاح من أجل إرساء نظام ديمقراطية واسع القاعدة يلتزم بالحوار والنقاش الحر . وهذه هى الطريقة الوحيدة لتحرير الطاقات والقوى الخلاقة للمجتمع المدنى فى الدولة . ويتوقف على نجاح هذا الصراع استقرار المؤسسات فى زائير ، والاتجاه نحو التطور الاقتصادى والاجتماعى للدولة .

الهوامش

1. Ilunga K. (1965) "Crise politique, concept et application à l'Afrique", *Cahiers Economiques et Sociaux*, Vol. III, No. 3, October.
2. Mulambu Mvuluya and Lumanu Mulenda, B.N. (1982) "Personnification du Pouvoir et Développement politique cn Afrique", Paper delivered at tbe XIIth World Congress of the International Political Science Association (IPSA), beld in Rio de Janeiro, Brazil from 9-14 August.
3. See Kankwenda Mbaya, (1983) "Zairianization, Radicalisation et Retrocession: Issue d'une lutte Bourgeoise", *Cahiers du CIEDOP*, No. 2.
4. On 13 August 1977, Nguza Karl i Bond was sacked and placed under arrest. The fomula of Executive Council Vice-Presidents was revived in 1988 with the creation of three posts of Vice-Prime Commissioner of State, each in charge of an inter-ministerial commission.
5. Lumamu Mulenda, B.N. (1985) "Dépendance et personnification du pouvoir dans la dynamique de l' édification de l'Etat au Zaïre sous la deuxième république: Essai d'explication du fondement et des mécanismes de consolidation du bloc historique actuel", Doctoral dissertation, Departement of Political Science and Administration, University of Lubumbashi, November.
6. See, for instance, the rubric "Chronique Afrique-Actualités" in the magazine *Zaïre-Afrique* as well as the *Répertoire des membres du Bureau Politique (1967-79), de l'Exécutif National (1960-79), et du Conseil Exécutif National du MPR*, published by the Institut Makanda Kabobi, Kinshasa, 1979.
7. It is interesting to draw parallels between this structure and that of the American White House Bureau. Under the American system, depending on the personality of particular Presidents, with Truman, Kennedy and Nixon being outstanding examples, Bureau members were more regularly in touch with the President than some regular cabinet appointees. The latter, in fact, sometimes had a hard time getting to see the President. On this

issue, see Richard E. Neustadt, *Les Pouvoirs de laMaison Blanche*, Nouveaux Horizons, Paris, 1980.

8. Bofunda Mokambi Gagu, "Evolution constitutionnelle de la fonction du Premier Ministre sous la seconde République au Zaïre", Thesis presented at the Faculty of Social Sciences, University of Lubumbashi, July 1983.
9. On 18 February 1981, Bomboko was appointed Deputy Prime Commissioner of State Responsible for Foreign Affairs. On 8 October 1981, Vundwawe te Pemako was put in charge of Local Government, while Sambwa Pida N'Bangi was made responsible for the co-ordination of all ministries concerned with financial management: Finance, Budgetary Affairs, Planning, Industry and Economic Affairs, State Portfolio. He was to report directly to the President, not to the Prime Commissioner of State. All appointees at this level officially known as State Commissioners in the President's Office, were directly accountable to the President. Ultimately, tbe President ended up being the man really in charge of these five ministries.
10. Lloko Mpoko, (1979) "Les causes et les effets de la scissiparité administrative au Zaïre de 1960 à nos jours", Bachelor's degree Thesis, Department of Political Science and Administration, UNAZA, Lubumbashi, pp. 7-8.
11. At that time, these were ministerial-level equivalents of Regional Commissioners.
12. Under the first Adoula government, incidentally in addition to the Ministry of the Interior there was also a Ministry of Customary Affairs.
13. Samuel P. Huntington, (1988) *Political Order in Changing Societies*, Yale University Press, New Haven and London, 1976; David Apter, *Pour l'Etat contre l'Etat*, Editions Economica, Paris.
14. See, *inter alia*, Jean Louis Seurin, *Le constitutionnalisme aujourd'hui*, Economica, Paris, 1984. pp. 203-213 and 231-235.
15. Jean Denis Bredin, (1984) *La République de Monsieur Pompidou. En toute liberté*, Fayard, Paris.
16. *Congo 1967*, Les Dossiers du CRISP, p. 58.
17. Institut Makanda Kabobi, (1975) *Histoire du Mouvement Populaire de la Révolution*, Kinshasa, p. 68.
18. *Journal Officiel de la République du Zaïre*, 19th Year, No. 5, 1 March 1978. p. 7.
19. *Ibid.*, p. 13.

20. MPR, (1980) *Conseil Législatif: Compte rendu analytique*, No. 187, Republic of Zaïre,13 November, p. 35.
21. *Congo 1967, op. cit.*, p. 112.
22. Lomboto Iwawa Ekomela, (1979) "Mécanismes de décision du Bureau Politique", Bachelor's degree thesis, Department of Political Science and Administration, Faculty of Social Sciences, Lubumbashi Campus, UNAZA, July.
23. Robert Taton, (1985) "Zaïre: Mobutu 20 ans de pouvoir, 1965-1985: autorité et stabilité", *Europe Outre-Mer*, Paris, No. 665-666, June -July.
24. Ipaka Lokokwa Nsambi, (1987) "L'armée et le pouvoir au Zaïre", *Cahiers du CIEDOP*, No. 1/1986; and "La radio-trottoir au Zaïre: une tentative de contribution à l'étude des modes populaires d'action politique", Cahiers du CIELDOP, No. 41.
25. Mulambu Mvulay, (1984) "Réflections sur les renmaniements ministériels au Zaïre dc 1960 a 1983", *Likundoli*, No. IV, Special issue, CERDAC, Lubumbashi, p. 60.
26. Benoit Verhaegen, (1983) "Paradoxe Zaïrois", Paper presented at the Annual Congress of the Canadian Association of African Studies (unpublished), Quebec, p. 2.
27. Tanganika Mwana-Imbasi (1982) "Le recrutement Politique: Mode de Recrutement des Commissaires d'état Zaïrois (1965-1980)", Bachelor's degree Thesis, Department of Political Science and Administration, Faculty of Social Sciences, Lubumbashi Campus, UNAZA, Lubumbashi, 1980. Also Agbaduma Mobesu, "Le Développement Politique et la Politique de l'équilibre Régional sous la 2ème République", Bachelor's degree Thesis, Department of Political Science and Administration, Faculty of Social Sciences, University of Lubumbashi, Lubumbashi.
28. Crawford Young, (1983) "Zaire, Is There a State" Paper delivered at the Annual Congress of Canadian Association of African Studies, Quebec, Unpublished.
29. Mudiayi Lomba Bumbula-Bisalu, (1983) "La nature des rapports entre l'Exécutif et le Legislatif zaïrois sous la deuxième République", Bachelor's'degree Thesis, Department of Political Science and Administration, UNAZA, Lubumbashi Campus, July 1981. Also Okako Kasongo, "Contrôle parlementaire depuis la révision constitutionnelle du 15 Février 1978", Bachelor's degree Thesis, Department of Political Science and Administration, University of Lubumbashi, Lubumbashi, July.

30. Kayinda Lusanga, (1984) "La décentralisation territoriale zaïroise à l'épreuve de la théorie et des faits", *Les Cahiers du CEDAF*, No. 2, April.
31. Boyoko Atila Oswane, (1979) "Changement de Gouvernement: Technique de Pérennité de Régime Politique en Afrique et au Zaïre", Bachelor's degree Thesis, Department of Political Science and Administration, Lubumbashi Campus, UNAZA, Lubumbashi.

الفصل الرابع

الديمقراطية ودولة الحزب الواحد : الخبرة الأفريقية

بقلم : **بيتر وانياندى**

ترجمة : **هالة جمال ثابت**

مقدمة

فى أعقاب الاستقلال السياسى للدول الأفريقية حدث تطوران سياسيان فى غاية الأهمية. تمثل أولهما فى ظهور نظم الحزب الواحد فى الحكم فى غالبية دول القارة، فأقل من خمس دول من بين تسع وأربعين دولة مستقلة فى القارة هى التى يمكن وصفها فقط بأنها دولٌ متعددة الأحزاب. حتى زيمبابوى التى حصلت على استقلالها فى عام ١٩٨٠ فقد أعربت عن رغبتها فى الأخذ بنظام الحزب الواحد فى الحكم.

وبينما جاء تأسيس نظام الحزب الواحد فى بعض الدول مثل تنزانيا وكينيا بقرار قانونى من خلال البرلمان يحظر وجود أحزاب معارضة، فقد جاء فى دولٍ أخرى بسياسة الأمر الواقع من خلال حل الأحزاب الصغيرة طواعية واستيعاب قياداتها ومؤيديها إطاراً فى الحزب الحاكم، فإذا كانت دول المجموعة الثانية من الناحية النظرية حرة فى تشكيل أحزاب المعارضة التى تراها، فإن دول المجموعة الأولى تحظر بموجب القانون تشكيل أحزاب معارضة للحزب الحاكم، حيث تؤكد هذه الدول أن التأييد الشعبى للقانون المؤسس لنظام الحزب الواحد يوفر غطاء شرعيًا لقرارها بتأسيس نظام الحزب الواحد.

أما التطور السياسى الآخر فكان ظهور نظم الحكم العسكرية وتكرار استيلاء الجيش على الحكم. حيث تكررت الانقلابات العسكرية فى الدول الأفريقية، حتى إنه بحلول عام ١٩٨٦ كانت حكومات ثلثى الدول الأفريقية المستقلة البالغ عددها ٤٩ دولة، حكومات عسكرية، وشهد بعض هذه الدول عدة انقلابات منذ الاستقلال.

وقد آثار هذان التطوران – وخاصة ظاهرة نظام الحزب الواحد – كثيراً من الجدل حول آثارهما وتداعياتهما على العملية الديمقراطية سواء فى أفريقيا والعالم الثالث أو فى مناطق أخرى من العالم. فالبعض يربط الديمقراطية بتعدد الأحزاب والبعض الآخر يرى عدم اتفاق نظم الحزب الواحد مع الديمقراطية. وفيما يلى نلخص أهم حجج أنصار نظام الحزب الواحد فى الحكم.

حالة نظام الحزب الواحد

فى سياق الجدل السابق، استبعد أنصار نظام الحزب الواحد تعارض ذلك النظام مع الديمقراطية. حيث رأوا أنه يضمن قدراً مماثلاً من الديمقراطية، إن لم يكن قدراً أكبر، مقارنة بنظم التعددية الحزبية، ومن ثم فقد دافع هؤلاء عن نظم الحزب الواحد وأدائها السياسى على أساس ديمقراطى.

وكان نيريرى فى تنزانيا من أهم المدافعين عن نظام الحزب الواحد، ورأى أنه "أينما كان هناك حزبٌ واحدٌ متضمنٌ الأمة بأسرها، تكون أسس الديمقراطية أقوى من أى مكان آخر يمثل فيه حزب أو اثنان قطاعات المجتمع". وتفترض هذه الحجة اتفاق أو تماثل آراء أفراد أى شعب من شعوب القارة بما يسهل استيعابها فى إطار حزب واحد. كما تدعى نفس الحجة انتفاء الحاجة لوجود أحزاب سياسية بخلاف الحزب الحاكم لعدم وجود مصالح متعارضة أو اختلافات اجتماعية تتطلب التعبير عنها.

وقد تأثرت هذه الحجة بعملية تعبئة الكفاح من أجل الاستقلال فى العديد من الدول الأفريقية، حيث تخلى الشعب عن انقساماته السياسية والأيديولوجية واجتمع أفراده معًا فى مواجهة العدو المشترك، وهو المستعمر. ومن هنا افترض أنصار هذه الحجة استمرار هذا الاتفاق حتى بعد الاستقلال. وهو ما أثبتت الأحداث اللاحقة خطأه.

وهناك حجة ثانية للدفاع عن نظام الحزب الواحد ترى إمكانية استيعاب أى خلاف فى الرأى - بفرض وجوده - من خلال ما أسماه القادة الأفارقة بالمعارضة من داخل الحزب. والدليل ممارسة عددٍ من القادة مثل نيريرى فى المراحل الأولى من حكمه بما يمكن تسميته بسياسات الاستيعاب والتى تجنب فيها اتخاذ أية أعمال نظامية ضد المعارضين السياسيين، وإن كانت هذه السياسة لم تستمر طويلاً.

ويرى العديد من قادة نظم الحزب الواحد فى القارة أن النقد الذى وجه إلى تلك النظم والشكوك التى دارت حول جوهر طبيعتها الديمقراطية تعود إلى ميراث فى الماضى الأفريقى التقليدى حيث كانت تستمر مناقشة مختلف الآراء السياسية فى اجتماع واحد وفى ظل قائد واحد حتى يتم التوصل إلى اتفاق، وهو ما يراه هؤلاء القادة أعلى مراحل الديمقراطية. ومن ثم فقد تأثر مفهوم هؤلاء القادة للمعارضة داخل الحزب بالممارسات التى كانت تحدث فى ظل النظم الأفريقية التقليدية. ومن ثم كان نظام الحزب الواحد والمعارضة من الداخل - من وجهة نظر المدافعين عنه - نظامًا ديمقراطيًا أفريقيًا.

أما ثالث الحجج التى يستند إليها أنصار نظام الحزب الواحد فترتبط بالحجة السابقة، حيث يرى أنصار الحزب الواحد أن التعددية الحزبية نظامٌ غريبٌ على أفريقيا مما يحتم رفضه لعدم ملاءمته القارة الأفريقية. كما أن حاجة دول القارة "المتخلفة" للتركيز على التنمية الاقتصادية بدلاً من السياسية، وأيضًا حاجتها إلى التغلب على انقساماتها الداخلية على أسس القبلية تجعل الأولوية لبناء الأمة وليس للتحزب السياسي. ومن ثم يتخوف أيضًا أنصار الحزب الواحد من تركيز نظم التعددية الحزبية على الناحية السياسية فى وقت تحتاج فيه دول القارة لمزيد من التركيز على تحقيق الاستقرار السياسى والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وأشار نيريرى لهذه الفكرة بتأكيده على أن "الوقت الراهن هو وقت الضرورة القومية الذى تبرز فيه الحاجة للوحدة". حيث كان نيريرى يرى ضرورة انتظام الحياة السياسية فى الدول الأفريقية حول حزب واحد بشكل يضمن وحدتها ويكفل لها تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وأن تركز النظم الأفريقية على: (أ) أفرقة نظم الحزب الواحد، (ب) وبناء الأمة والتنمية الاقتصادية، (جـ) وهنا نجد أن قول أنصار الحزب الواحد بعدم ملاءمة التعددية الحزبية للتطبيق فى أفريقيا، يثير تساؤلاً هامًا حول حقيقة دوافع أنصار الحزب الواحد من حيث اهتمامهم الفعلى بالديمقراطية أو دفاعهم عنها خاصة فى ضوء النقد الموجه إليهم بأن الأخذ بنظام الحزب الواحد ما هو إلا محاولة لإظهار الرغبة والقدرة على الانفلات من قبضة أسيادهم المستعمرين السابقين والوصول لهوية سياسية خاصة بهم.

وعند تناوله نظام الحزب الواحد فى زامبيا، وجد شيكولو أن اختيارها لهذا النظام يمكن اعتباره محاولة لخلق هيكل مؤسسى قادر على تقييد بعض أنماط الصراع والتنافس والتى تؤثر على استقرار النظام السياسى. حيث يعد الحزب الواحد والنظام الانتخابى الذى يتبعه أداتين لإدارة الصراع. فمع تأسيس نظام الحزب الواحد يمكن أن تدخل كل فئات المعارضة القائمة والمحتملة فى المجتمع تحت عباءة الحزب والذى منحته معظم الدول تفوقًا وسيادة على ما عداه من مؤسسات. فضلاً عن أن سيطرة قادة الحزب على السلطة السياسية ضمنت هيمنتهم على النظام السياسى.

والواقع أن هناك حاجة لمراجعة هيمنة الحزب على مختلف المؤسسات السياسية فى الدولة وتسخيره لها لخدمته بهدف تحديد مدى ديمقراطيته فى أفريقيا. بحيث نتمكن – وفقًا لرأى البعض – "من قياس اقتراب الدولة من الديمقراطية من خلال تطبيق مؤسساتها (للديمقراطية) وليس من خلال أشكال هذه المؤسسات". وهكذا يكون من الملائم بدء المناقشة بطرح التساؤل عن ماهية الديمقراطية؟

حيث إنه برغم التاريخ الطويل لوجود الديمقراطية كنظام سياسى إلا إن دارسى النظرية السياسية لم يتمكنوا من الوصول لاتفاق حول التعريف الدقيق لمصطلح "الديمقراطية" وخاصة فيما يتعلق بالترتيبات والمؤسسات والعمليات السياسية المرتبطة بها والمناخ الواجب توافره حتى يمكن تصنيف النظام باعتباره ديمقراطياً.

ولعل تعقد مشكلة التعريف يعود إلى محاولات معظم الدول فى القرن العشرين - وبغض النظر عن طبيعة نظامها السياسى وترتيباتها المؤسسية - إطلاق وصف

"الديمقراطية" على نظمها السياسية. ففى كوبا يصف كاسترو نظامه السياسى بأنه (الديمقراطية الحقة) من خلال قيادة الحزب للدولة، بينما يصف الرئيس عبد الناصر نظامه باعتباره نظامًا ديمقراطيًا غير حزبي. هذا فضلاً عن شيوع استخدام الساسة فى أفريقيا والعالم الثالث لمصطلحات مثل "ديمقراطية المشاركة" و"الديمقراطية الموجهة" لوصف نظمهم السياسية. مع تأكيد جميع القادة لاستناد سلطتهم السياسية إلى التأييد الشعبى وأنهم يستمدون شرعيتهم من الشعب.

وعلى الرغم من اختلافات النظم السياسية فى القارة ، إلا أن دراسة العلاقة بين نظام الحزب الواحد والديمقراطية، ودراسة أداء الكثير من النظم السياسية التى تدعى تمسكها بالديمقراطية فى أفريقيا وفى مناطق أخرى، ستوضح بعض الخصائص الأساسية للديمقراطية كنظام سياسى. وعلى أساس هذه الخصائص، نعرف الديمقراطية بأنها نظام سياسى يدعم مشاركة الشعب بشكل حر فى الحياة السياسية. ومن أهم مظاهر ذلك الحق فى اتخاذ القرارات الهامة مثل تحديد طبيعة الحكومة المراد تشكيلها، والحق فى إبداء الرأى فى أهم القضايا العامة التى تواجه البلاد. وبمعنى آخر، أن تنبع القرارات القومية الهامة من تكامل رؤى الشعب، بما فى ذلك رؤى الأقليات.

وبالتالى تعد الديمقراطية نظامًا للحكم يخدم مصالح الأفراد وحقوقهم وحرياتهم ومنها حرية التجمع السياسى، والحق فى أن يكون صوت الفرد مسموعًا، بمعنى أن يعبر عن نفسه بحرية، وغيرها من الحريات الإنسانية، والتى لا تعترف بها الدولة وتحترمها فقط ولكن تحميها أيضًا.

هذا وقد أثبت التاريخ الحديث حاجة الديمقراطية لوجود مؤسسات يستطيع الشعب من خلالها أن يشارك فى حكم نفسه. وتتضمن هذه المؤسسات البرلمان والسلطة التنفيذية والقضائية والأحزاب السياسية والعملية الانتخابية. وبالإضافة إلى الدور الذى تلعبه هذه المؤسسات كقنوات للمشاركة الشعبية، فإن لهذه المؤسسات أيضًا دورًا رقابيًا على كيفية استخدام أعضائها لسلطاتهم ومناصبهم. وتعد العلاقة بين هذه المؤسسات والطريقة التى تعمل بها وليس مجرد وجودها أو شكلها علاقة هامة فى تحديد مدى ديمقراطية النظام.

وهكذا تكمن الديمقراطية فى المشاركة الشعبية فى العملية السياسية وتقسيم السلطة ومساءلة المحكومين للحكام. والواقع أن طبيعة النظم السياسية، سواء كانت نظمًا أحادية الحزب أو متعددة الأحزاب، وسواء كانت نظمًا تتركز فيها السلطة فى أيدى عدد محدود من الأفراد أو فى يد شخص واحد أو مؤسسة، وسواء تضمنت أو أغفلت مبدأ المساءلة تعد كلها عوامل تحدد مدى تطبيق الديمقراطية والسياسات الديمقراطية.

دول الحزب الواحد الإفريقية والسياسات الديمقراطية

يتم اتخاذ السياسات القومية، سواء ديمقراطية أو لا، داخل حدود الدولة، وبالتالى يصبح من اللازم أخذ طبيعة الدولة ومصالح وإيديولوجيات من يسيطرون على أجهزتها فى الحسبان عند اتخاذ أى عمليات سياسية فى النظام وذلك لأن من يسيطر على السلطة يحدد اتجاه هذه العمليات فى المجتمع. ويتضح ذلك بصفة خاصة فى ظل الأوضاع السائدة فى الدول الأفريقية أحادية الحزب وتصادم مصالح وإيديولوجيات المسيطرين على السلطة السياسية مع مصالح المحكومين. ففى هذه الدول، يميل الحكام إلى استخدام سلطتهم والمؤسسات التى يسيطرون عليها ليس فقط لزيادة مصالحهم الفردية والجماعية كحكام - ومصالحهم الإقطاعية فى بعض الأحيان على حساب المصالح القومية - ولكن للتلاعب بحقوق وحريات أفراد المجتمع والانتقاص منها. وقد ثارت هذه القضية جزئيًا بسبب عجز الدولة فى أفريقيا عن إرضاء المطالب الشرعية للمجتمع بسبب عدم كفاية الموارد المتاحة للتوزيع. وفى مواجهة هذه المعضلة فى الاختيار بين تلبية المطالب الشعبية وتحقيق مصالح الحكام الخاصة رأى الحكام الأفارقة استخدام مؤسسات الدولة لرعاية مصالحهم بدلاً من مصالح المحكومين.

وقد أدى ذلك إلى تنامى ظاهرة سياسية هامة فى الدول الأفريقية أحادية الحزب بسبب الفشل فى تلبية مطالب الشعب، وهى حساسية النظم تجاه تعبير الأفراد عن مصالحهم أو محاولتهم ممارسة حقوقهم وحرياتهم الفردية وميل الدولة ومن يسيطرون عليها لتفسير أى مطالب جماعية أو مجتمعية قبل النظام بأنها تهدف إلى

النيل من مصالحهم واستقرارهم وأمنهم. ويؤدى خوفهم من تهديد هذه المطالب لمصالحهم الخاصة كحكام إلى شعورهم بعدم الأمن.

ونتيجة لهذا الخوف يسعى الحكام للسيطرة على الموارد السياسية والاجتماعية للمعارضة تحت ستار بناء النظام السياسى والمحافظة عليه. ففى مالى – على سبيل المثال، قبل الانقلاب – فرض حزب الاتحاد سيطرته على الجمعيات التطوعية فكانت معظمها إما امتداداً للحزب وإما أجزاء مندمجة فى إطاره.

وفى تنزانيا أيضًا، سيطر الحزب الحاكم (CCM) على نقابات العمال، وعلى المنظمات التعاونية ومنظمات النساء .. الخ.كما هيمن الحزب على باقى مؤسسات المجتمع. وبالتالى أصبح مبدأ تقسيم ومشاركة السلطة مبدأ غير ذى مغزى. وبسبب تركيز السلطة فى يد مؤسسة أو اثنتين أو الشعب ككل صعب فى بعض الأحيان الفصل بين الأفعال التى يقوم بها الشعب فى إطار قدراته الشخصية الذاتية والأفعال التى يقوم بها بقدراته الرسمية الوظيفية. والمثال على هذا منع الزعيم السابق للمعارضة فى كينيا من المشاركة فى الانتخابات العامة عام ١٩٧٩ كمرشح على أساس مقاضاته وآخرون من داخل الحزب الحاكم (كانو) للسكرتير العام للحزب لمناداته "بخطورتهم على الأمن". وكانت مقاضاة السكرتير العام بسبب منعهم من التمثيل فى الانتخابات أولاً كما لو كانت القضية رفعت ضد الحزب فلم يكن هناك تمييز بين الحزب كحزب وسكرتيره العام كفرد. وثانيًا كما لو كان من المخالف للدستور مقاضاة الحزب. وكان قد سبق حظر مشاركة هؤلاء الأفراد فى الانتخابات لأسباب أخرى حتى وإن كانوا قد عادوا وانضموا للحزب الحاكم.

وبهذه السياسات الاستبدادية لم تنتهك دول الحزب الواحد الأفريقية حقوق وحريات الأفراد السياسية فقط ولكن أيضًا الحقوق الديمقراطية للناخبين فى التصويت لصالح من يرغبون من مرشحين وسياسات. وقد جذب هذا الاتجاه اهتمامًا كبيراً خاصة فى ظل غياب الأحزاب البديلة التى يمكن لهؤلاء الأفراد من خلالها تمرير أفكارهم السياسية وكسب التأييد الشعبى. وهكذا، تتضح هيمنة أصحاب السلطة فى الدول الأفريقية أحادية الحزب على عملية صنع القرارات الهامة فى الدولة، حتى لو ارتبطت بقضايا قومية هامة، بغض النظر عن مطالب ورغبات ومصالح الأفراد

وممثليهم. ونتيجة لهذه السياسات الاستبدادية السائدة فى العديد من دول الحزب الواحد فى أفريقيا ازداد اغتراب الدولة وأصحاب السلطة أنفسهم عن المحكومين والذين يفترض أنهم فى نفس الوقت مصدر شرعيتهم.

والواقع أن تزايد الفجوة بين الحكام والمحكومين فى العديد من دول الحزب الواحد فى أفريقيا قد انتقص من شعور من يسيطر على سلطة الدولة بالأمان وقلل من حساسيته واستجابته لرغبات المجتمع. ومن ثم بدأ الشعب بدوره ينظر للدولة وأجهزتها بقدر من التخوف والشك والريبة لعدم تمتعها من وجهة نظره بالشرعية. وكنتيجة لشعور النخبة الحاكمة بعدم الأمان فقد بدأت تنظر لمؤسسات الدولة باعتبارها أدوات لزيادة مصالحها ومصالح من تتطابق مصالحهم مع سياساتها وبرامجها دون الاهتمام بالمصلحة القومية. وفى المقابل بدأ الشعب يشعر بعجزه عن التأثير الفعال فى سياسات الدولة وسلوك من هم فى مواقع القيادة فلجأ للسلبية والعزوف عن المشاركة فى العملية السياسية باعتبار أن هذا المسلك يمثل التصرف الأكثر أمنًا بحكم التجربة. وهكذا أدى تقييد وتحديد حقوق وحريات الإنسان وحظر المشاركة الشعبية إلى تهديد السياسات الديمقراطية فى معظم دول الحزب الواحد فى أفريقيا.

الانتخابات فى دول الحزب الواحد

تعد العملية الانتخابية أساس المشاركة الشعبية فى النظم الديمقراطية. حيث تمثل الانتخابات طريقة مثلى للوصول للاختيار العادل نظرًا لأنها تترك لكل ناخب أملاً معقولاً فى انتخاب ممثله. ولهذا يتضمن اللجوء للانتخابات وجود بدائل عديدة يمكن الاختيار من بينها، وجماعات مختلفة وأفرادًا ذوى قيم وتفضيلات سياسية مختلفة داخل جماعة الناخبين. وبالتالى يقصد بالانتخابات منح الناخبين الفرصة لبيان تفضيلاتهم السياسية بالتصويت لصالح مرشح أو آخر. وبهذا، تظهر صناديق ونتائج الانتخابات شرعية الفائز. ويتم تحديد الجماعة الفائزة بعدد الأصوات التى يتطلبها الفوز. وللحكومة المنتخبة أن تطالب بأن تحكم من أجل الشعب الذى انتخبها وفقًا للمبادئ الديمقراطية وبالنيابة عنه.

شروط الانتخابات الديمقراطية ؟

وعلى الرغم مما سبق فإن مجرد وجود الانتخابات لا يجعل من النظام نظامًا ديمقراطيًا. لأنه كما يرى نسيمبى "حتى النظم غير الديمقراطية والتى تستولى على السلطة بالعنف تسمح بعقد انتخابات صورية حتى تظهر دعم وتأييد أغلب ضحاياها لها". وكما رأينا فعلا، تظهر كل الحكومات رغبتها فى إطلاق وصف الديمقراطية عليها. لكن لكى تكون الانتخابات ديمقراطية، يجب تحقق بعض الشروط.

الشرط الأول هو ضرورة أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة. ويتطلب هذا وجود سلطة مستقلة لتنظيمها وعقدها ـ وهو ما يسميه **J.M. Mackenzie** بإدارة شريفة منافسة لا حزبية. أما الشرط الثانى فيتمثل فى وجود قضاة مستقلين لتفسير القانون الانتخابى، ونظام حزبى متطور وتقاليد سياسية يختار الشعب من بينها، وقواعد متفق عليها للعبة التى يدور فى إطارها الصراع السياسى على السلطة.

وبالتعريف لا يسمح نظام الحزب الواحد بوجود أشكال بديلة للتنظيم السياسى. وبمعنى آخر، لا يسمح وضع الحزب الواحد بتحقيق الشرط الديمقراطى الذى يتطلب وجود نظام للأحزاب السياسية وتقاليد يختار الشعب بينها. حيث تقتصر الانتخابات فى هذه الحالات على مجرد اختيار بين أفراد وليس بين قيم سياسية متنافسة ونظم حكم مختلفة. وبدلاً من منح الفرصة والحرية الكاملة للناخبين لاختيار الحكومة التى يريدونها تفرض الحكومة نفسها عليهم. ويكون واجب المشاركين فى الانتخابات مجرد "تثبيت" النظام الحاكم.

وهكذا، وعلى الرغم من عقد الانتخابات بصفة دورية فى العديد من دول الحزب الواحد فى أفريقيا، إلا إنه يجب الإشارة إلى غياب وجود الأحزاب السياسية البديلة، والسياسات والبرامج التى تتنافس لكسب التأييد الشعبى، والتى يضع عليها الناخبون اختيارهم، مما يحيل انتخابات الحزب الواحد إلى ترتيبات خاوية للحصول على التأييد والشرعية لهذه النظم. وقد يتمتع المرشحون بالشعبية لكن وجودهم داخل حكومة مفروضة على شعب لم يكن له بديل فى اختيارها، يجعل "تثبيت" النظام الحاكم عملية لا تتمتع بالشرعية. وسواء كانت الحكومة تمثل حزبًا واحدًا أو تعددية حزبية فهى

يجب ألا تتكون من أفراد ولكن من سياسات وبرامج تشكل أساسًا ودليلاً على سلوك وتصرفات المرشحين أو المعينين لشغل المناصب القيادية. فالأفراد يجب أن يكونوا ممثلين لسياسات وبرامج خاصة ومن ثم يصبح الهدف من انتخابهم ضمان تنفيذهم لها. ومن هنا يكون انتخابهم فى ظل غياب برامج وسياسات بديلة لا معنى له ولا يعبر عن ديمقراطية النظام.

وهكذا يتضح أنه فى انتخابات كل دول الحزب الواحد فى أفريقيا يحرم الناخبون من ممارسة حقهم الديمقراطى فى تغيير الحكومات بانتخاب واختيار أعضائها على أساس ما يختارونه من سياسات وبرامج. وبالتالى لا عجب، أنه – حتى فى ظل انتصار الاشتراكيين فى انتخابات يونيو ١٩٨٢ فى موريتانيا – لم يكن هناك انتقال سلمىٌ للسلطة بالانتخابات بين الحكومات القومية فى الدول الأفريقية المستقلة. كما كان عدم إمكانية تغيير الحكومة بطريقة ديمقراطية بسبب غياب الأحزاب السياسية البديلة فى بعض الحالات مبررًا لحدوث الانقلابات العسكرية وظهور الجيش كعامل سياسى كبير فى السياسة الأفريقية.

فقد جاء تبرير انقلاب ١٩٦٦ العسكرى فى غانا – على سبيل المثال – "على أساس أن الجيش والشرطة كانا الوسيلة الوحيدة المتاحة للإطاحة بالديكتاتور حيث كانت الوسائل غير الديمقراطية وحدها هى القادرة على الوصول للديمقراطية". وصعب ظهور الجيش فى الساحة السياسية الأفريقية من احتمالات الوصول للديمقراطية، فكما تشير دراسات النظم العسكرية فى أفريقيا لم تكن هذه النظم فى معظم الحالات تحترم الكثير من مبادئ وقواعد الديمقراطية الأساسية مثل احترام حقوق الإنسان.

الاختيار بين الأفراد

نادى نيريرى فى كتابه عن "الديمقراطية والنظام الحزبي" بأن أهم وظيفة للناخبين فى دول الحزب الواحد هى اختيار أقوى المرشحين فى العملية الانتخابية. ومع ذلك تشير خبرة العديد من دول الحزب الواحد فى أفريقيا فيما يتعلق بالانتخابات إلى جهل

الناخبين ببعض المرشحين مما يؤدى لظهور عوامل أخرى غير قدرة الناخب وقوته كمعيار للحكم عليه.

ففى دراسة أجريت على انتخابات ١٩٦٥ فى تنزانيا على سبيل المثال كانت الرموز الممنوحة للمرشحين عاملاً هاماً فى تحديد نتائج الانتخابات وسهولة التلاعب فيها حيث صوت العديد من الناخبين للرموز وليس المرشحين. فمن بين الانتخابات العشرة التى تمت دراستها وجدت الدراسة أن ٦٢ من الفائزين كان رمزهم الفأس واستخدموه مع ما له من أهمية خاصة فى حياتهم اليومية لإقناع الناخبين بانتخابهم فى البرلمان.

كما أشارت دراسة الانتخابات فى كينيا إلى أن غياب القضايا والبرامج البديلة التى يستخدمها الناخبون لتقدير ملاءمة المرشحين جعلت من عوامل أخرى مثل العشيرة والقبيلة عاملاً مهيمناً ومحدداً لنتائج الانتخابات. ويحدث هذا بصفة خاصة عندما يجهل الناخبون شخصية وتاريخ المرشح. وهكذا لا يكون المرشح المنتخب فى انتخابات الحزب الواحد بالضرورة أقدر وأقوى المرشحين حيث تؤخذ عوامل أخرى فى الاعتبار. وكما تشير دراسة أوروا عن انتخابات ١٩٩٣ فى جنوب نيانزا، صوت الناخبون على خروج العديد من المنافسين البرلمانيين من الدائرة لرغبتهم فى تغيير ممثليهم دون الاهتمام بمن سيحل محلهم. وكما يرى شيكولو، لا توضح الانتخابات البرلمانية (فى نظم الحزب الواحد) مدى كراهية الشعب أو تأييده أو اغترابه عن النظام، إلا إذا وجدت أحزاب وسياسات بديلة تتنافس على التأييد الشعبي. فالانتخابات تضمن تغير الأفراد دون تغيير نظام الحكم.

ويرى ماكينزى أن الشرط الثانى والثالث لوجود انتخابات ديمقراطية يصعب تحققهما فى دولة الحزب الواحد. فتفوق الحزب وسيادته على المؤسسات الحكومية الأخرى بما فيها الإدارة المدنية المسئولة عن عقد الانتخابات يعنى عجز الأخيرة عن العمل بشكل مستقل عن مطالب من فى السلطة. حيث يتعلق هدف نظم الحزب الواحد برغبة النخبة السياسية فى الحفاظ على سلطتها، فيصعب توقع سماحهم للإدارة بأن تلعب دوراً نزيهاً أثناء الانتخابات. وأفضل مثال على هذا الانتخابات العامة فى عام ١٩٨٣ فى مقاطعة ترانس ـ نزويا فى كينيا. فبعد إعلان نتائج الانتخابات، قاضى أحد

المرشحين الخاسرين فى الانتخابات موظفى الإدارة، وكشفت المحكمة العليا عن تزوير الموظفين المكلفين بحصر الأصوات لنتائج الانتخابات. إلا إنها لم تعاقبهم بعدما كشفت عدم تزويرهم للنتائج من تلقاء أنفسهم.

مشاركة الناخبين

تعتبر الانتخابات كما سبق الإشارة وسيلة توفر للناخبين الفرصة للمشاركة فى العملية السياسية وبالتحديد فى اختيار الحكومة، وبالتالى تكون مشاركة الناخب فى الانتخابات مقياساً بسيطاً وموضوعياً للمشاركة سواء فى نظم الحزب الواحد أو التعددية الحزبية هذا مع استبعاد إمكانية التلاعب فى العملية الانتخابية. وعلى الرغم من صعوبة تجاهل النتائج التفصيلية للانتخابات فى العديد من الدول الأفريقية، تتميز انتخابات الحزب الواحد بصفة عامة بضعف نسبة الناخبين. ففى كينيا على سبيل المثال، من بين عدد ٤٢٤٦٦٨٢ ناخباً مسجلاً فى انتخابات ١٩٨٣ العامة، لم يصوت إلا ٤٦,٥٩٪ منهم فقط. وتكررت نفس النسبة الضعيفة فى الانتخابات الأولى فى زامبيا بعد تأسيس نظام الحزب الواحد فى ١٩٧٢ ، حيث كان عدد المسجلين ١,٧ مليون فى انتخابات ١٩٧٣، ولم يصوت منهم سوى ٣٩,٨٪ .

وعلى الرغم من تأثير عددٍ من العوامل على ضعف نسبة المشاركة فى الانتخابات، إلا إنه يمكن القول أن السبب الأساسى فى الحالتين سابقتى الذكر هو عدم اتفاق العديد من الناخبين مع سياسات وبرامج الحزب الحاكم، ولم يكن أمامهم طريق آخر لإظهار معارضتهم. وخاصة زامبيا، فالاعتبارات السياسية التى سبقت انتخابات ١٩٧٣ أشارت وبوضوح لعدم الرضاء عن حزب الاستقلال المتحد United Independence الحاكم. وهكذا نستنتج ضعف المشاركة فى العملية الانتخابية بصفة عامة فى دول الحزب الواحد فى أفريقيا، وإن كان من اللازم الحصول على مزيد من البيانات ومقارنتها بنتائج الانتخابات فى الدول متعددة الأحزاب للوصول إلى نتيجة أكثر دقة.

برلمانات دول الحزب الواحد

لم تعد فكرة الديمقراطية المباشرة والتى يشارك فيها كل مواطن فى عملية صنع القرار فكرة عملية وذلك بسبب حجم وتعقيد مجتمعات اليوم. فتطورت مكانها ما يمكن أن نسميه بالديمقراطية التمثيلية والتى بها ينتخب الشعب ممثليه فى البرلمان الوطني. ويتخذ بعدها هؤلاء الممثلون المنتخبون القرارات بالنيابة عن الناخبين. وأصبح هؤلاء الممثلون السلطة العليا والتى تستمد منها القرارات القومية السياسية وغير السياسية شرعيتها، حيث تستمد الحكومات الديمقراطية سلطتها وقوتها من الشعب. وبالتالى تكون الانتخابات والبرلمانات المكونة من ممثلى الشعب أدوات ومؤسسات حيوية للسياسات الديمقراطية فى المجتمعات الحالية.

ولهذا الهدف لزم أن يكون ممثلو الشعب أحراراً فى مناقشة واتخاذ القرارات السياسية وإصدار التشريعات فيما يختص بالقضايا المطروحة أمامهم بدون خوف من تدخل المؤسسات الأخرى فى المجتمع. كما ينبغى أن تحترم قراراتهم لتمثيلهم رؤى واتجاهات الشعب الذى تستمد سلطة الحكومة منه. وبمعنى آخر، فإن الديمقراطية التمثيلية أو البرلمانية تعمل بكفاءة فقط عند التأكيد على مفهوم سيادة البرلمان والالتزام به.

ومع ذلك لم يكن هناك تأكيد على سيادة البرلمان فى إجراء المناقشات وتنفيذ القرارات البرلمانية فى معظم دول الحزب الواحد فى أفريقيا. بل إن مفهوم سيادة الحزب قد حل محل سيادة ممثلى الشعب فى بعض الدول مثل تنزانيا حيث السيادة للحزب وليس للبرلمان. وفى دول أخرى، يتضح من التطبيق أن الحزب أو الذراع التنفيذى للحكومة كما تراه الرئاسة هو الأعلى فى السيادة أو السلطة من البرلمان رغم عدم النص على ذلك. وفى حالة شرق أفريقيا قبل ١٩٧١، رأى مزوعى ميل الرئاسة للعمل كما لو كان البرلمان والمؤسسات الأخرى تستمد سلطتها وشرعيتها منه وليس العكس .

ونتيجة الوضع القوى للرئاسة فى دول الحزب الواحد فى أفريقيا، وللحزب فى بعض الدول فى علاقته بالمؤسسات الأخرى خاصة البرلمان، أصبح البرلمان أقل كفاءة من الحزب وتوقف عن كونه مصدراً للسلطة والشرعية. والنتيجة سلبية العديد من

أعضاء البرلمان وضعف اهتمامهم بالمناقشات البرلمانية ويبدو ذلك من مناقشاتهم السطحية أحيانًا، ومن التناقص المستمر فى نسبة الحضور فى أحيان أخرى. فلم يعد ممثلو الشعب يهتمون بمناقشة القضايا القومية الهامة ذات التأثير المباشر على حياة تلك الدول. وكان دور البرلمانات القومية فى حالات أخرى مجرد التصديق على القرارات أو تشريع السياسات المحددة سلفاً. وأكبر دليل على تناقص دور البرلمان فى دولة حزب واحد مثل تنزانيا حيث يصنع الحزب القرارات السياسية أنه:

"لم يعد يسمح لكل عضو فى البرلمان بالتعبير عن رأيه الخاص. فهناك خط حزبى يجب اتباعه ، وهو الخط الذى تقره قيادات الحزب أى الحكومة. ولضمان اتباع هذا الخط، يكون التمسك بالمناقشات داخل الهيئة البرلمانية للحزب قبل كل اجتماع للبرلمان... فيعلم أعضاء البرلمان من قياداتهم الخط البرلمانى المرسوم، ولأى مدى يمكن نقد القانون أو التشريع عند مناقشته فى البرلمان".

وتشير هذه الممارسة لقضية هامة وهى مدى تلبية نظم الحزب الواحد لرغبات الشعب الذى تدعى استناد قراراتها إلى رضائه. ففى بعض الحالات تكبح النظم حق النقاش محاولة إبعاد الشعب عن السياسة. وهنا لا يمكننا اعتبار المجالس القومية فى دول الحزب الواحد فى أفريقيا مؤسسات فعالة يمكن لممثلى الشعب من خلالها المشاركة الحرة والشعبية فى الحكم والتعبير عن رغبات الشعب ومطالبه.

هذا وقد أدى تقييد حرية البرلمان إلى التقليل من دوره كمؤسسة فعالة وكأداة يمكن من خلالها مراقبة أى ضعف محتمل فى السلطة التنفيذية، والقضائية، ومؤسسات الدولة الأخرى. ومن ثم تفقد سياسات تقسيم ومشاركة السلطة والتى تعد غاية فى الأهمية فى السياسات الديمقراطية معناها فى دول الحزب الواحد بعد تقييد سلطات البرلمان واختصاصاته. ولا يمكن تقييد سيادة البرلمان ودوره كمصدر لشرعية القرارات الحكومية أو نقل هذه السيادة لجهاز آخر فى المجتمع كما حدث فى العديد من دول الحزب الواحد فى أفريقيا، بدون الابتعاد عن الأسس الديمقراطية. فيضعف حق الشعب وسلطته فى السيطرة وتقييد سلطة وقوة الحكومة، مما يؤثر بالسلب على ديمقراطية الحكومة.

وعلى الرغم من عدم إمكانية تجاهل الآراء والمطالب الشعبية، الجماعية أو الفردية كلية فى دول الحزب الواحد، وهو أمر مستحيل بالنظر إلى طبيعة هذه المجتمعات ، إلا أن الأساس هو حرية التعبير عن مطالب وآراء هذه الجماعات أو الأفراد وطريقة عمل المؤسسات بشكل ديمقراطى. فبصفة عامة لم يستخدم من فى السلطة هذه المؤسسات فى أفريقيا لضمان المشاركة الشعبية والوساطة بين سلطة الحكومة والفرد، وإنما استخدمها كأدوات للسيطرة وقهر الآراء المعارضة لسياسة الحكومة. فمال معظم الأفراد إلى الابتعاد عن استخدام هذه المؤسسات كوسيلة للتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم السياسية وعن المشاركة فى الحكم.

الخاتمة

على الرغم من المبررات العديدة التى قدمها القادة الأفارقة لتفضيلهم نظام الحزب الواحد فى الحكم، تشير طرق إدارة هذه الدول لسياساتها إلى عدم وقوع قضية الديمقراطية على سلم أولويات رجال الدولة. بل كان هناك بحثٌ حثيثٌ عن مؤسسات وترتيبات سياسية ملائمة تضمن عدم تهديد منافسيهم لسيطرتهم على الحكم. ولم يتنازل إلا القليل من هذه القيادات عن السلطة حتى مع فقدانهم للشرعية والتأييد الشعبى اللازمين للاستمرار فى الحكم، ومات العديد منهم فى المنصب أو ظل فيه حتى تمت إزاحته.

وكنتيجة للفشل فى تلبية المطالب الشرعية للأفراد، أصبحت نظم الحزب الواحد غير مستقرة ومستبدة. ومالت إلى تقييد حقوق وحريات الأفراد والسيطرة على شعب رغب فى المشاركة فى الحياة السياسية. وضعفت المؤسسات مصدر شرعية القرارات الحكومية كالبرلمان. ومن هنا لم يعد الشعب يسيطر ويقيد السلطة الحكومية فى دول الحزب الواحد فى أفريقيا.

الهوامش

1. See Nyerere, J.K., *Democracy and the Party System*, Dar es Salaam, 1962.
2. Cliffe, L., *One Party Democracy: The 1965 Tanzania General Elections*, East African Publishing House, 1987, p. 15.
3. Chikulo, B.C., "Political Parties, Elections and Political Stability in Zambia". A paper presented at the Association of African Political, Scientists Regional Workshop on "Constitutionalism and Political Stability in the East African Region", Nairobi, Kenya, January 7, 1987, p. 1.
4. Cliffe, L., "Democracy in a One-Party State: The Tanzanian Ex perience". In Cliffe, L. and Saul, J. (*eds.*) *Socialism in Tanzania Vol. Politics*. East African Publishing House, 1972, p. 241.
5. Christenson, R.M., *Ideologies and Modern Politics*, Thomas Nelson and Sons Ltd., 1972, p. 78.
6. *Ibid.*, p. 78.
7. Snyder, F.G., *One Party Government in Mali: Transition Toward Control*, New Haven, 1965, p. 82.
8. *The Weekly Review*, Nairobi, June 5, 1985, p. 5.
9. Anyang'o Nong'o, P., "Political Science as a Social Science". A paper presented at the Organization of Social Science Research in Eastern Africa (OSSREA) Workshop, April 7, 1985, p. 5.
10. Hazard, J.N., The Soviet System of Government. The University of Chicago Press, 1968, p. 50.
11. Rousseau, Jean Jacques, The Social Contract and Discourses, London, J.M. Dent & Sons Ltd., 1973, p. 251.
12. Nsibambi, A., "The 1980 Elections in Uganda". A paperpresented at a Conference on "Constitutionalism and Political Stability in Eastern Africa", Nairobi, Kenya, January 7, 1987, organized and sponsored by the African Association of Political Science (AAPS), p. 2.
13. Mackenzie, W.J.M., Free Elections, London, George Allen & Unwin, 1958, p. 14.

14. *Ibid.*, p. 14.
15. *The African Studies Review*, Vol. 26, Nos. 3 and 4, September/November 1983, p. 4.
16. Rinkey, R., Ghana Under Military Rule 1966-1969. Methuen & Co. Ltd., 1972, p. 5.
17. See for example, Decalo, S., Coup and Army Rule in Africa: Studies in Military Style. Yale University Press, 1976.
18. Cliffe, L., "Tanzania Election: Its Results and Significance". A paper presented at the Symposium on Tanzanian Elections E.A.I.S.R. Conference, January 1966, p. 6. Other papers on the same subject presented at the same conference include those by G.G. Generya "Political Development in Sukuma land", and B.P. Mramba Kilimanjaro: Chagga Readjustment to Nationalism".
19. Hyden, G., "Buhaya: Selection and Election Processes in Bukoba and Karagwe Districts", In Cliff, L., One Party Democracy: The 1965 Tanzania General Elections, East African Publishing House, 1967, p. 71.
20. Cliffe, L., *op. cit.*
21. See for example, P. Alila, "Duo Ethnic factor in the 1979 and 1983 Elections in Bondo and Gem, Kenya", I.D.S. Working Paper No. 408, June 1984. See also N. Nyangira, "Poverty of Issues in One Party State by Election: Kenya, Department of Government. University of Nairobi, 1 April 1973. See also D.K. Orwa, "Political Recruitment in Mbita Constituency: A Study in Electoral Politics", Department of Government Seminar Series on General Elections in Kenya. Seminar Paper No. 3, March 1984.
22. Chikulo, B.C., "Political Parties, Elections and Political Stability in Zambia", a paper presented at the AAPS regional Workshop on "Constitutionalism and Political Stability in East Africa Region", Nairobi, Kenya, Janurary 7, 1987, p. 22.
23. *The Weekly Review*, Nairobi, 5 June 1984, p. 4. In *The Weekly Review*, Election Handbook 1979, it is reported that "In 1974, there were a number of cases of the Administration refusing to grant permits for public meetings requested by certain candidates. The most spectacular example of this kind of interference by the administration was in the case of the late J.M. Kariuki who for weeks before the election had not been allowed to address a public meeting in his own constituency even though his opponents were addressing the electorate freely", p. 8.

24. *The Weekly Review*, Nairobi, September 1984. See also *The Weekly Review*, Election Handbook 1979, p. 6.
25. Chikulo, B.C., *op. cit.*, p. 20.
26. *Ibid.*, p. 1.
27. *The Weekly Review*, Nairobi, September 1984.
28. Nyerere, J.K., *op. cit.*, 31,
29. Decalo, S., *op. cit.*

الفصل الخامس

الأيديولوجية ، الثورة والتنمية :
سنوات حكم جيرى جون رولينجز (فى غانا)

بقلم : **كويكو ج. فولسون**

ترجمة : **هالة جمال ثابت**

كتب إسحاق دويتشر أن الأفكار – عندما تترسخ فى أذهان الملايين – تصبح قوة فى ذاتها[١] . والواقع أن فهم أيديولوجية النظام السياسى فى غانا تتطلب تكوين رؤية واضحة عن شكل القوى الفاعلة فى الساحة السياسية منذ ٣١ ديسمبر ١٩٨١، خاصة مع اختلاف آراء المحللين حول إدراك هذه القوى.

فقد نظر البعض للنظام الغانى باعتباره ماركسيًا[٢] . ورآه البعض الثانى إصلاحيًا براجماتيًا[٣] . ووجده البعض الثالث شعبيًا راديكاليًا[٤] . وعجز البعض الأخير عن تحديد ما إذا كان راديكاليًا اشتراكياً، أو إصلاحيًا "وغير أيديولوجى"[٥] . وتعقد الموقف مع عجز النظام نفسه عن تحديد اتجاهاته[٦] .

ويهدف هذا الفصل لتسليط مزيدٍ من الضوء على الطبيعة الأيديولوجية "لثورة" رولينجز، حتى يمكن – بعد الاطلاع على الكتابات الاشتراكية لماركس وبنتلى ومانهايم[٧] – تحديد أهم الجماعات والمصالح الفاعلة فى غانا فى عهد رولينجز والتى أثرت على سياسة التنمية فيها.

وتبدأ القصة فى ١٥ مايو ١٩٧٩، عندما فوجئت وسائل الإعلام الغربية بأخبار الانقلاب الفاشل فى غانا تحت قيادة أحد ضباط سلاح الطيران وهو جيرى جون رولينجز. وفى المحاكمة التالية للانقلاب، لم يأخذ رولينجز وقتًا فى الدفاع عن نفسه

وشرح دوافع الانقلاب حيث أدى الانقلاب الناجح الذى قام به أتباعه فى ٤ يونيو ١٩٧٩ إلى الإفراج عنه(٨) . ومن هنا، لم يعرف أحد من رولينجز نفسه أسباب انقلابه الفاشل فى ١٥ مايو. ومع ذلك تولى ممثل النيابة فى خطابه الافتتاحى أثناء المحاكمة عرض أسباب القيام بمحاولة الانقلاب وسلوك رولينجز تجاه أزمة المجتمع الغانى.

وأشار إلى خمس نقاط فى خطابه: أولاً – تأثر رولينجز بالظلم الذى عانى منه المجتمع الغانى، خاصة فى ظل نظام أشيامبونج Acheampong. ومع الإطاحة بالأخير فى ١٩٧٨، وعدم تحسن الأوضاع، أبدى استياءه "فى شكل عملية تطهير للقوات المسلحة".

ثانيًا – وكنتيجة لخليط من سوء الإدارة الاقتصادية، وانتشار الفساد فى أعلى سلم الحكم والهيمنة الأجنبية على الاقتصاد الوطني، ومعاناة أفراد الشعب الغانى من المجاعة بينما يأكل البعض القليل ملء بطونه، ثار غضب رولينجز.

ثالثًا – لم يكن بالإمكان تصحيح الوضع – من وجهة نظر رولينجز – سوى بالمضى على نفس "الطريق الأثيوبى". وكما يرى ممثل النيابة، رأى رولينجز فى الساعات الأولى من يوم ١٥ مايو، "الحاجة لسفك الدماء لتطهير البلاد، ولزم أن تكون البداية من داخل القوات المسلحة"(٩) . وقد أثارت هذه المشاعر غبطة صغار الضباط والشعب العادى الموجود داخل قاعة المحكمة(١٠) . وكانت هذه الأحداث بداية وجهة النظر التى رأت رولينجز اشتراكيًا ثوريًا .

ومن الجدير بالذكر أن رولينجز نفسه عندما روى ما حدث فى الساعات الأولى من يوم ١٥ مايو بعد ذلك اختلفت رؤيته عن رؤية ممثل النيابة. حيث أوضح رغبته "فى بتر الثورة الحقيقية"(١١) . ووفقًا لرؤيته شعر الضباط – مثلهم مثل باقى أفراد الشعب – بالغضب الشديد بسبب الظلم والفساد اللذين يعانى منهما المجتمع وكانوا على وشك الإقدام على عملية سفك دماء واسعة عندما تقدم هو وآخرون لإنقاذ الموقف "بعملية محدودة" فى صباح يوم ١٥ مايو فتجنب بذلك وقوع مذبحة بين الضباط وانهيار أكرا(١٢) .

وقد اكتمل الانقلاب الفاشل فى ١٥ مايو بانقلاب ٤ يونيو ١٩٧٩، عندما استولى الجنود تحت رئاسة بعض صغار الضباط على السلطة، وأفرجوا عن رولينجز من الاحتجاز ونصبوه رئيسًا للمجلس العسكرى الحاكم، مجلس القوات العسكرية الثورية

(AFRC)، والذى حكم البلاد حتى ٢٤ سبتمبر عندما سلم السلطة إلى الحكومة الجديدة المنتخبة. وأثناء هذه الأشهر الثلاثة، عبر رولينجز عن توجهه الاشتراكى الثورى وقام مجلس القوات بتأكيد هذا التوجه. وكان أثناء هذه الفترة يصر على أن دافعه للقيام بالانقلاب كان الظلم الواقع على البلاد[١٣] ، وأن الشعب العادى الذى دام ركوعه لفترة طويلة بدأ يرفع هامته من جديد ويصر على حقوقه خاصة حقه فى الحصول على مقابل لعمله[١٤] .

ومع ذلك، كانت تصريحاته تثير الشكوك حول ميوله الاشتراكية الثورية، وبالأحرى الماركسية. ففى تصريحه الإذاعى يوم الإفراج عنه من السجن أكد على إمكانية حل مشاكل البلاد "دون الحاجة لسفك الدماء"[١٥] ، وتبعه حديث أخر فى اليوم التالى يؤمن فيه جهاز الضباط من العقاب[١٦] ويؤكد أنه لن يمس سوى من تورط فى عملية التوزيع غير العادل "للكعكة القومية"، ومن استخدم علاقاته للاستيلاء على أكثر من حقه منها أو من موارد الدولة[١٧] .

ويعنى بذلك (المنتفعين، والانتهازيين، وكبار الملاك البخلاء) والذين تؤدى نشاطاتهم إلى استفحال الأزمات ومعاناة الشعب وتوسيع الفجوة بين العمل الإنتاجى والعائد من العمل، فمن لا ينتج ويتمتع بعلاقات قوية يزداد ثراء بينما يزداد الكادحون والطبقات الدنيا فقراً[١٨] . وتبع ذلك "بحمد الله على أن التقاليد الغانية فى التسامح والصبر حالت دون تحول هذه المشاعر إلى العنف"[١٩] بينما تقدم المجلس العسكرى والجنود الثوار نحو معاقبة رجال وسيدات الأعمال الفاسدين والمحتالين .

وتجدر الإشارة إلى نقطتين فى حديث رولينجز الإذاعى وأعمال المجلس العسكرى أثناء "عهد ٤ يونيو" ففى كل تصريحات رولينجز ، كان التركيز على إساءة استخدام السلطة والفساد واستغلال بعض الأفراد للأزمات الاقتصادية ليزدادوا ثراء ويزيدوا من معاناة الشعب، ومشاركة أصحاب المناصب العامة - خاصة ضباط الجيش - فى النهب بسوء استغلالهم لسلطتهم. لكنه لم يهاجم الهيكل الاقتصادى الأساسى الذى لم تستطع أى حكومة تغييره. وبالفعل، عندما سئل فى ١٩٧٩ عن إمكانية تكرار إساءة استخدام المنصب فى حالة عدم تغيير النظام الاقتصادى الاجتماعى، أجاب: "إن

القضية لم تكن فى النظام بل فى الأشخاص.. لذا وجب إيجاد الشخص المناسب فى المكان المناسب للقيام بالعمل المناسب"[٢٠] .

ولم يرغب رولينجز فى تغيير الهياكل الإدارية ولكن فى تغيير قلوب الأفراد. وفى ٢٧ يوليو ١٩٧٩ – وبمناسبة صلاة الجمعة – أكد أن الهدف الرئيسى لثورة ٤ يونيو كان شن "الجهاد"، وهو ما يعنى فى المحتوى التاريخى الغانى شن حملة أدبية، ضد الفساد والبيع بمخالفة الأسعار المحددة، وتجارة السوق السوداء، وتجارة العملة، وسائر أشكال الظلم الاجتماعى الأخرى[٢١] . وفيما يتعلق بالتبعية الخارجية لاقتصاد الدولة كأحد المشاكل التى تعانى منها البلاد أشار إلى أن المجلس العسكرى لم يكن لديه وقتٌ للتعامل مع المشكلة[٢٢] .

وإذا كان المجلس قد افتقد الوقت للتعامل مع هيكل الاقتصاد، فقد كرس وقتًا أكبر للهيكل السياسى. ومع انقلاب ٤ يونيو، كانت الحملة الانتخابية تتحرك فعلاً كجزء من عملية انسحاب كبرى للقوى العسكرية من حكم البلاد. ووضع المجلس الدستورى مشروعًا لدستور ليبرالى ديمقراطى يتحدد فى ظله الحزب الفائز. وكان اتجاه رولينجز والمجلس العسكرى والحملة الانتخابية اختباراً للتوجه الثورى للنظام. فهل تعلقت معاناة الشعب الغانى بالهيكل السياسى الموروث؟ وهل يؤثر توزيع السلطة السياسية على توزيع القوة الاقتصادية وبالعكس؟ رأى رولينجز أن توزيع السلطة نفسه نتاجٌ للسلوكيات الفاسدة السائدة. "فمن حصل على ثروته بنفوذه وجد الثورة فى غير صالحه وقرر استمرار فرض خضوع الشعب"[٢٣] . ومن هنا كانت أهمية استمرار ودعم "الطريق الديمقراطى للتنمية السياسية" والذى تم اختياره قبل الانقلاب. كما رأى أن التصويت ليس فقط حقًا ولكنه كذلك مسئولية .

ولن تتجاهل غانا تقاليدها "فى التسامح واحترام القانون ومبادئ العدالة المحترمة دولياً" بسبب "بعض المفاهيم التعسفية للعدالة الوقتية"[٢٥] . وأدخلت بعض التعديلات المفصلة على مشروع الدستور الذى وضعه المجلس الدستورى، غير أنها لم تحاول أبداً تعديل هيكله الديمقراطى الليبرالي، فقد كانت تهدف للحفاظ على سرية قرارات المحاكم، وعلى الإجراءات التى تم اتخاذها فى ظل سلطة المجلس العسكرى "لتطهير

القوى العسكرية من الفساد والتزوير، ولإصلاح صورة الجيش، وللتعامل مع المتهمين من الجيش والأفراد بسوء استخدام المنصب ونهب اقتصاد غانا أو إهدار المصلحة العامة أو كليهما"(٢٦) .

ويبدو أن الفشل فى تعديل الهيكل السياسى لم يكن بسبب قلة الوقت، ولكن بسبب الاختيار المتعمد للابتعاد عن الجوانب السياسية. بل والاقتصادية أيضًا. فانتفاضة ٤ يونيو كانت بالفعل "عملية قصيرة ومحدودة، ذات أهداف منصوص عليها بوضوح"(٢٧). وكانت – كما أوضح رولينجز فى تصريح إذاعى آخر له – ثورة لرفع الوعى الاجتماعى"(٢٨) ، وكما قال سابقاً، "بهدف تطهير البيت"(٢٩) . وكانت ثورة لتغيير الهياكل والمؤسسات. ومن جمع ثروته "فى إطار القانون" ليس لديه ما يخاف منه(٣٠) .

وهكذا بدا رولينجز بريئًا من صفة الثورية بصفة عامة، والماركسية بصفة خاصة اللتين ألصقتا به. وبينما بدأ رولينجز مراجعة القانون الذى شكلته القوى الاجتماعية لضمان استمرار الظلم الاجتماعى ومعاناة أفراد الشعب، فقد فشل فى الحصول على التأييد لتغيير هيكل القوى المسلحة. فمثلما استغل البعض ـ بفسادهم – المواطنين فى القطاع المدنى، كما فقد بعض الجنود أخلاقياتهم وشاركوا فى الفساد(٣١) . لكن الهدف لم يكن تغيير الهيراركية(٣٢) .

وفى نهاية عهد ٤ يونيو، وفى عشية تسليم السلطة إلى الحكومة المدنية، لخص رولينجز هذه الأهداف فيما أسماه "الوصية الأخيرة"(٣٣) . وكان غاية فى الوضوح عندما رأى "أن معاناة المجتمع الغانى ناجمة عن تكالب فئة محدودة مميزة على السلطة فيه واستغلالها الشرير له"، فهو مجتمع انتشر فيه "النفاق المغطى بالرغبات الأنانية للجنود والمدنيين سواء فى الساحة السياسة أو فى الحكومة"، مجتمع "استخلفه أفراد أنانيون"(٣٤) . ولكسر هذه الحلقة المستمرة من الأنانية واللاأخلاقية، انتفض صغار الجنود والضباط فى ٤ يونيو "لإزالة أسباب هذا التلوث القومى .. (و) لتطهير القوى العسكرية"(٣٥) .

كانت هذه هى المهام المباشرة للثورة، أما الأهداف البعيدة والأساسية للانقلاب فتتلخص فى "تطهير الأمة كلها و(توجيه) فكر وقلوب الشعب ضد المظالم

الاجتماعية"(٣٦) . وهما ما "يوازن سياسات وأخلاقيات الثورة"(٣٧) . ورأى رولينجز أن "الأمر يحتاج لثورة فى الفكر والروح لإزالة الأمراض الاجتماعية المتأصلة والتى أدت إلى الثورة"(٣٨) . وبعد شهور من تنحيه عن السلطة، وجد أن ما تم إنجازه أثناء "فترة ٤ يونيو"، كان مجرد عملية "تطهير صحي" أدت إلى عدد من المكاسب السيكولوجية، وهو ما خطط له بنفسه ليتجنب آثار سفك الدماء(٣٩) . وهكذا لم يكن هذا عهد ثورة، على الأقل فيما يتعلق بقواعد ثورة القرن العشرين(٤٠) . كما لم تتعلق بتحديد تبعية الدولة للاقتصاد العالمى، أو بتدمير الهيكل الطبقى القائم أو بتغيير الهيكل الاقتصادى الاجتماعى الغانى. بل كانت بالأساس عملية تطهير، وكما عرفها رولينجز نفسه فيما بعد، فشلت فى تغيير الظروف الاجتماعية لحياة الأفراد(٤١) . وفى يونيو ١٩٨١، تحقق رولينجز بنفسه من فشل انقلاب ٤ يونيو فى التوصل "لحكم العدالة"، أو فى أن يعمل كنظام "تصحيحى"(٤٢) .

ويفسر البعض سبب فشل الانقلاب فى اقتصار قاعدته على صغار ضباط وجنود الجيش دون "المقهورين" من المدنيين، وهى القاعدة التى رآها لينين دليلاً على الثورة(٤٣) . حيث فشلت المحاولات التى بذلت لإقناع العامة بعدم براءة المتهمين (فقد أكدت بعض الأدلة على إدانة قلة من الأفراد ليس لفسادهم ولكن لتعديهم على أفراد ذوى سلطة). كما ادعى البعض تأثير القبلية على إجراءات المحاكم الثورية(٤٤) . بالإضافة إلى أنه لم يكن من الممكن إزالة الشرور الاجتماعية المتأصلة عن طريق "ثورة" العقل والروح، أو أن تقود الثورة الاجتماعية إلى "ثورة العقل والروح".

وألقى علماء الاجتماع ومؤرخو المستقبل الساعون إلى فهم فترة ٤ يونيو، الضوء على أحداث هذه الفترة بعودة رولينجز إلى السلطة فى ٣١ ديسمبر ١٩٨١، فى ظل ظروف لا تختلف كثيراً عن ١٩٧٩، لكن مع تعقيد سياسى أكبر لخلق جو ثورى حقيقى حول النظام. وكان تصريحه فى أول يوم له بعد الانقلاب "لا أطلب أقل من الثورة، وهى شئ يمكن أن يغير القوة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد"(٤٥) .

ولم يكن الانقلاب انقلاباً عادياً على الرغم من تولى العسكريين للحكم، فقد كان للمدنيين أن يقرروا اتجاه البلاد فى المستقبل. ولم يكن النظام ليفرض نفسه على البلاد.

وكانت كل القرارات تتم "باتفاق الشعب وبسلطته من مزارعين وشرطة وجنود وعمال .. أغنياء وفقراء". وكان صناع الانقلاب فى حاجة لهذه القاعدة ليشكلوا جزءاً من عملية صنع القرار ولمطالبتهم بتولى الأمور للدفاع عن ثروات الشعب(٤٦) . وعلى العكس مما حدث فى ١٩٧٩، أشار رولينجز إلى إعادة بناء النظام السياسى للبلاد بإعلان تشكيل لجان الدفاع الشعبية كأجهزة يمكن أن يصبح الشعب من خلالها "جزءاً حقيقياً من عملية صنع القرار فى الحكومة"(٤٧) .

كما أوضح أن ما حدث فى ٣١ ديسمبر كان بهدف "فتح المجال للديمقراطية الحقيقية.. حكم الشعب، بالشعب ولصالح الشعب"(٤٨) . وفى هذه المرة لم ينظر لمعارضى الانقلاب باعتبارهم خارجين على القانون ولكن باعتبارهم مستغلين لآليات الدولة لأهداف شخصية، "يعيشون فى رفاهية ويلجئون للقهر للحفاظ على مناصبهم"، أما من يؤيد الثورة من عمال فقد تعرضوا للإهانة، وجنود، ورجال شرطة، عانوا مقابل النذر القليل منذ تسليم السلطة إلى المدنيين فى ١٩٧٩، وغيرهم فلم يتمتعوا بأى مزايا فى المجتمع الغانى(٤٩) .

كما طالب "شعب" غانا بتولى مصير البلاد ومشاركته وفقًا لإرادته(٥٠) . وفى هذا الإطار اتضحت طبيعة ووظيفة لجان الدفاع التى وجب إرساؤها فى المدن، والقرى، والمصانع، والمكاتب، وأماكن العمل وفى الثكنات(٥١) . وكانت مهمتها الدفاع عن الثورة "والحقوق الديمقراطية للأفراد" وكشف المخربين والفساد والاتجاهات المعطلة للثورة. وهكذا – وبخلاف ٤ يونيو – كانت ثورة ٣١ ديسمبر ثورة يستولى فيها "الشعب" على السلطة السياسية، وعلى حكم المجتمع ويغير الهيكل الاجتماعى الاقتصادى للبلاد. ويأتى تغيير هيراركية الجيش هذه المرة فى الأولوية بخلاف فترة ٤ يونيو. وحذر رولينجز من انتهاء عهد "الجيش الاستعماري". فالجيش الجديد جيشٌ شعبيٌ، يتمتع بالحرية وتسانده قوات شعبية قوية(٥٢) . كما رحب رولينجز "بثورة" الطلاب ودورهم فى الصفوف الأولى من الصراع الاجتماعى فى المجتمع.

وفى فترة ٤ يونيو، لم يركز على السلطة القضائية التقليدية فيما عدا ما يتعلق بتأسيس المحاكم الخاصة لأهداف محددة. حيث يتم تأسيس المحاكم الشعبية للتخلص

من الفساد فى البلاد، وللتعامل مع الموظفين العموميين الذين ارتكبوا "جرائم ضد الشعب" بسوء استغلال مناصبهم، والأهم من ذلك، ليختار الشعب بين السلطة القضائية التقليدية والمحاكم الشعبية، وهى خطوة اعتبرها رولينجز طريقة لمقرطة إدارة العدالة .

وفى خطبه وأحاديثه الإذاعية فى الأيام التالية على ٣١ ديسمبر، أشار رولينجز إلى تمسكه بنفس الاتجاه الإصلاحى البعيد عن الثورية الذى اتبعه فى ٤ يونيو. فمع سعيه نحو الثورة الحقيقية كانت رغبته فى خلق امتيازات للجيش ليكون جزءاً من عملية صنع القرار، مع إصراره على حماية قيادات الانقلاب ضد انتقام الحكومة المدنية[٥٤] . كما رأى الانقلاب محاولة لوقف "التدهور السريع" للبلاد، ودليله فى ذلك سفر أعضاء الحكومة لأنحاء المعمورة طلبًا للمعونة الأجنبية، بينما من يكسب العملة الصعبة من زراعة الكاكاو والبن متمسك بأراضيه لا يتخلى عنها. فشعر صناع الانقلاب بعجز الحكومة [٥٥] .

وبعيداً عن الرغبة فى التغيير الثورى التى يغذيها الماركسيون والثوريون الاشتراكيون، كان هناك شعور قوى رافض لسوء الإدارة الاقتصادية. وسرعان ما تحول اهتمام لجان الدفاع الشعبية ـ والتى تأسست لحماية الثورة وضمان سيادة الشعب على مصيره – إلى معالجة مشاكل هذه الإدارة[٥٦] .

وفى حديثه الإذاعى فى ٥ يناير، بدا رولينجز يعزف على نغمة اشتراكية ثورية جديدة، حيث أبدى اعتراضه على استغلال الحكومة المدنية طاقاتها لجذب الاستثمار الأجنبى دون الاستفادة من موارد البلاد فى التنمية. ومثل هذا الاستثمار يتساوى مع الاستغلال الأجنبى[٥٧] . وهكذا يبدو ميل رولينجز إلى نظرية التبعية الماركسية، مع الفارق أنه لم يهدف إلى قطع صلة اقتصاد البلاد بالاقتصاد الرأسمالى الخارجى، لكنه كان يميل إلى ضمان تنظيم الاستثمارات الأجنبية حسب احتياجات الدولة ، وهو الأمر الذى حال الفساد دون حدوثه [٥٨] .

ولم تكن المشكلة تكمن فى التبعية الاقتصادية ولكن فى خطأ السياسة الاقتصادية التى دفعت الجميع إلى البيع والشراء . فالضغوط الكبيرة على احتياطات البلاد من

النقد الأجنبى وزيادة معدلات الاستهلاك زادت من "الفشل فى تشجيع الإنتاج المحلى فى الزراعة والصناعة". وفى ردة ملحوظة للمنطق الاشتراكى والماركسى للعالم الثالث، أصر على أن فشل الإنتاج المحلى "أدى لوقوع البلاد فى براثن أقوى الشركات الصناعية والتجارية متعددة الجنسيات"، والتى كان على البلاد استيراد كل شىء فعلياً منها. ولم يكن النقد الأجنبى الذى كسبته البلاد كافياً لتغطية تكاليف الاستيراد، وبالتالى حدثت "الندرة الشاملة"[٥٩] ، وبالتالى ازداد دور الوكالات الخارجية فى تحديد أسعار أهم صادرات البلاد.

وهنا بدا تطور أيديولوجية رولينجز عنها فى ١٩٧٩ لأنه اعترف بأنه بسبب "هذه الندرة الشاملة" للسوق، دخل الرجال والنساء فى دائرة غريبة عنهم. وتآمر البعض مع رؤسائه من الفاسدين ففسد معهم[٦٠] . كما أنه اعترف بالحاجة الماسة لإيجاد حلول خاصة فيما يتعلق بقضيتى الندرة وارتفاع الأسعار. ومع ذلك، فقد فشل فى الوصول لآثار إنجازاته هذه وظل تركيزه فى الجانب الاقتصادى على النواحى الإدارية والأخلاقية[٦١] .

ومن ناحية أخرى، ثار الجدل داخل الدوائر الماركسية حول مدى اشتراكية النظام أو اتباع القوى الاجتماعية القائمة فى البلاد لنظرية ماو تسى تونج[٦٢] . غير أنه لم يكن مدركاً لهذا الجدل، وبالتالى لم يدرك مدى اقتراب نظامه من الاشتراكية.

أما على الجانب السياسى فالصورة الأيديولوجية للنظام مختلفة تماماً. وكما أشرنا سابقاً، فبعد خمسة أيام فقط من عملية ٣١ ديسمبر نادى رولينجز نفسه بتأسيس لجان الدفاع الشعبية والعمالية للدفاع عن الانقلاب، ولضمان كشف المخربين، وكشف الفساد وسائر الميول والاتجاهات التى تعترض طريق الثورة، ولمراقبة نظام التوزيع والتسعير، ولكى يتولى الشعب من خلالها إدارة شئونه، وحماية "حقه الديمقراطى"[٦٣] . وبحلول مارس ١٩٨٢، كان رولينجز يرى أن لجان الدفاع ليست فقط أدوات لتجنب تكرار "الفساد المشين للنخبة"، ولكن لضمان وجود القوة والسلطة فى مكانها الصحيح بين الشعب فى القاعدة[٦٤] . ومن وقتئذ، تكرر التركيز فى كل خطبه وتصريحاته على لجان الدفاع باعتبارها مؤسسات للديمقراطية الشعبية. ولم يكن

نشاط أعضاء الحزب قاصراً على الدائرة السياسية فقط، فقد لعبوا أيضًا دوراً ثورياً هامًا فى الحياة الاقتصادية. ففى الشهور الأولى التى تلت ٣١ ديسمبر، ساعد هؤلاء الأعضاء القرى لرفع معدلات إنتاجها الزراعي، ولتنظيم الفلاحين فى وحدات تعاونية لزيادة الإنتاج. وعلى الجانب الصناعي، عملوا على إقصاء الممارسات "المناهضة للثورة"، والتى أعاقت الإنتاج مثل عدم الالتزام وقلة كفاءة العمال. ولم يطالبوا بسلطة تحدى الإدارة إلا بعدما تخلص العمال فى سلوكهم من هذه الممارسات(٦٥) .

ومن الواضح أن لجان الدفاع من الناحية الاقتصادية لم تكن تهدف لضمان تحول الهيكل الاقتصادى القائم إلى الرأسمالية ولكن لضمان كفاءة إدارة الهيكل القائم. أوضح رولينجز فإن النظام يلتزم ماديًا بتقوية القطاع العام من خلال تسليم لجنة شركات الدولة إلى بنك الاستثمار القومى الذى يقوم بتطبيق معايير الشركات الخاصة على الشركات العامة(٦٦) . وكذلك شن الحرب على الفساد وسوء الإدارة من خلال لجان الدفاع(٦٧) .

بيان الميزانية المعدلة ١٩٨١- ١٩٨٢

ألقت وثيقتان من وثائق السياسة - اللتان أصدرهما النظام فى ١٩٨٢ - كثيراً من الضوء على إيديولوجيته الرئيسية، وبصفة خاصة، على مفهومه عن التنمية. أولاً - كان هناك بيان الميزانية المعدلة لعام ٨٢/١٩٨١ (RBS) والذى صدر فى نهاية مايو ١٩٨٢، لمراجعة الميزانية التى أصدرتها الإدارة المدنية فى العام السابق.

وتبدأ مقدمته بتحليل مختلف تمامًا عن الخط الذى تأخذه خطب وتصريحات رولينجز. فتبدأ بتحليل "الأزمة الطاحنة" التى يعانى منها الاقتصاد الوطنى فى ذلك الوقت باعتبارها نتيجة "لنمط العلاقات الاقتصادية الدولية التى يسيطر عليها تركيز الشركات متعددة الجنسيات والمتدخلة فى النشاط الصناعى والتى تعمل جنبًا إلى جنب مع البنوك الدولية(٦٨) . وذلك لإدماج الاقتصاد الغانى - مثل اقتصاد باقى المستعمرات السابقة - فى نمط العلاقات الاقتصادية الدولية. وتظهر "آثار" هذا الاندماج على المستوى المحلى فى صورة تعطيل القدرات الصناعية والتصدير، وتدهور الخدمات

العامة، وإثقال الطبقة العاملة بالضرائب، وتواجد المزارعين المنتجين الفقراء جنبًا إلى جنب مع جماعة صغيرة "متطفلة على الإنتاج" تحظى بكل عوائده. وازدادت حدة هذه الآثار مع جهل النظام بمصادر الأزمة وما يزيد من حدتها من سياسات.

وهيأت هذه الفقرة الافتتاحية القارئ – مثلها مثل نظرية التبعية للماركسيين الجدد – لهجوم راديكالى اشتراكى ثورى على أسباب "الأزمة الطاحنة" التى يمر بها الاقتصاد الغانى. ومع ذلك، ابتعد التقرير عن الأسباب الهيكلية الأساسية إلى العوامل الإدارية التى ألقى عليها تبعة كل ما يعانى منه الاقتصاد. فانخفاض قيمة العملة سببه "سوء الإدارة" والفشل فى وضع آلية مناسبة لزيادة الإنتاج(٦٩) .

وتبع هذا قائمة بالكفاءات الضعيفة الموجودة فى الشركات المملوكة للدولة وتمويل الحكومة لها وسوء الإدارة الحكومية للاقتصاد ككل(٧٠) . وتبع هذه القائمة سؤال عما يمكن عمله على المدى القصير، المتوسط والطويل؟ ولكن طرح التساؤل فى حد ذاته استبعد سياسة المدى الطويل على أساس أن انهيار آليات الحكومة وسوء الإدارة وقلة الإحصائيات أوجبت "إعادة هيكلة الاقتصاد.. وبأقصى سرعة"(٧١) . وهكذا تهيأ القارئ لعوامل المدى القصير والمتوسط، بمعنى آخر لما استبعده التقرير نفسه باعتباره "مجرد ترميم للسطح"(٧٢) . وتهيأ للامركزية آليات الحكومة وللمشاريع العامة والخاصة فى الأقاليم والمقاطعات(٧٣) . ولم يكن هناك أى محاولة لربط هذه "الظواهر السطحية" التى فرضتها متطلبات اللحظة بإعادة الهيكلة التى تفرضها ظروف الأزمة(٧٤) ، فقد كان ترميم هذه الظواهر السطحية يتطلب بدء التحول الاقتصادى. هذا باستثناء الإشارة المبهمة لأهمية الاعتماد على الذات من خلال تكامل نمط استخدام المواد الخام المحلية مع الإنتاج الصناعى(٧٥) .

وأشد ما وضعته الميزانية من إجراءات راديكالية كان وضعها لنظام ضرائب أقل رجعية مما كان عليه فى السابق برفع نصيب الضرائب المباشرة فى مواجهة الضرائب غير المباشرة(٧٦) ، وبتوسيع شبكة الضرائب لتغطية من يعمل فى مشروعه الخاص والمتخصصين الذين – حتى ذلك الوقت – تجنبوا دفع حصصهم من الضرائب، وبفرض بعض الالتزامات على دافعى الضرائب لدفعها دون الانتظار لتقديرها(٧٧) . وتعد هذه

الإجراءات معًا خطوة "عملاقة" باتجاه إعادة توزيع الدخل. "فالفقير" لم يتمتع بامتيازات فى مواجهة المزارع المتيسر(٧٨) ، كما عاد التأكيد على سياسة الرقابة على أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية، والتذاكر، والإيجارات(٧٩) .

ومن الواضح أن النظام السياسى حتى هذه اللحظة من الثورة لم يكن ملتزمًا بالتحول الاقتصادى. حيث ركز البيان على أن العقبة الرئيسية أمام تقدم قطاع التصدير كانت "المشاكل الإدارية" وليس العكس(٨٠) . ومن هنا كان هدف النظام توسيع قاعدة التصدير فى الدولة (وليس تغييرها)(٨١) .

وعندما تناول بيان الميزانية المعدلة مسألة تنويع الوعاء التصديرى كان التفكير فى زيادة إنتاج السلع الأولية فيه مثل الكولا والغذاء (٨٢) . ومع ذلك انتهى البيان بعبارة "الاعتماد على الذات"(٨٣) . وكأن هناك تعارضًا واضحًا بين الاعتراف بأهمية الطبيعة التابعة لاقتصاد الدولة وبين الحاجة إلى الاعتماد على الذات لتغيير هذه الطبيعة، فقد ألقى البيان باللوم على العوامل الإدارية الداخلية والتى عمقت الطبيعة التابعة للنظام. وذلك فى نفس الوقت الذى كان فيه القطاع اليسارى الماركسى من قاعدة الثورة يتفاوض مع صندوق النقد الدولى والقوى الغربية للحصول على قروض وتسهيلات مالية(٨٤) . ولم تخرج التصريحات الراديكالية العامة فى البيان عن التباكى على الوضع الاقتصادى بينما كان الوصف التفصيلى لسياساته يمثل مبادئ فعلية لتوجيه الاقتصاد.

وفى ٢٠ أكتوبر ١٩٨٢، أعلن وزير المالية الدكتور كويزى بوتشوى إعادة فتح باب الحوار مع صندوق النقد الدولى. ومن الطبيعى اعتبار هذا الحوار انحرافًا غير مسموح به عن رؤية المتشددين من الجناح اليسارى فى الحكومة للعالم، فحاولوا القيام بانقلاب سلمى فى ٢٩ أكتوبر. فما كان من رولينجز إلا أن أقصى عناصر هذا الجناح اليسارى باعتبارهم "أقلية لها رؤى متطرفة وهدامة"(٨٥) . وفى ٢٣ نوفمبر، كانت هناك محاولة أخرى لانقلاب أكثر قوة. وبالنظر إلى المناقشة الدائرة والتى استمرت قرابة العام حول استراتيجية التنمية بين أنصار الحكومة، خاصة بين صفوف حركة الرابع من يونيو والتى رأسها رولينجز، وأنصار حركة الديمقراطية الجديدة والتى كان وزير المالية عضواً فيها، بدت اللحظة مواتية لتحدى أيديولوجية النظام، واتجاهاته عن الثورة والتنمية.

وهاجم رولينجز حزب PDC وWDC اللذين كان أعضاؤهما أعضاء فى نفس الوقت فى المجلس القومى المؤقت، باعتبارهما معقل "المتطرفين". فالدفاع عن المجتمع أو مكان العمل، على حد قوله، مهمة كل المجتمع أو محل العمل وليسا من اختصاص اللجان أو الأجهزة الشعبية فقط. وبما أن الثورة مثلت تحرك الشعب كله نحو التقدم[٨٦] . لذا كان على كل غانى المشاركة فى عضوية PDC وWDC فى حالة تأديتهم لوظائفهم. حيث يجب أن يستند نجاح أى جماعة إلى خبراتها من الشعب وليس من "أيديولوجية جامدة لا تنبع من ظروف وخبرات الشعب الخاصة[٨٧] .

برنامج النظام لإعادة البناء والتنمية

بدت أيديولوجية النظام فى الوثيقتين اللتين تم إصدارهما فى نهاية العام. حيث تمثلت الوثيقة الأولى فى برنامج النظام لإعادة البناء والتنمية. ومثله مثل بيان الميزانية المعدلة، بدأ البرنامج بالإشارة إلى الطبيعة التابعة للاقتصاد، وإلى أن المشاكل التى يعانى منها مثل النقص الخطير فى السلع الأساسية وتدهور مستويات معيشة الغالبية العظمى من الشعب، لم تكن مشاكل خاصة بغانا وحدها ولكنها مثلت "أزمة يعانى منها العالم نتجت عن العالم الغربى الذى يرتبط به اقتصاد الدولة، مثله مثل اقتصاديات كل الدول المتخلفة، ارتباطًا وثيقاً"[٨٨] . وبالنظر إلى اعتماد الهيكل الاقتصادى الغانى الشديد على الواردات، تظهر أهمية العوامل الخارجية، وتأثيرها القوى على التنمية الداخلية[٨٩] .

ومثله مثل بيان الميزانية المعدلة، اعترف البرنامج بأن العوامل الداخلية مثل السياسات الخاطئة، التكاسل، وسوء الإدارة قد زادت كلها من الأزمة الاقتصادية[٩٠] . ومع ذلك، ومرة أخرى مثل بيان الميزانية، ركز البرنامج عند تناوله خطوات الإصلاح ووضع "أسس التنمية المتوازنة" على "إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية"، وتجاهل الطبيعة التابعة للاقتصاد والتى نبع منها كل مشاكله[٩١] .

وفى عام ١٩٨٤ وعد البرنامج بإعادة الهيكلة، وتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبدء خطة ثلاثية قصيرة المدى (برنامج الإصلاح). كما عمل

على "المواءمة بين إعادة هيكلة علاقات الإنتاج والإدارة المالية السليمة" بهدف علاج الركود الاقتصادى وتحسين الظروف المادية للعامة (٩٢) .

وكان هدف البرنامج تطوير "أسس الاعتماد على الذات وتكامل الاقتصاد القومى"، من خلال زيادة إنتاج بعض القطاعات الزراعية مثل الغذاء والمواد الخام ، وإلغاء الاستغلال المحلى والخارجى ، وتخفيض معدلات التضخم ، وتحسين توزيع الأغذية ، والخدمات ، والدخول (٩٣). كما هدف البرنامج أيضًا إلى احتكار الدولة لتجارة الواردات والصادرات لمراقبة "استنزاف" النقد الأجنبى بفواتير الصادر والوارد"(٩٤) وتحويل قنوات التجارة الخارجية من أطرافها التقليدية فى دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى إلى الدول الاشتراكية وغيرها(٩٥) . أما بالنسبة لتجارة التجزئة، فقد كان هدف البرنامج إقامة سلسلة من المحال التعاونية لتسهيل رقابة الشعب على توزيع السلع الأساسية.

وهكذا أدت هذه التصريحات العامة لإحراز بعض التقدم فى مايو ١٩٨٢، لكنها لم تغير الوضع القائم فيما يتعلق بتقليل الطبيعة التابعة للاقتصاد، خاصة من خلال التنمية والتصدير وزيادة إنتاج الصناعات المعدنية وتقليل وزن الصادرات الأولية – خاصة الكاكاو – فى الاقتصاد(٩٦) . وفى مجال التصنيع، تجاهل البرنامج مد شبكة التصنيع إلى مجالات جديدة وكذلك مشاكل الملكية، بينما ركز على قضية الرشادة الاقتصادية، ورفع مستوى التكامل بين البحث العلمى والإنتاج وتعظيم استخدام المواد الخام المحلية(٩٧) ، وكلها مجالات هامة بلا شك إذا اقتصر الاهتمام على كفاءة الإدارة الاقتصادية دون محاولة تغيير الطبيعة التابعة للاقتصاد.

ولم يكن البرنامج ليقيد البنوك الأجنبية ولكن كان هدفه إعادة توجيهها إلى بنود غير تمويل تجارة التجزئة(٩٨) ، كما عمل على إصلاح الشركات المملوكة للدولة بحيث يصبح كل من العمال والإدارة مسئولاً عن تحقيق الأهداف التى تضعها الدولة(٩٩) . وفى ظل السياسة الداخلية، يلتزم البرنامج بأن تتناسب الزيادة السنوية للدخول مع زيادة الإنتاج، وبالرقابة على التضخم(١٠٠) . وقد أعلن البرنامج اعتزامه إصلاح نظام الضرائب بحيث يدفع الأفراد المتساوون فى المؤهلات والخبرات نفس الأنصبة بغض النظر عن قطاع الدولة العاملين فيه، ولتسهيل الأمر على الإخصائيين والحرفيين الذين

يعملون فى مشروعات خاصة. وظهرت فوائد تلك القوانين فى إعادة توزيع الموارد على أفراد الشعب، لكن لم يع البرنامج أن "أهم مصدر للتوتر" فى المجتمع لم يكن الدخل بل الملكية[١٠١] . وكأن جزءاً من البرنامج مخصص لسياسات الاقتصاد الكلي، فظهر البرنامج وكأنه الموجه الأساسى للاقتصاد. كما أن اعتماده المستمر على الصادرات الأولية لحل الأزمة الاقتصادية الاجتماعية ظهر فى صورة اختلال حاد فى ميزانية الحكومة وقطاعات الاقتصاد والوحدات الإنتاجية[١٠٢] . ومن هنا كان تركيز البرنامج على الالتزام المالى وإغفاله لأصل مشاكل الاقتصاد باستثناء قطاع التصدير[١٠٣] . فجاءت تفاصيل هذه السياسات فى ميزانية ١٩٨٣ .

وظهرت الوثيقة الثانية بعد محاولة انقلاب نوفمبر – وهى الثالثة فى نفس العام – لتوضح أن القانون رقم ٤٢ كان بمثابة أيديولوجية النظام حيث يتضمن أهداف سياسة الدولة و"الإطار الأساسى لممارسة سلطات الحكومة"[١٠٤] . وحاولت الوثيقة أن تثبت للمتشددين من الماركسيين التزام النظام بخطه الثورى. فكان أول مبادئها العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وإعادة هيكلة الاقتصاد فى عملية ثورية موجهة ضد الهياكل السابقة للظلم والاستغلال[١٠٥] .

وظهر اختلاف اهتمامات الماركسيين عن اهتمامات النظام فلم تكن الأولوية موجهة نحو إلغاء الطبقية والصراع الطبقى من المجتمع الغانى، بل نحو تشجيع التكامل القومى، وغرس احترام حقوق الإنسان الأساسية وكرامته "بين كل قطاعات المجتمع باعتبارها جزءاً من قاعدة العدالة الاجتماعية"، وعدم التمييز على أساس اثنى وغرس روح الولاء لغانا بحيث يجب الولاء الإقليمى والاثنى والطبقى بين الشعب الغانى[١٠٦] .

كما لم تظهر هذه المبادئ أى اهتمام بتبعية اقتصاد الدولة "للاقتصاد الرأسمالى العالمى". بل اهتمت بالإدارة المناسبة والفعالة للاقتصاد والتى تضمن أقصى رفاهية وحرية وسعادة للشعب وتوفر له الحياة الكريمة والوظيفة المناسبة ومساعدة المحتاجين[١٠٧] . ولهذا الهدف، كانت أهمية وضع وتخطيط وتنسيق برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية[١٠٨] . واعتقد البعض بوجود نمط ثقافى خاص جدير بتقليد الثوار له، لذا كان وجوب تبنى وتطوير القيم الثقافية التقليدية كجزء مكمل لنمو وتنمية المجتمع[١٠٩] .

وكانت لجنة الدفاع الوطنى (NDC) – والتى تم تأسيسها فى ظل إعلان مجلس الدفاع الوطنى المؤقت لتختص بلجان الدفاع الشعبية الموجودة أساسًا ضمن آليات الحكومة ـ مسئولة عن تنمية ونشر هذه المبادئ من خلال لجان الدفاع الشعبية، ومسئولة كذلك عن اقتراح القوانين(١١٠) . كما تأسست اللجنة الوطنية للديمقراطية (NDC)، فى ظل نفس الإعلان السابق لتولى مهمة الانتخابات، وتنمية "الوعى بأهداف التحول الثورى" فى غانا(١١١) .

ميزانية ١٩٨٣

قدم وزير المالية والتخطيط الاقتصادى ميزانية ١٩٨٣ فى أبريل ١٩٨٣، والتى وضعت تفاصيل سياسات إعادة البناء والتنمية(١١٢) . وفى هذه المرة، أشارت الميزانية مجرد إشارة سريعة إلى طبيعة التبعية الخارجية للاقتصاد ثم تناولت المشاكل الاقتصادية الملحة والتى يمكن أن يؤدى تجاهلها لمواجهة "كارثة لا فكاك منها"(١١٣) .

وتناولت الميزانية العوامل التى يعتقد أنها أسباب الأزمة الاقتصادية "الطاحنة" والتى تدفع البلاد نحو الكارثة: وهى سوء الاستخدام مثل (تحويل النقد الأجنبى إلى الطلاب الدارسين بالخارج وللعلاج الطبى بالخارج) والإهدار ومن مظاهره (اكتظاظ بيروقراطيات البعثات الدبلوماسية بالخارج)(١١٤) . وعلى ذلك يكون حل الأزمة من خلال إعلان "ثغرات نظام الإدارة الاقتصادية والمالية" لتلافيها(١١٥) . فكان التأكيد على نظام الحوافز والأجور الإضافية لزيادة الإنتاج وتحسين الكفاءة الإدارية. وتصميم السياسة السعرية لعبور عنق الزجاجة فى مجال الإنتاج، ورفع الإنتاجية وتشجيع الإدارة المالية الجيدة والحفاظ على التوازن الصحى بين تغيرات الأسعار والدخول، والتلاعب بمعدلات الفائدة "لضمان التراكم الفعال والاستخدام الأمثل للموارد النادرة". كما "يجب منح الحوافز المناسبة للمدخرين، وفرض سعر مناسب على المقترضين لاستخدامهم رأس المال، وتحديد مستويات الضرائب وفقًا لهذا الهدف"(١١٦) .

ومع ذلك، كان كل هذا لضمان التوافق مع أهداف العدالة فى توزيع الدخول، بحيث يكون تقييد الدخل مصحوبًا "بتقييد مساوٍ أكثر فى مرتبات السلطة التنفيذية،

والأرباح وعوائد الملكيات"[117] . وللتعامل مع التضخم وحماية المدخرين من آثاره، هدفت الميزانية إلى المزج بين القيود النقدية وزيادة الإنتاج، وهى سياسة كان من المتوقع أن تقود إلى تخفيض معدلات الأسعار. وبالتالى لجأت الميزانية إلى الاقتراض من البنك المركزى بدلاً من الاقتراض من المصادر المحلية التى لا تعانى من التضخم بل وحتى من المصادر الأجنبية[118]. ومع تناقص مساهمة قطاع التصدير، خاصة الكاكاو، فى الميزانية فى عوائد الدولة، تم إعلان إجراءات قوية "لإصلاح النقص فى قطاع التصدير بصفة عامة ووضع الأساس للنمو بإعادة رسم هياكل التكلفة - الأسعار فى هذا القطاع من خلال الحوافز وتوفير المدخلات الضرورية"[119] . ولم يكن هناك اهتمام باعتماد الميزانية على دخول التصدير حيث أصبح الاقتصاد أكثر اعتماداً على "الاقتصاد الرأسمالى العالمى".

واهتمت ميزانية ١٩٨٣ بالفعل بالتفاصيل وإن لم تلتفت للطبيعة التابعة للاقتصاد الغانى، ولم تحاول حتى بدء عملية التحول الهيكلى. وكيف كان بإمكانها ذلك وقد اعتبرت فشل قطاع التصنيع نتيجة لضعف نظام الرقابة على الأسعار وانخفاض مستوى استخدام الطاقات والقدرات؟[120] . وهكذا كانت الميزانية تمهيداً لبرنامج الإصلاح الاقتصادى متوسط المدى وذلك بتأكيدها على أهمية "الالتزام المالى" وإلغاء العجز التقليدى فى الميزانية[121] .

ولتحقيق هذين الهدفين كانت أهمية تحسين الخدمات الطبية لضمان عوائدها[122]، وزيادة أسعار السلع كنتيجة للرسوم المفروضة على استخدام النقد الأجنبى. وتخصيص قدرٍ أكبر من بنود الميزانية لصالح خدمة القطاعات الفقيرة من الشعب[123].

وزاد من ارتفاع تكاليف زيادة الأسعار انخفاض عوائد الإنتاج البترولى. فقد شهد أكثر المنتجات البترولية استخداماً من الفقراء - وهو الكيروسين - أكبر زيادة سعرية وصلت إلى (١٦٤٪) من بين كل المنتجات البترولية[124] . ومع ذلك، زاد متوسط الدخل اليومى من ١٢,٠٠ سدى إلى ٢١,١٩ سدى فقط - وهو ما يمثل زيادة قدرتها ٨٣٪ .

رد رولينجز على الميزانية

نظر رولينجز لميزانية ١٩٨٣ باعتبارها إدارة اقتصادية أكثر منها إرساء لأسس التحول الهيكلي. فقدمها على أنها "الخيار الوحيد المتاح للحكومة.. والطريق الوحيد للوصول للديمقراطية، والعدالة الاجتماعية"[١٢٥] ، فالقضايا التى ناقشتها الميزانية تلخصت فى الحاجة إلى إعادة البناء القومى، وتصحيح أخلاقيات القيادات، وتحويل النشاط الاقتصادى من التجارة والتطفل على الإنتاج إلى الإنتاج خاصة فى قطاع التصدير[١٢٦] .

وحظى تركيز الميزانية على مشاكل الإدارة واستبعادها لأى تحول اقتصادى وتجديدها لمصالح الدولة بتأييد المؤسسات المالية الدولية والأمريكية[١٢٧] . أما فيما يتعلق بانخفاض مستويات المعيشة فرآه رولينجز ثمنًا لانخفاض الأداء الاقتصادى فى السنوات العشر السابقة تقريبًا[١٢٨] .

وأوضحت ميزانية ١٩٨٣ تركيز برنامج الإصلاح الاقتصادى على إصلاح الإدارة دون التحول الاقتصادي. واعتقد البعض (كما يفعل الماركسيون عادة) فى ضرورة فصل الاقتصاد المحلى عن الاقتصاد الغربى (الرأسمالى)، وهو ما لا تركز عليه الفقرات الافتتاحية فى بيان الميزانية المراجعة ١٩٨١/٨٢، مما أدى لحدوث انقلاب يونيو الناجح الذى انتهى باستيلاء الثوار على مقر الإذاعة الوطنية وفتح أكبر سجنين وطنيين للإفراج عن زملائهم المسجونين.

وهو ما دفع النظام لرفع مستوى الوعى السياسى لكوادر الثورة من خلال برنامج تعليمى وتثقيفى كبير تكون نتيجته وضع أيديولوجية جديدة "تتكيف مع ظروف الدولة" وتتبلور من إرادة الشعب (و) تمثل انعكاسًا صادقًا لسلطة الشعب[١٢٩] .

وبعد شهرين من هذه المحاولة أدرك رولينجز التباعد الكبير بينه وبين زملائه من الماركسيين. فشعر أن الوقت قد حان – على حد قوله – لوقف الهراء الشعبى (الماركسى) وإحلاله "بالمنطق الشعبى" - فهذه الأقلية المناضلة تتعامل مع القضايا بتخبط، وبثقافة مشوشة، وهى مستعدة لاعتبار أعدائها من الرجعيين (بينما) أنصارها من المتنورين[١٣٠] . بينما الأساس فى التقييم هو "الإنتاجية" و"الكفاءة". وبدلاً من الاهتمام

"بمن يحصل على ماذا"[١٣١] ، تستخدم القروض لانتشال البلاد من "حالة التبعية" التى تعانى منها[١٣٢] .

ولقد ركز رولينجز على تبنى الحكومة لإجراءات تتمكن من حل مشاكل الاقتصاد الأساسية "بغض النظر عن نوع الحكومة التى تدير البلاد"[١٣٣] . حيث ترى الماركسية أن سوء الإدارة وفساد الحكومة تعد قضايا ثانوية فى دول العالم الثالث وأن مشاكل النظم الرأسمالية والتى مثلت عقبة هائلة أمام التنمية لم تتناولها سياسات الحكومة رغم معاناتها منها.

ودفعت محاولة انقلاب ١٩٨٣ الحكومة للحفاظ على الهيكل الاقتصادى القائم، وجذب المؤسسات المالية الدولية ومحاربة الأيديولوجية الماركسية. وبدأ رولينجز بالفعل منذ أغسطس ١٩٨٣ فى الحصول على ثقة المجتمع المالى الدولى بسبب الإدارة المالية الحذرة والمسئولة لحكومته[١٣٤] . وبنهاية العام، هاجم رولنجز الاهتمام الشديد بالمزارعين الصغار فى المناطق الريفية "فهم الأقل تنظيماً، والأقل وعياً من الناحية السياسية، والأقل إدراكًا لحقائق الحاضر والأقل تعبيراً عن مصالح العمال فى المناطق الحضرية" [١٣٥] .

وهو ما يوضح محافظته على مبدأ الإدارة الكفء للاقتصاد وذلك بهدف "حماية الثورة"[١٣٦] والتى كان يصفها بأنها "عملية انتقال من مرحلة لأخرى فى طريقها نحو تحقيق أهدافها" حيث استهدفت ثورة ٣١ ديسمبر تأسيس عدالة اجتماعية و"ديمقراطية قومية"[١٣٧] . ولم تكن إذن مرحلة خاصة فى ثورة اشتراكية، كما حاول البعض أن يوحى[١٣٨] ، ولكنها كانت تهدف فى النهاية لإيجاد "نظام حكم يمكن الجميع من المساهمة والمشاركة كتجربة تحررية للجميع"[١٣٩] ، وهو شىء يجب أن يقوم تحقيقه على "التشاور، والاحترام، والتسامح".

هذا وقد انتهى عام ١٩٨٣ باستنتاج عدم تطابق هذه الثورة مع أى ثورة اشتراكية أخرى، حيث إنها قامت على الخبرات والخلفيات الثقافية الغانية[١٤٠] . كما كان عام ١٩٨٣ هو أكثر الأعوام حرجًا فى تطور أيديولوجية النظام وكانت قضية الميزانية هى أهم قضية فيها.

أما عام ١٩٨٤ فقد بدأ بقضية راديكالية جديدة. عندما أشار رولينجز فى ٦ يناير إلى الآثار التدميرية للوضع الاقتصادى الدولى والروابط بين التجارة والدين ومعدلات الفائدة، والفجوة المتزايدة بين "ما نملكه" و"ما لا نملكه". وهنا أكد رولنجز أن الحل يتلخص في: (أ) قوة الإصرار (ب) توافر الإرادة السياسية (جـ) والتعامل مع القضايا بشكل كلى ولا جزئى[١٤١] .

وفى نفس الشهر أكد رولنجز أن التهديد الوحيد الكبير لأمن أفريقيا هو التهديد الاقتصادى، والتبعية والتخلف. فأسعار الصادرات والواردات مفروضة من الخارج. ومن هنا فإن الطريقة الوحيدة – فى رأيه – للتغلب على التبعية والتخلف على المستوى القومى، والقارى وعلى مستوى العالم الثالث تكون بالاكتفاء الذاتى، خاصة فى مجال إنتاج الغذاء[١٤٢] . فالتخلف فى أفريقيا ناتج عن قرن كامل من التنمية الأوروبية على حساب أفريقيا[١٤٣] ، ومن هنا كان تأييده لصراعات التحرر فى فيتنام، والجزائر، وموزمبيق، وأنجولا وفى جنوب إفريقيا.

ولا يعنى هذا تغير أيديولوجية النظام . ففى حديثه الإذاعى فى يوم الاستقلال فى ١٩٨٤، ورغم إقراره باعتماد الاقتصاد الوطنى – على الأقل بشكل جزئى – على العوامل الدولية الخارجة عن حدود سيطرة الدولة، إلا أنه رأى أن الطريق الوحيد للتنمية يكون من خلال العمل الإنتاجى دون التفكير فى الإملاء الخارجى لأسعار الصادرات والواردات والادعاء بأن تخلف القارة كان نتيجة لتنمية أوروبا[١٤٤] .

وبما أن الوضع الدولى لا يتلاءم مع ضعف الناتج الفردى فى الدولة، وذلك مع الضغوط الداخلية لتحسين مستويات المعيشة، "كان يجب الوصول لحل وسط عملى"[١٤٥] . وكان الحل الذى توصل إليه هو التركيز على العوامل الداخلية على المدى القصير[١٤٦] .

وهكذا يتضح أن التحول الهيكلى للاقتصاد لتقليل تبعيته للنظام الدولى لم يكن جزءًا من تفكير رولينجز، على الأقل فى هذه المرحلة. وكان حديثه عن التغير الهيكلى يتعلق بالهيكل السياسى الداخلى، بل ولم يميز وقتها بين التغير الهيكلى من ناحية، ومحاربة الفساد والانحرافات الأخلاقية من ناحية أخرى. وعلى مدى عامين من الثورة

حاول خلق مجتمع عادل ذى مؤسسات سياسية ديمقراطية تعكس آمال الشعب(١٤٧) ، وتسمح بمشاركة الشعب فى القضايا التى تؤثر على حياته اليومية . وكانت هذه المؤسسات هى لجان الدفاع والمحاكم العامة.

كما أعلن رولينجز تغيير النظام السياسى إلى النظام الذى سبق له رفضه. وكبديل لجان الدفاع، أعلن الرئيس الغانى نيته فى تأسيس مجلس وطنى تمثيلى يختار أعضاءه بالانتخاب ليمثلوا "مصالح الشعب ويكونوا مسئولين أمام الشعب حول أدوارهم ووظائفهم. وهو ما يختلف عن الديمقراطية البرلمانية الغربية "الخادعة" والتى تهيمن فيها مصالح الأغلبية العظمى من المواطنين(١٤٩) . واعتبر هذا النظام الجديد "شكلاً جديداً للحكم الديمقراطى(١٥٠) ، إلا أن لجان الدفاع وباقى منظمات العامة – رغم أهمية دورها – لا تزال فى طور التأسيس والتدعيم(١٥١) .

ولم يكن الهيكل الجديد مقصوراً على المستوى القومى. فقد كان على الممثلين المنتخبين من الشعب السيطرة على التنمية المحلية والإدارة على مستوى القرية، والمدينة والمقاطعة. وأصبح من حق الشعب استدعاء ممثليه على مستوى المحليات. كما كان هناك مسار آخر لديمقراطية المشاركة ساعد فى إثراء قرارات النظام السياسى؛ فقد كان المنبر الاستشارى القومى (NCF) شكلاً من أشكال "مأسسة الديمقراطية الشعبية وخلق الظروف السياسية الملائمة لحل المشاكل الاقتصادية الصعبة"(١٥٢) .

وفى نوفمبر ١٩٨٤ وضعت الجماعة الاستشارية الغانية التى التقت فى باريس برنامج الإصلاح الاقتصادى الموعود (ERP 1) (١٥٣)، حيث رأت أن أسباب تدهور الاقتصاد تتلخص فى السياسات الاقتصادية الضعيفة، وطول فترة الجفاف، وسوء الإدارة الاقتصادية(١٥٤) .

ولقد أكدت هذه الوثيقة والوثيقة التالية لها (خاصة البرنامج الوطنى للتنمية الاقتصادية(١٥٥) والذى بدأ فى يوليو ١٩٨٧) أن تركيز واهتمام رولينجز ونظامه كان منصباً على الإصلاحات الإدارية أكثر من إصلاح الاقتصاد والمجتمع الغانى.

وفى الختام، يجب التأكيد على أنه إذا كان الهدف الأساسى لثورة ٣١ ديسمبر هو- كما ورد فى البرنامج الوطنى – "كسر دائرة التخلف وبدء عملية إعادة البناء

الوطني"[١٥٦] "وإحداث ثورة في القاعدة الإنتاجية للاقتصاد"[١٥٧] ، فإن الإجراءات والسياسات الاقتصادية للنظام لم تسهم في تحقيقها. وإذا كان نظام جيري رولينجز نظامًا ثوريًا فقد كان ثوريًا في الجانب السياسي على حد قول روسو قبل ١٩١٧ . بل كان - على حد تعبير دونالد روتشيلد - نظامًا إصلاحيًا برجماتيًا ثوريًا[١٥٨] .

فلم يشارك رولينجز فانون وغيره من ثوار العالم الثالث والأجنحة اليسارية التالية على لينين في "رفض عدم المساواة والقهر وعدم الرغبة في النضال لتغيير العالم"[١٥٩] . فما اتبعه من أفكار وما تبناه من سياسات بتوجيه من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أثبت عدم مشاركته فانون وماوتسي تونج وشي جيفارا وسامورا ماشيل وهو شي مين وغيرهم من ثوار العالم الثالث التالين على لينين رفضهم لقيم النظام الرأسمالي.

الهوامش

1. Isaac Deutscher, *Ironies in History*, OUP, 1966, p. 68.
2. See for example, Donald Ray, *Ghana, Politics, Economics and Society*, Francis Pinter, London and Lynne Rienner Publishers Inc., Bouider, 1986, *passim*, but especially pp. 27-28.
3. Donald Rothchild, "The Rawlings Revolution in Ghana Pragmatism with Populist Rhetoric" *CSIS Africa Notes* Washington, Georgetown University Centre for Strategic and International Studies, 42.
4. Jon Kraus, "Ghana's Radical Populist Regime", *Current History*, April, 1985.
5. Babatope E., *Ghana Revolution, From Nkrumah to Jerry Rawlings* Enugu, Fourth Dimension Press, 198. See esp. pp. XV, 2-5, 47, 55 and 58-59.
6. In February 1989, Dr. Obed Asamosh, PNDC Secretary for Foreign Affairs! said the PNDC was not interested in any "ideological doctrines" that would tie it down to any "straitjacket political system". "What we want", he said, "is good ideas that will take into account our circumstances and make good what we have.. we are sort of practising pragmatism with a populist contest". See *Ghanaian Times*, Thursday, February 1989. p. 1.
7. On this, see Karl Marx, *The German Ideology*, Bentley A.F., *The Process of Government* and Karl Manheim, *Ideology and Utopia*.
8. This point comes out particularly Well in Mike Oquaye, *Politics in Ghana, 1972-79*, Accra Tornado Publications, 1980, pp. 134-135.
9. For the relevant potion of the opening address of the DPP see Mike Oquaye, *op. cit.*, pp. 133-134. For a fuller account see Barbara B. Okeke, *4 June, A Revolution Betrayed*, Enugu Ikenga Publishers, 1982, pp. 126-131.
10. Mike Oquaye, *op. cit.*, p. 134.
11. Barbara E. Okeke, *op. cit.* pp. 147, 175 and 179.
12. *Ibid.*, pp. 38-39.
13. *Ibid.*, pp. 13-36 and 138-139.
14. *Ibid.*, p. 145.

15. *Ibid.*, p. 134.
16. *Ibid.*, pp. 134 and 140.
17. *Ibid.*, p. 136.
18. *Ibid.*
19. Okeke, *op. cit.*, p. 140.
20. *Ibid.*, Part II, p. 152 (Italics mine).
21. *Ibid.*, Part II, p. 152.
22. *Ibid.*, Part II, p. 179.
23. *Ibid.*, Part II, p.145.
24. *Ibid.*, Part II, p. 144.
25. *Ibid.*, p. 139.
26. *Constitution of the Republic of Ghana, 1979*, First Schedule Part IV, Section 16. Okeke, *op. cit.*, Part II, p. 153, where the limited objectives spelt out were clearly seen as symptoms of malaise rather than causes.
27. *Ibid.*
28. Okeke, *op. cit.*, Part II, p. 137.
29. *Ibid.*, Part I, p. 44.
30. *Ibid.*, Part II, p. 136.
31. *Ibid.*, Part II, p. 148.
32. Hansen and Collins, *op. cit.*, p. 22.
33. Okeke, *op. cit.*, Part II, p. 160.
34. *Ibid.*, Part II, p. 160.
35. *Ibid.*
36. *Ibid.*
37. *Ibid.*
38. *Ibid.*, Part II, p. 158.
39. See BBC television broadcast on 18 March 1980, Okeke *op. cit.*, Part II.
40. See John Dunn, *Modern Revolutions*, Cambridge: The University Press, 1972, preface, pp. xi and xii for a short characterisation of post-1917 revolutions.
41. Rawlings said in January, 1980 "... (1) let's not forget the civilians were crying for more blood; (2) we didn't give them a chance to flex their muscles; and (3) their social conditions, food, transport, etc., hadn't changed much in spite of the AFRC period — after all, the only positive thing given all that heat of anger and our economic position the only positive thing to do under the circumstances was the negative elements, those criminals ..." (Okeke, *op. cit.*, pp. 166-167).

42. Okeke, *op. cit.*, p. 182. See also Panter-Brick, *Soldier* and *Oil* Frank Cass, 1978, Chapter 4 where Martin Dent specifies some military regimes as being "corrective" rather than being "caretaker" or "revolutionary".
43. Realising the failure of the civilians to join in the "revolution", Rawlings referred to them as "cowards" (See Mike Oquaye, *op. cit.*, p. 154). See also the account of 4 June in *Africa Contemporary Record*, Vol. XII, 1979-80, pp. 497-499 which makes it clear that it was an all army affair with practically no input by the masses, the workers and the "peasantry". It was indeed clear that what the public wanted not a "revolution" but a return to civilian rule. See Kojo Yankah, *The Trial of J J Rawlings*, Ghana Publishing Corporation, 1986 pp. 4-5.
44. The fact that after the "second coming". Rawlings himself varied some of the decisions of the revolutionary courts suggest that not all the actions of the "4 June era" can be said to have promoted the "reign of justice".
45. *Revolutionary Journey: Selected Speeches of Jerry John Rawlings*, Chairman of the PNDC, 31 December 1981-1982 Vol. One, Accra: Information Services Department, n.d Part 1, p. 1.
46. *Ibid.*, and p. 2.
47. *Ibid.*, p. 4.
48. *Ibid.*, p. 4.
49. *Ibid.*, p. 13.
50. *Ibid.*, pp. 5-6.
51. *Ibid.*
52. *Ibid.*
53. *Ibid.*, p. 12.
54. *Ibid.*, p. 1.
55. *Ibid.*, p. 4.
56. *Ibid.*, p. 5.
57. *Ibid.*, p. 6 and 7.
58. *Ibid.*, p. 7.
59. *Ibid.*, p.7 and 8.
60. *Ibid.*, p. 8.
61. Thus on the food crisis he appealed to the good sense of Ghanaians to make the ... unnecessary, *ibid.*
62. See Donald Ray, *Ghana, Politics, Economics and Society London*, Frances Pinter and Boulder, Lynne Rienner 1986, pp. 27. It should be noted that Donald Ray exaggerated the differences between the JFM and the NDM.

The arguments were among members of both movements, not between the movements. From the very beginning of the 31 December process, the NDM in particular pressed for a united front of all progressive organisations, including the JFM, and wanted this front to be led by "the progressive tendency" within the PNDC, which at this time comprised primarily Chris Atim and Akata Pore, leading members of the JFM. (See *New Democratic Movement Position Paper*, cyclostyled, February 1982.) For the agreement they arrived at on 30 March see document issued by the Joint Consultative Committee of Progressive Organisations, entitled *Basis and Areas for Co-operation for Progressive Organisations in Ghana, mimeo*, March, 1982. It was in substantive agreement with the NDM *Position Paper* issued a month earlier. The JFM was one of the progressive movements that signed the document. These documents and others published by the progressive organisations, as well as interviews with such leading members of the NDM and JFM as Mr Fui Tsikata Mr Yao Graham for the NDM and Mr Denkabe for the JFM, suggest that Donald Rag exaggerated bath the influence of the progressive organisations over the PNDC and the alleged differences between the JFM and NDM. The theory of national democracy was worked out in the latter half of 1950s to take account of the fact that many anti colonial nationalists in the Third World, while being anti-imperialist showed no inclination to embrace Marxism-Leninism. It describes a non-Marxist revolutionary regime that is firmly on its way to socialism along the non capitalist path. See the Statement by the Meeting of the Representatives of Communist and Workers Parties, Moscow, 1960, Arthur Jay Klinghoffer, *Soviet Perspective on African Socialism*, Fairleigh Dickinson University Press, 1969, pp. 40-44; and G. Ghaliand, *Revolution in the Third World*, N.Y. 1977, p. 187 for a criticism of this concept. It was to be noted that since neither Rawlings nor the PNDC had committed itself to socialism as an end, Ray wag wrong in claiming that the revolution had reached a national democratic stage.

63. *Revolutionary Journey*, W. 5-6 and p. 15.
64. *Ibid.*, pp. 17-18.
65. *Ibid.*, pp. 28-29.
66. The threat was later abandoned.
67. *Ibid.*, p. 30.
68. *Revised Budget Statement for 1981-82*, Ministry of Finance and Economic Planning, 24 May 1982; Preface, p. 1.

69. *Ibid.*
70. *Ibid.*, pp. ii-iii.
71. *Ibid.*, p. iii.
72. *Ibid.*, p. ii-iii.
73. *Ibid.*, p. iv.
74. *Ibid.*, p. ii-iii.
75. *Ibid.*, p. iv.
76. *Ibid.*, p. 18.
77. *Ibid.*, pp. 22.
78. *Ibid.*, pp. 33-34.
79. *Ibid.*, pp. 33-34.
80. *Ibid.*, p. 37.
81. *Ibid.*, p. 39.
82. *Ibid.*, p. 43.
83. *Ibid.*, p. 43.
84. Donald Ray, *op. cit.*, p. 128. Here again, Ray seems to exaggerate the degree of opposition of the JFRM as such. No doubt individual Marxists were opposed to the moves of the PNDC in the direction of the IMF and the World Bank, but the statements put out by the NDM and the JFM did not evince outright opposition by these movements; see especially *The Basis and Areas for Co-operation for Progressive Organisation in Ghana of March 30, 1982, and The Final Communique of The First Triangular Conference of the Northern, Upper-East and Upper-West Regional Branches of the NDM* (*mimeo*, 30 September-2 October 1983). The latter still affirmed its "principled position of independence and critical support for the December 31st process".
85. *Revolutionary Journey*, p. 76.
86. *Ibid.*, p. 84.
87. *Ibid.*, pp. 1-2.
88. *PNDC's Programme for Reconstruction and Development Statement* by the PNDC Secretary for Finance and Economic Planning on radio and television on 30 December 1982, Information Service department, n.d., pp. 1-2.
89. *Ibid.*, p. 2.
90. *Ibid.*, pp. 2-3.
91. *Ibid.*, pp. 4 and 5.
92. *Ibid.*, p. 5.

93. *Ibid.*, p. 6.
94. *Ibid.*, This policy was not implemented; instead the economy, including the import-export sector was liberalised.
95. *Ibid.*, p. 7.
96. *Ibid.*, pp. 8-9.
97. *Ibid.*, pp. 18-19.
98. *Ibid.*, pp. 14-15.
99. *Ibid.*, p. 18.
100. *Ibid.*
101. *Ibid.*, pp. 18-19.
102. *Ibid.*, p. 22.
103. *Ibid.*
104. See PNDC 24, Section 1(1).
105. *Ibid.*, Section 1(1)(a).
106. *Ibid.*, Section 1(1)(b) and (d).
107. *Ibid.*, Section 1(1)(f).
108. *Ibid.*, 1(1)(e).
109. *Ibid.*, 1(1)(j).
110. *Ibid.*, 31(1)-(3).
111. *Ibid.*, 32(a).
112. See Summary of PNDC's Budget Statement and Economic Policy for 1983, Introduction.
113. *Ibid.*, p. 1.
114. *Ibid.*
115. *Ibid.*
116. *Ibid.*, pp. 5-6.
117. *Ibid.*, p. 6.
118. *Ibid.*, pp. 8 and 12.
119. *Ibid.*, p. 10.
120. *Ibid.*
121. *Ibid.*, p. 12.
122. See *Ibid.*, p. 14.
123. See *Ibid.*, p. 15 for the figures.
124. See *Ibid.*, p. 16 for increase in petroleum products.
125. *Forging Ahead, Selected Speeches of Flt. Lt. Jerry John Rawlings*, Vol. 11, 1983 Information Services, Dept., Accra.
126. *Ibid.*, pp. 17 and 18.

127. *Ibid.*, p. 19.
128. *Ibid.*, p. 16.
129. *Ibid.*, p. 25.
130. *Ibid.*, pp. 28-29 and 32.
131. *Ibid.*, pp. 32-33.
132. *Ibid.*, p. 33.
133. *Ibid.*
134. *Ibid.*, p. 57.
135. *Ibid.*, p. 58.
136. *Ibid.*, p. 67.
137. *Forging Ahead*, p. 69.
138. See. for example, Donald Ray, *op. cit.*, p. 27.
139. *Forging Ahead*, p. 69.
140. *Ibid.*, pp. 72-73.
141. *The Process of Consolidation Selected Speeches and Interviews of Flt. Lt. Rawlings, Chairman of PNDC*, Vol. III, January 1984 – 31 December 1984, pp. 1-2.
142. *Ibid.*, pp. 10-11.
143. *Ibid.*, pp. 4-5 and 10-11.
144. *Ibid.*, pp. 24-25.
145. *Ibid.*, p. 25.
146. *Ibid.*, pp. 25-26.
147. *Ibid.*, pp. 26-27 where the following domestic factors were specified: reduction in government expenditure, voluntary contributions, less corruption, less talk and more action.
148. *Ibid.*, p. 22.
149. *Ibid.*, p. 23.
150. *Ibid.*
151. *Ibid.*, pp. 23-24.
152. *Ibid.*, p. 24.
153. See *Economic Recovery Programme 1984-86, Review of Progress in 1984 and Goals for 1985-1986*, Government of Ghana, Accra, 1984.
154. *Ibid.*, para. 1, p. v.
155. *National Programme for Economic Development*, Assembly Press, Accra, 1987.
156. *Ibid.*, para. 66.
157. *Ibid.*, para. 97.

158. See Donald Rothchild, "The Rawlings Revolution in Ghana; Pragmatism with Populist Rhetoric" *op. cit.*

159. See Wallerstein I., *The Capitalist World Economy*, Cambridge University Press, 1979, p. 251, and John Dunn *Modern Revolutions*, p. 7 wherein the latter where he writes: "The French Revolution was the last great revolution to see political problems as the central problems of the revolution". See also Macpherson, C.B., *Democratic Theory* (Havendon, 1973) pp. 160-161, where he writes: "the clearest thing about the new ideologies (of the revolutions of underdeveloped countries in our time) is their rejection of the capitalist ethos".

الباب الثالث

العسكريون والحكم فى أفريقيا

الفصل السادس

دور الجيش فى المجتمع
دروس من أوغندا

بقلم : دان مودولا
ترجمة : هالة جمال ثابت

إن الأوغنديين شعب طيب، مطيع للقانون. والحكومة - وليس الشعب - هى التى أعلنت الثورة ضد الحكومة. لكن الطاقة البشرية على التحمل محدودة. فقد يأتى الوقت الذى يضطر فيه الشعب إلى إعلان ثورته على الحكومة. يجب عدم إساءة استخدام قوات الجيش، أو الشرطة، حتى لا يدفع أفراد الشعب من آباء وأمهات وأخوات إلى كراهية إخوانهم فى هذه المؤسسات العسكرية"[1] .

وفى عشية الاستقلال ، والفترة اللاحقة له مباشرة ساد مناخ نشط فى أوغندا. فقد حصلت أوغندا على استقلالها ومعه ظهرت مشاكل الحكم الدستورى. وبدأ العمل فى وضع الدستور الذى جاء نتيجة مباشرة لتفاوض أربعة قوى سياسية كبرى وفاعلة على الساحة الأوغندية وهى : أكبر حزبين (حزب المؤتمر الأوغندى UPC والحزب الديمقراطى DP) والممالك الأربعة وبوسوجا، والمقاطعات الأوغندية، والسلطة البريطانية الاستعمارية السابقة. وبدأت الترتيبات الدستورية لمحاولة وضع معادلة سياسة لموازنة المصالح المتعارضة للقوى السياسية الأربعة. واتصفت المعادلة بالنص على وجود برلمان منتخب بشكل دورى ، وتشكيل وزارة مستمدة من البرلمان وتكون مسئولة أمامه، مع منح بوجندا ومناطق الممالك وبوسوجا وضعًا فيدراليًا وشبه

(*) ترجمة هالة جمال ثابت : باحثة سياسية .

فيدرالى على التوالى ، وذلك مع تحديد سلطات أجهزة الدولة الرئيسية وقطاع الخدمة المدنية والسلطة القضائية. وفى العيد الأول للاستقلال تم تعديل الدستور لينص على إحلال الرئيس الشرفى محل الحاكم العام. وكان كل من ممثل الملكة، ودوق كنت، وأعضاء حكومة التحالف بين حزب المؤتمر وحزب الكاباكا ييكا (الملك وحده)، وأعضاء المعارضة ـ إلى حد ما ـ جميعًا فى حالة سعادة غامرة بمناسبة افتتاح أول برلمان بعد الاستقلال .

ووعد دوق كنت بأن يكون هذا البرلمان "دعمًا لروح التسامح والنوايا الطيبة بين كل أفراد الشعب الأوغندى ، وأن يلتزم بالمعتقدات التقليدية وعادات مختلف قطاعات الشعب. وأن يحترم حقوق الأفراد، ويعترف بالوضع الخاص وبمكانة الحكام الوراثيين للممالك والرؤساء الدستوريين للمقاطعات[٢] .

وفى إجراء مماثل رأى رئيس الوزراء ـ أبوللو ميلتون أبوللو ـ أن المؤسسات التقليدية تشكل أساسًا قويًا يمكن أن تتطور الدولة حديثة الاستقلال عليه"[٣] . بينما رأى زعيم المعارضة **Basil Bataringaya** أن "القبلية والشقاق الحزبى هما العدوان اللدودان، وإذا عجزت الدولة عن وضع هدف مشترك للجميع، لن نضمن أبدًا خلو طريقنا ومستقبلنا من العقبات[٤] .

وفى أقل من أربعة أيام، ظهر فاعل سياسى آخر لم يكن له مكان فى الحسابات السياسية التى قادت إلى الاستقلال، وهو الجيش الأوغندى. ففى ٢٥ يناير ١٩٦٤ تم قمع تمرد الجيش. إلا أن ميلتون أوبوتى نجح فى عام ١٩٦٦ فى الإطاحة بالترتيبات المؤسسية التى تم إرساؤها فى عام ١٩٦٢، وطرد سير أدوارد موتيسا الثانى، الكاباكا والرئيس الشرفى للبلاد، وقام بوضع دستور مؤقت للبلاد تبعه دستور ١٩٦٧، وحكم أوغندا بمساعدة الجيش إلى أن أطاح بحكمه انقلاب ١٩٧١ وفى الفترة من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٧٨ استعان الرئيس عيدى أمين بالجيش فى الحكم حتى أطاح به تآلف القوات التنزانية والأوغندية. وعلى الرغم من التصريحات المتعلقة بتقليص دور الجيش فى الساحة السياسية، إلا أن هذا الدور ما زال مستمرًا بالفعل. ولقد عانت أوغندا حتى يوليو ١٩٨٥ من الحرب الأهلية ومحاولات جيش المقاومة الوطنى**NRA**

الإطاحـة بالرئيس أوبـوتـى. وبـالفـعـل نجح الجـيش تحت قـيـادة القـائدين أوكـيلـلو وأوكـيللو فى الإطـاحـة بـه، ثم جـاءت حـركـة المقــاومـة الوطـنيـة لتطـيح بـدورهـا بالاثنين.

وتهدف الورقة لتفسير الظروف التى أدت إلى ظهور هذا الدور السياسى النشط الذى لعـبـه الجـيش فى الحـيـاة الأوغندية. ويرى صـامـويل هـانتنجـتون فى دراسـتـه الشـهيرة أن السبب الرئيسى فى تدخل الجيش فى الحياة السياسية للمجتمع يكمن فى الحالة اللانمطية التى تمر بها المؤسسات السياسية وافتقادها لإجراءات شرعية متفق عليها لحل الصراع، وكذلك افتقادها للقوة المادية. وفى هذه الحالة تكون القوى الاجتماعية السياسية على درجة عالية من التسييس، وتتنافس جميعها على تحقيق أهدافها ومصالحها الشخصية. وتحـاول هذه القوى من خلال الالتزام بقواعد اللعبة - التى سبق لها وضعها - إمـلاء هذه المصالح على القوى الاجتماعية السياسية الأخرى المنافسـة لهم. وهكذا يكون سـبب تدخل الجيش فى السـاحة السـيـاسـيـة ببسـاطة هو الاستحواذ على وسائل القهر، ووفقًا لهانتنجتون :

"تستـخدم كل جمـاعة الوسـائل التى تعكس طبيعتها وقدراتها الخاصة. ومن هذه الوسائل : الرشـاوى الباهظة - إضراب الطلاب ، اعتصام العمال ، مظاهرات العامة ، والانقلابات العسكرية. وفى غيـاب إجراءات متفق عليها تشير لوسـائل العمل السياسى المبـاشـر، يكون التـدخـل العـسكرى هـو الوسـيلة الأكـثـر فـعـاليـة من غيـرهـا من الوسـائل؛ فـعـندمـا تـنقلب الأوراق - علـى حد قـول هوبز - تكـون ورقة الأسبـاتى هـى الورقة الرابحة[٥] .

ويتمكن هانتنجتون - من خلال النموذج الذى وضـعه - من تفسـير الظروف التى دفعت الجيش الأوغندى لأن يلعب دورًا سياسيًا نشطًا فى الحياة السياسية الأوغندية. وتستند الورقة إلى أن تولى هذا الدور جاء نتيجة فشل القيادات السياسية الأوغندية المتعاقبة فى إيجاد طرقٍ مؤسسية متفق عليها لحل الصراع بالوسائل السلمية[٦] . وتجدر الإشـارة إلى أن القيـادة السـيـاسـيـة تلتـزم بالقواعـد السيـاسـية طالما خدمت

الأخيرة مصالحها، بينما تعمل على مخالفتها إذا وجدت أن هذا الالتزام يتعارض مع تحقيق هذه المصالح. والجيش الأوغندى ليس بمعزل عن هذا الوضع غير المؤسسى، حيث يصبح فاعلًا رئيسيًا متى لجأت له القوى الاجتماعية والسياسية المتنازعة طلبًا لدعمه ترجيحًا لكفة الميزان لصالحها. والخلاصة التى يتم التوصل إليها هى أن عمليات إعادة بناء الجيش، وزيادة عدد أفراده، وتجهيزه بعد الاستقلال ارتبطت كلها بالأزمات السياسية الداخلية، مما أدى به إلى اتخاذ دورٍ سياسىٍ نشطٍ وفقًا لشروطه الخاصة.

بناء الجيش الأوغندى

خلفت القوات الأوغندية عند الاستقلال الجيش الاستعمارى، وكانت تلقب "بالقوات الأفريقية للملك"، وكانت تتكون من كتيبة واحدة من ألف رجل أغلبيتهم من الإقليم الشمالى خاصة من قبائل الأكولى، يرأسها ضباط إنجليز بدعم من وحداتهم وكانت تتولى أدوارًا عدة. حيث كان عليها المحافظة على النظام والقانون فى العديد من مناطق البلاد والتى شهدت توترات ونزاعات على الخلافة بين (دامبا) و(بوكونجو) فى مملكة تورو، والإغارة على الماشية فى منطقة كاراموجا، فضلًا عن الآثار الآتية من قلاقل فى مدن الكونغو والسودان ورواندا.

وكنتيجة للوظائف السابقة - بل وربما لأسباب رمزية - رأت القيادة الأوغندية الحاجة لزيادة حجم القوات الأوغندية وإمدادها بالمعدات اللازمة. وكانت مبادرة زيادة حجم الجيش نابعة من الحكومة والمعارضة معًا، ولأسباب تتعلق بالتكلفة المادية[٧]. وقد وضعت الحكومة برنامجًا لزيادة حجم الجيش والتدريب الضباط ؛ فضاعفت مخصصات الجيش فى الميزانية عن السنة المالية ١٩٦٢/١٩٦٣ لمواجهة تكلفة « الحفاظ على الكتيبة الأولى لمدة سنة مالية كاملة » ولبناء كتيبة أخرى فى موروتو[٨]. كما تم تخصيص المؤن بهدف تأسيس جناح تدريبى فى جنجا لتدريب صغار الضباط ، والترتيب مع الحكومة البريطانية لتدريب الأوغنديين فى الأكاديمية الملكية

العسكرية ساندهيرست ومدرسة الضباط فى مونز وألدرشوت . ووفقًا لوزير الداخلية Felix Onama بلغ عدد الضباط فى الجيش الأوغندى فى منتصف الستينيات ٢٨ ضابطًا أوغنديًا إلى جانب ٣٠ آخرين تحت التدريب .

وقد وافق زعيم المعارضة على برنامج أوناما رغم عدم ارتياحه لترقى الجنود المغتربين على حساب الجنود الآخرين، وللظروف السياسية والإقليمية والاعتبارات التى تدخل فى تجنيد الضباط فى الجيش المزمع بناؤه"[٩] .

ورغم هذا، لم تبد الحكومة الأوغندية فى عجلة لزيادة عدد أفراد الجيش وتوليهم قيادته، وهو ما يتضح من خطبة الرئيس التالية :

"تستمر عملية زيادة حجم الجيش كما هو مخطط لها، وتأمل الحكومة مع نهاية عام ١٩٦٤ أن يتولى الأوغنديون قيادة ثمانى سرايا، وكتيبتين بنهاية عام ١٩٦٥ ويتوقف تغيير دور الضباط المدعومين من قبل القوات العسكرية البريطانية تدريجيًا على نجاح هذه الخطة، وإن كنا نأمل استمرارهم معنا ككوادر استشارية"[١٠] .

وهكذا تستمر خطة تولى الأوغنديين قيادة وإدارة الجيش وفقًا للبرنامج الزمنى الذى يستغرق عامين من تاريخ خطاب الرئيس. لكن توقف البرنامج فى ٢٥ يناير ١٩٦٥ عندما رفض بعض أفراد الكتيبة الأولى فى جنجا الاستجابة لأوامر قياداتهم، وطالبوا بزيادة فى الرواتب وتحسين مستويات المعيشة وظروفهم بشكل عام. ولا يعنينا هنا عرض تفاصيل الأمر[١١] . لكن تبدو أهمية العصيان والتمرد فى رد فعل الحكومة تجاهه وتفسيرها للأحداث والنتائج السياسية والعسكرية التى ترتبت عليه.

فقد كان رد فعل الحكومة سريعًا، حيث توجهت إلى الحكومة البريطانية طلبًا للدعم العسكرى لوأد التمرد[١٢] ؛ فأرسلت الحكومة البريطانية كتيبة من ستافورد شاير تولت السيطرة على الموقف فور وصولها، ونزعت سلاح القوات المتمردة، وعزلت بعض قياداتها، بل وقامت بعزل أفراد سرية كاملة. وقدمت قادة التمرد إلى المحاكمة العسكرية، وعادت إلى ستافورد شاير بعد انتهاء مهمتها فى ١٤ مارس ١٩٦٤ .

وكـان على القـيـادة تقـديم تحليل لأحـداث يناير. فـقـد أبدى Abdalla Anyuru أسفه في البرلمان عن هذه الأحداث، لكنه رأى "وجوب تقديم التقدير العميق لسرعة تعامل الحكومة مع الموقف" (١٣). وتجدر الإشارة إلى أن التفسير الرسمي لهذا الموقف لم يجد له أي آثار سياسية، بل قصره على واقعة منفردة من عدة رجال في سرية تابعة لمركز القيادة، تمردت طلبًا لزيادة الرواتب، ولا يمكن تعميم سلوك أعضائها على الجيش الأوغندي كله كمؤسسة (١٤).

ومع ذلك أدت هذه الواقعة إلى إتاحة الفرصة لأعضاء البرلمان للتعبير عن آرائهم في الجيش ومـا يتصف به من عدم توازن عرقي . فلم يكن العضـو Martin Okello راضـيًـا عن طـريقـة وقـوف الجـيـش إلى جـوار الحـزب الحـاكم أثـنـاء الانتـخـابات اللاحقة على الاستقلال ، والذى أرجع إليها أحداث جنجا المؤسفة (١٥). وكان Ali Ke-sekka غير راضٍ عن عدم التوازن العرقي داخل الجيش لصالح الإقليم الشمالي ، ومـا في ذلك من آثـار سلبـيـة على بناء الأمـة (١٦). وكـان أعـضـاء الجـيش من إقليم الشمال بصدد الدفاع عن مذهب الوظيفية الاثـنية وبالإشارة الخاصة إلى الجيش . حيث ذكر Lakidi :

"ولد البعض ليكون تاجرًا ماهرًا، وولد البعض الآخر ليكون موظفًا في قطاع الخدمة المدنية، بينما خلق البعض الآخر ليكون مدافعًا عن البلاد. وفي هذا الإطار كانت التهم توجه للقطاع الشمالي من البلاد لتجنيد أعضاء الجيش من أبنائه. وعلينا جميعًا الاعتراف لهم بالجميل لحملهم هذا العبء عن كاهلنا خاصة لقبيلتي الأكولي. فأفراد الأكولي وهبوا أنفسهم للدفاع عن البلاد. وعلى الجميع تقديم الدعم لهم. وإذا انتقدهم البعض في هذا المكان، وانتقد أخلاقياتهم في الجيش، فالنتيجة هي تقليل عدد أفراد الشرطة وبالتالي تقليل عدد من يقبض عليه من الخارجين على القانون واحتجازهم في السجون"(١٧) .

ولقد فاز الجيش بعد أحداث يناير بأكثر مما يتمناه، فقد زادت رواتب أفراده، وكـان مكونًا وقت التمرد من ٥٥ ضابطًا بينهم رائدان وأربعة عشر قائدًا عسكريًا

والباقى من الملازمين [١٨]. وبعد التمرد أصبحت قيادة السرايا فى يد الأوغنديين، وبعد حركة التمرد بسبعة أشهر حدثت حركة ترقيات واسعة تم فيها ترقية تسعة عشر ضابطًا أوغنديًا. ورقى ساباان أبولوت إلى لواء مع تعيينه كتائب لقائد الجيش، بينما أصبح عيدى أمين قائداً للجيش. أما باقى الضباط فتراوحت ترقياتهم ما بين مقدم ورائد[١٩] . أما فيما يتعلق بالشكوى من هيمنة الشمال على الجيش، فقد عملت قيادات الجيش على توزيع قيادة الجيش بين العرقيات المختلفة على النحو التالى : ٧ من إيتسوت، ٣ من النوبيين، ٤ من البانيانكورى، ٢ من البانيورو، ٣ من غرب النيل، وواحد من اللانجى ..

وفيما يتعلق بالعواقب السياسية والعسكرية للتمرد، فقد سبقت الإشارة إلى ميل الحكومة ـ على الأقل علانية ـ للتقليل من آثار حركة التمرد، إلا أن الحركة قد عكست فى الواقع هشاشة المؤسسات السياسية القائمة. وبدأ السياسيون بعد حركة التمرد فى وضع المؤسسة العسكرية فى حساباتهم السياسية، وذلك على الرغم من عدم وضع ميكانيزمات سياسية تضمن الهيمنة السياسية على الجيش .

وكان الفاعلون المسئولون عن احتواء تلك الحركة هم أوبوتى والحكومة البريطانية ومعها ضباط كتيبة ستافورد شاير. فقد اكتفت الأحزاب السياسية بتهنئة الحكومة بتفاعلها السريع مع الأحداث ، كما اكتفى البرلمان « بإبداء تقديره لطريقة تعامل الحكومة مع الموقف » . وهكذا لم يكن هناك قوة مدنية اجتماعية وسياسية واحدة تتصدى لحركة التمرد . مما اضطر أوبوتى لدعوة القوة الاستعمارية السابقة للتدخل دفاعًا عن المؤسسات المدنية الأوغندية .

وعلى الرغم مما بدا فى الظاهر ، كان هناك حرص كبير على عدم إدانة الجيش كمؤسسة . بل توجهت خطب البرلمان بالعرفان لكل من ظل من الجيش على ولائه. وكانت اللحظة مناسبة للتفكير فى كيفية إعادة تحديد دور الجيش فى (الدولة ـ الأمة) الجديدة. ففى تنزانيا – وبعد أحداث مشابهة – اتخذت الحكومة التنزانية عدة خطوات لضمان الهيمنة المدنية على المؤسسة العسكرية. فأدخلت نظام الخدمة العسكرية

الوطنية، وزاد احتكارها للأسلحة وذلك بنزع سلاح الجيش كله - رسميًا على الأقل - مع تسريح عدد من جنوده القدامى. وبدأ الجيش الجديد فى تولى دوره الاجتماعى والسياسى، واتضح فى النهاية أن القوة الشرعية تقع فى إطار الحزب الحاكم.

وبالنظر للوضع فى الدولة الأوغندية، نجد أن العلاقة المدنية العسكرية كانت تتبع نموذج القيادة القائم على (الأمر والطاعة)، بحيث يتحول الجيش إلى أداة فى يد الدولة، وفى ظل هيراركية قيادية طويلة ومحكمة. وكان غياب المعادلة الرسمية اللازمة لتنفيذ هذا النموذج يعنى أنه على الجماعات السياسية المختلفة وضع أجندتها الخاصة لتسييس الجيش وفقًا لرأى كل جماعة، وهو ما كان له آثار مأساوية على البلاد كما سنرى لاحقًا .

واستمرت خطة زيادة عدد أفراد الجيش وإعداده وتدريبه بلا انقطاع فى الفترة من عام ١٩٦٤ إلى عام ، ١٩٧٠ ففى خلال هذه الفترة توزعت أربع كتائب فى مواقع استراتيجية ما بين جنجا، وموروتو، وموبندى ، ومبارارا، بالإضافة إلى عدد من التشكيلات الأخرى. كما تأسست عدة مراكز سواء لتدريب المجندين فى ماجامجا، أو كتيبة مدفعية وجناح للتدريب على الإشارة فى ماسيندى. وبعد المواجهة مع سير أدوارد موتيسا الثانى أقام النظام السياسى كتيبة Malire الميكانيكية المتخصصة فى قصر الكاباكا السابق فى وسط كمبالا، وهى كتيبة متنقلة جيدة الإعداد مكونة من ناقلات للأفراد ودبابات شيرمان) وبنادق، كما تأسست عدة مراكز عسكرية فى مابى للكتيبة الأولى مشاة، وفى ماساكا للكتيبة الثانية مشاة. كما تم تأسيس جناح لتدريب التجنيد وNCO فى جنجا ومدرسة للمظلات فى لوبيرى وقوات جوية بمساعدة إسرائيل فى بداية ١٩٦٥[٢٠] .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الزيادة العددية فى حجم الجيش وفى إعداده جاءت بالأساس كاستجابة لمشاكل داخلية وحدودية. فقد كانت هناك مشاكل فى كاراموجا وفى منطقة "المقاطعات الضائعة The Lost Counties وفى قلب أوغندا حيث ساد قانون الطوارئ فى بوغندا بعد أحداث عام ١٩٦٦ .

وقد تأسست بعض الكتائب فى مراكز التوتر أو بالقرب منها مثل مبرارا بالقرب من مقاطعة بامبا، وباكونجو وموبندى فى منطقة المقاطعات الضائعة، وموروتو فى كاراموجا .

وعلى الرغم من عدم القدرة على الحكم على نتائج هذا الإعداد العسكرى الواسع نسبيًا على المدى القصير. إلا أنها أدت إلى ظهور الجيش كمؤسسة بارزة فى الساحة الأوغندية فاحتل مركزًا لم يصل إليه من قبل فحاز ثقة القيادة السياسية وأثار فخرها. ولم يكن الجيش على استعداد للتنازل عن كل هذا مهما كان الثمن[٢١] . وهو ما ولد بدوره داخل الجيش نوعًا من اللزومية الوظيفية. وإن كان الجيش قد تعرض فى نفس الوقت لبعض الضغوط الناتجة عن تعطل تنفيذ الجدول الزمنى الذى سبق إقراره والخاص بتحويل المناصب القيادية فى الجيش إلى يد الأوغنديين. وعلى حد إقرار وزير الداخلية Felix Onama : انغمس ضباطنا الأوغنديون فى العمل ، وتحملوا مسئولية لم يتوقعوها فاقت درجة المناصب العسكرية العادية التى تولوها »[٢٢] .

الأزمات السياسية - أزمة ١٩٦٦

عانت المؤسسات السياسية المدنية منذ عام ١٩٦٤ من عدد من التوترات التى حولت أوغندا إلى دولة لا مؤسسية تتجاهل جماعاتها القواعد المرساة وتهدف إلى فرض قواعد جديدة للعبة خاصة بكل جماعة على حدة. ومثلت الفترة من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٦٦ مرحلة سلام ظاهرى ، وهو ليس بالضرورة لالتزام القادة بالإطار الدستورى الرسمى ولكن ببساطة لأن أيًا منهم أو من الجماعات التى مثلوها شعر بالقوة الكافية واللازمة لتغيير قواعد اللعبة بما يخدم مصالحه. وهو الأمر الذى اتضح فى الشهور التالية على الاستقلال. ففى مؤتمر صحفى له فى كمبالا فى إبريل ١٩٦٣ ذكر أوبوتى : "إن المناورات الحسابية مهما بلغت درجتها لن تؤدى لإخراج حزب المؤتمر الشعبى الأوغندى من السلطة" [٢٣]. ولكن ماذا إذا كانت هذه المناورات الحسابية ستتم وفقًا للقواعد الدستورية القائمة؟ رد أوبوتى على ذلك التساؤل فى عام

١٩٦٦، فالاختلافات حول تفسير مسألة الحكم الذاتي في بوغندا، وفي تحديد القواعد الدستورية للعبة، وقضية المقاطعات الضائعة، والانقسامات داخل حزب المؤتمر وهو الحزب الحاكم، أدت كلها إلى تهديد الحياة الدستورية الأوغندية. مما دفع إلى تدخل الجيش في الحياة السياسية خاصة مع سعي بعض الفاعلين السياسيين لدعم الجيش لهم.

فقد تحالف حزب المؤتمر مع حزب الكاباكا ييكا نتيجة لرغبة الطرفين في الحصول على أكبر قدر من الامتيازات من هذا التحالف. وبعد تكوين الحكومة الائتلافية سرعان ما ظهرت الاختلافات حول تفسير الدستور. حيث سعت بوغندا إلى الاستيلاء على مواقع الشرطة التابعة للحكومة المركزية في بوغندا، وذلك اعتقاداً من قيادة بوغندا أن بإمكانها أن تقاضي الحكومة المركزية أو تنسحب من التحالف. وهو ما دفع أوبوتي للتصريح بعبارته "لا مناورات حسابية" والتي سبق الإشارة إليها. فبحلول أكتوبر ١٩٦٤ - ومن خلال معارضة الحزب الديمقراطي وحزب الكاباكا ييكا في البرلمان - وصلت سلطة أوبوتي إلى الحد الذي مكنه من عقد استفتاء حول المقاطعات الضائعة من بوياجا وبوجانجايدزي، مما أزعج حكومة بوغندا. وفي هذا الاستفتاء صوت الشعب لصالح عودة المقاطعات إلى مملكة بونيورو. وعقب إعلان نتائج الاستفتاء، استقالت حكومة مايكل كينتو في ممنجو وانتشر الاضطراب في بوغندا. ولاحتواء الموقف هدد أوبوتي باللجوء للقوة لوقف الاضطرابات، وهو ما نفذه التنظيم العسكري المعروف بالقوات الخاصة. حيث فتح رجاله النار وقتلوا وجرحوا عدداً من الأفراد في **Nakulaye** بضواحي كمبالا .

وقد اكتسبت مذبحة **Nakulabye** - كما أطلق عليها - شهرة كبيرة لعدة أسباب: حيث شكلت بداية استخدام القوة الصريحة في قلب أوغندا، حيث سبق استخدام القوة في العديد من مناطق الاضطرابات مثل تورو وكاراموجا والمناطق الحدودية، إلا أنه لم يسبق استخدامها من قبل بالقرب من العاصمة كمبالا. كما شكلت الواقعة أيضاً بداية التباعد بين مملكة بوغندا وحكومة أوبوتي. وزاد الوضع سوءاً بتصريحات أوناما وزير الداخلية ودفاعه الزائد عن السلوك المشين لقوات الأمن في بوغندا. وعلى

الرغم من وضع لجنة للتحقيق فى المذبحة فإن العلاقات بين بوغندا والحكومة المركزية لم تعد أبدًا لوضعها السابق[٢٣] .

ولم يكن الوضع أفضل حالًا فى قيادة حزب المؤتمر ففى مؤتمر نواب الحزب فى جولو فى عام ١٩٦٤ استبعد السكرتير العام جون كاكونج وحل محله جراس ايبينجيرا[٢٥] .

وانتهى التحالف بين حزب المؤتمر وحزب الكاباكا ييكا، كما انتهى عهد المعارضة القوية للحزب الحاكم. وبدا حزب المؤتمر قويًا من الناحية العددية لكنه من الداخل كان ينطوى على جذور عديدة لعدم الاستقرار. فقد عانى من الانقسامات الداخلية على الخطوط الإقليمية، واستغل معارضو أوبوتى الاتجاه المعارض المنادى بضرورة مراقبة إدارة أوبوتى حيث شكك فى مصادر ثروة كل من أوبوتى وعيدى أمين ونيكيون وفيلكس أوناما، وادعى هذا الاتجاه جمعهم لثرواتهم المريبة أثناء المنازعات على الحدود الأوغندية مع الكونغو. وكان هدف هذا الاتجاه هو فرض لجنة لتقصى الحقائق تحقق فى هذه الادعاءات وتتولى وقف قائد الجيش - عيدى أمين - عن العمل. وتم تخطى هذا الاتجاه بدعم الجماعة البرلمانية لحزب المؤتمر . ورغم أن هذا الاتجاه لم يكن بمثابة إعلان للثورة ضد أوبوتى، إلا أنه دفع - فى إطار نفس الإطار الدستورى للعبة - أوبوتى للاختيار بين الخطوات التالية ، فقد كان يمكنه أن يحل البرلمان ويدعو إلى انتخابات جديدة سعيًا لتوسيع اختصاصاته على حساب السلطة التشريعية، أو أن يشكل حكومة جديدة ويدعو إلى مؤتمر طارئ لنواب حزب المؤتمر ليشرح قضيته وبالتالى يفوت الفرصة على معارضيه، أو ببساطة كان يمكنه انتظار نتائج لجنة التقصى. لكن أوبوتى اختار الطريق الأسهل وهو اعتقال ووقف خمسة وزراء وقائد الجيش الثانى للمنفى وأعلن أوبوتى أوغندا منطقة اضطرابات.

وهكذا يتضح أن أوبوتى يعمل خارج إطار القواعد الدستورية للعبة، فلقد تجاهل المؤسسات المدنية، ولم يحل الأزمة السياسية لا داخل البرلمان ولا داخل الحزب.

وساعده فى ذلك تمكنه من كسب تأييد الجيش تحت قيادة عيدى أمين، بينما كانت المؤسسات السياسية المدنية تعانى من الانقسامات السابق توضيحها. وقد سبق وتغلغلت هذه الانقسامات داخل الجيش؛ فقد وقفت بعض الفصائل إلى جانب إخوانها من المدنيين، حيث اتهم شابان أوبولت قبل اعتقاله بالانحياز إلى جنود البانتو مع سير أدوارد موتيسا والوزراء الذين تم وقفهم. وتحرك أوبوتى بسرعة لتطهير الجيش من الضباط المشتبه فيهم. وهكذا كسب التأييد الكامل لعيدى أمين. واستطاع بتأييد الجيش حل القضية الدستورية بطرق عسكرية. وهكذا دخل الجيش الساحة السياسية.

بحث أوبوتى عن الشرعية - الطريق انقلاب ١٩٧١

بعد هزيمة سير أدوارد موتيسا وأنصاره داخل الحزب، استمر أوبوتى فى تحديد قواعده الخاصة للعبة، ووضع مشروع دستور ١٩٦٧ وقدمه إلى البرلمان ولم يكن أمام الأخير بديل آخر لأن الجيش - وكما بدا لأى مراقب - كان يقف وراء السلطة ويساندها. وتم إعلان الجمهورية فى أوغندا وإلغاء الملكية - وكان أوبوتى نفسه هو المرشح للرئاسة، وباختصار كان الدستور دستوراً فردياً .

وبهزيمة منافسيه وتدهور وضع الحزب ووجود برلمان ضعيف كان أوبوتى - وبشكل واضح - على قمة السلطة بمعناها المادى الصريح. وفى نشوة نجاحه أعلن للبرلمان :

"أيها السادة، :لا يوجد ما نندم عليه، وما نتعامل معه واضح، وما لدينا هو التصميم، وعلى الحكومة منح التأييد اللازم. وعليكم مسئولية كبيرة، بل علينا كلنا مسئولية كبيرة. وقد قال أحد الفلاسفة ذات مرة إن القوة هى الزوجة الوسطى لمجتمع قديم تحمل فى أحشائها مجتمعًا جديداً . وبوغندا مجتمع قديم يحمل مجتمعًا جديداً"(٢٧).

وكان أوبوتى بشكل ما، أسيراً لنجاحه. كما يحدث عادة فى مثل هذه المواقف. وكانت المؤسسات السياسية المدنية إما خاضعة لسلطته وإما فى حالة ضعف شديد، والنتيجة تقليص قدرة المؤسسات التى كان فى حاجة إليها ليستمد منها شرعيته. واكتسب أوبوتى بذلك "عقلية الغزاة" . وهو ما انعكس فى خطبه وأفعاله وأفعال قواته التى تحتل بوغندا. وكان ينظر لقصر الكاباكا (اللوبيرو) والبرلمان (لوكوكو) فى بوغند على أنها غنائم حرب ومن فقد حولها إلى ثكنات ومراكز قيادة للجيش على التوالى . كما أعاد تسمية البرلمان ليكون « بيت الجمهورية » أو بيت الأمة . وكانت التصرفات الطائشة للقوات فى بوغندا محل تعليقات مريرة من أعضاء مملكة بوغندا فى البرلمان حيث كان بعض أقاربهم ضحية لهذه التصرفات ، فى حين علق السيد أوناما وزير الدفاع عليها بأنها مجرد ملاحظات ساخرة [٢٩].

ولمدة عامين اعتبر أوبوتى الجيش بمثابة قوته الحيوية . فكان الجنود يحيونه عند مروره فى الموكب . وكان يحضر حفلات زفاف كبار الضباط ويشهد تدريبات الجيش وبالطبع يلقى الخطب فى كل هذه المناسبات . وفى فترة عام ونصف زار المواقع العسكرية لمدة ست سنوات[٣٠]. ولم يكن هذا كله انطلاقاً من كونه قائداً للقوات ولكنه تفسير واضح لما سبق قوله . وكان الضباط يحصلون على مكافآت سخية ، وفى إبريل عام ١٩٦٨ تمت ترقية عيدى أمين إلى رتبة لواء وتعيينه رئيسا لقوات الدفاع ومستشاراً عسكرياً فى وزارة الدفاع ، كما رقى كل من المقدم سليمان حسين وبييرينو بيرى أوكويا إلى رتبة لواء . وبصفة عامة كان الجيش فى حالة مادية جديدة[٣١].

ونتيجة لوضع الدستور الجديد بطرق خارج إطار التشريع، حدث فراغ مؤسسى وسياسى اعترف أوبوتى نفسه لاحقاً ـ بعد تدعيم سلطته ـ بوجوب ملئه. حيث وجد أوبوتى نفسه يمتطى ظهر النمر الذى وجب عليه ترويضه، فقام بإعادة تنظيم حزب المؤتمر وإدخال أنماط رسمية سياسية وثقافية لدعمه فى السلطة، وبناء قوى مضادة لتحييد الجيش .

وقد سبقت الإشارة إلى أنه قبل وبعد أزمة ١٩٦٦ مباشرة كان حزب المؤتمر فى حالة يرثى لها. حيث لجأت الإدارة السياسية لحل القضايا المثارة وقتها بالقوة. وفى ١٩٦٨ دعا أوبوتى مؤتمر النواب، وهى الدعوة الأولى منذ عام ١٩٦٤ وعرف قواعده بشروطه الخاصة. وبخبرته السابقة استطاع ضمان "إعادة انتخابه" كرئيس للحزب الحاكم لمدة ٧ سنوات فتولى تعيين الموظفين فى المناصب التى ارتآها لهم . وهكذا ضمن سيطرته على الحزب. فخلال الأعوام الثلاثة التالية، وحتى الإطاحة به، لم تصدر القرارات السياسة العليا عن أجهزة الحزب. حيث كان الحزب مجرد منتدى تخرج منه السياسات التى يضعها أوبوتى. وبالتالى يتم تشريع القرارات من خلاله. وتجدر الإشارة إلى أن ميثاق "الفرد العادى " **Common Man** " وميثاق "التحرك نحو اليسار" كانت مشاريعها قد وضعت خارج أجهزة الحزب ودخلت الحزب لتدار المناقشات حولها ثم يتم إقرارها. هذا فى الوقت الذى ظل عصب السلطة فيه فى يد الجيش .

ولقد ترك إلغاء الملكية وإدخال دستور ١٩٦٧ فراغًا سياسيًا وثقافيًا كبيرًا كان يجب ملؤه. ولم يكن هناك وجود لأى قيم سياسية ثقافية رسمية لدعم الترتيبات السياسية الرسمية إذ لا يمكن لأى نظام سياسى – حتى يستمر فى البقاء – أن يعتمد على اللجوء للقوة المادية وحدها، بل كان من الواجب دعمه بقيم سياسية ـ على الأقل ـ متق عليها بين القوى الاجتماعية والسياسية الكبرى، وحاول أوبوتى ـ فى ظل إلقاء معارضيه فى السجن أو بقتلهم أو بنفيهم ـ تطبيق قواعد إيديولوجية جديدة داخل بيئة سياسية معارضة له. وذلك من خلال تحديد أعدائه وتطبيق ميثاق الفرد العادى والمواثيق المصاحبة له (٣٣).

وقد سبقت الإشارة إلى أن أزمة ١٩٦٦ نتجت عن ثورة داخل قيادة حزب المؤتمر. وكانت الأزمة تدور بالأساس حول قيادة أوبوتى ورغبة زملائه فى تنحيته. ولكن بالسيطرة على وسائل الإعلام كان النظام يصور أحداث ١٩٦٦ وكأنها ثورة ضد قوى الإمبريالية والإقطاع ودفاعًا عن الفرد العادى. وتم تصوير سير أدوارد موتيسا على أنه وحش. وكان أكينا أنوكو رئيس المخابرات ـ أو وحدة الخدمة العامة

كما يطلق عليها- هو واضع الإيديولوجية شبه الرسمية للنظام، وهو نفسه الذى وضع إيديولوجية الثورة فى كتابه "أزمة ١٩٦٦"[٣٤].

وكان من المفترض أن يبدأ عهد سياسى جديد بميثاقى "الفرد العادى" و"التحرك نحو اليسار" تصان فيه مصالح رجل الشارع العادى وتقل فيه الفجوة بين الثرى والفقير أو حتى تختفى، وتكون للرجل العادى فيه مشاركة سياسية ذات مغزى، كما توضع فيه معادلة نظرية لانتخاب أعضاء البرلمان والرئيس.

وقد مثلت عملية تأسيس وتقوية وحدة الخدمة العامة والقوات الخاصة فى النصف الثانى من الستينيات محاولة واضحة لتحويلهم إلى قوة مضادة للجيش. لكن لم يكن لدى أوبوتى ثقة كبيرة فيهما. فوحدة الخدمة العامة تم تأسيسها لتكون منظمة "تجسس مضادة" خاصة لمراقبة أعمال ونشاطات البعثات الأجنبية. لكن مع تزايد الأزمة السياسية الداخلية توجهت مجالات نشاطها للداخل. وتدرب أعضاؤها فى الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا وإسرائيل. أما وحدة القوات الخاصة فتأسست فى العهد الاستعمارى للتعامل مع المشاكل الداخلية التى تزيد على طاقة الشرطة، وبعد الاستقلال ومع تزايد المشاكل الداخلية توسعت وأخذت شكلًا عسكريًا. ولم يتخط الجيش بسهولة عملية تأسيس الوحدتين. ومع وجود مشكلة بوغندا وغياب وجود مراكز قوة نشطة لتحدى سلطة أوبوتى اختفت ثقة الجيش فى الوحدتين، وتوترت العلاقات بينه وبينهما فى العامين السابقين على انقلاب ١٩٧١ وبعد الانقلاب أغلقت الوحدتان وتم عزل أعضائهما .

ولم تؤد كل المحاولات السابقة - من إعادة تنظيم الحزب وإدخال معادلة سياسية جديدة وبناء قوى مضادة للجيش لتحييد دوره - إلى معادلة حكم أوبوتى وتقليل اعتماده على الجيش. وقد يكون هذا الفشل نتيجة البيئة السياسية المعارضة لأوبوتى، أو لشخصنة المؤسسات المدنية وعجزها عن التعامل مع الصراعات، مع تحول الصراع على السلطة من المؤسسات المدنية إلى المؤسسات العسكرية.

وعلى الرغم من انتصاره العسكرى على بوغندا، فإن أوبوتى لم يتخذ فعليًا أية إجراءات سياسية داخل بوغندا. وحتى انقلاب ١٩٧١، ظلت بوغندا فى حالة طوارئ رغم كونها القلب الاقتصادى والثقافى والسياسى الاستراتيجى للبلاد. وقد أدى خضوع بوغندا سياسيًا ونزع سلاحها إلى ضعف شرعية أوبوتى. ويرى السيد Gingeyera - Pinycwa أنه لا توجد أية علاقة بين التهميش السياسى لبوغندا وحدوث الانقلاب، وذلك فى محاولة منه لتخفيف حدة الصراع بين أوبوتى وعيدى أمين والذى يعزو إليه سبب انقلاب ١٩٧١[٣٥] .

فعلى الرغم من نزع سلاح بوغندا إلا أن حالة الطوارئ التى تم إعلانها فيها جعلت أوبوتى أكثر اعتمادًا على الجيش خوفًا من أى انتفاضات أو ثورات داخلية. وهو ما أدى لشعور الجيش بأهميته السياسية الوظيفية وقصر دور المؤسسات السياسية المدنية على ضمان شرعية النظام السياسى. وقد وفر تأييد بوغندا لعيدى أمين بعد الانقلاب مباشرة لانقلابه نوعًا من الشرعية الداخلية والدولية.

واتصفت الأجهزة السياسية داخل الحزب الحاكم أو البرلمان بالشخصنة والخضوع حتى عجزت عن وضع حل منطقى للصراعات السياسية. وكان فى الإمكان احتواء تزايد قوة الجيش بتقوية هذه المؤسسات، إلا أن هذا كان يعنى تقليل سلطة أوبوتى وقبضته على الحكم. فتحول الصراع على السلطة من المؤسسات المدنية للمؤسسة العسكرية.

وفى ظل هذه التطورات كان وضع أوبوتى يتسم بالضعف لعجزه عن التحرك بحرية، خاصة مع تخلى اثنين من أقرب مؤيديه ـ وهم أوناما وعيدى أمين ـ عنه، ووقوف القوى الاجتماعية المدنية المؤسسية فى موقع المتفرج. وكان فى إمكان أوبوتى إنقاذ منصبه إذا لعب نفس اللعبة التى لعبها خروشوف وستالين على زوكوف من قبل ـ بمعنى إزاحة البطل عن موقعه وهو فى قمة نجاحه .

وقد وصل التوتر داخل الجيش لقمته مع انقلاب يناير ١٩٧١، حيث تزامن التنافس على الخدمات، والانقسامات الجيلية داخل جهاز الضباط، والانقسامات

العرقية، مع محاولات أوبوتى لتحييد عيدى أمين داخل الجيش. ولقد سبق الإشارة إلى التنافس بين القوات الخاصة ووحدة الخدمة العامة من ناحية والجيش من ناحية أخرى. وقد أدى تقوية الوحدتين على حساب الجيش إلى زيادة اغتراب بعض عناصر الجيش.

فمع زيادة تعقد وظيفة الجيش ظهرت الحاجة لتجنيد وتدريب الضباط بقدر أكبر من تعليمهم. وكان هناك مؤشرات لاقتراب بعض صغار الضباط من المواقع القيادية. فظهرت التوترات داخل جهاز الضباط بين صغار الضباط الذين حصلوا على قدر أكبر من التعليم وبين أولئك الذين لم يحصلوا على أى قدر منه. وفى نفس الوقت ظهر التحزب داخل الجيش على طول الخطوط العرقية. ومع نهاية الستينيات كانت هناك مؤشرات على سعى أوبوتى لبناء قاعدة أصغر يمكن الاعتماد عليها داخل قبيلة الأكولى واللانجى واتضح هذا من احتلال بعض الضباط من أبناء هذه الجماعات لمواقع قيادية استراتيجية. وفى المقابل قام عيدى أمين هو الآخر بتجنيد من يثق به من الضباط وإحاطة نفسه بهم عقب الاغتيال المأسوى للواء أوكويا فى حادث سيارة مريب.

وفى نهاية ١٩٧٠ استغل أوبوتى غياب عيدى أمين للقيام بحركة ترقيات داخل الجيش وهو ما لم يدع هناك شكًا فى نيته لإخراج عيدى أمين من الجيش . وفى هذه الحالة – وفى ظل القطبية الشديدة داخل الجيش – كانت القضية من سيضرب الآخر أولا . وبينما كان أوبوتى غائبا فى سنغافورة لحضور مؤتمر رؤساء دول الكومنولث ، نفذ عيدى أمين انقلابه العسكرى .

ومع احتلال الجيش لموقع بارز ولعبه دورًا هامًا فى السياسة الأوغندية يمكننا القول إن انقلاب عيدى أمين والسياسات التى اتبعها بعد الانقلاب جعلت المؤسسات السياسية عاجزة وبشكل متزايد عن حل الصراع. ومع تولى عيدى أمين السلطة كانت هذه المؤسسات ضعيفة لدرجة أن تصريحًا بسيطًا كان كافيًا لحظرها ومنع نشاطها. وعلق عيدى أمين النشاط السياسى للحزب، وحل البرلمان، وظلت المؤسسات المدنية

والعسكرية طوال السنوات الثمانى اللاحقة وحتى تم الإطاحة به خاضعة لأوامره المباشرة .

ودام نظام عيدى أمين لمدة تسع سنوات، ومع ذلك عجز عن حل الصراعات من خلال هذه المؤسسات نتيجة اللجوء للعنف والقهر كأداة للسياسة الداخلية. وهو نفس ما حدث فى ظل حكم أوبوتى، وإن كان أوبوتى قد أدار نظامًا أكثر تعقيدًا حيث كان يمنح سياساته نوعًا من الشرعية من خلال أجهزة الحزب والحكومة الرسمية.

الجيش فى ظل الأنظمة التالية على عام ١٩٧٩

لم تؤد إزاحة عيدى أمين عن السلطة إلى إعادة الجيش إلى الصفوف الخلفية فى الحياة السياسية. فلقد تمت إزاحته عسكريًا بواسطة قوات الدفاع الوطنى التنزانية والقوات الأوغندية. وستقتصر مناقشتنا على سياسات جبهة التحرير الوطنى الأوغندية UNLF ونظام أوبوتى والدرجة التى أثر بها الجيش على السياسة [٣٩]. وكان الجيش فى هذه النظم بالفعل (صانع الملك) وزادت قوته حتى أصبح الملك نفسه مع مجىء القائدين أوكيللو وأوكيللو. وكانت إزاحة الرئيسين يوسف لوليه وجودفرى بن عيسى لاستبعادهم صناع الملك، واستعاد أوبوتى الرئاسة بتأييد اللجنة العسكرية. وكانت انتخابات ١٩٨٠ ـ سابقة الترتيب ـ عملية تشريع للوضع القائم.

وبعد حرب كاجيرا فى عام ١٩٧٨/١٩٧٩ ظهر ميل القيادات الأوغندية للاعتماد على الجيش. فمع هزيمة جيش عيدى أمين ظهرت الحاجة لإعادة تحديد دور الجيش فى الدولة الناشئة. فمن ناحية كان الجيش أداة فعالة لإزاحة عيدى أمين، وعاملًا هامًا فى صراعات السلطة، ومن ناحية أخرى نظر القادة للجيش على أنه وحش يريد ابتلاعهم فحاولوا ترويضه لتفادى خطورته. وعاش جيش التحرير الوطنى الأوغندى UNLA ـ كأداة تحرير ـ فترة سلام مع القيادات والمدنيين على حد سواء. وكان عاملًا هامًا فى صراعات السلطة من حيث كونه محط اهتمام القوى السياسية. وهكذا كان لفظ "جنود موسيفينى" أو "جنود أوبوتى" أو "جنود موانجا" ينتقل من قيادة لأخرى .

وكانت رؤى القيادات الأوغندية للجيش متعارضة، فتارة تنظر له كأداة تحرير، وتارة ثانية كعامل هام فى لعبة السلطة، وتارة ثالثة كوحش يجب ترويضه. وكان سعيها لإيجاد دعم داخل الجيش يتضمن نوعًا من السلبية السياسية واليأس فى ظل غياب مؤسسات سياسية مدنية لازمة لاحتواء الجيش. واتخذت جبهة التحرير عدة خطوات لتغليب السيطرة العسكرية على المدنية. وكان التفكير الغالب بين قياداتها هو أن السبيل لتفادى ظهور وحش عسكرى هو بذل الجهد لتقوية الجبهة كمنظمة من خلال التمثيل العرقى المتوازن فى إطار جيش جديد يكون جهاز ضباطه من المتعلمين ويكون له ممثلون فى أجهزة الجبهة والبرلمان مع بناء ميليشيات شعبية كقوى مضادة له.

وقد أدت هذه الأفكار المطروحة بهدف ترويض الجيش الجديد إلى خلق العداء نحو القوى السياسية المختلفة وإيجاد مناخ معارض أساء فهم هذه الأحداث. فبهدف تحييد الجيش ومواجهة سلطته كان لابد من وجود تنظيم مدنى قوى وهو جبهة التحرير. ولكن كما سبقت الإشارة (٤٠). لم يكن هناك روابط تجمع فصائل الجيش سوى اللقب. وكانت فكرة التمثيل النسبى للعرقيات هى فكرة لوليه(٤١). وكانت معارضة الفكرة نابعة من أن الكثرة العددية لملكة بوغندا والمناطق الجنوبية تمنحها ميزة فى هذا الصدد وبالتالى تكون الفكرة بداية لهيمنتها ـ وهيمنة الشمال عامة والأكولى واللانجى تحديداً ـ على الجيش. وهو ما سيؤدى حتمًا إلى تغيير ميزان السلطة السياسية والعسكرية وهو ما لم تكن القيادة (الشمالية) مستعدة له. وعبر هنرى ماكموت عن ذلك فى المجلس الاستشارى الوطنى وتناول مذهب الوظيفية العرقية قائلًا:

"هناك قبائل أكبر بكثير من قبائل أخرى. لذا يمكن أن يكون نصف الجيش من هذه القبيلة أو تلك وهو ما يكون مفيداً لهذه القبيلة بعينها. وفى أوغندا ـ ولقد أكدت هذه الرأى فى النقاش الذى دار فى مايو/ يونيو ـ فإن هناك قطاعات من الشعب تعجز عن القتال حتى وإن كانت من الجنود. وقد اتضح ذلك فى الحروب الأخيرة حيث

كان هناك البعض الذى لا يطيق النيران. وأؤكد على ذلك لأن التطبيق يختلف عن النظرية"(٤٢).

ومثل الاتجاه نحو رفع مستوى التعليم فى الجيش انعكاسًا لانتشار الأمية فى جيش عيدى أمين. وكانت المعارضة لهذا الرأى مبنية على اعتبارات خاصة. حيث لم تهتم الجماعات السياسية والتى تسابقت على نيل تأييد الجيش وتكوين قواعد مؤيدة لها فيه بمستوى تعليم ضباطه وجنوده خاصة إذا تعلق الأمر باعتبارات عسكرية ـ سياسية. واكتسب لوليه عداء المناطق الشمالية المهيمنة على جبهة التحرير حيث كان تطبيق مقياس مستوى التعليم سيضمن التغير فى التوازن السياسى العسكرى فى السلطة لصالح القيادات غير الشمالية.

وفى هذا الإطار رأى قائد جبهة التحرير فى منطقة موشى ضرورة الاعتراف بأهمية جبهة التحرير وبدورها كجماعة مصلحة ، فممثلو الجيش فيها يهتمون بكل ما يخص الجيش ، كما أنهم سيمكنون الأخير من المشاركة فى عمليات صنع القرار فى قمة الأجهزة المدنية . وكانت هذه الفكرة مثالية نظريا . أما فى التطبيق وفى ظل الصراع على السلطة داخل الجبهة والجيش فإن ممثلى الجيش فيهما انحازوا إلى الجماعات التى كانوا ينتمون إليها . وأظهرت عناصر هامة داخل اللجنة العسكرية ولاءها وتأييدها لأوبوتى فى ظل صراعه على السلطة .

وكانت فكرة تسبيس الجيش وإنشاء ميليشيات شعبية هى من أفكار موسيفينى عندما كان وزيرا للدفاع . وفى ورقته السياسية التى قدمها إلى المجلس الاستشارى القومى رأى أنهما ضمان للاستقرار الداخلى والأمن والتحول الديمقراطى داخل أجهزة القهر وهو ما يصعب معه تهديد الشعب بالقيام بأى انقلاب عسكرى (٤٣).

وكانت أفكاره هذه – بالمقارنة بالسياسات التحزبية داخل جبهة التحرير والطبيعة الانقسامية داخلها – تعد أفكارا متقدمة . وعلى الرغم من تأييد المجلس الاستشارى القومى لها إلا إن عبارات التأييد لها لم تكن سوى تصريحات جوفاء ولم تكن أقرب إلى الحقائق السياسية والعسكرية السائدة فى ذلك الوقت . وتفترض عملية

تسييس الجيش أن الحزب المهيمن أو الاتفاق السائد حول الأفكار السياسية الداخلية يمكنهما السيطرة على الجيش كمؤسسة . وبالتالى يكون الجيش مهيأً لتقبل هيمنة المؤسسات السياسية المدنية . وفى حالة الميليشيهات الشعبية - حال تطبيقها - خاصة فى الأكولى فإنها ستتكون من تابعين لشخص بعينه أو لفصائل ومن ثم ستكون مصدرا لعدم الاستقرار كما برهنت الأحداث بعد ذلك (٤٤).

وقد فشلت جهود جيش التحرير فى ترويض الجيش وهو ما برهن عليه استيلاء اللجنة العسكرية على السلطة وهى اللجنة التى منحت تأييدها السياسى لأوبوتى . وهكذا يرهن الجيش على امتلاكه حق الفيتو لتحديد القواعد المفيدة له والمحققة لمصالحه .

وفى خلال عدة شهور من استيلائه على السلطة ، بدأت الحرب الأهلية فى قلب بوغندا . وفى صراعه الثانى على السلطة حاول من جديد تهميش بوغندا وهو نفس الخطأ الذى كلفه حكم الأول خلال الستينيات(٤٥). ففرض على بوغندا السعى للتحالف مع حزب المؤتمر وهو تحالف تكتيكى وقتئذ ثبت بعد ذلك فداحته وخطورته على بوغندا وأوغندا لكها . لكن أوغندا فى الثمانينيات اختلفت عنها فى الستينيات . وعندما تم تكبيل بوغندا أثناء وبعد انتخابات ديسمبر ١٩٨٠ مباشرة ، حاولت كسر هذه القيود ، لكنها فى نفس الوقت لم تكن مستعدة للدخول فى مفاوضات مع أوبوتى لذا تحولت للانتفاضة العسكرية تحت قيادة عدة جماعات وأهمها حركة المقاومة الوطنية تحت قيادة يورى موسيفينى ، وابتلع أوبوتى الطعم باللجوء إلى الحل العسكرى بالانتفاضة وهو ما ثبت خطورته على حكمه لاختلاف عهد الثمانينات عن منتصف الستينيات عندما اعتمد وقتها بشكل أساسى فى حكمه على قوة الجيش .

فقد اختلفت الثمانينيات لعدة أسباب: أولًا - تشرذمت القوة فيها فلم يستطع استخدامها بكفاءة كأداة فى السياسة الداخلية. ثانيًا - برغم ما بدا من رضاء الشعب عن الانتخابات إلا إنها فى الحقيقة كانت نزيهة فى قلب أوغندا فقط. ثالثًا - تنوعت المحاولات لبناء الجيش كقوة انتخابية أساسية ومحورية. ورابعًا - ندرة الموارد

وتخصيصها سياسياً لأصدقائه وحرمان أعدائه منها فى الحياة المدنية وفى الجيش. خامساً – كانت الحرب الأهلية مكلفة لحلفائه العسكريين مما أدى إلى القطبية داخل الجيش وهو ما توج فى انقلاب يوليو ١٩٨٥ .

ومن أوغندا فى منتصف الستينيات إلى سقوط عيدى أمين كان فى الإمكان إلى حد معين اللجوء للقوة كأداة للسياسة الخارجية فى حالة عجز الجماعات المستهدفة عن امتلاك أدوات القهر. فقد عاشت بوغندا ٧٠ عاماً من نزع السلاح، فضلاً عن عدم انضمامها للجيش منذ استخدام Lugard لأسلحته على تلال كمبالا. وكان على عيدى أمين إطلاق النار على قصر السير أدوارد موتيسا لضمان إنهاء اللعبة لصالح ممنجو. ومنذ عام ١٩٦٦ وحتى يوم الإطاحة به استمر تطبيق قانون الطوارئ فى أوغندا فى عهد أوبوتى، ومع هزيمة عيدى أمين اتضح للقوى السياسية أن القوة أداة هامة فى الغابة السياسية والتى يطلق عليها أوغندا. وهكذا – وعند استيلاء أوبوتى على السلطة مرة أخرى – وجد قلب أوغندا فى حالة استعداد لمواجهته عسكرياً ـ وهنا يكون اللجوء للقوة العسكرية غير مفيد سياسياً. وعلى الرغم من حالة الطوارئ التى أعلنها أوبوتى فى أوغندا أثناء منتصف ونهاية الستينيات، وفى ظل هشاشة شرعيته، إلا إنه لم يصل للنتيجة المرجوة خاصة وأنه يحكم شعباً منزوع السلاح وبلا جيش.

واختلف جناح أوبوتى العسكرى فى الستينيات عنه فى الثمانينيات. ففى منتصف الستينيات كان هناك جيش نظامى جيد التسليح وصغير نسبياً كما أن المزايا المادية التى صبغها عليه جعلت من السهل كسب تأييده. أما أثناء الثمانينيات فعلى الرغم من ضمان تيتو أوكيللو أو Oyite - Ojok تكوين جبهة التحرير من جماعات عرقية مؤيدة لأوبوتى فإنها لم تكن متماسكة مثلما كانت عليه فى الستينيات.

ويعد موت Oyite -Ojok الغامض فى حادثة هليكوبتر رأى ضباط الأكولى – الذين كانت قبليتهم سائدة فى الجيش – اختيار بازيليو ولكن ذلك لم يتفق مع رؤية أوبوتى(٤٦). ومر عام كامل قبل اختيار الجيش لقائد القوات – ثم كان اختيار أوبوتى للقائد Smith Opon كقائد للقوات دافعا لحدوث البلبلة داخل القوات من الأكولى .

وتولى القائد الجديد عملية نزع سلاح الأكولى مما دفع هؤلاء للانسحاب إلى مناطق جماعاتهم وقبائلهم .

ويبدو أنه حتى مع وجود جيش مستعد لمواجهته فى أوغندا - وضعف شرعيته - وعدم ثقته فى ولاء الجيش له، فلقد كان بإمكانه الاستمرار فى الحكم شريطة امتلاكه الموارد اللازمة لإسكات منافسيه وإرضاء مؤيديه. لكن مع محدودية الموارد أو إهدارها فى ظل الفساد السائد كان استمراره فى الحكم غير مضمونٍ .

وبينما كانت الحرب الأهلية مستمرة - كانت هناك حرب أخرى فى الطريق. فمع انسحاب الجنود الأكولى إلى أراضيهم من كمبالا حدث فراغ فى السلطة العسكرية فى المناطق الجنوبية - جنوب بحيرة كيوجا - وهو ما انتهت له حركة التحرير الوطنية بقيادة موسيفينى وترك جيش المقاومة ممراً - عمداً أو سهواً - لتمر من خلاله قوات بازيليو أكيللو وتيتو أكيللو للاستيلاء على كمبالا صباح يوم السبت ٢٦ يوليو ١٩٨٥ .

الخاتمة: انتصار حركة المقاومة وبازيليو أوكيللو وتيتو أوكيللو

رأينا فى الورقة أن ضعف الشفافية السياسية والدور النشط للجيش فى أوغندا كانا نتيجة لفشل القيادات الأوغندية فى بناء مؤسسات قادرة على ترويض الصراعات المدنية ولجوئها لبناء الجيش استجابة للأزمات الداخلية السياسية والعسكرية فقط وليس كهدف فى حد ذاته. ومع الفراغ المؤسسى الذى خلقه أوبوتى وعيدى أمين تولى الجيش هذا الدور وكان صانع الملك أو الملك نفسه. وكان مجيء القائدين أوكيللو فى عام ١٩٨٥ نتيجة وجود وضع سياسى - عسكرى عالى القطبية تتوازن فيه القوى السياسية العسكرية : القائدان أوكيللو من ناحية وحركة المقاومة من ناحية أخرى ، حتى بدت الحرب الأهلية فى أوغندا ممتدة.

هذا وقد كان استمرار مباحثات السلام فى نيروبى لمدة أربعة شهور نتيجة لتأكد هذه القوى من عجزها - على الأقل وقتها - عن إملاء شروطها على الطرف الآخر بينما

تستغل الوقت لتجميع الموارد اللازمة لإنهاء الصراع لصالحها. ومع توازن القوى وغياب معادلة تنظيم العلاقات بينهم، كانت مباحثات السلام فى نيروبى بهدف إرساء نوع من الصيغة الفاعلة. لكن تعقد شروط السلام الذى تم توقيعه وطول فترة التفاوض أدى لعجز أى من هذه الأطراف على الالتزام بها فى ظل الظروف السائدة.

ووفرت المباحثات الوقت للأطراف المشاركة للاستعداد للمعركة الفاصلة ـ وأظهر القائدان أوكيللو فى تصريحاتهما تفضيلاتهما ـ عند توافر الفرصة ـ للجوء لمعركة أخيرة لإملاء شروطهما. ومن ثم كانت التعيينات السياسية والعسكرية التى قاما بها بهدف إقصاء مؤيدى حركة المقاومة، ولجأ الاثنان للتحالف مع أعداء الحركة وقاما بعملية تعبئة واسعة النطاق. وفى الجهة الأخرى كانت المباحثات فرصة لكل من حركة المقاومة وجيش المقاومة لتدويل رسالتهم والتعبئة وتوسيع نطاق سيطرتهم وبنهاية ديسمبر ١٩٨٥ كانوا على ضواحى كمبالا.

وانتصرت حركة المقاومة ـ وكان لانتصارها والذى يعود إلى عام ١٩٦٦ ـ آثارٌ قوية على العلاقات المدنية ـ العسكرية وبناء المؤسسات السياسية ـ وكانت الانتفاضة المسلحة رد فعل أمام استخدام الجيش كأداة فى السياسة الداخلية. ولقد نمت الحركة بسبب وجود علاقة سياسية عسكرية بين جيش المقاومة والشعب المدنى. وفجر النصر داخل حركة المقاومة نغمة "القبائل المحاربة" وهى نغمة نشرها الاستعمار وترجمها ماكموت، ولاكيدى، وأودا ومثلت تغيراً فى توازن السلطة السياسية العسكرية من الجماعات المهمشة إلى الجماعات الاستراتيجية فى قلب أوغندا.

وقد رأينا عبر هذه الورقة أن الجيش كان الفاعل الأساسى فى التنمية السياسية فى البلاد منذ عام ١٩٦٦ وهو ما فجر الانتفاضة المسلحة من جانب الشعب. وتحققت نبوءة مارتين أوكيللو. ونجحت الحركة لأن المدنيين الذين سعت لتكوين جذورها منهم تأكدوا فى النهاية أن من مصلحتهم تأييد الحركة. وقد توفر هذه العلاقة بعد ذلك أساسًا لعلاقة تكاملية مدنية ـ عسكرية، مما قد يؤدى لتغيير دور الجيش المهيمن

سابقًا. وأنهى انتصار حركة المقاومة احتكار استخدام الجماعات المهمشة للقوة والتى لم يكن فى مصلحتها بناء مؤسسات سياسية هامة قد تعمل ضد مصالحها.

وكانت النتيجة إقامة توازن اجتماعى - سياسى وعسكرى بين القوى بحيث لا تشعر أىٌ منها بالقوة والقدرة على إملاء شروطها على الآخرين لعدم احتكار أيها لوسائل القهر. وهو وضع مناسب لبناء مؤسسات سياسية مدنية قادرة على ترويض الصراعات. وتؤكد خبرة الإثنى عشر شهراً الأخيرة منذ تولى حكومة الحركة للسلطة عجز الأخيرة عن إملاء شروطها وهى فى طريقها لوضع معادلة يمكنها أن توفق بين المصالح المتعارضة. وسيعتمد الاستقرار على تيقن القوى السياسية العسكرية المتصارعة من أن استخدام القوة لتسوية الصراعات الداخلية يؤدى للهزيمة مثلما حدث مع أوبوتى.

ملاحظات :

١ - أدين بالشكر على هذه المعلومات العسكرية إلى جدعون لوسويزى النائب الأسبق لمركز القيادة العامة فى الجيش الأوغندى .

٢ - بالمعنى المادى للكلمة - وبالمقارنة بنظرائهم وأمثالهم من المدنيين - كان الضباط الأوغنديون يعيشون فى التسعينات حياة رغدة - وكان أفضل زوج لفتيات المجتمع الأوغندى هو ضابط الجيش حتى مع قلة عدد الضباط .

٣ - أتوجه بامتنانى إلى الأستاذ أكيكى موجاجو على مفهومه الذى يلخص سلوك القيادات الأوغندية تجاه الجماعات المستهدفة .

٤ - على سبيل المثال انظر رد فعله أثناء النقاش حول مذبحة تاكولا بييه ، المرجع السابق .

٥ - انظر على سبيل المثال زياراته إلى ثكنات مبارارا فى ١٨ يوليو ١٩٦٦ ، ولثكنات جولو فى ٢٧-٩-١٩٦٦ وحضوره لحفل زفاف قائد القوات عيدى أمين وإلى

كـابمبـا لزيـارة مـدرسـة التـدريب العـسـكرى فـى مـارس ١٩٦٨ وزيارتـه إلى كاراموجـا للتفتيش على التجنيد فى ٩ إبريل ١٩٦٦ وزيارته إلى مراكز قيادة الجيش فى ١٣ ابـريل ١٩٦٨ وخطابه إلى القوات الجوية فى قاعدة جولو الجوية فى ٦ مايو ١٩٦٨ .

٦ – عند عودته للاتحاد السوفيتى وبعد قيادته للقوات الروسية فى ألمانيا عاد زوكوف للصفوف الخلفية بأوامر من ستالين . ثم جاء خروشوف واستدعاه كوزير للدفاع . وأثناء صراع خروشـوف على السلطة فى اللجنة المركزية للحزب كانت دبابات زوكوف مستعدة داخل وحول موسكو لدعم سيده الذى سارع بعد ذلك باتـهامه بتبنى الميول «البونابارتية » ونحاه عن منصبه .

٧ – تولى بعض هـؤلاء الضبـاط إبلاغ عيدى أمين بالتطورات الداخلية وبأمر اعتقاله أثناء غيابه فى مصر لحضور جنازة عبد الناصر ووفروا له مرافقة عسكرية قوية من مطار عنتيبى عند وصوله عـائدا من مـصـر . ولم يكن قد أعلن عن موعد وصوله لغيرهم . وكان من ضمن المرافقين له (ل . أوزى L. Ozi) الذى أصبح بعد ذلك مديرا للمخابرات ، ومصطفى إدريس الذى أصبح بعد ذلك قائد للقوات ووزيرا للدفاع .

٨ – ولهذه المعلومات أتوجه بامتنانى إلى زميلى الذى « أحسن اختياره لمتابعة هذه التطورات .

الهوامش

1 *Uganda Parliamentary Debates* (hence forward *Hansard*), Vol. 71, 1967-68, p. 163, Government Printer, Entebbe.

2 *Hansard*, Vol. I, 1962-63, p. 2, Government Printer, Entebbe.

3 *Ibid.*, p. 3.

4 *Ibid.*, p. 34.

5 Huntington, Samuel, P., 1968, *Political Order in Changing Societies*, p. 196, Yale University Press.

6 For a more detailed discussion of the problems of institutionalisation in Uganda, see Dan Mudoala, "Post-Colonial Politics in Uganda – An Interpretation" in *Mawazo*, Vol. 6, No. 2, December 1985.

7 *Hansard* Vol. 14, 1962-63, pp. 663-664.

8 *Ibid.*

9 *Hansard*, Vol. 18, 1962-63, pp. 402-403.

10 *Hansard*, Vol. 19, 1963-64, p. 6.

11 For details, as officially given, see the debate on a notion introduced by Abdalla-Anyuru in *Hansard*, Vol. 23, 1963-64, pp. 861-989.

12 *Ibid.*, See Obote's version of events, pp. 938-39.

13 *Ibid.*, pp. 861-862.

14 *Ibid.*, Obete's speech.

15 *Ibid., Okello's speech*, p. 887.

16 *Ibid.*, Ali Kisekka's speech, p. 954.

17 *Hansard* Vol. 23, Lakidi's speech, pp. 959-60.

18 *Ibid.*, Obate's speech, p. 934.

19 *Uganda Argus*, 9 September 1964. Among those promoted was a Lieutenant Oyite-Ojok to "Temporary Captain". Incidentally, at the height of Oyite-Ojok's military "triumphs", the mass media reported him as "Sandhurst-trained" but according to the *Uganda Argus*, 22 November 1963, he was trained at the Mons Officer Cadet School, Aldershot. He appears in a group

photograph, in the *Argus* issue, with Katabarwa, Matovu, J. E. Ebittu, Z. Z. Ariko. B. M. Ekiring, E. B. Kamara, B. J. Kisira, and S. E. Lukakamwa.

[20] For all this information on these military formations, I am grateful to Major Gideon Lusweswe, formerly Deputy Quartermaster-General, Uganda Army.

[21] In materially relative terms, compared to their civilian counterparts, 777 the life of Ugandan officers in the 1960s was one of comfort and it was "trendy" for society Ugandan girls to marry Lieutenants, Captains and even Brigadiers, although there were too few to go around:

[22] *Hansard* Vol. 28, 1963-64, p. 2060.

[23] *Uganda Argus*, 12 April 1963.

[24] For more details about and reaction to the Nakulabye Massacre, see *Hansard*, Vol. 41, 41 and 43.

[25] For a comprehensive overview of the UPC as a party in government see, Mujaju, Akiiki, B. "The Role of the UPC as a Party in Government" in *Canadian Journal of African Studies* Vol. 10, No. 3, 1977.

[26] *Hansard*, Vol. 58, 1965-66. pp. 995-1046, for details of "The Ocheng Motion".

[27] *Hansard*, Vol. 60, 1966-67, p. 59.

[28] I am grateful to Professor Akiiki Mujaju for this concept which neatly sums up the attitudes of Ugandan rulers towards their "target" groups.

[29] For example, have a lock at his reactions during the debate on the Nakulabye Massacre, *op. cit.*

[30] For example, note his visit to Mbarara barracks, reported in Uganda: 7 *Argus*, 18 July 1966; to Gulu Army barracks, 27 August 1966; to Arua "to attend the wedding of the Army Chief of Staff, Col. Amin", to Kabamba Army Training School, in *Uganda Argus*, March, 1968; his visit to Karamoja, "inspecting recruits" 9 April 1966; visit to Army Headquarters, 13 April 1968; address to Air Force Personnel at Gulu Air Base, 6 May 1968.

[31] *Uganda Argus*, 10 September 1964.

[32] Also see, Gingyera-Pinycwa, 1978, *Appolo Milton Obote and His Times*, pp. 56-66, Nok-Publishers.

[33] The Move To the Left Documents were: *The Common Man's Charter, Nakivubo Pronouncements, and the National Service Proposals.*

[34] Akena-Adako, 1966 *Crisis*, published by Milton Obote Foundation.

[35] Gingyera-Pinycwa, *op. cit.*, see especially pp. 231-245.

[36] On his return to the Soviet Union, after commanding Soviet forces in Germany, Zhukov was immediately relegated to the background by Stalin, but later, Khrushchev recalled him form oblivion to be Minister of Defence. During Krushchev's struggle for power in the Central Committee of the party, Zhukov made his tanks conveniently available in and around Moscow in support of his patron, who immediately after his problems accused Zhukov of "Bonapartist" tendencies and removed him from office.

[37] Some of these officers took care to keep Amin informed of domestic developments and his impeding arrest while he was away in Egypt to attend Nasser's funeral and provided him with a strong military escort from Entebbe Airport where he arrived from Egypt, unannounced. Among the escort were Major L. Ozi (later to be his Chief of Intelligence) and Mustapha Idris (later to be his Chief of Staff and Minister of Defence).

[38] There is now substantial literature on the Amin regime including: Lofchief, M. "The Uganda Coup: Class Action by the Military" in *Journal of African Studies*, Vol. 10, No. 1, 1972; Twaddle, M. "The Amin Coup" in *Journal of Commonwealth and Comparative Politics*; Southall, A. "General Amin and The Coup", IMAS, Vol. 13, No. 1, 1975; Martin, David, General Amin; Kyemba, H., The State of Blood and Mazrui, A. *Soldiers and Kinsmen.*

[39] On the politics of the UNLF, see Mudoola, Dan, "Post War Politics", *op. cit.*

[40] *Ibid.*

[41] *National Consultative Council Debates*, Vol. I (Unpublished). See President Lule's speech to the National Consultative Council, on 22 May 1979.

[42] *National Consultative Council Debates*, Vol. 4 (Unpublished), Makmot's speech, p. 755.

[43] *National Consultative Council Debates*. Vol. 3 (Unpublished), Museveni's speech, pp. 684-692.

[44] The Acholi militiamen were among Tito and Bazilio Okello's group which swept in to Kampala on 27 July 1951.

[45] Also see Mudoola, Dan, "Post-War Politics", *op.cit.*

[46] For this information, I am grateful to a colleague who was well placed to follow these events.

الفصل السابع

الجيش والمجتمع المدنى فى سيراليون
انقلاب ١٩٩٢ العسكرى

بقلم : **ماجبايلى س . فايل**(*)

ترجمة : **هالة جمال ثابت**

تولت الحكومة العسكرية الجديدة الحكم برئاسة فالنتين شتراسر**Strasser** عقب انقلاب إبريل ١٩٩٢ بعد ٢٣ عامًا من حكم حزب مؤتمر كل الشعب **All People's Congress (APC)** . واختلفت ردود الأفعال حول الانقلاب وحول منفذيه – الذين أصبحوا قادة سيراليون الجدد – ومن هنا تحاول الورقة تحليل الانقلاب والعلاقات المدنية العسكرية التى سادت فى ظل الحكم الطويل لحزب المؤتمر ، وذلك فى إطار مرحلة التغير السياسى الانتقالية التى تمر بها سيراليون .

الجيش والسياسة :

يركز تحليل الجيش والسياسة فى هذه الورقة أساسًا على العلاقات المدنية العسكرية والتى يصفها كوكس (١٩٧٦) "بالتدخل العسكرى" الذى لا يمثل سوى المعنى الواسع لعدم الاستقرار السياسى.

ويناقش ديكالو (١٩٧٦) مدرستين فكريتين عن التدخل العسكرى فى السياسة. ترى الأولى أهم أسباب التدخل العسكرى فى السياسة (غير عسكرية) ولكنها سياسية ولا تعكس الطبيعة الاجتماعية والتنظيمية للمؤسسة العسكرية ولكن تعكس البناء السياسى والمؤسسى للمجتمع.

(*) ترجمة هالة جمال ثابت : باحثة سياسية .

أما الثانية فترى أن هناك خصائص تتصف بها الهيراركية العسكرية منها التخصصية، الوطنية، التماسك، وهى الخصائص التى تدفع الجيش للتحرك للساحة السياسية وإنقاذ البلاد من الفساد وسيطرة النخبة السياسية (ديكالو، ١٩٧٦: ١٢).

وقد لا يعنى الأمر أن المدرستين تستبعدان بعضهما لأن رغبة الجنود فى استعادة النظام فى المجتمع قد تعكس البناء السياسى والمؤسسى الضعيف والذى أثبت عدم ملاءمته لتقدم هذه المجتمعات متعددة الإثنيات مما سمح بانتشار الفساد.

الجيش والتغير السياسى فى سيراليون:

الانقلابات العسكرية ليست بالشىء الجديد فى دولة سيراليون. حيث يرى بيبلر (١٩٧٣) أن انقلاب ١٩٦٧ العسكرى كان محاولة لإحلال حكومة غير شعبية – انتهت الانتخابات بهزيمتها – بحكومة أخرى. وفى الحقيقة شهد عام ١٩٦٧ انقلابين متتاليين : الانقلاب الأول قام به جون لانسانا فى مارس ,١٩٦٧ وبعدها بثلاثة أيام قام ضباط آخرون من الجيش بانقلاب مضاد لخلعه. ولكن لم يكن الهدف فى هذه المرة تصحيح نتائج الانتخابات ولكن كان بهدف إقامة حكومة عسكرية جديدة (مجلس الإصلاح الوطنى NRC) حيث قام الضباط باستدعاء أحد زملائهم من أجازته الدراسية (وهو A.T. Juxon - Smith) للعودة للبلاد ورئاسة مجلس الإصلاح الوطنى. والجدير بالذكر أن كل القيادات التى أطاحت بلانسانا) وهم الرائد بلاك والرائد كاى ساميا والرائد جومو) لم تتخل عن لانسانا نفسه ولا عن الحكومة التى أرادوا الإطاحة بها حيث كانوا من الجنوب وبالتالى عكس هؤلاء داخل الانقلاب المضاد رؤى أيديولوجية ـ وليس اثنية ـ مخالفة.

واستمرت هذه الحكومة لمدة عام. وسرعان ما تغير تأييد الشعب للانقلاب الثانى خاصة فى ظل شعور الطبقة الوسطى بالاغتراب بسبب اتجاهات جوكسن ـ سميث. لكن لم يكن ذلك سبباً فى الانقلاب الذى قام به ضباط التحالف غير الجنوبى فى إبريل عام ١٩٦٨ والذى أسفر عن الإطاحة بحكومة مجلس الإصلاح الوطنى.

ولكن كان السبب الأساسى فيها هو شعور جموع صغار الضباط بتجاهل كبار ضباط الجيش ـ وهم القادة الحاليون ـ مطالبهم (فايل، ١٩٨١). ودعت قيادات الانقلاب الضابط جون بانجورا ـ والذى أقالته الحكومة السابقة ـ لقيادة الجيش. حيث تابع بانجورا نتائج الانتخابات التى أجريت فى العام السابق وسلم السلطة إلى الفائزين فى الانتخابات وهم قادة حزب المؤتمر، تحت قيادة سياكا ستيفنس. ورغم عدم وضوح العامل الاثنى فى هذا التحول السلمى للسلطة، إلا أن تسليمها من جون بانجورا وهو من قبيلة (تيمى) إلى ستيفنس وهو من قبلية (ليمبا) يمكن اعتباره دفاعًا عن مصالح الشمال ، وهو ما سنعود إليه لاحقًا.

سياكا ستيفنس والجيش:

وتضمن التحول إلى الحكم المدنى ـ والذى بدأه سياكا ستيفنس خلال ١٧عامًا من الحكم الشخصى ـ عدة تغيرات سياسية، حيث قاد إلى إعلان الجمهورية، وتولى السلطة التنفيذية فى ١٩٧١، ثم حكومة الحزب الواحد فى ,١٩٧٨ والمشكلة التى ظل هاتشفول يدرسها (١٩٩٠) هى أن النظم المدنية التى تخلف الحكم العسكرى تكون عادة غير مستقرة حيث تعجز عن ضمان تأييد الجيش وتفتقد الرؤية الواضحة لكيفية التعامل مع القضايا ذات الطبيعة العسكرية.

وكان حل ستيفنس لهذه المشكلة هو ما وصفه ماك ديكسون فايل (١٩٨٩)[1] بالحكومة الثنائية، وذلك بوصول كبار ضباط الجيش إلى قمة النظام السياسى وهو ما استمر حتى انقلاب ,١٩٩٢ ففى عام ١٩٧٤ عمل ستيفنس على تغيير الدستور لإدراج قائد الجيش جوزيف مومو وقائد الشرطة فى عضوية البرلمان كوزراء.

كما أسس فى عام ١٩٧٣ قوة شبه عسكرية مدربة فى كوبا وهى وحدة الأمن الداخلى**ISU** والتى سميت لاحقًا بإدارة الأمن الخاص **SSD** وهو اتجاه لوضع قوة مضادة للجيش النظامى (ديكسون ـ فايل ١٩٨٩: ٢١٤ ل) وهكذا عمد ستيفنس إلى نزع سلاح الجيش خوفًا من انقلابه عليه. أما النخبة العسكرية والتى أصبحت جزءاً

من الحكومة المدنية فقد تمتعت بكل مزايا الحكومة المدنية كما عملت على ضمان الأمن داخل الجيش ومنع أى محاولات للانقلاب(٣) .

هذا وقد زادت نفقات وحدة الأمن الداخلى وإدارة الأمن الخاص بشكل كبير بعد عام ١٩٧٤، حيث استخدمتا للسيطرة على الانتخابات وإعادة مرشحى حزب مؤتمر كل الشعب إلى مناصبهم، وإجهاض المظاهرات التى هددت بقاء الحكومة. فعندما تظاهر طلاب كلية **F fourah Bay** ضد الرئيس ستيفنس - والذى كان مستشاراً للجماعة فى يناير ١٩٧٧ - عجزت الحكومة عن استخدام طرق مشروعة لتهدئة الطلاب لرفض السلطة القضائية التعاون معها، فلجأت للقوة حيث تم إرسال قوة من مؤيدى حزب مؤتمر كل الشعب تقودها وحدة الأمن الداخلى للهجوم على الكلية بعدها بثلاثة أيام (فايل، ١٩٨١: ١٤٣).

واستمر ستيفنس فى سياسته المهادنة للجيش. ويتضح هذا من الاهتمام الذى صبه على وحدة الأمن الداخلى وإدارة الأمن الخاص وعلى الجيش. لكن اشتراك عدد من قيادات الجيش فى العمل السياسى مع توسيع المزايا والتسهيلات الممنوحة لهم بهدف إفسادهم، أدى لتهدئة وتحييد هذه القيادات والحد من إمكانية انقلاب الجيش على الحكومة التى يقودها كبار ضباط الجيش .

ثم زاد ستيفنس على ذلك بتقاعده ووضع رئيس للدولة يخلفه وهو جوزيف مومو - قائد الجيش - فى نوفمبر ١٩٨٥ ويتضح من تعيين ستيفنس لمومو - وهو من نفس جماعة ليمبا التى ينتمى إليها ستيفنس - وجود اتجاه اثنى يحكمه الدفاع عن مصالح العناصر الشمالية فى النظام السياسى. ويستنتج ديكسون - فايل (١٩٨٩) أن مومو قبل أن يصبح رئيساً قد غلب مصالح العناصر الشمالية البارزة فى الجيش.

ويلاحظ أن انقسام سيراليون اثنياً ما بين شمال وجنوب يعد انقساماً مضللا. فمن الممكن النظر إلى قبائل جنوب سيراليون على أنها قبيلة **Mende** ، وهى من أكبر الجماعات الاثنية فى البلاد ولغتها هى اللغة الأولى او الثانية لدى معظم الجماعات الاثنيـة فى الجنوب . ويرى المؤخ أرثر إدراهام (١٩٧٨) – والذى ينتمى إلى هذه

القبيلة – فى هذا نوعًا من (مندنة) الجنوب ، حيث الانتماء اللغوى لهذه القبيلة يؤدى إلى التضامن السياسى معها منذ فترة الستينيات ، عندما ورثت حكومة تهيمن عليها جماعة الماندى المنصب السياسى من الحكم الاستعمارى واستمرت فى الحكم حتى الانقلاب العسكرى عام ١٩٦٨ .

أما مصطلح أهل الشمال، فيشار إليه أحيانًا كمرادف لأهل قبيلة **Temne** وهى ثانى أكبر جماعة اثنية فى البلاد ، ورغم تساويها مع جماعة **Mende** فى الحجم ، إلا أنها تختلف عنها فى أن قبائل الشمال لا تعرف نفسها بانتمائها لها ولا تتكلم لغتها . فبينما نجد جماعات كيسى وفاى وشربو فى الجنوب تتكلم لغة الماندى وتنتمى لها سياسيًا ، بعكس جماعات كورانكو ويالونكا وليمبا فى الشمال لا تتكلم لغة قبيلة تمنى حتى فى ظل حكم حزب مؤتمر كل الشعب . فمع تضامنها سياسيًا معها إلا إنها لم تخضع أبدًا لهيمنتها .

وقد أدرك سياكا ستيفنس هذا التميز واستغله فى التأثير على الجيش. وهدفت سياسته لزيادة نسبة المنتمين لجماعات الأقلية داخل الجيش خاصة من أعضاء جماعة الكورانكو لموازنة ثقل جماعة التمنى. وبينما كان مومو ـ قائد الجيش فى عهد ستيفنس ـ من أبناء جماعة الليمبا، كان معظم كبار الضباط من الكورانكو والباقى من جماعات اثنية أخرى متساوية فى العدد. كما قام ستيفنس بتعيين عدد كبير فى الخدمة المدنية والشركات الكبرى دون التركيز على جماعة إثنية بعينها. بينما كان القائد السياسى السابق **S.I. Koroma** – من أبناء التمنى ، وكانت سياساته موجهة للدفاع عن مصالح جماعته ، وذلك بعكس ستيفنس الذى حرص على عدم تركيز السلطة فى يد قبيلته برغم ترحيب الشعب بذلك . وكان أول قائد يعينه فى قطاع الخدمة المدنية هو صديقه **G.L.V. Williams** من جماعة كريو ، ثم تلاه عبد الكريم وهو من جماعة تمنى ، ومع استبعاد الجماعة الأخيرة حل محله **J.P.A. Korma** وهو من الماندى .

وهكذا لم يركز ستيفنس على العامل الاثنى سواء داخل الجيش أو فى قطاعات المجتمع المدنى، وعادة ما ينظر لجماعات الأقلية الاثنية بدرجة أقل من الجماعات

الاثنية الكبرى مثل جماعة الماندى والتمنى وذلك رغم سيطرة الشمال على حزب مؤتمر كل الشعب. ويصف أحد المعلقين السياسيين سياسة ستيفنس فى عام ١٩٨٧ بأن "استقرار البلاد يرجع إلى التوازن الحذر الذى يقوم به ستيفنس بين القوى السياسية" (Financial Times , 1978) .

وهكذا تعامل ستيفنس مع الجيش بإشراك عدد من ضباطه فى الحياة السياسية مع موازنة قوته بقوة أخرى مقابلة وهى إدارة الأمن الخاص. فحال بذلك دون تهديد النخبة العسكرية لسلطته بانقلاب عسكرى خاصة مع نزع سلاح صغار الضباط والجنود.

وفى عام ١٩٧١ تغير الوضع كله، فمع نشوب الحرب الحدودية بدأ تسليح جميع أفراد الجيش، وإرسال صغار الضباط والجنود إلى الحرب، وهو ما يعنى إلغاء كل الحسابات التى على أساسها تم بناء العلاقة المدنية العسكرية فى الحياة السياسية؛ مما مهد الأمر لانقلاب ١٩٩٢ ويرى هاتشفيل تحليل ذك فى سيطرة الشباب وخاصة من الطبقات الدنيا على تكوين النظم العسكرية الجديدة بعكس النظم القديمة (١٩٨٩). وهكذا يمكن النظر إلى انقلاب ١٩٩٢ على أنه ثورة لصغار الضباط ضد القيادات العسكرية المتميزة والتى لم يعد فى إمكان الجيش أو الشعب على حد السواء تمييزها عن النخبة السياسية. ومن هنا لزم دراسة الظروف التى قادت إلى انقلاب ١٩٩٢ وأدت بالشعب كله للترحيب به.

الضغوط من أجل التغيير السياسى :

ساهمت الضغوط الداخلية والخارجية فى التغيرات التى مهدت إلى الانقلاب العسكرى. فانهيار الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية كان له أثر مضاعف على المناخ السياسى العام [٣] . فقد ساهم فى تعظيم مصالح الولايات المتحدة والحكومات الغربية الأخرى، وفى إشارتها لرفضها للنظم السلطوية ونظم الحزب الواحد فى دول العالم الثالث، واستعدادها لسحب تأييدها المالى والنقدى عن هذه النظم مثلما حدث مع كينيا، وهو ما شجع المؤسسات المالية الدولية (مثل صندوق

النقد الدولى) للضغط من أجل التحول الديمقراطى كجزء من المشروطية المقرونة بالدعم المالى لاقتصاديات الدول السلطوية.

وسرعان ما اختلطت الضغوط الداخلية بالخارجية. ففى إبريل نجح بعض طلاب مدرسة المعلمين فى منطقة ماكينى فى الريف الشمالى فى التظاهر خارج نقطة شرطة محلية للإفراج عن أحد أساتذتهم والذى قبضت عليه الشرطة بسبب جمعه التماسات لصالح فرض الديمقراطية التعددية (Africa West ، ١٩٩٢ أ) .

والتقطت صحيفة New Shaft الراديكالية فى فريتاون هذه الواقعة - خاصة وأن رئيس تحريرها Franklin Bunting Davies قد سبق وأوقفته الحكومة - ونشرت الصحيفة فى عددها فى مايو استمارة طالبت الشعب فيها بملئها وإعادتها للصحيفة - حيث يدعى تلقى ٢٥ ألف استمارة فى هذا العدد - لترسلها بدورها إلى الرئيس .

وفى الشهر التالى عقدت جمعية المحامين فى سيراليون مؤتمرها السنوى رقم ١١ فى فريتاون تحت عنوان: "آثار التغيرات الدستورية والسياسية المعاصرة فى أوروبا الشرقية مع إفريقيا: سيراليون كدراسة حالة". وألقى المندوب السامى البريطانى Derek Patridge الخطاب الرئيسى فى هذا المؤتمر - الذى حضره الكاتب - حيث انتقد التدابير الاحتياطية فى الدستور اليراليونى بهدف إقرار حكومة الحزب الواحد . كما تضمن المؤتمر مداخلات من رئيس تحرير الجريدة السابق ذكرها . وانتهى اللقاء بقرار يطالب بوجود دستور يدعو إلى التعددية الحزبية (Africa West ، ١٩٥٥ أ) . واستمرت الضغوط التى مارسها تجمع المحاميين وطلاب مدرسة Fou-rah Bay وجامعة Njala وكلاهما فى جامعة سيراليون بعد انتهاء الاجتماع (Africa West ، ١٩٩٥ ب) .

كما تظاهر طلاب Njala خارج مبنى حرم الجامعة مطالبين الحكومة بتطبيق التعددية الحزبية ، وأغلقوا الطريق العام السريع على مدى ثمانية أميال من الحرم الجامعى وهاجموا سيارات الوزراء وكبار موظفى الدولة .

ورضخ الرئيس لهذه الضغوط حيث أمر بتشكيل لجنة لمراجعة الدستور الوطنى فى سبتمبر ١٩٩٠، وعقدت اللجنة جلساتها فى كل أنحاء البلاد، وهو ما أثبت وجود وعى سياسى حقيقى، وأوصت اللجنة بوضع دستور جديد يتضمن تطبيق التعددية الحزبية.

ووافق الرئيس على تقرير اللجنة فى مارس ١٩٩١ وأصدرت الحكومة ورقة بيضاء White Paper تتعلق بالدستور الجديد .

وفى ٢٣ مايو تحددت خطوات تنفيذ الدستور الجديد (ABB ، ١٩٩١ أ) . ثم تم إقرار الدستور الجديد فى ٣ أغسطس فى البرلمان . وتلاه فى نفس الشهر استفتاء الجمهور على تطبيق الدستور كانت نتيجته ٧٥٪ موافقة (West Africa ، ١٩٩١) . ومع توقيع الرئيس أصبح الدستور الجيد نافذاً .

حرب الحدود

وقد تزامنت موافقة الرئيس على قرار اللجنة مع نشوب نزاعات حدودية مسلحة بين الثوار فى ليبريا ووحدات من جيش سيراليون فى ٢٣ مارس ١٩٩١ .

وكان قائد فصيلة الثوار الرئيسية المشتركة فى الحرب الأهلية ـ تشارلز تايلور ـ قد دفع إلى تكوين جبهة ثورية موحدة RUP يقودها قائد قديم فى الجيش السيراليونى – Faday Sankah – لتقوم بغزو سيراليون وإثارة القلاقل فيها وذلك لدعمها جهود منظمة الأيكواس (الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا) لإنهاء الحرب الأهلية فى ليبريا لغير صالح تشارلز تايلور الذى بدت الأمور تسير لصالحه وقتها .

وفى الشهور الثلاثة الأولى تقدمت قوات الجبهة فى الريف الشرقى داخل أراضى سيراليون بدعم من حلفائها المحليين. و فى إبريل أعلن تشارلز تايلو عن تنصيبه لقائد القوات Faday Sankah كحاكم على منطقة Pendembar على الحدود الشرقية مع ليبيريا (ARB ، ١٩٩١ ب) .

وبدأ الجيش السيراليونى يعانى من الانقسام نتيجة تمتع الصفوف العليا داخله بدرجات عليا من الرفاهية، بينما تعانى الصفوف الدنيا من نقص فى السلاح والعتاد حتى عجزت عن التعامل مع قوات الثوار. وبدأت الحكومة ـ كما يتضح من البيانات التى تم جمعها فى فريتاون ـ فى تجنيد قطاع الطرق بهدف مواجهة التحديات والتهديدات السياسية التى تهدد بقاءها . وقد نتج عن إدماج هذه العناصر داخل صفوف ضباط وجنود الجيش مزيدٌ من التدهور الأخلاقى ، حتى صرح أحد شهود العيان ـ وهو الصحفى البريطانى Mathew Tostevin – بهرب جنود الجيش من الثوار لعجزهم عن مواجهتهم .

وهكذا تبخرت دعاوى قائد القوات برغبته فى إرساء الديمقراطية التعددية فى سيراليون، خاصة بعد موافقة الرئيس مومو على ما توصلت إليه اللجنة الدستورية. وبدأ التحرك السياسى للسماح بنشاط الأحزاب السياسية الجديدة، وفى الحصول على دعم الدول الصديقة المجاورة خاصة نيجيريا وغينيا، على الأقل فيما يتعلق بمراقبة تقدم الثوار (ARB ، ١٩٩١ ج) .

الدستور الجديد والنشاط السياسى

ومع استمرار الحرب ازداد الوضع السياسى اشتعالًا. ففى ظل الدستور الجديد زادت مخاطر فقدان الوزراء لمناصبهم مع عدم إعادة تعيينهم من جديد حيث قضى الدستور على إمكانية تعيين وزراء جدد من خارج البرلمان، وفى حالة احتلالهم لمقاعد فعلية فى البرلمان فعليهم التنازل عنها وتركها، مع اشتراط موافقة البرلمان على تعيينهم (ARB ، ١٩٩١ ج)

وأدى هذا إلى العديد من التحالفات والتحيز السياسى من وراء ستار انفراد حزب مؤتمر كل الشعب، حتى رأت قياداته أن خلاصها الوحيد هو فى الانفصال السياسى وذلك بتكوين كل قيادة لحزبها السياسى الخاص بها. وهكذا لاحت فى الأفق احتمالات الانفصال داخل الحزب وبالتالى داخل الحكومة. وكان رد فعل حكومة

حزب المؤتمر كالتالى انفصال عشر قيادات عن الحزب بعضها من الوزراء السابقين من بينهم الدكتور Siaka Kanu وزير التخطيط الاقتصادى والتنمية الوطنية (West Africa ، ١٩٩١ ج) .

ويدأت الفوضى فى شهر سبتمبر، وبصفة خاصة فى يوم ٢٣ من ذات الشهر، مما أدى إلى قيام الرئيس موموه بإجراء تعديل وزارى شمل كل أعضاء الوزارة وحلت محلها وزارة جديدة من خارج البرلمان (West Africa ، ١٩٩١ ج) تمشيا مع نصوص الدستور الجديد .

لكن فى ذات الوقت احتفظ الرئيس ببعض الوزراء السابقين فى الوزارة الجديدة ومنهم الدكتور Abdulai Conteh الذى جعله النائب الأول له ، ووزير الداخلية Bam-bary Kamara ووزير الدفاع ؛ ويرجع هذا إلى تردد الرئيس وعجزه عن الثبات على سياسته السابقة ، وهكذا استمرت مشاركة رجال الجيش فى الحياة السياسية وهى إحدى نقائص الدستور القديم .

ومن هنا يتضح تأرجح لجوء الرئيس للدستور ما بين الدستور القديم والجديد وفقًا لأهوائه ولنصائح الدكتور Abdulai Conteh – وهو خبير قضائى محنك ونائب عام أسبق كما يدعى البعض – وذلك للحفاظ على الوزراء القدامى الذين قد لا يوافق البرلمان عليهم .

والواقع أن الرئيس لم يحصل على موافقة البرلمان على تعيين الوزراء كما ينص الدستور. مما أدى إلى إثارة الشكوك ـ خاصة داخل النخبة ـ حول التغيير السياسى المزعوم وحول الدستور الجديد، وسادت القناعة بأن التغيرات السياسية التي تقوم بها الحكومة هى مجرد تغيرات شكلية دون توافر نية القيام بتغير سياسى حقيقى.

وسمح النظام بالتعددية الحزبية ، وفى شهرى سبتمبر وأكتوبر تم تسجيل ستة أحزاب جديدة أربعة منها تحت قيادة وزراء سابقين من حزب مؤتمر كل الشعب

(ARB ، ١٩٩١ ب). ورغبة منها فى استعادة مناصبها السياسية المفقودة، عبرت هذه القيادات عن نقدها اللاذع للرئيس وسياسات الحكومة وتلاعبها بالدستور.

أما الشعب فلم يكن راضيًا عما يحدث خاصة ما يتعلق بالخطب العدائية التى ألقاها الوزراء السابقون ضد الحكومة التى سبق لهم إدارتها وتأييد سياساتها من قبل خروجهم من الوزارة. ولخص أحد طلاب جامعة Fourah Bay هذا الشعور فى ندوة أقيمت فى الجامعة ، عندما توجه بسؤال إلى السير Salia Jusu - Sheriff – قائد حزب الشعب السيراليونى SLPP – حول مدى اختلافه وتعارضه مع الحكومة – التى لا يتردد فى إدانتها الآن – إبان فترة توليه للمنصب[٥] .

وقد ساد الحديث حول مدى جدية الحكومة فى تعليقها الدعوة لعقد الانتخابات عقب انتهاء الحرب الحدودية، فاستمرار الحرب وعدم تعجل الحكومة فى إنهائها دليلٌ على عدم وجود رغبة حقيقية لدى الحكومة فى عقد الانتخابات. وقد تناولت صحيفة The New Breed هذا الشعور فى أحد إصدارتها . وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصحيفة تتبع أحد الأحزاب السياسية الجديدة التى تهدف لاستبعاد القيادات السياسية لحزب مؤتمر كل الشعب . كما نشرت صحيفة أخرى وهى The Vision نفس الموضوع (West Africa ، ١٩٩٢ أ) . وقد أوقف الرئيس رئيسى تحرير الصحيفتين لعدة أيام (West Africa ، ١٩٩٢ أ) .

زيادة خطورة وغضب الجيش

خفت حدة الحرب الحدودية فى الشهور القليلة الأولى من عام ١٩٩٢ وبدأت قيادات الحكومة والجيش فى التراخى. وكان الرئيس قد أعلن عن إنفاق نسبة كبيرة من الموارد القومية والتى بلغت ١,٢ بليون ليون (حوالى ٢,٥ مليون دولار أمريكى) على الحرب وعلى النفقات اليومية للجنود واللوازم اللوجيستيكية (West Afria ، ١٩٩٢ ب) . لكن لم يتلق الجنود أيًا من هذا الدعم بل لم يتلقوا حتى رواتبهم . واقتباسًا من خطاب الرئيس ستراسر بعد الانقلاب بعدة أيام :

"استمر جنودنا فى التضحية بحياتهم على الجبهة على الرغم من ضعف الدعم اللوجيستيكى الذى وفرته لهم الحكومة والتى ظلت قياداتها فى فريتاون تزداد ثراءً من صناديق دعم الحرب (West Africa ، ١٩٩٢ أ) .

وهكذا لعبت الحكومة لعبتها القديمة مرة أخرى، بأن تخصص دعمًا لمهام محددة لا تتلقى هذا الدعم. وبالتالى يساء تخصيص الدعم. ولم يستفد الجنود وضباط الجيش به بسبب فساد النقطة العسكرية. فلم يكن أمامهم سوى التذمر، حيث كشفت حرب الحدود عن ضعف وهشاشة الجيش الذى استخدم أفراده كدروع بشرية فى مواجهة قوات الثوار، ومع ضعف التسريح أصبح مصيرهم الموت على الجبهة. وعبروا عن تذمرهم من قيادات الجيش والحكومة إلى أصدقائهم وأقاربهم بل وحتى لأعدائهم على الجبهة وفى فريتاون. وترك وفد منهم الجبهة فى عشية يوم ٢٨ أبريل إلى فريتاون للتنفيس عن هذا التذمر وكانوا مسلحين ـ لسوء حظ الحكومة ـ رغم سياسة حزب المؤتمر ـ غير المعلنة ـ منذ أوائل حكمه من عدم تسريح الجيش خوفًا من انقلابه .

انقلاب ٢٩ إبريل

دار المطلب الأساسى للجنود حول تلقى رواتبهم المعلقة وتحسين ظروفهم على الجبهة. وعند وصولهم فى ٢٩ إبريل إلى فريتاون قابلتهم الحكومة والقيادة العسكرية وفى نيتها الاستخفاف بمطالبهم. ومع الساعات الأولى من يوم ٢٩ إبريل اتخذ الثوار طريقهم للسيطرة على بيت الأمة مع إصرارهم على تلبية الحكومة لمطالبهم وحددوا لها موعداً كحد أقصى لتلبيتها. لكن استمرت الحكومة على موقفها، بل صرح الرئيس باستنكاره أفعال هذه "الجماعة المضللة". وحاول الجنود تفادى القبض عليهم لمحاكمتهم كمتمردين فقرروا الإطاحة بالحكومة وبالفعل نجحوا فى ذلك، وهو ما أعلنه ستراسر فى إذاعة تجارية خاصة بعد ساعة واحدة (Freudian ، ١٩٩٢ ب) .

وظلت بعدها الإذاعات المحلية طوال اليوم صامتة عن إذاعة مزيد من المعلومات، مما خلق جواً مصاحبًا من الغموض. واتضح بعد ذلك أنه كانت هناك محاولات من

قبل الحرس الجمهورى لمواجهة الانقلاب ودحضه تحت قيادة قائد المخابرات العسكرية Sim Turay (Freudian ، ١٩٩٢ ب) . وحدث تعتيم إعلامى كامل ، وتحول الجميع إلى الإذاعات الأجنبية بحثا عن المعلومات ، خاصة الإذاعة البريطانية BBC التى ركزت برامجها فى ذلك اليوم على أفريقيا وأذاعت فى ذلك اليوم الساعة الخامسة والربع عصرا بتوقيت جريتنش (الساعة الواحدة والربع ظهرا بتوقيت الولايات المتحدة) لقاء مع الرائد Yaya Kanu من جيش سيراليون – استمع له كاتب المقال – وأشار فيه إلى استيلاء الجنود على مقر الحكم . وأعلن أنه لم يكن من بين هؤلاء الجنود واقتصر دوره على التفاوض مع الحكومة . كما نفى تعيينه كقائد للحكومة العسكرية والتى سيتم لاحقًا إعلان اسم قائدها وأعضائها . كما أشار إلى أنه طلب منه الانضمام للمجلس العسكرى ودعمه له حتى العودة إلى الحكم المدنى .

وكان Kanu قائداً لإحدى القوات على الجبهة ، وقد أعلنه ستراسر فى بيانه الإذاعى باعتباره أحد مديرى الانقلاب ، بينما كان هو ينفى دوره فى الانقلاب ، مما أزعج قيادات الثوار فأسقطوه بعدها من حساباتهم وقاموا باحتجازه (Freudian ، ١٩٩٢ ب) .

ويلاحظ فى هذا الإطار عدم وضوح الأسباب التى أدت إلى الانقلاب ، فكما تذكر إحدى المصادر – African Analysis – أن الانقلاب لم يكن رد فعلٍ عفويًا من جنود ثائرين ، وهناك العديد من البيانات والمعلومات التى تم حجبها والتى قد تلقى الضوء على العديد من أحداث الانقلاب . فأخبار الانقلاب لم تعرف إلا عن طريق الإذاعات الأجنبية مثل BBC ، وشبكة CNN عشية يوم ٢٨ أبريل ، حتى فريتاون نفسها لم تعلم عن الأمر شيئا إلى ترك الجنود مواقعهم على الجبهة باتجاه العاصمة . ومما يدل على جهل فريتاون بالأمر أن خطط الانقلاب والاستيلاء على السلطة سبقت الاعتراض على ظروف الجنود على الجبهة .

وتم تأسيس مجلس حكم وطنى مؤقت NPRC استكمل فيما بعد بوزارة مكونة من ٢١ وزيرا حملوا المسئولية عن كاهل الثوار (Freudian ، ١٩٩٢ ب) . وأصبح المجلس الحاكم الفعلى للبلاد والوزارة مكملة له . ومعظم أعضاء المجلس أعضاء فى الوزارة فى ذات الوقت . ويتكون المجلس من ثلاثة مدنيين ووزير الداخلية وعدد من قيادات الجيش يرأسهم الرئيس . أما الوزارة فتضمنت نفس الأربعة - من خارج المؤسسة العسكرية - إلى جانب ثلاثة آخرين كانوا أعضاء فى الوزارة السابقة وهم عضو المجلس ووزير المالية الدكتور Jim Forma ، ووزير آخر يعيش فى الخارج واشترك فى وزارة سبتمبر ١٩٩١ ، والدكتور أحمد بومبويا وزير الخارجية فى وزارة سبتمبر ١٩٩١ .

وقد حظى الانقلاب بترحيب الشعب بأكمله . وقد ذكرت African Analysis فى تقرير لها صادر فى طبعة ديمسمبر ١٩٩٢ واقتبسته صحيفة For Di People المحلية فى فريتاون : « أن المشاعر الثورية التى هبت بمجيء الحكومة العسكرية قد خفت الآن » (Freudian ، ١٩٩٢ جـ) . كما ذكرت Africa Confidential فى عددها فى ٢٢ يناير ١٩٩٣ أن الجماهير بعد الانقلاب نظرت للرئيس باعتباره المنقذ . كما ذكرت صحيفة New Breed ، وهى صحيفة محلية معروفة بنقدها اللاذع للحكومة العسكرية - فى عددها الصادر فى ٩ ديسمبر ١٩٩٢ - أن التأييد الشعبى الكبير الذى حظى به الرئيس ستراسر صحبته قوة عسكرية أوصلته إلى منصب الرئاسة .

ومن الواضح أن الاعتراف بشعبية قادة الانقلاب وتأييد الشعب للانقلاب كان رد فعل للتغيرات الدستورية المقترحة ، وظلت مجرد تغيرات شكلية رآها الشعب مناورة من جانب الحكومة العسكرية الفاسدة والطاغية بهدف الاستمرار فى المنصب . وكما يتضح بعد الانقلاب وضعت حكومة مومو خططا لتزوير الانتخابات التالية حتى تتمكن من حسمها لصالحها .

دور طلاب Fourah Bay

كانت قيادات الانقلاب – الشابة – على علاقة واضحة ووثيقة بطلاب الجامعة ، فبعضهم كان فى السابق القريب من طلاب الجامعة ، كما اشترك الاثنان فى معارضة حكومة حزب المؤتمر . ويعود تاريخ عداء الطلاب لحكومة ، حزب المؤتمر إلى يناير عام ١٩٧٧ عندما تزعم الطلاب محاولة انقلاب للإطاحة بالحكومة التى كان يقودها سياكا ستيفنس المستشار السابق للجامعة . شهدت البلاد بعدها توترات وقلاقل نجم عنها إشراك الحكومة لبعض قطاع الطرق فى صفوف الجيش واستخدامهم لقمع المظاهرات ، لكن إرسالهم تحت قيادة وحدة الأمن الداخلى نجم عنها اشتعال المظاهرات وانتشارها فى شوارع فريتاون وفى أنحاء البلاد وصحبها أعمال شغب ونهب هددت الحكومة بالانهيار . غير أن الحركة فشلت وغادر قائدها Hindolo البلاد[٧].

واحتفل الطلاب بما عرف « بيوم قطاع الطرق » فى ٣١ يناير – وهو اليوم الذى اقتحم فيه قطاع الطرق جامعتهم فى عام ١٩٧٧ – وكان الطلاب فى صفوف المعارضة الأولى لحكومة حزب المؤتمر . حيث نظموا مظاهرات فى يناير ١٩٩٢ مطالبين الرئيس موموه بالاستقالة وغادروا مبنى حرم الجامعة باتجاه فريتاونت عندما فرقتهم قوات الشرطة بالقنابل المسيلة للدموع وبالرصاص[٨].

وهكذا كان الطلاب متفقين فى توجهاتهم مع قادة الانقلاب ، والدليل على ذلك ذهاب قيادات الانقلاب فى اليوم اللاحق عليه سعيا وراء تظاهر الطلاب دعما للانقلاب ، ولم تأت هذه الخطوة من الصحافة رغم تغطيتها الكاملة لاحتفال الطلاب بالانقلاب فى شوارع فريتاون فى نفس يوم الانقلاب .

وفى يوم ٥ مايو ، نظم الاتحاد الوطنى للطلاب – والذى تضمن طلاباً من كليات أخرى – مسيرة تضامنية مع المواطنين وطلاب المدارس إلى ستاد سياكا ستيفنس فى وسط العاصمة . وفى وصفها للمسيرة ، ذكرت الصحف المحلية أن اتحاد الطلاب كان دائما معارضا لحكم حزب المؤتمر . وكان المسيرة بتوجيه من الرئيس

ستراسر (Freudian ، ١٩٩٢ أ) . وفى الأيام التالية على الانقلاب تكررت زيارات القيادات العسكرية الجديدة للبلاد للحرم الجامعى لزيارة أصدقائهم ، وبدأت الجامعة فى الحصول على دعمٍ كهربى لم تحصل عليه فى عهد النظام السابق .

الحكومة العسكرية :

لم يحظ الانقلاب العسكرى بترحيب كل المواطنين فى سيراليون وذلك لارتباط قبولهم وترحيبهم به بالوضع السابق مباشرة . ومع اكتشاف نقائص وعيوب الحكم العسكرى يقل تأييد الشعب له ، خاصة الطبقة المتوسطة التى تعادى الحكومة إذا ما شعرت بعدم مساواتها فى تخصيص الموارد والقيم ، كما يتم الحكم على الحكومة فى ضوء قدرتها أو عجزها عن الوفاء بوعودها . وهو ما سيتولى التحليل التالى تناوله .

المحاسبة والنظام :

من أهم الخطوات التى تم القيام بها لمحاربة الفساد وسوء استغلال المنصب ، أسست الحكومة العسكرية ثلاث لجان للتحقق فى الأنشطة المالية للوزارات السابقة والشركات الكبرى والمؤسسات العامة والموظفين العموميين والوزراء . وكان يرأس هذه اللجان قضاة من المحكمة القضائية العليا وهم - Lynton Nylander , Laura Marcus Jones , Peccles Davis وحظيت أعمال اللجان بتغطية صحفية وإعلامية كبيرة ، وكان هدفها الأول إصلاح قيم الشعب الذى اعتاد أثناء فترة حكم حزب المؤتمر على رفع قيمة المال بحيث تصبح هناك علاقة وثيقة بين امتلاك المال والجدارة بالاحترام ، حتى إذا كان مصدر المال هو الفساد وسوء استغلال المنصب وموارد الدولة .

ونشرت لجنة Lyntnton Nylander تقريرها الأول فى إبريل ١٩٩٣ ، وأصدرت الحكومة وثيقة سياسية توافق فيها على نتائج اللجنة وعملت على تنفيذها وذلك بمصادرة ثروة من تثار حول ثروته الشكوك من الموظفين العموميين(٩).

ووصلت الحرب ضد الفساد إلى صفوف المجلس العسكرى ، وفى سبتمبر ١٩٩٢ تم عزل الرائد D.K Anderson – المسئول عن إدارة الموارد المعدنية – و Gabriel Mani المسئول عن الإقليم الجنوبى فى المجلس العسكرى ، وذلك رغم إشارة التقرير إلى تواجد الأول فى غانا فى إطار برنامج تدريبى (Freudian ، ١٩٩٢ د) . ووفقا للتحقيقات ، كان السبب الحقيقى لعزله هو تورطه فى صفقات مريبة فى منطقة الماس – مسقط رأسه – أما الثانى فكان بسبب عزله بسوء استغلاله لمنصبه فى تعامله مع أحد قساوسة الإقليم الجنوبى .

حرب الحدود والحكومة العسكرية :

لم يمتد رضاء الشعب عن محاربة الحكومة للفساد بالضرورة إلى قضية حرب الحدود وفى خطابه فى ٢٩ إبريل ذكر الرئيس ستراسر أن : « جنودنا نجحوا على الجبهة فى الحفاظ على تقدمهم على الثوار ، وبالفعل احتلوا بعض المناطق الاستراتيجية التى كانت فى السابق تحت سيطرة الثوار . وانتهى إلى ارتفاع معنويات الجنود على الجبهة ووجود مؤشرات على قرب إنهاء هذه الحرب الوحشية القاسية » (West Africa ، ١٩٩٣ أ) .

وأشارت بعض المصادر إلى أن حرب الحدود قد ازدادت تعقيدا عن كونها مجرد حرب ضد ثوار تدعمهم ليبريا بقيادة شارلز تايلور . وأكدت هذه المصادر أن بعض عناصر الحكومة المدنية السابقة – والمقيمة حاليا فى غينيا – قد استغلت الحرب لإثارة عدم الاستقرار فى ليبريا بل وربما لغزوها . وذكرت إحدى الصحف المحلية فى فريتاون أن أحد صغار الوزراء فى حكومة مومو وهو Musa Gendemeh ، والذى كان يحارب فى منطقة كونو – مسقط رأسه – الغنية بالماس ، وكان متهما بدفع زوجته لإعداد الطعام للثوار – ظنا منها أنهم أصدقاؤه – فى هذه المنطقة ومساعدتهم . ورأت الصحيفة « أن هناك خيطا رفيعا يفصل بين الاعتداء الخارجى

الذى يقود تشارلز تايلور وبين القلاقل الداخلية التى سببها معارضو حكم حزب المؤتمر (Freudian ، ١٩٩٢ جـ) . ولقد أثر استمرار حرب الحدود على سلوك شعب سيراليون تجاه الحكومة العسكرية حيث زادت معارضة الشعب لها .

التغيير الاجتماعى والاقتصادى والحكومة العسكرية

أدى العديد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى شهدتها البلاد إلى تقليل المعارضة للحكومة العسكرية . فإمدادات الطاقة زادت إلى ١٥ مليون وات بعد الانقلاب بعد أن كانت ٢ مليون فقط قبله . مما أعاد الكهرباء للعاصمة ، رغم أنها لم تكن تدوم على مدار اليوم بينما كانت المدينة فى السنوات السابقة على الانقلاب تعيش بأكملها فترات ظلام طويلة باستثناء الثكنات العسكرية ومناطق إقامة الوزراء فى التلال الغربية المطلة على المدينة .

نفس الشيء بالنسبة للوقود ، حيث كانت كمياته قليلة للغاية قبل الانقلاب فى عام ١٩٩٢ ثم عاد الوقود إلى الأنابيب بعد الانقلاب بتكلفة تماثل نفس تكلفته فى الفترة السابقة ، لم تزد تكلفة ضخه سوى ١٠٪ سنوياً ، وهو ما ساعد على نقله داخل البلاد دون إهدار أو توفير له .

كما تطور الوضع الاجتماعى والاقتصادى للبلاد خلال العام الأول للحكم العسكرى . فبحلول مارس ١٩٩٣ انخفضت الزيادة الشهرية المتوسطة فى الأسعار من ٦٪ إلى ١,٧٪ . واستقر معدل التبادل عند معدل شهرى يصل إلى ١,٤٪ بالمقارنة بمعدل ١,٧٪ فى الشهور العشرة السابقة (Freudian ، ١٩٩٣ هـ) .

أما فيما يتعلق بالسلع الغذائية الرئيسية ، فنجد أن تكلفة جوال الأرز سعة ٥٠ كم وصلت إلى ثمانية آلاف ليون بينما وصلت معدلات الرواتب إلى خمسة آلاف . « فقد رفعت الحكومة الرواتب بنسبة ١٠٠٪ بينما أكدت على ثبات تكلفة جوال الأرز » (West Africa ، ١٩٩٣ ب) ورغم ضآلة هذه التطورات ، إلا إنه يمكن اعتبارها خطوة على الطريق الصحيح .

كما أقدمت الحكومة على نظام التعليم ٦ - ٣ - ٣ - ٤ وهو برنامج مخصص لتنويع نظام التعليم والتركيز على المهارات الوظيفية أكثر من الاقتصار على « التلقين » . وغم اقتراح البرنامج منذ عام ١٩٧٤ غير أن الحكومة لم تطبقه .

وفى مجال تشييد الطرق ، بدأت الحكومة العسكرية فى مارس ١٩٩٣ لبناء طريق ووتلو - ماسياكا وهو الطريق الوحيد الذى يربط بين العاصمة وباقى أنحاء البلاد . وظل هذا الطريق فى حالة يرثى لها لعدة سنوات ، حيث لم تكن الأوضاع السائدة تسمح للحكومات السابقة بإعادة البناء .

ويصل التحليل الختامى لهذه التطورات إلى اهتمام الحكومة العسكرية بالقضايا الملحة التى تشغل المواطن العادى . لكن هناك عدة عوائق تقف أمام حل مشاكل الأمة ، وتتعلق أغلبها بطبيعة الحكم العسكرى ذاته .

الحكم العسكرى - العوائق :

أحد هذه العوائق يتعلق بالشعور بعدم الأمن . خاصة فى الشهور الأولى التالية على الانقلاب . حيث تكررت الشكاوى فى الصحف ووسائل الإعلام من الاشتراك فى عمليات السرقة والنهب خاصة أثناء الليل فى فترات حظر التجول (Freudian ، ١٩٩٢ و ، ١٩٩٢ ز) . كما كانت هناك تقارير عن تحرش الجنود بأفراد الشعب فى مراكز التفتيش فى الطرق العامة ، وعن عملية ابتزاز يقومون بها (Freudian ، ١٩٩٢ د) . وناشدت إحدى الصحف - The NEW Breed - رئيس الدولة بالتدخل لوقف عمليات الاعتقال التعسفى واحتجاز المواطنين الأبرياء (Freudian ، ١٩٩٢ حـ) .

كما أقرت الحكومة العسكرية عدة قرارات رفضها الشعب والمراقبون من الخارج ، وتضمنت قوانين الطوارئ رقم ٢٥ لعام ١٩٩٢ والذى يسمح لكل ضابط عسكرى تفوق رتبته رتبة نقيب ، وضابط شرطة تفوق رتبته رتبة ملاحظ باقتحام

وتفتيش أى مبنى بدون إذن مسبق ، وفتح هذا القرار الباب للسرقة والنهب . والقرار رقم ستة الذى يهدف إلى « منع وحظر الدعاية العارضة من الصحف » (West Africa ، ١٩٩٣ أ) . ومثل القرار نوعًا من الرقابة على الصحف ، وهو ما رفضته الصحف المحلية بشدة .

وهناك قرار آخر هو القرار ١٩٩٢ الخاص بالخيانة العظمى والمحاكمة العسكرية لكبار الضباط بهدف التخلص من المعارضين . ونجح القرار بالفعل فى إحباط ٢٦ محاولة انقلاب عسكرى ، وعوقب المخططون بالإعدام ؛ وهو ما أدى لغضب وعداء الصحافة العالمية التى شكت فى اتهامهم بالعصيان المسلح والانقلاب العسكرى وغير ذلك من التهم التى ألصقت بالمتهمين (Africa Confidential ، ١٩٩٢ ، ARB ، ١٩٩٣) . وكان رد فعل إحدى الدول الصديقة – وهى بريطانيا – أن أوقفت معوناتها إلى سيراليون .

وكان كاتب المقال فى سيراليون أثناء محاولة الانقلاب والاعتقال والمحاكمة . وشعر بارتياح العاصمة لهذا القرار خوفا من عودة نظام حزب المؤتمر . والأحداث المتتالية من حرب الحدود لمحاولات الانقلاب أشعرت الحكومة بوجود خطر لابد من صده . وفى الأول من يناير ١٩٩٣ – يوم رأس السنة ، وهو اليوم التالى على تنفيذ حكم الإعدام فى مخططى الانقلاب – شهدت البلاد العديد من الاحتفالات على شاطئ Lumley وهو أكثر شواطئ المنتجعات شعبية وازدحامًا ، ولم يجد كاتب المقال بين رواده أى شعور بالألم أو الندم أو الرفض لأفعال الحكومة .

ومع احتفال الحكومة بعيدها الأول ، أعلن رئيس المجلس إلغاء القرار الخاص بالتفتيش بدون إذن ، والقرار الخاص بالرقابة على الصحف ، وتم تعديل القرار الخاص بالمحاكم العسكرية كى تتضمن قاضيًا من قضاة المحكمة العليا ليكون رئيسا للمحكمة . كما ذكر إعلان الرئيس أنه تم « الإفراج فى نفس اليوم عن المحتجزين السياسيين من السجن ، ووضعهم تحت الرقابة فى منازلهم » .

إنجازات الطبقة الوسطى والحكومة العسكرية :

تضارب موقف الطبقة الوسطى من تولى الحكومة العسكرية فى سيراليون الحكم؛ فقد ظهرت داخلها بعض القطاعات المعارضة للمجلس العسكرى تحمله ذنب تدهور الأوضاع الاقتصادية فى البلاد . ويتضح هذا الموقف من خلال تحليل تقارير الصحف المحلية . حيث بدأ حجم المشاريع الاقتصادية فى الانخفاض فى فريتاون مع تولى النظام العسكرى للحكم ، « وبدأ رجال الأعمال فى الهرب خارج البلاد مع ارتفاع تكاليف الحياة » (ARB ، ١٩٩٢) .

وعجزت الحكومة العسكرية عن القيام بالتغيير الراديكالى فى الوضع الاقتصادى خلال العام الأول من توليها . وانتهى عصر تدفق الأموال من العقود الوهمية التى تجريها الحكومة ، وعمليات التهرب من الضرائب . وحاربت الحكومة القطاعات التى تولت هذه الصفقات المشبوهة ، فأعاقت توسيع مشاريعها ، وحاربت الفساد المصاحب لها . وعليه ، كان القائمون على هذه المشاريع من أول المعارضين للحكومة العسكرية خاصة فى ظل محاربتها لنشاطاتهم المريبة . وفى حديث لاثنين من كبار أطباء الأسنان فى فريتاون ، أرجعا سبب الانخفاض الملحوظ فى عدد عملائهم – وهم من كبار رجال الأعمال ورجال السياسة – إلى هذه السياسات ، ودفعوا باللوم كله على الحكومة العسكرية .

الخاتمة :

قامت الورقة على فرضية مفادها عدم وجود سبب واضح وكاف لدعم أو إشعال مشاعر الشعب ضد الجيش ، وخلافا لرأى المؤسسات المالية الأجنبية، فضل غالبية أفراد الشعب الحكم المدنى ، برغم تساوى كل النظم فى النهاية . واتضح هذا من الترحيب الشديد عند إعلان الرئيس فى خطابه بمناسبة العيد الأول على توليه الحكم عودة البلاد إلى الحكم المدنى الديمقراطى متعدد الأحزاب خلال ثلاث سنوات من يوم ٢٩ إبريل ١٩٩٣ (West Afrtica ، ١٩٩٣ أ) .

وكانت الحكومة العسكرية قد سبقت ووضعت مجلسًا استشاريًا يهدف - ضمن أشياء أخرى - لوضع نماذج للعودة للديمقراطية الحزبية . وصرح الرئيس فى حديثه للصحافة بعد الاحتفال بحلف المجلس لليمين فى الثامن من ديسمبر ١٩٩٢ أنه بهذا « يبدأ برنامجا للتحول يحرر الحكومة من القلق ويمكنها من التمسك بالسلطة إلى الأبد » (West Africa ، ١٩٩٣ أ) .

وتجدر الإشارة إلى عدم توافر البيانات والمعلومات الكافية حول أطروحات المجلس الاستشارى فيما يتعلق بنماذج العودة للديمقراطية متعددة الأحزاب . إلا أن وجود المجلس ، واقتراب حل الحرب الحدودية ، قد لفت الانتباه لقضية العودة للحكم المدنى .

الهوامش

[1] I want to thank Drs. John Conteh-Morgan and Max Dixon-Fyle for their comments on the first drah.

[2] Personal communications from Dr. Bankole Thompson, then solicitor-general in Sierra Leone.

[3] For a discussion of the effects of these developments on Africa, see Kunz 1991.

[4] *ARB*, 28, 4 April 1991. The author was in *Freudian* when the first reports were broadcast on the local radio.

[5] Personal communication from a Fourah Bay College lecturer present at the meeting. For concerns about new wines in old bottles, see *West Africa*, 1991e.

[6] This was repeatedly indicated to me throughout the 1980s by disgruntled top APC officials. Relating to this policy, see (*Freudian*, 1992b), for a reported reaction of the deputy head of the army about arming the soldiers on the war front.

[7] See (Fylĕ, 1981). Hindolo Trye has returned home after the coup to be appointed as Secretary of State for Information by the new military junta, in a reorganized political structure which names former ministers and members of cabinet as secretaries of state.

[8] Reported in *West Africa* (1992c). Further information was obtained from Fourah Bay College students.

[9] Sierra Leone Govemment. White Paper on the Report of the Justice Lynton Nylander Commission of Inquiry into the Financial Activities of Government Ministries or Departments. Local Authorities, Parastatals including Public Corporations, Commissions or Councils established under the Constitution within the period St. Day of June 1986 to 22 Day of September 1991, Vol. 1, April 1993. *Freudian*, the Govemment Printing Department.

References

Abraham, A., (1978), *Mende Government and Politics Under Colonial Rule, Freudian*, Sierra Leone University Press, pp. 1-3.

Africa Confidential, 1992, January 22.

-----, (1992), 9 October.

Africa Research Bulletin (ARB), *Political Series*, (1991), Oxford, England, 28; 6, June.

-----, (1991d), 28, 12 November.

-----, (1992), 29, December 12.

-----, (1993), 30, 1, January 1031.

Bebler, A., (1973), *Military Rule in Africa*, New York, Praeger, pp. 64-70.

Cox, T., S., (1976), *Civil/Military Relations in Sierra Leone*, Cambridge, Mass., Harvard University Press, p. 4.

Decalo, S., (1976), *Coups and Military Rule in Africa*, New Haven, Yale University Press, p. 7.

Dixon-Fyle, M., (1989), "Reflections on the Role of the Military in Civilian Politics: The Case of Sierra Leone", *Australian Journal of Politics and History*, 35, 2.

Douglas, C., Anglia, (1990), "Southern African Responses to Eastern European Developments", *Journal of Modern African Studies*, 28.

Financial Times, (1978), London, "Survey – Sierra Leone", December 11, p. 29.

Freudian Tabloids, (1992), *The Globe*, July 15-21.

-----, (1992c), *For Di People*, December 24.

-----, (1992h), *New Breed*, December 9-15.

-----, (1992d), *New Citizen*, October 5.

-----, (1992f), *New Oracle*, July 21-30.

-----, (1992e), *New Shaft*, December 15-21.

-----, (1992g), *Weekend Spark*, September 18.

-----, (1992a), *Progress*, May 9.

-----, (1992b), *The Vision*, May 12.

-----, (1993), *New Breed*, March 16.

Fyle, Magbaily, C., (1981), *The History of Sierra Leone: A Concise Introduction*, London, Evans, p. 142.

Hutchful, E., (1989), *Military and Militarism in Africa: A Research Agenda*, CODESRIA Working Paper, No. 3, p. 10.

Hutchful, E., (1990), "Institutional Collapse and the Rise of the Military Ma Movement in Ghana". Paper presented to the CODESRIA Seminar on th Military and Militarism in Africa, Accra, April 21-23, p. 5.
Kunz, Frank, A., (1991), "Liberalization in Africa: Some Preliminary Refle tions", *African Affairs*, 90, 359, 1991. *West Africa*, 1990, 21-27 May.
-----, (1990), 30 July - 5 August.
-----, (1991a), 16-22 September.
-----, (1991b), 1991e, 4-10 November.
-----, (1991c), 30 September - 6 October.
-----, (1992a), 23-29 March.
-----, (1992b), 11-17 May.
-----, (1993a), May 10-16.
-----, (1993b), No. 3952, June 21-27.

الباب الرابع

الديمقراطية والتحول الديمقراطى فى أفريقيا

الفصل الثامن

الطبقة الحاكمة والديمقراطية في بوتسوانا

بقلم : **باتريك بي مولوتسي**
ترجمة : **د . عبد الجيد عبد الحليم عمارة**

مقدمة

هذا المقال يبدأ من إقرار حقيقة أن كل الحكومات الحديثة تحكم عن طريق جزء من كل السكان . وهذا الجزء هو الذى يدير دفة الحكم وتتخذ القرارات فيما يسمى بالطبقة الحاكمة مع التحفظ ، ذلك لأن الطبقة الحاكمة ليس من الضرورى أن تكون متجانسة التكوين لأنها عادة ما تتغير مع الوقت ومع الزمن خلال عملية الحراك الاجتماعى حيث يسقط بعض أعضائها ، ويُعيّن أعضاء جدد . بل وفى أى لحظة فقد يقوم جزء أو أكثر من أعضاء الطبقة الحاكمة بالسيطرة على الأعضاء الآخرين . وهذا الجزء المسيطر لايكون واجهة فقط ، ولكنه يمارس السلطة ويهيمن عليها ، ويكون مضطلعًا مباشرة باتخاذ القرارات اليومية للحكومة .

ويكفى أن نقول أن شكل الحكومات يختلف من حكومة لأخرى طبقا لطريقة حكم الطبقة الحاكمة فى استخدام سلطاتها . وعلى سبيل المثال ففى الحكومة الديكتاتورية يقوم شخص أو عدة أشخاص بالسيطرة على باقى أفراد المجتمع باستخدام القوة والإلزام والإجبار ولكن ليس فى كل الحالات . فشيخ القبيلة أو العاهل فى الحكومة الملكية من الطبقة الحاكمة يستخدمان العادات والتقاليد لتأييد حقوقهم فى السيطرة

وحكم بقية السكان . لكن فى الحكومة الديمقراطية فإن الطبقة الحاكمة تستمد سلطاتها عن طريق قنوات شرعية ونواميس طبيعية مثل إجراء الانتخابات التنافسية والدورية على فترات مانحة الفرصة للبالغين فى حق التصويت ، محافظة بذلك على حقوق الإنسان الأساسية وحقوق الملكية الخاصة (فى حالة الديمقراطية الليبرالية)[١].

وحينما حصلت بوتسوانا Botswana على استقلالها فى عام ١٩٦٦ اختار قادتها شكل الديمقراطية الليبرالية Liberal Democracy كنظام للحكم ، وكانت المبادئ الأساسية لهذا النظام هى الانتخابات التنافسية المنتظمة ، ونظام التعدد الحزبى ، واستخدام نظام الاقتراع للبالغين ، وحرية الصحافة ، وحرية تكوين الجمعيات والاتحادات ، وحرية الكلام والمناقشة والنقد ، وحماية الحق فى الحياة ، وحماية حقوق الفردية . وكل هذه الحقوق قد تضمنها الدستور الذى أجريت عليه بعض التعديلات الضئيلة ويتفق الكثيرون على أن غالبية هذه المبادئ الديمقراطية قد تم تحقيقها بالممارسة العملية[٢].

وهذا الموضوع هو محاولة لفهم وشرح شكل الحكم للطبقة الحاكمة فى بوتسوانا ، وسوف تحاول تحليل عوامل نجاح الديمقراطية الليبرالية الظاهرة فيها مع البدء بافتراض أن الديمقراطية قد بدأت بمجموعة نوعية (لها خصائص معينة) من الطبقة الحاكمة . وعملنا الآن وبعد ذلك هو تكثيف البحث ، وتحليل تركيب تلك الطبقة الحاكمة .

الخلفية التاريخية Historical Background

إن أى تحليل لأى مجتمع بعد الفترة الاستعمارية لا يمكن دراسته بعيداً عن الفترة الاستعمارية السابقة ولذلك فإن أى دراسة لفهم تطور أو نشوء الطبقة الحاكمة فى بوتسوانا يمكن أن تأخذ شكلاً هاماً إذا نظرنا إلى الخلفية التاريخية لنظام

الحكم البريطانى فى بنشواناالاند Bechuanaland التى كانت تسمى محمية بريطانية (بوتسوانا الآن) . فلقد اتسمت الفترة الاستعمارية بالإهمال الكامل فى شتى نواحى الحياة ، فلم يكن ثمة تطور ، أو نمو اقتصادى أو سياسى أو اجتماعى فى هذا الإقليم(٣).

وبعد إعلان محمية بوتشواناالاند فى عام ١٨٨٥ كان مفهوم الإقليم لدى إنجلترا لا يعدو أن يكون أكثر من صحراء قاحلة أعلنت علية الحماية ليكون طريقاً إلى روديسيا ، وكان إطار الحكم لإثبات وجود النظام الاستعمارى فى حدوده الدنيا مع السماح للقيادات التقليدية لحكم المجمتع مثلما كان الوضع قبل إعلان الحماية ، وهذا النظام قد أطلق عليه فيما بعد عنوان شامخ يسمى الحكم غير مباشر Indriect Rule .

وكانت النتيجة عدم وجود مؤسسات لازمة للحكم الذاتى ، ولم تكن هناك جمعية تشريعية حتى قبل الاستقلال بعام واحد . بل أكثر من ذلك فلم تكن هناك مدارس ثانوية حتى الستينات ، وفى بنشواناالاند على خلاف الوضع فى معظم دول القارة الأفريقية فقد تركت بريطانيا البلاد دون جيش ودون نظام إدارى ، إضافة إلى طبقة متوسطة هزيلة ، هذا الوضع قد ترك فراغًا فنيا وسياسيًا عند الاستقلال .

كما أن حجم الطبقة المتعلمة فى قبيلة التسوانا Tswana كان ضئيلاً لدرجة أنها لم تتمكن من التعاون مع الحكم بعد الاستقلال ، وشكلت الزعامات القبلية ، والمستوطنون الأوربيون الطبقة الحاكمة غداة الاستقلال ، وكان ذلك هو الخيار الوحيد .

وهناك عاملان أساسيان يمكن استنباطهما من التجربة الاستعمارية فى بوتسوانا قد واجها الحكومة عند الاستقلال .

العامل الأول :

تمثل فى وجود عدد من الزعماء الأقوياء الذين كانوا يشكلون جزءاً من الحكم الاستعمارى السابق ، وأرادوا إما توارث السلطة وإما أن يشاركوا بفاعلية فى الحكومة الجديدة . وعلى مستوى الحكم المحلى فقد أصبح هؤلاء الزعماء خطراً يهدد شرعية الحكومة الجديدة التى كان من المفروض أن تثبت أنها نمط حكومى جديد ، وأنها تأخذ بالنظام الديمقراطى أكثر من سلطة الزعماء ، لكن ذلك كان عملاً شاقًا يرجى تحقيقه .

العامل الثانى :

الذى واجهته الطبقة الحاكمة عند الاستقلال هو مواجهة وضع إقتصادى لامفر منه وغير مقبول سياسيًا ، وهو نظام الحكم العنصرى فى جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية ، وإلى حد ما انجولا وموزمبيق . وإذا أخذنا فى الحسبان تفوق هذه الدول على بوتسوانا وتبعيتها لجنوب أفريقيا فقد اختارت الطبقة الحاكمة أيدولوجية تقوم على التعدد العنصرى **Multiracial Idea logy** مع مسايرتها للديمقراطية كحجز الزاوية فى المجتمع الجديد ، وكدفاع لها ضد تسلط الدول العنصرية السابق الإشارة إليها .

طبيعة تكوين الطبقة الحاكمة الجديدة :

The Nature of The New Ruling Class

يشابه تكوين الطبقة الحاكمة فى بوتسوانا لمثيلاتها فى الدول النامية الأخرى فهى تشكل أساسا من قيادات قبلية تقليدية ومستوطنين ، بيض سابقين ، وأكثرية ممن تلقوا تعليمًا غربياً ، ودخلوا حلبة العمل السياسى ، أو يعملون فى القطاع العام أو الخاص ، أو ممن كانوا يشغلون مناصب رفيعة عند الاستقلال .

ويمكن القول بصفة عامة أن الطبقة الحاكمة تحوى أفراداً نالوا رصيداً من التعليم ، أو لهم علاقات وارتباطات مع الزعامات التقليدية ، أو مستوطنين بيضاً عملوا خلال الفترة الاستعمارية ، وشاركوا فى المجالس الاستشارية ، والمجالس التشريعية ، وكذلك فى المؤسسات السياسية والإدارية بعد الاستقلال .

وهذه الطبقة اليوم أصبحت تتكون من الممثلين المنتخبين ، وأعضاء البرلمانات ، والمستشارين ، وأعضاء المجالس القروية ، وأعضاء لجان تنمية القرية والزعامات التقليدية (زعماء القبائل أو القيادات المحلية) ، ورجال الإدارات الحكومية ، والموظفين المرموقين فى القطاع الحكومى العام ، وشبه الحكومى ، والقطاع الخاص ، وصفوة رجال الأعمال ، والقيادات من مالكى الثروة الحيوانية ، وطبقة المزارعين منتجى المحاصيل الزراعية .

وهذا التقييم قد تم سرده لأسباب تحليلية ، لأنه من المعروف على سبيل المثال أن الموظفين المرموقين فى الخدمة المدنية والذين يطلقون عليهم البيروقراط Bureaucrat يمكن أن يكونوا أيضا من رجال الأعمال أو من القيادات الزراعية ، أو أن يكون السياسى من القيادات الزراعية ، أو من صغار رجال الأعمال ، وبالطبع كل فرديستمد مفاهيمه ونفوذه من المهنة التى ينتمى إليها . وسوف يتم تقسيم كل فئة على حدة .

الممثلون المنتخبون : Elected Representatives

وتتضمن هذه الفئة أعضاء البرلمان ، وأعضاء المجالس المحلية ، أما أعضاء البرلمان فهم أعضاء الجمعية الوطنية التى تعتبر أعلى سلطة تشريعية فى البلاد . وهم ثمانية وثلاثون عضواً حالياً (منهم أربعة وثلاثون منتخبون وأربعة يتم اختيارهم عن طريق الأعضاء المنتخبين) أما رئيس مجلس النواب والوكيل فهم أعضاء بحكم مناصبهم فى (الجمعية الوطنية) ويتم انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية كل خمس سنوات حيث يمثل كل مقاطعة عضو واحد وهو الحاصل على أعلى الأصوات فى الانتخابات ، وكذلك يتم انتخاب أعضاء المجالس المحلية عادة مع أعضاء البرلمان .

ويبلغ متوسط أعضاء المجالس المحلية ستة عن كل دائرة انتخابية برلمانية وهؤلاء أى (أعضاء المجالس) من المفترض أن يكونوا من متخذى القرارات على المستوى المحلى وهناك أيضًا على هذا المستوى بعض الأعضاء الذين يتم تعيينهم وذلك بعد اختيارهم عن طريق وزير الحكم المحلى والأراضى .

ويلى مستوى أعضاء المجالس عدد ضخم من الممثلين المنتخبين فى اللجان الأساسية القاعدية للمجتمع المحلى ، ولجان التنمية فى مجال الصحة ، والتعليم ، والأمن ، وهناك أعضاء منتخبون ، ومعينون من المقاطعات يمثلون مجالس الأراضى التى تقوم بتخصيص أراضى القبائل والمرافق الأخرى مثل الإسكان وإنتاج المحاصيل ، وشئون المراعى .

ولكن ليس من المفترض فى هؤلاء الموظفين الآخرين أن يكونوا سياسيين ولكنهم بطريقة أو بأخرى يتعاونون ويساندون المسئولين السياسيين المنتخبين .

السلطات التقليدية Traditional authorities

كما سبقت الإشارة فإن الحكومة الاستعمارية البريطانية قد استبقت وشجعت قيام نظام الزعامات التقليدية ، وعند الاستقلال أصبحت هذه الزعامات مختصة بصياغة القوانين للإدارات المختلفة رغم معارضة القادة السياسيين والإدارة البريطانية فى ذلك الوقت ، وتم تجريد هؤلاء الزعماء من سلطاتهم الرسمية سواء من حيث تخصيص الأراضى ، أو إدارة المدارس وانحصر عملهم الآن فى تقيم النصح والمشورة للجمعية الوطنية من خلال عضويتهم فى مجلس الزعماء .

بيد أن تلك الزعامات مازالت تلقى الاحترام من الجماهير ، وأصبحوا قادرين فى مناطق كثيرة على ممارسة أنشطة لها نفوذها ، والتى تبدو فى حدود الضبط المجتمعى ، يضاف إلى ذلك أنه فى بعض الحالات يكون لهؤلاء الزعماء ، وتلك القيادات دور مؤثر وهام ونفوذ قوى على نتائج الانتخابات . وهناك أمثلة لزعامات

نشيطة مثل لنشوى زعيم البكجتالا Linchwe of the Bakgatla وسيبيتسبو زعيم البانجواكتسى Seepaptios of the Bangwaketse وكان لهؤلاء دور هام فى اتخاذ القرارات فى المجالس المحلية حتى إنه بعد سنوات طويلة من الصراع أصبح لنشوى Linchwe شخصية قيادية لدرجة أنه كان يؤخذ باقتراحاته فيمن يكون رئيسًا للمجلس المحلى .

لذلك فإن الزعامات التقليدية هى جزء من الطبقة الحاكمة بدرجات مختلفة ، نظراً لمشاركتها فى الأنشطة المحلية وسياسات التنمية ، وكذلك لاشتراكها فى الأنشطة على المستوى الوطنى .

البيروقراطية : The Bureaucracy

وهى تتشكل من مجموعة كبيرة غير متجانسة من الحاصلين على تعليم غربى فبسبب حصولهم على ميزة تعليمية على مستوى عال ، فقد احتلوا مناصب مرموقة فى وزارات الحكومة .

ومن هؤلاء نجد : المخططين ، والإداريين ، والمهندسين ، والأطباء والأكاديميين ، والمعلمين ، وعدداً كبيراً من أعضاء الجيش وقوات البوليس(٥).

كما تشمل هذه الفئة أيضًا الموظفين الكبار فى المجالس(٦). سواء المحلية أو المركزية فى القطاع الحكومى ، والمديرين فى الشركات شبه الحكومية والخاصة مثل شركات ديبسوانا Debswana ، وشركة بوتسوانا Botswana للاتصالات التليفونية ، ونفس الشركتين السابقتين للحوم ويتضح مما سبق كما يشير إلى ذلك Liphukp أن الإدارة ليست وحدة متجانسة ولكنها منظمة معقدة تحوى العديد من الضغوط الداخلية والخارجية بشكل يدفعنا إلى القول بأن الإدارة الحكومية ونفوذها فى السلطة ، وطريقة أدائها وعملها تشكل جزءاً من الطبقة الحاكمة فى بوتسوانا .

نخب رجال الأعمال والمزارعين : The Business and Farming Elites

هناك مجموعتان تعملان فى المناطق الحضرية والريفية للبلاد لهما شأن حقيقى ، ودور مستقل فى عملية صنع القرار السياسى الحكومى فى بوتسوانا ، وهما جماعتا رجال الأعمال والمزارعون ، وكلاهما تنميان إلى اتحادات أو جمعيات .

ورغم أن Holm يشير إلى أن معظم هذه الجماعات ليس لها تأثير لكن المزارعين الذين يعملون فى المحاصيل الرئيسية أو مالكى الثروة الحيوانية لهم ميزة التدخل فى المسائل السياسية ، ذلك لأن معظم السياسين ، وزعماء القبائل ، وبعض الإدارين هم أيضًا مزارعون ، إضافة إلى تأثير وفعالية المزارعين .

وهناك نلاحظ ملاحظتين :

١- انخفاض إنتاجية الطعام بالقياس إلى الطلب المحلى .

٢- أهمية دور صادرات اللحوم بالنسبة للاقتصاد القومى (فقد وصلت نسبة الصادرات ٢٠٪ من إجمالى الصادرات الكلية فى عام ١٩٨٠) .

وقد أسفر ذلك عن حصول المزارعين على امتيازات كثيرة سواء عن طريق الحصص ، أو القروض الميسرة فى عامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٨ ، وأكثر من ذلك فقد تم إسقاط بعض ديونهم لدى البنك الوطنى للتنمية ، وهو بنك حكومى .

وكانت طبقة رجال الأعمال قد تم تنظيمها خاصة فى الثمانينات ، وتطورت مصالحهم وشملت السماسرة ، والجزارين ، وأصحاب المخازن والصناعات ، وقطاع المقاولات ، وأصحاب المزارع فى أواخر السبعينات وبداية الثمانينات ، وكان لهؤلاء تأثير وضغوط على الحكومة للحصول على المساعدات المالية ، ووضع السياسات الضريبية ، وتحجيم الاستثمارات الأجنبية على أنواع معينة من الأعمال مثل مخازن المؤسسات ، والفنادق .

هذا بالإضافة إلى حصولهم على المساعدات المالية الشهيرة Famos Financial assistance كل هذا جاء فى غمار الاهتمام المتنامى بطبقة رجال الأعمال فى المجتمع .

فئة المغتربين The Expatriate Community

هناك مجموعة لها تأثير فى اتخاذ القرار السياسى الحكومى فى بوتسوانا لكنه من الصعب وصفها فى تصنيف معين ألا وهى فئة المغتربين ، ويأتى التخلف التقنى فى بوتسوانا فى مواجهة التطور الاقتصادى السريع ليجعل الدولة تعتمد على المساعدات الفنية الأجنبية لأعوام طويلة ، يضاف إلى ذلك فإن الوضع الإقليمى لبوتسوانا من زاوية الجغرافيا السياسية (الجيوبولتيكس) الذى أصبح بشكل تهديداً لتجربتها الديمقراطية قد أدى إلى جذب التأييد الدولى - الذى أصبح حرجاً - لنمو البلاد وتطورها ، وتأتى المساعدات المادية فى صورة مشروعات ضخمة للتنمية ، وعلى سبيل المثال فهناك برامج التنمية الريفية السريعة (ARDP) لعامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ التى أمدت البلاد بشبكات المياه ، وبناء المدارس ، والعيادات الطبية والصحية ، ومكاتب البريد والطرق المهدة لكثير من القرى .

وكان ٧٠٪ من هذه المساعدات قد تم تقديمها عن طريق الحكومات الأجنبية ، وهناك أيضاً القروض الميسرة التى قدمها البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى .

وقد أشار ستفتر Stevens : « أن تعدد مصادر المساعدات ، وزيادة كميتها قد ألقى عبئاً كبيراً على الجهاز الإدارى الحكومى ، فقد أمد بوتسوانا بكميات كبيرة من المساعدات الفنية فى صورة مستشارين ، وناصحين ومنفذين تقلدوا مناصب كبيرة على المستوى الفنى والإدارى » .

وإذا أخذنا فى الاعتبار ضعف المؤسسات السياسية فقد لعب المغتربون دوراً فنياً وإدارياً فى الحكومة ، ووجدوا أنفسهم فى مواقع اتخاذ القرار وبذلك يمكن القول بأن عدداً كبيراً من المغتربين قد أصبح جزءاً من الطبقة الحاكمة فى بوتسوانا[١٠].

الصراع السياسى داخل الطبقة الحاكمة

Political Conflict Within The Ruling Class

لقد ذكرنا سابقًا أن الطبقة الحاكمة فى بوتسوانا تتكون من خمس مجموعات كبيرة وهم : السياسيون ، زعماء القبائل ، ورجال الإدارة ، ورجال الأعمال ، والقيادات الزراعية ولكى نفهم الوضع السياسى فى بوتسوانا فإنه من الأهمية بمكان أن نعى دور كل فئة وعلاقتها بالأخرى وإن كان البحث هنا يؤكد أن الفئة الإدارية هى المهيمنة .

الوضع المهيمن للبيروقراطية

The Dominant Position of The Bureauctacy

إنه من المفترض فى النظام الديمقراطى أن يكون اتخاذ القرار عن طريق ممثلين منتخبين أى السياسين ، لأنهم تقلدوا السلطة بناء على سياساتهم ، كما أن المصوتين فى الانتخابات لابد وأن يكون لديهم الفرصة لاستبعاد الممثلين الذين يحققون فى سياساتهم كما أن باقى مؤسسات الدولة مثل الجيش ، والنظام الإدارى والمؤسسات القضائية من المفترض أن تقدم النصح وتتحمل عبء تنفيذ القرارات التى يصنعها الممثلون المنتخبون .

ولكن هذه المبادئ الديمقراطية لا تطبق فى الواقع العملى ، فقد يكون هناك بعض الموظفين المتنخبين الذين يتخذون قرارات سياسية [١١].

وهذا هو الحال فى بوتسوانا كما أن الأشخاص الذين تقلدوا المناصب عن طريق الانتخابات عند الاستقلال كان ينقصهم التعليم والخبرة للحكم ، وقد شجع ذلك الكثير من الرسميين غير المنتخبين لاتخاذ مبادرات وقرارات سياسية . وبذلك أصبح وضع القيادة السياسية ضعيفًا بصفة عامة ، وجاهلة بما يجرى نسبيًا ، وقد

أثبتت البحوث الحديثة أن عدد سنوات الدراسة الرسمية لعضو المجالس المحلية كانت ٤، ٨ ، ٣ ، ١١ سنة . لأعضاء البرلمان وعلى النقيض من ذلك فإن هناك عدداً من السكرتيرين الدائمين ممن يحملون شهادات جامعية بل حصلوا على دراسات عليا متقدمة ، وقد يزداد الأمر سوءاً عند اختيار أعضاء برلمان متعلمين ولكن صغار السن ، وخاصة بعد الانتخابين الأخيرين بالبلاد ، وبصفة عامة فان السياسيين ليس لديهم معلومات عن المشاكل الداخلية والدولية ولكن الموظفين فى الخدمة المدنية يسافرون كثيراً ، ويعملون فى محيط عالمى ويساعدهم المغتربون فى ذلك ، وقد سئل عدد من أعضاء المجالس المحلية أى الصحف يقرءون بطريقة منتظمة ؟

فأجابوا بالنفى ، ويقرأ عدد قليل منهم أخبار اليوم **Daily News** ولكن ليس بطريقة منتظمة ، بل إن بعضهم يكاد يلم بالكاد بالقراءة والكتابة بل لقد اعترف البعض بأنهم لا يفهمون محتوى أوراق مجالسهم المكتوبة باللغة الإنجليزية .

أما فيما يتعلق بمشكلة أشباه المتعلمين من أعضاء المجالس المحلية ، وعدم قدرتهم على اتخاذ القرارات خلال مداولات المجالس فقد أشار ٦٠٪ من موظفى الخدمة المدنية فى هذه المجالس أن الأعضاء لا يفهمون محتوى أوراق المجلس ، وأن نتائج المداولات قد هيمن عليها المتعلمون منهم فقط كما أشاروا أيضاً إلى أن معظم أعضاء المجالس من المتقاعدين ، وموظفى الخدمة المدنية يفهمون القضايا جيداً ويسهل التعامل معهم . كما أشار بعض موظفى المجالس وموظفى الخدمة المدنية أن عملهم قد أصبح صعباً لوجود السياسيين الجهلة الذين يسيئون تمثيل سياسة الحكومة أو يؤلبون الجماهير عليهم .

أما بالنسبة لأعضاء البرلمان فإنه رغم تضاد مدة طويلة لعضو البرلمان (متوسط عدد السنوات ١١,٧ إلا أن معظمهم لايقرأ أكثر من الصحف المحليةفيما عدا صحيفة جنوب أفريقيا صنداى **South Artica Sunday Papers** ورغم أن مستوى التعليم لدى أعضاء البرلمان أعلى من أعضاء المجالس المحلية ، لكنهم نادراً ما يكون لديهم القدرة على المبادرة السياسية .

وتفيد التقارير أنهم نادراً ما قدموا طلبات إحاطة فى السنوات الثلاث السابقة فى البرلمان الحالى وهم منشغلون فقط بالمشاكل وتنفيذها أكثر من العمل السياسى ، وأن معظمهم شأنهم فى ذلك شأن أعضاء المجالس المحلية ، يقضون معظم أوقاتهم يشكون من قصور المدارس ، ونقص العيادات الطبية ، ومكاتب البريد ، والمياه ، والطرق فى دوائرهم الانتخابية كما أن عدداً قليلاً من أعضاء البرلمان قد حاول دراسة المشاكل الهامة والرئيسية ، مثل البطالة ، والإنتاجية الزراعية ، ومشاكل النمو السكانى وسياسة التصنيع .

لكن بسبب انشغال أعضاء البرلمان ، وكذلك أعضاء المجالس المحلية بالأمور السياسية وتنفيذها فقد وجدوا أنفسهم فى صراع مع موظفى الخدمة المدنية . وقد يكون من الأمور العادية خلال المداولات فى البرلمان أو فى ميدان الحرية أن تستمع إلى عضو برلمان أو عضو مجلس محلى وهو يوجه الانتقادات فى الاجتماعات العامة إلى الممرضات ، والمعلمين ، والمسئولين الزراعيين وموظفى تنمية المجتمع بدلا من مراقبة موظفى المجلس .

وهذا ليس معناه أننا نلمح بأن موظفى الخدمة المدنية يتخذون قرارتهم دون رغبة منهم ، ولكنهم يعتقدون أنهم لابد أن يشاركوا فى اتخاذ القرار ، سواء على المستوى المحلى أو الوطنى ، وقد تقابلنا مع كثير من موظفى الخدمة المدنية الذين أفادوا بأنه إذا ترك اتخاذ القرار للسياسيين فسوف تحدث الفوضى والبلبلة ، والاضطراب كما ادعوا أن مطالب الأعضاء المنتخبين تتسم بالبساطة والسذاجة بل وضيق الأفق بل لقد أشار بعض موظفى الخدمة المدنية أنهم قد وجدوا من السهولة استخدام تفكيرهم المستمد من المدارس الحكومية الأساسية لتخويف المسئولين المنتخبين وخاصة أعضاء المجالس المحلية وهذا فى رأيهم يعّد دليلاً على خبرتهم وحنكتهم الواسعة فى فهم المصالح الوطنية .

كما تم التساؤل عن سبب تحفظ أعضاء المجالس المحلية . فقد أفاد موظفو الخدمة المدنية بأن أعضاء المجالس المحلية غير متعلمين ، وليس لديهم ثقافة كافية لاتخاذ قرارات ذكية ، كما ادعوا أن كثيراً من هؤلاء مثلهم مثل الزعامات القبلية قد

أساءوا استخدام سلطاتهم وتملكوا المال العام بدون وجه حق وأن هؤلاء أى (أعضاء المجالس المحلية) نادراً ما يزورون مقاطعاتهم أو قد يرسلون الموظفين الأدنى منهم إذا دعت الضرورة لذلك . ولايرون غضاضة فى أن تكون تلك المجالس المحلية تابعة للسلطة المركزية فى البلاد (انظر الجدول رقم ١) .

كما اعترفوا بأن سياسة اللامركزية سوف تأخذ وقتًا طويلاً لتحقيقها ولذلك يمكن القول بأنه رغم أن أعضاء البرلمان ، وأعضاء المجالس المحلية يشكلون جزءًا من الطبقة الحاكمة فى بوتسوانا ويصدقون على كثير من القرارات لكنهم فى الواقع ليست لديهم القدرة على التحكم فى إصدار القرارات .

وبعد انتخابات عام ١٩٨٤ أظهر كثير من السياسيين التحدى لموظفى الخدمة المدنية ، وبعد حضور جلسات المجلس الوطنى للحزب الحاكم وخلال هذه المدارسة فقد تبين أن الوزراء يقعون تحت ضغوط كبيرة من جانب الحزب لتحجيم دور موظفى الخدمة المدنية .

كما اتهم الوزراء بالإخفاق فى تنفيذ قرارات الحزب التى تدعو إلى تقليص سلطة موظفى الخدمة المدنية ، كما اتهم موظفو الخدمة المدنية بأنهم يضللوّن السياسيين ، ويتخذون قرارات قد تؤدى إلى إسقاط الحكومة الحالية .

وكذلك فيما يتعلق باتخاذ قرارات المصلحة العامة عن طريق قيادات الحزب الحاكم وهناك حقيقة مؤداها أن عدداً كبيراً ومتناميًا من موظفى الخدمة المدنية الذين تقاعدوا أو أحيلوا للمعاش يمارسون العمل السياسى لكن هذه المجموعة قد أحدثت القلق بين موظفى الخدمة المدنية الحاليين لأنهم يعتقدون أن خبراتهم تمنحهم الثقة لوضع الخطوط الرئيسية فى اتخاذ القرارات وصياغتها ، كما أنهم يعرفون كيف يحركون أو يحثون الموظفين نتيجة لخبراتهم السابقة فى الجهاز الإدارى للدولة .

الزعماء Chiefs

يبدو أن سلطات الزعماء قد تقلصت منذ الاستقلال وحتى لم يقدم مجلس الزعماء 'The House of chiefs' أى اقتراح ذى قيمة منذ الاستقلال ، وبسؤال الزعماء عن إنجازاتهم فى مناطقهم القبلية (يبلغ متوسط فترة الزعامة حوالى ١٤,٨ عامًا) فقد أجابوا أنهم لم يفعلوا شيئًا يذكر . ولكنه قد حدث تغيير فى بعض القيادات ، فقد تم تعيين بعض الزعماء وبدلاً من أن يختاروا الابن الأول أو الأكبر لزعيم سابق فقد حاولوا اختيار الأبناء الصغار الذين لديهم موهبة Merit ، لكن استخدام هذا المعيار مشكوك فيه لأن المراقبين السياسيين يرون أن الزعماء قد استخدموا معيار الموهبة هذا كقناع حتى يتمكنوا من تعيين أصدقائهم كقادة محليين .

وبصفة عامة فإن الحكومة قد أعطت انطباعًا لعقلية الرجل العادى بأن الزعماء يشكلون جزءًا ثانويًا من الائتلاف الحاكم ، ورغم ذلك فإن الزعماء – شأنهم فى ذلك شأن أعضاء البرلمان وأعضاء المجالس المحلية – مازالوا يقودون المجتمع ، ويتمتعون بالاحترام والشرعية بين ذويهم . وقد أفاد فريق البحث فى مشروع الديمقراطية والاتصال أنهم قد تعاملوا مع السياسيين والزعماء حينما كانت تعن لهم مشكلة ، وأضافوا أيضًا أن هاتين الفئتين كانتا متعاونتين . وبذلك يمكن القول بأن الزعماء مازالوا يملكون زمام الضبط الاجتماعى على المستوى المحلى ، كما أنهم يشكلون جزءًا من الطبقة الحاكمة فى البلاد .

والجدول التالى يوضح ميزانية مجالس المقاطعات
(جدول رقم ١)

اسم المجلس	الدخل	المصروفات	العجز	مصروفات التنمية
			٦٨ – ٧٨	
المركزية Central	١٤٢٦٦٩	٣٤٦٣٧١	٢٣٤٥٠٠٠	١٢٣٣٥٨٢٠
جانزى Chanzi	١١٧٩١٠	٢٢١٩٤	٥١٣٩٠٠٠	٢٧١٦٦٧٠
كجلاجادى Kga;agado	١١٠١٠٠	٢٨٩٣١	٣٧٧٦٥٠	٣١٢٤٢٤٠
كاجتلنج Kgatleng	٧٦٠٠	٤٩٥٤٩	٤٨٥٢١٠	٢٧٣٥٩٠
كويننج Kwe neng	٣٨١٢٠	١٣٨٧٥٧	٩١٤٩٠٠	٤٨٦٦٣٠٠
الشمال الشرقى North East	٥٣٢٣	٤٢٠٢٣	٣٣٤١٢٠	٢٤٤٤٦١٠
الشمال الغربى North West	١٣٠٠٨٧	٨٦٢٢٥	٦٤١٣٦٠	٤٢٣١٥٢٠
الجنوب الشرقى South East	١٤٩٢	٣٧١٨٥	٣٩٠٣٧٠	١٨٩٤٩١٠
الجنوب	٢٦٨٧٦	١٣٥٨٤٨	٦٤٠٧٧٠	٥١١٤٢٠٠
Southern	٥٨٠١٧٧	٩٠٥٠٣٤	٦٦٤٣٤٨٠	٣٩٤٥٩١٦٠

Adapted From : William tor doff, local administration and development in Bostswana, unpublished paper presented at the center for Africa studies . university of Edinburgh, U.K 15-16 ، December 1988 P.11.

التوجه الطبقى للسياسة الحكومية

The Class orientation of government policy

أكدت تحليلاتنا السابقة هيمنة دور الإداريين Bureaucrats فى صنع القرار الحكومى ، ويظل السؤال هو إلى أى مدى يرسم الإداريون السياسة ؟ لقد أوضحت دراستنا السابقة(١٣). أن الاهتمام الأول للحكومة هو خدمة ملاك الثورة الحيوانية ، ذلك لأن غالبية السياسيين ، وموظفى الخدمة المدنية الكبار هم أصلاً مزارعون .

وهذه الدراسة توضح أحد أمرين :

إما أن الموظفين الكبار فى الحكومة يجنحون نحو السياسيين الذين يملكون المواشى ، ويتخذون القرار ، أو أن موظفى الخدمة المدنية أنفسهم لهم مصلحة فى تنمية قطاع المواشى .

وعلى أية حال فهناك توافق فى المصالح بين السياسيين والإداريين لخدمة قطاع المواشى .. كما أن بحوث صفوة مشروع الديمقراطية أوضحت على النقيض من ذلك ، أى أن الإداريين ليس فقط يصنعون السياسة ، ولكنهم يبحثون عن مصالحهم أكثر من الصفوة السياسية ، وقد أوضحت الدراسة معارضة الإداريين استثمار الأموال فى تجارة المواشى ، وأنهم يفضلون ويشجعون التجارة المحلية خارج نطاق الزراعة خاصة فى تجارة التجزئة .

ولما كان الاستثمار يحتاج إلى مهارات ومعلومات عن فن الإدارة والتسويق ، كما يتطلب كوادر متعلمة ومثقفة وهم ليسوا بكثيرين على المستوى المحلى ، لذلك نلاحظ أن موظفى الخدمة المدنية قد طالبوا بالسماح لهم باستثمار أموالهم خارج المزارع[١٥]، وكونوا مع القطاع الخاص ، ومديرى المحليات شركات خاصة .

كما أثبتت الدراسات أن أكثر من ٧٠٪ من السكرتيرين الدائمين لا يملكون الماشية ، كما لم تمتلك أسرهم ، وأن لهم أنصبة فى شركات خاصة مثل شركة بوتسوانا للتنمية (Botswana Development Corporation (B.D. C وشركة سيشابا للاستثمار Sechaba Investment ، وشركة سيفالاناترست Trust Sefalana ، وكذلك البنوك التجارية ، كما ساهم بعضهم فى تجارة الدواجن ، والإنتاج البستانى .

وهناك مظهر آخر لصنع السياسة يعكس تزايد نفوذ القيادات الإدارية العليا فى صنع السياسة وهو الذى يتعلق بزيادة رواتبهم مؤخراً . وفى عام ١٩٨٦ حارب السياسيون لسد الفجوة بين دخول السكرتيرين الدائمين ومرتبات الدرجات الدنيا من الطبقة الصناعية من الاتساع .

لكن هناك لجاناً وزارية يرأسها بعض الوزراء وقد أكدت المساواة فى الرواتب بين طبقة موظفى الحكومة وفقراء الريف وفى أواخر السبعينات طالب موظفو الخدمة المدنية بزيادة رواتبهم زاعمين أنها قد أصبحت محبطة ، وغير محفزة لهم ، وخاصة لصغار الموظفين الذين لم يجدوا الحافز للعمل أو الترقية ، وترتيباً على ذلك تشكلت لجنة لإعادة النظر فى الرواتب Salaries Review Commission برئاسة السيد / جاسينيليوى Gasennelwe مدير بنك التنمية الوطنى الذى طالب موافقة مجلس الوزراء لإعادة النظر فى هيكل الأجور Salary Structure ثم أعلنت بعد ذلك نتائج دراسات إعادة النظر فى الأجور التى استمرت عقداً من الزمان ، وكان جوهر التوصيات وأهمها وضع علاوات على المرتب الأساسى طبقًا لمسئولية الموظف ، وقرار لجنة شئون الأفراد ، و كذلك منح امتيازات لرؤساء الأقسام ، ومديرى الإدارات وبذلك تكون طبقة الموظفين العليا قد استفادت من زيادة الرواتب مقارنة بصغار الموظفين .

ولكن الشيء الهام الذى استخدمه موظفو الخدمة المدنية هو آلية التحكم فى السياسيين ، وغيرهم من أفراد المجتمع من أجل خطة التنمية الوطنية ، لأنه من المفروض نظرياً أن كل أفراد المجتمع عليهم المساهمة فى صياغة تلك الخطة ، ولكن الواقع العملى غير ذلك فهناك وثيقة فنية قام بإعدادها عدد كبير من الخبراء تحتوى على كثير من التناقضات والاختلافات ، كما أن نتائج هذه الوثيقة توضح أن خطط وبرامج التنمية لم يقم أو يساهم بإعدادها أى خبير ولكن السياسيين هم عادة الذين يعدون هذه الخطة دون فهم لرد فعل هذه السياسة على أفراد المجتمع .

ومن جهة أخرى فإن رجال الإدارة يشعرون بالأمان حيث يقولون إنهم ينفذون ما تم ترتيبه من أفراد المجتمع ، وما يوافق عليه البرلمان والقادة السياسيون ، وحينما يتم إعلان خطة جديدة فإن اقتراحات السياسيين تتوقف تحت ستار إجراءات الطوارئ حتى يتم صياغة خطة أخرى .

ويثور التساؤل لماذا يقوم موظفو الخدمة المدنية بالتدخل فى مسألة أراضى مراعى القبائل أو الأراضى القاحلة ، أو البرامج الزراعية التى تعود بالنفع على المزارعين ؟ وهنا نقطتان هامتان فيما يتعلق بالثروة الحيوانية ، والصناعات الزراعية ، فهناك أولا التراث الاستعمارى فقد اهتم الحكم الاستعمارى بالثروة الحيوانية كمصدر أساسى لاقتصاديات البلاد ، كما أن قرارات تطوير المياه ، وإصلاحات أراضى المراعى ، والإصلاحات الإدارية الأخرى قد تمت فى أواخر الستينيات .

كما اهتمت الحكومة بتطوير قطاع الماشية الذى أصبح ضرورياً للتنمية الاقتصادية حتى يمكن استخدام حصيلة هذه المشروعات فى تغطية العجز فى ميزانية الدولة (التى كانت تمول عن طريق الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت) وهذه القرارات كانت قد تم تنفيذها عن طريق المغتربين **Expatriates** .الذين كانوا يشكلون جزءاً كبيراً من النظام الإدارى حيث كانت لهم مصلحة فى بقائهم المستمر فى البلاد .

وعلى كل حال فإن التصنيع المعدنى لا يزال متخلفًا ويدر دخلاً قليلاً حتى أواخر السبعينات .

والعامل الثانى هو اهتمام القطاعات الدنيا من الجهاز الإدارى ، والسياسيين ، وأغلبية سكان المجتمع الريفى بملكية الماشية ، وإنتاج المحاصيل لأن ذلك يضمن لهم الأمن الغذائى وفرص الاستثمار ، ولكن يمكن القول بأن السياسة التى تخص القطاع الزراعى مازالت غير متوافقة مع احتياجات المجتمع المحلى .

البيروقراطية والديموقراطية Bureaucracy and Democracy

لاشك فى أن النظام الإدارى يهيمن على السلطة الحاكمة فى بوتسوانا ، ورغم ذلك فإنه مازال حتى الآن يحتفظ بحماية النظام الديمقراطى الليبرالى ، وهناك أمران : الأول هو تأثير المغتربين ، والمساعدات الأجنبية التى تقدمها المنظمات الاقتصادية الدولية والتي تشجع تطبيق الديمقراطية فى بوتسوانا ، ولكن الحقيقة أن مشروعات المساعدات التى يقوم بها المستشارون المغتربون الذين يقترحون السياسات ،وشروط تقديم تلك المساعدات ، فإنه من الناحية العملية فلا حكومة بوتسوانا ، ولا المنظمات الاقتصادية الدولية لديهما القدرة أو الوقت لمعرفة أو استنباط أو احتياجات المجتمع المحلى .

والأمر الثانى هو أن السياسيين يعملون لمصالحهم الشخصية أكثر من تمثيلهم لمجتمعاتهم المحلية . كما أن المستشارين الأجانب الذين يستدعيهم كبار المسئولين فى الحكومة يتم ذلك دون دراسة عن إمكانيات التنمية التى يمكن أن تخدم مصالح البلاد .

وهناك محاولة لتقييم الأوضاع ، ومراجعة تلك السياسات منذ السبعينيات فقد تبنت الإدارة أيدولوجية المسئولية المتقدمة لتبرير الاختلافات الواسعة فى الأجور والمكافآت ، ولكن هذه الايدلوجية تتعارض مع سياسة العدالة الاجتماعية .

فـاليـوم هناك فـجـوة واسـعـة فى الرواتب بين السكرتيـرين الدائمين لرئيس الجمهورية وعمال الصناعة ، وهى فجوة باتت مقبولة تحت دعاوى اختلاف المسئوليات . وأن التقارير التى تبرر هذا التحول قد صدرت عن مستشارين أجانب لا يعنيهم كثيراً انعكاسات هذا الوضع على المجتمع ككل .

ويمكن أن نشير إلى تدخل هؤلاء المستشارين والمغتربين فى قضايا حيازة الأرض ، والفرص الاقتصادية التى أتاحت لموظفى الخدمة المدنية الانغماس فى قطاع الأعمال الخاص بعيداً عن الزراعة . وهناك وسيلة أخرى يستخدمها موظفو الخدمة المدنية ضد الرقابة الشعبية المتمثلة فى الكجوتلا Kgotla .

فمنذ عام ١٩٦٥ استخدم السياسيون المنتخبون إلى Kgotla كوسائل لحشد التعبئة الشعبية فى مناطقهم للضغط على الوزارات المعنية لإقامة المشروعات التى يفضلونها ، أو يعتقدون أن السكان يرغبون فيها . وفى السنوات الأخيرة فإن ال Kgotla باتت تشكل معركة خفية بين السياسيين والبيروقراطية ، إذ راح كبار رجال الخدمة المدنية يدافعون عن قراراتهم ، بل إنهم حرصوا هم الآخرون على الاستفادة من Kgotla لحشد التأييد الشعبى لجانبهم ولجانب سياساتهم العتموية . وبالتالى وضعوا السياسيين فى موقف دفاع .

المستقبل The futrue

مازال موقف الصفوة الحاكمة فى بوتسوانا غير واضح فحتى هؤلاء الذين يمارسون السلطة لم تستطع الأحزاب المعارضة تحديهم ، وما يزال السؤال المطروح هو هل سينهار الحزب الديمقراطى فى بوتسوانا Botswana Democratic Party إذا أخفق فى الانتخابات ؟ فقد سمحت الخطوة الطموحة بسيل من الموارد الاقتصادية فى كل قطاعات الدولة مما يزيد من شرعية الحزب الديمقراطى ، ويشجع على التوحد بين فئات الطبقة الحاكمة فى بوتسوانا ، وليس من الواضح حتى الآن ما الذى سيحدث حينما تتغير الأحوال .

أما فيما يتعلق بالصراع بين فئات الطبقات الحاكمة فهناك الآن زيادة فى الموارد المعدنية والتى يمكن أن تنتقل إلى زيادات فى القطاعات الأخرى فى الاقتصاد القوى . وقد استطاع الحزب الديمقراطى أن يتعهد بوضع برنامج لتطوير التعليم حتى يكون مجانيًا من المرحلة الأساسية حتى المرحلة الجامعية ، وكذلك تطوير المؤسسات الصحية والزراعية ، كما تمكنت الإدارة من تحقيق مطالب أصحاب المواشى وصفوة التجار رغم كسلهم .

يضاف إلى ذلك فإن النظام الديمقراطى قد نجح فى جذب مصادر مادية وتأييد تقنى أجنبى لبستوانا على مدى سنوات طويلة وهذا سوف يساهم بالطبع فى تأكيد شرعية الحكومة لدى الجماهير ، كما سمحت هذه المساعدات للإدارة تبرير برامجها للتنمية .

كما أن أيدلوجية النظام الديمقراطى الليبرالية قد ارتبطت أيضًا بسياسة السوق الحرة فى بوتسوانا ، ونجحت فى جذب العديد من الشركات متعددة الجنسيات للعمل داخل البلاد ، وهذه الشركات قد أمدت البلاد بروس الأموال ، والخبرات التى ساعدت على التنمية الاقتصادية وخاصة فى مجال التعدين . ولا شك فى أن التنمية الاقتصادية تجعل من تطبيق الديمقراطية أمرًا ممكنًا ، كما أن الديمقراطية تسمح بالمساعدات الأجنبية ، وتحقق رغبة رأس المال فى أن يلعب دوره لصيرورة استمرار التنمية ، وحين تتوقف هذه الدورة فسوف نرى تأثير ضوابط الديمقراطية المحصنة والقوية على الجهاز الإدارى فى البلاد .

الهوامش

(١) مقدمة فى النظرية الديمقراطية Mayo, H. B. (New York : Oxford university press 1960) p.70

(٢) فيما يتعلق بالهجرة المنوعة فليبستوانا بسجل ممتاز لحقوق ، الإنسان فحتى الآن لا توجد حالة واحدة لمعتقل سياسى .

(٣) Sir Seretse Khamam, " Botswana : developing Democracy in southern Africa " Address by His Excellence the president of the Republic of Botswana at Dag Hammer skjold center, uppsala , Sweden 11 Novemver 1970

(٤) السلطة والطبقة فى أفريقيا Markovitz 1 power and class in Artica

(Engle Wood cliffs, N. J : prentice Halt 1977) .

(٥) رغم ذلك فإن الجيش صغير ، وغير منفتح وقد يكون ذلك لأسباب أمنية وإقليمية . كما أنه ليس من الواضح علاقته بالنظام الإدارى فى البلاد .

(٦) هناك بالطبع سوء فهم عام بين المسئولين فى الحكومة المركزية وأولئك الذين يعيشون فى أطراف البلاد .

(٧) إجراءات إصلاح الجفاف والقحط See Government paper on April 1988.

(٨) Colcough. C. and McCarthy, S. A study of growth and Distribution (oxford university press. 1980) .

(٩) أوراق عن اقتصاديات بوتسوانا I.n Harvery, C. (ed.),

(London : Heinmann Educational Books, Ltd., 1981) pp. 168-172.

(١٠) الاقتصاد السياسى ليونسوانا See Colcough and M Mc Carthy

(١١) الدول بعد الفترة الاستعمارية : Alavi, H.

(١٢) بعض المقابلات مع بعض السياسيين من حزب بوتسوانا الديمقراطى BDP

(١٣) الماشية والطبقة والدولة فى ريف بوتسوانا Parson , J Vol .7 No. 2 (April 1977) and Picard
الاداريون ، والماشية ، والسياسة العامة حيازة الأراض وتغيراته فى بوتسوانا النظم السياسية المقارنة
Vol.13 No. 39 (October 1980) .

(١٤) فكرة الائتلاف الزراعى خاصة فى تصريح Hitchcock R. Kalahari موقع الماشية دراسة إقليمية للصيادين ، والرعاة والزراعيين فى المناطق الغربية والوسطى فى بوتسوانا .
(Gaborone Government Printer 1978)

(١٥) انظر على سبيل المثال اللجنة الرئاسية عن الفرص الاقصادية
(Gaber one Government printer 1982)

الفصل التاسع

النظرية الديمقراطية والصراعات الديمقراطية فى أفريقيا

بقلم : محمود مايندانى
ترجمة : د . عبد الجيد عبد الحليم عمارة

هل هناك قواسم مشتركة للنضالات الديمقراطية فى مختلف الدول الأفريقية ؟ وهل يمكن إيجازها فى أنها تتمثل فى ضعف مشترك . وإذا كان ذلك كذلك فإلى أى مدى كان هذا الضعف نتيجة الفشل فى منحهم المهام والأهداف الديمقراطية . بطريقة ملائمة فى عالم اليوم ؟

ونستعرض فى هذه الورقة بعض أوجه الضعف فى الحركات الديمقراطية والنابعة من تعاملها مع النظرية الديمقراطية باعتبارها حكمة مرسلة .

وسنهتم بتعبيرين محددين فى هذا التجاه للتعامل مع النظرية وكأنها مسلمة جامدة وليست مجرد جسد فكرى قابل للتشكل والتغيير .

ففى الجزء الأول سنحاول اقتفاء أثر الفشل الذى لحق بالحركات الديمقراطية المعاصرة فى فهمها لمقولتين أساسيتين فى تقاليد الحقوق « الأوروبية » والأمريكية ، ألا وهما : « الأمة » كحاضنة « لحق تقرير المصير » ، « المواطن » كحاضن لحقوق الإنسان الفردية . ولكن نفهم المحتوى الخاص لأفريقيا المعاصرة فإن الأمر يفرض علينا إعادة التفكير فى هذه المظاهرة الساكنة لنظرية الحقوق ، وهو ما يقتضى منا البدء بالاعتراف بأن هذه المظاهر قد تطورت مبكراً استجابة لمحتوى تاريخى محدد .

ومن ناحية ثانية فإن ضعف الحركات الديمقراطية المعاصرة ينبع من فشلها فى الاستجابة للتطورات التاريخية المعاصرة ، وموجة النضال التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وما ارتبط بها من إصلاحات استعمارية اتجهت لاحتواء وتشتيت آثار النضال .

وقد انصرفت هذه الإصلاحات إلى تعريف الديمقراطية تعريفًا ضيقًا حيث الحقوق سياسية (وليست مدنية أو اجتماعية) ولذلك فإن التعددية التى ظهرت عقب تصفية الاستعمار كانت بالأساس سياسية وليست اجتماعية أو ايدولوجية فبينما سمحت الديمقراطيات بالحرية للأحزاب السياسية فإن الاستعمار قد نسج شبكة من الإشراف التحكمى على الحركات الاجتماعية وذلك بقطع الصلة بين الحركات السياسية والحركات الاجتماعية مما حوَّل الأحزاب السياسية إلى أحزاب للدولة .

وحتى الوقت الراهن فإن النضالات الديمقراطية ، مازالت ترى الديمقراطية فى مفهومها الضيق ، وذلك من خلال عملية الربط بين الديمقراطية والتعدد الحزبى ، وبين الديكتاتورية ونظم الحزب الواحد ، وبهذا فإن هذه الحركات الديمقراطية قد دخلت فى مخاطرة إصلاحية محددة وخطيرة لاتختلف عما حدث عقب تصفية الاستعمار .

إعادة التفكير فى بعض المظاهرات الساكنة لنظرية الحقوق :

Rethinking some Salient Features of Rights Theory :

نظرية الحقوق فى السياق الأوربى :

Rights theory in the European context :

لا شك فى أن نظرية الحقوق فى أوروبا تدور حول نقطتين أساسيتين متفق عليهما وهما أولا أن (الأمة **Nation**) هى حاضنة الحق الجماعى لتقرير المصير ، وأن المواطن **Citizen** حاضن للحقوق الفردية ، وإن كان كل من المفهومين متصلاً فى تطورهما ، وهما وجهان لعملة واحدة إلا أن لكل منها تاريخه المتميز .

وأن السياق التاريخى لنظرية الحقوق فى أوربا كان نتاجًا للصراع بين الطبقة الوسطى ، والتعاليم الإقطاعية – الإنجيلية .

فمنذ عصر النهضة حتى عصر التنوير كانت مقولة الحق الإلهى قد تراجعت لتفسح المجال أمام مبدأ السيادة القومية Chiland (١٩ – ٢٠ : n.d ١ وذلك أن مصدر كل السيادة كما أعلنته الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ كانت تتمثل بصفة جوهرية فى الأمة والواقع يشير إلى اشتعال الجدل بين الليبرالية والمحافظين حول مفهوم الأمة Nation فالمفكرون الليبراليون رأوا فى الأمة أنها جماعة لا بسياسية تتشكل من أفراد تعاقدوا سويًا بحرية ، وهم على هذا النحو قد صاغوا بشكل أو بآخر نظرية « العقد الاجتماعى » .

« وفى مقابل هذا المفهوم الواسع للديمقراطية فإن المفكرين المحافظين والرومانسيين قد عارضوا بشكل أو بآخر النظرية العضوية للقومية ذلك أن الأمة من وجهة نظرهم لم تخلق ولكنها ذات طبيعة موروثة تقليدية Cohen) ١٩٤٤ ، Mamdani ، ١٩٨٨ (وأيا كان مفهوم الأمة ، تعاقدية أو عضوية ، فإن كلا الطرفين قد اتفقا على أن حق تقرير المصير هو مبدأ يتعلق بالأمة .

وبمرور الوقت فإن « حروب التوحيد القومى » قد جرفت أوربا فى القرن التاسع عشر ، وانتشر مفهوم القومية والدولة Strayer٢ ١٩٧٠ بشكل لاقى إجماعًا حيث أصبح من حق كل أمة أن يكون لها دولة ، وأن الدولة – الأمة هى صاحب السلطة السياسية المشروعة فى الشئون الإنسانية . وطالما أن الأمة قد قبلت كوعاء « لحق تقرير المصير » فإن الجدل حول الحقوق قد انصرف ليظهر جدل آخر حول المواطنة Nationhood .

إن الجدل بشأن ما إذاكان اليهود أو الأمريكيون أو البولنديون يشكلون أمة كان فى الحقيقة جدلاً عما إذا كان هؤلاء لديهم أساس شرعى للتمتع بحق تقرير المصير وبعبارة أخرى لديهم حق فى إقامة دولة – أمة .

وكان كتاب ستالين عن (الماركسية والمسألة القومية حجة فى هذا المجال ، وخاصة فيما يتعلق بالحركات الديمقراطية المتعلقة بالنواحى الاجتماعية ، فقد عرف الأمة (Nation) بأنها حياة اقتصادية نتجت من إنتاج السلع وبعبارة أخرى فقد ذكر ستالين أن الحركات الاشتراكية هى نتاج للتطور الرأسمالى ، وبناء عليه فلا وجود للأمة فى المستعمرات السابقة .

وقد ميز دستور الاتحاد السوفيتى بين ثلاثة أنماط من المجموعات القومية ، وكل مجموعة لها حقوقها التى تتطابق مع وضعها ، الأولى وهى الجمهوريات الموحدة التى تسكنها أمم لها سيادة ، ثم تليها الجمهوريات ذات الحكم الذاتى ولكن سكانها ليس لهم سيادة ، ثم يأتى بعد ذلك الأقاليم ، والمناطق التى يسكنها قوميات ولكن حقوقهم مقيدة (Chailand n.d 3 - 102) .

ولاشك فى أن ثمة خلاف بين الأمم ، والقوميات ، والأقليات القومية فى أوربا ولكن اتفاقًا على أنه لا توجد أمة بين المستعمرات السابقة ، لكن الأمر مختلف فى أفريقيا فهى بلاد القبائل Tribes† وليست الأمم Nations ، وهذه القبائل ليس لها تاريخ اجتماعى ، ذلك أن وجودها يعتمد على الكم لا على الكيف ، وأن تسلسل الأحداث على مر الزمن يمكن أن يؤدى إلى سلسلة من الوقائع ، ولكن بدون تاريخ (هذه الوقائع تحدث بطريقة دورية ومتكررة) .

وفى أوربا فإن مبدأ تقرير المصير يعتمد على المثل القائل (إن الشعوب التى ليس لها تاريخ ه Walf ١٩٨٢ ليس من حقها الادعاء بأن لها حقوقًا) .

وبذلك تكون الحلقة قد اكتملت فإن هؤلاء الذين لا يملكون تاريخًا اجتماعيًا يتصرفون بطريقة فطرية وبدائية ، وقد يكون من غير المفيد محاولة إيجاد تاريخ اجتماعى لهذه الشعوب لتكوين أمة (Nation) .

ولكن يمكن دراسة تاريخ تلك القبائل باستخدام أدوات علم الأنثروبولوجيا لمعرفة صراع تلك القبائل مع القوى الاستعمارية التى حاولت السيطرة على مقدراتها

وتاريخها ، وبعبارة أخرى يمكن القول بأن تاريخ الكفاح الديمقراطى لهذه القبائل يمكن تفسيره على أنه رد فعل مرضى للقبلية نتيجة للقهر الاستعمارى .

كما أن لفظ القبلية **Tribalism** فى أدبيات علم الأنثروبولوجيا والعلوم السياسية قد يفسر على أنه قشور حضارية أو حضارة خادعة (٦). أما فيما يتعلق بتطور نظرية حقوق الإنسان ، وخاصة حق تقرير المصير **The right of self - determination**

فى انجلترا خلال القرن السابع عشر ، وفى فرنسا خلال القرن الثامن عشر فقد حاول المفكرون الليبراليون وضع نظام أساسى لحقوق الإنسان التى لايمكن للدولة أن تعتدى عليها **Laski** ٦٩ : ١٩٦٢ .

وقد تم صياغة تلك الحقوق فى القرن السابع عشر ، وهى جوهر النظرية الليبرالية ، والتى يمكن تسميتها نظرية حقوق الإنسان فى مواجهة حدود الدولة **McPherson** ١٧٢ : ١٩٧٣ .

ومن المفارقات القول بأنها محاولة لتعريف حقوق الإنسان بأنها تلك الحقوق التى لايمكن للدولة مخالفتها ، وأصبح تعريف تلك الحقوق فى الفكر الليبرالى فى حدود منطق الدولة (٧). **Boli** ، ١٩٨٧ ، فالنظرية الليبرالية تعتبر أن الفرد الذى يحمل الحقوق مواطن **Citizen** ، أى عضو فى المجتمع السياسى فى إطار الدولة .(٨)

وقد حددت الثورة الفرنسية فى بيانها الصادر عام ١٧٨٩ إعلان حقوق الرجال ، وحقوق المواطن . لكنه قد حدث جدل عما إذا كانت هذه الحقوق تشمل الرجال أم أنها قد تمتد أيضاً إلى النساء ، وقد أشار النقاد أن لفظ المواطنة كان محدوداً.

كما أن القانون المدنى الصادر عام ١٩٧٠ فى فرنسا قد أعطى هذه الحقوق ليس للرجال فقط ولكن لملكية الرجال أيضا.

٩ – ١٤٧ : ١٢٧ ١٩٦٢ **Laski** وإذا كانت بعض الحركات المناهضة للاستعمار قد طالبت بأن يعامل أبناء شعوب المستعمرات كمواطنين وليسوا تابعين(٩) إلا إن

الاختلاف حول مفهوم المواطن ظل قائمًا فى إطار النظرية الليبرالية أو غيرها Jordan ١٩٨٥ وهل يتمتع بتلك الحقوق الرجال أم الرجال والنساء أم المستعمرون [١٠] (Shivji) ٤٦ : ١٩٨٩ .

ورغم الاختلاف فى تحديد مفهوم المواطن ألا أن ثمة إجماعًا على أن حقوق الإنسان تعتبر حقوقًا للامتياز وهى مقصورة فقط على المواطن . وكذلك فإنه ليس من الصعب فى قراءة تاريخ حقوق الإنسان كتاريخ لحقوق المواطن خاصة إذا نظرنا إلى علم تقويم الأحداث الذى يقسم حقوق الإنسان إلى ثلاثة أقسام كما يلى :

١- الحقوق المدنية ٢ - الحقوق السياسية .

٣ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية[١١] التى تطورت فى نهاية القرن الثامن عشر ، أما فيما يتعلق بالحقوق المدنية التى تم تعريفها بأنها غير قابلة للتحويل وتوضح بجلاء الحد من سلطة الدولة ، وتؤيد وتعزز من استقلالية الفرد .

لكن الدولة تعلن أحيانًا حالة الطوارئ لوقف تلك الحقوق فى حالات مثل الحروب أو حالات الكوارث الطبيعية أو التخزيب الداخلى وفى القرن التاسع عشر ظهرت الحقوق السياسية[١٣] للمواطن ، وأخيرًا ظهرت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية[١٤] فيما عدا حقوق الملكية الخاصة[١٥] .

نظرية حقوق الإنسان فى المفهوم الأمريكى :

Rights theory in The American Context

يعتبر الحد الفاصل للحقوق الأساسية للإنسان فى الفكر الدستورى الأمريكى هو الحرب الأهلية ، فقبل الحرب الأهلية كانت نظرية الحقوق الأساسية قد انتشرت فى الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج من التقاليد الأوربية ، وبعد الحرب فقد اضطر المفكرون الأمريكيون إلى أن ينظروا فى واقعهم ، وكانت النتيجة تجدد التزام الفكر الدستورى الأمريكى بالتقاليد الأوربية الذى أصبح يمثل علامة بارزة .

ومن المعروف أيضاً أن فكرة حقوق الإنسان بعد الحرب الأهلية فى أمريكا كانت استخداماً لحق تقرير المصير ، وليس القضاء على العبودية [١٦]. فحينما حاولت مجموعة تأسيس دولة مستقلة فقد كان ذلك استخداماً لحقها فى تقرير المصير ، ويثور التساؤل هل تعتبر الحرب الأهلية واستقلال أمريكا حركة انفصالية ؟ خاصة وأن فرض الوحدة قد تم بالقوة مع هزيمة الجنوب فى الحرب ، وقد فسر البعض مسألة الكنفدرالية بأنها حركة انفصالية ، وأن هزيمة الجنوب الأمريكى كانت هزيمة لمبدأ حق الأمة فى تقرير مصيرها فى الفكر الدستورى الأمريكى .

لقد كانت عبقرية الرئيس الأمريكى الأسبق لنكولن **Lincoln** حينما عرف من خلال الخبرة الأمريكية أن السكان من أمم مشتتة وليست موحدة[١٧]، فأمريكا كانت تضم مستوطنين أوربيين ، ومن هؤلاء السكان المستوطنين من أصول متعددة ، والثانى أنه قد أثيرت أيضاً مسألة حق هؤلاء السكان ذوى الأصول المتعددة فى حق تقرير المصير .

ثم تحول المفهوم الدستورى الأمريكى من مسألة حق تقرير المصير إلى حق عدم التفرقة بين الأفراد فى المجتمع ، وكان من نتيجة ذلك أنه قد تم الحفاظ على الوحدة الوطنية داخل الاتحاد الأمريكى من جهة ، وقطع خط الرجعة على أية مطالب للهنود مثلاً فى المطالبة بحق تقرير المصير من جهة أخرى كما أكد ذلك أيضاً التحول من الحقوق الجماعية إلى الحقوق الفردية لأن حق تقرير المصير هو حق جماعى ، أما عدم التفرقة بين الأفراد فهو حق فردى ، وبدأ المفهوم الأمريكى يتحرك فى التحول من الحقوق الجماعية إلى الحقوق الفردية .

لكن مسألة الحقوق الفردية أصبح لها جانب إيجابى أيضاً إلا وهو منح حق المواطنة الفيدرالية للهنود والسود ، كما سمع التعديل الثالث عشر بتحويل مكان المواطنة من المستوى الفردى فى الولايات المتحدة إلى مستوى الحكومة الفيدرالية المركزية ، وقد أضاف ذلك عنصراً جديداً فى نظرية الحقوق فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وأصبح ادعاء الحقوق لايستند على أساس المواطنة ولكن على أساس الإقامة والعمل .

وكانت النتيجة أن حدث التناقض فمن ناحية أصبح الاهتمام بالحقوق الفردية فى الفكر الدستورى الأمريكى مما يناقض مفهوم حق تقرير المصير الجماعى(١٩). ومن ناحية أخرى حدث تناقض فبينما الحكومة المركزية الاتحادية تركز على مسألة المواطنة ، فإن الولايات كانت تركز على مسألة الإقامة والعمل ، وهذا يعتبر تخليًا عن فكرة الدولانية **Statist notion** فى الفكر الليبرالى .

نظرية الحقوق فى السياق الأفريقى

Rights theory in the African context

فى نهاية الحرب العالمية الثانية أعلن ميثاق الأمم المتحدة حق تقرير المصير ، وكذلك مبدأ حقوق الإنسان ولقد حاولنا من قبل أن نوضح أنه ليس هناك فكرة واضحة عمن هم الذين يحملون تلك الحقوق ؟ وما هى تلك الشعوب أو البشر الذين أعلن حقوقهم ؟ ولكى نطبق تلك الحقوق ونحترمها لابد فى البداية من فهم الأوضاع فى القارة الأفريقية لأن لها وضعًا فريدًا حتى نصل إلى تحديد الحقوق التى تتوافق مع تلك الأوضاع .

وكخطوة أولى لابد أن يكون من الواضح أن أفريقيا ليست كأوربا وذلك من خلال التجربة الأفريقية ، لأن أفريقيا ليست كأى جزء آخر من العالم ، وهناك توافق طفيف بين تكوين الأمة التاريخى ، وتكوين الدولة ، وبين التاريخ الاجتماعى ، والتاريخ السياسى ، فهناك الحدود التى تفصل بين الدول منذ مؤتمر برلين فى الثمانينات من القرن التاسع عشر مرورًا بالاستقلال فى الستينيات من القرن العشرين ، وهناك العديد من التعقيدات التاريخية والاجتماعية والتى انعكست بالضرورة على أوضاعها الجيوبوليتكية على المستوى الخارجى .

وبالجملة يمكن القول بأن الدول الأفريقية ليست دولاً تحوى أممًا ، وأن معظم الحركات الوطنية كانت غالبًا ما تهدف إلى تكوين وبناء الدولة فى

إيديولوجيتـها ، وقد علق بعض المراقبين على ذلك بالقول بأن الدولة تحاول أن تخلق أمة : n,d 2 , n , chail Land

وإن فرضية حق تقرير المصير ليس لها وجود في القارة الأفريقية لأنه لاتوجد أمة أفريقية ، وقد يثور التساؤل ٣ : ١٩٧٦ Mandani مـالذى يجعل من ٨ مليون – يعيشون – في السويد – أمة لهم حق تقرير المصير ؟ وهناك ما يفوق ذلك العدد عند قبائل الهوسا في غرب أفريقيا لكن ليس لهم هذا الحق ؟ وكذلك ما الذى يجعل ٤ مليون من قبائل الباجندا في أوغندا ؟ أو عدد قليل من الملايين في ايسلندة في مقابل عدد متساوٍ من قبائل اللانجى .

وهل يمكن قلب الصورة ونقول أن كل قبيلة في أفريقيا تشكل أمة ، وأن كل أمة لها حق تقرير المصير ، أم نقول أن لفظى أمة وقبيلة مجرد تعبيرات مغالى فيها لأنها هى وحدها التى يكون لها حق تقرير المصير وأن القبائل ليس لها هذا الحق ويجب ألا ننسى عندما كافحت أريتريا للحصول على الاستقلال ، فقد تساءل الكثير من المثقفين عن شرعية هذا الاستقلال ؟ فهل أريتريا أمة أم لا ؟ فإذا كان الجواب بالإيجاب (أى إذا كانت أمة) فيكون من حقها إقامة دولة منفصلة ذات سيادة ، ويكون كفاحها في حق تقرير المصير شرعياً ، وإلا كان من الممكن استنكار قيام هذه الدولة واعتبارها غير شرعية أو يمكن اعتبارها محاولة انفصالية .

وهناك تطور أخر يمكن أن يضيف المزيد من ظلال الشك ، في مواجهة تسلط الدولة والتى ترفع شعار التوحد الوطنى فإن النضالات الديمقراطية تتجه لامحالة إلى إعلان مطالبها بالحقوق الجماعية . وخير مثال على ذلك التطورات في القرن الأفريقى . لقد كان الحل الأوربى لمثل هذه المطالب في القرن التاسع عشر يتمثل في الاعتراف بحق الأمم في تقرير المصير وهو ما يعنى حق كل أمة في أن يكون لها دولتها . وإذا ما اعترفت أفريقيا بمثل هذه المطالب الجماعية تمثلاً بالحل الأوربى فإنه يعنى حق كل جماعة قومية – قبلية أن يكون لها دولة .

وهو الأمر الذى لم ينجح فى أوربا فى التعامل مع مسألة الأقليات القومية . مثل البولنديين ، والأمريكيين واليهود فى السابق ، ولا مع الصرب والكروات فى الوقت الحاضر . حيث لم تنشأ دولُ منفصلة لأى من هذه الأقليات القومية لتحولها إلى أغلبيات قومية إن الحل الأوربى قد أسفر عن انتشار الأقليات القومية .

إننى أرى أن حل المسألة القبلية فى أفريقيا لن يتأتى من خلال إعلان عدم شرعية هذه المطالب والسعى لقمعها بالقوة ، ولا من خلال اعتبار القبائل أممًا ودعوة كل منها لإقامة دولة لها . ويجب أن نمسك بزمام الفروض التى يدفع إليها كلُ من الخيارين السابقين فى أن تقرير المصير يعنى التحليل النهائى فى إقامة دولة مستقلة .

والأمر الهام هنا يجب أن نركز على الخبرة الأفريقية ذلك أننا فى أفريقيا ولسنا فى أمريكا ، حيث لا توجد دولة أفريقية لها غالبية من المستوطنين ، وحتى جنوب أفريقيا ليست كالولايات المتحدة الأمريكية رغم أن الأقلية من المستوطنين ترغب فى رفض الحل الأمريكى حيث الحقوق الفردية فى عدم التمييز تخفى الاختلافات بين الأقلية المستوطنة المستعمرة ، والأغلبية الوطنية المستعمرة ، وتتم فى النهاية على حساب الحق الجماعى فى تقرير لهذه الأغلبية(٢٢).

وهناك حقيقتان واضحتان فيما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية فى أفريقيا الأولى أن القارة الأفريقية شأنها شأن الوضع فى الجزيرة العربية فإنها مجال لهجرة العمالة ، ذلك أن الاقتصاد السياسى لعدد من دول نصف الجنوبى للقارة قد تشكل عن طريق هجرة العمالة ، مثل الوضع فى (ليسوتو ، وسوازيلاند ، وموزمبيق .

وفى غرب أفريقيا قامت الإدارة الاستعمارية بتحريك أعداد كبيرة من السكان من المناطق الداخلية شبة الجافة أو القاحلة إلى المناطق الساحلية الزراعية .

ولكن مشكلة هجرة العمالة أصبحت مشكلة تقليدية بين موطن ميلاد المهاجر ، ومكان عمله وإقامته من جهة وبين حق المواطنة وحق العمل والإقامة من جهة أخرى ، ولما كانت حقوق الإنسان طبقًا للنظرية الليبرالية تنبع من عضوية الإنسان فى المجتمع السياسى (المواطنة) وليس من حقه فى الإقامة والعمل فقد ترتب على ذلك تجريد

الملايين من العمال المهاجرين من حقوقهم الإنسانية من الناحية القانونية ، وتعرضوا للمظالم مثل استبعاد الغانيين من نيجريا ، والرونديين من أوغندا ويخطئ من يعتقد أن مسألة ممارسة الحقوق لن تظهر فى الكفاح الديمقراطى فى أفريقيا ، فعند كفاح الفدائيين فى منطقة مثلث لويرو الذى يقطنه عدد كبير من قبائل البانيا رواندا فى أوغندا فإن جيش المقاومة الوطنى The National Resistance army قد ربط هنا معاملة الحقوق على أساس الإقامة والعمل والأكثر من المواطنة ، وفى كوت ديفوار حينما رفضت المعارضة أن تعترف بحقوق العمال المهاجرين البوركان Bourkainable migrant فإن السلطة الحاكمة قد أصدرت مرسوماً بالسماح لهم بحق التصويت كما تعاونت فى منحهم حقوقهم(٢٤).

لكن النظرية الليبرالية قد خلقت خلطاً بين حق المواطن فى العمل ، والتقصير فى حقوق غير المواطن ، وعلى سبيل المثال فإن حكومة جنوب أفريقيا قد سلبت حق المواطن فى العمل من خلال سياسة التفرقة العنصرية أو الفصل العنصرى Apartheid .

وقد اعتبرت وقتها حكومة غير شرعية عالميًا ، وكذلك إنكارها لحقوق غير المواطنين مثل المهاجرين من موزمبيق ، بل نادراً ما أثير هذا الموضوع للمناقشة العامة ، كما تحاول حكومة جنوب أفريقيا خلق بانتوستانات للمواطنة (أى مناطق معزولة للمواطنين فقط) ، وهى بهذه الطريقة تجرد العمال المهاجرين إليها من حقوقهم المشروعة .

كما أنه لابد أن يتوافق التاريخ الاجتماعى مع التاريخ السياسى مثلما كان الوضع فى أوربا فى القرن التاسع عشر . والليبرالية كنظرية للسوق لها مزاعم عالمية على الأقل من الناحية النظرية إلا إن الليبرالية كنظرية للحقوق ليست كذلك ، ذلك أن طابعها الاستاتيكى يتمثل فى زعمين مترابطين :

أولهما – أن حق تقرير المصير غير ممكن فى التحليل النهائى دون إقامة دولة .

ثانيهما - أن يكون حاضن الحقوق الإنسانية عضواً فى جماعة سياسية (أى دولة) إن أحد مقولات هذه الدراسة يشير إلى أن كلا الزعمين فى حاجة إلى إعادة النظر فيهما من أجل إصلاح ديمقراطى فى السياق الأفريقى المعاصر .

التعددية والديمقراطية Pluralism and Democracy

هناك دعوة انبثقت من حركات المعارضة فى معظم الدول الأفريقية لقيام التعددية الحزبية ، وهى بلا شك تعبر عن مطلب شعبى لتغيير الأنظمة السياسية ، ولكن يثور التساؤل إلى أى حد يمكن للتعددية الحزبية أن تتعادل مع الإصلاح الديمقراطى؟

لاشك فى أن نظم التعددية الحزبية قد ظهرت على الساحة الأفريقية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان تقديمها كجزء من حركة الإصلاح الاستعمارى التى كان هدفها استقرار الأوضاع فى المستعمرات فى مواجهة الكفاح الشعبى الذى اتخذ صوراً كثيرة من الإصلاحات التى يمكن أن تتضمن التعددية الاجتماعية والأيديولوجية فى الحياة العامة .

وفى اعتقادنا أن ما حدث فى العقود الثلاثة التى تلت الحرب العالمية الثانية فيما يتعلق بالإصلاحات والتعددية السياسية فى أفريقيا قد أتى بآثار سلبية وضارة ، ويكاد يكون هناك تماثل وتشابه بين ما حدث فى الخمسينات من القرن العشرين ، وما يحدث الآن من تحول ديمقراطى فى معظم الدول الأفريقية ، حيث تتجه النظم التعددية إلى الإصلاح الديمقراطى بينما تتجه نظم الحزب الواحد إلى النظام الديكتاتورى ، كما أن تجربة الحزب الواحد قد أخفقت فى تحقيق الديمقراطية ذلك لأن مناقشة أية إصلاحات ديمقراطية بدون التعددية الحزبية سوف يكون هدفًا محيراً ولكى نوضح هذه النقطة يجب أن نراجع الإصلاحات الديمقراطية فى فترة ما بعد الحرب الثانية .

فقد جاء نظام الحزب الواحد بعد الاستقلال ، واستمد جذوره من الحركات الوطنية التى زادت زيادة سريعة بعد الحرب العالمية الثانية وقبل أن تأخذ الأحزاب السياسية الوطنية بزمام المبادرة فقد زلزلت الأرض من تحت أقدام المستعمر عن طريق الاحتجاجات والإضرابات الشعبية ، ويمكن أن تذكر الإضرابات فى غانا فى عامى ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ وفى السودان عام ١٩٥٤ وفى نيجيريا فى عام ١٩٤٦ ، وفى وداكار عامى ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، وفى نيجانيقا عام ١٩٤٧ ، وفى زنزبار فى عام ١٩٤٧ ، وفى ممباسا فى عام ١٩٤٨ ، وفى أوغندا فى عام ٩٤٥ ، ١٩٤٩ ، وفى غينيا عام ١٩٥٣ .

ولايهمنا هنا ذكر الأعداد المشاركة فى تلك الإضرابات ولكن يهمنا مدى الفاعلية ، والانتشار الواسع للحركات العمالية لأن الكفاح العمالى كانت له قاعدة شعبية كبيرة . ومن الوجهة السياسية فإن الحركات القومية لم تنشأ من فراغ ، ويمكن أن نذكر حزب (CP.P) فى غانا ، وحزب (T.A.N.U) فى تنجانيقا ، وهذه الأحزاب قد تفاعلت مع مختلف الحركات والمنظمات الاجتماعية ، ولكى نفهم مضمون هذه الإضرابات والاحتجاجات الوطنية لابد أن نذكر أن الحركات السياسية المتمثلة فى الأحزاب السياسية كانت قد أيدتها وغذتها المنظمات الاجتماعية الواسعة .

وقد عملت تلك المنظمات الاجتماعية كمركبات لحركات الإضراب والاحتجاج مثل النقابات العمالية ، والجمعيات التعاونية الزراعية ، والجمعيات الدينية سواء المعلن منها أو السرى ، والجمعيات الأهلية سواء تلك التى تمنح القروض أو المخصصة لدفن الموتى ، أوالخاصة بالنساء أو الشباب (٧٠ – ٧٨ – ١٩٨٨ **Mandani**) .

هذه المنظمات الاجتماعية هى التى حركت الجماهير فى القضايا المختلفة ومهدت الطريق لتأصيل شعبية الحركات السياسية القومية ، أو الأحزاب السياسية وكانت الزاوية الحادة أو القاطعة للإصلاح الاستعمارى بمثابة الأسفين الذى يفصل بين تلك الحركات السياسية ، والمنظمات الاجتماعية ، وكان الهدف هو احتواء المنظمات الاجتماعية ، وقطع علاقاتها بالحركات السياسية ، بل أصبحت الحركات السياسية

تعيد تشكيل نفسها عن طريق الطبقة المتوسطة التى أصبح هدفها محدوداً للفوز فى الانتخابات الدورية ، أو الحصول على عضوية الأحزاب الحكومية .

كما تضمنت الإصلاحات الديمقراطية إضفاء الصفة القانونية للمنظمات الاجتماعية ، مثل النقابات العمالية ، والجمعيات التعاونية ، وجمعيات الصداقة ، والجمعيات الدينية والأهلية كما سبقت الإشارة ، الأمر الذى كان يتطلب التسجيل الرسمى لتلك المنظمات من قبل الحكومة حيث تقضى إجراءات التسجيل هذه من تمكين الدولة من الإشراف المالى عليها ، والموافقة على لوائح عملها . لكن مسألة الإشراف من جانب الحكومة قد أدى إلى إبعاد تلك المنظمات عن العمل السياسى أو عدم المشاركة السياسية فى أنشطتها ، ومحاولة الدولة إيجاد وظائف لقادتها لإشغالهم ، واستبدال صيغ المصداقية الشعبية لهؤلاء القادة الذين يمثلون المصداقية البيروقراطية أو الإدارية الحكومية .

كما امتد هذا الإشراف الحكومى من المنظمات الاجتماعية إلى وسائل الإعلام وأصبحت الإذاعة احتكاراً للدولة وكذلك الأمر فى إصدار الصحف ، وأصبح الإصلاح الديمقراطى شعاراً سياسياً إذ أنه قد سمح بالتعدد الحزبى من أجل إجراء المنافسة الانتخابية فقط دون النظر إلى الأوضاع الاجتماعية أو الإيدولوجية .

ويمكن القول بأن الإصلاحات الديمقراطية التى حدثت فى الخمسينيات كانت منتناقضة ، كما كانت آثارها سلبية ، كما أن التعددية الحزبية فى أفريقيا قد قدمت فى صورتها السياسية دون الأخذ فى الاعتبار الأوضاع الاجتماعية ، وبعبارة أخرى أنها ظهرت فى شكلها السياسى لكنها قوضت أو قضت على التعددية الاجتماعية أو الايديولوجية ، وشكلت حاجزاً بين الحركات السياسية ، والمنظمات الاجتماعية ، وكانت النتيجة تألق الأحزاب السياسية وجمود المنظمات الاجتماعية ، وهذا المفهوم المتناقض للتعددية الحزبية يجعلنا نعيد النظر فى مفهوم الأحزاب القومية ، الأمر الذى حول قيادات النقابات العمالية مثلاً إلى سياسيين محترفين ، وأصبح هدفهم الرئيسى مرهوناً بكسب المنافسات الانتخابية أو الحصول على مناصب حكومية .

وقد ظهر هذا الاتجاه فى صورته النهائية فى شكل نظام الحزب الواحد غداة استقلال الدول الأفريقية ، لكنه أثناء الفترة الاستعمارية فإن استقلال المنظمات الاجتماعية كان مرهونًا بإشراف الدولة وأصبح نظام الحزب الواحد يضم بعض المنظمات الجوهرية Mass-Organization تحت إشرافه ، ومثلما كانت وسائل الإعلام مثل الإذاعة والصحافة تحت إشراف الدولة خلال الفترة الاستعمارية فقد أصبحت هذه الوسائل الاعلامية (الإذاعة والصحافة) تحت إشراف الحزب الواحد أيضًا .

وكما قلنا فإن الإصلاحات فى ظل النظام الاستعمارى قد أظهرت التعددية فى صورتها السياسية فقط ، وأن نظام الحزب الواحد قد قضى حتى على المفهوم الضيق للتعددية فى صورتها السياسية ، ولا يمكن أن ننسى أن نظام الحزب الواحد قد حرم أى تعبير عن الاستقلالية فى الحياة العامة بطريقة مطلقة سواء أكان ذلك من خلال المنظمات الاجتماعية مثل نقابات العمال ، أم الجمعيات التعاونية ، أم جمعيات الصداقة ، أم حرية التعبير فى الصحافة فكلها بنيت على أساس سلطة الإشراف من خلال التشريعات الاستعمارية .

ودعنا نأخذ مثالاً لذلك فى تترانيا من صدور المرسوم لعام ١٩٥٤ الذى خوَّل المحافظ أو الحاكم The govenor الامتياز المطلق لأن يعلن (أن أى جمعية اجتماعية تعتبر غير قانونية إذا كانت فى رأيه معروضة أمام القضاء ، أو أن قيامها يتعارض مع السلم والأمان الداخلى) فقد استخدم الحاكم هذه السلطة فى عام ١٩٥٧ ليعلن أن الجمعيات الآتية – والتى تعتبر فرعًا من حزب تانو TANU – هى جمعيات غير قانونية دون إبداء الأسباب ، وهذه الجمعيات هى جمعية كورجوى Korogwe ، جمعية بانجانى Pangani ، وجمعية هنديني Hendeni وجمعية إرنجا Iringa ، وكانت هذه هى نفس السلطات التى استخدمها رئيس حزب تانو TANU لمنع جمعية روفوما للتنمية Ruvuma Development association وهى جمعية خاصة مشهود لها مكونة من جماعة الفلاحين فى تترانيا المستقلة Peasant Community (Shivji ١٩٩٠ : ١٧ .

كما تـم استخدام نفس اللـغة أى المصلحة العامة ، أو السلم والأمن ، منح .أو رفض التصديقات أو التسجيل فى للمطبوعات ، وأصبح الوزير المختص يقوم بإلغاء التسجيلات للمطبوعات لنفس الأسباب السابق ذكرها ، وكذلك رئيس الجمهورية فى حظرة للمطبوعات حفاظًا على المصلحة العامة (١٦ - ١٣ :) . Ibid

ويمكن القول أن الإصلاحات الديمقراطية فى الخمسينات وحتى بعد الاستقلال فى أفريقيا بعد ظهور نظام الحزب الواحد لم يستطيعا تقديم أى بدائل للمعارضة ، كما أن نظام التعدد الحزبى هو الآخر أصبح قاصراً . كما أن التجربة التى نشأ فيها نظام الحزب الواحد كانت نتيجة لنظام الإصلاحات الاستعمارية فى الخمسينيات وكلاهما قد تجاهل المفاهيم الاجتماعية ، والإيدولوجية للمجتمع الأفريقى ، وقصرها فقط على المفهوم السياسى Political aspect وأصبحت التعددية الحزبية تعنى أساسًا فى مفهومها الضيق بالمحترفين السياسيين Political professional .

أما عن الفرضية التى تقول بأن التعددية الحزبية تعنى الديمقراطية وأن نظام الحزب الواحد يعنى الدكتاورية فهذا حقيقى ، وهناك بعض مطالب للمعارضة التعددية الحزبية (ولكن ليست بمفهومها الضيق) وعلى سبيل المثال فهناك مطالب المعارضة فى رواندا بإنهاء احتكار الدول لوسائل الإعلام المسموعة ، ولكن هذه الحالات قليلة ومتناثرة . لذلك فإن التعددية الحزبية فى مفهومها الضيق (السياسى فقط) لاتعنى أن تكون تعددية قوية فى مواجهة المعارضة

مفاهيم مختلفة للديمقراطية Varying Conceptions of Democracy

لاحظ كومى أنساة كوى (٦١ : ١٩٨٧ Kumi Ansah Koi) فى بحث له عن السياسة فى غانا In a survey of politics in Ghana أن السلطات البريطانية الاستعمارية قد سمحت بتمثيل الأفارقة وإشراكهم فى العمل السياسى فى ساحل الدهب (فى ذلك الوقت) ، وأن هناك طبقتين فى المجتمع الأفريقى وهما طبقة الزعماء

وطبقة المثقفين ، وهاتان الطبقتان قد لعبتا الدور الأكبر فى الكفاح الوطنى نيابة عن جماهير المستعمرات ومن أجلهم ورغم أن الديمقراطية كانت محرمة وممنوعة لكن معيار الديمقراطية يحتم علينا أن نفرق بين مختلف الأنماط من المصالح ، وبالتالى المفاهيم المختلفة للديمقراطية .

كما أنه ليس ببعيد كان ثمة إجماع بين المفكرين الأفارقة على أن الديمقراطية لم تكن موضوعة على أجندة أفريقيا ، وأن هذه النتيجة العامة كانت قد تم التوصل إليها من تفسيرات مختلفة ، فهناك مقولة منتشرة بين أوساط أصحاب الفكر الأفارقة (التنمويين) الذين يرون ثمة تعارض بين النمو الاقتصادى والمشاركة السياسية (Gendzier ، ١٩٨٥) [٢٦] وهناك نظرية أخرى ترى أن الديمقراطية لايمكن تحقيقها فى ظل ظروف التبعية ، بينما ترى نظرية ثالثة أن الديمقراطية هى تعبير عن الحقيقة المطلقة أو المجردة [٢٧] (sheer realism) (Bienen and Herbs nd.

وهناك اختلاف درامى فى مفهوم الديمقراطية فى العصر الحديث ، لأن نفس الدوائر التى كانت تصف الديمقراطية بالأمس بأنها أفضل التطورات الكمالية هم اليوم يصفونها بأنها تطور ضرورى لكن كان هناك إجماع على أن الديمقراطية تعنى المصداقية والمسئولية بيد أنه ليس هناك اتفاق بين المفكرين الأفارقة لتحديد المعنى الدقيق للديمقراطية . كما أن تفسير الديمقراطية بأنها المصداقية أو المسئولية على أساس أنها مكون لحكومة صالحة قد تم صياغتها عن طريق البنك الدولى Word Bank فالمسئولية هنا التى يعنيها البنك أنها ضد تيار الفساد ، (وهذا يشير إلى فساد المحاسبين والمديرين) ، وان الاهتمام الواضح يكون للمديرين الأكفاء وليس الذين يحققون أغراضا شخصية [٢٨] ولكن لا البنك الدولى ، ولا مهندسو التكيف الهيكلى قد فكروا فى أن القادة الأفارقة أنفسهم ليسوا مسئوليين فقط أمام شعوبهم عن الأموال التى يتلقونها أو تلك التى ينفقونها ، ولكنهم مسئولون أيضاً عن السياسة التى يطبقونها على شعوبهم ١٤ - ١٣ : ١٩٩١ Mandani) .

وعلى النقيض من تعريف البنك الدولى للديمقراطية على أنها الإدارة الجيدة ، فهناك تعريف آخر مفاده أن الديمقراطية تعنى التعددية الحزبية وهذا التعريف

قد وجد ارتياحًا فى الفكر الأكاديمى الليبرالى مثل نظريات Richard sklar) ١٩٨٧ (التى تعتبر رؤية متميزة للتعددية الحزبية(٢٩) كما عرفها أيضا أنها المصداقية والمسئولية فى حكم المواطنين SKlar) (٣٠) .

سبقت الإشارة فى هذا المجال إلى الإصلاحات الدستورية خلال الفترة الاستعمارية فى الخمسينيات والتى كانت بمثابة البداية لفترة ما بعد الاستقلال التى شهدت قصوراً للمنظمات الاجتماعية ومحاولة احتواء الأحزاب السياسية وتحويلها إلى أحزاب للدولة فى القارة الأفريقية وذلك لأن الأحزاب السياسية لا يمكن إنشاؤها أو تأييدها بدون وجود قاعدة عريضة من منظمات اجتماعية تستند عليها ، وتصبح مسئولة فى مواجهتها ، وخلق بيئة صالحة لثقافة ديمقراطية والتى لا يمكن تحقيقها بدون تعددية وايدولوجية اجتماعية .

والموضوع الثانى الذى ناقشناه فى هذا الحوار المعاصر والذى لم يتضمن علام يجب أن تكون حقوق الإنسان (٣١) ، لأن القضية الرئيسية تنصب على من له الحق الشرعى فى تلك الحقوق فى أفريقيا لأن الإجابة على هذا السؤال سوف تثير الجدل حول الشرعية ، والمسئولين تاريخيا عنها حيث أن ذلك سوف يشكل مستقبل الكفاح الديمقراطى فى أفريقيا .

وهناك اقتناع واسع النطاق بين الليبراليين الأفارقة بأن الديمقراطية هى قيمة عالمية universal value للمساواة ، وأن كل اهتمامهم هو تطبيق الديمقراطية وحكم القانون فى القارة وهذا يذكرنا بمحاولات الليبراليين فى القرن التاسع عشر إدخال الحضارة والثقافة إلى القارة السوداء عن طريق البيان المصيرى Manifest Destiny كما أنه لا يمكن نقل النظم الديمقراطية من الخارج إلى أفريقيا مثلما حدث فى نقل الأحزاب الشيوعية التى جلبت النظام الاشتراكى إلى أفريقيا ، وأصبحت مبادئ الديمقراطية والاستقلال وحق تقرير المصير تقدم إلى هذه الدول كهدايا أو عمل إنسانى من الخارج وليس من المستغرب أن تقوم التجمعات المختلفة من الأفارقة فى أمريكا الشمالية بالدعوة إلى التهيئة السياسية لخلق نظام ديمقراطى فى قارتهم أفريقيا Mandani) ، ١١ – ٧ : ١٩٩٠ (كما أن الديمقراطية لا يمكن تقديمها للقارة

على أساس أنها حزمة مساعدات خارجية **Foreign aid package** كما أنه لايمكن تقديمها عن طريق مهندسين استشاريين .

لكن الديمقراطية لا بد أن يكون لها وجود اجتماعى وسياسى ، وأن تقوم على أساس الحرية لتحمى وجودها ، وأن تناضل لحمايتها . فى مواجهة إجماع الأفريكانست خارج القارة وملحمة التعدد الحزبى فى الداخل ، فإن استجابة معظم المفكرين الأفارقة التقدميين جاءت واقعية وتنحصر فى أن الديمقراطية تعنى المسئولية [٣٢] ورغم أننا نتفق مع هذه النظرة الواقعية إلا أننا لا نستطيع أن نقبل بمحدوديتها سواء فيما يتعلق بأن الحاضن الشرعى للحقوق يتمثل فى الأمة (المواطنين) أو سواء فيما يتعلق بأن الديمقراطية هى فقط التعدد الحزبى[٣٣] . وهذا ما حاولنا الإجابة عليه فى هذه الدراسة .

الهوامش

(١) تمثل هذه المرحلة التى بدأت فيها حركة الاصلاح الديني ، والحد من سلطة الكنيسة ، والتى أدت إلى مرحلة البناء الدولة .

(٢) يرى استريو (Strayer (1970 أن الولاء للدولة ليس هو (القومية كما حدث فى ألمانيا فى عهد أسرة الهبسبرج ، حينما كانت الدولة متعددة القوميات ومن هنا فقد ينشأ الصراع بين الولاء والقومية .

(٣) لقد أوضح إنجلز ، وكارل ماركس أن الأمم الكبيرة لها تاريخ متقدم وهى تعارض الأمم الصغيرة ، وأضافوا أنه بدون الطبقة المتوسطة الغنية والفئة المثقفة فلا يمكن للدولة أو الأمة تنهض سياسيًا ، واقتصاديًا ، وثقافيًا ، وأن تنمى حياتها .

(٤) أنه من الخطأ كما أصر لينين Lenin لتفسير حق تقرير المصير على أنه أى شىء ، ولكنه هو حق الوجود فى تكوين الدولة (Lenin n.d. 20, 397) .

(٥) Titele of Eric Wolf , Europe , and the People Without History Californian 1982

كتب إيريك وولف Erice Wolf تاريخ الاستغلال الاستعمارى فى العالم الثالث ، لكنه ما زال يزعم أن العلاقة بين دول الغرب وسكان المناطق التى استعمرتها لاشك أنها جزء من تاريخ هؤلاء السكان انظر الانتقادات فى (Asad 1987 : 594 - 607) .

(٦) ولنأخذ على سبيل المثال حدثين على جانب كبير من الأهمية هما الثورة الفرنسية ، وتمرد حركة الماومار فى كينيا ذلك لأن وصف وقائع الأحداث فى كليهما يوضح تشابهما فى أسلوب تحطيم الممتلكات ، والشغب والاضطراب واسع النطاق وكذلك الموت .

لكننا إذا أخذناها من وجهة نظر أوسع أى من وجهة نظر التاريخ الاجتماعى فسوف يكون ثمة اختلاف من حيث آثار كل من الحدثين رغم كونهما يمثلان علامة على الطريق للتطورات التاريخية العالمية كما أن هناك بعض الأحداث الغربية أحيانًا والتى ليس لها مفهوم اجتماعى أو تاريخى ، ففى حالة الثورة الفرنسية ظهر العنف والاضطراب كجزء من التاريخ ، لكن فى حالة ثورة الماوماو فهذا دليل على الوجه البدائى والفطرى المظلم للحياة القبلية فى المجتمع الأفريقى .

(٧) كتب بولى Boli Writes أن تحرير الأفراد من السلطات التقليدية للدولة يتفق مع النظرية الأيدولوجية الفردية Ideology of individualism التى تمنح الحقوق للأفراد بصفتهم مواطنين ، وتترجم الحقوق الإنسانية إلى حقوق مواطنين . ويكون الفرد عضوًا فى أمة إذا اكتسبت صفة المواطن ومن ثم يصبح له حقوق تجاهها . لكن حقوق المواطن هذه لا تسهم كثيرًا فى إمكانية منح الأفراد الاختيار للحد من اختصاص الدولة على رعاياها لأن الأفراد لابد أن يكونوا تحت إطار سيطرة الدولة وضوابطها انظر) Boli (١٩٨٧ : ١٢٣ - ١٢٤) .

(٨) يشير مكفريسون (Macpherson (1973 إلى أن النظرية الليبرالية التقليدية قد خالفت حقوق الفرد فى حيازة الملكية بدون حدود ، وسمحت باقتصاد السوق الرأسمالى وبالتالى إلى عدم المساواة . كما أنه كان يخشى أن يؤدى ذلك إلى خطر وهو منح الفقراء حق التصويت (McPherson nd . 172 - 173)

(٩) يلاحظ على سبيل المثال رد الفعل الذى لاحظه الزعيم الأفريقى سنجور Senghor للمادة 53 من الاتفاق الأوربى لعام ١٩٥٠ التى استبعدت الدول غير الاستعمارية من النص . وقد نبه سنجور زملاءه فى البرلمان الفرنسى فى ذلك الوقت إلى أنه يخشى أنهم يجهزون لإعلان الحقوق للرجل الأوربى فقط ، وهذا بالضبط ما حاولوا فعله انظر . (M, Bay ad Ndiaye ١٩٨٢and shivi (1989 : 46

(١٠) يشير شيفجى Shivji إلى تحفظاته لفكرة المواطنة من المحور التاريخى ، فهو قد استبعد أولاً النساء ، ثم العبيد ، ثم الأهالى لكنه لم يشر إلى (غير مواطن) IBid : 46

(١١) هناك ثلاثة تقسيمات لحقوق الإنسان اقترحها الفقيه الفرنسى كارل فاساك Karal Vasak وهى كما يلى :

الأولى – وهى الحقوق السياسية والمدنية المتعلقة بالتقاليد الليبرالية .

الثانية – هى الحقوق الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية المتعلقة بالتقاليد الاشتراكية .

الثالثة – وهى مجموعة الحقوق التنموية ، أو حقوق التطوير ، وهى المرتبطة بقيام الحركة الوطنية ضد الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية .

لكن البند الأخير المتعلق بالحقوق التنموية الذى وضحته المادة ٢٨ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والتى تنص على مايلى أن كل فرد له حق العيش فى نظام اجتماعى داخلى وعالمى هذا المفهوم يمكن وصفه بأنه مجرد آمال أو توقعات أكثر من كونه حقًا .

كما أن حق التنمية قد تمت صياغته عن طريق الفقيه السنغالى كيبامبوى Baye , Keba M عام ١٩٧٧ ، ثم تبعه إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٨٦ ورغم ذلك فلم نر أى بشر قد شارك فى استخدام هذا الحق ، أو استفاد من المادة ٢ فقرة ١ والخاصة بحق التنمية ، بينما يرى شفجى Shivsi أن حق التنمية يناسب الأيدولوجية التنموية التى استخدمت بصفة رسمية فى الدول الأفريقية بعد الاستقلال وذلك لإبعاد الجماهير عن الاشتراك فى العمل السياسى ٨٣ و ٢٩ : ١٩٨٩ Shivji).

(١٢) أن ما سمى بالحقوق السلبية تتضمن حق تكوين الجمعيات ، وحق الكلام ، وحق الحركة أو التحرك ، والتحرر من القسوة والعقاب غير العادى .

(١٣) أن ما يسمى بالحقوق الإيجابية تتضمن حق التصويت ، وحق تقلد المناصب الوظيفية ، وحق المبادرة أو المشاركة فى التشريعات .

(١٤) هؤلاء الذين يجمعون الفرد أو المواطن من الجهل والفقر والمرض .

(١٥) فى كلماته لشفجى Shivji أنه من المعروف أن المجتمعات الغربية تعطى الأولوية للحقوق المدنية والسياسية ، بينما نجد دول المعسكر الشرقى قد أعطت الأولوية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية . ولقد كان تقسيم الحقوق هذه جزءاً من الحرب الباردة ، والدعاية الاستعمارية التى أغفلت حقيقة أساسية ، وهى أهمية الملكية الخاصة التى تمثل أهمية كبرى للعالم الغربى ، والتى تعبر جزءاً من الحقوق الاقتصادية ٥٢ : ١٩٨٩ : Shivji)

(١٦) خلال العامين الأولين من الصراع الدموى لم تتضمن الحرب فى أمريكا مسألة إلغاء تجارة الرقيق ، ولم يكن لنكولن (Lincoln) مستعداً ليضمن انفصال أى ولاية من الولايات كحق دستورى لإلغاء الرق فى سبيل الإبقاء على وحدة وتماسك الاتحاد الأمريكى (Ddhl 1951 : 493)

(١٧) إننى مدين فى هذه الملاحظة لمناقشاتى مع روبرت مسيتر Robert Meister من جامعة كاليفورنيا فى سانتا كروز Santa Cruz

(١٨) مسألة الأغلبية فى الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر مشكلة ، لكنها ليس لها تاريخ وليس لها صفة الديمومة ، أو الاستمرارية ويعرف روبت داهل Robert Dahl الديمقراطية الحديثة بأنها عملية الحكم عن طريق الأقليات المتعددة انظر

Minorities Plural Rule (Margolis 1983 : 119)

(١٩) والاعتراض الواضح على هذه الجزئية هو وودروولسن Woodrow Wilson التى تبنى مسألة حق تقرير المصير ، والذى يعد بطل تلك الدعوة بعد الحرب العالمية الأولى ، لكن ذلك كان من ضرورة ومطالب ولزوم السياسة الخارجية فى ذلك الوقت ، والذى كان له علاقة طفيفة بحديث الحقوق فى داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، وعلى مستوى السياسة الخارجية فقد كان تأييد رفع شعار حق الأمم فى تقرير مصيرها قد سمح للولايات المتحدة الأمريكية فى نفس الوقت بمعارضة ما يسمى بشرعية الإمبراطوريات الاستعمارية السابقة ، وجعلها تقف فى صف الاتحاد السوفيتى الذى صرحت قياداته بأن حق تقرير المصير فى القرن العشرين يجب أن يمتد من الأمم إلى شعوب المناطق المستعمرة Co-lonised peoples.

(٢٠) يدعى شفجى Shivji أن المفتاح إلى ثورية إطار حقوق الإنسان تعنى الاعتراف بحق تقرير المصير ، وحق تنظيم المجتمع ١٩٨٩) (Chapter 3 وأن مبدأ حق تقرير المصير هو حق الشعوب المقهورة أو المظلومة ، كما أنه يتضمن أيضا حق الانفصال Ibid : 80 the right to secession لكن النقطة الهامة التى يجب ملاحظتها فى هذا السياق هى أولاً من هى تلك الأمم المقهورة أو المظلومة فى المفهوم الأفريقى ؟ ومن جهة أخرى هل تطبيق هذا المفهوم الأوربى الذى كان سائداً فى القرن التاسع عشر ينطبق على كل أمة تحاول تأسيس دولتها ؟ وهل هذا سوف يعمل على حل المشاكل الأفريقية أم أنه سوف يزيدها تعقيداً ؟

(٢١) فى واقع الأمر فإنه لا توجد أغلبية قومية فى معظم الدول الأفريقية ، وهل يكون من المقنع أو المعقول أن تتحدث على الأقلية فى غياب الأغلبية ؟ إذاً فلا بد للإنسان فى هذه الحالة دراسة القواعد الجديدة للعبة السياسية لفهم معنى التجربة الأفريقية Political Vocabulary

(٢٢) يضاف إلى ذلك أنه حتى الأغلبية المقهورة أو المظلومة فهى منقسمة إلى عدة أقليات ثقافية فى شكل قبائل Tribes تحتاج لاسترضاء حقوقها الثقافية المكتومة أو المحبوسة In aliendable Rights .

(٢٣) وعلى سبيل المثال فقد حدث احتجاج حين تم استبعاد الملايين من اليمنيين من (غير المواطنين) والمقيمين فى المملكة العربية السعودية أثناء حرب الخليج ، كذلك الوضع فى دولة الكويت ، حيث كانت هناك عمالة تمثل الأغلبية من (غير المواطنين) بدون حقوق ، فى مقابل أقلية محتكرة ويتمتعون بكل الحقوق بحكم كونهم (مواطنين).

(٢٤) يلاحظ هنا التعارض فى حقوق العمالة المضيفة فى أوربا حيث يوجد فى مسودة اتفاقية المجتمع الأوربى أن ثمة حقوقاً للسكان العائدين من أصل ألمانى ، فى حين تتعارض تلك الحقوق مع حقوق طفل (مولود فى ألمانيا) لمهاجر تركى مقيم فى ألمانيا .

(٢٥) لابد من الاعتراف هنا بأن هذا الاختلاف ، وذلك التباين ليس مجرد حقيقة تاريخية ، ولكن الحقيقة أن مسألة حدود الدولة مع جيرانها لها علاقة بوضع الاقتصاد السياسى ، وإن كان طفيفا .

(٢٦) لقد تابع أرين جند زاير Irene Gendzier كيف أن الديمقراطية قد بدأت بعد الحرب العالمية الثانية ، وأن علماء الاجتماع فى أمريكا الشمالية قد وضعوا شعار (الحفاظ على الأمن) ، وذلك لأنهم قد قد واجهوا موجة عالمية من الديمقراطية الحقيقية من خلال حركات متعددة ، والتى تصدت للسيطرة والهيمنة الأمريكية فى الدول المستقلة حديثاً Gendzier 1985 .

(٢٧) وعلى سبيل المثال فإن بنين وهربست Bienen and Herbs قد انتهوا إلى نتيجة مؤداها أن المشكلة الملحة فى أفريقيا ليست هى خلق نظام ديمقراطى ، ولكن يمكن اتباع أسلوب المهادنة والتليين لنظم الحكم فيها (Bienien and Herbst n .d 28)

(٢٨) يسخر مكاندواير MkandWire من القول بأنها ديمقراطية مدارية أو استوائية ، وقد تم تقليصها لما يسمى مسئولية دون أى مضمون للديمقراطية مثل (حرية تكوين الجمعيات ، أو حرية التعبير ، أو حماية القضاء أو احترام حقوق الإنسان) Mkandwire 1991 : 4) .

(٢٩) لقد أصر سكلار Sklar على معنى التعددية الحزبية على كافة مستوياتها فى ظل نظام الفصل بين السلطات ، والتى تعنى التعددية الاقتصادية ، كذلك التعددية الاجتماعية .Sklar 1987 : 696 - 8)

(٣٠) وفيما يتعلق بالمعنى الضيق لمعنى الديمقراطية فى أنها تعنى المصداقية أو المسئولية يوضح سكلار الفرق بين الأشكال المتعددة للديمقراطيات وهو يوضحها كما يلى :

١- الديمقراطيات الليبرالية Liberal Democracies مثل نظام التعدد الحزبى فى السنغال .

٢ - الديمقراطيات الموجهة Guided Democracies مثل نظام الحزب الواحد فى كينيا .

٣ - الديمقراطيات المشاركة Participatory Democracies مثل نظام الحزب الواحد فى زامبيا .

٤ - الديمقراطيات الاجتماعية Social Democracies مثل ديمقراطية نيريرى فى تترانيا مدعياً أن الفرق الوحيد بين كل هذه الأنماط هو الفرق فى معنى تأكيد المصداقية أو المسئولية Sklar) 1983 : 11 - 16 .

(٣١) وهذا الحوار يمكن صياغته إما بمعنى التعددية الحزبية فى شكلها السياسى ، والاجتماعى ، والأيدولوجى وإما أنها تشمل ثلاثة أجيال : الأول - ويشمل الحقوق المدنية ، والسياسية ، والثانى - يتضمن الحقوق الاقتصادية ، والاجتماعية ، والثالث - يعنى بالحقوق التنموية انظر الهامش رقم ١١

(٣٢) انظر تفسير بيتر أنيانج PeterAnyang فى أن الديمقراطية تعنى المصداقية أو المسئولية ، وانظر أيضاً العلاقة بين تفسير إينانج وماكنداوير Anyang

MkandWire (Codesris and 2

(٣٣) انظر على سبيل المثال التناقض لموقف شفجى Shibji فى المطالبة بنظام التعدد الحزبى فى تترانيا فهو لا يؤيده ولا يعارضه ولكنه استمر فى التساؤل نظرياً عما إذا كان من الممكن إيجاد فرق بين أن يحتكر حزبان أو ثلاثة السلطة ، وأن يكون هناك حزب واحد للمعارضة Shivji) ١٩٩٠ ك ٢٠ (أو أن يكون هناك اتجاه واضح للتعددية الحزبية ، أن تكون هناك حرية فى تكوين أحزاب سياسية فى جو ديمقراطى انظر .Ibrahim 1986 - 38 - 48)

References

Ansah-Koi, K., (1987), "A historical outline of democracy in Ghana", in K., A., Ninsin and F., K., Drah (*eds.*), *The Search for Democracy in Ghana*, Accra, Asempa Publishers.

Asad, T., (1987), "Are there histories of peoples without Europe?', *Comparative Studies in Society and History*, 29: 3, 594-607.

Bienen, H., and Herbst, J., n.d., "Authoritarianism and Democracy in America", Princeton, *mimeo*.

Boli, J., (1987), "Human Rights or State Expansion? Cross-National Definitions of Constitutional Rights, 1870-1970", in G, M, Thomas *et al.*, *Institutional Structure: Constituting State, Society and The Individual*, Berkeley, Sage.

Chailand, G., (*ed.*), n.d., *Minority Peoples in the Age of Nation States*.

Cohen, H, (1944), The Idea of Nationalism, New York, Macmillan. Dahl, R, A, 1991, "Democracy, majority rule, and Gorbachev's referendum", *Dissent*, Fall issue.

Genzier, I., (1985), *Managing Political Change: Social Scientists and The Third World*, Boulder, Westview, Colorado.

Ibrahim, J., (1986), "The Political Debate and the Struggle for Democracy in Nigeria", *Review of African Political Economy*, 37 December, 32-48.

Jordan, D., P., (1985), *The Revolutionary Career of Maximilien Robespierre*, Chicago, Free Press.

Laski, H., (1962), *The Rise of European Liberalism*, London, AMS Press.

Lenin, V., I., n.d., "The Rights of Nations to Self-Determination", in *Collected Works*, 20.

M'Baye, K., and Ndiaye, B., (1982), "OAU", in P. Alston (*ed.*), *The International Dimension of Human Rights*, Westport, Greenwood, Conn. et UNESCO, Paris.

Macpherson, C., B., (1973), *Democratic Theory: Essays in Retrieval*, Oxford University Press.

Mamdani, M., 1976, *Politics and Class Formation in Uganda*, New York, Monthly Review Press, Heinemann.

-----, (1990a), "Reconceptualising the Birth of State Nationalism and the Defeat of Popular Movements", *Africa in the 1980s*, Dakar; Proceedings of the Sixth General Assembly of CODESRIA.

-----, (1990b), "A Glimpse at African Studies, Made in USA", A Review of the Proceedings of the Inaugural Seminar on Governance in Africa Programme

of the Carter Centre of Emory University, February 17-18, 1989, *Africa Bulletin* 2: 7-11.
-----, 1991, "McNamara Speech: A Rejoinder", *CODESRIA Bulletin*, 2: 13-14.
Margolis, M., (1983), "Democracy: American Style", in G, Duncan (*ed.*), *Democratic Theory and Practice*, Cambridge, Cambridge University Press, 296p.
Marshall, T., H., (1948), *Citizenship and Social Class*, Cleis, New York.
-----, 1964, *Class, Citizenship and Social Development*, New York, Greenwood, MACL.
Mkandawire, T., (1991), "Democratic Governance in Africa", Dakar, *mimeo*, Dakar, June.
Shivji, I., (1989), *The Concept of Human Rights in Africa*, Dakar, CODESRIA.
-----, 1990, "Pre-Conditions for a Popular Debate on Democracy in Tanzania", paper presented to seminar on *Party System and Democracy in Tanzania*, Dar-es-Salaam, Tanganyika, Law Society, 27-28 September.
Sklar, R., (1983), "Democracy in Africa", presidential address to the 29th annual meeting of the African Studies Association, Washington, DC., 15 November 1982, *African Studies Review*, 26, 3-4, September/December, 11-16.
-----, (1987), "Developmental Democracy", *Comparative Studies in Society and History*, 29, 4: 696-698.
Strayer, J., R., (1970), *On The Medieval Origins of The Modern State*, Princeton.
Wolf, E, (1982), *Europe and The Peoples Without History*, California, University of California.

الباب الخامس

الانتخابات فى أفريقيا

الفصل العاشر

" الانتخابات فى أفريقيا "
الظل الباهت للديموقراطية

تأليف : سعيد أديچومبى
ترجمة : أيمن السيد شبانة

مقدمة

بعد مضى عقد تقريبا على حدوث عملية التجديد السياسى فى أفريقيا ، يبدو أن المشروع الديموقراطى فى معظم دول القارة قد وقع فى مأزق أو لا يزال فى أزمة . إذ يبدو أن هناك عملية تدرجية – ولكنها خطيرة – تتجه نحو إعادة تأسيس نظم حكم أوتوقراطية وسلطوية فى ثياب ديموقراطية . ففى بعض الحالات عاد طغاة الأمس وكذلك الحكام المستبدون العسكريون إلى الظهور اليوم ، من خلال إعادة بناء نظم ديموقراطية وذلك لإعادة تأسيس أو تأبيد حكمهم ، بينما ظهرت فى حالات أخرى محاولات لبناء نظم حكم أوتوقراطية جديدة (Adejumobi 1997 : Decalo 1994) . وبشكل واضح ، تمثل الانتخابات والعملية الانتخابية الضحايا الأساسيين فى هذا الاتجاه نحو التراجع الديموقراطى . فغالبًا ما كانت تنتقد القواعد والهياكل والعمليات الانتخابية باعتبارها مناورات طائشة وسياسات خطيرة مدمرة . و لذلك فإن دور وجوهر الانتخابات فى المفهوم الديموقراطى – باعتبارها أداة للتعبير عن الإرادة الشعبية ، وإحداث التغييرات السياسية ، وإضفاء الشرعية على نظم الحكم – يصبح محدوداً بدرجة كبيرة فى هذا الإطار . و بعبارة أخرى ، فإن الاتجاه العام فى ظل الوضع الراهن يميل إلى مهاجمة الانتخابات ، وينظر إليها ليس كعامل محفز ولكن كعنصر قليل القيمة ، وكظل باهت للعملية الديموقراطية فى أفريقيا .

وفى هذه الورقة البحثية ، سوف نختبر خلفية وأبعاد الأزمة الانتخابية فى أفريقيا ، وذلك فى سياق عملية التحول الديموقراطى الحالية فى القارة . وسوف نسعى أولًا– على المستوى النظرى – إلى مناقشة العلاقة الارتباطية بين الانتخابات والديموقراطية ، وكذلك حدودها وبيئتها . ومن ناحية ثانية سوف نسعى إلى رصد ما حدث من إخفاقات مرتبطة بالعملية الانتخابية فى أفريقيا ودلالتها بالنسبة للمشروع الديموقراطى فى القارة .

الانتخابات والديموقراطية : النظرية والعلاقات البيئية

تنظر المعالجات والنظريات المتعلقة بالديموقراطية – خاصة فى شكلها الليبرالى – إلى الانتخابات باعتبارها متغيراً أصيلًا يرتبط عضوياً بمفهوم الديموقراطية والواقع أن المحاولات المبكرة لضبط مفهوم الديموقراطية الليبرالية كانت تسوى بينها وبين مفهوم الانتخابات . فوفقًا لجوزيف شومبيتر **Joseph Schumpeter** فإن " الديموقراطية تعنى فقط أن تتاح للناس الفرصة لقبول أو رفض الرجال الذين يحكمونهم ... " **(Schumpeter, 1947 : 270)** . وبعبارة أخرى فإن الديموقراطية فى مجملها تدور حول إجراء الانتخابات واختيار القادة السياسيين . وفى شكل أكثر تطوراً فإن الديموقراطية الليبرالية يمكن النظر إليها " كنظام سياسى يتسم بوجود انتخابات دورية و حرة ، ينتظم فى إطارها الساسة فى شكل أحزاب تتنافس من أجل تشكيل الحكومة ، من خلال منح كافة المواطنين البالغين الحق الفعلى فى التصويت ، وضمان مجموعة متلازمة من الحقوق السياسية و المدنية "**(Sandbrook : 1988)** وتتمثل الخصائص أو العناصر الأساسية للديموقراطية الليبرالية فى : المشاركة السياسية من جانب المواطنين ، والتنافس بين الأبنية السياسية وخاصة الأحزاب ، وضمان مجموعة من الحريات المدنية والسياسية والتى من ضمنها حرية التعبير والتجمع والصحافة ، مع تأكيد اكتمال المنافسة والمشاركة السياسية **(Diamond, Linz and Lipset, 1989, Sorensen, 1993)**

وهذه الخصائص الثلاث جميعها ترتبط بشكل أو بآخر من الأشكال بالظاهرة الانتخابية .

وفى نظريته عن الديموقراطية – والتى تعرف بالديموقراطية القطبية Democratic - Polyachy يرى روبرت داهل Repert Dahl أن مسألة الانتخابات وثيقة الصلة تماماً بالديموقراطية ، كما حدد داهل سبعة معايير يلزم توافرها في نموذجه الديموقراطى ، و من ضمنها وجوب اختيار وتغيير المسئولين المنتخبين بشكل سلمى من خلال انتخابات عادلة وحرة تجرى بشكل مطرد بحيث تتسم بغياب الإكراه أو محدوديته بدرجة كبيرة ، تخويل الدستور المسئولين المنتخبين حق السيطرة على أو التحكم فى القرارات الحكومية المتعلقة بالمسائل السياسية ، وأن يكون لكافة البالغين – من الناحية الفعلية – الحق فى التصويت ، وأن يكون لمعظم البالغين الحق فى التنافس من أجل الوصول للمناصب العامة من خلال تلك الانتخابات ، وأن يتمتع المواطنون بالحقوق المدنية والسياسية ، وأن يتاح الوصول بسهولة إلى المعلومات غير المحتكرة بواسطة الدولة أو جماعة واحدة ، وكذلك وجود الحق المؤكد فى تكوين التنظيمات السياسية أو الانضمام إليها بما فى ذلك الأحزاب السياسية وجماعات المصالح) (Dahl, 1991 : 72 : 75)

وبشكل مفاهيمى ، تعبر الانتخابات عن السيادة الشعبية ، كما تعبر عن " العقد الاجتماعى " بين الدولة والشعب ، والذى يحدد قواعد السلطة السياسية ، الشرعية ، و التزامات المواطنين . كما أنها بمثابة وسيلة للمساءلة السياسية ، وأداة تتيح الاتصال والتفاعل بين الحكام والمحكومين . وكما أكد ريتشارد روز (Rechard Rose, ١٩٧٨) فإن السلطة الأكثر قبولًا هى تلك التى يكون لديها – من خلال الانتخابات – أفضل الحكام الذين يمكنهم الاقتصاد فى استخدام مواردهم المحدودة من أجل الفرض القسرى للإذعان . وإضافة لما سبق تمثل الانتخابات تعبيراً عن المطالب الشعبية ، وقاعدة للتجنيد القيادى والتشارك . وهنا يشير ريتشارد جوزيف Richard Joscph إلى أن التداول السياسى فى النظم الديموقراطية يحدث عادة عن طريق الانتخابات ، وأن أى نظام سياسى لا يفعل ذلك سوف يضمر ثم يعانى السقوط فى نهاية الأمر (Joseph, ١٩٩٠) . وبعبارة أخرى ، فإن

الانتخابات ربما تمثل العنصر الأكثر أهمية فى مفهوم وممارسة الديموقراطية الليبرالية .

ولكن إلى أى مدى يمكن للديموقراطية أن تختزل فى أو تتسق مع منطق أو فكرة الانتخابات ؟ ، و ما هى حدود ذلك ؟ ، فى هذا الإطار تقدم نظريات الشرائح الاجتماعية **Social Stratification** المتعلقة بالنخبة و كذلك التحليلات الماركسية وجهات نظر بديلة حول العلاقة بين الانتخابات والديموقراطية ، كما أنها توضح إلى أى حد يمكن للأولى أن تحقق الأخيرة . ووفقًا لنظرية النخبة الخاصة بالديموقراطية ، فإن تنظيم المجتمع يفترض وجود نوعٍ من الأوليجاركية ، وهى أقلية تسيطر على حياة وأفعال الآخرين فى المجتمع ، ومن ثم فإن الديموقراطية التمثيلية وحدها هى التى تمثل الإطار السياسى والقانونى لتبرير حكم الأقلية وإضفاء المشروعية عليه . غير أن الانتخابات -على خلاف ما سبق - لا تمثل تعبيراً عن أى إرادة شعبية ، نظراً لأن الجماهير نادراً ما تحدد مدى الاختيارات المتاحة قبل الانتخابات ، أو كيفية الوصول إلى تلك الاختيارات . وكما لاحظ موسكا **Gaetano Mosca** فإن الممثل لا ينتخب بواسطة الناخبين ، ولكنه نظرياً ينتخب من قبلهم . ٥ : ١٦٩٤ ,**Bottomore**)

وفى نظرته للصلاحية الديموقراطية للانتخابات ، يذهب التحليل الماركسى إلى أن الانتخابات تمثل نظامًا للتجسيد السياسى والأيديولوجى لهيمنة و قوة الطبقة المسيطرة ، وأنها نظام للتفاعل الاجتماعى والثقافى يعاد من خلاله إنتاج الأيديولوجيات المسيطرة والممارسات السياسية والمعتقدات . وفى ظل التمييز وعدم المساواة الطبقية فإن الحقوق السياسية كشىء مقدس فى إطار الانتخابات تعبر عن اختيار محدود أو معدوم أمام الطبقات الخاضعة للسيطرة حيث يتراوح اختيار المرشحين والبرنامج بين أعضاء الطبقة المسيطرة . وبالتالى يحدث الانفصال بين التصويت والاختيار وكذلك بين الحق وممارسة السلطة السياسية (**Claude Ake** ١٩٩٥) وفى الإطار الماركسى يقول أنطونيو جرامشى **Antonio Gramsci** "إنه لمن الضرورى التمتع بنوع من السمو الأيديولوجى على الانفعالات والأهواء فى يوم الاختيار ، وذلك لكى تفوز بالأغلبية التى سوف تتولى الحكم لمدة أربع أو خمس سنوات ، على الرغم

من حقيقة أن الجماهير فى العملية الانتخابية سوف تنفصل عن تعبيرها القانونى بمجرد زوال هذه الانفعالات ...(٥٩ – ١٢٨ : ١٩٥٢ ,Gramsci) .

وفى حقيقة الأمر ، فإن الانتخابات وفقًا للنموذج الماركسى تضمن القليل من الأمل فى المساءلة السياسية ، وسرعة الاستجابة والديموقراطية . والواقع أن مفهوم الديموقراطية وفقًا للتحليل الماركسى والتصورات الشعبية يعد مناقضًا لمفهومها الليبرالى .

وعلى الرغم من القيود المتعلقة بالانتخابات فى إطار النظرية الماركسية ، فإن النظرية قد اعتبرت الانتخابات بمثابة خطوة إيجابية ، وإن كانت غير كافية على طريق الصراع من أجل الديموقراطية الشعبية ، وفى كتاب المسألة اليهودية الصادر عام ١٨٤٣، أكد كارل ماركس أن مؤسسات و مزايا الديموقراطية الليبرالية – والتى تتضمن الانتخابات الدورية ، وضمان الحقوق المدنية والسياسية ، وتوسيع الحق فى التصويت ، والمؤسسات التمثيلية ، وتقييد سلطة الدولة – يجب أن تؤخذ بجدية ، حيث أنها تمثل عملية التحرر السياسى الضرورية لتحقيق التحرر الإنسانى ، كما يؤكد كارل ماركس أن هذه العمليات والمؤسسات تمثل قفزة تقدمية كبيرة ، كما تعد أفضل شكل ممكن للتحرر فى إطار النظام الاجتماعى الرأسمالى (١٩٧٥ : : Marx, Edited Work) ، و رغم تأكيده على أن الانتخابات لا تمثل الديموقراطية بشكل تقريبى ، وأنها تتيح فرصًا محدودة للاختيار أمام غالبية الشعب ، فإن ماركس يؤكد فى الوقت ذاته على أهمية الانتخابات وعلى أنها أحد عناصر الديموقراطية الليبرالية التى لا يجب احتقارها وإنما ينبغى التعامل معها بجدية وهو ما أكده المفكرون الماركسيون أيضًا ، فوفقًا لريتشارد ساندبروك Richard Sandbrook، فإن الانتخابات والصراع من أجل الديموقراطية الليبرالية تعتبر أمورًا هامة لأنها تسمح للطبقات المضطهدة بطرح قضية الأيديولوجيات البديلة على جدول الأعمال ، وهو ما يمثل مرحلة هامة فى إطار المسعى الاشتراكى لتوسيع نطاق السيطرة الديموقراطية لكى تشمل المجالات الاجتماعية والاقتصادية ،كما هو الحال بالنسبة للمجالات السياسية (١٩٨٨ -Richard Sand brook,) إن الأسئلة التى يمكن أن تطرح فى هذا الصدد هى ما هو المعيار الذى يحدد

مدلول الانتخابات؟ ، وتحت أى ظرف يمكن للانتخابات أن تكون ذات مغزى؟ . وبعبارة أخرى ، ما هى الميكانيزمات المكونة والضابطة والقواعد الضرورية لدعم المنافسة الانتخابية الصحية والحرة؟، وتحت أى شروط بيئية يمكن للانتخابات أن تنمو وتزدهر؟ ، هذا وتمثل تلك الظروف ما يمكن أن نصفه بأيكولوجية الانتخابات .

وتتعلق الميكانيزمات المكونة والضابطة للانتخابات والقواعد الحاكمة لها بالهياكل والعمليات الانتخابية ، حيث تتضمن الأولى : إقامة هيئة انتخابية تنافسية ومستقلة نسبياً وغير متحيزة ، و ذلك لإدارة العملية الانتخابية ، فضلًا عن الصحافة القوية والقوات البوليسية غير المتحيزة . بينما تشتمل الثانية على القواعد والإجراءات والأنشطة المتعلقة بإجراء الانتخابات ومن أهمها القوانين الانتخابية ، تنظيم الأحزاب السياسية ، تسجيل الناخبين ، تحديد المرشحين بالنسبة للدوائر الانتخابية ، عملية الاقتراع ، فرز الأصوات وإعلان نتائج الانتخابات (Jinadu, ١٩٩٥؛ Adejumobi, ١٩٩٧a) ، ويضيف ماكينزى Mackenzie ما يطلق عليه " قواعد اللعبة " ، والتى تتمثل فى ضرورة توافر القبول العام داخل المجتمع السياسى بقواعد اللعبة المحددة التى تقيد أو تضبط الصراع من أجل السلطة ، وتدعم المنافسة الانتخابية الصحية (Mackenzie, ١٩٨٥) .

إن الشروط البيئية التى تؤدى إلى وتدعم الانتخابات ذات المضمون تتمثل فيما يمكن أن يوصف بالمتغيرات السابقة على الانتخابات ، التى تغطى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والتى تتضمن تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بشكل نسبى للشعب . والواقع أن غياب هذه الرفاهية النسبية يؤدى إلى ما يسميه آلان رونجيو Alan Ronguie "بالتصويت العميل أو التابع" Clientilist Vote، الذى يكون الناخبون فى ظله فى موقف يشعرون فيه بالعجز وهو ما يدفعهم بشكل أساسى إلى التخلص من أصواتهم بالبيع من أجل الحصول على الاحتياجات الأساسية من مرشحيهم ، و بعبارة أخرى تتحول الأصوات و الانتخابات إلى سلع أو بضائع . وبالتأكيد فإن الانتخابات لن تعنى الكثير فى ظل ظروف الفقر التعجيزى والحاجة واليأس . (Adejumboi, ١٩٩٦ :Ake, ١٩٩٥; Mamdani ١٩٨٧)

أيضًا ، فإن الإطار السياسى للانتخابات يجب ألا يكون بالشكل الذى يضفى الغموض على جوهر العملية الانتخابية ، إذ يجب ألا تتحول الانتخابات إلى جواز مرور لطغيان الأغلبية ، فحيثما يكون هناك طغيان للأغلبية فلا يمكن أن تكون هناك ديموقراطية وفقًا لما أكده سميث همبستون (٣٦ : ١٩٩٦ Smith Hempstone) ، وفى حقيقة الأمر فإنه عندما يؤكد الإطار السياسى للديموقراطية على حكم الأغلبية ، فإنه يجب أن يضمن أيضًا حقوق الأقلية والعملية القانونية والمساواة أمام القانون والشفافية والمساءلة ، فضلًا عن فرض القيود على سلطة الدولة مع التأكيد على روح التسامح والحلول الوسط (١٩٩٤ , Fikentscher : ١٩٩٦ , Hempstone)

الديموقراطية فى أفريقيا : لمحة تاريخية

تعتبر الانتخابات فى أفريقيا بدعة استعمارية ، وذلك قياسًا إلى أصولها التاريخية ، حيث ظهرت الانتخابات كجزء من عملية التحول المؤسسى فى البنية الفوقية للديموقراطية الليبرالية (Jinadu,1995:76)، وعلى الرغم من أن النظم السياسية السابقة على الاستعمار فى أفريقيا كانت لديها بعض الصور للمبادئ والممارسات الديموقراطية الراسخة لديها ، إلا أن مفهوم التصويت وفكرة الأغلبية والأقلية السياسية لم تكن جزءًا من التقاليد السياسية الأفريقية .

(Bujjtenhuijs and Rijnierse, ١٩٩٣ : Albert ، ١٩٩٢)

أيضًا كان هناك تأكيد على قيم الحوار والتوافق والجماعية السياسية فى مقابل الفردية والانقسام وفكرة الأغلبية فى النظام السياسى الرأسمالى الغربى . وعلى ضوء ذلك يمكن القول بأن التاريخ الانتخابى فى أفريقيا يمثل إحدى الظواهر المرتبطة ببداية القرن العشرين ، وعلى سبيل المثال ، أدخل المبدأ الانتخابى فى نيجيريا عام ١٩١٢ مع صدور دستور كليفورد Clifford Constitution، ومن ناحية ثانية فقد اتسمت عملية التحرر السياسى من الاستعمار منذ عام ٥٤٩١ باتساع امتيازات ومجالات المؤسسات التمثيلية ، و هنا يؤكد ديملس كوهين Demlis Cohen، أن

إدخال الانتخابات قد استخدم بشكل عام فى الواقع لتحديد - أو على الأقل لإضفاء الشرعية على - شكل وحالة واتجاه عملية التحرر من الاستعمار (Cohen, : ٧٣) .

وبينما ظهرت أصول دراسة الانتخابات Pedagogy فى ظل الحكم الاستعمارى ، فإن الاستعمار قد قدم ثلاث مفارقات ترتبط بالسياسات والسلوكيات الانتخابية فيما بعد المرحلة الاستعمارية . أولًا - يوجد نوع من التناقض بين الاستعمار فى طبيعته وخصائصه ، وبين منطق وفلسفة الانتخابات والديموقراطية التى تتناقض مع السلطوية والهيمنة ، و من ثم فإن الإشراف على العملية الانتخابية يؤدى إلى موقف شديد التعقيد ، خاصة إذا كان النظام الاستعمارى نفسه مهتمًا ومنخرطًا بشكل عميق فى سياسات انتقال القوة ، حيث يصبح نطاق النزاهة ومن ثم الحرية والعدالة التى تميز العملية الانتخابية الاستعمارية محًلا للتساؤل . ثانيًا - على الرغم من أن مشروع التحرر من الاستعمار كان يسير فى طريقه استنادًا إلى المبادئ الديموقراطية والمثاليات المرتبطة بالحكم الذاتى والعدالة الاجتماعية ، إلا أن ظهور نخبة سياسية تلقت تعليمها وشاركت فى أنشطة اجتماعية عديدة ، فى ظل نظام شديد المركزية والسلطوية ، قد ترك آثاره اللاحقة على سلوكهم السياسى فى مرحلة ما بعد الاستعمار (Chazn , ١٩٩٣) ثالثًا - إن الطابع الثابت للحكم الاستعمارى و الذى ساد خلال العهد الاستعمارى قد أسهم بدرجة كبيرة فى تحديد هدف ونطاق المنافسة الانتخابية . ولكن ما هى آثار الماضى على السياسات الانتخابية فى أفريقيا ما بعد الاستعمار؟ ، فى الواقع تعود جذور سياسات عدم المشاركة وضيق نطاق التنافس الانتخابى فى مرحلة ما بعد الاستعمار فى أفريقيا إلى الماضى الاستعمارى ، حيث ترتكز سياسات مرحلة ما بعد الاستعمار على أساس منطق الأبوية الجديدة Neopatrimonialism، الذى يتم فى إطاره توزيع مناصب الدولة وعوائدها على أساس أن الدولة تعمل كركيزة للتراكم الرأسمالى والسيطرة الاجتماعية (Adejumobi; ١٩٩٧ : ١٢٥ - ١٤٥) ، وهنا فإن المرء - وفقًا لتعبير ماكس فيبر Max Weber- لا يعيش من أجل السياسة وإنما يعيش عليها (١٩٩٤ Ibrahim) ، وفى هذا الإطار فإن الانتخابات فى أفضل الأحوال يمكن أن تكون مقيدة ،

وفى أسوئها فهى تدعم نظام الحزب الواحد والنظم العسكرية وما يسميه روبن ليكهام بالاشتراكية العسكرية Garrison Socialism، وهو ما يقلل من قيمة وأهمية نتائج الانتخابات ويحط من قدر العملية الانتخابية على وجه الخصوص . وبشكل عام فإن القادة الأفارقة لا يتحمسون للانتخابات كما يحتقرون الانتخابات المفتوحة والتنافسية التى يمكن أن تهدد أساس قوتهم وسلطتهم . ويعلق ميلتون أوبوتى - الرئيس الأوغندى الأسبق - على هذا الأمر قائلًا " إن الانتخابات تعد أسلوبًا للسيطرة على الناس ، أكثر منها أدوات يمكن للناس من خلالها أن يسيطروا عليه ... (٨٦ - ٨٥ : Cohen ١٩٨٣) ، و فى ذات الاتجاه يزعم محمد مومو Mohammed Momoh - الرئيس السيراليونى السابق - أن الانتخابات التنافسية القائمة على أساس التعدد الحزبى غالبًا ما تؤدى إلى الفوضى ، وهو ما يبرر الأخذ بنظام الحزب الواحد باعتباره " الإكسير" الضرورى فى مواجهة الصراعات الاثنية والحزبية، ودعم التماسك الوطنى (٢٦٦ - ١٩٩٢ ، Kpundeh and Reily,) .

إن طبيعة الانتخابات فى مرحلة ما بعد الاستعمار فى أفريقيا ، تميل نحو النموذج غير التنافسى الخاضع لتنظيم الدولة . ففى دول مثل توجو وبنين وسيراليون وكينيا و زامبيا و أنجولا والسودان يوجد فى الواقع نظام الحزب الواحد ، حيث تجرى الانتخابات لإضفاء الشرعية على النظم السياسية . وفى دول مثل جامبيا وبتسوانا وموريتانيا وزيمبابوى والسنغال بعد ١٩٧٦ لا يزال نظام الحزب الواحد قائمًا فى الحقيقة برغم الانتخابات القائمة على أساس التعدد الحزبى التى يتم إجراؤها دوريًا ، والتى لا ينتج عنها تغيير يذكر فيما يتعلق بالقيادة والإدارة والنظام . ويصف هيو هيرمت Huy Hermet ذلك النوع من الانتخابات بالانتخابات التعددية القسرية Pluralist Coercive Election، باستثناء موريشيوس فقط التى يوجد فيها تداول للأحزاب فى الحكم من خلال الانتخابات .

وبشكل نسبى ، فإن الانتخابات المفتوحة والتنافسية القائمة على أساس التعدد الحزبى ، عادة ما يتم إجراؤها فى أفريقيا فى أغلب الأحيان خلال فترة الانسحاب العسكرى من الحياة السياسية ، كما حدث فى الحالة النيجيرية عام ١٩٧٩ ، وفى

حالة غانا ١٩٦٩ و ١٩٧٩ وأوغندا ١٩٨٠. وغالباً ما يسبق الانتخابات عملية هندسة سياسية ودستورية تستهدف بناء المؤسسات والهياكل الضرورية اللازمة لإقامة الحكم الديموقراطى .

وهناك نوعان من العوائق التى تواجه مثل هذه الانتخابات ، أولهما - أن النظم العسكرية شأنها شأن النظم الاستعمارية لا تعد وسيطًا أو فاعلًا اجتماعيًا محايداً فى إطار عملية انسحابها من السلطة . ولذلك يتم انتهاك القواعد كما تقمع القوى السياسية خلال العمليات الانتخابية و السياسية . وفى هذا الإطار عادة ما كان الجنرال إبراهيم بابا نجيدا يعلق أثناء الانتقال الملتوى لنظامه نحو برنامج الحكم المدنى قائلًا " بينما لا يمكننا أن نعرف هؤلاء الذين سوف يخلفوننا فى الحكم ، فإننا نعلم - على وجه التحديد - هؤلاء الذين لن يخلفونا ... " (Adejumobi, ، ١٩٩٥) ، وهو ما يعنى أن العسكريين غالبًا ما يتدخلون بشكل مفرط فى العملية الانتخابية لتحديد نتائج الانتخابات ، أما ثانيهما - فيتمثل فى أن النظم التى على العسكريين وفقًا لما يراه بايو أديكاناى Bayo Adekanye، غالبًا ما تكون أكثر انجذاباً وقابلية للسمات البريتورية الخاصة بالعسكريين ، فالقادة المدنيون المنتخبون ، والذين تمثلوا التقاليد العسكرية غالبًا ما يتصرفون مثل المديرين العسكريين ، حيث يقمعون الشعب ويبددون الموارد العامة ويتلاعبون بالانتخابات ، و قد تجسد كل ذلك تمامًا فى التجربة النيجيرية خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٣ (Adejumbi ، ١٩٩٧ : Othman, ١٩٨٤ ؛ Falola and Ihonvbere ، ١٩٨٥) .

إن ثقافة الانتخابات الملطفة Massage Election ، قد نمت بشكل أساسى فى أفريقيا ليس بسبب الافتقار إلى وجود مجتمع مدنى نشط كما تذهب معظم التحليلات على نحو خاطئ ، وإنما -على الأصح - يرجع السبب غالبًا إلى الإطار أو البيئة السياسية الدولية ، فسياسات الحرب الباردة لم تؤكد على مسألة الانتخابات الحقيقية والديموقراطية الأصيلة ، وإنما كانت تعطى الأولوية للبحث عن الحلفاء السياسيين فى إطار صراع القوة الأيديولوجية . ولذلك كان الطغاة الأفارقة يتلقون الدعم من قبل الشرق والغرب على السواء ، كما كانوا يقمعون الثورات السياسية من أجل

الانتخابات التعددية بقسوة تدعمها القوتان العظميان بشكل فعال . وبعبارة أخرى ، فإنه من غير الصحيح افتراض أن الأفارقة لم يتطلعوا إلى الديموقراطية نظراً لوجود دول غير ديموقراطية تفتقر إلى الصراعات الديموقراطية المشتعلة (Lopes ، ١٩٩٦ : Aske ، ١٩٩٢) ولكن الأصح أن الأفارقة قد حرموا من الديموقراطية بسبب العوامل الداخلية و الدولية مجتمعة .

الانتخابات متعددة الأحزاب والتجديد السياسى فى أفريقيا

اتسمت الفترة الممتدة منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات فى أفريقيا بوجود اتجاه عام نحو السياسات التعددية والمنافسة الانتخابية القائمة على أساس التعددية الحزبية .كما كانت الانتخابات والتعددية الحزبية والمجتمع المدنى والديموقراطية هى التعبيرات الشائعة خلال تلك الفترة . كما اضطر ما لا يقل عن نظاماً سلطوياً إلى تحرير ميدان التنافس السياسى وذلك خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩١ ، بينما أجريت الانتخابات التعددية فى ٨ دول . وبحلول عام ١٩٩٧ كانت حوالى ثلاثة أرباع الدول الأفريقية خاضعة للحكم الديموقراطى وفقًا لمنطق الانتخابات الدورية ، وإن كان معظمها مشكوكًا فى مضمونه أو محتواه .

(Adejumodi, ١٩٩٧; Bratton and Van de Walle, ١٩٩٢)

وهنا عاملان يفسران المشهد السياسى المتغير فى أفريقيا . الأول – أنه فى ظل تناقص الثروات الاقتصادية والفقر الحاد الذى يعانيه الناس ، بدا واضحًا أن الحكم السلطوى قد فقد مصدر قوته الاجتماعية وشرعيته السياسية ، ومن ثم كانت الانتخابات التعددية والسياسات الديموقراطية هى الاختيار السياسى البديل . والثانى – ، أن التغير فى الاقتصاد السياسى العالمى قد اتحد مع العامل الأول بشكل أدى إلى الاختلاف فى اختيار النظام السياسى فى أفريقيا ، حيث أدت هيمنة الأيديولوجية الرأسمالية الليبرالية إلى تدويل القضايا الخاصة بإصلاحات السوق والديموقراطية الليبرالية . كما أصبح موضوع الديموقراطية الليبرالية مسألة أساسية فى إطار

التعاون التنموى الثنائى متعدد الأطراف بين أفريقيا والعالم الغربى ، حيث بدأت الكيانات والمؤسسات متعددة الأطراف مثل "الكومنولث وال OECD، والاتحاد الأوروبى وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى والأمم المتحدة " فى دعم قضية حقوق الإنسان وحكم القانون والديموقراطية باعتبارها من المسائل ذات الاهتمام فى إطار دعمهم لأفريقيا . أيضًا ، فقد جعلت الدول المانحة الرئيسية مثل الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وفرنسا القضايا الديموقراطية بمثابة شروط مسبقة لاستمرار تدفق المعونات والمساعدات الاقتصادية . وعلى سبيل المثال فإن السماح بإجراء الانتخابات التعددية فى كينيا قد تأثر بهذا التطور وذلك عندما قرر المانحون الغربيون عام ١٩٩١ تجميد ٣٥٠ مليون دولار " من حوالى بليون دولار" من المساعدات المالية العاجلة للدولة ، وهو ما جعل الرئيس الكينى دانيال آراب موى يوافق متذمرًا على التغييرات الدستورية والسماح بإجراء الانتخابات التعددية فى ديسمبر ١٩٩٢ (Quaye ١٩٩٥a)

وفى غانا كانت موافقة رولنجز على عودة البلاد إلى الحكم الدستورى – فى الغالب – من أجل مغازلة مجتمع المانحين والاحتفاظ بعلاقات ودية معهم ، ولذلك أعلن رولنجز عن البرنامج الانتقالى فى ١٠ مايو ١٩٩١ ، أى قبل أربعة أيام فقط من انعقاد مؤتمر المانحين الحاسم خلال الفترة من ١٤ إلى ١٥ مايو ١٩٩١ .(Quaye, ١٩٩٥ a)

هذا ويختلف نموذج ومسار العملية الديموقراطية فيما بين الدول الأفريقية ، سواء من حيث طبيعتها أو مداها أو من حيث نتائج الانتخابات ، وعلى الجانب الأكبر فإن طريق أو أسلوب التفاوض حول الانتقال السياسى قد ترك أثره على العمليات الانتخابية . وهنا يمكن تحديد المعالم الأساسية لأربعة نماذج رئيسية : الأول – أن هناك دولًا تتسم بوجود مجتمع مدنى عالى الصوت ومنظم إلى حد ما ، بشكل يمكنه من أخذ زمام المبادرة فى القيام بالإصلاحات السياسية وخوض معركة عنيفة مع الدولة لتحجيم وصايتها أثناء المرحلة الانتقالية . وفى هذا الإطار يؤكد الفاعلون السياسيون الجدد على المراجعة الدقيقة للقوانين الانتخابية بشكل يسمح بوجود منافسة انتخابية حرة وعادلة ، وكذلك إعداد البنية الأساسية المؤسسية للانتخابات ، مع التأكيد على حياد الهيئة الانتخابية والسلطة القضائية و كذلك الصحافة والبوليس

وعدم انصياعها للنظام الحاكم . والواقع أنه فى بعض الحالات يكون هناك نوع من التعاطف والتأييد الضمنى بين قوى المعارضة وبعض هذه المؤسسات ، وهو ما يمكن المعارضة من تجريد هذه النظم المستبدة من السلطة من خلال الانتخابات ، و مثال ذلك ما حدث فى بنين و زامبيا ومالاوى والكونغو و جزر الرأس الأخضر.

أما النموذج الثانى ، فيضم شريحة من الدول التى يأخذ فيها المجتمع المدنى زمام المبادرة فى القيام بالإصلاحات السياسية ، ثم ينتقل الزمام قسراً إلى النظم الحاكمة . وهنا تكون النتيجة هى استمرارية وجود القوانين الانتخابية البغيضة ، إما لعدم المساس بها أو لعدم تغيرها بشكل جوهرى ، بينما تظل سيطرة الأبوية للنظام على العملية الانتخابية هى الوضع السائد . وفى ظل هذه الأوضاع فإن الانتخابات قد لا تعقد أساساً ، أو أنها قد تعقد بحيث تسفر عن نفس النتائج السابقة فى تلك الدول ، هذا وتعد توجو وكينيا وزائير " جمهورية الكونغو الديموقراطية حالياً " أمثلة لهذا النمط من الدول .

وبالنسبة للنموذج الثالث – ففى إطاره تأخذ الدولة بزمام المبادرة فى القيام بالإصلاحات السياسية والتى تتولى الدولة فى إطارها إدارة العملية الديموقراطية ، كما تدعم نمط الديموقراطية الموجهة وتنظيم والسيطرة على العملية الانتخابية لكى تفرض مصالحها وإرادتها عليها ، بحيث لا تسفر الانتخابات إلا عن القليل من النتائج ذات المغزى ، وينطبق ذلك على حالات نيجيريا وساحل العاج وجامبيا والكاميرون والجزائر . وهنا فإن حالتى الجزائر ونيجيريا تمثلان النماذج الكلاسيكية لهذا النمط ، حيث ألغيت فيهما نتائج الانتخابات فى عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٣ على الترتيب ، كما أشار إليهما تيامبى زيليزا (Tiyambi Zeleza, ١٩٩٦) . باعتبارها نظماً مستبدة شأنهما شأن النظم العسكرية . هذا وقد بلغت التجربة النيجيرية درجة من القسوة ، جعلت منها موضعاً للكثير من التحليل .

(Adejumbi, ١٩٩٧a : Momoh, ١٩٩٧ ؛١٩٩٧ : Canpbell ١٩٩٤؛ Nwokedi ١٩٩٤

Ihonvbre and Vaughall , ١٩٩٥)

وأخيراً يأتى النموذج الرابع ليعبر عن التحولات السياسية التى تلغى من خلال الصراعات السياسية و الحروب الأهلية العنيفة ، كما هو الحال بالنسبة لليبيريا ورواندا و بوروندى والسودان و الصومال . هذا وقد عقدت الانتخابات أخيراً فى ليبيريا بعد عقد تقريبًا من الحرب الأهلية ، وذلك تحت إشراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS ورقابة آليتها العسكرية المعروفة بالايكوموج ECOMOG، و ذلك فى يوليو ١٩٩٧، حيث فاز تشارلز تايلور بالانتخابات الرئاسية.

مما سبق يتضح غموض المشروع الديموقراطى فى أفريقيا و عدم استقراره ، وهو ما ينطبق أيضًا على الانتخابات والعملية الانتخابية . وذلك برغم التوقعات السائدة داخل وخارج أفريقيا ، والتى تأمل أن تكون الانتخابات التعددية والعملية الانتخابية بشيراً بحلول عهد التجديد السياسى والديموقراطية والحكم الجيد . ولكن ما هى التطورات الحديثة فى هذا الخصوص؟ ، وما هى الصورة التى سوف يكون عليها مستقبل الانتخابات والديموقراطية فى أفريقيا؟ ، هذا ما سوف نناقشه الآن .

انتخابات بدون اختيار : أزمة الانتخابات والديموقراطية في أفريقيا

على الرغم من أن التعددية الحزبية والانتخابات قد أصبحت – سريعًا – بمثابة القاعدة أو المبدأ العام فى أفريقيا ، فإنه من الضرورى التمييز بين أشكال ومضامين الظاهرة . ففى معظم الدول الأفريقية تشير التطورات الأخيرة إلى أن الانتخابات تبدو مجرد مناورة مناسبة من جانب النظم الحاكمة ، نظراً لما تنطوى عليه من مضامين اقتصادية تتمثل فى تدفقات المعونات الخارجية والمساعدات الاقتصادية ، ويرجع ذلك – جزئيًا – أيضًا إلى دورها فى دعم وتحسين الصورة السياسية للنظم الحاكمة فى الميدان الدولى ، وحتى بالنسبة للنظم التى تقلدت السلطة من خلال الانتخابات الشعبية مثل زامبيا ، فإنها ارتدت بعد ذلك إلى الحكم الأوتوقراطى من خلال إجراء انتخابات مصطنعة . وبالتالى يتمثل الوضع السائد فى اتجاه معظم الحكام إلى

تنظيم انقلاب انتخابى Electoral Coup d,Etat، يضمنون من خلاله اختيارهم ، وذلك تحت اسم عملية انتخابية شعبية . هذا وتتضمن التكتيكات المتبعة ، قمع أحزاب المعارضة وإجبارها على الانصياع ، والإفساد السرى للعملية الانتخابية أو الترتيبات الانتخابية ، وهو ما يؤدى إلى ما وصفه صمويل هينتينجتون بالانتخابات الميكافيللية الليبرالية Liberal Machiavellian Election، والواقع أن تجارب دول مثل النيجر ، جامبيا ، غانا ، الكاميرون ، زيمبابوى ، توجو ، كينيا ، زامبيا ، ساحل العاج ، السنغال ، و أوغندا ، ليست بعيدة عن ذلك . ففى زيمبابوى كان من الصعب نقل سيكولوجية الصراعات التحررية إلى مسألة الوعى الديموقراطى ، فأحزاب المعارضة لا تزال ضعيفة جداً و قليلة الأهمية ، بينما لا يزال الرئيس روبرت موجابى وحزبه المسمى بالزانو ZANO-PF، قابعاً فى السلطة منذ ١٩٨٠ ، وفى زامبيا تحول الرئيس باتريك تشيلوبا إلى طاغية صغير وذلك بالتلاعب فى القوانين الانتخابية لتأبيد حكمه ، ففى عام ٥٩٩١ تم تعديل الدستور بشكل مفرط بحيث بدا وكأنه موجه عن عمد ضد كينيث كاوندا ، حيث نص الدستور على عدم مشاركة من هو من أصل غير زامبى فى الانتخابات الرئاسية ، حيث يجب أن يكون كل من والدى المرشح للرئاسة من أصول زامبية ، فى حين أن هناك ادعاء بأن والدى كاوندا ينتميان إلى أصول مالاوية . ويضاف إلى ذلك أن الورقة البيضاء التى أصدرتها الحكومة والتى تتعلق بالمسائل الانتخابية قد أكدت أيضاً على عدم أهلية الشخص الذى انتخب مرتين للترشيح مرة أخرى (١٠٣ : ١٩٩٦ Ihonvbere) . ومن الواضح أن هذا الإجراء كان موجهاً أيضاً ضد كاوندا . إنه لأمر مأساوى حقاً أن يصبح شخص مثل كاوندا – الذى قاد زامبيا خلال صراعات الاستقلال الوعرة – موضوعاً للابتزاز السياسى والإذلال من جانب سياسى مثل تشيلوبا ، الذى ضمن من خلال هذا النمط من التكتيكات غير السوية والمريبة إعادة انتخابه عام ١٩٩٦.

وهناك بعض التجارب الانتخابية الأكثر ضعفاً ، والتى تعبر عن نفسها فى دول مثل جامبيا والنيجر وغانا ، التى سوف نتناولها بشىء من التفصيل . ففى هذه الدول الثلاث ،كان نموذج التحول السياسى هو نموذج " التحول من النمط العسكرى إلى

النمط السياسى Military Turned Political، الذى يتجه فى إطاره القادة العسكريون إلى " مدينة أنفسهم " فى السلطة من خلال إجراء انتخابات وطنية (Adekanye ،١٩٧٩) كما أن هؤلاء القادة العسكريين أمثال رولنجز فى غانا ويحى جامع فى جامبيا و إبراهيم ميناسارا فى النيجر ، كانوا – بشكل أساسى– يعارضون الديموقراطيين ، وكانوا يستخفون بمفهوم حقوق الإنسان والديموقراطية ويسخرون منه . وعلى سبيل المثال فقد وصف يحى جامع– الذى استولى على السلطة السياسية فى جامبيا فى ٢٢ يوليو ١٩٨٤ داودا جاوارا، الحاكم ذو الثمانين عامًا ،وذلك بعد ٢٩ فى المنصب – حقوق الإنسان بأنها الابن غير الشرعى لأفريقيا ، والذى يجب أن يلقى به على عمق ٦ أقدام ، كما وصف الديموقراطية بأنها لا يمكن أن تكون للأفارقة (١٨ : ١٩٩٦ ، ١٤ Vanguard, October). وفى غانا ، عندما تثار قضية الانتقال إلى الحكم المدنى ، فإن الاستجابة المعتادة من جانب رولنجز وجماعته فى مجلس الدفاع الوطنى المؤقت PNDC، كانت تتمثل فى الرد بأسلوب منمق إلى حد بعيد " نسلم السلطة لمن ... " (٤٣٤ : ١٩٩٦ , Ayee) وهو ما يعنى أن هؤلاء العسكريين الديكتاتوريين عندما كانوا يجبرون فعليًا على التحول الديموقراطى ، فإنهم كانوا يقومون بذلك بأساليب تنطوى على التزام ضعيف تجاه العملية ، وتأييد منخفض للقواعد والعمليات واجبة الأداء .

إن طبيعة وسياسات العملية الانتخابية ونتيجتها كانت واحدة فى كل من الدول الثلاث " جامبيا ، النيجر ، غانا " ، حيث كان التلاعب والسيطرة بمثابة السمة المميزة لكل مرحلة من مراحل عملية الانتقال ، حيث تضمن ذلك عملية الهندسة الدستورية ، تأسيس الهيئة الانتخابية والسيطرة عليها ، تدمير القواعد والتنظيمات الانتخابية ، وإفساد العملية الانتخابية بما فى ذلك تسجيل الأصوات وإجراء الانتخابات .

وفى جامبيا ، وعلى الرغم من أن يحى جامع كان يريد الشروع فى خطة انتقالية لمدة أربع سنوات ، فإن الضغط السياسى جعله يعدلها إلى سنتين . إلا أن المشروع الانتقالى قد توقف مع صياغة دستور جديد للبلاد عن طريق اللجنة الدستورية التى عينتها الدولة . وقد طرح الدستور للاستفتاء الشعبى فى الرابع من أغسطس ١٩٩٦،

حيث تمت الموافقة عليه باكتساح بنسبة ٧٠,٤٪ من الأصوات فى مقابل ٢٧,٦٪ ، وذلك برغم أن الدستور لم يعلن عنه إلا قبل أربعة أيام فقط من الاستفتاء . وهو ما جعل الجامبيين بالكاد يفهمون مضمون ذلك الدستور الذى قاموا بالتصويت عليه ، ولذلك فإن التصويت الكاسح من جانب الشعب الجامبى لم يكن – فى حقيقة الأمر– من أجل الدستور فى حد ذاته ولكنه – بوضوح – كان من أجل الديموقراطية .

وينصرف ما أجراه جامع من تعديل للدستور والقوانين الانتخابية –على النحو الذى يتناسب ومصالحه وطموحه الشخصى – إلى أمرين ، ويتمثل الأمر الأول فى تخفيض الحد الأدنى للعمر المطلوب للرئاسة من أربعين عامًا إلى ما بين ٣٠ و٧٠ عامًا ، ويرجع ذلك على وجه الدقة إلى أن عمر جامع حينئذ كان ١٣ عامًا فقط . أما الأمر الثانى – فيتمثل فى أن الدستور قد نص أيضًا على عدم إمكانية خوض أعضاء القوات المسلحة والسلطة القضائية للمنافسة الانتخابية ، وهو ما يعنى –من الناحية الفنية – عدم أهلية جامع و زملائه فى المجلس الحاكم للمشاركة فى الانتخابات . إلا أن الدستور قد تعدل ليقرر إمكانية احتفاظ جامع وزملائه بمناصبهم فيما بعد الانتخابات الانتقالية ، مع السمح أيضًا لهم بالمشاركة الانتخابية . هذا وقد استقال جامع فقط من الجيش قبل وقت قليل من إجراء الانتخابات الرئاسية ، و لا يزال قابعًا فى السلطة .

وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية ، فقد قيد نظام جامع استقلالية الهيئة الانتخابية ، و التى كانت تعرف باللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة PIEC، كما باغت الأحزاب السياسية التى وصفها بأنها سيئة السمعة خلال انتخابات تم تنظيمها على وجه السرعة . وبينما يؤكد جابريل روبرتس – رئيس الهيئة الانتخابية – على أن التنظيمات السياسية كانت تحتاج على الأقل إلى ثلاثة أشهر لتنظيم نفسها وتشكيل وتنظيم أحزابها ، كما أن اللجنة أيضاً كانت تحتاج إلى نفس الفترة الزمنية من أجل الاستعداد المناسب للانتخابات ، إلا إن مجلس يحى جامع قد أصر على أن العملية الانتخابية بأكملها يجب أن تتم فيما لا يزيد عن شهر . حيث رفع الحظر على الأنشطة السياسية فى نهاية أغسطس ١٩٩٧ ، ثم تحديد موعد الانتخابات الرئاسية بيوم ٢٦

سبتمبر . وفي هذا الإطار أكد حسان موسى كمارا رئيس حزب الشعب الجامبي GPP، معبراً عن مشاعر الإحباط لدى التنظيمات السياسية " أنه برغم رفع الحظر إلا أننا لم نتمكن من العمل كأحزاب سياسية ، حيث عانت الأحزاب من التسجيل في ظل شروط مقيدة جداً للتسجيل . وهو ما كان يعني عمليًا استحالة المشاركة في الانتخابات ، كما أن تنفيذ تلك الإجراءات في أسابيع قليلة كان مستحيلًا تقريبًا بالنسبة لأحزاب كانت محظورة لمدة عامين ... " (Punch، ١٩ Agust ، ١٩٩٦) .

والحقيقة أنه بينما كان لدى الرئيس جامع عامان تقريبًا لاستكمال استراتيجيته وبناء شبكة سياسية وحزبية عامة واسعة ، فإن الأحزاب الأخرى لم يكن أمامها سوى شهر بالكاد لتنسيق أعمالها معًا . وهو ما يعبر عن محاولة واضحة لإثارة الارتباك وعرقلة استعدادها للانتخابات . إضافة لذلك ، فقد تحايل النظام على المناخ السياسي ، حيث حرمت ثلاثة تنظيمات سياسية هي وكوادرها من المشاركة في الانتخابات ، و من بينها داودا جاوارا و حزبه المعروف باسم حزب الشعب التقدمي PPP، حيث اتهم هؤلاء السياسيون باختلاس الأموال العامة ، وتمت محاكمتهم بواسطة فريق تحقيق عرف باسم لجنة الأصول والممتلكات العامة Public Assets and Property Commission، وبينما أوصت اللجنة بحرمان هؤلاء المتهمين من حقوقهم المدنية والسياسية لمدة خمسة أعوام ، فقد فرض عليهم جامع حرمانًا لمدة عشرين عامًا ، وهو الأمر الذي أثار الجدل حول أن ذلك القرار قد اتخذ لإبعاد جاوارا عن الحياة السياسية ، و تنقية الأجواء من أجل إبحار هادئ لجامع أثناء الاقتراع الرئاسي .

كما شهدت العملية الانتخابية استخدام جامع لموارد الدولة من بشر ومواد أولية ، وذلك لتعزيز مصلحته وانتهاك النظم الانتخابية بشكل فظيع . وبالنسبة للحملات الانتخابية، فقد اعتمد جامع على استيراد خامات النسيج الممتازة لشركة النسيج النيجيرية الكائنة في كادونا ، والتي تزيد قيمتها على ٥٠٠,٠٠٠ دولار (Sunday Concord, 6 October ١٩٩٦ : ٧) كما زينت الملابس بصور مطبوعة لجامع وزوجته ، حيث تم توزيعها -مثل هبات الكنيسة اليونانية Greek Gifts - على الناخبين الجامبيين أثناء الحملات الانتخابية . إضافة لذلك فإن كل القوى

الأمنية مثل البوليس و الجنود والجماعات شبه العسكرية ، قد شوهدت وهى محتشدة بشكل علنى من أجل جامع مع بعض هؤلاء الذين يرفعون شعار حزب جامع ، التحالف من أجل إعادة التوجيه والبناء الوطنى **Alliance for Patriotic Reorientation – APRC**، كما قامت قوات الأمن بمضايقة وتهديد واعتقال أنصار أحزاب المعارضة ، استنادًا إلى مزاعم كاذبة تمامًا بأنهم فعلوا ذلك لأن الإعلانات الخاصة بجامع كانت تخرب فى الشوارع . هذا وقد اتهمت اللجنة الانتخابية قوات الأمن بالتحيز أثناء الحملات السياسية ، وهو ما كان يمثل خرقًا للنظام الانتخابى ، كما نصحت اللجنة – بلا جدوى – قوات الأمن بالتوقف عن القيام بمثل هذه الممارسات (**Guardian , ٢٦ September ١٩٩٦**) .

أما عن التغطية الصحفية للحملات السياسية ، فقد كانت متحيزة بشكل فاضح لجامع ، و هو ما يخالف النظام الانتخابى ، فالصحافة يجب أن تمنح كافة الأحزاب والمرشحين قدرًا متساويًا من التغطية، ويوضح الجدول التالى حجم التغطية الإعلامية لمرشحى الرئاسة من خلال محطات الراديو والتليفزيون .

دقائق البث الهوائى المخصصة لمرشحى الرئاسة من أجل الحملات السياسية فى الراديو والتليفزيون :

المرشح	الراديو	التليفزيون
جامع	٤٨٠	١,٥٩٠ – ٨٨,٣٪
جاتا – **Gatta**	١٥٠	١٢٠ – ٦,٧٪
با –**Bah**	٣٠	٣٠ – ١,٧٪
داربو – **Darboe**	صفر	٦٠ – ٣,٣٪

المصدر : Vanguard 26, September 1966 : 4

وفى ذروة الحملات السياسية ، و أثناء ممارسة عملية التصويت ، كانت هناك احتجاجات على وجود تهديدات لحياة وأمن مرشحى المعارضة ، وهو ما اضطر أوسانو داربو Ousainu Darboe – مرشح المعارضة الرئيسى، والذى ينتمى للحزب الديموقراطى المتحد United Democratic Party، UDP – إلى اللجوء إلى السفارة السنغالية لأسباب أمنية ، أثناء الحملة الانتخابية وبعدها مباشرة .

والحقيقة ، أنه بينما يبدو أن التصويت فى الانتخابات الرئاسية فى جامبيا كان حرًا وعادلًا ، فإن العملية الانتخابية بأكملها لم تكن كذلك . وكما كان متوقعًا ، فقد فاز جامع بالانتخابات ، حيث جاءت الانتخابات على النحو التالى :

المرشح	عد الأصوات بالألف	النسبة المئوية
جامع	٢٢٠,٠١١	٥٥,٧٦٪
داربو	١٤١,٣٨٧	٣٥,٨٤٪
با	٢,٧٥٩	٥,٥٢٪
جاتا	١١,٣٣٧	٢,٨٪

وفى الوقت الذى عبر فيه أحد المراقبين عما حدث فى جامبيا باعتباره نوعًا من الخداع أو الاحتيال (Odion, ١٩٩٦ : ١٧) ، فقد وصف مراقب آخر انتصار جامع بأنه " صراع ديموقراطى عنيف فى جامبيا... (Olufade ١٩٩٦ : ١٨) .

أما عملية التحول الديمقراطى الجوفاء التى شهدتها النيجر فى ظل الكولونيل إبراهيم ميناسار ، فإنها تعتبر إعادة تمثيل للعرض المسرحى السياسى الذى حدث

جامبيا ، لولا ذلك المستوى غير المعقول من القسوة و الوحشية الذى اتسمت به . فقد استولى ميناسارا على السلطة السياسية فى يناير ١٩٩٤ – عن طريق انقلاب عسكرى – من الإدارة المدنية للرئيس محمد عثمان ، المنتخب فى ١٩٩٣ . وقد أدين الانقلاب على نطاق واسع ، بينما تعهدت معظم الدول الأوروبية بعدم الاعتراف به ، مع العمل على عزل النظام حتى يتحول نحو الديموقراطية .

هذا ، وقد أخذ ميناسارا بنمط ديموقراطية المدفع الآلى Machinegun Democratization. (Vanguard ، ٢١ guly ١٩٩٦) فخلال ستة أشهر كانت عملية الهندسة السياسية والدستورية بأكملها وكذلك إجراء الانتخابات العامة – بما فى ذلك الانتخابات الرئاسية – قد أنجزت فيما بين فبراير و يوليو ١٩٩٦. وكما هو الحال فى جامبيا فقد تلاعب ميناسارا بالعملية الانتخابية كلية . وقد بلغ التلاعب ذروته أثناء الحملة الرئاسية فى يوليو ١٩٩٦، وذلك مع إدراك ميناسارا لاحتمال خسارته للانتخابات ، عندما تعلن نتائج الانتخابات تدريجيًا . حيث حل ميناسارا الهيئة الانتخابية " اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة " Independent National Electoral Commission، INEC، مستبدلًا بها هيئة جديدة هى لجنة الانتخابات الوطنية CNE، بالإضافة إلى وضع ميناسارا لكافة المرشحين الآخرين للرئاسة رهن الاعتقال المنزلى ، كما حظر المظاهرات العامة والتجمعات ، وذلك بهدف منع أى مظهر للتأييد الشعبى لأحزاب المعارضة . وبالتالى ، فقد جاء ميناسارا بالهيئة الانتخابية الجديدة لكى تعلن انتخابه كرئيس ، حيث ادعت الهيئة أن ميناسارا قد حصل على ٨٣٦,٧١٩ صوتًا – من العدد الإجمالى للأصوات البالغ ٦١٣ ، ٣٥٩ ، ١مليون صوتًا – فى الاقتراع الرئاسى .

وكرد فعل للتحايل الانتخابى من جانب ميناسارا ، فقد اندلعت الاحتجاجات الوطنية التى أدت إلى اشتعال مقر البوليس فى نيامى ، كما طالبت نقابات العمال بإضراب العاملين ، أيضًا فقد وصف المجتمع الدولى الانتخابات بأنها " تمثيلية " . هذا ، وقد ذكر ميك مكيرى Mike Mccurry، المتحدث باسم البيت الأبيض " أن الولايات المتحدة تدين الأعمال التى قام بها نظام الجنرال إبراهيم ميناسارا للتدخل

فى العملية الانتخابية ، وحرمان مواطنى النيجر من الحق فى تحديد المستقبل السياسى للنيجر ... (Daily Champion ، ١٧ July ١٩٩٦) وعلى الرغم من هذه الاتهامات ، فقد تعامل ميناسارا بقسوة مع ناخبى النيجر ، واستمر فى انتصاره الانتخابى المستند إلى قوة المدافع .

وفى غانا يتماثل السياق السياسى الانتقالى فى ظل جيرى رولنجز مع ذلك السياق الخاص بزملائه فى السلاح فى النيجر وجامبيا ، وذلك على الرغم من أسبقيته على الاثنين الأخيرين . حيث احتكر رولنجز العمليات الانتخابية وتلاعب فيها – بما فى ذلك السابقة أو الخلفية التى تتضمن عمل اللجنة الوطنية للديموقراطية NDC، ولجنة الخبراء EC، والجمعية الاستشارية CA – وذلك كآلية للبقاء الذاتى (٥٦٨ : Quaye ١٩٩٥) . أما المرحلة الثانية ، فتتضمن العملية الانتخابية : صياغة القوانين الانتخابية ، تنظيم الأحزاب السياسية وأنشطتها ، وإجراء الانتخابات .

وقد بدأت الاستعدادات لإجراء الانتخابات العامة فى غانا بشكل فعال مع إنشاء اللجنة الوطنية الانتخابية المؤقتة INEC، والتى تتكون من ١١عضواً وذلك فى ١١ نوفمبر ١٩٩١. وبحلول أغسطس ٢٩٩١ كانت اللجنة قد سجلت سبعة أحزاب سياسية أخرى . هذا وقد كانت هناك مخاوف جدية لدى المجتمع المدنى حول مدى إمكانية أداء اللجنة عملها بشكل جيد ، وتتعلق هذه المخاوف أولًا – بمسألة استقلالية الهيئة الانتخابية ، وثانيًا – وربما أكثر أهمية – بالإطار السياسى الذى ستعقد فيه الانتخابات . وقد تعرض المجتمع المدنى لأعمال قمعية من جانب رولنجز ، حيث لم يكن هناك وجود فعلى لحقوق الإنسان الأساسية (Quaye ١٩٩٥ ؛ Haynees, ١٩٩١) كما أن الميليشيات الثورية لرولنجز مثل لجنة الدفاع عن الثورة CDR، وقوة كتيبة الاحتياط Force Reserve Battalion، FRB والتى تعرف بالكوماندوز ، كانت تمثل أساسًا فرقًا لمهاجمة المعارضين السياسيين وقمع الآراء المعارضة بلا شفقة ، حتى قبل بدء السياسات الحزبية ، كما كان هؤلاء – فيما بعد –الأدوات الحقيقية لرولنجز فى الميدان الانتخابى . أيضًا خضعت الصحافة " لمطرقة النظام الثقيلة " حيث أعطى قانون الترخيص الصحفى Newspaper Licensing Law، سلطات كاسحة للنظام

للتعامل مع المؤسسات الإعلامية والصحفيين ، كما تمت ملاحقة العديد من الصحفيين بواسطة ذلك القانون . فى هذا الإطار يقدم أفارى جيان Arari - Gyan ، عرضاً جيداً لموقف الجماهير فى غانا إزاء الانتخابات التالية ، حيث ذكر أن الشك فى إمكانية التلاعب فى الانتخابات لم يكن المشكلة الوحيدة التى واجهتها اللجنة الانتخابية الوطنية المؤقتة ، فهناك مشكلتان أخريان . تتعلق أحدهما بافتقار اللجنة إلى السلطة التى تمكنها من التعامل مع كم كبير من العوامل التى يمكن أن تمس حرية وعدالة الانتخابات ، وتشمل هذه العوامل التصرف العادل فى إطار العملية الانتخابية ، ومسألة نفاذ الحزب لوسائل الإعلام وحصوله على الموارد المتاحة التى تمكنه من تنفيذ أنشطته . بالإضافة لذلك فإن الجدول الزمنى للانتخابات قد أقرته الحكومة قبل إنشاء اللجنة ، وهو ما يجعل مسألة تعديله خارج سلطة اللجنة. (١٤ : ١٩٤١ ، (Afari - Gyan

و قد أكدت الحملة السياسية وعملية التصويت مخاوف معظم الغانيين إزاء الانتخابات الانتقالية ، وخاصة انتخابات ٣ نوفمبر ١٩٩٠ الرئاسية ، ففى أثناء العملية الانتخابية قامت ميليشيات لجنة الدفاع عن الثورة وقوة الاحتياط وحركة ١٣ ديسمبر النسائية DWM– التى تمولها الدولة والتى تقودها زوجة رولنجز نانا كونادو رولنجز– بصياغة بطاقات حملة رولنجز ، كما أنهم نافقوا الشعب وأكرهوه وهددوه فى كل من المناطق الريفية والحضرية ، بأنه إذا لم يفز رولنجز بالانتخابات الرئاسية ، فإن المعركة الكبرى الفاصلة سوف تندلع فى غانا . وفى أثناء الحملة أكدت التقارير أن رولنجز نفسه قد أطلق –عبر التليفزيون– العديد من الأسماء التى توحى بالازدراء على معارضيه مثل " البغاة عديمى القيمة ، المشردين ، الساسة الناقمين ، اللصوص ، الذين لا يمكن أن يخلفوه " بينما أنكر– إلى حد كبير– على المعارضين حق الرد من خلال نفس الأداة الإعلامية . (٥٧١ : Quaye, ١٩٩٥)

هذا وقد أثارت الانتخابات الرئاسية –التى أجريت فى نوفمبر ٢٩٩١ فى غانا والتى فاز بها جيرى رولنجز– جدلاً خطيراً ، وذلك فى ظل الاتهامات التى وجهت إلى

رولنجز وحزبه ، المؤتمر الديموقراطى الوطنى NDC –National Democratic Congress، بالتلاعب بالانتخابات بشكل كبير ، حيث رفضت كل أحزاب المعارضة نتائج الانتخابات . وقد تضمنت الأساليب التحايلية التى اتهم رولنجز وحزبه بتطبيقها ، التواطؤ مع الهيئة الانتخابية وموظفيها ، تهديد المصوتين ، التلاعب فى النتائج الانتخابية وإعلانها بشكل مسبق ، فتح باب الاقتراع وإغلاقه بشكل تحكمى استبدادى ، والسماح بتصويت فاقدى الأهلية والقصر (Quaye١٩٩٥a : Boahen, ١٩٩٥)

وفى الواقع ، فقد قام الحزب التقدمى الوطنى NPP – National Progressive Party، بتوثيق هذه التصرفات المشينة التى اتهم بها رولنجز و ال NDCفى تقرير بعنوان " الحكم المسروق " .

وفى عام ١٩٩٣، كرر رولنجز وال NDC أيضًا نفس العمل الانتخابى السحرى الذى تم القيام به عام **١٩٩٢** ، حيث حصل الحزب على ١٣٠ صوتًا من بين ١٩٠ فى الاقتراع البرلمانى ، بينما جاءت بقية الأحزاب الأخرى بعيدة جداً عن حزب التقدم الوطنى الذى حصل على ٥٩ صوتًا ، فى حين حصل حزب مؤتمر الشعب PCP _ Peoples Convention Party، على ٥ أصوات ، كما حصل حزب المؤتمر الوطنى الشعبى PNC – Peoples National Convention، على صوت واحد . وفى الانتخابات الرئاسية التى أجريت فى ٧ ديسمبر ١٩٩٦ ، حقق رولنجز انتصاراً ساحقًا . وذلك عندما حصل على ٢٥٣ ، ٩٢٤ ، ٤ مليون صوتًا ، بنسبة ٥٧,٢٪ من الأصوات ، بينما حصل منافسه الرئيسى على ٤٠٦ ، ٨٠٥، ٢ مليون صوت ، بنسبة ٣٩,٩٪ . وبلا شك ، فإن المجال والميدان السياسى ظل غير متكافئ بين الفاعلين السياسيين ، وذلك مع استخدام رولنجز لقوة الدولة فى تشكيل والتأثير على مسارات العملية الانتخابية .

إن السيناريو المنبثق عن تحليلنا السابق يوضح أن ما يحدث الآن فى أفريقيا هو– إلى حد كبير– انتخابات بدون اختيار أو انتخابات كاريكاتورية ساخرة ، وبالتالى فهى نادراً ما تدعم قضية الديموقراطية الحقيقية الأصيلة .

خاتمة :

لا يزال مستقبل الانتخابات والديموقراطية فى أفريقيا مثيراً للجدل ، فالتنبؤ به يعتبر نوعًا من الحدس . وبالنسبة لبعض الخبرات يسود التشاؤم ، حيث أصبحت الفكرة السائدة هى أنه بمجرد انحسار موجة الديموقراطية العالمية الراهنة ، فإن الدول الأفريقية يمكن أن تنجرف مرة أخرى نحو الصراع السياسى و الديكتاتورية والحكم العسكرى (Decalo ، ١٩٩٤)، بينما يعتقد آخرون أن العملية كانت تتسم بالفوضى و التخبط والاضطراب والقسوة و البطء ، ولكن بمرور الوقت فإنها سوف تنمو وتنضج (Ibrahim ، ١٩٩٥ ، Diamond ١٩٩٠) ولا يزال البعض يدعى أن ما حدث فى أفريقيا هو مجرد " ستار من الدخان " ، لا يعبر عن أى مظهر حقيقى للديموقراطية ، فما حدث كان ببساطة " كاريكاتوراً " ، وديموقراطية قليلة القيمة ، وخاصة إذا عرفنا الديموقراطية بالاعتماد على التعددية الحزبية والانتخابات .

(Ntalaja and Lee ،١٩٩٧ ؛ Ihonvbere ١٩٩٦ ؛ Beckman ١٩٨٩ ؛ ١٩٩٥ ، Ake ، ١٩٩٢)

و ربما يجب ألا تكون القضية الحقيقية هى إذا ما كانت التعددية الحزبية والانتخابات مرغوبة فى أفريقيا أو مدى كونهما من أسس الديموقراطية . فهذه المقولات تبدو بالنسبة لى عقيمة وغير مجدية ، والأفضل أن يصبح التركيز على طبيعة الانتخابات التى أجريت فى أفريقيا على أساس التعدد الحزبى .

وفى الوقت الحالى ، هناك تأكيد على الشكل أكثر من المضمون ، ولذلك فإن أى انتخابات غير عادلة سوف تصبح جائزة ومقبولة فى الميدان الدولى ، و هو ما سوف يقود أفريقيا – بوضوح – مرة أخرى نحو طريق سياسى مسدود .

إن إدراك الانتخابات أو النظر إليها باعتبارها مكونًا أساسيًا للديموقراطية الليبرالية فى أفريقيا يتطلب حدوث تغيرات فى خمسة مجالات . أولًا – دعم المبادئ الدستورية وحكم القانون ، لأن ذلك سوف يضمن بعض العدالة والوضوح النسبى

فيما يختص بالشئون الانتخابية . ثانيًا - التأكيد على الحيادية والاستقلال النسبى للأبنية المؤسسية للانتخابات ، والتى يرمز بها إلى الهيئة الانتخابية والسلطة القضائية والصحافة والبوليس . ثالثًا - تقوية المجتمع المدنى حتى يمكن أن يكون ضامنًا للقيم والممارسات الديمقراطية فى الدولة . رابعًا - رفع خط الفقر الأساسى للشعب ، والذى غالبًا ما يدعم " العمالة والخضوع الانتخابى " . وأخيرًا مناقشة قضية أزمة التراكم فى أفريقيا ، والتى تجعل من الاستيلاء على السلطة فى الدولة " مشروعًا سياسيًا ذا قيمة كبيرة " ، حيث تصبح كافة التكتيكات العادلة وغير المشروعة مسموحًا بها وجائزة فى سبيل تحقيقه .

References

Adejumobi, S., (1995a), "The Structural Adjustment Programme and the Transition to Civil Rule Project in Nigeria, 1986-1993, A Shrinking of the Democratic Agenda", in Olufemi Mimiko, (*ed.*) *Crises and Contradictions in Nigeria's Democratization Programme*, 1986-1993, Akure, Stebak Ventures Ltd.

------, (1995), "Adjustment Reforms and Its Impact on the Economy and Society", in Said Adejumobi and Abubakar Momoh, (*eds.*), *The Political Economy of Nigeria Under Military Rule: 1984-1993*, Harare, SAPES.

------, (1996), "The Structural Adjustment Programme and Democratic Transition in Africa", in Verfassung und Recht in Uberssee, *Law and Politics in Africa, Asia and Latin America*, 29 Jahrang, 4.

------, (1997a), "The Two Political Parties and The Electoral Process in Nigeria, 1989- 1993", in Nzongola Ntalaja George's and Margaret Lee, (*eds.*), *The State and Democracy in Africa*, Harare, AAPS.

------, (1997), "Evolving Democracy and Good Governance in Africa: What Future?" in Olugbenga Adesida and Arumah Oteh, (*eds.*), *Visions of the Future of Africa*, Abidjan (forthcoming).

Adekanye, B., (1979), "Dilemma of Military Disengagement", in Oyeleye Oyediran, (*ed.*), *Nigerian Government and Politics Under Military Rule 1966-1979*, London, Macmillan.

Adekanye, E., (1984), "Politics in a Post-Military State in Africa", *IL Politico*, Vol. xlix, No. l.

Afari-Gyan, K., (1994), "Elections and Related Issues During Transition from Military to Civilian Multi-Party System: The Case of Ghana", in Omo Omoruyi *et. al.*, (*eds.*), *Democratization in Africa, African Perspectives*, Vol. Two, Abuja, Centre for Democratic Studies.

Ake, C., (1991), "Rethinking African Democracy", *Journal of Democracy*, Vol. 2, No. 1.

------, (1992), "Devaluing Democracy" *Journal of Democracy*, Vol. 3, No. 2

------, (1995), "Is Africa Democratizing?" in Olufemi Mimiko, (*ed.*), *Crises and Contradictions in Nigeria's Democratization Programme 1986-1993*.

Albert, J., (1996), "Ghana's Return to Constitutional Rule Under the Provisional National Defence Council (PNDC)", Verfassung und Recht in Ubersee, *Law and Politics in Africa, Asia and Latin America*, 29 Jahrgang, 4.

Beckman, B., (1989), "Whose Democracy? Bourgeois Versus Popular Democracy", *Review of African Political Economy*, 45/46.

Boahen, A., (1995), "A Note on the Ghanaian Elections", *African Affairs*, 94.

Bottomore, T. B., (1964), *Elites and Society*, London, C.A. Watts.

Bratton, M. and Van de Wallc, N., (1992), "Toward Governance in Africa: Popular Demands and State Responses", in G. Hyden and M. Bratton, (*eds.*), *Governance and Politics in Africa*, Boulder, Colorado, Lynne Rienner Publishers.

Buijtenhuijs and Rijnierse, E., (1993), *Democratization in Sub-Saharan Africa 1989-1992, An Overview of the Literature*, Leiden, African Studies Centre.

Campbell, Ian, (1994), "Nigeria's Failed Transition: The 1993 Presidential Election", *Journal of Contemporary African Studies*, Vol. 12, No. 2.

Chazan, N., (1993), "Between Liberalism and Statism; African Cultures and Democracy", in Larry Diamond, (ed.), *Political Culture and Democracy in Developing Countries*, Boulder and London, Lynne Rienner.

Cohen, D. L., (1983), "Elections and Election Studies in Africa", in Yolamu Barongo (*ed.*), *Political Science in Africa A Critical Review*, London, Zed Books.

Dahl, R., (1991), *Modern Political Analysis*, New Delhi, Prentice Hall.

Decalo, S., (1994), "The Future of Participatory Democracy in Africa", *Futures*, Vol. 26, No. 9.

Diamond, L., Linz, J. J. and Lipset, S. M., (1989), *Democracy in Developing Countries*, Boulder, Lynne Rienner.

Diamond, L., (1989), "Beyond Autocracy: Prospects for Democracy in Africa", in the Calter Centre", *Beyond Autocracy in Africa*, Atlanta, Emory, University.

Falola, T. and Ihonvbere, J., (1985), *The Rise and Fall of the Second Republic, 1979-1983*, London, Zed Books.

Fikentscher, W., (1994), "Democracy: A Primer", *Law and State*, Vol. 49/50.

Gramsci, A., (1952), *Passato e Presente*, Turin Einaueli.

Haynes, J., (1991), "Human Rights and Democracy in Ghana: The Record of the Rawlings' Regime", *African Affairs*, 90.

Hempstone, S., (1996), "Democracy in Africa" *Foreign Service Journal*, May.

Hermet, G., (1978), "State Controlled Elections: A Framework", in G. Hermet, R. Rose and A. Ronquie, (*eds.*), *Elections Without Choice*, London and Basingstoke, Macmillan.

Huntington, S. and Moore, C. R, (1970), *Authoritarian Politics in Modern Society*, New York, Basic Books.

Ibrahim, J., (1994), *Democracy and the Crisis of the Rentier State Access, Patrimonialism and Political Recomposition in Nigeria*, paper and book proposal for CODESRA Rockefeller reflections programme.

------, (1995), "Democratic Transition in Africa: The Challenge of a New Agenda", in Eshetu Chole and Jibrin Ibrahim, (*eds.*), *Democratization Processes in Africa Problems and Prospects*, Dakar, CODESRIA.

Ihonvbere, J. and D. Vaughan, (1995), "Nigeria; Democracy and Civil Society: The Nigerian Transition Programme 1985-1993", in John Wiseman, (*ed.*), *Democracy and Political Change in Sub-Saharan Africa*, London, Routledge.

Ihonvbere, J., (1996), "The Crisis of Democratic Consolidation in Zambia", *Civilizations*, Vol. XLIII, No. 2.

------, (1996), Economic Crisis, Civil Society and Democratization The Case of Zambia, Trenton, N.J. *Africa World Press*.

Jinadu, A., (1995), "Electoral Administration in Africa; A Nigerian Case-Study Under the Transition to Civil Rule Process", in S. Adejumobi and A. Momoh, (*eds.*), *The Political Economy of Nigeria Under Military Rule: 1984-1993*, Harare, SAPES.

Joseph, R., (1990), "Political Renewal in Sub-Saharan Africa: The Challenge of the 1990s", in Carter Centre, *African Governance in the 1990s: Objectives, Resources and Constraints*, Atlanta, Georgia

Kpundeh, S. J. and Reiley, S. P., (1992), Political Choice and the New Democratic Politics in Africa, *The Round Table*, 323.

Lewis, P., (1994), "End-Game in Nigeria: The Politics of a Failed Democratic Transition", *African Affairs*, Vol. 93.

Luckham, R., (1994), "The Military, Militarisation and Democratization in Africa", *African Studies Review*, 37 (2).

Lopes, C., (1996), "The Africanisation of Democracy" *African Journal of Political Science*, Vol. 1, No. 2.

Mackenzie, W. J., (1958), *Free Elections*, London, George Allen and Unwin.

Mamdani, M., (1987), "Contradictory Class Perspectives on the Question of Democracy: The Case of Uganda", in P. Anyang Nyong'o, *Popular Struggles for Democracy in Africa*, London, Zed Books.

Marx, K., (1975), *On the Jewish Question*, edited works, London.

Momoh, A., (1997), "The Annulment of the Presidential Election in Nigeria and the Shrinking of the Political Arena", in G. Nzongola-Ntalaja and M. Lee, (*eds.*), *The State and Democracy in Africa*, Harare, AAPS.

Nwokedi, E., (1994), *Nigeria's Democratic Transition: Explaining the Annulled 1993 Presidential Election*, Africa Discussion Papers, Bremen.

Nzongola-Ntalaja, G. and M. Lee, (1997), "Introduction in Nzongola Ntalaja G. and M. Lee", (*eds.*), *The State and Democracy in Africa.*

Odion, L., (1996), "Cambia; Transition 419", *Sunday Concord*, October 6.

Olufade, D., (1996), "The Gambia: Jammeh's Triumph, Democracy's Agony", *Vanguard*, October 14.

Othman, S., (1984), "Classes, Crises, and Coup: The Demise of Shagari's Regime", *African Affairs*, Vol. 83, No. 333.

Rose, R., (1978), "Is Choice Enough? Elections and Political Authority", in Guy Hermet, Richard Rose and Alain Roquie, (*eds.*), *Elections Without Choice.*

Rouguie A., (1978); "Clientelist Control and Authoritarian Contexts", in Guy Hermet *et. al.* (*eds.*), *Elections Without Choice*, Halsted.

Sandbrook, R, (1988), "Liberal Democracy in Africa: A Socialist Revisionist Perspective", *Canadian Journal of African Studies*, 22, 2.

Schumpeter, J., (1947), *Capitalism, Socialism and Democracy*, New York, Harper and Brothers.

Sorensen, G., (1993), *Democracy and Democratization*, Boulder, Westview Press;

Quaye, M., (1995), "Human Rights and the Transition to Democracy Under the PNDC in Ghana", *Human Rights Quarterly*, 17.

------, (1995a), "The Ghanaian Elections of 1992: A Dissenting View", *African Affairs*, 94.

Zeleza, P. T., (1995), "Bullies in Uniform: Military Misrule in Nigeria", (book review) *Africa Development*, Vol. XX, No. 4.

Newspapers

Daily Champion, 17 July 1996.

Guardian, 26 September 1996.

Punch, 19 August 1996.

Sunday Concord, 6 October 1996.

Vanguard, 21 July 1996.

------, 26 September 1996.

------, 14 October 1996.

الفصل الحادى عشر

نموذج التصويت والتحالفات الانتخابية
فى انتخابات ١٩٩٦ فى غانا

بقلم : فيلكس جى . أنيبو
ترجمة : أيمن السيد شبانة

المقدمة

إن المعارضة المشتركة لنظام رولنجز قد جعلت من التعاون الانتخابى بين الخصمين السياسيين الرئيسيين فى البلاد "الحزب الوطنى الجديد NPP - New Patriotic Party ، وحزب مؤتمر الشعب PCP - People's Convention Party" أمراً ممكناً . وبصرف النظر عن الأسلوب الذى تم ذلك التعاون من خلاله ، فإن التحالف الانتخابى بين الحزبين فى إطار ما أطلق عليه "التحالف العظيم " يعد أمراً شديد الأهمية من الناحية السياسية . فالحزبان ينتميان إلى تقاليد ومبادىء سياسية مختلفة ، كما أنهما – تاريخياً – كانا خصمين لدودين . فحزب مؤتمر الشعب يقتفى أثر سلفه ، مؤتمر حزب الشعب CPP - Convention People's Party ، الذى يرتبط بكوامى نكروما ، والذى كان فى أوج عهده مؤمناً بالوطنية الراديكالية والجامعة الأفريقية والاشتراكية . وعلى الجانب الآخر ، يستمد الحزب الوطنى الجديد فكره من الحزب المتحد UP - United Party ، الذى يرتبط بدنكا/بوسيا ، والذى يعد الدافع القوى عن السياسات الاقتصادية الليبرالية وحماية الحريات المدنية ، كما كان الحزب بصفة عامة موالياً للغرب . وحتى الآن لا يزال بعض النكروميين يلومون أنصار دنكواه/بوسيا ، الذين خططوا لانقلاب فبراير ١٩٦٦ ، الذى أطاح بحكومة الرئيس نكروما وأنهى معها العصر الذهبى لغانا . كما أن حظر نشاط مؤتمر حزب الشعب عام ١٩٦٩ ، وبالتالى إسقاط أهلية بعض أعضائه القياديين لممارسة السياسات الحزبية لمدة ١٠ سنوات ، يمثل أيضاً ذكريات

أليمة للعديد من أنصار نكروما القدامى . أيضًا يلوم الساسة المناصرون لدنكواه/بوسيا زملاءهم فى معسكر نكروما على تجاوزات نظام نكروما ، وخاصة قانون الاعتقال الوقائى المزعج ، الذى صدر عام ١٩٥٨ ، والذى يعطى لحكومة نكروما سلطة اعتقال الناس بدون محاكمة .

واستنادًا إلى ما تقدم بات السؤال الذى يطرح نفسه على الساحة هو ، لماذا قرر الـ NPP والـ PCP ، الاشتراك معًا فى تحالف انتخابى عام ١٩٩٦ ؟ ، إن محاولة الإجابة على هذا السؤال تقتضى أن أقسم مناقشاتى إلى ثلاثة أقسام : القسم الأول – عبارة عن تناول موجز للانشقاقات الحزبية التقليدية التى هيمنت على السياسات الحزبية الغانية قبل ٣١ ديسمبر ١٩٨١ . أما القسم الثانى – فإنه يستعرض العوامل التى عجلت بقيام التحالف الانتخابى بين الحزبين . وأخيرًا – تتم مناقشة نتائج انتخابات ١٩٩٦ وظهور الانشقاقات الانتخابية فى القسم الثالث من الدراسة .

وتتدعم هذه الورقة من خلال تحليل الروابط المعقدة بين التصويت الحزبى Party Voting والقضية التصويتية Issue Voting أثناء الانتخابات . كما أنها تختبر الفرضية التى تحاول فهم السياسات الانتخابية الحديثة فى غانا انطلاقاً من الخطوط الحزبية التقليدية فقط ، وتزعم أن المجتمع الغانى شأنه شأن كافة المجتمعات الأخرى يتسم بالديناميكية ، وأن الانشقاقات الانتخابية فيما بعد الاستقلال قد تغيرت بشكل واضح منذ ٣١ ديسمبر ١٩٨٢ . وبالتالى فإن الفهم الواضح للنتائج الانتخابية فى الماضى الحديث ، يتطلب أخذ هذه التغيرات فى الاعتبار . هذا ويمثل المصطلحان التوءمان "التصويت الحزبى والقضية التصويتية" – اللذان تطورا من خلال ناى Nie وفيربا Verba وبتروسيك Petrocic عام ١٩٨٩ – الإطار المفاهيمى للدراسة . فوفقًا لهؤلاء الكتاب ، فإن العقائد الأساسية الخاصة بالتصويت الحزبى تتمثل فى أن الناخب يكون لديه نوعٌ من الالتزام الحزبى Party Identification ، فهو/هى يجب أن تفضل أحد الحزبين أو الآخر ، وهذا التفضيل ينبغى أن يكون طويل المدى نسبياً بحيث يمتد عبر عدة أجيال .

وفى غانا ، يبدو أن الالتزام الحزبى يتسق مع الاتجاه التصويتى ، بحيث يمكن القول بأنه إذا كان شخص ما ينوى التصويت أو صوت لصالح مرشح أحد الأحزاب ،

فإنه/فإنها سوف تنتمى لهذا الحزب بشكل دائم تقريبًا . ولكن إذا كان من اللازم أن ينتمى المرشحون لأحزاب مختلفة ، فإن الفرد لن يمكنه الاختيار على أساس الحزب .

إن الفرد الناخب يجب أن يستخدم الانتماء الحزبى كمعيار للاختيار ، على الرغم من أنه ليس من السهل دائمًا القول بأن ذاك هو الحال . إن فكرة التصويت الحزبى لدى هؤلاء الكتاب ، تعنى ضمنًا أن الناخب غير المنتمى حزبيًا لا يمكنه التصويت وفقًا للخطوط الحزبية ، ولذلك فإن نمو عدد المرشحين المستقلين يقلل بشكل أوتوماتيكى من عدد الناخبين الذين يمنحون أصواتهم لحزب ما .

إن مفهوم القضية التصويتية يماثل مفهوم التصويت الحزبى ، ولكنه أكثر تعقيدًا إلى حد ما . وعلى سبيل المثال ، إذا كان هناك قرار معين "X" ، وكان الاتجاهان المتعلقان بهذا القرار هما ، "A1, A2" ، فإن الناخب الذى يفضل أحد هذين الاتجاهين سوف يصوت لصالح المرشح الذى يؤمن بذات الاتجاه .

وبالتالى فإن القضية التصويتية – وفقًا ل ناى وآخرين – تتطلب :

١ – أن يكون لدى الفرد تفضيل إما للاتجاه A1 أو A2 ، "تمامًا ، مثلما يجب أن يكون لديه التزامٌ حزبىٌ بالتصويت لصالح الحزب" . إضافة لما سبق ، فإنه مثلما يجب أن يكون الالتزام الحزبى أكثر من مجرد انعكاس لكيفية اتجاه الفرد للتصويت أو لكيفية تصويته بالفعل ، فإن القضية المفضلة للفرد يجب أن تكون أكثر من مجرد انعكاس لتفضيله اتجاه أحد المرشحين على الآخر .

٢ – أن يبدى المرشحون اختيارًا للقضايا ، بمعنى أنه يجب أن يؤيد أحد المرشحين القضية الأخرى ، أو يجب أن يؤيد واحدًا من الاتجاهات ، فى حين لا يتخذ الآخر/الآخرون اتجاهًا معينًا . وهنا يمكن للناخبين استنادًا إلى اتجاهات القضية ، التصويت على أساس القاعدة التالية :

– أن يصوت الناخبون الذين يفضلون A1 لصالح المرشح الذى يفضل A1 .

– الناخبون الذين لا يفضلون A2 سوف يصوتون لصالح الاتجاه المحايد .

– إذا كان كل من المرشحين يؤيد نفس الاتجاه ، أو كانا محايدين ، فإن القضية التصويتية تكون مستحيلة. (Nie, et al., 1989:7) .

هذا ، ويطرح مفهوم القضية التصويتية عدداً من التعقيدات التى لا تتواجد بالنسبة لمفهوم التصويت الحزبى . وأحد هذه التعقيدات يتمثل فى أن القضايا لا تقدم دائمًا خيارات فاصلة و واضحة بالنسبة للاتجاه A1 فى مقابل الاتجاه A2 ، كما هو الحال بالنسبة للاختيار بين الأحزاب (Ibed : 250) حيث يمكن أن تكون اختيارات محتملة عديدة مرتبطة بقضية معينة . ويمكن النظر أيضًا إلى اتجاهات القضية باعتبارها نقاطًا على خط متصل . ولكن فى حالة وجود هذا الخط المتصل فإننا يمكن أن نغير القاعدة العامة للقضية التصويتية ، وذلك على النحو التالى :

- إن التصويت لصالح المرشح الذى يكون اتجاهه على الخط المتصل وثيق الصلة باتجاه الناخب ، يعنى أن الناخب يجب أن يكون أكثر اتصالاً و ارتباطًا بأحد المرشحين مقارنة بالآخر ، لكى يصوغ القضية التصويتية .

- كلما زاد ارتباط الاثنين أو المرشحين المتنافسين ببعضهما البعض ، كلما كان من الصعب صياغة مثل هذه القضية التصويتية ، والعكس بالعكس .

- وهناك موقف أكثر تعقيداً ، ينشأ عندما يكون هناك أكثر من قضية مناسبة فى ذات الوقت ، وخذ على سبيل المثال ذلك الموقف الذى يتسم بوجود قضيتين مهيمنتين فى أحد الانتخابات ، بحيث تحظى كل منهما بنفس الأهمية بالنسبة للناخبين . ففى هذا الموقف فإن الناخب سوف يصوت لصالح المرشح الذى كان أكثر ارتباطًا باتجاهه. هذا ويمكن لحالة القضيتين أن تتسع إلى حالة تنطوى ثلاثًا أو أربع قضايا .

إن الأمر الهام فى إطار مناقشتنا الحالية هو توضيح هذه المعطيات ، وبيان كيف أن اتساق أو رسوخ القرار يزيد من إمكانيات القضية التصويتية . بالإضافة إلى أن اتساق القضية التصويتية له تأثير محتمل على القضية التصويتية لجمهور الناخبين . فهو لا يبسط أو يوضح نطاق القضايا بالنسبة للمصوت فقط ، ولكنه فى الوقت ذاته يجعل من الاختيار على أساس قاعدة اتجاه القضية ، أمراً ميسوراً بالنسبة له . ولذلك فإن الناخبين الذين يكون لديهم اتجاه ثابت للقضية ، سوف يكونون أكثر حساسية لاتجاهات القضايا الخاصة بالمرشحين .

الانشقاقات الحزبية التقليدية فى غانا :

تشكل الانقسام السياسى التقليدى فى غانا بفعل مجموعة من الأفكار المرتبطة بنكروما مثل الاشتراكية ومناهضة الاستعمار .. الخ ، هذا من ناحية . وأيضًا بفعل تلك الأفكار الخاصة بدنكواه و بوسيا حول الليبرالية السياسية والاقتصادية وموالاة الغرب (Haynes,1993 : 451) ، وقد أفرز هذان التقليدان نماذج متوازية من الانشقاقات الانتخابية ، أسهمت على مدى كبير فى تحديد السلوك التصويتى فى الانتخابات . ومع ذلك فمن الثابت أن حزب نكروما CPP – خلال الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٦ – قد استغل الانقسامات بين خصومه ، ولعب بمهارة على الذعر المتولد بين رؤساء قبائل الفانتى الجنوبية أثناء الانبعاث الواضح للأيديولوجية الوطنية للأشانتى . ووفقًا لأوستن Austin ، فقد كانت الاثنية – على الأصح – هى العامل الحاسم فى الانتماء والالتزام الحزبى (Austin,1964) .

ولكن بصفة عامة تمكن القادة الوطنيون من تحويل التنافس الاثنى تجاه السلطة الاستعمارية التى كانت تعتبر العدو المشترك لكافة القبائل . فقد كان كوامى نكروما وزملاؤه قادرين على إقناع الشعب بأن الاستعمار قد استغلهم لفترة طويلة جدًا ، وأن هناك أيضًا حاجة ماسة إلى تجمع الكل من أجل استرداد يخصهم حقاً كمواطنين لغانا أو "ساحل الذهب ، وقتذاك" .

هذا وقد اختلفت القضايا فى إطار الانتخابات التالية للاستقلال وخاصة فى انتخابات ١٩٦٩ ، إذ لم يعد هناك عدوٌ خارجى . وبدلاً من ذلك أخذت المنافسات القديمة فى الظهور ، وذلك حول الشخصيات والتقاليد المطروحة . ومن ثم فكانت انتخابات ١٩٦٩ من ناحية أولى ، بمثابة صراع شخصى على مقاليد الحكم بين بوسيا وجبيديما Gbedemah ، ومن ناحية ثانية ، كانت نزاعاً بين اثنين من المتنافسين السياسيين " أو التقاليد السياسية الغانية " وهما بوسيا/دنكواه و نكروما . كما كان يعتقد أن الحزب التقدمى الذى يتزعمه بوسيا ، كان بمثابة إحياء أو بعث للحزب الاتحادى السابق الذى كان يعارض حكومة الـ CPP . وعلى نحو مشابه ، فقد ادعى أن حزب التحالف الوطنى لليبراليين NAL - National Alliance of Liberals ، الذى يرأسه جبيديما –

ذلك الرجل الذى ينسب إليه خلق الجذور التنظيمية لـ CPP – قد انبثق عن الـ CPP المنحل . وعلى الرغم من أن الوجوه الجديدة قد ظهرت تحت قبعة الـ PP و NAL فإن سباق السلطة كان ينظر إليه باعتباره تنافسًا بين التقليدين السياسيين المشار إليهما .

وإلى جانب ذلك العامل الشخصى ، فقد وجه الحزب التقدمى خطابه إلى التجمعات الإقليمية التى كانت تعتمد عليها المعارضة السابقة ، والتى قيل إنها تقع فى مناطق الأكان Akan وخاصة الأشانتى ، حيث تبلور مطلب المعارضة بالفيدرالية فى مواجهة مركزية نكروما الوحدوية أثناء انتخابات ١٩٥٦ . وفى اتجاه معارض لـ CPP ، نادى بوسيا عام ١٩٥٤ بتعديل الدستور وفقاً للخطوط الفيدرالية ليضيف بذلك عنصراً قومياً لأجندة المعارضة ، وبريقًا فكريًا للمطلب المتعلق بالفيدرالية ، الذى يصعب على مزارعى الكاكاو من الأشانتى وكذلك على رؤساء الشمالية تطويره بأنفسهم .

(Austin, 1964 : 29)

وعندما نفكر فى كيفية فوز الحزب التقدمى بأغلبية المقاعد فى الأقاليم الشمالية والعليا عام ١٩٦٩ ، يمكن القول بأن التلاحم بين العناصر الأكثر تقدمية من الأكان والقادة التقليديين فى الشمال قد شكل قواعد الحزب التقدمى .

وعلى العكس من ذلك ، فإن تأييد التحالف الوطنى للبيراليين لم يقتصر على إقليم معين . وعلى الرغم من أن تأييد قبائل الإيوى Ewe لجبيديما قد ازداد مع اقتراب موعد الانتخابات ، فإن خطابه قد اتجه أكثر نحو مصوتى المدينة . هذا ، ويكشف تحليل نتائج الانتخابات عن أنه بينما فاز مرشحو التحالف الوطنى ب ١٥ مقعداً " هى : زبيلا Zeibila – سانديما Sandema – باوكى غرب Bawku West – أبليكوما Ablekuma – كبيسى Kpeshie – دانجبى Dangbe – شايا Shia – أدا Ada – يلوسوبكو Yilo/Osudoku – مانيا Mania – تامالى Tamaly – جيشيجو Gushiego – سيفيليجى Savelugu – موان نانتون Moin-Nanton – جونجا Gonga إلى الشرق من منطقة فولتا التى يهيمن عليها الإيوى " ، فإن ١٩ من مرشحى الحزب البرلمانيين قد فقدوا مقاعدهم فى مناطق الأكان ، نظراً لفشلهم فى الحصول على الحد الأدنى القانونى من الأصوات الذى يجب أن يحصل عليه المرشح للاحتفاظ بمقعده وهو ٨/١ أصوات الناخبين .

وعلى نحو مشابه ، فقد خسر الحزب التقدمي مقاعده في ٦ دوائر ، من بين ١٦ دائرة في منطقة فولتا ، بينما فاز الحزب بمقعدين في دائرتي نكوانتا Nkwanta وكراتشي Crachi في ذات المنطقة . وبالنسبة للتحالف الوطني ، فلم يفز بمقعد واحد في مناطق الأشانتي ، برونج أوهافو Brong Ahafo ، المناطق الغربية والشمالية وكل المناطق التي يقطنها المتحدثون بلغة الأكان . ومما يجدر التأكيد عليه أن المقعدين اللذين فاز بهما الحزب التقدمي في منطقة فولتا ، كانا في مناطق يقطنها المتحدثون بالأكان بشكل أساسي .

ومن ناحية أخرى ، فإن المقاعد الوحيدة التي خسرها الحزب التقدمي في المنطقة الغربية ، كانت هي المقاعد التي خسرها في منطقة نزيما Nzima "مسقط رأس نكروما" وأما نفي Amanfi ، حيث فاز بهما حزب الحركة الشعبية Peoples Action Party ، PAP – الذي يرأسه أموري أيارنا Amoru Ayarna – وكيادو – الذي ينتمي للحزب الجمهوري الشعبي All Peoples Party ، APP – على التوالي . وفي المنطقة الشمالية ، فقد كانت النتائج متوازنة إلى حد كبير ، حيث وزع الناخبون أصواتهم بين الحزبين الرئيسيين . وبرغم فوز الحزب التقدمي بأغلبية المقاعد ، فإن أيًا من الحزبين المهيمنين لم يكن ينتمي إلى الشمال ، هذا وقد كان يعتقد أن السياسات المحلية هي المحدد لنتائج الانتخابات ، أكثر من الانشقاقات الاثنية بين الأكان والإيوي . وأن التصويت الطائفي في إطار الجماعات السلالية وشيوخ القبائل ، يفسر الانشقاقات الانتخابية في المناطق الشمالية ، إلا إنه مع عدم وجود مجموعة اثنية واضحة ، فقد فاز صوت الأقلية أو صوت الأغلبية الضيقة جداً بكل المقاعد تقريبًا ، وعلى سبيل المثال فقد فاز الحزب التقدمي ب ٩ مقاعد في مقابل ٥ مقاعد فاز بها التحالف الوطني الليبراليين . ويتضح ذلك إلى حد كبير عند مقارنة النتائج في تامالي Tamale ، تولون Tolon ، ويلويل Walewale ، نانيمبا Nanumba ، سيفليجي Savelugu ، جيشيجي Gusheigu ويندي Yendy .

وفي أكرا الكبرى ، أدت الخلفيات الاجتماعية ، الاقتصادية والسياسية المتنوعة للناخبين ، إلى تصويت متفاوت في الدوائر الانتخابية التسع . حيث حصل كل من الـ PP و NAL ، على ثلاثة أصوات لكل منهما ، في حين حصل الحزب الوطني المتحد UNP - United Nationalist Party على مقعدين ، بينما حصل أحد المرشحين المستقلين

وهو هارى ساوير Harry Sawyer على مقعد واحد . ولكن حتى فى هذه الحالة ، فقد جسدت نتائج الانتخابات الانشقاقات السياسية القديمة ، كما عبرت عن النموذج التصويتى القائم على أساس الخطوط الاثنية .

وهناك نموذج مهيمن آخر جديد بالملاحظة ، يتمثل فى الانقسام الريفى/الحضرى . وعلى سبيل المثال ، تمكن الـ NAL من اجتذاب الناخبين من بين الـ Traditional Modern Extremes ، و بشكل أساسى من هؤلاء الغانيين الذين يبدو أنهم أكثر حضرية أو تحضراً ، أو على الأقل كانوا هدفًا للتأثيرات الحضرية بشكل أساسى ، نظراً لبيئتهم الاجتماعية . ومع التحرك عبر البلاد من الشمال الغربى نحو بولجاتانجا Bolgatanga وتامالى فى الشمال ، لوحظ أن أصوات الـ PP أخذت فى الانخفاض ، بينما تمكن الـ NAL من الحصول على الكثير من الأصوات ، وهو ما يوضح أثر الحراك الاجتماعى والمكانى على تفضيلات الناخبين . وكما هو الحال فى مناطق الأشانتى وبرونج أوهافو ، فإن أصوات الـ PP كانت منخفضة فى العواصم . و على الرغم من أن بعض الاختلافات فى نموذج التصويت يمكن تفسيرها بوجود مناطق يقطنها غير الأكان والإيوى ، فضلاً عن وجود سكان ينتمون إلى الشمال فى هذه العواصم ، فإن الاعتبارات الاثنية فى هذه الحالة لا تكفى لتفسير النموذج التصويتى . ومن ناحية ثالثة ، فهناك نموذج تصويتى آخر هام ، يتمثل فى التصويت الحزبى المستند إلى تقليد الحزبين المهيمنين وتقاليد دنكواه/بوسيا و نكروما .

الانشقاقات الناشئة فى انتخابات ١٩٧٩

يكشف أحد التحليلات الدقيقة لانتخابات ١٩٧٩ عن أربعة نماذج واسعة للانشقاقات الانتخابية والسلوك التصويتى .

ويتمثل النموذج البارز الأول فى عدم وجود اختلافات حقيقية بين التصويت الحضرى و الريفى ، على خلاف الوضع فى ظل انتخابات ١٩٦٩ . حيث أخذ نموذج التصويت الحضرى نفس اتجاه نموذج التصويت الريفى ، كما تمتع ال PNP بالشعبية فى كافة أنحاء الدولة ، وذلك بالمقارنة بالأحزاب السياسية الأخرى و المرشحين

المستقلين أيضًا . حيث فاز د. ليمان Limann وحزبه PNP ب ٧٣ دائرة من بين ١٤٠ دائرة فى الاقتراع الأول ، بينما فاز فى الجولة الثانية ب ١٠٥ دائرة فى مقابل ٣٥ دائرة فاز بها فكتور أويسى Victor Owusu الذى ينتمى لحزب PFP . يضاف إلى ذلك ، أن ال PNP كان قادراً على الفوز بدائرة واحدة على الأقل من بين كل ٩ مناطق فى الدولة ، فى الوقت الذى لم تستطع فيه الأحزاب الأخرى – متضمنة المرشحين المستقلين – تحقيق ذلك النجاح الكبير الذى يحسد عليه ال PNP .

وهناك أيضًا نموذج التصويت الحزبى ، الذى يعتبر نموذجًا تصويتيًا هامًا يتشابه مع ذلك النموذج الذى ظهر خلال انتخابات ١٩٦٩ ، حيث صوت الناخبون وفقًا لتقاليد دنكواه/بوسيا ونكروما . وعلى الرغم من أن د. ليمان كان بمقدوره الفوز بأغلبية الأصوات فى المناطق التى يقطنها الأكان وتلك التى لا يقطنها الأكان ، فقد صوتت الكتلة التصويتية وفقاً للخطوط الحزبية التقليدية فى مناطق مثل دوائر نزيما شرق ، كيب كوست ، ويلويل ، والأكان فى منطقة فولتا . و من الناحية التاريخية ، تعتبر كل هذه المناطق بمثابة معقلٍ أو حصنٍ ل CPP ، أيضًا فقد استفاد ال PNP و د. ليمان من شعبية تقليد ال CPP فى هذه المناطق التى تمكن ال CPP فيها من الفوز بجميع الانتخابات فى هذه الدولة باستثناء انتخابات ١٩٦٩ عندما حرم التكرومييون من المشاركة عن طريق مجلس التحرير الوطنى الحاكم NLC .

انتخابات ١٩٩٦ والتحالف العظيم

هناك العديد من الأسباب التى يمكن تقديمها لتفسير لماذا دفن أنصار دنكواه/بوسيا و نكروما خلافاتهم فى الماضى والحاضر ؟ ثم شكلوا تحالفًا انتخابيًا موحداً لكى يتحدى رولنجز فى ٧ ديسمبر ١٩٩٦ . ويتمثل السبب الأول فى الشعبية السياسية الهائلة لرولنجز وخاصة فى المناطق الريفية فى غانا ، فأى تحليل موضوعى للسياسات الغانية المعاصرة سوف يستنتج أن رولنجز لا يزال أكثر السياسيين شعبية فى البلاد فى الوقت الراهن ، ونظراً لكونه قد حكم غانا لمدة ١٥ سنة سابقة فهو يتمتع بكافة المزايا السياسية لأصحاب الحكم فى أفريقيا ، بما فى ذلك إمكانية الوصول إلى

موارد الدولة الوفيرة اللازمة للحملة السياسية ، واكتساب المؤيدين والوصول إلى الجماعات ذات المكانة المحلية المؤثرة ، وبالتالى فمن البديهى أن تصبح أحزاب المعارضة وخاصة ال NPP وال PCP بدون جبهة متحدة ، وهو ما أتاح لرولنجز وحزبه NDC الفوز بسهولة فى انتخابات ديسمبر ١٩٩٦ . ومن ثم كان السبيل الوحيد أمام المعارضة للحيلولة دون حدوث ذلك ، هو توحيد مؤيديهم وحشد جمهور الناخبين خلفهم ، بدلاً من تشتيت تأييدهم الانتخابى المحتمل والفعلى ، وخطر خسارة الانتخابات كما حدث لهم عام ١٩٩٢ . .

وبصرف النظر عن شعبية رولنجز ، فإن العدد الكبير من الناخبين الغانيين غير الملتزمين حزبيًا ، قد أكد أيضًا الحاجة لإقامة تحالف انتخابى معارض . حيث أكدت استطلاعات الرأى والمسوحات التى أجريت أثناء الحملة الانتخابية ، أن عدد الغانيين غير الملتزمين حزبيًا يقدر بحوالى ٤٥٪ من الناخبين المسجلين . وفى ظل عدم الارتباط بأى حزب سياسى على وجه الخصوص ، فإن هؤلاء الناخبين غير الملتزمين حزبيًا قد يجدون أن انفصال وتجزئة المعارضة يمثل عقبة كبيرة أمام التصويت ، إذا كانوا يرغبون بشدة فى تغيير الحكومة . وربما يقرر بعض هؤلاء الناخبين غير الملتزمين حزبياً أن يلقوا بثقلهم خلف حكومة ال NDC التى يرأسها رولنجز ، وذلك كحل لحالة الحيرة واليأس التى ربما يجدون أنفسهم فيها .

هذا ، وقد كانت مظاهرات Kumi-Preko التى نظمها التحالف من أجل التغيير AFC - Alliance for Change فى أكرا ، كوماسى ، كوفورديا Kofordua ، تامالى وغيرها من العواصم الإقليمية ، احتجاجًا على فرض ضريبة القيمة المضافة ، وكذلك المستوى شديد الارتفاع من المشاركة الشعبية فى هذه المظاهرات ، بمثابة حافز لقيام تحالف انتخابى معارض . والأكثر من ذلك أن ال AFC الذى اكتسب شعبيته من تلك المظاهرات ، قد اجتذب معظم قياداته البارزة من كل من ال NPP والتقاليد السياسية النكرومية . إن نجاح هذه الاحتجاجات الجماهيرية ، وما تلا ذلك من تراجع عن ضريبة القيمة المضافة ، لا يوضح فقط حجم الناخبين الغانيين غير الملتزمين حزبيًا ومدى إمكانية اكتسابهم إلى جانب حزب معارض موثوق به ، ولكنه أبرز أيضًا الحاجة إلى التوحد بين القوى السياسية ، إذا كانوا ينشدون النجاح فى الصراع الانتخابى مع رولنجز وال NDC . وهو ما يؤكد القول بأنه "فى الوحدة تكمن القوة" .

والواقع أن احتمالات إنشاء المعارضة لجبهة متحدة ناجحة كانت ستصبح قوية جداً ، فإذا وافق كويزى برات Kwesi Pratt وتشارلز وريكو بروبى Charles Wereko - Brobby وأكوفو أدو Akuffo-Addo وغيرهم من أعضاء ال CP P وال UP على تنظيم مثل هذه المظاهرات التاريخية الهامة ، فإن أى شىء لم يكن ليمنع التقليدين السياسيين من الاتحاد معاً . و الواقع أيضاً أنه لا يوجد مبرر لكى تسمح أحزاب المعارضة لأحقاد الماضى السياسية بأن تعترض طريقها وهى فى سبيلها لتحقيق النجاح الانتخابى المحتمل الذى يبشر به الموقف السياسى . وفى ظل هذه الظروف فإن التحالف الانتخابى لأحزاب المعارضة الأساسية ، أصبح ضرورة ملحة فى ذلك الوقت . هذا ، وقد أكدت النماذج الخاصة بالدول الأفريقية الأخرى ، وخاصة زامبيا وبنين – والتى ساعدت فيهما الجبهة المتحدة لأحزاب المعارضة على هزيمة الحزب القابع فى السلطة – على أن الحاجة إلى الوحدة أصبحت ماسة بنفس الدرجة .

إن الاتجاه نحو الاتحاد قد تدعم أكثر بفضل المقولة التى تذهب إلى أن الحزب الحاكم نفسه NDC يستمد قوته من التحالفات السياسية ، حيث كان الحزب متحالفاً عام ١٩٩٢ فى إطار تحالف تقدمى مكون من ثلاثة أحزاب هى NDC و NCP و Eagle ، وفى عام ١٩٩٦ كان هذا التحالف يضم NDC و Egle وحزب الشعب الديموقراطى DPP - Democratic Peoples Party . والواقع أن ال NDC لم يقم تحالفات مع الأحزاب السياسية الجديدة فقط ، و إنما كان هناك بعض من أعضائه القياديين – أمثال ميمينى باوميا Mumuni Bawumia ، كوجو تسيكاتا Kogo Tsikata ، أوبيد أسامو ، moah Obed Asa ، مينيفى Munifie وفيستيان نيلسون Fustian Nelson– الذين ينحدرون فى الغالب من التقاليد السياسية لكوامى نكروما ودنكواه/بوسيا .

وأخيراً فإن الحاجة إلى قيام تحالف انتخابى معارض بين أعضاء حزبى نكروما/ دنكواه بوسيا ، كانت تسوغها الحجج التاريخية ، فمن الناحية التاريخية ذكر أن ال CPP كان ينحدر من نفس الأصل الوطنى مثل ال UGCC "أعضاء دنكواه/بوسيا"، وأنه كفرع قد أخذ اسمه و برنامجه و العديد من الأشياء الأخرى ، بما فى ذلك استخدام اسم غانا ليطلق على ساحل الذهب المستقل . كما تولى د. دنكواه كتابة البرقية الطويلة التى أرسلت لوزير المستعمرات فى ٢٩ فبراير ١٩٤٩ التى طالبت

بتعيين مبعوث خاص لتولى سلطات الحكومة المؤقتة أثناء اجتماع الجمعية الدستورية ، ثم دعمها بمقال تحت عنوان "حانت ساعة الاستقلال" ، تم نشره فى ٢٣ مارس ١٩٤٨ . ولذلك فسوف يكون من الغريب ألا يرغب دنكواه وكل القادة المجتمعين – بعد كل ذلك – فى الحكم الذاتى الفورى ، كما ذهب البعض . والواقع أن قادة ال UGCC قد أقنعوا أنفسهم فى النهاية بلجنة كوسى Coussey Committee التى أصدرت دستور ١٩٥٠ ، الذى وصفه نكروما بأنه زائف ومخادع . على الجانب الآخر ، يمكن أن نرى نكروما الذى نظم الحملة الفعلية ضد الإدارة الاستعمارية البريطانية ، قد عاد للعمل تحت سلطة الحاكم الذى سجنه ، واستخدم – كقاعدة – ذلك الدستور الزائف ، وذلك حتى أصدر دستوراً معدلاً عام ١٩٥٤ . وفى أثناء انتخابات ١٩٥١ ، حينما فاز نكروما بـ ٣٨ مقعداً فى الجمعية الوطنية ، فى حين فاز دنكواه وحلفاؤه ب ٣ مقاعد . كتب دنكواه رسالة إلى نكروما فى ١٣ فبراير ١٩٥١ – وذلك بعد يوم من إطلاق سراحه من السجن – مؤكداً فيها الآتى :

"عزيزى . كوامى ، إنها لمناسبة سعيدة ، لقد قاتلت أفضل القتال ، وانتصرت من أجل عدالة قضيتنا . إن سجنك ثم إطلاق سراحك بمثابة رمز للانتصار على الإمبريالية. ربما تكون قد فعلت أخطاءً ، على نحو ما يفعل العظماء ، ولكنك اجتزت طريق النار "النار الروحية" ، كما أنك عانيت جسدياً فى سبيل قضية وطننا الأم ... ربما تكون آلهة غانا قد ساعدتك و أرشدتك ، وربما يكون التشويه الذى لا أساس له من الصحة ، وسوء الفهم الذى حدث فى الماضى ، والذى أدى إلى الشقاق فى إطار صراعنا ، قد اندثر مع ماضيه . لقد بدأنا مع ساحل الذهب المتحد ، فدعنا نستكمل العمل من أجل وطن متحد ... باركك الله" .

وتؤكد هذه الحقائق وجهة النظر القائلة بأن الحزبين الوطنيين يريدان الحكم الذاتى الفورى ، ولكنهما كانا أيضًا واقعيين و يعلمان متى يتم تغيير الإيقاع أو نظام العمل . ولذلك يرى أنصار التحالف الانتخابى المعارض أن هذين التقليدين الحزبيين – فى بعض النواحى – ربما يمثلان أفضل بالنص أو الرواية الغانية (Tweed Ledum and Tweedledee) ، وبالمعنى الرمزى فإن الحزبين يمثلان "Funtumrefu - Denkyemref" أو تمساحين توءمين لهما معدة واحدة ، وبالتالى فهما لا يتشاجران مطلقًا من أجل الطعام ، كما يوجد بينهما الكثير من الأمور المشتركة بمفهوم المطالب والطموحات السياسية .

ومن هنا كان هناك تركيز على الأمور المشتركة النابعة - على الأقل جزئيًا - من التجربة التاريخية المشتركة .

وكما هو موضح فى الجدولين ١ و ٢ ، فقد فاز رولنجز والـ NDC بكل من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية باكتساح .

الجدول (١) : نتائج الانتخابات الرئاسية

المرشح	توزيع الأصوات	٪
رولنجز - التحالف التقدمى - PA	٤,٠٠٩,٧٦٠	٥٧,٤
كوفور - التحالف العظيم - GA	٢,٨٢٥,٧١٥	٣٩,٦
ماهاما - E.N. Mahama	٢١٠,٩٨٠	٣
مجموع الأصوات	٧,٢٢٥,١٦١	١٠٠

الجدول (٢) : نتائج الانتخابات البرلمانية

الحزب	عدد المقاعد التى فاز بها
NDC "الذى يتزعمه رولنجز - التحالف التقدمى"	١٣٣
NPP "الحزب الوطنى الجديد بزعامة كوفور - التحالف العظيم"	٦١
PCP "حزب مؤتمر الشعب المؤيد لكوفور - التحالف العظيم"	٥
PNC "الذى يرأسه ماهاما"	١
المجموع	٢٠٠

هذا ، وقد أسفرت نتائج الانتخابات الرئاسية عن فوز واضح للرئيس رولنجز ، حيث فاز رولنجز بـ ٤,٠٩٩,٧٦٠ مليون صوت من إجمالى الأصوات الصحيحة التى تم الإدلاء بها ، والتى تبلغ ٧,٢٢٥,١٦١ مليون صوت ، بنسبة ٥٧,٤٪ ، وذلك بالمقارنة بانتخابات ١٩٩٢ التى حصل خلالها على ٥٨,٣٪ من الأصوات .أما كوفور ،

فقد حصل على ٢,٨٢٥,٧١٥ مليون صوت ، بنسبة ٣٩,٦٪ من الأصوات الصحيحة التى تم الإدلاء بها ، وهو ما يعبر عن أداء أفضل بالمقارنة بـ أدو بوهن Adu Boahen فى انتخابات ١٩٩٢ التى حصل فيها الأخير على ٣٠,٤٪ من إجمالى الأصوات لصحيحة التى تم الإدلاء بها . وهناك عاملان ربما يفسران هذا التحسن فى أداء كوفور وهما :

١ – تكوين التحالف المعارض "التحالف العظيم" .

٢ – السمات الشخصية لكوفور ذاته .

إن نظرة عابرة على نتائج الانتخابات الرئاسية توضح أن أداء الـ PNC كان ضعيفًا ، حيث فاز ماهاما ب ٢١٠,٩٨٠ ألف صوت ، بنسبة ٣٪ من إجمالى الأصوات التى تم الإدلاء بها .

وهو ما يمثل انحداراً شديداً بالمقارنة بسلفه د. هيلا ليمان الذى حصل على حوالى ٧٪ من الأصوات عام ١٩٩٢ ، وهو ما يعنى ضمنًا أن ليمان كان أكثر شعبية من ماهاما .

وفى الانتخابات البرلمانية ، فاز الـ NDC بـ ١٧ مقعداً من المقاعد الـ ٢١ فى منطقة برونج أوهافو ، وفاز أيضًا بـ ١٥ مقعداً من بين ٢٦ مقعداً فى المنطقة الشرقية ، و ١٨ مقعداً من بين ٢٣ مقعداً فى المنطقة الشمالية ، و ١٢ مقعداً من بين ١٩ مقعداً فى المنطقة الغربية ، بينما فلز الحزب بكل المقاعد فى مناطق فولتا والشرق الأعلى والغرب الأعلى وهى "١٩–١٢–٨" مقعداً على التوالى . غير أن أداء الـ NDC جاء فقيراً فى منطقة الأشانتى فقط حيث فاز الحزب بـ ٥ مقاعد فقط من بين ٣٣ مقعداً ، فى حين فاز منافسوه اللدودون "GA و NPP" بأغلبية المقاعد .

ومن الجدير بالذكر ، أن الـ NDC – وعلى خلاف الأحزاب السياسية المعارضة – قد فاز بدوائر انتخابية فى كل واحدة من المناطق العشر ، وهو ما يجعله الحزب الوحيد الذى يحظى بالتأييد الشعبى الأوسع نطاقًا .

دلالات الانتخابات التالية :

يمكن القول بأن الانتخابات العامة لعام ١٩٩٦ قد دعمت التحول فى الطبوغرافيا السياسية فى غانا ، ووفقًا لما أكدته فى مكان آخر من هذه الورقة ، فإن معظم الفترات التاريخية لهذه الدولة تؤكد أن الحياة السياسية فيها يسيطر عليها تقليدان سياسيان هما تقليد الـ CPP المرتبط بنكروما و تقليد دنكواه/بوسيا ، وهو ما أدى لانقسام جمهور الناخبين إلى معسكرين تصويتيين واسعين .

وقبل عام ١٩٩٢ ، فإن الانتخابات الثلاثة التى أجريت – لكى تقود البلاد نحو الحكم الدستورى – قد فاز بها أحزاب تنتمى لكل من هذين التقليدين . حيث فازت بها الأحزاب المنتمية لتقليد نكروما مرتين فى عامى ١٩٥٧ و ١٩٧٩ ، بينما فازت الأحزاب المنتمية لتقليد دنكواه/بوسيا مرة واحدة عام ١٩٦٩ . ومنذ عام ١٩٨١ ، عندما بدأ رولنجز ثورته فى ٣١ ديسمبر ، وحتى انتخابات ١٩٩٦ ، نجح رولنجز فى تأسيس قوة ثالثة يعتد بها فى الحياة السياسية الغانية . كما سجلت انتخابات ١٩٩٦ الرئاسية والبرلمانية فى ٧ ديسمبر المرة الثانية خلال دورتين انتخابيتين متعاقبتين منذ ١٩٩٢ التى تفقد فيها الأحزاب التى تدعى الانتماء إلى تراث نكروما ودنكواه/بوسيا – القادة الوطنين الغانيين الذين تولوا السلطة بعد الاستقلال مباشرة – السلطة فى المجلس الديموقراطى الوطنى **National Democratic Congress** ، وقد عبر هودو يحيى **Hudu Yahaya** "السكرتير العام للمجلس" عن ذلك قائلاً : "إن المرحلة التالية للاستقلال فى تاريخنا قد انتهت عام ١٩٧٠ ، حيث جاء وصول الـ NDC للسلطة عام ١٩٩٢ ليمثل عهداً جديداً ، وفكراً جديداً ، يختلف جداً عن ذلك العهد الذى ساد بعد الاستقلال ، وحتى بداية السبعينيات" . **(Ghanaian Times, 19 December 1996)** . كما عبر تشارلز ويريكو بروبى **Charles Wereko Brobby** – الذى استقال من الـ NPP لينشىء حركة غانا المتحدة **United Ghana Movement** – عن اتفاقه مع هودو يحيى ، وذلك عندما أكد ما يلى :

"إن المعارضة قد قللت من قوة رولنجز ، الذى يمثل القوة السياسية القائدة فى الوقت الراهن ، وعندما تدرك المعارضة ذلك ، فإنه سيكون بإمكانها فى هذه الحالة فقط البدء فى تقدير مدى المشكلة التى تواجهها ..." **(Ghanaian Times, 19 December 1996)** .

وبينما تعتبر مسألة القوة الثالثة فى السياسات الغانية أمراً لا يقبل الجدل ، فقد ذهبت بعض التحليلات إلى التأكيد على دور العامل الاثنى فى كل من انتخابات ١٩٩٢ و ١٩٩٦ فى تفسير النجاح الانتخابى لـ NDC. وعلى وجه اليقين ، فقد جسدت نتائج الانتخابات الرئاسية و البرلمانية عام ١٩٩٦ نموذجًا راسخًا للتصويت فى اثنتين من مناطق الدولة العشر . وقد انعكس هذا النموذج بشكل قوى جداً فى انتخابات ١٩٩٢ ، وعلى سبيل المثال فقد جاءت أعلى الأصوات بالنسبة لأى دائرة مفردة فى الانتخابات الرئاسية من بانتاما Bantama فى كوماسى عاصمة الأشانتى ، حيث حصل كوفور على ١٢٨ , ٨١ ألف صوت فى مقابل ١٨ , ٤٨٧ ألف صوت لرولنجز و ١٠٧٦ صوتًا لماهاما .

وفى انتخابات ١٩٩٢ حصل رولنجز – مرشح الـNDC للرئاسة – على ٩٣ , ٢٪ من الأصوات فى منطقة فولتا ، كما حصل الحزب على كل مقاعد هذه المنطقة باستثناء دائرة نكوانتا . هذا وقد حقق الحزب فوزًا كاسحًا أيضًا عندما فاز بكل المقاعد فى المناطق الشمالية الثلاث ، فى حين صوتت كل الدوائر فى أشانتى والبلديات الرئيسية والعواصم لصالح الـ NPP . وعلى نحو مشابه ، فقد فاز رولنجز – مرشح الـ NDC للرئاسة – فى انتخابات ١٩٩٦ بـ ٩٤ , ٥٪ من أصوات الناخبين فى منطقة فولتا ، كما اكتسح كافة المقاعد فى هذه المنطقة والتى يبلغ عددها ١٩ مقعداً ، و فاز أيضًا بـ ١٨ مقعداً من ٢٣ مقعداً فى المنطقة الشمالية ، و كل المقاعد فى المناطق الشرقية العليا والغربية العليا .

ومثلما حدث فى انتخابات ١٩٩٢ ، فقد فاز كوفور – مرشح الـ NPP للرئاسة – أيضًا بـ ٦٥ , ٨٪ من أصوات الناخبين فى أشانتى ، كما فاز الـ NPP بـ ٢٧ مقعداً من بين ٣٢ مقعداً فى هذه المنطقة . كما كانت معظم أصوات المناطق الحضرية مثل "سيكوندى Sekondy ، كيب كوست Cape Coast ، وتامالى وكوفوريديوا Coforidua" فى صالح الـ NPP . على أنه كان هناك تطور هام تمثل فى فوز رولنجز فى الانتخابات الرئاسية فى دوائر مثل "أبليكوما Ablekuma إلى الجنوب من أكرا الكبرى وأوفنسو شمال Offinso North وأسوكوا شرق Asokwa East فى أشانتى وونتشى شرق wenchi East فى برونج أوهافو و بيمبيلا Bimbila وولينسى Wulensi فى المنطقة الشمالية وإيليمبيل Ellembelle

فى المنطقة الغربية" ، فى الوقت الذى هزم فيه المرشحون البرلمانيون لحزبه فى نفس هذه الدوائر ، ويرجع ذلك فى الغالب إلى العوامل السياسية المحلية والعوامل الشخصية الفردية (Ayee, 1997:18) ، وهذا النموذج يمكن تفسيره بالعامل الاثنى .

وبينما لا يمكن استبعاد دور العامل الاثنى كلية فى الانتخابات، وخاصة بالنسبة لمناطق الأشانتى وفولتا ، فإنه ينبغى التأكيد – برغم ذلك – على أن السلوك التصويتى فى هاتين المنطقتين لا يعبر عن السلوك التصويتى فى مناطق الدولة الأخرى . ولذلك ينبغى علينا أن ننظر لما هو أبعد من ذلك ، من أجل تفسير وفهم السياسات الانتخابية فى انتخابات ١٩٩٦ . وكما أكدنا من قبل فإن فهم السياسات الانتخابية فى إطار انتخابات ١٩٩٦ يستوجب أن يأخذ الفرد بعين الاعتبار التحالفات الجديدة للقوى السياسية فى الدولة ، و بالمثل يجب عليه أن يأخذ فى اعتباره التحرك بعيداً عن التصويت الحزبى بشكل أساسى نحو مزيج من التصويت الحزبى والقضية التصويتية وهو ما يحث عادة بين شريحة واسعة من الناخبين ، مما أدى – ببساطة – إلى ظهور انشقاقات انتخابية جديدة بين الناخبين الغانيين . هذا ، وتشير الشواهد أو الأدلة المستقاة من نتائج الانتخابات والتطورات السياسية اللاحقة للانتخابات عبر البلاد ، إلى حقيقة أن معظم هؤلاء المؤيدين التقليديين والمتعاطفين مع تقليد الـ CPP قد انضموا إلى الـ NDC فى ائتلاف "يسار وسط" جديد ، عرف باسم التحالف التقدمى . وقد تأكد ذلك بالحقيقة التى تؤكد سيطرة الـ NDC على المناطق الشرقية و منطقة برونج أوهافو ، على الرغم من كونها معاقل سابقة لـ NPP "تقليد دنكواه/بوسيا" ، وكذلك سيطرته على المناطق الغربية والوسطى التى ينظر إليها باعتبارها حكراً على تقليد الـ CPP .

والواقع أن التوصيف الملائم للانشقاقات السياسية فى غانا – فى الوقت الراهن – ربما يتمثل فيما يلى :

١ – شمال الوسط "Centre-Left" الذى يشغله الـ NDC والتحالف التقدمى .

٢ – يمين الوسط "Centre-Right" الذى يمثله الـ PCP والأحزاب الأخرى المرتبطة بالتقليد السياسى لنكروما .

٣ – اليمين "Right" الذى يشغله الـ NPP والذى ينتمى للتقليد السياس لدنكواه/بوسيا .

والحقيقة أن الـ NDC قد استولى فعلياً على المركز السياسى لـ CPP ، بينما انتقل الأخير الذى يمثله الـ PCP وغيره من الأحزاب ، إلى يمين الوسط . وهناك العديد من الأسباب التى أدت إلى إعادة هيكلة التحالف السياسى فى غانا ، ويتمثل التفسير الأول المقبول لهذه التحالفات الجديدة فى الارتباط الوثيق بين الأفكار الثورية الراديكالية لـ CPP ومبادىء الـ NDC . وبالإضافة إلى كل المقاصد والأهداف ، فإن الديموقراطية الاجتماعية لرولنجز والـ NDC تتماثل مع تلك الأهداف التى أنشأها تقليد نكروما فى الأساس .

ومع نهاية عقد السبعينات ، واجهت غانا سلسلة متوالية من الأزمات التى أدت إلى اضطرابات سياسية واسعة من جانب قطاع عريض من الجماهير . وفى محاولة لاستغلال هذه الأزمات من أجل الاستيلاء على السلطة السياسية ، فقد أقحم مجلس الدفاع الوطنى المؤقت PNDC Provisional National Defense Council – نفسه فى ذلك الموقف المشتعل ، ولذلك لم يكن أمام الـ CPP أى خيار آخر سوى التعامل مع الـ NDC كشرط لبقائه وشرعيته .

وكخطوة أولى ، فقد أجريت عملية تعبئة ضخمة للفئة الساخطة فى المجتمع الغانى ، الطبقة الوسطى الدنيا ، طبقات العمال وبالمثل العاطلون ، أنصاف العاملين Semi Employed والمشتغلين فى القطاع غير الرسمى – وذلك فى إطار صراع سياسى ضد المؤسسات التجارية الغانية ، والتى تضم الطبقات العليا والوسطى فى كل من القطاعين العام والخاص . (Ninsin, 1996:27) . وهو ما أدى لحدوث انشقاقات سياسية جديدة فى السياسات الغانية الحالية . وفى وصفه لهذه الانشقاقات السياسية الناشئة ، كتب ميك أوكوى Mike Oquaye قائلاً :

"إن الثورة قد قسمت الأمة فى البداية بين الشعب People والمواطنين Citizens ، أى بين هؤلاء الذين يلعبون دور التحكم فى شئون الدولة وهؤلاء الذين لا يلعبون ذلك الدور . ويضم المواطنون فئات المهنيين ، المديرين ، أصحاب الأعمال ، ملاك الأراضى ، المزارعين الناجحين والبرجوازية المثقفة . بينما يشمل الشعب البؤساء ، المضطهدين ، طبقة العمال والجند : رجال البوليس والمحاربين ، المزارعين الموسميين ، صغار التجار والتقدميين من المثقفين والطلاب ..." .

(Oquaye, 1995 : 263)

هذا ، وكانت كوادر الشعب تنتمى لأصول اجتماعية وتقاليد متنوعة ، وبالتالى فقد حشدت هذه الفئة التأييد السياسى لـ NDC ، وقد تركز هؤلاء الكوادر فى منظمات عديدة مثل المنظمات التطوعية التقدمية ، Mobisquads ، ACDR s ، التنظيم النكرومى المتحرر المرتبط بـ NDC ، وحركة ٣١ ديسمبر النسائية . إن الشىء المشترك بين هذه الجماعات يتمثل فى حماسها الثورى ، حيث اكتسبت معظمها الوعى السياسى فى عهد رولنجز ، وبالتالى فهم لا يعرفون سياسيين آخرين ، أو أساليب سياسية واستراتيجيات وإنجازات أخرى غير تلك الخاصة برولنجز . وفى هذه الحالة فإن أسماء مثل نكروما ودنكواه وبوسيا ، لم تكن هى الأسماء التى تمس الوتر السياسى المألوف لديهم .

إن التغير الثانى فى التحالفات يتمثل فى العلاقة المتنامية بين القضايا السياسية والاختيار التصويتى ، والعلاقة المتناقصة بين الخطوط الحزبية التقليدية والاختيار التصويتى ، وهى وجهة النظر التى أكدها المسح الذى أجراه قسم العلوم السياسية فى جامعة غانا عقب الانتخابات . حيث أكد ٨٠٪ من بين ٢٧٠٠ من الناخبين الذين يمثلون عينة المسح ، أنهم ينتمون لحزب سياسى معين ، وذلك عندما سئلوا عما إذا كانوا يرون أنفسهم ينتمون إلى حزب سياسى ما . وعندما سئل المستجوبون بعد ذلك عن السبب الذى دفعهم إلى التصويت لصالح حزب معين ، ذكر ٦٥٪ منهم أنهم صوتوا لصالح حزب معين نظراً لأن ذلك الحزب لديه من السياسات الجيدة ما يضمن تحقيق التنمية للبلاد . وعند مقارنة ذلك بالإجابة البديلة ، أجاب ٢,٤٪ فقط من المستجوبين أنهم صوتوا وفقاً للاعتبارات الحزبية التقليدية ، وذلك عندما سئلوا عما إذا كانوا قد صوتوا على أساس الانتماء الحزبى التقليدى . ومن ثم فإن التباين فى العلاقة الارتباطية بين الموقف/التصويت والعلاقة الارتباطية بين الانتماء الحزبى/التصويت ، كان دراماتيكياً فى ظل انتخابات ١٩٩٦ .

وعندما سئل المستجوبون عن ترتيب القضايا التى يعتقدون أنها أكثر أهمية ، والتى يجب أن يركز عليها الساسة ، جاءت الإجابات على النحو التالى : أكد ١٢٠٩ "٤٤,٨٪" من المستجوبين الذين يبلغ عددهم ٢٧٠٠ شخصاً أن البطالة هى القضية الأولى ، فى حين أشار ١٠٤٨ "٣٨,٨٪" إلى التضخم باعتباره قضية قومية هامة ،

بينما أكد ١٢٧ "٤,٧٪" على الفساد في المجال الاقتصادى بشكل عام . وهنا يمكن القول بأن معظم المستجوبين كانوا متشائمين إلى حد كبير . وعندما سئل المستجوبون عن حالة الاقتصاد الغانى قبيل الانتخابات مباشرة ، أجاب ١٩,٥٪ بأن الاقتصاد فى حالة سيئة جداً ، فى حين ذكر ١٦,٧٪ أن حالة الاقتصاد أصبحت أسوأ مما كانت عليه عام ١٩٩٢ ، بينما أكد ١٣٪ منهم أن حالة الاقتصاد أصبحت أفضل مما كانت عليه . و قد سئل المستجوبون أيضًا عما إذا كانت نوعية حياتهم قد تحسنت عما كانت عليه أثناء انتخابات ١٩٩٢ ، وهنا أجاب قطاع كبير منهم يمثل ٦٠,٣٪ بـ " لا" ، بينما أجاب ٣٢,٢٪ بـ " نعم" . وعند مقارنة ذلك بشعار الحملة الانتخابية للتحالف العظيم وهو "Hwe Wo Asetena Mu Na to Aba No" ، والذى يعنى أنه يجب عليك أن تفكر ملياً فى وضعك الاقتصادى قبل أن تدلى بصوتك . فإنه سيكون من الصعب أن نفهم لماذا صوت الناخبون لصالح الـ NDC والتحالف التقدمي ؟ مفضلين ذلك على التصويت لصالح الـ NPP والـ GA .

إن التفسير – برغم ذلك – يكمن فى العلاقة الارتباطية القوية بين موقف الناخبين من قضية الاستمرارية وموقف الـ NDC منها ، حيث يذكر أن الـ NDC قد أسس حملته الانتخابية حول الموضوعات المتعلقة بالاستمرارية والاستقرار والتنمية ، كما يبدو أن معظم الناخبين الغانيين قد تبنوا الموقف الفلسفى الذى يرى أن "الشيطان الذى تعرفه أفضل من الملاك الذى لا تعرفه" . ووفقًا لذلك أجاب ٤١,٩٪ من المستجوبين – عندما سئلوا عن تحديد القضايا التى أثرت على تصويتهم – بأن صوتهم قد تأثر بالسياسات الجيدة لـ NDC ، فى حين ذكر ١٥,٧٪ منهم أن صوتهم قد تأثر بالقيادة الجيدة والأمينة لرولنجز ، وهو ما كان يعنى فى ذلك الوقت أن رولنجز والـ NDC قد فازوا بالانتخابات استناداً إلى السياسات الجيدة التى اتبعتها حكومة الـ NDC وقائدها فى الماضى .

إن النتيجة النهائية قد اتضحت الآن ، وهى استمرارية الـ NDC فى الحياة السياسية الغانية ، حيث تمكن الحزب – عن طريق بناء هيكل حزبى هيراركى التنظيم من المستوى الوطنى وحتى مستوى الدائرة – من الفوز بدوائر انتخابية فى كل واحدة من مناطق الدولة العشر ، وهو ما أوضح حقيقة أن الـ NDC يعد أكثر تنظيمًا من

الأحزاب السياسية المعارضة . إن بناء هيئة كوادر الحزب يتكون من لجنة الدفاع عن الثورة ، النادى الوطنى The Patriotic Club ، حركة ٣١ ديسمبر النسائية ، المنظمات التطوعية التقدمية وغيرها من التنظيمات التى سهلت بدرجة كبيرة عملية التعبئة السياسية ونشر برنامج الحزب فى المناطق الريفية ، وبالتالى فليس من قبيل المفاجأة أن يكون هناك إجماع ريفى كبير على الحزب فى كل من انتخابات ١٩٩٢ و ١٩٩٦ .

إن إخفاق التحالف العظيم فى إزاحة رولنجز والـ NDC عن السلطة ، قد أوضح بجلاء أنه لا أمل فى قيام تحالف انتخابى معارض فعال . فالسرعة التى اتسم بها توقيع ميثاق التحالف العظيم ، قد اقترنت بالخلافات التالية للانتخابات بين البرلمانيين فى الـ PCP والـ NPP ، حول مسالة تقييم مجلس الوزراء فى حكومة رولنجز السابقة ، مما أدى لترك الكثير من الأمور المطلوبة . كما أن التحالفات تكون جيدة فقط ، إذا كانت القوى المساهمة فيها مؤمنة بذات القناعات الأيديولوجية (Ayee,1996) . وقد كان لهذا التطور دلالات هامة بالنسبة لديموقراطية التعددية فى غانا .

والواقع أنه ليست هناك حاجة للتأكيد على أن الفوز بالانتخابات فى أى دولة أفريقية فى الوقت الراهن ، يتطلب قدراً ضخماً من الأموال والموارد الأخرى ، فإذا أخذنا فى الاعتبار الموقف المالى الضعيف للأحزاب السياسية المعارضة مقارنة بـ NDC فسوف يكون من المشكوك فيه أن يتمكن أى من الأحزاب المعارضة من استكمال المنافسة بشكل مبشر بالنجاح مع الـ NDC بدون بعض أشكال التمويل الحكومى . وإذا لم يتم التعامل بجدية مع مسألة التمويل والحاجة إلى ميدان للتحرك الأفقى بالنسبة لكل الأحزاب السياسية المسجلة ، فسوف تظل غانا – لفترة قادمة – دولة حزب واحد من الناحية الفعلية . وهو ما سوف يحرم الدولة من المزايا الناجمة عن ديمقراطية التعدد الحزبى ، فضلاً عن أنه لا يمكن تجاهل خطر عودة البلاد إلى النظام السلطوى الذى كان موجوداً فى الماضى القريب .

ووفقًا لما لاحظه ليكهام Luckham فإن التجارب الديموقراطية سوف تظل فى خطر ، طالما لم يتم التصدى للمواريث المتعددة للحكم السلطوى ، والتى تتضمن البيروقراطيات العسكرية والأمنية ذات الامتيازات الكبيرة ، والتى لا تخضع للمساءلة .

References

Ayee, J.R.A., (1997), "Ghana's 1996 general Elections: A post-mortem" *AAPS Occasional Paper Series*, Vol. 1, No. 1.

Dennis, A., (1964), *Politics in Ghana 1946-60* Oxford University.

Giovani, S. (1970), "Concept Misinformation in Comparative politics" *American Political Science Review*, Vol. LXIV, No. 4.

Haynes, J., (1993), "Sustainable democracy in Ghana? Problems and prospects" *Third World Quarterly*, Vol. 14, No. 3, 1993.

Luckham R., (1996), "Democracy and the Military: An Epitaph for Frankenstein's Monster?" *Democratization*, Vol. 3, No. 2.

Nie *et. al.*, (1989), "Parties and Elections" in Randall B. Ripley and Elliot E. Slotnick (*eds.*): *Readings in American Government and Politics*, Donnelley and Sons.

Ninsin, K.A. (1996), "Ghana: Beyond Crisis and Adjustment" *Africa Development* Vol. XXI, Nos. 2 and 3.

Oquaye, M., (1995), "The Ghanaian Elections of 1992 – A Dissenting View" *African Affairs* 94.

Newspapers/Documents

The Government Gazette Election Results.

The New Africa June 1979.

The Legon Observer, Vol. XI, No. 10, 13-26 July 1979.

-----, Vol. XI, No. 10, 13-26 July 1979.

-----, Vol. XI, No. 11, 27-10 August 1979.

West Africa, June 1979.

الفصل الثانى عشر

الأحزاب السياسية ، الانتخابات والاستقرار السياسى فى زامبيا

بقلم : ب.س. شيكولو
ترجمة : أيمن السيد شبانة

يمكن النظر إلى تبنى زامبيا لدستور الحزب الواحد عام ١٩٧٢ ، باعتباره محاولة لخلق هيكل مؤسسى قادر على تحجيم أنماط معينة من الصراعات والنزاعات التى زعزعت استقرار النظام السياسى ، ولذلك فإن نظام الحزب الواحد والنظام الانتخابى الذى يتطلبه يعد - بالأساس - بمثابة أداة لإدارة الصراع . إن النظام الانتخابى الجديد قد صمم بدقة لدعم تحقيق الاستقرار والاندماج الوطنى ، مع تشجيع تلك الدرجة الهامة من المنافسة فى إطار نظام الحزب الواحد فى ذات الوقت ، ولذلك فإن دراسة الأحزاب السياسية والانتخابات والاستقرار السياسى ، سوف يملأ فراغًا كبيراً فى إطار فهمنا لديموقراطية المشاركة القائمة على أساس نظام الحزب الواحد .

وتنطوى هذه الورقة على عدد من الأسئلة المحددة ، والتى تتعلق بالأحزاب السياسية والانتخابات والاستقرار السياسى فى زامبيا ، ومنها ما هو الشىء الذى صيغ الدستور من أجل تحقيقه ؟ وما هى العلاقة بين الأنماط الدستورية والاستقرار السياسى ؟ إن الإجابات الخاصة بتلك الأسئلة سوف يتم البحث عنها - بشكل أساسى - من خلال تحليل الانتخابات التى أجريت منذ تأسيس الجمهورية الثانية فى زامبيا .

السياسات الانتخابية فى الجمهورية الأولى : ١٩٦٤ - ١٩٧٢

إن الفترة الممتدة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٢ - والتى بلغت ذروتها مع تأسيس دولة الحزب الواحد فى زامبيا - مثلت عهداً من الضغط النظامى الذى هدد وحدة واستقرار

الأمة ، ذلك أن دستور الاستقلال الذى أقر العمل بنظام التعدد الحزبى ، قد نظر إليه من قبل قادة الدولة باعتباره مثيراً للانشقاقات ، فى وقت كانت الوحدة الوطنية مطلوبة فيه لدعم الاستقلال . ومن ناحية ثانية فإنه من أجل فهم العلاقة بين الأحزاب والانتخابات والاستقرار السياسى فى زامبيا ، فإن هناك ضرورة لوضع سيناريوأومخطط موجز لتقييم تأسيس دولة الحزب الواحد فى الإطار السياسى العام ، حيث حصلت زامبيا على الاستقلال الوطنى عام ١٩٦٤ ، فى ظل نظام الحزب المهيمن(١) ، الذى كان حزب الاستقلال الوطنى المتحد الحاكم **UNIP - United National Independence Party** يحتل فى إطاره الوضع المهيمن ، فى الوقت كان فيه المؤتمر الوطنى الأفريقى **ANC - African National Congress** لا يزال تنظيمًا ضعيفًا ولكنه قابل للنمو(٢) .

إن الوضع المهيمن الذى يتمتع به الـ **UNIP** يعتبر محوريًا لفهمنا للتطورات السياسية فيما بعد الاستقلال(٣) .

إن الضعف التنظيمى الواضح لـ **ANC** قد أقنع العديد من قادة الـ **UNIP** بأن الـ **ANC** سوف يموت "بالوفاة الطبيعية" . ولذلك – فإنه برغم الضغط الكبير من جانب القاعدة الجماهيرية لحظر الـ **ANC** وإقامة دولة حزب واحد من خلال الوسائل التشريعية – فقد أصرالرئيس كاوندا على أن سياسة الـ **UNIP** الخاصة بالتطور نحو دولة الحزب الواحد من خلال صندوق الاقتراع ، لا تسمح باتخاذ عمل تشريعى تحريمى ضد المعارضة . حيث أصر الرئيس كاوندا على الأساليب " الطوعية أو الاختيارية " التى تستند إلى ما أسماه **Rasmussen** باستراتيجية "الكرة الثلجية **Snowball** أو الفعالية **Bandwagon**" . وتفترض هذه الاستراتيجية أن الـ **UNIP** سوف يتزايد مثل الكرة الثلجية فى الحجم والقوة ، فى الوقت الذى سوف يضمر فيه الـ **ANC** ، حتى يختفى فى النهاية من الميدان السياسى .

(Rasmussen, 1969 : 409)

ومثلما أوضح الرئيس كاوندا "إذا كان ما يحدث فى كل من الانتخابات البرلمانية وانتخابات الحكومة المحلية يعتبر أمراً عابراً ، فإننا – بوضوح – نكون قد اقتربنا جداً

من تحقيق دولة الحزب الواحد" (Zambia, 1967 : 10-11) . وهو ما يوضح بالتالى أن الرئيس كاوندا ورفاقه كانوا ينشدون تحقيق دولة الحزب الواحد من خلال الأساليب الرضائية . وفى هذا السياق اعتمد الـ UNIP بشكل مكثف على الأساليب القسرية والطوعية لإقناع مؤيدى الـ ANC بأن مصالحهم السياسية والاقتصادية سوف تكون محل تقدير بشكل أفضل من جانب الـ UNIP ، ومن ثم فقد كان شعار الحزب "أنه سيدفع من أجل الانتماء إلى الـ UNIP" ، غير أن التملق والأساليب الإقناعية لـ UNIP لم تقنع الـ ANC بالانصهار أو الذوبان فى الـ UNIP . وبدلاً من الموت بالوفاة الطبيعية ، فإن الـ ANC قد تزايدت قوته بشكل متواصل . وبكلمات أخرى ، فإن الانتخابات المتتالية لم تمكن الـ UNIP من الفوز بالتأييد اللازم لهدفه المعلن المتمثل فى تحقيق دولة الحزب الواحد من خلال صندوق الاقتراع .

إن العامل الأساسى المسئول عن ذلك ، كان هو الصراع داخل الـ UNIP ذاته ، وهو الصراع الذى كانت تغذيه الانشقاقات الحزبية . وكما سنرى فيما بعد فإن الانشقاقات الحزبية داخل الـ UNIP هى التى أدت فى النهاية إلى إقرار دولة الحزب الواحد . وفى ضوء ذلك فإن الوضع المهيمن الذى يتمتع به الـ UNIP سوف يكون - فى ذلك الحين - عاملاً حاسماً لفهمنا لطبيعة الصراع داخل الحزب .

وعلى المستوى الكلى ، فإن هيمنة الـ UNIP يمكن أن تفسر بشكل أساسى فى ضوء المزايا التنظيمية التى يتمتع بها فى المحيط الريفى والمراكز الحضرية .

ولكن بينما أدت سيطرة الـ UNIP إلى تأخير الاختراق أو التقدم السريع لـ ANC بشكل ضئيل جداً ، فإنها أيضاً قد نقلت محور المنافسة إلى داخل الـ UNIP ذاته . حيث أن وجود مصالح متشعبة داخل الـ UNIP قد تسبب - بدرجة كبيرة - فى إنهاك الحزب الذى ازداد ضعفاً بعد انتخابات ١٩٦٦ بفعل الاتجاهات المتجاذبة داخله . هذا ، وقد بلغ صراع الفصائل داخل الـ UNIP مدى خطيراً فى المؤتمر العام الحاسم للحزب فى ميلونجوشى Mulungushi فى أغسطس ١٩٦٧ ، كما أخذ شكل الصراع الإقليمى أو الاثنى . والحقيقة أن هذا الصراع قد تفاقم بفضل عاملين مترابطين :

(Molteno, 1974:48; Soremekum, 1972:173)

ويتمثل العامل الأول فى إدخال نظام الانتخابات التنافسية الحرة لإسناد المناصب فى اللجنة المركزية للحزب . وهو ما يمثل تخلياً عن الممارسة السابقة التى كان رئيس الحزب فى ظلها يقدم قائمة واحدة من المرشحين تحظى بموافقة اللجنة المركزية السالفة للنواب من أجل التصديق عليها . أما العامل الثانى ، فكان يتمثل فى العلاقة الارتباطية - فى المقام الأول - بين مناصب اللجنة المركزية لـ UNIP والمناصب الوزارية أو الوظائف الحكومية الرسمية . فالحصول على المناصب فى اللجنة المركزية كان يعتبر بمثابة وسائل ضرورية ليس فقط للحصول على القوة السياسية ، ولكن أيضاً من أجل السيطرة على الموارد الاقتصادية ، حيث كان ينظر للسيطرة على المناصب المركزية فى إطار الـ UNIP باعتبارها أمراً ضرورياً لتعويض الخسائر ، وتدعيم الأرباح ، أو - بشكل عام - تعظيم المنافع لصالح الشخص أو الفصيل ذاته .

وعلى الرغم من تصارع العديد من الجماعات والأفراد من أجل الهيمنة داخل الـ UNIP ، فإن انتخابات مولونجوشى - التى اتسمت بحدة المنافسة من أجل الوصول إلى اللجنة المركزية لـ UNIP عام ١٩٦٧ - قد أفسدت التناسق الذى ساد خلال السنوات الأولى التالية للاستقلال ، حيث قسمت الانتخابات الـ UNIP إلى فصيلين متمايزين اثنيًا ، وذلك بانضمام القادة المتحدثين بلغة بيمبا Bemba - نظراً لشعورهم النسبى بعدم الحصول على المكافأة والتقدير المناسب - إلى الأغلبية الحزبية الضعيفة المتحدثة بلغة تونجا Tonga ، وذلك لإسقاط القيادات من المتحدثين بلغة لوزى ونيانجا Lozi- Nyanga .

إن حرب الفصائل على المستوى المركزى سرعان ما انتشرت على مستوى القاعدة الإقليمية ، وقد انعكس ذلك فى تنامى الحركات الإقليمية . وعلى سبيل المثال كانت هناك الحركة التى عرفت باسم "Umodzi Ku M'mawa" أو "الوحدة فى الشرق - Unity in the East" ، والتى تكونت فى الإقليم الشرقى عام ١٩٦٨ . وقد كانت هذه الحركة تعبيراً عن الشعور بالاستياء نتيجة لاستبعاد الساسة الشرقيين البارزين من المناصب العليا فى الـ UNIP ، وعلى رأسهم روبن كامانجا Reuben Kamanga ، نائب الرئيس السابق الذى حل محله سيمون كابويبوى Simon Kapwepwe . وفى الإقليم الأوسط ، كانت هناك تقارير حول تشكيل Banto Botatwe Association بواسطة Ila Lenje المرتبطة

بجماعة تونجا فى إطار الـ UNIP ، وذلك لتحقيق هدف أساسى هو إبعاد سيمون كابوييوى من منصب نائب الرئيس (Times of Zambia,1968; Times of Zambia,1969) . وفى حالة الإقليم الغربى ، كانت هناك دعوات متزايدة تروج للانفصال (Times of Zambia, 1967) . وفى الإقليم الشمالى الغربى كان هناك استياء بسبب التوزيع غير العادل المزعوم للمقاعد البرلمانية ، بينما شهد إقليم لوابيلا Luapula إجماعًا على هوية لوابيلا المتمايزة عن جماعة بيمبا Bembas ، وهوما أدى للمطالبة بالتمثيل البرلمانى للوابيلا من خلال أبناء لوابيلا الحقيقيين (Molteno,1972) .

وفى حزام النحاس ، كان هناك قلق بسبب المدى الذى وصل إليه صراع الفصائل حول إسناد أو تخصيص الوظائف الحزبية فى المنطقة ، حيث حاول الفصيل الشمالى أن يدعم نفسه بقاعدة قوية من المؤيدين فى حزام النحاس (Times of Zambia,1972) .

وبينما وصفت حرب الفصائل داخل الـ UNIP باعتبارها صراعًا قبليًا ، فقد أوضح تحليل دقيق أن القبلية كانت فقط عاملاً ثانويًا، بينما كان العامل الأولى يتمثل فى الصراع النخبوى حول المناصب . وكما أوضح سكلار Sklar على نحو صحيح "فإنه قليلاً ما يمكن التسليم بأن الحركات القبلية ربما تخلق وتثار بواسطة رجال السلطة الجدد بهدف تعزيز مصالحهم الخاصة ، والتى تتمثل فى المصالح الأساسية للطبقات الاجتماعية البارزة ، وفى ذلك الحين تصبح القبلية قناعًا للارتقاء الطبقى" (Rotberg,1967:29) .

ولكن على الرغم من أن أصول ذلك الصراع تعود إلى النزاع حول توزيع السلطة والموارد فى الدولة بين القادة الوطنيين . إلا أنه بحلول عام ١٩٧١ فإن الموقف على المستوى المحلى كان – على نحو مماثل – لا سند له ، حيث تضمن الصراع التلاعب بقضية الولاء أو الانتماء بواسطة أفراد يسعون إلى تأمين وتدعيم السلطة والمركز السياسى ، ومن ثم فقد استخدم مصطلح الإقليمية لوصف ذلك الصراع (Molteno,1974) ، وبالتالى فإن الصراع الإقليمى يجد أصوله فى الصراع داخل النخبة . ومع استمرار الصراع النخبوى من أجل المناصب ، لجأ كل واحد من الفصائل إلى طلب التأييد من جانب الأقاليم ، وذلك استناداً إلى المخاوف والولاءات الإقليمية .

هذا ، وقد وصلت نتائج الصراع النخبوى إلى مدى بعيد ، إذ أنها أثرت بدرجة كبيرة على طبيعة المنافسة داخل الحزب ، وقد بدأ ذلك بحدث سياسى هام تمثل فى نشأة الحزب المتحد (United Party UP) نتيجة للصراع داخل الـ UNIP . والحزب المتحد ، هوحزب صغير تأسس عام ١٩٦٦ ، ولكن نتيجة لاستقطاب القوى الإقليمية فى الدولة فقد نمت قوة الـ UP فى الإقليم الغربى وعلى امتداد خطوط السكك الحديدية . كما أدت فاعليته وقدرته على حشد التأييد السياسى فى منطقة حزام النحاس إلى صدامات عنيفة مع الـ UNIP ، وهوما أدى إلى حظر الحزب عام ١٩٦٨ .

وبعد حظره ، وجه قادة الـ UP أنصارهم إلى التصويت لصالح الـ ANC ، كما انتخب عدد من رجال الحزب فيما بعد ضمن قائمة مرشحى ال ANC. وهوالأمر الذى مكن الـ ANC من الحصول على أكثر من ٨ مقاعد فى الإقليم الغربى ، وذلك فى الانتخابات العامة التى أجريت فى ديسمبر ١٩٦٨ ، فضلاً عن ١٣ مقعداً من بين ١٤ مقعداً تمكن الحزب من الاحتفاظ بها فى الإقليم الجنوبى . وبالتالى فبدلاً من الوفاة الطبيعية فقد برهن الحزب – فى الواقع – على مرونته ، فالحزب لم يحتفظ فقط بمركزه ، ولكنه زاد من تمثيله – من الناحية الفعلية – فى الجمعية الوطنية . وقد كان ذلك هو السبب الذى جعل قيادة الـ UNIP تنظر لنتائج الانتخابات باعتبارها شيئًا مخيبًا للآمال – على الرغم من فوز الـ UNIP بـ ٨١ مقعداً من بين ١٠٥ مقعداً – خاصة مع خسارة الحزب لـ ٨ مقاعد فى واحد من معاقلهم التقليدية . (Scott & Malteno, 1969 : Scarritt, 1969) .

وقد أدت الانتخابات العامة لعام ١٩٦٨ إلى تغير الموقف القيادى لـ UNIP بشكل كبير . فالحزب كان يأمل فى الفوز تقريبًا بكل المقاعد الستة فى المعقل التقليدى لـ ANC فى الإقليم الجنوبى ، ولكن بدلاً من ذلك ، استطاع الـ ANC أن يزيد من عدد مقاعده فى البرلمان ، وذلك من ٩ مقاعد كان الحزب قد حصل عليها عندما تم حل البرلمان إلى ٢٤ مقعداً .إن التقدم الكبير لـ ANC كان بمثابة ضربة كبيرة للمركز القيادى لـ UNIP ، الذى كان يتطلع إلى تحقيق الإجماع أملاً فى تأسيس نظام حزب واحد من خلال صندوق الاقتراع عن طريق الفوز بكل المقاعد أوبمعظمها على الأقل . إلا أنه منذ حدوث تلك النكسة، بدأ قادة الـ UNIP ينظرون إلى الـ ANC برؤية جديدة كبديل حقيقى محتمل لـ UNIP فى وسعه اجتذاب العناصر الساخطة من الـ UNIP .

وخلال الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧١ سعى الرئيس كاوندا إلى تقليل الأثر الخلافى للمنافسات الإقليمية داخل الـ UNIP ، وذلك من خلال الإصلاحات التى أدخلت على تنظيم الحزب . وعلى سبيل المثال ، فقد طرحت مسألة أن يكون لكل إقليم عدد متساوٍ من الأصوات ، وأن ينتخب كل إقليم عضوين فى اللجنة المركزية ، كما كانت هناك توصية أيضًا بألا يكون هناك نائبٌ للسكرتير العام للحزب . وبناء على ذلك فإن اللجنة المركزية التى اختيرت فى مايو ١٩٧١ ، كانت تضم على الأقل شخصين من كل إقليم . وقد كانت هذه الإجراءات مثيرة للجدل، حيث أدت إلى استياء الفصيل الشمالى بشدة وكان ذلك أمرًا مفهومًا نظرًا لأن تلك الإجراءات قد أنهت الوضع المهيمن الذى كان يتمتع به الفصيل المتحدث بلغة بيمبا فى إطار الـ UNIP ، بعد أن سحبت القاعدة الإقليمية قوتهم من تحت أقدامهم .

إن تنظيم ١٩٦٧ الحزبى – الذى كانت تتسق بموجبه أصوات كل إقليم فى انتخابات اللجنة المركزية للحزب مع عدد المناطق الحزبية التى يضمها ذلك الإقليم – كان يعطى الساسة الشماليين ميزة انتخابية واضحة ، إذ كان يمنحهم خمسة مناصب من بين مناصب اللجنة المركزية البالغة أحد عشر منصبًا ، إلا أن إعادة توزيع الأصوات داخل الحزب قد أفقدهم ميزتهم الانتخابية . ومن ثم فقد تمثل رد فعلهم فى تكوين "لجنة الأربعة والعشرين (Committee of 24) التى كان هدفها الأساسى هو مناهضة الإجراءات الجديدة والدفاع عن المركز المهيمن للساسة الشماليين داخل الـ UNIP . وفى إطار حملتهم المخططة للحفاظ على مركزهم القوى ، اتهم ساسة الشمال الـ UNIP بـ "القبلية". (Zambia Daily Mail, 1971) . ونظرًا لعدم القدرة على نقض الإجراءات الجديدة التى تطلبها التنظيم الجديد لـ UNIP فقد انسحب الفصيل الشمالى من الـ UNIP معلنًا تأسيس حزبه الخاص ، وهو الحزب المتحد التقدمى (UPP) وذلك فى ٢٢ أغسطس ١٩٧١ بهدف السعى لتحقيق وضع مهيمن من خارج الـ UNIP . (Bates, 1976:70) .

ومع تحول واحد من الفصائل إلى حزب معارض يتحدى الوضع القيادى لـ UNIP، فقد دخل الصراع الحزبى الداخلى مرحلة جديدة ، حيث أقنع ذلك الانشقاق قيادة الـ UNIP بأن وجود أحزاب معارضة يعنى عدم إمكانية احتواء الصراع الإقليمى ،

وأن تأسيس الـ UPP يمثل تهديداً بالغًا لبقاء الـ UNIP ذاته . إن الفصيل الشمالى كان يمثل قوة رئيسية فى إطار الـ UNIP ، ومن ثم فـإن انشقاق كابويبوى Kapwepwe كان يعنى أن الكثير من الأقاليم الشمالية وإقليم حزام النحاس وكذلك أجزاء من الإقليم الأوسط من المرجح أن تتحول عن الـ UNIP . فإذا أخذنا فى الاعتبار الحقيقة التى تؤكد سيطرة الـ ANC على الأقاليم الجنوبية والغربية ، واقتران ذلك بالمغازلة بين الـ ANC والـ UPP ، فإنه يمكن القول بأن الـ UNIP سوف يتحول - إلى حد كبير- إلى حزب للأقلية . وفى ظل التهديد البالغ لبقائه وضعف المعنويات والثقة بين أعضاء الـ UNIP فقد تزايد الضغط داخل الحزب لإعلان الأخذ بدولة الحزب الواحد . وفى هذا الإطار أوضحت جرتزل Gertzel وزملاؤها (١٩٧٢:٧٩) كيف أن الضغط المتزايد رغبة فى إقرار نظام الحزب الواحد عام ١٩٧١ ، كان مرتبطًا بالمستوى المتغير من الانشقاق الحزبى داخل الـ UNIP نتيجة لتأسيس الـ UPP .

وفى الرابع من فبراير ١٩٧٢ ، أطلع الرئيس كاوندا الشعب بأنه حظر الـ UPP ، واعتقل ١٢٣ من أعضائه القياديين (Times of Zambia,1972 a) ، وقد علل الرئيس ذلك بقوله "إن الـ UPP قد اتجه نحو العنف والتدمير ... ونحن لن نسمح للناس بممارسة الأعمال التخريبية والعنف باسم الديموقراطية التى يدمرونها بمرور الزمن" . وفى نفس الشهر - فى ٢٥ فبراير ١٩٧٢ - أعلن الرئيس كاوندا أن زامبيا ستأخذ بديموقراطية المشاركة من خلال الحزب الواحد .

(Times of Zambia, 1972 b) One - Party Participatory Democracy

وفى ذات الوقت ، شكل الرئيس كاوندا لجنة وطنية برئاسة ميزا شونا Miaza Chona نائب الرئيس وعضوية تمثل قطاعًا عريضًا من المجتمع(٤) ، للنظر فى التغييرات اللازمة فى دستور الاستقلال بهدف صياغة دستور جديد على أساس نظام الحزب الواحد . كما كان الهدف من تشكيل اللجنة هو التوصية بشكل ديموقراطية المشاركة الذى يجب الأخذ به ، ومن ثم فإن البحث عن نظام سياسى أكثر ملاءمة يمكنه تخفيف حدة أنواع معينة من الصراع وتعزيز الاستقرار فى الدولة . ولذلك فعلى الرغم من أن الرئيس كاوندا قد أصر منذ البداية على تأسيس نظام حزب واحد من خلال بعض أنواع التوافق العام ،

فإن الاضطراب السياسى العام فى الدولة وضعف الثقة داخل الـ UNIP قد اضطره إلى إعلان دولة الحزب الواحد ، وذلك فى محاولة لنقل محور الحياة السياسية بعيداً عن الروابط الحزبية الداخلية فى اتجاه عالم الحزب الواحد .

ميلاد الجمهورية الثانية : تأسيس ديمقراطية مشاركة الحزب الواحد

فى الثالث عشر من ديسمبر ١٩٧٢ ، أعلن الرئيس كاوندا رسمياً الأخذ بنظام الحزب الواحد . وقد واكب الإعلان عن الأخذ بديموقراطية مشاركة الحزب الواحد ، إنشاء الجمهورية الثانية فى زامبيا ، حظر كافة الأحزاب السياسية ومنح الـ UNIP نوعًا من السيادة الدستورية على جهاز الخدمة المدنية وأجهزة الدولة على جميع المستويات ، أيضًا فإن دستور الاستقلال الذى أقر التعدد الحزبى قد حل محله دستور جديد ، لا يحظر الـ ANC فقط وإنما يحظر كذلك المبادرات المستقبلية لتأسيس أحزاب معارضة . وهنا يعبر ميزا شونا – الذى كان رئيسًا للوزراء حينذاك – عن ذلك ببلاغة قائلاً "إن زامبيا قد عانت من تجربة أليمة جداً ، حيث أدى نظام التعدد الحزبى إلى الفوضى ، وذلك لأن المحتالين كانوا يقفزون من حزب لآخر ناشرين الشقاق عن طريق الإشاعات الزائفة . كما أنهم شجعوا القبلية أيضًا ، والآن لا يجد هؤلاء الأوغاد ملجأ فى ظل ديمقراطية مشاركة الحزب الواحد ، لأننا قيدناهم فأصبحوا الآن مثل قرود لديها شجرة واحدة فقط ..." (Zambia Daily Mail,1973) . وباختصار فإن الأخذ بنظام الحزب الواحد كان يهدف إلى احتواء المعارضة داخل الـ UNIP .

النظام الانتخابى :

إن القانون الانتخابى لعام ١٩٧٣ وكذلك القواعد والنظم الانتخابية (Zambia, 1973a) قد دعمت بشكل – لا يقبل الجدل – دور الـ UNIP فى العملية الانتخابية بإعطائه العديد من المهام ومنها :

١ – اختيار المرشحين .

٢ – صياغة البرامج الانتخابية .

٣ – تنظيم الحملات الانتخابية على كافة المستويات .

ونظراً لعدم السماح بوجود خطة أو برنامج انتخابى لأى جماعة حزبية أخرى ، فقد برز الـ UNIP – بشكل آلى – باعتباره الأداة المؤسسية المحورية للنشاط السياسى الوطنى .

الترشيح الرئاسى وإجراءات الانتخاب

وفقًا للنظم المتبعة فإن الشخص الذى يسعى للترشيح لمنصب الرئيس يجب أن يفى بالشروط التالية : (Zambia,1973b) .

١ – أن يكون مواطنًا زامبيًا .

٢ – أن يكون عضواً – مسدداً لكل استحقاقات العضوية – فى الـ UNIP .

٣ – أن يبلغ من العمر ٣٥ عامًا .

٤ – أن يكون متعلمًا ، وملمًا باللغة الرسمية .

٥ – أن يحظى بدعم ٢٠٠ من المؤيدين ، من كل واحد من أقاليم الدولة الثمانية .

٦ – أن يدفع رسوم الانتخابات، التى لا ترد، والتى تبلغ ٥٠٠ كواتشا Kwacha .

٧ – أن يتوافر فى المرشح كافة المؤهلات الأخرى اللازم توافرها فى المرشح البرلمانى .

غير أنه فى سبتمبر ١٩٧٨ تم تعديل الدستور الحزبى ، وذلك فى المجلس الوطنى الثالث عشر لـ UNIP ، وكانت التعديلات على النحو التالى :

١ – يجب أن يعرب المرشح للسكرتير العام لـ UNIP عن رغبته / رغبتها فى الترشيح لمنصب الرئيس قبل المؤتمر العام بيوم واحد على الأقل .

٢ – يقوم السكرتير العام للحزب بعرض الاسم أو الأسماء على اللجنة المركزية للنظر فيها ، وهنا يلزم أن تعلن اللجنة المركزية عن تأييدها لأحد المرشحين .

٣ – يجب أن يكون المرشح عضواً فى الحزب لمدة خمس سنوات متصلة .

٤ – المرشح الذى لا يحظى ترشيحه بتصديق المجلس الوطنى ، لا يكون مؤهلاً للانتخاب فى المؤتمر العام .

٥ – يجب أن يحظى المرشح بتأييد ٢٠ ممثلاً عن كل إقليم من الحاضرين للمؤتمر .

هذا ، وتتضمن الانتخابات الرئاسية – التى تجرى على أساس نظام المرشح الفرد **Single Candidate** – مرحلتين وهما :

– المرحلة الأولى : وتقتصر على أعضاء الحزب ، فبعد أن يودع كل المرشحين الطامحين إلى الرئاسة أوراق الترشيح لدى الموظف المسئول عن الانتخابات الذى تعينه اللجنة الانتخابية ، فإن اللجنة المركزية تعرب عن تأييدها لواحد من هؤلاء المرشحين ، كما أنها توصى بدعمه على مستوى المجلس الوطنى ، وحينئذ يعرض المجلس الوطنى المرشحين الرسميين مع قائمة المرشحين الآخرين أمام المؤتمر العام من أجل الاقتراع السرى ، وهنا فإن الشخص الذى يختاره المؤتمر العام يصبح رئيساً للحزب ، وبموجب ذلك المنصب فإنه يصبح – بشكل أوتوماتيكى – المرشح الرئاسى الوحيد .

– المرحلة الثانية : وتجرى هذه المرحلة من أجل التأييد أوالرفض المباشر للمرشح الوحيد . بافتراض أن تقديم مرشح واحد إلى الشعب يرمز إلى وحدة الحزب ، كما يؤدى فضلاً عن ذلك إلى تحقيق ودعم الوحدة الوطنية(٥) . هذا ، ويجب أن يحصل ذلك المرشح الوحيد على ١٥٪ من أصوات الناخبين على الأقل ، وإلا فإن اللجنة المركزية يكون عليها اقتراح مرشح آخر على المجلس الوطنى ، ثم تتكرر نفس العملية بأكملها مرة أخرى .

وفيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية فإن المتطلبات القانونية اللازم توافرها فى المرشح تتمثل فيما يلى :

١ - أن يكون مواطنًا زامبيًا .

٢ - أن يبلغ من العمر ٢١ عامًا .

٣ - أن يكون مسجلاً كناخب وكعضو فى الـ UNIP .

٤ - أن يكون متعلمًا .

٥ - يفترض أن يحظى المرشح فى كل واحدة من دوائر الدولة البالغة ١٢٥ دائرة بتأييد تسعة ناخبين مسجلين على الأقل ، وذلك بالنسبة للمرحلة الأولى من الانتخابات .

٦ - يجب أن يدفع كل مرشح تأمينًا انتخابيًا قدره ٢٥ كواتشا ، على أن يرد المبلغ إذا حصل المرشح على أكثر من ٥٪ من أصوات الناخبين .

٧ - وبالنسبة للانتخابات النهائية ، يجب أن يدفع كل مرشح رسمًا انتخابيًا - لا يرد - مقداره ٥٠ كواتشا .

وتجرى الانتخابات على مرحلتين هما الانتخابات الأولية والانتخابات النهائية (Zambia,1973) :

وبالنسبة للانتخابات الأولية ، فإن دور الحزب يتمثل فى عملية الانتقاء أو الفرز ، ولذلك فإن الناخبين يكونون أولاً جزءًا من مجمع انتخابى يتكون من موظفى الحزب المحليين . ويتكون ذلك المجمع من أشخاص يقيمون فى الدائرة من أجل إدارة الانتخابات البرلمانية ، وهؤلاء الأشخاص هم :

١ - فى كل منطقة : سكرتير المنطقة ، سكرتيرة النساء فى المنطقة ، سكرتير الشباب ، السكرتير الإعلامى واثنان من أمناء الحزب .

٢ - فى كل دائرة حزبية : الرئيس ، نائب الرئيس ، السكرتير ، نائب السكرتير ، أمين الصندوق ، نائب أمين الصندوق والسكرتير الإعلامى .

٣ – فى كل فرع Branch : الرئيس ، نائب الرئيس، السكرتير ، نائب السكرتير ، أمين الصندوق ، نائب أمين الصندوق ، السكرتير الإعلامى ونائب السكرتير الإعلامى .

هذا ، ويتم استدعاء المرشحين الطامحين فى كل دائرة قبل اللقاءات التى ينظمها الحزب ، والتى يحضرها موظفوالحزب المحليون ، حيث يستمعون إلى ويسألون عن الأيديولوجية الوطنية "أيديولوجية الإنسانية والتنمية الوطنية" Humanism and National Development . وفى نهاية لقاءات الحملة الانتخابية يدعى موظفو الحزب لانتخاب الشخص الذى يعتقدون أنه أفضل مرشح ممكن . والواقع أن الهدف من الانتخابات الأولية هوطرح قائمة من ثلاثة مرشحين من بين قائمة الأشخاص الذين رشحوا أنفسهم . ولا يحدث تصويت خلال هذه المرحلة إذا كان المرشحون ثلاثة أشخاص فقط أو أقل .

وللتأكد من كون هؤلاء الذين سيخوضون المنافسة الانتخابية متعاطفين مع و/أو مؤيدين فاعلين للحزب وأهدافه ، فإنه يتم تقديم قائمة بالأسماء المرشحة وأعداد الأصوات التى حصلوا عليها إلى اللجنة المركزية لفحصها . ووفقًا للمادة ٧٥ من الدستور فإن اللجنة المركزية تحظى بسلطة تقديرية فى أن تقضى بعدم أهلية أى مرشح تعتبره معاديًا أو غير متوافقٍ مع مصالح الدولة أو الحزب . وفى حالة إسقاط اللجنة المركزية لأهلية مرشح ما، فإنه يكون من حق المرشح الذى يليه تحقيق أكبر عدد من الأصوات التقدم لخوض الانتخابات . وفى الدوائر التى يتقدم فيها مرشح واحد فقط للانتخابات ، فإن هذا المرشح ينتخب بدون معارضة "بالتزكية" ، وإن كان ذلك مرهونًا بموافقة اللجنة المركزية .

غير أن الانتخابات الأولية قد ألغيت عام ١٩٨٢ من خلال التشريع البرلمانى الذى عدل كل من دستور زامبيا والقانون الانتخابى (Zambia, 1982) ، وبدلاً من خوض الانتخابات الأولية فإن المرشحين المحتملين يحتاجون فقط إلى تقديم طلب إلى اللجنة المركزية لاختيارهم كمرشحين للانتخابات البرلمانية ، وبالتالى يصبح هؤلاء الأشخاص الذين يقع عليهم اختيار اللجنة المركزية مؤهلين للترشيح للانتخابات البرلمانية . هذا ، وقد أضيف تعديل آخر على المادة ٦٨٥ يلزم السياسيين بالاستقالة قبل خوض الانتخابات العامة . (Times of Zambia, 1986) . والواقع أن ذلك التعديل يعنى أن كل

موظفى الحزب – بداية من السكرتير السياسى للأقاليم إلى رؤساء لجان المناطق ، موظفى الخدمة المدنية ، موظفى المشروعات الحكومية والدفاع – قد أصبحوا الآن بحاجة إلى الاستقالة من مناصبهم قبل خوض الانتخابات .

وفى الانتخابات العامة ، التى تحدث بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية ، يكون من حق كل ناخب مسجل اسمه – والذى يشترط بالضرورة أن يكون عضواً بالحزب – أن يدلى بصوته . حيث يستخدم نظام الأغلبية فى تحديد الفائز(٦) . وهنا فإن المرشح الذى يحصل على العدد الأكبر من الأصوات فى الدائرة يتم إعلانه عضواً فى البرلمان، فى المقعد البرلمانى لهذه الدائرة . ويشغل العضومنصبه لمدة خمس سنوات . فضلاً عن ذلك فإن أعضاء البرلمان فى الدوائر الانتخابية يضاف إليهم عشرة أعضاء معينون بحكم المنصب ، وبذلك يتكون البرلمان من مائة وستة وثلاثين عضواً .

إدارة الحملة الانتخابية

حددت قواعد وأنظمة الـ UNIP قواعد السلوك السياسى المسموح به أثناء الحملات الانتخابية ، وذلك بالتأكيد على أن "الحملات الانتخابية ذاتها يجب أن تركز على تلك القضايا أوالمسائل التى تهم الناخب والأمة وليس على المسائل الشخصية . كما أن هذه الحملات يجب أن تستند إلى الرغبة فى تجميع كافة الجماعات بدلاً من تفريقهم ، كما أنها يجب أن تستخدم فى الدمج أكثر من التجزئة ، وذلك من أجل بناء الأمة بدلاً من تمزيق الشعب" (Zambia,1973 a) .

وقد كان الهدف من وضع تلك القواعد هوالتوصل إلى سلوك مقبول للتنافس أثناء الحملة الانتخابية ، ومن أجل ذلك الغرض بذلت الجهود للدفاع عن وتحقيق الإجماع والتوافق على إجراءات المنافسة السياسية ، وفى سبيل ذلك تحمل الحزب عبئًا ثقيلاً فى دراسة أسلوب تنظيم وإدارة الحملة الانتخابية . والواقع أن جسامة المهام المتعلقة بالنظام الانتخابى قد ألقى الضوء عليها فى إطار لقانون الانتخابى لعام ١٩٧٣ ، وهو القانون الذى أضفى المزيد من القوة – بلا جدال – على دور الحزب فى العملية الانتخابية .

ونظراً لأن الدور التعبوى الرضائى يعتمد بشكل مكثف على طبيعة ومقدار المعلومات المجهزة والمتاحة للناخبين ، فقد أكد الحزب أن تلك الانتخابات البرلمانية التنافسية تعتبر بمثابة دعائم فاعلة لقيادة الحزب وسياساته وبرامجه . إذ أنه من غير المتوقع أن يقتصر دور المرشحين فقط على دعم سياسات وبرامج الحزب بشكل علنى ، ولكن من المتوقع أيضًا أنهم لن يستغلوا المشاعر الطبقية ، الإثنية ، العنصرية ، الإقليمية وغيرها من المشاعر الأخرى التى تهدم أولويات الحزب المتعلقة بالاستقرار والوحدة . كما أن الحزب لا يسمح بالحملات الانتخابية الخاصة غير الخاضعة للإشراف ، فالمرشحون يجب أن يقوموا بالحملات الانتخابية معًا ، وأن يتحدثوا انطلاقًا من نفس الخطة أوالبرنامج . كما أنهم يجب أن يقوموا بجولاتهم الانتخابية معاً وذلك تحت إشراف الحزب ، على أن يضع المرشحون فى الاعتبار التأكيد على عدالة اللعبة بين المرشحين .

مع التركيز على الموضوعات ذات البعد الوطنى أثناء اللقاءات . ونظراً أيضاً لعدم السماح بوجود خطة أو برنامج انتخابى لأى جماعة حزبية أخرى ، فقد برز الحزب بشكل تلقائى باعتباره المعبر الوحيد عن الإرادة العامة . هذا ، وقد أعدت الحملات الانتخابية بهدف تقديم برنامج ممتاز يرسخ عقلانية وحكمة السياسات الحزبية فى الأذهان بشكل متصل ، ويذكر الناخبين بالإنجازات الحزبية السابقة ويبرز رغبة الحزب فى تحقيق السلام والاستقرار، فضلاً عن الترويج لمناقب ديمقراطية مشاركة الحزب الواحد ، وهنا ينبغى على موظفى الحزب أن يقنعوا الناخبين بأن كل المرشحين يحظون بقبول الحزب بشكل متساوٍ ، وأن الأمر متروك إليهم لتحديد ذلك المرشح الذى يريدونه .

انتخابات ١٩٧٨ ، ١٩٧٣ و ١٩٨٣ العامة والرئاسية

تمثل تلك الانتخابات – التى تعد الأولى والثانية والثالثة على التوالى فى ظل الجمهورية الثانية فى زامبيا – نقطة تحول رئيسية فى التطور السياسى لزامبيا ، ورمزاً للتحول من نظام الحزب المسيطر السابق إلى نظام الحزب الواحد . وتتسم تلك الانتخابات – فضلاً عن ذلك – بسمة بارزة تتجاوز حقيقة أنها كانت أول ثلاثة

انتخابات تجرى فى ظل التنظيمات الدستورية الجديدة ، حيث إنها أيضًا كانت ذات مغزى هام بسبب ميراث الصراع السياسى الذى سبق ميلاد الجمهورية الثانية ، والذى أثر بلا شك على طبيعة الانتخابات .

الانتخابات البرلمانية

وبالنسبة للانتخابات الأولية لعام ١٩٧٣ ، فقد جرى الترشيح فى ٢٦ أكتوبر ، حيث أودع نحو ٥٣٢ شخصًا أوراق ترشيحهم للانتخابات فى ١٢٤ دائرة(٧) . وفيما يختص بهذه المقاعد التى يجرى التنافس عليها، فقد جرى الاقتراع فى ٧٦ دائرة فقط، بينما لم يجر الاقتراع الأولى فى ٤٨ دائرة نظرًا لتقدم ثلاثة مرشحين فقط أوأقل للترشيح فى كل واحدة من تلك الدوائر . ومن ناحية أخرى ، فقد عقدت الانتخابات الأولية لعام ١٩٧٨ فى ١٩ أكتوبر ، حيث تنافس ٧٦٦ مرشحًا من أجل ١٢٥ مقعدًا . هذا ، وقد جرى الاقتراع فى ١١٤ دائرة فقط ، فى حين لم تجر أى اقتراعات فى ١١ دائرة نظرًا ترشيح ثلاثة أشخاص فقط أو أقل فى كل واحدة من تلك الدوائر .

وفى أعقاب الانتخابات الأولية ، قدمت أسماء المرشحين مع قائمة الأصوات التى حصلوا عليها إلى اللجنة المركزية التى يجب أن تقوم - وفقًا للقانون - بفحص كافة المرشحين. ونتيجة لذلك فقد اعترضت اللجنة المركزية على ٢٦ من المرشحين الناجحين، حيث كان يشتبه فى أن معظم هؤلاء الذين رفض ترشيحهم كانوا من مؤيدى الـ UPP المحظور . وفى عام ١٩٧٨ ، رفض ترشيح ٣٠ شخصًا ثم انخفض العدد فيما بعد إلى ٢٨ شخصًا ، وذلك استنادًا إلى اعتبارات الأمن الوطنى(٨) ، وذلك بعد اتهامهم بممارسة أنشطة معادية للحزب ، بينما رفض ترشيح أشخاص آخرين ومن أبرزهم ، فالنتين كايوب Valentine Kayope وأرثر وينا Arther Wina - الذى كان وزيرًا سابقًا للمالية والتعليم - بسبب انتقادهم الشديد للسياسة الحكومية فى كل من البرلمان والصحافة الوطنية. وفى انتخابات ١٩٨٧ ، قدم ٨٣٠ شخصًا طلبًا لاختياره كمرشح . إلا أنه رفض ترشيح ٤٠ منهم(٩) ، وذلك بدون أن تنشر قائمة بأسمائهم ، أو تقديم تفسير لذلك .

هذا ، وقد جرى الاقتراع الخاص بالانتخابات العامة لعام ١٩٧٣ في ٥ ديسمبر ، حيث جرى التنافس في ١١٢ دائرة ، في حين كان هناك ١٣ مقعداً لم يجر التنافس عليها نظراً لفوز المرشحين فيها بالتزكية . أما انتخابات ١٩٧٨ ، فقد جرى الاقتراع فيها في ١٢ ديسمبر حيث جرى التنافس في ١٢١ دائرة ، في حين لم يجر التنافس في أربع دوائر . أما انتخابات ١٩٨٣ التي جرت في ٢٧ أكتوبر فقد خاض المنافسة فيها ٧٩٠ مرشحاً . والحقيقة أنه في ظل ذلك المستوى من الانتخابات تكون المنافسة بين أشخاص ، وبالتالي تتاح للناخبين الفرصة لدراسة الأشخاص المتطلعين إلى المنصب .

الانتخابات الرئاسية

ينظر الحزب إلى الانتخابات الرئاسية باعتبارها الأكثر أهمية من بين نوعي الانتخابات السابق الإشارة إليهما "الانتخابات الرئاسية والانتخابات البرلمانية" . ولذلك يقع عبء الحملة الانتخابية الرئاسية على الحزب ، حيث لا يخوض مرشح الحزب الحملة الانتخابية بالأصالة عن نفسه .

إن ميراث الصراع السياسي الذي سبق إقامة دولة الحزب الواحد وحظر الـ UPP واعتقال قياداته، جعل من تحدي المرشح الرئاسي في انتخابات ١٩٧٣ ، أمراً مستحيلاً بالنسبة لأي فرد ، حيث يعتبر مرشح الرئاسة بمثابة رمزٍ للوحدة الوطنية . وفي ضوء ذلك ، فسوف نركز على مناقشة انتخابات ١٩٧٨ و ١٩٨٣ . وهنا ينبغي الإشارة إلى الوضع المتميز الذي تحظى به الحملة الانتخابية الرئاسية لعام ١٩٧٨ في إطار اهتمامنا ، حيث يمكن وصف هذه الانتخابات بأنها الأهم والأخطر منذ الاستقلال . وترجع أسباب ذلك إلى عاملين : الأول – يتمثل في أن زامبيا قد بدأت العام الانتخابي وهي محاصرة بأشد الأزمات الاقتصادية تفاقماً منذ الاستقلال . وكانت المشكلة قد تفجرت في البداية مع انهيار أسعار النحاس في بورصة لندن للمعادن[١٠] . وهو ما أدى لأزمة في الصرف الأجنبي نجم عنها مشكلات اقتصادية حادة ، ومنها نقص السلع الاستهلاكية والمدخلات الصناعية وازدياد معدلات التضخم . هذا ، وقد تفاقمت تلك الأوضاع مع

ضغط نظم الأقلية الحاكمة فى الجنوب الأفريقى ، حيث استمرت الغارات الجوية لروديسيا وجنوب أفريقيا بلا توقف ، بسبب تأييد زامبيا للمقاتلين السود من أجل الحرية . وبالتالى فقد تفاعلت صعوبات زامبيا الاقتصادية بشدة مع السياسة الخارجية والمشكلات الجيوبوليتيكية . وكانت النتيجة هى انتشار الاستياء بين قطاعات الشعب فى زامبيا .

أما العامل الثانى – فيتمثل فى أنه برغم إعلان الحزب – بالفعل – د. كاوندا مرشحًا وحيداً للرئاسة ، فقد أعلن ثلاثة أشخاص آخرون عن رغبتهم فى تحدى الرئيس فى الانتخابات . أما المرشح الأول فهوسيمون كابويبوى ، النائب السابق لرئيس زامبيا ، والزعيم السابق للحزب المتحد التقدمى المحظور ، والذى انضم ثانية إلى الـ UNIP فى العاشر من سبتمبر ١٩٧٧ ، ثم أعلن ترشيحه فى مؤتمر صحفى فى ندولا Ndola فى أول أغسطس ١٩٧٨ . أكد فيه كابويبوى "أنه على الرغم من إعلان الرئيس كاوندا مرشحًا وحيداً للرئاسة فى يونيو الماضى ، فإن دستور الجمهورية يسمح للمرشحين المستقلين بتحديه فى المؤتمر العام ..." (Times of Zambia,1978a) . هذا ، وقد أعلن كابويبوى أنه قرر التقدم للترشيح ، نظراً لتلقيه طلبات كثيرة لا يمكن حصرها من مواطنين زامبيين من مستويات معيشية مختلفة تطالبه بالموافقة بلا تردد على الترشيح (Ibid.) . كما أعلن أن الأيديولوجية الرسمية "الإنسانية" ليست هى الأساس السليم الذى يجب أن يرتكز عليه الاقتصاد ، بالإضافة إلى ضرورة إلغاء المشروعات الحكومية وتشجيع الاستثمار الخاص لكى يقتحم صناعات تعبر عن اختياره الذاتى .

وبالنسبة المرشح الرئاسى الثانى فهو السياسى المحنك هارى نكيمبولا Barry Nkumbula القائد السابق لحزب ANC المحظور ، والذى كان عضواً بالبرلمان عن دوائر بوينجوا Bweengwa ومونزى Monze . وقد طالب نكيمبولا – الذى انضم إلى الـ UNIP عقب إعلان تشوما Choma Declaration فى ٢٧ يونيو ١٩٧٣ – بإعادة مراجعة دستور الجمهورية والسياسة الحكومية فى مجال التجارة الخارجية للتغلب على نقص السلع الأساسية . (Mirror,1978a) . أما ثالث المرشحين للرئاسة ، فكان رجل أعمال معروفًا إلى حد ما little Known من لوساكا ، هوالسيد روبرت تشيليوى Chiluwe Robert ، الذى يحمل القيادة السياسية المسئولية عن الأزمات الاقتصادية نظراً لاتجاهها نحو

المعسكر الاشتراكى الشرقى بدلاً من المعسكر الرأسمالى الذى يدعم المنافسة الحرة فى مجال التجارة ، والتدفق الحر لرأس المال . (Mirror, 1978 b) . ويتصور تشيليوى أن الخروج من هذه الأزمات يقتضى وجود المزيد من المستثمرين من المعسكر الرأسمالى (Ibid.) . هذا ، وقد حاول هؤلاء المفعمون بالأمل فى الرئاسة تأسيس خطابهم السياسى استناداً إلى الحرمان الاقتصادى الذى يعيشه الشعب . ومن الواضح أن تلك المحاولة كانت بهدف الجمع أو الربط بين مصالحهم الرأسمالية أو مصالح الجناح الأيمن وبين الاهتمامات الشعبية المتعلقة بالحرمان الاقتصادى الذى يواجهه معظم الناخبين . وقد وعد هؤلاء المفعمون بالأمل – من بين عديد من الأشياء الأخرى – بتخفيض معدل التضخم ، حل مشكلة العجز وإعادة فتح الطريق الجنوبى لزامبيا الذى كان يمثل شريان التصدير الأساسى للدولة قبل أن يغلق فى يناير ١٩٧٣ لأسباب تتعلق بالسياسة الخارجية للدولة .

وعلى الفور ، حذر الحزب هؤلاء المرشحين ، وطالبهم بالالتزام بسياسة الحزب إذا كانوا يرغبون الاستمرار فى السباق الرئاسى (Zambia Daily Mails, 1978 a) فضلاً عن ذلك ، فلم يسمح للمرشحين بعقد أى لقاءات دعائية . وهنا يؤكد منزا تشونا Mainza Chona السكرتير العام للحزب حينذاك ، فى خطاب إلى اللجنة السياسية المركزية للأقاليم "إن هؤلاء المفعمين بالأمل فى الرئاسة قد خدعوا من جانب بعض الناس . وبالتالى فلن يسمح لهم بعقد لقاءات عامة ..." .

(Study Times of Zambia, 1978) ، ونتيجة لذلك فقد لجأ بعض هؤلاء المرشحين إلى توزيع المنشورات على الشركات الخاصة وفى المناطق السكنية. ولذلك فعلى الرغم من حظر الحزب للمناظرات السياسية ، فإن الحظر – كما اتضح – لم يكن فعالاً .

وعلى الجانب الآخر ، رحب الرئيس كاوندا بالتحدى مؤكداً أن أى عضو فى الـ UNIP له الحرية فى خوض المنافسة من أجل أى منصب انتخابى ، وأضاف كاوندا "لقد أعلن بعض زملائى مؤخراً عن ترشحيهم لرئاسة الحزب ... وأنا أعتبر ذلك نجاحاً للحزب . إن الحقيقة التى تؤكد إمكانية ترشح مواطنين زامبيين آخرين لرئاسة الحزب تعتبر نصراً للحزب وتؤكد نجاحه فى بناء الديموقراطية (Zambia Daily Mail, 1978b) .

ولكن ، على الرغم من تنبؤ الرئيس بهزيمة خصومه (Zambia Daily Mail,1978 c) وتأكيده أنه سوف يعارض إدخال أى نص على الدستور من شأنه أن يبقى المرشحين الثلاثة للرئاسة خارج المنافسة ، إلا أن ترشيح كابوييوى قد سبب جدلاً – داخل الحزب – وخاصة بين مسئولى الحزب على المستويين الإقليمى والمحلى . حيث قام مسئولو الحزب بتعبئة المظاهرات العامة تأييداً لكاوندا ، كما أكدوا أن تحدى الرئيس كاوندا سوف يؤدى إلى تخبط الدولة (Times of Zambia 1978 b) . وفى هذا الإطار كان خط الحملة الحزبية يستند إلى شخصية الرئيس كاوندا ، مع إقناع الشعب بتأكيد استمرارية السلام والاستقرار عن طريق انتخاب الرئيس كاوندا ، الذى وصف بأنه "وثيقة تأمين الحياة بالنسبة لزامبيا" (Zambia, 1978) .

وفى الأول من سبتمبر ١٩٧٨ ، تم تعديل دستور الحزب بشكل غير متوقع ، وذلك فى المجلس الوطنى الثالث عشر لـ UNIP . (Zambia,1979) . وكنتيجة لذلك ، أعلن الرئيس كاوندا فى مؤتمر صحفى حاشد عقد فى مبنى المجلس التشريعى ، فى ٨ سبتمبر ١٩٧٨ ، عدم أهلية سيمون كابويبوى للترشيح فى الانتخابات ، لأنه لم يكن عضواً فى الحزب لمدة خمس سنوات ، وذلك وفقًا لما يتطلبه دستور الحزب المعدل (Zambia Daily Mail,1978 d) . ولكن الرئيس كاوندا استمر فى حديثه قائلاً "إن نكيمبولا وذلك الرجل الشهير تشيليوى يمكنهما خوض سباق الرئاسة بالرغم من انعدام الفرصة أمامهما ..." (Ibid.) . وقد احتج كابويبوى ونكيمبولا على ذلك برفع دعوى أمام المحكمة العليا لزامبيا ، أكدوا فيها على عدم قانونية تعديل دستور الحزب . وهى الدعوى التي خسرها الاثنان فيما بعد .

وفى الحادى عشر من سبتمبر ١٩٧٨ ، أعلن فوز الرئيس كاوندا بالتزكية ، وذلك فى نهاية فترة الترشيح . حيث أخفق منافسوالرئيس كاوندا ، السيدان نكيمبولا وتشيليوى فى الحصول على تأييد ٢٠ من الأنصار من كل واحد من أقاليم الدولة التسع ، من بين الوفود الممثلة فى المؤتمر العام ، وفقًا لما يتطلبه الدستور المعدل . (Times of Zambia,1978 c) . وفى الثانى عشر من ديسمبر ١٩٧٨ أجرى الاقتراع الرئاسى ، فى ظل وضع مشئوم من الاضطراب الاقتصادى والصراع المشتعل مع نظم الأقلية العنصرية فى الجنوب الأفريقى .

وفى الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٣ ، اختير د. كاوندا مرشحًا وحيدًا للرئاسة ، عن طريق المجلس الوطنى الثامن عشر للحزب ، والذى عقد خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ يوليو ١٩٨٣ . ثم أعقب ذلك تصديق مؤتمر الحزب العام - الذى عقد فى ٢٢ أغسطس ١٩٨٣ - على ترشيح الرئيس كاوندا ، حيث لم يعبر أى شخص آخر عن رغبته فى تحديه . وبالرغم من ذلك ، فقد جرت الحملة الانتخابية فى وقت ازدادت فيه المشاكل الاقتصادية المستمرة لزامبيا سوءًا .

نظرة عامة على نتائج الانتخابات

يعتبر التصويت وسيلة لتجميع التفضيلات الفردية فى شكل قرارات جماعية . كما أنه واحد من أيسر أشكال المشاركة السياسية التى يمكن قياسها أو تقديرها بموضوعية . فضلاً عن أن عملية التصويت ربما تساعد على دمج الناخب فى إطار النظام السياسى ككل . ومن ثم يتم إجراء التصويت لكى يكون بمثابة الميكانيزم الأساسى لتحقيق الإجماع فى الحياة السياسية[١١] . وعلى الرغم من أنه - بالطبع - لا يحقق هذا الأثر دائماً ، فإن استعراض نتائج الانتخابات يساعدنا فى فهم ليس فقط مستوى المشاركة الانتخابية ، ولكن أيضًا فى فهم مدى التعبئة السياسية التى تتحقق فى أى فترة زمنية فى إطار النظام السياسى . وبالتالى ، فإننا نريد - لأغراض تحليلية - أن نعرف ليس فقط كم يبلغ عدد الأفراد الذين أدلوا بأصواتهم ، ولكن أيضًا ما هى نسبة الأشخاص الذين أدلوا بأصواتهم بالفعل من بين هؤلاء المؤهلين للتصويت ، وما هو مدى التغير فى ذلك عبر السنين .

نتائج الانتخابات البرلمانية

إن السمة البارزة للانتخابات فى الجمهورية الثانية ، كانت تتمثل فى ذلك المستوى المنخفض بشكل حاد من المشاركة الانتخابية ، مقارنة بذلك فى ظل الجمهورية الأولى . ويوضح الجدول الأول النسب المئوية للأشخاص الذين أدلوا بأصواتهم خلال الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٨٣ .

الجدول الأول : المشاركة الانتخابية فى الانتخابات العامة فى زامبيا :

العام الانتخابى	النسبة العامة
١٩٦٤	٩٤,٨٠
١٩٦٨	٨٢,٤٧
١٩٦٩ "استفتاء"	٦٩,٦٣
١٩٧١ "انتخابات فرعية برلمانية"	٣٥,٣٥
١٩٧٣	٣٩,٨٠
١٩٧٨	٦٦,٩٠
١٩٨٣	٦٥,٥٠

المصدر : مكتب الانتخابات

وقد سجلت انتخابات ١٩٧٣ أدنى مستوى من المشاركة الانتخابية ، فمن بين ١,٧ مليون ناخب مسجل فى الدولة ، أدلى ٣٩,٨٪ فقط منهم بأصواتهم ، وإن كان ذلك لا يعنى القول بأنه لم تكن هناك دوائر انتخابية قد شهدت مستوى مرتفعًا نسبيًا من التصويت . حيث كانت أعلى الدوائر تصويتًا تقع فى المناطق الريفية ، وهما سامفيا الجنوبية Samfya South التى بلغت نسبة المشاركة فيها ٦٨,٤٪ وتشيسفو Chasefu التى حققت ٦٨,٢٪ . وعلى الجانب الآخر ، فقد رسمت انتخابات ١٩٧٨ صورة مختلفة تمامًا ، حيث أدلى ٦٦,٩٪ من الناخبين بأصواتهم ، وذلك من بين ١,٩ مليون ناخب مسجل فى الدولة . وكانت أعلى الدوائر تصويتًا هى : زمبيزى الشمالية Zambezi North التى بلغت نسبة المشاركة فيها ٨٢,٥٪ ، ليندازى Lundazi ٨٢,٢٪ وسامفيا الوسطى ٨٢,١٪ .

وبالنسبة لانتخابات ١٩٨٣ ، فقد أدلى ٦٣,٩٪ من الناخبين فقط بأصواتهم ، وهوما يمثل انخفاضًا قدره ٣٪ عن النسبة المتحققة فى انتخابات ١٩٧٨ . أما السمة الثانية لهذه الانتخابات فتمثلت فى التغير السريع فى أعضاء البرلمان . وعلى سبيل المثال ، فإنه من بين ٥٣٢ مرشحًا فى انتخابات ١٩٧٣، كان ٨٧ مرشحًا منهم أعضاءً

سابقين فى الهيئة التشريعية . وبينما أعيد انتخاب ٤٩ من هؤلاء الأعضاء السابقين ، فإن باقى المرشحين الناجحين والذين يبلغ عددهم ٧٦ مرشحًا كانوا جميعًا من الوافدين الجدد . وكذلك كان كل الأعضاء العشرة المعينين عن طريق الرئيس من الوجوه الجديدة ، كما فقد كل وزراء مجلس الوزراء الثلاثة All Three Cabinet Ministers وأحد عشر من وزراء الدولة مقاعدهم فى الانتخابات .

وفى انتخابات ١٩٧٨ ، كان هناك ١١٢ عضواً فى البرلمان السابق ، وذلك من بين ٦٦٧ شخصاً تقدموا للترشيح فى الانتخابات . إلا أن خمسين شخصاً فقط من هؤلاء الأعضاء السابقين هم الذين نجحوا فى الاحتفاظ بمقاعدهم . ومن ثم كان التغير فى العضوية كبيراً عندما أعلن الرئيس كاوندا مجلس الوزراء الجديد فى الثانى من يناير ١٩٧٩ ، حيث احتفظ خمسة عشر وزيراً فقط من بين ثمانية وعشرين وزيراً سابقًا بمقاعدهم . وقد شهدت انتخابات ١٩٨٣ شيئًا مشابهًا ، حيث إنه من بين ١٢٥ عضواً منتخبًا فى البرلمان السابق ، قرر اثنان وعشرون منهم عدم الترشيح ، فى حين هزم واحد وستون منهم . وبينما أعيد انتخاب كل وزراء مجلس الوزراء ، فإن سبعة من وزراء الدولة وواحد من سكرتيرى الأقاليم السياسيين واثنان من حكام المقاطعات قد أخفقوا فى الانتخابات . وبالتالى فإن معظم أعضاء البرلمان الأقوياء لم يُعد انتخابهم بشكل تلقائى .

ولكن يجب الأخذ فى الاعتبار أن هزيمة الوزراء فى الانتخابات ليس لها أثر مباشر على الحكومة . نظراً لكون أن الـ UNIP هوالذى يمثل السلطة العليا بموجب الدستور ، حيث تتولى اللجنة المركزية اختيار مجلس الوزراء باعتبارها الهيئة العليا لصنع السياسة فى الدولة . بالإضافة إلى أن مجلس الوزراء عادة ما يخضع لسلطة التعيين الرئاسى . وعلى سبيل المثال ، فإن ستة من الأعضاء السبعة المعينين فى البرلمان قد أسندت إليهم مناصب فى مجلس الوزراء ، كما حصلوا على حقائب وزارية عليا ، من بينها رئاسة الوزراء[١٢] . ومن ثم ، وكما لاحظ ناومى تشازين Naomi Chazen (1979:138) فإن الانتخابات البرلمانية تؤدى إلى التغير فى الأشخاص ، ولكنها لا تؤدى إلى التغير فى الحكومة ، هذا فضلاً عن أنها لا تعطينا – مع ذلك – صورة واضحة عن هؤلاء المؤيدين لـ أوالساخطين على النظام . حيث تتولى الانتخابات الرئاسية أداء هذه الوظيفة فى الحياة السياسية فى زامبيا .

نتائج الانتخابات الرئاسية

أسفرت الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٧٣ عن نسبة تأييد مقدارها ٨٨,٨٪ ، في ظل مستوى منخفض من المشاركة الانتخابية قدر ب ٨,٩٣ ٪ . بينما بلغت نسبة التأييد ٨٠,٥٪ في انتخابات ١٩٧٨ و ٩٣,٣٪ في انتخابات ١٩٨٣ . وتشير الأرقام الخاصة بانتخابات ١٩٨٣ إلى تحسن مقداره ١٠٪ بالمقارنة بالوضع عام ١٩٧٣ . وعلى الرغم من الحرمان الاقتصادى المتزايد الذى يواجهه الشعب ، فقد أيد جمهور الناخبين – بشكل ساحق – ترشيح الرئيس كاوندا لفترة رئاسة خامسة .

وفى انتخابات ١٩٧٣ و ١٩٧٨ حصل الرئيس على أعلى نسب تأييد فى ذات الأقاليم ، وهى إقليم ليابولا Luapula والإقليم الشرقى والإقليم الأوسط والإقليم الشمال الغربى "انظر الجدول الثانى" .

وبالتالى يتضح أنه لم يعد هناك ما يوجب الاهتمام بنتائج الانتخابات الرئاسية فى مجملها .

ولكن برغم ذلك ، فقد أظهر أحد التحليلات الدقيقة وجود زيادة نسبية فى الأصوات السلبية "التى صوتت بالرفض" ، حيث ازدادت نسبة هذه الأصوات من ١١,٢ ٪ فى انتخابات ١٩٧٣ إلى ١٩,٥٪ فى انتخابات ١٩٧٨ . وهى زيادة غير هامة إذا نظرنا إليها بشكل مطلق ، ولكن عند تحليل هذه الزيادة بمعيار الإقليم فإنها تكتسب أهمية سياسية . حيث شهدت كل الأقاليم تقريباً – ماعدا الإقليم الغربى الذى حقق زيادة فى الأصوات الإيجابية "التى صوتت بالتأييد" قدرها ٣,٤٪ – انخفاضاً فى الأصوات الإيجابية وزيادة فى الأصوات السلبية حتى فى المعاقل التقليدية لـ UNIP . وعلى سبيل المثال ، رفضت ثلاث دوائر فقط من بين ستة عشر دائرة انتخاب الرئيس فى الإقليم الجنوبى ، فى انتخابات ١٩٧٣ ، ولكن عدد هذه الدوائر ارتفع إلى سبعة من بين ستة عشر دائرة ، فى انتخابات ١٩٧٨ . وعلى نحو مشابه ، فقد صوتت دائرة واحدة من بين ثمان عشرة دائرة فى الإقليم الشمالى ضد الرئيس فى انتخابات ١٩٧٣ ، ثم ازداد عدد هذه الدوائر إلى اثنتين فى انتخابات ١٩٧٨ . والواقع أن نسبة الأصوات السلبية تقدم مؤشراً على التأييد أوالسخط . وبالتالى ، يجب قبول التصويت السلبى كتعبير عن عدم الرضاء عن النظام .

وبالإضافة لما سبق ، فقد كانت هناك نسبة مقاطعة أوعدم مشاركة بين الناخبين المسجلين الذين لم يدلوا بأصواتهم ، وقد بلغت هذه النسبة ٢ , ٦٠٪ عام ١٩٧٣ و ١ , ٣٣٪ عام ١٩٧٨ و ٥ , ٣٤٪ عام ١٩٨٣ . وفى انتخابات ١٩٨٣ – على سبيل المثال – أدلى بعض الناخبين بأصواتهم لصالح المرشحين البرلمانيين ، فى حين أنهم لم يدلوا بأصواتهم فى الانتخابات الرئاسية ، حيث خرجوا من المركز الانتخابى ببطاقات الانتخاب ، دون أن يلاحظهم المشرفون . وهذا هو تفسيرى لسبب عدم تساوى العدد الإجمالى للأصوات التى تم الإدلاء بها فى الانتخابات البرلمانية مع العدد الإجمالى للأصوات التى تم الإدلاء بها فى الانتخابات الرئاسية ، وذلك فى بعض الدوائر . ويجب أن يعامل مثل هذا السلوك باعتباره نوعًا من الاحتجاج ضد النظام ، نظرًا لأنه يتضمن رفضًا متعمدًا للتصويت فى الانتخابات[١٣] . وباختصار ، إذا أخذنا فى الاعتبار طبيعة وهيكل نظام الحزب الواحد فى زامبيا ، فإنه يمكن القول بأن الانتخابات الرئاسية تقدم للشعب الطريق الوحيد المباشر والمؤسسى للتعبير عن الاستياء من النظام وسياساته وأدائه .

أثر النظام الانتخابى

هل حققت التغييرات الدستورية والقانونية هدفها المتمثل فى توفير أساس للوحدة الوطنية والاستقرار ؟. انطلاقًا من هذا السؤال ، اختبر مراقبو المسرح السياسى فى زامبيا مدى صحة الفرضية القائلة بأن تأسيس دولة الحزب الواحد سوف يحد من الصراع الإقليمى ويحافظ على الاستقرار ويحقق الوحدة الوطنية (Weiss,1972; Pettman, 1974; Molteno, 1972)[١٤] . وفى هذا الإطار نقتبس مقولة مولتينوالذى يرى أن "سلوك الـ ANC وأنشطة الـ UPP ، لم تكن أكثر قبلية من أنشطة الـ UNIP . ومن ثم يأتى التهديد الرئيسى للاندماج الوطنى – فى الواقع – من الانقسامات داخل الـ UNIP ذاته . وهوما يعنى أن تأسيس أحزاب المعارضة أوحظرها لن يوقف الآثار التفكيكية للانشقاقات الموجودة بالفعل داخل الـ UNIP والدولة ككل . كما أن قمع الـ ANC والـ UPP لن يحل مشكلة الاندماج الوطنى ، بل أنه ربما يؤدى إلى تفاقمها

الجدول الثانى : نتائج الانتخابات الرئاسية فى زامبيا ، وفقاً للمقاطعات ، ١٩٧٣ - ١٩٨٣

الأقاليم	الناخبون			نعم (٪)			لا (٪)			أصوات غير صحيحة ٪			Gross Pole %		
	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٣	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٣	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٣	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٣	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٨٣
الوسطى	١٠٦,٦٧٥	٢٩٥,٤١٥	١٣٤,٠٩١	٨٩,٦	٨٣,٩	٩٣,٣	١٠,٢	١٦,١	٤,٥	٥,١	٣,١	٢,٢	٣٦,٣	٦٦,٢	٦٢,٦
حزام النحاس	١٥١,٢٠٨	١٨٠,٩٩٢	٣٦٦,٩٢٤	٨٦,٦	٨٠,٥	٨٩,٨	١١,٤	١٩,٥	٧,٥	٥,٥	٣,٥	٢,٧	٤٦,٧	٧١,٧	٧٢,٢
الشرقية	١١٩,٨٧٤	١٠٥,٠٠٥	١٩١,٨٦٠	٩٧,٨	٩٣,٨	٩٥,٩	٢,٢	٦,٢	٢,٢	٣,٦	٢,١	١,٩	٤٨,٨	٧١,٩	٧٠,٣
لوبولا	٨٠٦,٦٨	١٥٣,٦٦١	١٠٣,٣٠٧	٩٨,٧	٨١,٧	٩٤,٥	١,٣	١٨,٣	٣,٦	٣,٥	٢,٩	١,٩	٥٤,٠	٦٩,٧	٦٣,١
لوساكا	-	١٥٠,٦٥٦	٢٣٠,١٤٤	-	٨٥,٦	٩٣,٢	-	١٤,٤	٤,١	-	٤,٨	٢,٧	-	٧٢,٧	٧١,٧
الشمالية	٨١,٥٣٧	٨٤,٨١٩	١٦٥,٢٠٤	٨٥,١	٧٤,٠	٩٦,٤	١٤,٩	٢٦,٠	٢,١	٣,١	٢,١	١,٦	٣٨,٤	٦٨,٦	٦٢,٢
الشمال الغربى	٤٣,٧٤٨	١٤٢,٢٦٢	٨٦,٦٥٥	٩٧,٢	٩٦,٠	٩٦,٨	٢,٨	٤,٠	١,٧	٧,٨	٢,٧	١,٥	٣٧,٨	٧٢,٥	٦٤,٧
الجنوبية	٥٩,١٩٧	٨٤,١٢٦	١٨٤,٧٦٨	٦٢,٢	٥١,٢	٩١,٥	٣٧,٨	٤٨,٨	٦,٣	٨,٠	٣,٨	٢,٣	٢٩,٢	٥٩,٨	٦٢,٧
الغربية	٤٣,١٢٥	١,٣١٩,٠٣٦	٩٥,٦٠٤	٧٧,٤	٨٠,٨	٩٤,٩	٢٢,٦	١٩,٢	٣,٢	٦,٣	٣,٧	١,٩	٢٢,٠	٤٤,٦	٤٦,٨
المجموع	٦٨٨,٦٧٧	١,٣١٩,٠٣٦	١,٠٥٨,٥٥٧	٨٨,٨	٨٠,٥	٩٣,٣	١١,٢	١٩,٥	٤,٥	٥,٠	٣,٥	٢,٢	٣٩,٨	٦٦,٩	٦٥,٥

فقط مع الإبعاد المتزايد لمؤيدى الأحزاب ، وأيضاً مع الزيادة فى حجم الـ UNIP ، نظراً لأن ظاهرة "أزمة النطاق" قد تحدث أثرها لتجعل مسألة تحقيق الاندماج أمراً أكثر صعوبة بالنسبة لـ UNIP" . (Molteno, 1972:25) .

ولكن ، ليس هناك دليل يمكن الاستناد إليه لتأييد النتيجة السابقة التى ذهب إليها مولتينو، نظراً لأنه منذ تأسيس دولة الحزب الواحد ، فإن مستوى العنف ، الإكراه ، والصراع الإقليمى وصراع الفصائل قد انخفض بدرجة كبيرة . ولم يكن ذلك مفاجأة ، لأن البدء بإدخال نظام الحزب الواحد قد قلص بشكل حاد من نطاق الأنشطة المتاحة أمام الفصائل المتعددة للتعبيرعن المعارضة السياسية(١٥). وبينما لم يؤد حظر أحزاب المعارضة الشرعية – بالضرورة – إلى حل الصراع ، إلا أن عدم إتاحة المجال لتكوين أحزاب معارضة منافسة يعتبر – بالتأكيد – عاملاً مقيداً هاماً ذا تأثير معتدل . فالسياسى غير المستعد لاتباع أوالتكيف بشكل ما مع القواعد المسموح بها للسلوك السياسى ، يجب عليه البحث عن عمل آخر . والحقيقة أن اللجنة المركزية لـ UNIP قد أعطيت سلطات كبيرة – بموجب المادة ٧٥ من الدستور– فى الحكم بعدم أهلية أى مرشح تعتبره معادياً لمصالح الدولة "أو الحزب" ، وذلك للتأكد من تعاطف هؤلاء المتطلعين لخوض المنافسة الانتخابية مع الحزب وسياساته . إلا أن سلطة الاعتراض هذه قد انتقدت لكونها لا تتسق مع الديمقراطية . ولكن ، هذا الانتقاد لا يمكن تبريره أو الدفاع عنه تماماً ، نظراً لأن كافة النظم الانتخابية تتسم بوجود بعض ميكانيزمات الضبط والتحكم ، سواء فى إطار سياسات الحزب الواحد أوالتعدد الحزبى (Dahl,1973:2) . وفى الواقع ، فإنه فى إطار نظام الحزب الواحد ، فإن دور أووظيفة إدارة الصراع لا– يمكن أن تتدعم إذا تنازل الحزب عن الحق فى ممارسة التجنيد السياسى .

ومن ثم فإن حق الاعتراض يمنح الحزب سلطة دراسة الخصوم ، ويساعده فى الحد من صراع الفصائل والصراع الإقليمى .

إن عدم السماح بالمنافسة القانونية بين الأحزاب كان له دلالات بالنسبة لتوجهات الناخب . ففى ظل نظام الحزب المسيطر السابق ، كانت أحد الملامح الأساسية للثقافة السياسية تتمثل فى أن توجه الناخب كان يعبر عن التزام قوى بالخطوط الحزبية أكثر

من التأثر بمزايا الأشخاص المرشحين .كما كان هناك قبول عام بانتماء الدائرة إلى الحزب . أما التغير الأساسى فى ظل نظام الحزب الواحد فقد تمثل فى إدخال المنافسة الانتخابية داخل الحزب ، كما أدى إدخال الانتخابات الأولية إلى نقل سلطة اختيار المرشح إلى مسئولى الحزب المحليين . حيث أصبحت الأنشطة المحلية الآن هى التى تحدد اختيار المرشحين ، وهو ما يمثل تحولاً واضحاً عما كان معمولاً به فى الماضى ، فقبل ذلك كانت عملية اختيار المرشحين أكثر مركزية . وعلى سبيل المثال ، كانت مسئولية اختيار مرشحى الـ UNIP تقع على عاتق اللجنة المركزية للحزب ، على أن يصدق رئيس الحزب بشكل نهائى على ذلك الاختيار . إلا أن تلك القواعد قد عدلت فعلياً خلال اجتماع المجلس الوطنى فى نوفمبر ١٩٦٨ ، وذلك -بشكل أساسى - فى اتجاه زيادة الفاعلية داخل اللجنة المركزية (Scott and Molteno,1974:168) .

حيث أصبح المجلس الوطنى ينتخب المرشحين ويقدمهم إلى الرئيس كاوندا ، الذى أصبح المسئول الوحيد عن اختيار المرشحين ، ثم يلى ذلك تصديق اللجنة المركزية على اختياره .

ومع إدخال نظام المنافسة داخل الحزب ، وخوض جميع المرشحين للحملة الانتخابية انطلاقًا من نفس البرنامج السياسى ، فقد أصبحت الخصائص الاجتماعية السياسية لميدان التنافس السياسى تلعب دوراً حاسماً بالنسبة للمرشحين . ونظراً لأن اهتمام الناخبين لم يعد مرتكزاً على الخطوط الحزبية ، فقد أصبح العامل الحاسم يتمثل حالياً فى مدى ملاءمة ومصداقية المرشحين . أما فى الماضى ، فقد كان تأييد الحزب - فى معظم الحالات - يضمن الانتخاب فى الدائرة ، وهوما كان يعنى أمرين : الأمر الأول - أنه كان يوجد ممثلون للحزب أمام الناخبين ، وبالتالى فقد كان الحزب يتوقع أن يعبر هؤلاء الممثلون عن المسائل الوطنية أكثر من المسائل المحلية ، وأن يتولى التنظيم الحزبى المحلى بلورة الشكاوى والتظلمات المحلية . وهوما نجم عنه ضعف تأثير الناخبين على أعضاء البرلمان ، واتجاه أعضاء البرلمان إلى الانفصال عن دوائرهم . إلا أن مجىء دولة الحزب الواحد قد عكس ذلك الاتجاه ، فأصبح الاهتمام بالممثل المحلى الآن يحتل مركز الثقل . وبالتالى فإنه من أجل تعزيز الدعم المحلى ،

أصبح أعضاء البرلمان مضطرين للاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع دوائرهم . ومن ثم ، فقد ضمن ذلك الوضع درجة ما من السيطرة الشعبية - من أسفل - على أعضاء البرلمان ، وهوما أدى لضعف اتجاه الممثلين المنتخبين عن دوائرهم .

أما الأمر الثانى - فيتمثل فى أن التركيز على المسائل المحلية قد أدى إلى حد ما إلى ضيق نطاق الانشقاق والصراع على المستوى المحلى . فإذا أخفق هؤلاء المنتخبون فى الوفاء بالوعود ، أوإذا كان هناك شك فقط فى أنهم لن يحققوا مصالح الدوائر ، فإنه يحل محلهم آخرون من نفس الشريحة الاجتماعية ، فالنظام القائم فى السلطة - ككل - لن يتهدد ، بالرغم من إمكانية فقدان بعض الأفراد لمقاعدهم واستبدال آخرين بهم . إضافة لذلك ، فقد أكد ترودوف (Trodoff,1974:11) "أنه بسبب هيمنة المسائل المحلية فإن المرشحين الذين ينتمون - من ناحية أخرى - إلى نفس الفصيل سوف يترشحون فى مواجهة بعضهم البعض" .

خاتمة :

لقد أوضحت المناقشة السابقة ، أن النظام الانتخابى فى زامبيا لم يصمم فقط من أجل تحقيق الاستقرار والاندماج الوطنى ، ولكنه كان أيضًا أداة لتأكيد شرعية النظام . ومن ثم لم يكن تأسيس دولة الحزب الواحد وسيلة للقضاء على الانشقاق فحسب ، ولكنه كان أيضًا وسيلة للتعامل مع أوإدارة التوترات التى برزت نتيجة لنماذج الانشقاق داخل الحزب . وتعنى إدارة الانشقاق ، أن الصراع يجب أن يحصر داخل نطاق معين ، وأن الاختلافات ألا تكون حادة بشكل يهدد الحزب . والواقع أن هناك أنماطًا محددة من الانشقاقات والصراعات التى يمكن السماح بها فى المجتمع ، ولكن بشرط ألا تحدث هذه الصراعات داخل الإطار المؤسسى لنظام الحزب الواحد بالشكل أوبالأسلوب الذى يشجع النزاع وعدم الاستقرار . ولذلك فإن تأسيس دولة الحزب الواحد فى زامبيا والتنظيم المؤسسى المرتبط بها ، يجب أن ينظر إليه من هذا المنظور، كخطوة تهدف إلى إدارة الصراع السياسى فى الدولة . ومثلما رأينا ، فإن الهدف

الأساسى للقواعد والإجراءات الانتخابية – والدستور ذاته فى واقع الأمر – كان هوالحيلولة دون ظهور المصالح الإقليمية الضيقة والانشقاقات الاجتماعية ذات الأثر السلبى الضار بالنسبة للاندماج الوطنى والاستقرار . بالإضافة لذلك ، فمن الواضح أن وظائف الاندماج وتحقيق الشرعية قد انصهرت داخل هيكل ديمقراطية مشاركة الحزب الواحد ، وأن النظام الجديد – فضلاً عن ذلك – يمثل محاولة واضحة لإقرار نموذج جديد للضبط والمشاركة .

الهوامش

(١) كانت هناك ثلاثة أحزاب سياسية تتنافس على السلطة عند الاستقلال ، وهى حزب الاستقلال الوطنى المتحد ، الذى كان يمثله ٥٦ عضواً فى البرلمان ، وحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى ، الذى كان يمثله ٨ أعضاء ، والحزب التقدمى الوطنى ، وهوحزب للمستوطنين الأوروبيين ، تم حله عام ١٩٦٨ مع القضاء على الدور الأوروبى الخاص . (التعديل الدستورى ، المادة الثانية ، ١٩٦٦) – انظر : D.C Mulford : The Politics of Independence 1957 - 1964, Oxford : Oxford University Press, P. 1067.

(٢) من أجل مناقشة تفصيلية لهياكل وسياسات الحزبين ، انظر :

W.Tordoff and I.Scott, "Political Parties: Structure and Politics" in : Politics in Zambia, (ed), W.Trodoff, Manchester : Manchester university Press, 1974, PP107-154.

(٣) فى هذا الإطار ، يكون "نموذج الحزب المسيطر" مناسباً جداً لفهم الحياة السياسية فى زامبيا ، انظر :

A African and S.H. Harmess, "The Dominant Party Sestem: A Neglected Model of Democratic Stability" The Journal of Politics, Vol.36 (3) August, 1974, PP.592-614.

(٤) طلب من هارى نيكيمبولا ، رئيس حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى ونائبه ناليمينو ميندبا Nalumino Mundia الاشتراك فى عضوية اللجنة ولكنهما رفضا .

(٥) CF. A.H. Rweyemamu, "The Presidential Election" in Socialism and Participation : Tanzania's 1970 National Elections, (eds.), The Election Study Committee, Dar-es-Salaam, 1974, PP. 189-204.

(٦) من أجل مناقشة هذا النظام ، انظر : W.J.Mackenzie,Free Elections,London,1958.

(٧) فى الدائرة ١٢٥ ، لم يتقدم أحد للترشيح حتى انتهاء تاريخ الترشيح .

(٨) كان المرشحان اللذان رفض ترشيحهما – قبل أن يتم العدول عن ذلك فيما بعد – ينتميان إلى دائرة مينالى Munal فى لوساكا ، وهما ريبيا باندا Rupiah Banda ، الذى كان وزيراً سابقًا للخارجية ، والياس تشيبيمو Alias Chipimo ، الرئيس التنفيذى لبنك زامبيا القياسى المحدود ، والمفوض الأعلى السابق لدى لندن . وقد فسر الرئيس كاوندا سبب الإبقاء عليهما بأن شيئًا ما آخر قد حدث ، ليجلب الفوضى على الدولة ، إلا أن الرئيس لم يفصل هذا الشيء . انظر فى ذلك الشأن :

Zambia Daily Mails, December 1978.

(٩) Government Gazette, 30 Septemper, 1983.

(١٠) انظر: Survey on Zambia Financial Times, (London)15 December 1977.

(١١) وعلى سبيل المثال ، انظر :

Lipset, S.m., Political Sociology in Sociology Today : Problems and Prospectives, (eds.) R.Merton, L.Broom and L.s.Cottrell, Jt, New York, 1941, pp92-93.

(١٢) انظر : Government Gazet, Notice No 1340, 7 November 1983

(١٣) أنظر على سبيل المثال :

G.Bingham Powell, J.r Voting Turnout in Thirty Democracies : Partisan, Legal, and, Socio-Economic Influences, Electoral Participation : A Comparative Andlysis, (ed.), R.Rose, London, 1980, p. 70.

(١٤) أثبت لويس A. Lewis في كتابه Politics in West Africa الصادر في لندن عام ١٩٦٥ ، زيف الادعاءات التي تذهب إلى أن نظام الحزب الواحد يؤدي إلى الاستقرار ، ومن جهة أخرى يؤكد شل E.Shil أنه في الإطار الأفريقي ، "يقال إن حظر أحزاب المعارضة يعزز استقرار النظام الحاكم وبالتالي فإن ذلك يوفر الإطار المناسب المطلوب لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية" انظر :

Opposition in Asia and Africa, Studies in Opposition, (ed.) R.Barker, London, 1971, P49.

(١٥) انظر :

CF.W.J.Foltz, Political Opposition in Single Party States of Tropical Africa, in Regimes and opposition, (eds.) R.A. Dahl, New Haven. 1973, pp. 143-170.

References

Arian, A. and Barness, S.H. (1974), "The Dominant Party System: A Neglected Model of Democratic Stability", *Journal of Politics*, Vol. 36 (3), pp. 592-64.

Bates, R. (1976), *Rural Responses to Industrialization: A Study of Village Zambia*, New Haven.

Bloomfield, V. (1976), Commonwealth Elections 7945-1970: A Bibliography, Mansell, London.

Chazan, N. (1979), "African Voters at the Polls: A re-examination of the Role of Elections in African Politics", *Journal of Commonwealth and Comparative Politics*, Vol. XVII, 2.

Chikulo, B.V., (1979), "Elections in a One-Party Participatory Democracy", in *Development in Zambia*, (*ed.*), B. Turok, Zed Books, London.

Dahl, R.A. (1973), *Regimes and Opposition*, New Haven.

Foltz, W.J. (1973), "Political Opposition in Single Party States of Tropical Africa", in *Regimes and Opposition*, (*ed.*) R.A. Dahl, New Haven.

Gertzel, C., *et. al.*, (1972), "Zambia's Final Experience of Inter-Party Elections: The By-Elections of December, 1971", Kroniek Van Afrika, Vol. 2, June.

Hall, R. (1968), "Elections in Zambia", Venture, 20 (11) December, pp. 6-7.

-----, (1969), "Zambia's Search for Political Stability", *World Today*, 25 (11) November, pp. 488-95.

Judd, F. (1969), "Zambia Under Pressure", Venture 21(3) March, p. 4.

Mackenzie, W. J. M. (1958). *Free Elections*. London.

Mirror (1978a), Report of July.

-----, (1978b), Report of August.

Molteno, R.V. (1972), "Zambia and the One-Party State", *East African Journal*, No. 9, February, pp. 6-18.

-----, (1974), "Cleavage and Conflict in Zambian Politics: A Study of Sectionalism", in Tordoff, W. (*ed.*) *Politics in Zambia*, University of Manchester Press, Manchester.

Mtshali, B.V. (1970), "South Africa and Zambia's 1968 Elections", *Kroniek Van Africa*, No. 2, pp. 125-35.

Mulford, D.C. (1967), *Zambia: The Politics of Independence 1957-1964*, Oxford University Press, Oxford.

Ollawa, P.E. (1978), "Political Participation in a Developing Society: Theoretical Considerations and the Case of Zambia", *The Journal of Commonwealth and Comparative Politics*, Vol. XV (2) July.

Pettman, J. (1974), "Zambia's Second Republic – The Establishment of a One Party State", *Journal of Modern African Studies*, 12 (2).

Rasmussen, T. (1969), "Political Competition and One-Party Dominance in Zambia", *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 7 (3), October.

Rotberg, R. (1967), "Tribalism and Politics in Zambia", *Africa Report*, Volume 12 (9).

Scarritt, J. A. (1969), "The Zambian General Elections – Triumph or Tragedy", *Africa Today*, Vol. 16, (1), pp. 4-5.

Scott, I. and Molteno, R. V. (1974), "The 1968 General Elections and the Political System" in Tordoff, W. *Politics in Zambia*, University of Manchester Press, Manchester.

-----, (1978), "Middle Class Politics in Zambia", *African Affairs*, July, pp. 321-334. Soremekum, F. (1972), "The Challenge of Nation-Building: Neo-Humanism and Politics in Zambia 1967-1969", *Africa Quarterly*, XII (3).

Swindon, B. (1969), "Zambia: The Uneasy Coalition", Venture, 21 (8) pp. 7-8.

Sunday Times of Zambia (1978), Report of 27 August.

-----, (1967), Report of 6 November.

-----, (1968), Report of 8 June.

-----, (1969), Report of 26 August.

-----, (1971a).

-----, (1972a), Report of 5 February.

-----, (1972b), Report of 26 February.

-----, (1978a), Report of 2 August.

-----, (1978b), Report of 5 August.

-----, (1978c), Report of 12 September

-----, (1986), Report of 21 March.

Tordoff (1974) (*ed.*), *Politics in Zambia*, University of Manchester press, Manchester. Tordoff, W. & I. Scott (1974), "Political Parties: Structure and Policies", in Tordoff, W. Politics in Zambia, Manchester University Press, Manchester.

Tordoff, W. & Scott, I. (1977), "Residual Legislatures: The Case of Tanzania and Zambia", *The Journal of Commonwealth Comparative Politics*, Vol. XV (3) Weiss, R. (1972); "Strife in Zambia", Venture, Vol. 24 (4), April, pp. 19-24.

Weiss, R. (1978a), Report of 3 August in *Zambia Daily Mail*.

-----, (1978b), Report of 23 October in *Zambia Daily Mail*.

-----, (1978c), Report of 22 August in *Zambia Daily Mail*.

-----, (1978d), Report of 9 September in *Zambia Daily Mail.*

Zambia (Republic of) (1967a), *UNIP Constitution* 1967, Art. XXII. Political Parties, Elections and Political Stability in Zambia.

-----, (1967b), Proceedings of the Annual General Conference of UNIP, held at Mulungushi. 14-20 August, Z.I.S., Lusaka.

-----, (1973a), "UNIP Manual of Rules and Regulations Governing the 1973 General Elections", *Background* No. 118/73.

-----, (1973b), *Constitution of UNIP*, Art. 8., attached to the Constitution of Zambia Act, No. 27 of 1973.

-----, (1978), Election Special, Vol. 1, 10 November.

-----, (1979), The Constitution of UNIP, Supplement to *Government Gazette*, 26 February.

-----, (1982), *Constitution of Zambia, Amendment Act 1982*, NAB 31, 2 Nov.

-----, (1983), *Presidential and Parliamentary Election Results*, Elections Office, Lusaka.

Zambia Daily Mail (1971).

-----, (1973), Report of 26 September.

الباب السادس

السياسة الاثنية فى أفريقيا

الفصل الثالث عشر

الديمقراطية الليبرالية والصراع الاثنى فى جنوب أفريقيا

بقلم : **فاينسنت مافاى**

ترجمة : **نهاد جوهر**

مقدمة

يعتنى هذا المقال بدراسة آفاق الصراع الاثنى فى جنوب أفريقيا [1]، فيتساءل هل ستؤدى نشأة مناخ سياسى منفتح ونهاية قوانين الفصل العنصرى المتعسفة إلى فتح الباب أمام الصراعات القبلية وغيرها من صور التنافس على ولاء الناخبين سواء الحاليون أو المرتقبون فى الدولة الليبرالية الديمقراطية الدستورية المزمع إقامتها؟ وبوجه عام فان هذا المقال يرى أن الدستور الانتقالى الحالى لدولة جنوب أفريقيا هو خليط من الاعتراف بالاثنية دون مباركتها، وذلك حتى يتسنى إقامة دولة ديمقراطية فعالة فى جنوب أفريقيا. فالشكل الفيدرالى الحالى للدولة هو خطوة استراتيجية محدودة تسمح للمجموعات بالتعبير عن اثنيتها بحرية كما تسمح لهم بالتنافس فى إطار ديمقراطى على إثبات هويتهم وذلك من خلال دولة موحدة على أمل التوصل فيما بعد إلى حس قومى قائم على الاقليمية التعاونية.

و يهتم هذا الفصل بالسؤال التالى: هل الديمقراطية الليبرالية تتماشى مع التعدد الاثنى؟ وهو يعد بمثابة نوع من النقد الداخلى للديمقراطية الليبرالية وعلاقتها بالاثنية، وليس حوارا حول مزايا أو عيوب الرؤى الليبرالية أو الماركسية للديمقراطية، فيبدأ بتقييم الحوار الدائر فى الدوائر الليبرالية والمحافظة فى جنوب أفريقيا حول دور ووضع الاثنية فى مجتمع منفتح.

. فالحوار الدائر فى جنوب أفريقيا يتميز بثلاثة خصائص ألا وهى الإطلاق والقيمية وانفصام الشخصية. فخاصية الإطلاق - بمعنى عكس النسبية - يشير إلى الاتجاه إلى اعتناق الاثنية كمذهب فلسفى افلاطونى أو النظر إليها كدليل على التخلف أو الوعى الزائف. أما البعد القيمى فيظهر فى وضع الولاء الاثنى فى كفة والقومية أو الدولية فى الكفة الأخرى، بحيث يصير هناك خيار ما بين الخير والشر. فتخلص هذه الدراسة إلى عدم إمكانية إضفاء ميزة خاصة سواء على الولاء الاثنى أو الولاء القومى فى دولة جنوب أفريقيا. فبوجه عام فان الحدود الاثنية هى حدود مرنة، فلا يتميز أحد هذه الحدود عن غيرها .

أما انفصام الشخصية فيظهر بشكل جلى فى ظاهرة تردد الأيديولوجيين لكل من طرفى الحوار ما بين القيم الفردية والمجتمعية حسبما يتراءى لهم. فبوجه عام تعتنق الأقلية البيضاء التوجه الفردى خاصة فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية وهى مجال قوتهم الحقيقى. ولهذا السبب فهم يعترضون على أى خطوات تتخذ فى هذا المجال على أساس من الكفاءة الفردية. ولكنهم يدعون إلى مراعاة حقوق الجماعات فيما يختص بالمسائل الدستورية. أما الأغلبية السوداء فيتغنون بالفردية السياسية ويعترضون بشدة على بعض الحقوق الدستورية الممنوحة لبعض الجماعات. ولكنهم من ناحية أخرى يعتنقون مبدأ حقوق الجماعات فى المجال الاقتصادى حيث لا يتمتعون بأية مزايا. وعليه فليس بغريب أن تناصر الأغلبية من الأفارقة اتخاذ الخطوات الفعالة فى هذا المجال على حين تعارضها الأقلية البيضاء. وقد أكد كاتب هذا المقال من قبل (عام ١٩٨٩) بأن الخطوات الفعالة هى عبارة عن برنامج استراتيجى نفعى لا يهتم على الإطلاق بحقوق الأفراد. وعلى حين أن الكثير من هذه الحوارات الفكرية تقوم على قاعدة قيمية تناقش قيما كالعدالة والحق، إلا أننا سنوضح أن التلاعب بفكرة الاثنية أو رفضها ما هو إلا استراتيجية سياسية الغرض منها هو الحفاظ على السلطة السياسية.

الحوار الاثنى

حتى وقت قريب تجنب كل من الليبراليين والماركسيين فى جنوب أفريقيا مناقشة المسألة الاثنية، فكان الاعتقاد الليبرالى السائد هو أن الاثنية ستختفى مع عملية

التحديث. أما الماركسيون فنظروا إليها كظاهرة عابرة ستختفى تلقائيا مع التغير فى نمط الإنتاج. ولكن مع الوقت ازدادت المطالبة بالاعتراف بالاثنية ووضعها دستوريا فى الاعتبار خاصة فى محيط الليبراليين والأكاديميين فى جنوب أفريقيا . فكثيرا ما تم التعبير عن هذه المطالب تحت غطاء شعارات مثل "المصالح الإقليمية" أو "الطابع الإقليمى" أو "الأقليات". وإعادة إحياء الحوار الاثنى من قبل الليبراليين فى التسعينيات كان رد فعل لرؤيتهم لما تم تسميته بالعنف الاثنى الأسود، والذى فسره المقهورون بأنه نوع من الحرب المحدودة شنتها الدولة لإضعاف حركة التحرير فى أعقاب التحرر السياسى الذى شهدته البلاد. وقد أكدت التحريات التى قامت بها لجنة جولدستون - التى أسسها الرئيس السابق دى كليرك عام ١٩٩٢ لتبحث فى أسباب العنف السياسى الذى اندلع بعد عام ١٩٩١ - هذه الشكوك.

ما الذى أدى إلى هذا الإحجام - فى دوائر معينة - عن مناقشة الاثنية فى جنوب أفريقيا؟ هناك أسباب فلسفية ونفسية واستراتيجية. ففلسفيا يتميز الحوار فى جنوب أفريقيا بوجود ثلاث أيديولوجيات متصارعة. فأولا هناك الليبرالية التى تنظر إلى الفرد كقيمة فى حد ذاته. وعلى العكس فان قومية الأفريكان والقائمة على الجماعة تنظر للفرد على أنه أولا وأخيرا عضو فى هذه الجماعة ويترتب على ذلك كل شىء آخر. أما الماركسية فتنظر للاثنية كنتاج للوعى الزائف. فالاثنية هى أثر نفسى قديم للبربرية وهى فكرة تستحوذ على عقول سكان الريف المحافظين "الأجلاف". ولعل هذا التوجه كان هو السائد خلال فترة ما بعد الاستقلال فى أفريقيا.

واستراتيجيا كان فى مقدور الاثنية خلال فترة الكفاح ضد الاستعمار أن تفرق وتضعف حركات المقاومة وتؤخر عملية التحرير. وفى فترة ما بعد الاستعمار خشى من قدرة الاثنية على "تدمير وحدة الدول الأفريقية الهشة". (Ake, ١٩٩٣:٥) وكثيرا ما نظر للاثنية على أنها نتاج للسياسات الاستعمارية فى أفريقيا تحت شعار "فرق تسد". ففى جنوب أفريقيا أساء الحزب الوطنى الحاكم استخدام هذا المفهوم إلى درجة خلقه ما يعرف بالبانتوستان (دول مستقلة اسميا لمختلف القبائل السوداء) كما تم تبنى العديد من الآليات الدستورية الأخرى بغرض تفرقة وإضعاف حركات المقاومة.

من ناحية أخرى فالمشاعر المعادية للاثنية فى الفترة الحالية يمكن إرجاعها إلى امتعاض الأفارقة من الإصرار على تناول قضية حقوق الأقليات فى الوقت الذى تشعر

فيه الأغلبية بأنها محرومة من حقوقها السياسية. فعملية إشراك المواطنين السود بجنوب أفريقيا فى الحكم لم تكن لتحرم الأقلية البيضاء من المزايا الاقتصادية التى تتمتع بها كما أنها لم تكن لتهمشهم سياسيا وذلك على الرغم من مخاوفهم. وفى الآونة الأخيرة كثير ما نظر لكلمة الاثنية على أنها غطاء "للعنصرية". فحقوق الأقليات صار ينظر لها من قبل الكثيرين على أنها محاولات مقنعة للحفاظ على مزايا الأقلية البيضاء.

و لعل هذه المشاعر ليست بمفاجأة وهى بمثابة إنذار وتحذير من محاولة التلاعب بالمسألة الاثنية. ولكن من ناحية أخرى ليس من الحصافة التخلى عن مفهوم ما ببساطة لإساءة استخدامه من قبل البعض. فالمذابح التى تم إرجاعها إلى الصراع الاثنى صارت ظاهرة معتادة. فالسنوات القليلة الماضية شهدت نشوب العديد من الصراعات الإقليمية فى جميع أنحاء العالم سواء على المستوى القومى أو الإقليمى أو الدولى والتى تم إرجاعها فى معظم الأحيان إلى الأسباب الاثنية أو الثقافية.

ففى القارة الأفريقية تستمر المذابح المتبادلة بين التوتسى والهوتو فى رواندا وبوروندى. ومؤخرا انفصلت إريتريا عن أثيوبيا بعد ثلاثة عقود من حرب العصابات. أما فى الصومال فقد اعتمدت الأطراف المتحاربة على قاعدة اثنية واضحة. وفى أنجولا تقوم يونيتا بزعامة سافيمبى بالمناداة بالولاء الاثنى. (Dumbutshena and Gon-calves,1993:5 and Stavenhagen, 1990 : Introduction) . أما فى جنوب أفريقيا فقد هدد بوتيليزى زعيم حزب الحرية انكاتا بمقاومة أية محاولات لفرض أول دستور انتقالى غير عنصرى على قبائل الزولو. وكثيرا ما تم تسمية أعمال العنف التى اندلعت فى أعقاب عملية التحرير بجنوب أفريقيا بأنها عنف أسود-أسود كما تم وصفها أيضا بأنها عملية تطهير عرقى متبادل بين الزولو والاكسوزا. وعليه فان الكثيرين ينظرون للصراع الاثنى كنتيجة حتمية لانهيار النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا. (٢)

و لعل هذه النظرة التشاؤمية تجد ما يؤكدها فى حقيقة أن أعمال العنف التى اندلعت منذ عام ١٩٩٠ راح ضحيتها أكثر من ٦٠٠٠ شخص فى مقاطعة كوازولوناتال معظمهم كنتيجة للصراع بين حزب الحرية انكاتا وأعدائه. وفى شهر يونيو ١٩٩٠ بعد ستة أشهر من بدء عملية التحرير قتل أكثر من خمسمائة أفريقى فى منطقة Witwa-tersrand . ومنذ ذلك التاريخ فقد الآلاف حيواتهم ومنازلهم. وأعمال العنف هذه قد أدت بدورها إلى تهديد وضع المؤتمر الوطنى الأفريقى ANC كما أثبتت أن استقرار

حكومة ما بعد الحكم العنصرى الديمقراطية لا يمكن أخذه كأمر مسلم به. (Marks, 1992 : 122) .

و لكن من ناحية أخرى فان تناول قضية الاثنية لا يخلو من تناقضات. فهو يخلق العديد من المشكلات كما يوضحها (615 : 1993) Nolutshungu .

إن إنكار الاثنية كعامل محرك لا يؤدى سوى إلى نتائج عكسية فى صور عسكرية متطرفة تؤدى إلى خسائر فادحة. فالتأكيد على القومية الشاملة يساعد على نشأة المشاعر الاثنية. ولكن من ناحية أخرى فإن انهيار الأيديولوجية القومية قد يفسح المجال أمام القوميات الفرعية والقبلية ، على حين أن السماح بالتعددية جنبا إلى جنب مع القضية القومية قد يساعد على إعطاء وضع مؤسسى لهذه الفرقة. وعليه فان التحدى الذى توجهه عملية البناء السياسى لا يزال هو خلق مؤسسات قادرة على حل هذه الإشكالية على الفور أو على الأقل إدارة آثارها.

الديمقراطية والاثنية

تعد الرابطة ما بين الديمقراطية والاثنية مفيدة لأغراض هذا البحث من ناحيتين. فالصراع الاثنى قد يكون مصدرا من مصادر عدم الاستقرار خلال الفترة الانتقالية من النظام السلطوى إلى الديمقراطى. وقد حذرت حركة تحالف الحرية من أن الديمقراطية قد لا تنجو إلا من خلال التنازلات الإقليمية والدستورية لحركتهم فى شكل التوزيع الدستورى للحقوق. (٣) من ناحية أخرى ينظر البعض للديمقراطية الليبرالية فى المجتمع التعددى اثنيا كمصدر خطر على الديمقراطية نفسها حيث يصير حكم الأغلبية بمثابة مشكلة عندما يسمح بسيطرة الأغلبية سيطرة تامة. "ففى المجتمعات المنقسمة على نفسها تصبح الاثنية معيارا حيويا لمن سيدخل أو سيخرج من النظام" (Horowitz, 1993 : 29) وطبقا لـ (25 : 1990) Schlemmer فان الإشكالية الأساسية التى تواجه المسيرة الدستورية التى بدأت فى فبراير ١٩٩٠ هى قضية "حقوق جماعات المصالح" (الأقليات الاثنية أو الثقافية، والمصالح المؤسسية الممثلة فى رجال الأعمال والنقابات العمالية والمهنية) التى لا تطالب بحقوق قائمة على المعيار العددى ...إزاء قضية المطالبة بالسيطرة السياسية من قبل الأغلبية العددية". أما إشكالية ما إذا كانت الأقليات

تحظى بحقوق خاصة بالجماعات أم لا وما هو مضمون هذه الحقوق فهى قضايا أساسية تناقشها هذه الدراسة.

اعتبارات منهاجية

إن الخلط المفاهيمى الناتج عن مناقشة مفهومى الديمقراطية والاثنية لا يمكن تسويته عن طريق التفسير المعجمى. فالتفسير فى هذه الحالة لابد وأن يتضمن أبعادا أيديولوجية . ولهذا فان هذا المقال لن يتعدى محاولة التوصل لتفسيرات عملية.

مفاهيم الديمقراطية

لعل دراستنا للجدل الذى ثار حول عملية التحرير التى بدأت فى جنوب أفريقيا فى عام ١٩٩٠ تؤكد وجود إشكالية. فاليسار المتطرف قد وصف هذا العملية بأنها استسلام تام لقوى الإمبريالية والرأسمالية وأكد على أن مؤتمر جنوب أفريقيا الديمقراطية CODESA والمنتدى الذى عقد لمباحثات التعددية الحزبية ما هما إلا مخطط تآمرى حبكته قوى البرجوازية ضد الطبقة العاملة. أما أحزاب اليمين البيضاء ، من ناحية أخرى فقد أصروا على أن الحزب الوطنى الحاكم قد استسلم للإرهابيين والشيوعيين، وأن هذه المسيرة ستنتهى بهيمنة جماعات معينة على الحكم بدلا من الديمقراطية المبتغاة. فبالفعل كان أحد شعارات CODESA هو استبعاد الأحزاب الصغرى من السلطة عن طريق الهيمنة.

و لا يزال الجدل المثار حول مفهوم الديمقراطية أساسيا فى مناقشة الاثنية. ولكن هذه الدراسة لا تهدف إلى مناقشة جميع الحجج التى سيقت خلال هذا الجدال. ومن ثم سيبدأ هذا المقال بتقييم دستور جنوب أفريقيا الانتقالى الموضوع عام ١٩٩٣ فى محاولة للتوصل إلى أى من الرؤى الديمقراطية المتعددة قد استخدمت لإرساء قواعد هذا الدستور. كما سيقوم المقال بدراسة مدى وجود تهديدات اثنية لهذا الدستور من عدمه. وطبقا لـ Welsh (١٩٩٣) فإن هذا الدستور يعكس الكثير من مظاهر

الديمقراطية الليبرالية مثل: نظام برلمانى مكون من مجلسين قائم على مبدأ سيادة الدستور، بالاضافة إلى وثيقة حقوق ونظام قضائى مستقل يضم محكمة دستورية ونظام انتخابى قائم على التمثيل النسبى بالإضافة إلى ترتيبات فيدرالية. أما لب هذا الدستور فهو حكومة الوحدة الوطنية. وتتكون الحكومة من الرئيس ونوابه وسبعة وعشرين وزيرا. فالحزب الذى يحصل على عشرين مقعدا فى البرلمان يضمن الحصول على قدر متناسب من المناصب الوزارية. أما الحزب الذى يحصل على ثمانين مقعدا فى المجلس النيابى فيحق له اختيار نائب الرئيس.

كثيرا ما يقال إن هناك علاقة طردية ما بين التجانس الثقافى والديمقراطية من ناحية وبين الانقسامات الثقافية وصور الحكم غير الديمقراطية من ناحية أخرى. (Hanf.1981:3) . وطبقا لـ (29-28 : 1993) Horowitz ، فان الديمقراطية الليبرالية تعمل بطريقة طبيعية عندما لا تكون هناك انقسامات حادة وعند مرونة الولاءات السياسية وفى حالة ما إذا أمكن صنع الأغلبية والأقلية وتغييرها. ولكنها تفشل تماما حينما تكون هذه الانقسامات جامدة غير متغيرة أو عندما تقوم الأحزاب السياسية على قاعدة اثنية. وعليه فان أنصار الديمقراطية التوافقية يرون أن الديمقراطية الليبرالية لا تصلح للمجتمعات التعددية اثنيا. وعليه فان دستور جنوب أفريقيا يصلح كنقطة بداية لنقاشنا.

ما هى الجماعة الاثنية – طبيعة ومصدر الاثنية

الافتراض الأساسى لهذه الدراسة هو أن الاثنية على غموضها هى جزء من الواقع الاجتماعى. ولا تحاول الدراسة الدخول فى التفاصيل التاريخية لمفهوم الاثنية واستخداماته سياسيا إلا فى محاولة لتوضيح أن الاثنية هى كيان يمكن خلقه أو إخماده كما يمكن التلاعب به لمرونته ويمكن تهدئته ثم إعادة احيائه.

فتقليديا توصف الجماعات الاثنية أو القومية ببعض السمات التى يفترض فيها عدم التغير. فتتراوح هذه السمات ما بين سمات تتحدد منذ الميلاد إلى امتلاك بعض الصلات أو المصالح التى تقتصر على جماعات معينة. من ناحية أخرى كثيرا ما يختلط مفهوم الاثنية بمفاهيم أخرى مثل الجنس، الأقلية، الأمة، الجنسية أو ببساطة شديدة الجماعة. حتى فى الأحيان التى يتم فيها الفصل ما بين هذه المفاهيم نجد أنفسنا أمام

الكثير من المعايير المتداخلة. فعلى سبيل المثال كثيرا ما يتم تمييز الجماعات الاثنية على أساس اللغة أو المعتقدات الدينية أو العادات.

و لكن من ناحية أخرى نادرا ما نجد جماعة ما تنفرد بكل هذه السمات. فعلى سبيل المثال وعلى الرغم من محاولة الأفريكانرز فى جنوب أفريقيا إضفاء صفات خاصة جدا على جماعتهم، إلا أنهم فشلوا فى إعطاء سبب مقنع لتميزهم التام. فكل من السمات الهامة مثل اللغة والديانة والعادات تشاركهم فيها جماعات أخرى خارجية خاصة من الملونين. وبناء على منطق القومية الأفريكانية يصبح من الصعب فهم لماذا يمكن اعتبار الفرد الأبيض الكاثوليكى والمتحدث باللغة البرتغالية أقرب إلى هذه القومية من الشخص الملون المتحدث باللغة الأفريكانية والمنتمى إلى الكنيسة الهولندية. ونحن نتفق مع Skalnik (1988 : 6) فى عدم وجود جماعات مميزة تتطابق فيها الحدود اللغوية والثقافية والسياسية والاقتصادية تطابقا تاما.

من ناحية أخرى فإن أى حديث عن الاثنية لا يكتمل سوى بأخذ الآراء المتناقضة التى يعتنقها كل ممن يطلق عليهم الأصوليون وأنصار الحداثة. فالأصوليين يرون فى الاثنية أنها تتكون من مسلمات وجودية متأصلة (Buijtenhuijs and Rijnierse,1993:9-11; Guy 1992 : 77-78) وعلى النقيض فإن الاقتراب الليبرالى يرى طبقا لكل من (Glazer & Moynihan, 1975 : 6-7) أن كل السمات التى تميز مجموعة ما عن غيرها ستفقد تدريجيا وزنها وأهميتها مع زيادة تطور وحداثة المجتمعات.

أما الماركسية فلا تختلف كثيرا، حيث أن أنصار هذا الاتجاه يرون فى الاثنية أنها عبارة عن وعى زائف أو أسيء فهمه أو أنها انعكاس سطحى لمتغيرات أكثر عمقا وأهمية (Buijtenhuijs and Rijnierse, 1993 : 9-11) . فالماركسية تتوقع أن الاختلافات الطبقية هى التى ستفرق بين الأفراد ماحية بذلك كل الحدود السابقة سواء كانت قبلية أو لغوية أو دينية أو قومية (Glazer & Moynihan,1975:7) . خلاصة القول، يرى كل من الليبراليين والماركسيين أن الوعى الاثنى يفرض من الخارج وأنه سيفقد حدته وأهميته تدريجيا مع زيادة الاعتماد المتبادل الاقتصادى وازدهار الأفكار العلمانية.

إذن كيف ترسم الحدود بين الجماعات الاثنية ومن الذى يحق له وضع هذه الحدود؟ يمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال ثلاثة اقترابات. الاقتراب الأول ذاتى

أما الثانى فهو اقتراب موضوعى والثالث يجمع ما بين الاثنين. فالاقتراب الأول ينص على أنه بصرف النظر عن وجود معايير موضوعية للتمييز بين جماعة ما وغيرها فإن مجرد إحساس جماعة ثقافية اجتماعية بأنها تكون كيانا مختلفا عن باقى الجماعات يكفى لاعتبارها جماعة مميزة. (Hanf,et.al. 1981 : 15) . وهذا الاقتراب فى حد ذاته اقتراب حميد، فهو الأساس المنطقى الذى تقوم عليه الديمقراطية التعددية. فأى مجموعة من الناس لها مطلق الحرية فى اعتناق رأى ما وفى التعبير عن هذا الرأى بطريقة مؤسسية. ولكن تطبيق هذا المنطق اثنيا هو أمر مختلف. فالمطالب التى تنادى بها الجماعات هى مطالب حيوية قد تصل إلى حد المطالبة بنظام فيدرالى أو كونفيدرالى. وعليه فان الجماعات الاثنية تتمتع بوضع فلسفى وقيمى وسياسى أعظم من الأحزاب السياسية. ولكن أحد عواقب مثل هذا الاقتراب الذاتى هو أنه "إذا ما قامت الجماعات بتحديد هويتها بناء على مثل هذا المعيار الغير موضوعى، سيكون من الصعب وضع قيود على عدد مثل هذه الجماعات. فكل جماعة من خمسة أو عشرة أفراد يحق لها بمثل هذا المنطق أن تعرف نفسها كجماعة مميزة لها الحق فى قائمة انتخابية خاصة بها. ونظريا فإن مثل هذا الموقف قد يتطور ليصل إلى فرد واحد وصوت واحد وقائمة واحدة. (Sachs,1990:155) .

أما الاقتراب الموضوعى فيناصره آخرون. فمثلا طبقا لـ (Arenstein (1990 : 15 "الأمم هى كيان موضوعى لا يمكن التخلص منه بالتمنى. فالأمم لا يمكن خلقها صناعيا كما يتمنى الكثير من الأكاديميين والزعماء السياسيين. من ناحية أخرى فان (Moris (Ramaga : 1992b : 413 يوضح العناصر الموضوعية والذاتية فى تحديد الجماعة، كما أنه يؤكد على أهمية الأبعاد الثقافية وقضية الأقليات. وهو يعرف الجماعة الاثنية بأنها مجتمع " يشعر أفراده أو يجمع بالفعل بين أفراده أو ينظر إلى أفراده على أنهم مرتبطون بروابط الجنس أو القومية أو الثقافة"[٤] خلاصة القول فالأسلوب الذى ينظم به المجتمع وتحدد به الجماعات هو عبارة عن موازنة ما بين الإيمان بالأصول التى ينتمى إليها الأفراد وبين رغبة هؤلاء الأفراد فى الانتماء إلى جماعة ما.

ولكن هذا الاقتراب الوسط لا يخلو بدوره من متناقضات. فعلى سبيل المثال من الذى يمثل جماعة الأفريكانرز الاثنية فى جنوب أفريقيا ؟ هل هو حزب دى كليرك الوطنى

أم هو جماعة النازيين الجدد المعروفة باسم Afrikaner Weerstand Beweging ؟(٥) وهنا يحضرنا ما أعلنه عضو بارز في جماعة AZAPO وهي منظمة تدعو لنشر الوعي بين السود – وهو من أصل هندى طبقا لقانون تسجيل السكان (و الذى تم إلغاؤه فيما بعد) – حيث أكد على أن كل من ينظر إلى نفسه كهندى لابد وأن يعود إلى الهند. من ناحية أخرى فهناك اتجاه سياسى يسارى فى منطقة غرب الكاب يصر على استخدام مصطلح "من يطلق عليهم الملونون" بدلا من استخدام كلمة "الملونين" ببساطة.

ولابد هنا من التأكيد على أن الجماعات تتغير حدودها باستمرار. ففى المجتمعات التعددية تتغير الأنماط طبقا لقضايا الساعة. ولكن من ناحية أخرى هناك نوع من الاستمرارية أيضا (٦) وهو أمر يدعو إلى التأمل. فالاثنية تهزم كل محاولة للتوصل إلى مفهوم لغوى محدد فى الوقت الذى يتفجر فيه العنف الاثنى بصورة واضحة. ومن أجل التوصل إلى مفهوم حقيقى للاثنية لابد وأن يتخطى هذا التفسير مجرد تعريف الجماعة الاثنية لنفسها ليشمل أيضا – ولا يقتصر فقط – شكلاً مثاليًا فوق طبيعى لماهية جماعة ما.

الجماعات المجتمعية

تقتصر هذه الدراسة على إمكانية حدوث أى صراع مجتمعى بصرف النظر عن نوع المجتمع. والمقصود بالمجتمعى هو أية جماعة تكون حدود عضويتها أقل مرونة وطواعية من الأحزاب السياسية. أما القيود المفروضة على الحدود فتكون اجتماعية أولا وأخيرا. ولا تكون الصلات التى تكون هذه الجماعة طبيعية أو أصلية. كما أن عضوية مثل هذه الجماعة تصير طويلة المدى أو أبدية خلال جيل أو أكثر. بمعنى آخر أنه بصرف النظر عن رفض عضو جماعة الـ AZAPO الهندى المذكور سابقا مهما كانت حدة هذا الرفض، فان الانتماء الاثنى للشخص يبقى سواء شاء أو أبى. فالانتماء الاثنى قد يرفض نفسيا (مما يكون له أحيانا أثر الصدمة على الأفراد) إلا أنه من الصعوبة بمكان التخلص من مثل هذا الانتماء اجتماعيا. وعليه فليس بمفاجأة الصعوبة التى يجدها أعضاء حزب الانكاتا من البيض فى حمل أسلحة الزولو التقليدية. أما السمة الأخرى التى تميز "الجماعات" فهى أنها متعددة الطبقات.

و من ثم فان هذا الفصل سيتناول الصراعات القائمة أو المحتملة داخل جنوب أفريقيا بالتحليل. ومن أجل تجنب الخلط سيتم استخدام مصطلحى الاثنية والجماعة خلال هذه الدراسة. ولكن لأغراض هذه الدراسة سيتم استخدام الجماعة الاثنية لوصف المجتمع المشار إليه عاليه. فالصراع المجتمعى يعتبر حقيقة واقعة. وعليه يتبقى أمامنا تحديد ما هى الجماعات المختلفة فى جنوب أفريقيا مع تقييم المصادر المحتملة للصراع بين هذه الجماعات و الأشخاص المحتمل أن يلعبوا دورا فى إشعال جذوة مثل هذا الصراع وما هى الإجراءات الدستورية التى يمكن اتخاذها لتجنب اشتعال الصراع الاثنى.

كم عدد الجماعات الاثنية فى جنوب أفريقيا ؟

لعل عدد الجماعات فى جنوب أفريقيا يساوى عدد الزعماء . فطبقا لـ Arenstein (25 : 1990) هناك ثمانى أمم فى جنوب أفريقيا ألا وهى الـ Nguni وتتكون من الـ Xhosa والـ Zulu والـ Swazis إضافة إلى الـ Sotho وتتكون من قبائل ال Pedi والـ Tswana والـ Sotho، وأخيرا البيض من أصل بريطانى والأفريكانرز والملونين والهنود. من ناحية أخرى فإن قبائل الزولو (١٩٩١:٥٢) تنقسم إلى مجموعتين لغويتين أفريقيتين وهما الـ Nguni وال Sotho ، مع صلات قرابة بلغات الـ Tsonga والـ Venda أما الملونون والهنود فعادة ما يتحدثون الإنجليزية أو الأفريكانية أو الاثنين معا. ولكن فى السبعينات صنفت حركة الوعى الأسود شعوب جنوب أفريقيا إلى مجموعتين : المقهورين (السود) والطغاة (البيض). ولكن هذا الانقسام هو سياسى أكثر منه اثنى. فمن ناحية أخرى يعترف ميثاق الحرية – وهى إنجيل المؤتمر الوطنى الأفريقى – بوجود أربع مجموعات قومية ألا وهى البيض والهنود والملونون والأفارقة.

و تزداد الصورة تعقيدا بالتصنيف الذى أدخله Schlemmer . وهو تصنيف مفيد لسببين. فهو أولا – بدلا من أن يشير بصورة عامة إلى الأقليات أو الجماعات الاثنية يتكبد المعاناة كى يصنف هذه الجماعات داخل إطار الحياة الواقعية فى جنوب أفريقيا. ثانيا – يوفر تصنيفه مساحة للجدال حول تحليل ماهية حقوق الجماعات، مما يؤكد ما سبق الإشارة إليه من صعوبة وضع حدود اثنية واضحة وجامدة. وطبقا ل Schlemmer

(27 : 1990) فليس من الضرورى تحديد الأقليات بمعايير اثنية أو عنصرية. فالأقليات تلتف أيضا حول المطالب والاحتياجات والمصالح التى يصعب تواجدها على أجندة الأحزاب السياسية. وعليه فلابد من تمثيلهم إذا ما استطاعوا تنظيم أنفسهم ورغبوا فى أن يمثلوا. وعليه فهو يصنف مواطنى جنوب أفريقيا إلى الجماعات التالية:

- المتحدثين باللغة الأفريكانية ولديهم انتماء ثقافى للغتهم
- الأقليات اللغوية أو الاثنية (الهنود ، الزولو، اليهود، المسلمون)
- كبار المزارعين (عددهم قليل ولكنهم ينتجون كل احتياجات الدولة من الغذاء)
- الشركات الكبرى
- صغار رجال الأعمال
- المهنيين
- الجماعات المحلية
- صغار المزارعين
- الطبقة الدنيا المهمشة - العاطلين وواضعى اليد على أراضى الدولة

و الإشكالية الأولى التى تواجهنا هى المنطق والافتراضات التى يقوم عليها هذا التصنيف. فالقائمة تستثنى الشباب والنساء والمساجين والعاملين بالمنازل والذين اعتنقوا المسيحية وبصفة خاصة العمال وذلك على سبيل المثال لا الحصر. أما الإشكالية الثانية فهى الفكر الديمقراطى خلف هذا التصنيف والذى يقوم على ضرورة تمثيل كل هذه الجماعات. ففى مثل هذه الحالة يمكن التساؤل ما هو جدوى الانتخابات؟
أما الإشكالية الثالثة فهى هل يمكن فعلا القول أن هذه الجماعات المحددة بدقة غير ممثلة بطريقة أو بأخرى بحيث تتداخل حدودها مع غيرها من الجماعات؟ فعلى سبيل المثال المتحدثون باللغة الأفريكانية وأصحاب الانتماء الثقافى للغتهم يمكن أن يمثلهم de Klerk وPik Botha وRoelf Meyer (7) وكلهم لديهم انتماء للغتهم ويشغلون فى نفس الوقت مناصب عليا فى الحزب الوطنى المتحدث بهذه اللغة. فماذا عن الأفريكانرز الذين يشعرون بالانتماء لرياضة ال Rugby وعددهم لا يستهان به. هل يستحقون هم أيضا

من يمثلهم؟ خلاصة القول فإن هذه القائمة تعكس بإيجاز الخلط المفاهيمى ليس فقط حول تكوين الجماعات ولكن أيضا حول حقوق هذه الجماعات. وعليه فسنتناول مسألة حقوق الجماعات فيما يلى :

تتطور الهوية الاثنية بوجه عام مع مرور الوقت. فعلى سبيل المثال لم يكن للفظ "الملونين" وجود فى جنوب أفريقيا قبل عام ١٩٠٠ . فالتفرقة الاجتماعية كانت ببساطة شديدة بين الأوروبيين (البيض) وغير الأوروبيين (الأفارقة والملونين والهنود). وعليه فقد ظهر انقسام ثلاثى ما بين الأوروبيين من ناحية وبين الملونين والسكان الأصليين (الأفارقة) من ناحية أخرى. ففى ناميبيا (أو جنوب غرب أفريقيا كما كان يطلق عليها حينذاك) اعتبرت إدارة جنوب أفريقيا المكلفة بحكم المنطقة المتحدثين بلغتى ال Khoi و ال Bantu جماعة اثنية واحدة. فأعضاء الجماعتين كان يتعين عليهم حمل بطاقات هوية. وعلى العكس ففى جنوب أفريقيا تم تصنيف ال Khoi على أنهم ملونون على الرغم من أن بعضهم لم يختلط أصله بدماء بيضاء على الإطلاق. ومن ثم فإن المتحدثين بلغة ال Khoi قد تم تصنيفهم بطريقتين مختلفتين من قبل نفس الإدارة التى لم تر فى أعدادهم القليلة نسبيا خطرا سياسيا يذكر.

و لكن القضية الاثنية سرعان ما أخذت حجما أكبر من خلال سياسة رئيس الوزراء الراحل Hendrik Verwoerd الذى أصدر مرسوم سلطات البانتو لعام ١٩٥٣ والذى تم بموجبه تقسيم السكان الأصليين إلى جماعات قبلية مثل الأكسوزا والزولو وال northern Sotho وال southern Sotho وال .Tswana ولعل هذا المرسوم يمثل بداية سياسة فرق تسد . وعليه فقد تم إضافة العديد من التصنيفات الاثنية الأخرى مثل ال Swazi وال Venda وال Tsonga وال south Ndbele وال north Ndbele . أما المتحدثون بلغة الأكسوزا فقد تم تقسيمهم بدورهم إلى Ciskeian وTranskeian . أما البيض فقد تم التعامل معهم كجماعة واحدة دونما تمييز ما بين الأفريكانرز والمتحدثين بالإنجليزية والبرتغاليين واليونانيين واليهود وذلك على سبيل المثال لا الحصر. وبوجه عام فإن القوميين لم ينظروا أبدا للأفارقة على أنهم جماعة اثنية واحدة وذلك لأن حكومة الأقلية سعت لبث بذور الفرقة فى صفوف الأغلبية السوداء. وقد نظر لهذه الجماعات على أنها منقسمة إلى درجة أوجبت وضع آليات دستورية من أجل احتواء صراعاتهم القبلية. وتطور المفاهيم الاثنية بهذه الصورة إنما تؤكد ما ذكرناه سابقا من أنه مفهوم مصطنع.

ولخدمة أغراض هذه الدراسة فان كل نماذج الجماعات المختلفة فى جنوب أفريقيا تنطبق عليها تفسيرات الجماعة المذكورة سابقا. ولعل الافتراض الأساسى هنا هو حتمية وجود نوع من الهوية المجتمعية حتى فى غياب العلاقات الصراعية وذلك لأن هوية الجماعة تتعدى الهوية الفردية. وصلات القرابة هذه سرعان ما يمكن تسييسها وهو ما يفسر احتمال نشأة المواقف الصراعية بين أى من المجموعات المذكورة سابقا. والصراع الاثنى هو نتاج خليط معقد من العوامل التاريخية والمادية. فعلى سبيل المثال استطاع الاستعمار ممثلا فى أعداد قليلة من الإداريين أن يسيطر على المستعمرات أولا – عن طريق سياسة فرق تسد وثانيا – عن طريق سياسات القهر والقسر. وعليه فإن النخب الأفريقية التى ورثت دولة ما بعد الاستعمار قد استخدمت بدورها التعبئة الاثنية فى إحكام سيطرتها على السلطة السياسية. وعادة ما تنتمى هذه النخب إلى جماعة اثنية واحدة مهيمنة استمدت هيمنتها من وضعها المميز فى الفترة الاستعمارية. وعليه فإن هذه النخب لم تسهم فى إحكام سيطرتها الاثنية على مقاليد الأمور فحسب بل قامت أيضا باستفزاز الجماعات الاثنية الأخرى للرد على سيطرتها. (Ake:1993)

اندلاع الصراعات الاثنية

كان الصراع الاثنى فى جنوب أفريقيا واضحا حتى قبل بدء المسيرة الانتقالية عام ١٩٩٠ .، فكانت صور الصراع فى المرحلة الأولى تقتصر على المعسكرات التى كانت تؤوى العمالة الريفية المهاجرة من الذكور. فقد نتج عن سياسة الدولة فى الحد من الهجرة الريفية محدودية الإسكان المتاح أمام الأفارقة فى المناطق الحضرية. ومن ثم فقد جنح العمال المهاجرون إلى الالتفاف فى هذه المعسكرات حول مواطنيهم. وبناء على هذا الاتجاه نشأت تجمعات قائمة على الرابطة الاثنية الغرض منها تبادل المساعدة تراوحت ما بين جماعات مختصة باجراءات الدفن إلى المساعدة فى التوفير والاقراض حتى صارت هذه الروابط قوية إلى درجة تواجدها عند الاحتياج إلى أى نوع من التعبئة الاثنية.

و من هنا تفاقمت الانقسامات الاثنية خاصة فى قطاعى التصنيع والتعدين. فمثلا فى حالة العنف الاثنى ما بين قبائل ال Ndebeles وال Redis فى منطقة Lebowa

طبقا ل (James, 1990 : 41) والصراع الذى اندلع فى المناجم كان دور المسئولين الحكوميين ورجال الصناعة فيه تقليديا. فقد قام هؤلاء بتنميط أفراد الجماعات الاثنية هذه وتقسيم الأعمال بينهم طبقا لهذا. فعلى سبيل المثال احتل رجال ال Sothos مناصب أعلى فى قطاع التعدين عن أفراد ال Xhosa حيث اعتبرهم أصحاب العمل أكثر ذكاء من ال Xhosa وعليه أكثر قدرة على تولى مناصب الإشراف. وعليه فالصراع الذى اندلع فى العديد من معسكرات الإقامة يمكن تفسيره بنفس الأسباب. كما قامت بعض الشركات بانتهاج سياسات تفضيل بعض الجماعات الاثنية على حساب غيرها (Zulu,1993:3) . ومن ثم فقد قامت هذه الجماعات التى تم الفصل بينها أيضا فى معسكرات الإقامة بترجمة هذه التوترات سواء فى مجال الإقامة أو العمل إلى مواجهات اثنية عنيفة.

و بصورة عامة فان الصراع الاثنى يكون حتميا إذا ما كان هناك تنافس حول الموارد المحدودة مثل الأرض أو الأموال أو المساعدات أو المبانى. كما أن مثل هذا العنف متوقع إذا ما قامت مجموعة من الأجانب باحتلال منطقة يملكها آخرون، كما كان الحال فى العلاقة ما بين سكان الحضر والوافدين الجدد من المستوطنين وساكنى المستعمرات،، وكما كان الحال أيضا ما بين المستوطنين الجدد وواضعى اليد. ولعل تحليل الصراعات الناشبة ما بين سائقى سيارات الأجرة فى جميع أنحاء البلاد وخاصة فى إقليم ناتال وترانسفال والكاب يعكس التنافس الشديد حول العملاء والطرق والأسواق (Schlemmer,1992:61-62) .

من ناحية أخرى اتضح مؤخرا دور وسائل الإعلام فى زيادة حدة الصراعات الاثنية. فالإيمان بأن الصراع هو عملية متأصلة ما بين الجماعات الأفريقية كان القاعدة التى بنى عليها العديد من محررى الصحف والساسة أفكارهم. ومما زاد الأمور سوءا أن وسائل الإعلام الليبرالية فى جنوب أفريقيا لم تسلم من آثار العنصرية المدمرة. فقد كان هناك إحجام عن تسمية أعمال العنف التى اندلعت ما بين حزب المؤتمر الأفريقى وحزب انكاتا باسمها الحقيقى. فعندما يقتل السود فى أعمال العنف بالمدن فان وسائل الإعلام تقتفى خطى الأنماط التى رسخها الاستعمار فتسمى هذه الأعمال بالعنف الأسود ، وهو أسلوب يستهدف إظهار الأفارقة بصورة البرابرة الذين لا يصلحون لإدارة البلاد. أما إذا ما قتل البيض فى أحداث مشابهة تصف وسائل

الإعلام الموقف بأنه إرهاب. ومما يدعو للتأمل هو ما حدث عندما قام أفراد من حزب الحرية بمذابح ضد سكان المدن من السود، حيث أسفر الموقف عن تلبية مطالب حزب الحرية بإعطاء الزولو وطنًا خاصًا بهم. أما عندما راح بعض البيض ضحية لأعمال العنف التى قام بها مؤتمر الوحدة الإفريقية طالب محررو الصحف الليبرالية الحكومة باتخاذ موقف حاسم من هذه المنظمة.

ولعل من المفيد هنا الإشارة إلى بعض الأمثلة المشابهة مثل ايرلندا الشمالية أو حرب البوسنة حيث من الممكن تسميتها بحرب" الأبيض ضد الأبيض" أو "الصرب ضد الصرب". ولكن فى الواقع فان يوغوسلافيا السابقة لم تسلم من تشويه وسائل الإعلام الغربية لبعض الجماعات الدينية. ففى هذه الحرب الأهلية قامت وسائل الاعلام بمثل هذا الدور. فعندما يقتل بوسنى مسلم يكون الجناة دائما من الصرب المتطرفين (لا من المسيحيين). أما عندما يقتل صربى مسيحى فان الجناة عادة ما يوصفون بأنهم من المسلمين لا من البوسنيين أو من المتطرفين المعادين للصرب. وخلاصة القول هنا هى أن الصراع الاثنى عادة ما يخلقه أو يشعله الساسة سواء كانوا مستعمرين أو محررى صحف أو من الطبقة البرجوازية السوداء.

ما هى إذن الدلالات التى نخرج بها مما سبق؟ يمكن هنا أن نعرض عدة مقترحات :

الاثنية ليست حتمية سواء من ناحية قدرتها على الاستمرار أو على الزوال. فكما أن الاثنية تخلق فيمكن أيضا القضاء عليها. فالانتماءات الاثنية تخدم أغراضًا معينة. وطالما بقيت هذه الأغراض وطالما خدمت الانتماءات الاثنية هذه الأغراض فإن الوعى الاثنى ومعه الصراع الاثنى سيبقى لا محالة. وهنا تحضرنا ظاهرة تحول الشيوعيين السابقين فى أوروبا الشرقية إلى محركى القوى الاثنية. وبنفس المنطق فإن أنصار القضاء على العنصرية فى جنوب أفريقيا قد يتحولون إلى قوة لا يستهان بها فى تعبئة المشاعر الاثنية وButhelezi (زعيم حزب الحرية انكاتا) خير دليل على هذا ، ولا يوجد ما يدعونا للاعتقاد بأنه الوحيد الذى سيسلك هذا النهج.

فى عام ١٩٩٠ ازداد التوتر الاثنى داخل كل من الجبهة الديمقراطية المتحدة UDP وحزب المؤتمر الأفريقى، وذلك على الرغم من أن ال UDP تعد نموذجا لعدم

العنصرية. وقد بدأت الجبهة الديمقراطية نشاطها فى الثمانينيات إبان حكم Pik Botha التعسفى. ولعل انشغالها بالكفاح ضد الحكم المستبد قد طغى على أية اعتبارات أخرى داخل الجبهة سواء كانت طبقية أو اثنية أو عرقية. ولعل هذا ما عبر عنه Nolut-shungu (1993 : 615) بوضوح بقوله " بمجرد إدخال مفاهيم التعبئة الاثنية أو القومية فى الساحة السياسية يصبح من المستحيل التخلص منهم: فهذه المفاهيم تظل احتمالات قائمة وخيارا إستراتيجيا قائم فى كل صراع سياسى." والعكس أيضا صحيح. فبمجرد البدء فى عملية التحرير والحقوق المدنية يصبح من الممكن أيضا انتهاج سياسات التخلص من الاثنية. فالسرعة التى تخلى بها الحزب الوطنى عن قاعدته الاثنية عام ١٩٩٠ لصالح قاعدة انتخابية تضم مختلف مواطنى جنوب أفريقيا لهى جديرة بالاعجاب.

– سيظل الانتماء إلى جماعة ما سمة دائمة لأى ثقافة سياسية. فأيضا فى التصور المثالى للدولة العمالية يفترض وجود اختلافات لغوية أو إقليمية أو دينية. ولكن الحدود التى تفصل ما بين الجماعات تظل حدوداً مرنة، فقد تكون حدودا اثنية أو قومية أو أفريقية وحدوية.

– والانقسام بين هذه المستويات ليس انقساما معنويا بل هو خيار إستراتيجى أو أيديولوجى. فمن غير الممكن وصف الولاءات الاثنية أو القومية أو الكونية بأنها خير مطلق أو شر مطلق. وعليه فلا يجب الحكم مسبقا على التعبئة الاثنية بأنها استراتيجية سياسية غير مشروعة. فإذا كان بإمكان بعض الأحزاب تعبئة الشباب أو الطلبة أو العمال أو النساء أو رجال الأعمال، فالجماعات الاثنية تصبح بدورها هدفا مشروعا للتعبئة السياسية.

– إذن فالمفترض تحاشى الصراع الاثنى لا الوعى الاثنى. فهناك العديد من الأمثلة على التعبئة الاثنية التى لم ينتج عنها أى شكل من أشكال الإبادة. فعلى سبيل المثال فإن الايرلنديين واليهود والأفارقة من الأمريكيين على وعى تام باثنيتهم، وكثيروا

ما التفوا حولها، إلا أن هذا لم يمنعهم أبدا من الانضمام إلى حزب سياسى واحد.

– والتساؤل الآن هو هل ستنجح جنوب أفريقيا فى التحول الديمقراطى أم لا؟ وبناء عليه يصبح الوعى عبر – الاثنى بمثابة مكافأة وليس شرطا أساسيا من أجل إقامة مجتمع سليم.

والآن نحاول دراسة الظروف التى يمكن فى ظلها أن تتحول الاثنية إلى مصدر للمشاكل فى جنوب أفريقيا. فطبقا ل Horowitz (1993 : 20) هناك ثلاثة نواقيس للخطر فى أى مجتمع متعدد الاثنيات، ألا وهى الظروف التى تكون فيها القوى الخارجية إما محايدة أو مساهمة فى التفكك، عندما تعكس الأحزاب السياسية الانقسامات الاثنية وقضية الهوية المكتسبة عند الميلاد والتى لا يمكن أن تتغير.

آفاق الصراع الاثنى

كما سبق القول فإن جهود الحكومة العنصرية فى زيادة الولاءات الاثنية لم تثمر إيجابيا. ولعلنا نرتكب خطأ جسيما إذا ما قلنا من شأن الدور الذى لعبته فكرة البانتوستان – أو الأوطان القومية للقبائل – كذلك المؤسسة ثلاثية المجالس فى خلق مصالح ليس فقط داخل طبقة البيض المتميزة ولكن أيضا داخل صفوف الجماعات المقهورة. ففى إشارة إلى الملونين فى منطقة غرب الكاب، لاحظ Ozinsky وRassool (1993 : 43) ما يلى:

إن المعاناة فى ظل سياسة الفصل العنصرى لم تخلق بالضرورة صلات وحملات مشتركة مع الآخرين ممن يعانون من هذه السياسة. فعملية احتجاز الوظائف جعلت من الملونين وسطاء فى العلاقة العنصرية ما بين البيض وباقى الجماعات المقهورة. وسرعان ما ظهر مرة ثانية لفظ "كافير" أو زنجى إلى الوجود فى بعض المناطق.

و عليه فإن الظاهرة المتولدة هنا هى مدى تعرض طبقة الملونين العاملة إلى التهديد من قبل الأفارقة.

بوتيليزى وحزب الحرية انكاتا

فيما يختص بالبانتوستان فإن الدور الذى لعبه بوتيليزى وحزبه هو أول الأسباب المحتملة للصراع الاثنى. فالقليل من الشخصيات الأفريقية السياسية قد أثارت مثل هذا الجدل الذى أثاره بوتيليزى وحزبه. ولعل الكثير من التعليقات التى حظى بها كانت إما من المعجبين به أو من الناقدين له. وعليه فقد كان من الصعوبة بمكان تقييم قدرته على إفساد المسيرة الديمقراطية على المدى البعيد.

ورأينا هنا هو أن قدرة بوتيليزى فى التأثير على المدى الطويل تحدها عدة عوامل، أولها - هل حزب الحرية انكاتا قادر على البقاء - حتى داخل إقليم ناتال - دون تأييد حكومة الكوازولو؟ هل هناك احتمال أن تقوم قوى خارجية بمد بوتيليزى بالعون كما كان الحال بالنسبة إلى RENAMO ويونيتا فى كل من موزمبيق وأنجولا؟ هل هناك بالفعل وجود لحزب الحرية هذا دون قيادة بوتيليزى؟ وهل يستطيع بوتيليزى الاستمرار فى زعامته دونما تأييد أو رعاية بمعنى هل يستمر إذا ما فقد قاعدة تأييده فى وطن الكوازولو ؟ (٨) هل تمكن بوتيليزى من جمع ما يكفى من الأسلحة من العناصر اليمينية تكفيه للاستمرار فى شن حرب ضد الدولة الديمقراطية الناشئة؟

فبمجرد أن تخلى حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى عن خطابه الاشتراكى فقد بوتيليزى أهميته بالنسبة للوبى رجال الأعمال المحلى وأيضا بالنسبة للمجتمع الدولى. وعليه فإن قدرة حزب الحرية انكاتا على تدويل الصراع صارت محدودة. فالمساعدات الدولية لا يتوقع أن تأتى سوى من الدول التى تربطها علاقات اثنية قوية بأعضاء حزب الحرية، أو بالقوى التى تقف موقفا عدائيا من جنوب أفريقيا. وعليه فليس هناك أى احتمال - فى هذه المرحلة على الأقل - أن يحصل حزب الحرية على دعم علنى أو سرى من المجتمع الدولى للحصول على أسلحة ثقيلة. فالمجتمع الدولى قد اشترك بثقله فى عملية التحرير والتأكيد على استقرار المنطقة. ولكن حزب الحرية قد ينجح فى الحصول على كميات صغيرة من الأسلحة عن طريق بعض عناصر الجيش أو من خلال بعض الحركات.مثل يونيتا ورينامو. فاحتمالات أن يتغير وضع حزب الحرية لن تحدث فقط سوى إذا ما تبنى حزب المؤتمر الأفريقى سياسات اقتصادية ينظر لها الغرب على أنها تهدد مصالحه.

و لكن يمكن القول باطمئنان أنه يجب الاعتراف والتعامل بقدر ما من اثنية الزولو. فمع الاعتراف بالدور الذى لعبه حزب الحرية فى أعمال العنف التى اندلعت فى بعض المدن، يمكن أن تتنامى ظاهرة العداء للزولو أيضا خارج إقليم ناتال بسهولة. فكثيرا ما طالعتنا الصحف بأخبار عن ألاعيب سخيفة يلعبها بعض المسافرين على الآخرين من الركاب فى منطقة Witwatersrand وذلك بالصراخ "الزولو قادمون". وكثيرا ما انتهت هذه الدعابة السخيفة بقفز هؤلاء من القطارات السريعة معرضين حياتهم للخطر خوفا من التعرض لما يطلق عليه وحشية الزولو.

من ناحية أخرى ومن نفس المنطلق فهناك الدور المحتمل الذى يمكن أن يلعبه بعض الزعماء الإقليميين الرجعيين. فبعد أن فشل حزب المؤتمر فى تعبئة أهل الريف، اضطر إلى الاعتماد على الزعماء المحليين لجمع الأصوات الانتخابية. وقد اعتمد بعض هؤلاء الزعماء تقليديا على علاقات التابع والمتبوع وعليه فليس لديهم ولاء للقيم الديمقراطية. وعدم وجود ثقافة أو مؤسسات ديمقراطية يسهل من عملية التعبئة الاثنية كوسيلة سهلة يلجأ إليها هؤلاء الزعماء عند الحاجة. ففى جنوب أفريقيا صارت الاثنية سلاحا يشهره الزعماء الإقليميون المستبدون.

أعضاء الجيش من القوة الثالثة

أما المصدر الثانى المحتمل لنشوب الصراع الاثنى فهم من يطلق عليهم القوة الثالثة من أعضاء الجيش. وهم أعضاء فى جيش الدفاع لجنوب أفريقيا وخاصة فى صفوف المخابرات العسكرية. وقد تمكن هؤلاء من الحصول على قوة سياسية هائلة تحت حكم الرئيس الأسبق P.W. Botha وذلك طبقا ل (Davies, 1991 : 2) . فقد عمل هؤلاء وسيطروا على مجالس إدارة الأمن القومى التى قامت بإدارة البلاد فى الثمانينيات. كما تم ربطهم بالعديد من عمليات الاغتيال الوحشية للنشطاء السياسيين. ولكن عندما وصل دى كليرك – وهو مدنى على عكس سلفه بوتا – إلى السلطة ، قام بالحد من نفوذ هؤلاء العسكريين. فقد اعتمد دى كليرك على المستشارين المدنيين مما

أسهم في الحد من سلطة الجيش السياسية. وقد ظهر استياء الجيش جليا في الحرب "منخفضة الكثافة" التي شنها ضد المدن المؤيدة لحزب المؤتمر الأفريقي – وهي الحرب التي تم تسميتها خطأ بالعنف الأسود – الأسود. وحيث أن هؤلاء ينتمون إلى جماعة غير رسمية وشديدة السرية، فإن مقدار نفوذهم يظل مجهولا. أما المعروف لنا فهو أن هذه الجماعة قد وفرت لفرق الاغتيالات التابعة لحزب الحرية انكاثا التدريب العسكري اللازم.

اليمين الأبيض

تعد هذه القوة بمفردها أو بالتحالف مع العسكريين المذكورين سابقا مصدراً محتملاً ثالثًا للصراع الاثني. وعلى الرغم من الاختلاف في تقييم مدى قوتهم، فان Zille (1988 : 94) يرى أنهم قوة لا يستهان بها وهو رأي يشاركه فيه كبير إخصائيي الانتخابات للحزب المحافظ الذي يقول:" من الممكن قلب جنوب أفريقيا رأسا على عقب بمساعدة خمسمائة شخص تم وضعهم في مواقع استراتيجية. إن الثمن الناتج عن تجاهل المطالبة بدولة مستقلة سيكون مرتفعا بحيث لن تتمكن أية حكومة أغلبية من تجاهل هذه المطالب على المدى البعيد." (Zille, 1988 : 91-92) . أما الرأي الآخر فهو أن القوى اليمينية لا تستدعي مثل هذا التخوف.

فالبيض ومنهم الأفريكانرز قد صاروا بورجوازيين. وبالتالي يصعب تخيلهم يحملون السلاح لخوض حرب التحرير الثالثة. ولكن إذا لم يتم تنظيم الملكية الفردية من خلال مشروع للحقوق وإذا لم تتم إعادة توزيع الأراضي التي يمتلكها البيض، فهناك احتمالات أن تصير جنوب أفريقيا لبنانا آخر أو يوجوسلافيا ثانية. فكل شيء الآن يعتمد على ما إذا كانت حكومة الأغلبية ستتعدى على حقوق الأفراد أو لا. (Booysen, cited in Garson, 1993 : 13) . [٩]

اللاعنصرية المفروضة

أما رابع المصادر المحتملة للصراع الاثنى فهى ما وصفه كل من Adam & Moodley (1993 b : 209) "باللاعنصرية المفروضة". ففرض وجهة النظر اللاعنصرية هذه قد تؤدى إلى إنكار أو كبت أية مشاعر اثنية قوية قد يحملها البعض. ولعل هذا الرأى صحيح إلا أنه يحمل بعض الغموض فيما يختص بتفسير كلمة كبت أو كلمة مشاعر قوية. فالقضية الآن لا تتعلق بما إذا كان من الضرورى إعطاء مساحة ما للجماعات الاثنية أو لا ولكن القضية هى ما المساحة المناسبة وما نوعها. فهل للجماعات الاثنية حقوق سلبية فقط بمعنى حقها فى ألا تتعرض للتمييز العنصرى ، أم أن لها حقوقا إيجابية بمعنى الحق فى مناطقها الخاصة ومدارسها وأماكنها السكنية ولغتها؟

نمو المنظمات المعادية للبيض

أما خامس العناصر التى قد تشكل مصدرا للصراع فهى أى نمو محتمل لمؤتمر الوحدة الإفريقية وهو حزب معاد للبيض.[١٠] ولكن حتى داخل صفوف الهنود والملونين فإن التأييد لهذه المنظمة لا يذكر. ولكن إذا تخيلنا سيناريو يستطيع من خلاله هذا الحزب تحت قيادة ما رصد التطورات خلال السنوات الخمس الأولى للحكومة الجديدة. فإذا ما ثبت عدم تحقق التوقعات يقوم الحزب باستغلال المشاعر العنصرية وذلك بتصوير حزب المؤتمر الأفريقى كأداة فى يد الليبراليين البيض والرأسماليين. وهنا قد يحدث رد فعل محتمل من قبل حزب المؤتمر الأفريقى يسفر عن رد فعل متطرف لدى أعضاء حزب المؤتمر من أنصار الأفريقية ليتطابق مع موقف مؤتمر الوحدة الإفريقية. وإذا ما حدث هذا فإن من شأنه إضعاف التحالف الهش ما بين الأعراق المختلفة داخل صفوف حزب المؤتمر. ولكن من ناحية أخرى فإن حزب المؤتمر يستطيع اتخاذ إجراءات اقتصادية شعبية لاجتذاب الناخبين فى الانتخابات التالية وذلك على حساب كل من رأس المال المحلى والدولى. وكل من هذين الإجراءين سيكون له آثار اثنية سيكون أهمها التدخل الخارجى. وهناك سوابق تاريخية كثيرة تدل على أنه حالما تشعر قوة عظمى أو دولة كبرى بعدم الرضاء عن سياسات إحدى الحكومات ذات الشعبية، فإنها تقوم إما بمساندة انقلاب عسكرى أو بالتحريض على الصراع الاثنى.

أمـا العـامل السـادس فـهـو تكوين ورؤية ومظهـر الحكومـة الجـديدة. فـمـثل هذه الحكومة لا تملك إلا أن تظهر بمظهر التعددية الاثنية فى أى شكل من الأشكال. فإذا ما حاول بوتيليزى اتهام حزب المؤتمر بأنه منظمة تهيمن عليها جماعة الأكسوزا ، فان نظرة واعية على تكوين قيادة حزب المؤتمر كفيلة برد هذا الاتهام.

من ناحية أخرى فان سابع العوامل المحتملة هو الإهمال الاقتصادى لإقليم ما أو التمـثيل المتواضع لهذا الإقليم على المستوى القومى. فـمثل هذه الظروف تعد أرضـا خصبة للمحرضين الاثنيين وقد تلقى تأييد أصحاب المصالح الاقتصادية فى المنطقة. فالتوزيع السكانى للأفارقة يعد متجانسا إلى حد بعيد. ولكن الجدير بالملاحظة هو أن مـقـاطعـة Orange Free State ومناطق الشـمـال الغـربى والتى أيدت حـزب المؤتمر فى انتخابات عام ١٩٩٢ بنسبة ٧٦,٥٪ و٨٣,٣٪ تباعا لم تكن ممثلة فى الحكومة. وبوجه عـام فـإن الحكومـة المركـزية قـد هـيـمنت عليـهـا مـنـاطق PWV والكوازولو\ناتال ومناطق شرقى الكاب.

أما آخر مصادر الصراع الاثنى المحتملة فتكمن فى التناقضات التى تشوب عملية تخليص المجتمع العنصرى من عنصريته. فكيف يمكن التعامل مع العرق فى مـجتمع غيـر عنصرى؟ التـعامل المثالى مع قـضـية العـرق فى مـجـتمـع غيـر عنصرى هـو عدم الإشـارة إلى العرق على الاطلاق ، وهذا هو مـا دعـا الكثيرين إلى المطالبة بإلغاء بعض التشريعات العنصـرية مثل قانون تسـجيل السكان. ولكن من ناحـيـة أخرى ومن أجل التعـامل مع عقـود من التفـرقة العنصرية كان لابد من تحديد ضـحـايا النظام لاتخاذ إجراءات تعويضـية. وهذا هو لب إجراء الخطوات الفعالة. (وقد قـام كـاتب هذا المقال بتناول هذه القضية والتوترات الناشئة عنها فى مؤلف آخر (Maphai,1993a) وليس لدينا النية للدخول فى تفاصيلها هنا. ولكن القضية هى أن بعض أنواع الخطوات الفعالة قد تطيل من أمد الولاءات الاثنيـة ومن ثم تزيد من التوترات الاثنيـة. وهنا قـد يصـيـر لدى بعض المستفيدين من هذه الإجراءات الفعالة مصلحة فى وضـع حدود اثنية حـادة من أجل الحفاظ على الامـتيازات التى حصلوا عليها مؤخرا. [١١] وعليه فإن الصـراع لن يقتصر على البيض والسود ولكنه سيمتد ليشمل العلاقات ما بين الجماعات المضطهدة.

و منطقـة غرب الكاب هى مـثـال كلاسـيكى على التـوترات التى قـد تنشـأ مـا بين الأفارقة والملونين نتيجة لمثل هذه الإجراءات الفعالة ونتيجة أيضا لكثرة أعداد القادمين

الجدد إلى المنطقة. فمن دواعى السخرية أن هذه المنطقة التى طالما تغنت بتمتعها بالتسامح الليبرالى قد تصير هى الأخرى مرتعا للخلافات الاثنية. وأحد الأسباب الظاهرية لسيادة القيم الليبرالية فى منطقة الكاب هى فرض الإجراءات بصورة مستمرة ومؤسسية والتى كان من شأنها استبعاد الأغلبية من الأفارقة من المنطقة. وقد كان هذا نتاجا لسياسة تحديد الهجرة وسياسات تفضيل العمالة الملونة فى بعض المناطق. وعلى حين أن سياسة تحديد الهجرة قد عمل بها فى جميع أنحاء البلاد ، فان سياسة تحديد مناطق عمل الملونين قد اشترطت ألا يعمل الأفارقة السود فى منطقة غرب الكاب إلا بعد إثبات عدم وجود ملونين للقيام بمثل هذه الأعمال. فكانت النتيجة أن غرب الكاب صارت المنطقة الوحيدة التى تمكنت فيها الأقلية القومية من الملونين من التحول إلى أغلبية إقليمية.

ولكن ديموجرافية المنطقة ستتغير مع الهجرة المستمرة للأفارقة من منطقة شرق الكاب. وقد شجع عاملان على هذه الهجرة. فعلى مستوى الطبقة العاملة تهافت الكثيرون على هذه المنطقة قادمين من المناطق التى كانت تسمى بال Transkei وCiskei وذلك قبل إعادة رسم الحدود القومية والإقليمية. وعليه فقد تمكنت بعض التجمعات السكانية غير الرسمية مثل Cross Roads من تجنب محاولات الحكومة فرض إجراءات الحد من الهجرة. وقد استمرت موجات الهجرة هذه مع قدوم التسعينيات ولا يتوقع توقفها على الأقل فى المستقبل المنظور.

ويعد الجيل الجديد من الأفارقة الوافدين إلى منطقة غرب الكاب من المهنيين. وفى رد فعل للكتابات السياسية المعارضة على الحوائط، قام العديد من الشركات والمؤسسات بإدخال برنامج الخطوات الفعالة أو التصحيحية. وفى ظل حدة التفرقة التى عانى منها الأفارقة فى منطقة غرب الكاب فقد تم تعيين العديد من المهنيين من مقاطعات أخرى خاصة الترانسفال وناتال وشرق الكاب. ولكن تطبيق برنامج الخطوات الفعالة أو التصحيحية فى غرب الكاب يصير مصدرا للمتاعب، فالملونون سينظرون له لا محالة على أنه لطمة مضاعفة. فإلغاء سياسة تفضيل العمالة الملونة قد أساء إليهم وإدخال برنامج الخطوات الإيجابية أو التصحيحية من ناحية أخرى يعد مصدرا جديدا للمتاعب بالنسبة لهم. "فمثل هذا الإجراء يزيد من إحساسهم بأن إلغاء سياسة الفصل العنصرى لم يكن فى مصلحتهم" (Ozinsky and Rassool, 1993 : 43) .

فإذا لم تتم العودة للعمل بسياسة الحد من الهجرة (وهذا لا يتعدى أن يكون احتمالا نظريا) فان الأفارقة سيشكلون أغلبية فى كل منطقة وكل مؤسسة. وهذا هو ما يجعل من برنامج الخطوات الفعالة أو التصحيحية سلاحا ذا حدين. وحيث إن توزيع الموارد المادية هو أحد أهم أبعاد التعبئة الاثنية إن لم يكن أهمها على الاطلاق، فإن الإجراءات الفعالة قد تتسبب مرة ثانية فى إثارة المشاعر الاثنية. فتراث الفصل العنصرى يجعل من الإجراءات التصحيحية ضرورة لا مفر منها ، ولكن هذا الإجراء قد يؤدى بدوره إلى إطالة أمد الولاءات الاثنية خاصة إذا ما أسيء استخدامه من قبل الساسة فى محاولة للحصول على أتباع.

خلاصة القول أن الاثنية ليست أصولية. فمن أجل تعبئتها بصورة فعالة لابد من تناول المطالب والمصالح المعاصرة. ولهذا فإن الصراع الاثنى يظل كامنا ولكنه غير حتمى. فليست هناك نتيجة متوقعة أو حتمية وإنما سيظل هناك خليط من الولاء الاثنى والتصالح الوطنى. وبقدوم عام ١٩٩٠ لم تكن هناك جماعات ذات أهمية تطالب بوطن قومى لها باستثناء اليمين المتطرف. أما فى حالة حزب الحرية انكاتا فمن غير الواضح ما إذا كانت مطالبتهم بوطن للزولو هى مطلب شعبى أم أنه يعكس رغبة النخبة التى طالما استفادت من نظام البانتوستان على حساب عامة الشعب. وهنا تحضرنا ملاحظة James (1990 : 52) : " عندما نقوم برصد الأسباب المادية التى تؤدى إلى زيادة الانقسامات الاثنية فى وقتنا الحالى ، يكون من الخطأ النظر إلى الجماعة الاثنية على أنها كل لا يتجزأ يتحرك بناء على مصلحة واحدة موحدة. فقد يكون هناك تعارض فى المصالح بين النخبة وعامة الشعب."

و الجزء التالى يقوم بدراسة الثقافة السياسية لجنوب أفريقيا وقدرة هذه الثقافة على إشعال الصراع داخل المجتمع. فهذه الثقافة قد عكست اتجاهات مختلفة تشير إلى الصراع الاثنى أو التسامح. ومن ثم فهناك أسباب تدعو إلى التشاؤم وأخرى تدعو إلى التفاؤل.

إشارات متضاربة ترسلها ثقافة جنوب أفريقيا السياسية

فى ظل تاريخ الفصل العنصرى والفصل القانونى الهيراركى بين أربعة مجموعات (البيض ، الملونون، الهنود والأفارقة) ، حيث تمتعت كل جماعة ببعض المزايا التى تفرقها عن الجماعة التى تليها فى الترتيب الهرمى ، يصير من السذاجة توقع ألا يكون لعملية إنهاء التفرقة العنصرية وإنشاء مجتمع تتساوى فيه جميع الأعراق، أثر على التوجهات الاثنية. ولكن حتى زمن قريب لم يكن الصراع الاثنى فى جنوب أفريقيا يشكل قوة سياسية مؤثرة. (Marks, 1992 : 128) .

فحتى داخل إطار الفصل العنصرى لم يكن هناك اضطهاد ثقافى أو حدود مفروضة على الحرية الدينية. فعلى الرغم من أن الدستور ثلاثى المجالس لعام ١٩٨٣ والدستور السابق عليه لعام ١٩٦١ أشار إلى جنوب أفريقيا على أنها دولة مسيحية، وعلى الرغم من هيمنة القيم الكالفينية على بعض التشريعات إلا أن الملحدين واليهود والمسلمين والهندوس وغيرهم لم يتعرضوا إلا فيما ندر للاضطهاد من قبل الدولة بسبب معتقداتهم. كما أن الأفارقة استمروا فى ممارسة شعائرهم وتقاليدهم سواء فى المناطق الريفية أو الحضرية. فقد حرص نظام الفصل العنصرى على الإبقاء على ثقافات كل أمم جنوب أفريقيا كوسيلة لتبرير التفرقة والتمييز. وعليه فإن الصراع اشتعل كنتيجة للمعاملة العنصرية التى لاقاها السود من البيض، لا بسبب أى نوع من الاضطهاد الثقافى. فأزمة الهوية فى جنوب أفريقيا لم تكن فى يوم ما مشكلة.

ولا يمكن إنكار وجود بعض التوترات الاثنية بين الأفارقة والهنود فى إقليم ناتال ، كان أهمها أعمال العنف التى راح ضحيتها بعض الهنود. ولكن بصورة عامة لا توجد سوابق تاريخية كثيرة تدل على وجود عنف اثنى أو قبلى. فحتى أعمال العنف التى اندلعت ما بين الزولو والاكسوزا والتى أشير إليها كثيرا فى فترة التسعينيات ما هى إلا تشويه للحقيقة. فبوجه عام كانت الصراعات العرقية تحت السيطرة بمعنى ندرة اندلاع أعمال العنف فى الشوارع بين البيض والسود.[١٢] فالعمليات التى شنتها جماعة ال APLA ضد البيض كانت محدودة، ونفس الشىء ينطبق على أعمال العنف التى شنها اليمين المتطرف الأبيض ضد السود. على العكس من ذلك فإن أعمال العنف التى شنتها أجهزة الدولة خاصة قوات الشرطة وموظفى الدولة ضد السود كانت تتم بطريقة منظمة ووحشية.

إضافة إلى ذلك فإن محاولة حكومة بريتوريا فرض الولاءات القبلية قد أثبتت فشلها. ويمكن إرجاع إحساس مواطني جنوب أفريقيا من السود بمساوئ الاثنية جزئيا إلى محاولات الحكومة فرضها عليهم. وبقدوم التسعينيات ضم الحزب الوطني – المسئول الأساسي عن وضع نظام الفصل العنصري – صوته إلى القوى السياسية المعارضة لتقسيم البلاد طبقا للانتماءات الاثنية. (Garson,1993:15) . وبنهاية الحرب الباردة صار التحدي الأساسي أمام جنوب أفريقيا – على العكس من أوروبا الشرقية – هو كيفية التخلي عن أيديولوجية التفرقة التقليدية واعتناق مبادئ الوحدة الوطنية. فعلى العكس من حالة جنوب أفريقيا فرضت على أوروبا الشرقية أيديولوجية التوحد. وبنهاية الحرب الباردة ظهر تيار ينادي بالابتعاد عن التوحد والبحث عن التمايزات الاثنية والقومية.

أما في داخل المجتمعات الأفريقية فقد تحولت المناطق الحضرية إلى بوتقة صهر. فهناك أجيال من الأفارقة ولدت في المدن وتخلت عن انتماءاتها الريفية باستثناء بعض العلاقات الأسرية البعيدة. وعلى الرغم من وجود بعض الصراعات الاثنية في الحضر، إلا أن هذه كانت غالبا ما تنشب حول الوظائف أو النساء ونادرا ما انتهت إلى صراع اثني حاد. ومما يدعو للتأمل أن النقابات قد ساهمت بدورها في توحيد العمال الريفيين، على الرغم من أن ساكني المعسكرات في منطقة شرق الراند قد لعبوا دورا هاما في إشعال أعمال العنف التي شنتها انكاتا. (Marks,1992:129-30) . [١٣] وقد ظهر تفاؤل Marx (1992 : 242) من خلال ملاحظته التالية: "باستثناء حركة انكاتا بزعامة بوتيليزي وما تبقى من الاختلافات اللغوية ، فإن النمو الاقتصادي والهجرة الحضرية قد ساهما في إضعاف الهوية الاثنية الأفريقية."

الحرب ما بين الزولو والإكسوزا

إذا ما افترضنا بأن ما أكده ماركس من أن الهوية الاثنية الأفريقية قد ضعفت هو افتراض صحيح ، فكيف يمكن تفسير أعمال العنف التي اندلعت في المدن في الفترة التي تلت عام ١٩٩٠؟ يرى البعض أن أعمال العنف هذه تدل على عنف قبلي. فمثلا يرى كل من Adam و Moodley (1992 : 497) أن أعضاء كل من حزب المؤتمر وحزب الحرية يقتتلان كممثلين للزولو وال Xhosa . وعليه فإن ما كان يطلق عليه العنف الأسود – الأسود صار يعرف بالحرب ما بين الزولو وال Xhosa . والمجال هنا

لا يتسع لتحليل كل أسباب العنف.(١٤) ولكن من ناحية أخرى فان الإشارة إلى الحرب الاثنية ما بين الزولو وXhosa هو تشويه للحقائق. فالتمييز ما بين حزب الحرية انكاتا وأحد أعضاء مجموعة الزولو اللغوية لابد أن يأخذ حقه. فصحيح أن بوتيليزى كان يحث أتباعه على القتال تحت شعار الزولو ، كما أنه كان يصف حزب المؤتمر بأنه منظمة لل Xhosa ، وهذا يعد أحد أسباب الاعتراف بدور الاثنية فى هذا الصراع. إلا أنه لابد من أخذ عدد مماثل إن لم يكن أكثر من المتحدثين بلغة الزولو فى الاعتبار مثل Mondi waka Makhanya (I weep for my betrayed King" Weekly Mail January 21-27, 1994) . فهؤلاء ليسوا بأعضاء فى حزب الحرية. وقد علق Makhanya على مظاهرة قادها Zwelithini ملك الزولو ومؤيدو حزب الحرية فى يناير ١٩٩٤ قائلا:" أكثر ما أثار حزنى هو عدم قدرة وسائل الإعلام على التفرقة ما بين حزب الحرية انكاتا وأمة الزولو، فقد قامت الصحافة بصهر الاثنين فى بوتقة واحدة فصوروا مظاهرة الانكاتا على أنها حدث خاص بقبائل الزولو."

فإصرار الصحافة المحلية والدولية على تسمية الصدام ما بين أفراد قبائل الزولو على أنه حرب أهلية ما بين الزولو والاكسوزا هو على أحسن الافتراضات ينطوى على سوء النية. فلو كان من الممكن تسمية ما حدث بالحرب الأهلية فهى حرب غريبة بكل المقاييس. فأصلا اقتصر العنف أولا على منطقة كوازولو\ناتال ومعظم سكانها من الزولو، إن لم يكونوا من غير الزولو الذين تم استيعابهم. فكيف يمكن إذن تسمية أعمال العنف التى اندلعت هناك بأنها صراع ما بين الزولو والاكسوزا . فالعنف لم ينتشر خارج حدود المنطقة إلا فيما بعد عندما اندلعت أعمال عنف داخل إقليم Witwa-tersrand فى إقليم الترانسفال على بعد ستمائة كيلومتر .

تعد منطقة كوازولو\ناتال على الساحل الشرقى لجنوب أفريقيا أكبر مناطق تجمع الزولو. أما باقى الزولو فى سائر أنحاء البلاد فقد تزاوجوا مع المجموعات اللغوية الأخرى. وبالمثل فإن جماعة الاكسوزا الاثنية تتركز فى منطقة شرق الكاب جنوب إقليم ناتال. أما ما يثير العجب فهو ما قيل عن أن هناك حربًا قد نشأت بين هاتين الجماعتين الاثنيتين ليس فى كوازولو \ناتال وليس فى شرق الكاب ولكن فى الترانسفال التى تبعد حوالى ٦٠٠ كيلومتر. فالمتوقع من الفرنسيين إذا ما أرادوا شن الحرب ضد الألمان أن يذهبوا إلى ألمانيا وهى قريبة بدلا من الذهاب إلى أستراليا على أمل أن يجدوا بعض الألمان فى ملبورن. ففى حقيقة الأمر أن آخر حرب نشأت ما بين الزولو واللكسوزا قد وقعت منذ ستمائة عام بين شاكا وفاكو.

و لا يمكن إنكار وجود بعض النزاعات الحادة ما بين المتحدثين بالزولو من ساكنى المعسكرات وبعض سكان المنطقة. فكما هو الحال فى كل مدن الترانسفال فالسكان عادة ما ينتمون إلى جماعات اثنية غير متجانسة. وعليه فالافتراض وراء نظرية حرب الزولو والاكسوزا والقائم على أساس أن معظم - إن لم يكن كل سكان المدن من قبائل الاكسوزا الذين يتعرضون للهجوم من الزولو - لا يمكن أن يطرح سوى بناء على جهل تام بالتكوين الاجتماعى للمدن.

الالتزام بسياسة عدم العنصرية

هناك سمة أخرى تميز ثقافة جنوب أفريقيا السياسية، ألا وهى الالتزام الدائم بالسياسة اللاعنصرية التى يبديها حزب المؤتمر خاصة فى الفترة التى تلت الخمسينيات. فقد انفصلت حركة مؤتمر الوحدة الأفريقية PAC عن حزب المؤتمر الأفريقى عام ١٩٥٩ بسبب ما سماه بهيمنة البيض والهنود على المنظمة. وفى مطلع السبعينيات تم التخلص من مجموعة أخرى من ذوى التوجهات الأفريقية عرفوا باسم "مجموعة الثمانية" بسبب اهتمامات مشابهة. فأعضاء هذه المجموعة ومنهم Robert Resha وTennyson Makiwane أبدوا اعتراضهم على الدور المهيمن الذى لعبه البيض فى منظمة حزب المؤتمر الأفريقى. ومع هذا فحتى منتصف التسعينيات لم يبد حزب المؤتمر أى استعداد للتخلى عن سياسة العضوية المفتوحةو قد كان إعلان حزب المؤتمر الخاص بالانتخابات والذى تم نشره فى يناير ١٩٩٤ خاليا تماما من أية إشارة إلى السمات الاثنية. فالوثيقة أشارت مرارا إلى كلمات مثل "شعبنا" أو "كل الشعب" أو مواطنى جنوب أفريقيا" وغيرها من التعبيرات المشابهة. وحتى بعض منظمات النازيين الجدد ومنظمات اليمين المتطرف شديدة التعصب عنصريا قد عقدت تحالفات مع بعض شخصيات البانتوستان السوداء المحافظة مثل Gatscha Buthelezi وLucas Mangope وOupa Gqozo .

و قد أثار التزام حزب المؤتمر الأفريقى بسياسة اللاعنصرية جدلا واسعا ، فالمتشككون أكدوا على أن هذه السياسة ما هى إلا واجهة، كما ذهب آخرون إلى أن حزب المؤتمر يؤمن بسياسة تعدد الاثنية لا سياسة اللااثنية (Adam & Moodley 1993 b : 24) .

من ناحية أخرى ادعى أيضا الكثيرون أن سياسة حزب المؤتمر اللاإثنية لم تكن أبدا مسألة مبدأ ولكنها كانت استراتيجية نفعية ودللوا على هذا بثلاث حجج.(١٥)

فطبقا للحجة "النفعية" فان اللاعنصرية هى آلية الضعفاء الدفاعية، فحزب المؤتمر أعلن دعوته هذه فى فترة كان فيها السود ضعفاء ومهمشين بسبب سياسة الفصل العنصرى، والآن فالحزب يستغل وجود أقليات أخرى داخل صفوفه ليؤكد استيعابهم وقيادتهم لحركة التحرير، ويؤكد هؤلاء على أن أعضاء الحزب من البيض أقل تسامحا مع بعض المنظمات الأخرى المحاربة لسياسة الفصل العنصرى مثل ال PAC وAZAPO (١٦) من تسامحهم مع الحزب الوطنى - مؤسس سياسة الفصل العنصرى - وغيره من الأحزاب اليمينية. وانطلاقا من وجهة النظر هذه فإن السود سيمتعضون عاجلا أو آجلا من سيطرة البيض والهنود على حزب المؤتمر. وهنا ستنتهى أسطورة "اللاعنصرية" نهاية مدوية.

أما الحجتان الثانية والثالثة فتشككان فى مبادئ ومصداقية أعضاء حزب المؤتمر من السود. فهناك من يؤكد أن اللاعنصرية هى استراتيجية لا هدف. ففى ظل فشله المؤكد فى الإطاحة بالحكم العنصرى عسكريا، فإن حزب المؤتمر يأمل أن يتمكن من إحداث شروخ داخل هيكل القوة الأبيض العملاق. وأحد وسائله فى ذلك كانت التخلص من فكرة "الخطر الأسود" التى جمعت البيض سويا من مختلف الاتجاهات. ولم يكن هناك سبيل إلى ذلك سوى السماح للبيض بالانضمام واستغلالهم فى هدم دعاية الحكومة ضد المنظمة. وأخيرا وليس آخرا فإن حزب المؤتمر كان فى حاجة إلى كل صوت فى أول انتخابات لا عنصرية عام ١٩٩٤ سواء كان من البيض أو السود أو الهنود وذلك لضمان أغلبية الثلثين اللازمة من أجل إعطاء حزب المؤتمر الحق فى إعادة كتابة الدستور وحده. وبمجرد تطبيق حكم الأغلبية البسيطة، فان حزب المؤتمر سيتمكن من الاعتماد كليا على أصوات الأفارقة.

و بناء على الاعتبارات السابقة يمكن أن يقال أن اللاعنصرية ما هى إلا محض خيال وأن الانقسامات الاثنية سرعان ما ستظهر فى أول فرصة متاحة. وبناء عليه فان الحجة التى استخدمها Horowitz (1993 : 32) فى وصفه لحركة ال MMD فى زامبيا تنطبق على حزب المؤتمر الأفريقى، ألا وهى: " إن الأحزب المتعددة اثنيا مثل حزب ال MMD بزامبيا تميل للتحلل فى المجتمعات المنقسمة انقسامات حادة ... كما أن

الائتلافات التى تضم الجميع غير مكتوب لها الاستمرار فى مثل هذه المجتمعات." ولكن مجرد التفكير بأن حزب المؤتمر سيصير بعد كل هذه العقود منظمة للأفارقة فقط لا يتسق مع الواقع. فتحالفات حزب المؤتمر ترجع إلى الوراء أكثر كثيرا من حزب ال MMD . ومن الصعوبة بمكان التشكيك فى جدية التزام حزب المؤتمر بمبدأ اللاعنصرية خاصة فى ظل الثمن المرتفع الذى دفعه الحزب خلال تاريخه فى الدفاع عن مبادئه. وعليه فهناك قدر من الحقيقة فى الملاحظة التالية:

تختلف دولة جنوب أفريقيا فى أن سياسة الفصل العنصرى قد لاقت معارضة شديدة ضد الشعارات المفروضة، إلى حد مكن الكثيرين من البيض والسود من التصرف وكأنهم خارج إطار تصنيفهم الاجتماعى. فالديمقراطية غير العنصرية التى اعتنقها معظم الفاعلين الأساسيين تتخطى الشعارات الاثنية ومن ثم فإنها تجعل الصراع فى جنوب أفريقيا مختلفا تماما عن غيره من المجتمعات المنقسمة على نفسها فى مناطق أخرى (Adam & Moodley, 1992 : 496) .

ولعل هذا يرجع إلى سلوك حزب المؤتمر المتفرد وإلى فلسفة الوصاية التى اتبعتها قومية الأفريكانرز تجاه السود. فالبيض لم ينظروا دائما إلى السود كأعداء (على الرغم من الإشارة إلى الخطر الأسود فى أحيان كثيرة) وإنما اعتبروهم أطفالا أو برابرة يجب مساعدتهم ورفع مستواهم لا القضاء عليهم. من ناحية أخرى كانت هناك الاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بالاعتماد المتبادل ما بين السود والبيض. " فالوصاية الاستعمارية التى فرضها النظام شبه الإقطاعى فى جنوب أفريقيا قد سمحت بتغيرات مرنة تبعا للاحتياجات الاقتصادية المتغيرة ولتغير علاقات القوى" (Adam & Moodley,1993b: 208) . ولكن مع هذا فالشكوك فى عدم عنصرية حزب المؤتمر فى مجتمع عنصرى تاريخيا تجد ما يبررها. ففى أعقاب رفع الحظر عن المنظمات السياسية ظهرت بعض التوترات داخل الحركة الديمقراطية. وقد علق محرر إحدى الصحف المتعاطفة مع حزب المؤتمر (Marais,1993:11) قائلا: إن شعار عدم العنصرية اليوم يشع بالنوايا الحسنة ولكنه فارغ من أى مضمون. فقد صار مفهوما مهلهلا نتيجة لسوء استخدامه. وكلما نظرنا إليه كلما شعرنا بالخديعة والحيرة."

أما موقف مؤيدى حركة التحرير من عامة الشعب فهو محير. فالالتزام بسياسة اللاعنصرية هو قضية النخبة. أما على مستوى القاعدة فلا يمكن التمييز ما بين سلوك

أعضاء حزب المؤتمر وغيرهم من أعضاء PAC أو AZAPO . فكلهم على استعداد تام لمهاجمة أى غريب أبيض يخطو داخل منطقتهم. ولكن فى نفس الوقت فإن نفس هذه الجماهير تسلك أحيانا سلوكا مغايرا تماما. فالبيض المتحالفون مع منظمات الأغلبية السوداء كثيرا ما يتمكنون من الحصول على نفوذ هائل بمساندة هذه الجماهير. فعلى سبيل المثال وداخل صفوف حزب المؤتمر الأفريقى تمكن Joe Slovo من تحقيق شعبية أعلى بكثير من بعض كبار أعضاء الحزب من السود. فقد احتل المركز الرابع فى قائمة حزب المؤتمر الانتخابية للمجلس النيابى المكونة من مئتى شخص. أما فى داخل منظمتى حزب الحرية انكاتا وBophuthatswana فقد تمكن كل من Walter Felgate وRowan Cronje – وكلاهما من بيض جنوب أفريقيا – من ممارسة قدر كبير من القوة والنفوذ وإن كانا قد قوبلا بعلامات الاستياء والامتعاض من قبل القاعدة العريضة من أعضاء المنظمتين، علما بأن هذا الاستياء لم ينتج عن كونهما من البيض وإنما كان نتاجا للسياسة والاستراتيجية التى أقنعا بها القيادة الحزبية. ولو كان أمام سكان الحضر من الأفارقة الخيار ما بين قائد الحزب الوطنى دى كليرك وزعيم حزب الحرية بوتيليزى لقاما باختيار الأول. وفى نفس الوقت فإن الكثيرين من فقراء الأفريكانرز يشعرون بالارتياح إلى بوتيليزى أكثر من ارتياحهم لدى كليرك.

و لكن من ناحية أخرى لا يمكن افتراض أن الأفارقة لم يدفعهم خلال كفاحهم من أجل الحرية سوى رغبتهم فى القضاء على العنصرية. فبالنسبة لهم كان لايزال جل همهم هو الحصول على حريتهم وعلى العدالة الاقتصادية وليس ا القضاء على العنصرية. من ناحية أخرى مالت التقاليد الميثاقية إلى معاملة اللاعنصرية و التحرير على أنهما مترادفان. فصحيح أن هذين المفهومين ليسا منفصلين تماما ولكن يمكن فصلهما إذا ما كان ثمن عضوية البيض هو أن يقوم حزب المؤتمر بتقديم تنازلات على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادى. فالتحدى القائم أمام حزب المؤتمر هو كيفية الحفاظ على كيانه المختلط هذا مع العلم بأن وحدته قائمة على مصلحة استراتيجية أكثر منها على المبادئ.فإذا ما فشلت سياسة حزب المؤتمر اللاعنصرية فى التخاطب مع كل الأطراف، ستكون النتيجة ضعفه أمام محاولات التعبئة الاثنية سواء من داخل صفوفه أو من خارجها. وهنا يذكر أن النجاح الساحق والشعبية التى حققتها الجبهة الديمقراطية الموحدة UDF فى الثمانينيات لم ترجع إلى تكوينها التعددى وإنما إلى

حقيقة أن الجبهة التفت حول المطالب المحلية الهامة والضرورية. أما هذه المحليات فقد كانت متجانسة إلى حد بعيد خاصة في ظل قوانين الفصل العنصرى التى حددت أماكن إقامة الجماعات المختلفة.

وعليه فليس بمفاجأة أن معظم استطلاعات الرأى التى أجريت بعد ١٩٩٠ قد أشارت إلى عدم تمتع حزب المؤتمر بتأييد الكثيرين من البيض. أما الملونون والهنود فقد أبدوا قدرا من القلق والحيرة. فقد نجحت الحكومة فى تصوير حزب المؤتمر على أنه المتسبب فى أعمال العنف التى اندلعت بمجرد إلغاء الحظر المفروض عليه. وحتى خلال التسعينيات لم يتمكن حزب المؤتمر الأفريقى من اكتساب التأييد الشعبى للأقليات من خلال سياسته اللاعنصرية. فقد كونت هذه الأقليات تقليديا قيادة الحزب كما ظهر جليا من اتجاهات التصويت ونتائج الانتخابات.

التوجهات الاثنية فى نتائج انتخابات عام ١٩٩٤

فى انتخابات عام ١٩٩٤ ثبت أن التصويت قد تم على أسس اثنية، بمعنى أن الحزب الوطنى كان هو مربط آمال البيض، على حين مثلت حركة التحرير المواطنين من السود. وعليه فيمكن القول باطمئنان أن فى أعقاب الحركة الإصلاحية التى بدأت عام ١٩٩٠ مثل الحزب الوطنى مصالح طبقة رجال الأعمال من الأفريكانرز، على حين أن ذوى الياقات البيضاء والزرقاء قد اتجهوا إلى الحزب المحافظ اليمينى. وبالمثل فان المصالح الاقتصادية للمتحدثين بالإنجليزية قد تمثلت فى الحزب الديمقراطى. أما القلة الباقية من ذوى الياقات البيضاء والزرقاء من المتحدثين بالإنجليزية فقد انضمت إلى الحزب الوطنى.

أما الهنود فقد أيدوا غالبا الحزب الوطنى، على الرغم من أن نمطهم التصويتى بعد ذلك هم والملونون قد تذبذب أكثر من النمط التصويتى للأفارقة والبيض.(١٧) الملونين من ناحية أخرى أيدوا الحزب الوطنى بأعداد كبيرة. ففى منطقة غرب الكاب حيث يشكل الملونون حوالى ٥٧٪ من السكان، تمكن الحزب الوطنى من الحصول على ٢٫٣٥٪ من الأصوات فى انتخابات عام ١٩٩٤ . ومع هذا فداخل صفوف الأفارقة "ابتعد السود عن التصويت على أسس اثنية. فال Sotho وال Tswanas والأكسوزا

صوتوا لحزب المؤتمر الأفريقى بنفس الحماس. أما عن الفكرة اليمينية المتأصلة من أن الزولو سيتكتلون خلف الانكاتا، فقد تحدثت نتائج الانتخابات عن نفسها." (Carlin Independent, January 17, 1994) [١٨] .

هذا وقد أكدت انتخابات ١٩٩٤ ما سبق. فمنطقة شمال الترانسفال قد شكلت أكبر مصدر تأييد لحزب المؤتمر (٩١,٦٪) ، وهى منطقة لا يوجد بها سوى أقلية من المتحدثين بلغة الاكسوزا. فهذه المنطقة تؤوى كلاً من ال Pedi وال Shangaan وال Venda . أما فى المنطقة الشمالية الغربية والمتحدثة بلغة ال Tswana ، فقد تمكن حزب المؤتمر من الحصول على ٨٣,٣٪ من الأصوات. أما التأييد فى منطقة Orange Free state والمتحدثة بلغة ال Sotho فقد بلغ ٧٦,٦٪ ، على حين تمكن الحزب من الحصول على ٨٠,٧٪ من أصوات شرق الترانسفال التى تضم قبائل ال Ndebele وال Swazi . أما التوجه الاثنى فى التصويت فقد ظهر بصورة واضحة فى منطقة كوازولو/ناتال أكثر من غيرها من المناطق. ففى واحدة من أكثر النتائج الانتخابية إثارة للجدل ، تمكن حزب المؤتمر من الحصول فقط على ٣٢,٢٪ من الأصوات فى منطقة ناتال المتحدثة بلغة الزولو، مقارنة ٥٠,٨٪ التى حصل عليها حزب الحرية انكاتا. وعليه فليس هناك أساس من الصحة لما يقال من أن حزب المؤتمر هو" منظمة ال Xhosa " وذلك على الرغم من أن قيادة هذا الحزب قد آلت تاريخيا للمتحدثين بلغة ال Xhosa .

و لكن انتخابات عام ١٩٩٤ تعكس مظاهر أخرى للثقافة السياسية فى جنوب أفريقيا. فقد سجل عدد تسعة عشر حزبا سياسيا من مختلف الأحجام والأهمية أنفسهم للمشاركة فى انتخابات عام ١٩٩٤ (انظر الملحق رقم ٢). وقد كان عدد الأحزاب القائمة على قاعدة اثنية قليلا كما أن أداءها خلال الانتخابات كان متواضعا كما كان متوقعا. [١٩] من ناحية أخرى فإن حزب أفريقيا الإسلامى AMP قد اعتمد على أصوات المسلمين. وعلى الرغم من أن الحزب قائم على أساس دينى لا اثنى، فانه من المتوقع أن يقتصر مؤيدوه على أعداد صغيرة من المسلمين سواء ملونون أو هنود أو قلة قليلة من الأفارقة. وحزب العمال هو تقليديا حزب للملونين وإن كانت قاعدته التأييدية كانت دائما ضعيفة حتى فى الفترة التى كان فيها نشاط حركة التحرير

محظورا. ولهذا السبب اعترض العديد من مرشحى حزب العمال ومنهم قائده Allan Hendrickse على خوض الانتخابات تحت شعار حزب المؤتمر وذلك لضمان بقائهم.

أما حزب جنوب أفريقيا البرتغالى Luso والمشكل ليمثل خمسمائة الألف مواطن من أصول برتغالية، فلم يتمكن من الحصول على مقعد واحد فى البرلمان. ونفس الشيء ينطبق على كل من أحزاب الأقلية الاثنية التالية: حزب جبهة الأقلية (للهنود فى منطقة كوازولو/ناتال) وحزب Dikwankwetla جنوب الأفريقى (ممثلا لل Sothoالجنوبيين فى منطقة Orange Free State) ، والحركة الأفريقية الديمقراطية (ممثلا لل Xhosa فى شرق الكاب) وحزب Ximoko التقدمى (ممثلا لل Shangaan فى شمال الترانسفال). أما الاستثناءان الوحيدان لهذه القاعدة فقد كانا حزبى الحرية انكاتا (ممثلا للزولو) وجبهة الحرية (الأفريكانرز من البيض) واللذان حصلا تباعا على ٤٣ و٩ مقاعد فى المجلس النيابى. ففى منطقة كوازولو/ناتال يسيطر حزب الحرية انكاتا على حوالى نصف الأصوات (٣, ٥٠٪).[٢٠]

أما السمة الأساسية لهذه الأحزاب الصغيرة فهى أنها تتشابه إلى حد بعيد مع الأقليات الثقافية الأمريكية، مثل الايرلنديين والأفارقة والبولنديين. فولاؤهم الأساسى هو لجنوب أفريقيا وليس إلى البرتغال أو الشرق الأوسط. فهم يشكلون جزءا من القوة الجاذبة وعلى عكس تحالف الحرية وبعض العناصر داخل صفوف حزب الحرية انكاتا، فهم لا يشكلون مصدرا محتملا للاضطرابات السياسية. فهم يعملون فى الإطار الدستورى القائم ويمكنهم الدخول فى تحالفات مع بعض الأحزاب الأساسية فى قضايا معينة.

و لعل أسلوب الأحزاب المنفتحة (بمعنى المتعددة اثنيا أو اللاعنصرية) هو الذى يعكس موقفا ما تجاه القضية الاثنية. فالحزب الوطنى وحزب المؤتمر الأفريقى والحزب الديمقراطى يتنافسون حول نفس الناخبين سواء كانوا من البيض أو السود. فكل من هذه الأحزاب قد بذل جهودا خارقة تتخطى أبعاد ناخبيهم التقليديين لاجتذاب المزيد من الأصوات. ولعل هذا يرجع إلى أن الانتخابات كان هدفها الحفاظ على التسوية الدستورية التى توصل إليها منتدى المباحثات متعددة الأحزاب MFN والذى لعبت فيه هذه الأحزاب الثلاثة دورا بارزا. وعليه فان أية سياسات انتخابية مبالغ فى حدتها كان سيكون لها آثار سلبية على كل الفاعلين. فرئيس حزب المؤتمر نيلسون مانديلا (Adam & Moodley, 1993 b:208) قد عبر بصراحة عن أهمية التصالح الاثنى:

إن المواطن العادى بصرف النظر عن انتمائه لابد وأن ينظر إلى هيكل حزبنا ويرى "أنا كمواطن ملون ممثل هنا. فلدى Allan Boesak الذى أثق به كى يمثلنى." كما أن المواطن الهندى يستطيع القول" هناك Kathrada إذن أنا ممثل"، كما يجب أن يقول المواطن الأبيض "هناك Gerrit Viljoen – إذن هناك تمثيل لى."

ففى قائمة حزب المؤتمر الانتخابية القومية للمجلس النيابى [٢١] تكون الأقليات الاثنية مثل الهنود والملونين والبيض حوالى ٣٣٪ من المئتى مرشح. كما أن ثلاث المجموعات تكون سويا حوالى ٢٣٪ من مواطنى جنوب أفريقيا.[٢٢] كما تكون هذه الأقليات حوالى ٣٥٪ من مجموع العشرين مرشحا الموضوعين على قمة القائمة. وبالمثل فان حوالى ربع مرشحى الحزب الوطنى كانوا من السود. وعليه فما سبق يدل على محاولة كل من حزب المؤتمر والحزب الوطنى اجتذاب ناخبين من خارج نطاق ناخبيهم التقليديين. ومن ثم فإن قائمة حزب المؤتمر الانتخابية تعكس بوضوح حقيقة أن الأقليات تحقق نتائج أفضل نسبيا من خلال تحركها فى إطار الأحزاب الكبرى عما إذا ما أصروا على الحصول على تمثيل نسبى فى المجلس.

و لعل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية يؤكد اتجاها مماثلا تجاه التسامح الاثنى. فأحد نائبى الرئيس أبيض (دى كليرك). أما المتحدث باسم البرلمان ونائبه فهم هنديان. والتكوين الاثنى للحكومة المكونة من ٢٧ وزيرا هو كالآتى:

الجماعة	العدد	النسبة على المستوى الحكومة	النسبة على المستوى القومى
الأفارقة	١٤	٥١,٨	٧٥,٨
البيض	٧	٤١,٤	١٣,٢
الملونون	٢	٧,٤	٨,٥
الهنود	٤	١٤,٥	٢,٥

و نفس التوجه يظهر واضحا داخل مجموعة نواب الوزراء البالغ عددهم ثلاثة عشر:

الجماعة	العدد	النسبة على المستوى الحكومة	النسبة على المستوى القومى
الأفارقة	٦	٤٦,١	٧٥,٨
البيض	٥	٣٨,٥	١٣,٢
الملونون	٠	–	٨,٥
الهنود	٢	١٥,٤	٢,٥

و عليه فمن الواضح أن السلوك الانتخابى وإن كان جزئيا لا يزال قائما على أساس اثنى ، إلا أن الأحزاب الرئيسية قد بذلت جهودا خارقة من أجل التخلص من هذه القواعد الاثنية. ويتضح لنا من القوائم الانتخابية القومية والتى يتم جمعها ديمقراطيا، أن مؤيدى حزب المؤتمر الأفريقى والحزب الوطنى كانوا على أتم الاستعداد لمساعدة أفراد ينتمون إلى جماعات اثنية مختلفة على الوصول إلى القمة. ومع هذا فعلى الرغم من التأييد الضخم الذى أعطاه الملونون للحزب الوطنى، فقد تم مكافأتهم بمنصب واحد فقط (Abe Williams) من ستة مناصب متاحة. أما باقى المناصب الوزارية المتاحة أمام الحزب الوطنى فقد احتلها الأفريكانرز من البيض. أما الوزراء المتحدثون بالإنجليزية فقد جاءوا من صفوف حزب المؤتمر الأفريقى. فعلى العكس فقد ضمن حزب المؤتمر للبيض والهنود تمثيلا فى الحكومة يفوق نسبتهم الحقيقية. أما تمثيل الملونين فى الحكومة فكان إما متناسبا مع عددهم القومى وإما منخفضا عنه. أما الأفارقة والذين يكونون الجزء الأعظم من ناخبى حزب المؤتمر الأفريقى فقد كانوا ممثلين تمثيلا دون نسبتهم الحقيقية بكثير.

و باستثناء حزب الحرية انكاتا لم تقم الأحزاب الكبرى باستخدام الولاءات الاثنية. فالمجلس الوطنى لحزب الحرية يتكون من الذكور المتحدثين بلغة الزولو. أما المراد توضيحه هنا أن حزب الأغلبية – أى حزب المؤتمر الأفريقى – لن يربح شيئا عن طريق التعبئة الاثنية. فمثل هذه السياسة ستؤدى فقط إلى إيذاء الحزب الذى يمثل ناخبوه قطاعا واسعا من المواطنين الأفارقة. فالتعبئة الاثنية هى خيار لأحزاب الأقلية

المهددة مثل حزب الحرية انكاتا وغيرها من أحزاب اليمين الأبيض المكونين لتحالف الحرية. خلاصة القول أن انتخابات عام ١٩٩٤ هى أول انتخابات ديمقراطية شاملة تجرى فى جنوب أفريقيا. وعليه فلابد وأن نتوخى الحذر فيما يختص بالاستنتاجات التى يمكن أن نتوصل إليها على المدى الطويل. وما يميز هذه الانتخابات كانت أهمية قضايا الأمن والاستقرار على مستوى القيادة والقاعدة. ولهذا ومن أجل إتمام المصالحة كان لابد من إظهار حسن النية من قبل حزب المؤتمر. وهنا يمكن للمتشائمين من الديمقراطيين التشكك فى أن هذا التصالح الاثنى هو خيار قصير المدى سرعان ما سينتهى على يد الشوفينية الأفريقية. وهنا نتساءل فى ضوء الصراع الاجتماعى المحتمل والثقافة السياسية التى تعكس نوعا ما من التسامح تجاه التوجهات الاثنية ، ما هى أكثر الآليات الدستورية منطقية بالنسبة لجنوب أفريقيا؟

الخيارات الدستورية

لقد كان التحدى السياسى القومى فى الدولة الأفريقية فى فترة ما بعد الاستعمار هو كيفية الحفاظ على الوحدة الوطنية أمام الاختلافات الاثنية واللغوية الواسعة. وتاريخيا كانت هناك وسائل متعددة لمواجهة هذه الاختلافات. ففى بعض الحالات - كما فى أمريكا وأستراليا - اتبعت سياسة الإبادة الجماعية تجاه السكان الأصليين. أما نيجيريا فقد جربت الخيار الفيدرالى بالتبادل مع حكم عسكرى قوى. وعليه فإن منظمة الوحدة الأفريقية سرعان ما تبنت التوجه المنطقى الوحيد فى حينها. فقد نص ميثاق المنظمة عام ١٩٦٣ على أن أساس قيامها هو الحفاظ على سيادة أعضائها وعلى سلامة أراضيهم واستقلالهم. وعليه فإن منظمة الوحدة الأفريقية قد أعلنت التزامها التام "باحترام سيادة وسلامة إقليم كل دولة وحقها المتأصل فى الاستقلال."

ومن هنا كان موقف المنظمة القوى ضد فكرة الحق التاريخى فى الاسترداد والتوجهات الانفصالية. و هذا هو السبب فى رفض المنظمة تأييد مطالبة إريتريا الاستقلال عن إثيوبيا. ولكن بعد ذلك - وفى أول حالة من نوعها فى أفريقيا وأحد الحالات القليلة فى العالم الثالث[٢٣] - تمكنت اريتريا من الانفصال عن اثيوبيا وتم الاعتراف بها كعضو فى الأمم المتحدة فى الثامن والعشرين من مايو ١٩٩٣،

فى أعقاب استفتاء شعبى عقد فى أبريل ١٩٩٣ (Pausewang and Suhrke, 1993 : 3) . ولكن فى جميع الحالات الأخرى وقفت منظمة الوحدة الأفريقية بقوة إلى جانب الوحدة الوطنية والتقدم (أو استيعاب الخلافات الاثنية) و ضد القبلية. وقد حدث أسوأ صدع فى تاريخ المنظمة منذ نشأتها عام ١٩٦٣ فى أعقاب اقتراح الجزائر بتأييد جبهة البوليساريو فى مطالبتها بالانفصال عن المغرب. فقد أرادت المغرب إعادة احتلال الصحراء الإسبانية السابقة على أساس أنها كانت جزءا من الإمبراطورية المغربية منذ ستمائة عام.

و بصورة عامة فقد صار نظام الحزب الواحد هو القاعدة فى أفريقيا ما بعد-الاستعمار، وكان التبرير هو محاولة احتواء الصراع الاثنى. وقد وصف هذا النظام بأنه ديمقراطية الحزب الواحد، وهو وصف رفضه أنصار الديمقراطية الليبرالية على أساس التناقض المبنى عليه. ولكن نظام الحزب الواحد هذا بدأ يفقد جاذبيته فى الفترة التى بدأت فيها جنوب أفريقيا عملية التحرير السياسية والجدل الدستورى المصاحب لها. فبالنسبة لجنوب أفريقيا كمنت الإشكالية فى : إلى أى مدى يمكن استيعاب الخلافات الاثنية داخل إطار دستورى أو ما هى الهياكل اللازم بناؤها من أجل دمج هذه الخلافات.(Kotze, 1992 : 283) .

فالنظريات والنظم التى تحابى استيعاب الاختلافات دستوريا تتراوح ما بين الانفصال والديمقراطية التوافقية والكونفيدرالية. أما الذين يفضلون "دمج الخلافات" فينادون بالوحدة المبنية على آلية بوتقة الصهر أو مدرسة الحزب الواحد والى حد ما الفيدرالية . وعلى حين أن بعض الفيدراليين يشابهون الكونفدراليين، فهناك آخرون ملتزمون بفكرة "دمج الخلافات" مع احترام الاستقلال الإقليمى.

نظم الحزب الواحد

سيق عدد كبير من الحجج لتبرير دول الحزب الواحد. فمن ناحية أكد الاقتراب الماركسى أن "الدولة البرجوازية" المعاصرة هى أداة للهيمنة الطبقية. فالديمقراطية الحقة – طبقا للنظرية الماركسية – لا تقوم سوى فى مجتمع لاطبقى. ومن ثم فالنظم متعددة الأحزاب ليست ضمانا لقيام ديمقراطية، بل هى حام لمصالح الطبقة المهيمنة. وبناء عليه قيل فى هذا أنه إذا ما كان المجتمع غير الطبقى ممكنا، فمن الممكن أيضا

تخيل ديمقراطية الحزب الواحد والتى لا تحمل فى هذه الحالة أى تناقض مفاهيمى. ففى المجتمع اللاطبقى سينتهى التعبير عن المصالح الطبقية كما ستنتهى تماما القاعدة الاقتصادية التى يقوم عليها التميز الطبقى. وفى مثل هذا المجتمع سيصبح للجميع مصالح متشابهة يمكن التعبير عنها من خلال الحزب الواحد. (Goodwin, 1987 : 95) . وعليه فنظام الحزب الواحد يعد نظاما ديمقراطيا.

و من ناحية ثانية يقال أيضا فى الدفاع عن نظام الحزب الواحد أن النظم متعددة الأحزاب تستغل من قبل أنصار التعبئة الاثنية والقبلية. والسؤال الآن هو مدى فاعلية نظام الحزب الواحد فى التعامل مع هذه الاستراتيجيات الانقسامية. فعمليا يمكن أن يصبح نظام الحزب الواحد ستارا للتنافس على السلطة من قبل الجماعات الاثنية والقبلية المختلفة داخل كواليس المكتب السياسى للحزب. وفضلا عن ذلك يمكن أن تنتهج شبكة من قدامى الأعضاء الذين أسسوا الحزب والمنتمين إلى جماعة قبلية أو اثنية معينة سياسات تمييزية ضد الآخرين. وفى هذه الحالة يصير نظام الحزب الواحد بمثابة دواء أسوأ من الداء.

أما ثالث الحجج التى تساق فى صالح نظام الحزب الواحد فهى أن نظام التعددية الحزبية سرعان ما يحول أحزاب المعارضة إلى أدوات فى يد القوى العظمى الإمبريالية من أجل القيام بثورة مضادة. والإشكالية هنا هى أنه فى نظم الحزب الواحد سرعان ما تتحول هذه الاتهامات إلى نبوءات تتحقق – فالمعارضة المحظور نشاطها لا تجد أمامها خياراً سوى التخلى عن كفاحها السياسى أو حمل السلاح. فمن المعروف الآن أن أكبر خطأ ارتكبته الحركة الشعبية لتحرير MPLA هو فرض حظر على حركة يونيتا عام ١٩٧٥ . وبالمثل فان الحظر الذى فرضه حزب FRELIMO فى موزمبيق على باقى الأحزاب السياسية قد أدى إلى نتيجة مشابهة. وهو ما مكن جهازى الجيش والمخابرات فى كل من روديسيا وجنوب أفريقيا من امتلاك مصادر للقوة السياسية داخل أنجولا وموزمبيق لم تكن لتتاح لهم بوسيلة أخرى.

و أخيرا وليس آخرا فان رابع الحجج التى تساق للدفاع عن نظام الحزب الواحد هى أنه فى هذه الحالة يستطيع جهاز الدولة أن يستخدم الحزب السياسى الحاكم فى تعبئة الشباب والعاطلين والفلاحين من أجل جهود التنمية بحماس لا تتمتع به أى هيئة حكومية. فكثيرا ما يشعر الشعب بالحماس تجاه حزب سياسى أكثر من حماسهم

تجاه هيئة حكومية. ولكن هذه الحجة ليست بهذا الوضوح. فمن المعروف أن الأفراد الذين ينتمون إلى أحزاب مختلفة تجمعهم نقابة واحدة أو منظمة دينية أو جمعية أهلية أو يشتركون فى نفس حملات المعارضة. وبالمثل فيمكن أن تقوم حركات تنمية مستقلة فى وجود العديد من الأحزاب التى تساهم فى مدها بالأعضاء.

عيوب نظام الحزب الواحد

لم تتمكن دول الحزب الواحد بوجه عام من النجاح فى جهود التنمية أو زيادة دخل الفرد بصورة أسرع من دول التعددية الحزبية. فدول الحزب الواحد السلطوية قد تضطر إلى الإنفاق على قوات البوليس السرى لتقفى أثر المنشقين. وحيث إن الأحزاب المحظورة عادة ما تعمل فى الخفاء ولا تترك آثارا واضحة تدل عليها (على عكس المجرمين العاديين) فإن تكلفة تتبعها ستكون عالية. من ناحية أخرى فإن البوليس السرى سيضطر للجوء إلى التعذيب للوصول إلى "أدلة".

و أخيرا فإن سجل الدول الأفريقية ذات الحزب الواحد يدل على إمكانية تعرضها للانقلابات العسكرية بنفس الدرجة التى تتعرض لها النظم متعددة الأحزاب. وأحد نتائج قمع الأحزاب السياسية المنافسة هو زيادة معدلات الفساد بصورة واضحة. فآليات التعددية الحزبية التى يمكن أن تضع حدا لسوء استغلال السلطة من قبل القلة الحاكمة يتم قمعها. ففى جنوب أفريقيا لعبت أحزاب المعارضة الصغيرة ووسائل الإعلام دورا هاما فى فضح الفساد المتفشى فى الدوائر الحكومية.

أما الحالة التنزانية فهى مثيرة للاهتمام لتفردها مقارنة بنظم الحزب الواحد الأخرى. فقد سمحت الحكومة التنزانية للمرشحين من أعضاء الحزب الواحد خوض المنافسة بعضهم ضد البعض، وهو ما مكنهم جميعا من فتح قنوات الاتصال بوسائل الإعلام. أما الحزب الحاكم فقد كانت له أيديولوجية مرنة سمحت بالتعبير عن العديد من وجهات النظر السياسية . ولكن حتى فى هذه الحالة كان هناك الكثير من الحدود المفروضة على التعددية السياسية. فلا يستطيع حزب واحد مهما كانت مرونته أن يسمح لجميع الأفراد الذين ينتمون لمختلف التوجهات السياسية أن ينضموا إليه، حيث أنه بهذا يفقد مصداقيته وأسباب وجوده.

و على كل الأحوال فإن نظام الحزب الواحد ليس خيارا على الإطلاق بالنسبة لجنوب أفريقيا. فتنوع سكانها وقوة مجتمعه المدنى بالإضافة إلى مستوى التحضر والتصنيع لا يسمح بإقامة مثل هذا النظام.

المشاركة فى السلطة: الفيدرالية والديمقراطية التوافقية

إن الخطاب السياسى لجنوب أفريقيا خاصة فيما يختص بالقومية الأفريكانية يقوم على مفهوم الجماعة، مهما كان غموض هذا المفهوم. وقد كتب الكثير عن تاريخ وفلسفة قومية الأفريكانرز.(٢٤) والغرض من هذا العرض هو تقديم المقولات الأساسية لقومية الأفريكانرز وآثارها المؤسسية. فلب قومية الأفريكانرز هو أن كل فرد ينتمى إلى جماعة وأن كل شىء آخر ينبنى على هذه القاعدة. وهذه القاعدة تعكس تماما النظرية الليبرالية التى تركز على الفردية.

و بنـاء على هذا فإن الجماعات الاثنية تتمتع بوجود ميتافيزيقى مستقل. وطبقا لـ Coertze (in Kuper,1988:44) :

يجد الفرد نفسه داخل إطار كيانات اجتماعية عضوية محددة ثقافيا أى إثنيات، تحدد هياكلها أو نشاطاتها الوجودية ثقافيا. ومثل هذه الوحدات لا يمكن تنظيمها بل هى تخلق عضويا نتيجة للظروف المركبة التى تحدد الوجود البشرى.

وهذه الجماعات هى التى تحدد شخصية وعادات الأفراد وتلعب دورا كبيرا فى تحديد هويتهم. والثقافة تلعب دورا هاما هنا لأنها هى التى تحدد الجماعات فتفرض عليهم كيانا أبديا. وفوق هذا وذاك فإن الثقافة تفرق ما بين الجماعات المختلفة وينتهى أى تعامل ما بين هذه الجماعات إلى نشوب صراعات. (MacDonald, 1992 : 713) .

وبناء على هذا المنطق تصبح الاثنية والصـراع الاثنى متـرادفين. وبالمثل فإن القوميين من الأفريكانرز والماركسيين يتفقان فيما يختص بالصراع. فعلى حين يعتقد القوميون من الأفريكان فى حتمية الصراع الاثنى يؤمن الماركسيون بحتمية الصراع الطبقى. وعليه فأتباع نظرية المشاركة فى السلطة يبنون افتراضاتهم على أساس أن "الدول التى عانت من الانقسامات الاثنية قد فشلت فى فرض وعى قومى يتخطى الاثنيات (Giliomee,1991:499) .

عندما تمكن الحزب الوطنى من الفوز بالانتخابات البيضاء التى عقدت عام ١٩٤٨ ، استطاعت قومية الأفريكانرز ترسيخ جذورها عن طريق العديد من الوسائل المؤسسية. فتم على سبيل المثال وضع قانون تسجيل السكان الذى صنف الأفراد تبعا لعرقهم عام ١٩٥٠ . إضافة إلى ذلك تم تصنيف الأفارقة تبعا لقبيلتهم بناء على المعيار اللغوى. فميز القانون بين أربع مجموعات أساسية: البيض والملونين والهنود و"البانتو" أى الأفارقة السود. كما تم تقسيم جميع المجموعات الأخرى باستثناء البيض إلى مجموعات فرعية. وقد تم إلغاء هذا القانون عام ١٩٩٢ . أما القانون الذى وضع أسس الكيانات الاثنية فكان قانون سلطات البانتو لعام ١٩٥٣ . وقد كان تمرير قانون الحكم الذاتى للبانتو لعام ١٩٥٩ هو حجر الأساس لخلق البانتوستان – أى الأوطان القومية – على أسس اثنية بهدف الاستقلال التام. وقد تمكنت أربعة أوطان – ألا وهى Trans-kei و Bophuthatswana و Venda و Ciskei من الحصول على استقلالها التام من بريتوريا ، ألا أن أحداً منها لم يحظ بالاعتراف الدولى.

كما اتخذت إجراءات أخرى كثيرة لترسيخ التفرقة كما سيتضح لنا. فقانون اللاأخلاقيات والقانون الذى يحظر الزواج المختلط قد منعا العلاقات الجنسية والزواج ما بين البيض وغير البيض. كما حدد قانون مناطق الجماعات مناطق معينة لسكنى أعراق محددة. وقد تم إلغاء كل هذه القوانين العنصرية فى الفترة ما بين فبراير ١٩٩٠ – تاريخ انطلاق مسيرة التحرر – وأبريل ١٩٩٤ عندما عقدت أول انتخابات غير عنصرية. ولكن هذا لا يعنى أن نموذج "الصراع الاثنى" قد انتهى تماما. فعلى العكس فإن هذا المفهوم قد لعب دورا محوريا فى الجدل الدستورى الذى بدأ عام ١٩٩٠ .

فمن ناحية ينطبق على جنوب أفريقيا وصف المجتمع التعددى، الذى يتصف بثقافة سياسية ممزقة حيث تتطابق الانقسامات الاجتماعية مع الانقسامات الاثنية وتعضدها بدلا من أن تتعارض معها. (Hanf et al.,1981:4) . و هو ما ينطبق على الانقسام ما بين البيض والسود فى جنوب أفريقيا. وطبقا لمن يطلق عليهم Hanf et al. لفظ الديمقراطيين المتشائمين .

عندما تتطابق الانقسامات الاقتصادية ما بين الشرائح والطبقات مع الانقسامات فى اللغة والرؤية ، بمعنى آخر عندما تكون الانقسامات الأفقية هى نفسها الانقسامات الرأسية وخاصة عندما يتحول الصراع السياسى إلى صراع ما بين الجماعات المختلفة فإن الديمقراطية تكون مهددة وغير مستقرة (4 : 1981) .

وطبقا لهذا النموذج فان دول العالم الثالث غالبا ما تكون تعددية تلعب فيها الاثنية دورا أساسيا. وفى حين أن قومية الأفريكانرز تنظر للمجتمع التعددى على أنه تحد لإرادة الله، فان الديمقراطيين المتشائمين يرون فيه تهديدا للاستقرار والديمقراطية الليبرالية. فجنوب الأفريقيين لا يشكلون أمة (Guise 1993 : foreword) ولكنهم تكتلات من كيانات غير متجانسة أو متوحدة ليس لها ولاء سوى لجماعتها الاثنية. كما يقال إن الانتخابات تخاض على أسس اثنية مما يشكل تهديدا حقيقيا للديمقراطية الليبرالية.

وقد أكد Lijphart (1992 : 3) – وهو ملتزم بمبادئ الديمقراطية التوافقية – أن هناك مجموعة متشابكة من القواعد الدستورية الرسمية وغير الرسمية التى تصلح للمجتمعات التعددية . فأهم عناصر الديمقراطية التوافقية هى: مشاركة ممثلى الجماعات الهامة فى السلطة التنفيذية ، درجة عالية من الاستقلال الداخلى للجماعات الراغبة فيه ، تمثيل نيابى نسبى وتوزيع نسبى للمناصب الحكومية والموارد العامة، بالإضافة إلى حق الأقليات فى النقض فيما يختص بالموضوعات الحيوية (Tomlin-son,1990:43) . (٢٥)

تناقضات الديمقراطية التوافقية

من بين كل القضايا والمشاكل التى أثارها مفهوم الديمقراطية التوافقية، نحاول هنا فقط مناقشة أهم هذه القضايا بالنسبة لدولة جنوب أفريقيا. فعلى سبيل المثال " عندما تتمتع الجماعات المختلفة بمزايا اقتصادية واجتماعية غير متساوية ، لا تكفى حينذاك سياسة التوزيع النسبى لتحقيق العدالة كما يفهمها الكثيرون بل وقد تجعل هذه السياسة مفهوم العدالة أكثر بعدا (Nolutshungu, 1988 : 4) . فهذا هو بحق لب مشكلة جنوب أفريقيا بنظامها السياسى القائم على التفرقة.

كما يقوم Nolutshungu (1982 : 26) أيضا السمات الأخرى للديمقراطية التوافقية التى تجعلها غير مناسبة للتطبيق فى جنوب أفريقيا ، بل قد تجعلها مصدر خطورة: ألا وهى البخس من قوة صوت الطبقة العاملة والصوت الشعبى بوجه عام. فالديمقراطية التوافقية لا تهتم بالعدالة الاقتصادية قدر اهتمامها باستيعاب النخبة فى هيكل القوة.

أما الصعوبات الأخرى فتتصل بمفاهيم حقوق الجماعات والهيمنة. فمنظرو الجماعة لازال عليهم الإجابة على العديد من التساؤلات أهمها ما هى الحقوق الواجبة للجماعات؟ وما هى الجماعات التى يسمح لها التمتع بهذه الحقوق؟ ومن يمثل هذه الجماعات؟

و على المستوى المفاهيمى يصح هنا التساؤل : لماذا لا يدعى أحد أن حزبًا ما قد سقط ضحية للهيمنة إذا ما خسر هذا الحزب فى الانتخابات وتم استبعاده من الحكومة؟ فالحزب الشيوعى فى الولايات المتحدة لا يأمل أبدا فى الوصول إلى الحكم. فهل هناك حاجة لوضع حصة محددة لمثل هذه الجماعة المقهورة والأقلية المستبعدة فى الولايات المتحدة؟ وهل يمكن إعطاء الشيوعيين الأمريكيين حق النقض فيما يختص بالأمور الحيوية مثل السوق الحرة؟ فحجة حقوق الأقليات تخلط ما بين مفهومين وإن كانا مترابطين، إلا أنهما منفصلان تماما، ألا وهما الديمقراطية والاستقرار.

فأنصار التوافقية يشعرون عن حق بالقلق من احتمالات وواقع الحروب الاثنية وعدم الاستقرار، وهم يحاولون وصف الوسائل اللازمة لاستتباب الأمن والاستقرار. ولكنهم لا يعون أنه لا علاقة بين هذا وبين الديمقراطية والحقوق فى حد ذاتها. فالديمقراطية قد تؤدى إلى الاستقرار ولكنها قد تزيد أيضا من عوامل عدم الاستقرار. فالتوافقيون يضحون بحكم الأغلبية لصالح الاستقرار. فهم لا يعدون بالديمقراطية كما يعبر عنها حكم الأغلبية. ومن دواعى السخرية أن أنصار سياسة بوتقة الصهر الوحدوية قد يقبلون تحت ظروف معينة بعض وصفات أنصار الديمقراطية التوافقية ولكن لأسباب مختلفة تماما. ويمكن القول أن بعض توصيات أنصار الديمقراطية التوافقية كانت ضمن أكثر الحلول منطقية فى جنوب أفريقيا فى أوائل التسعينيات.

محتوى وتقييم مفهوم حقوق الجماعات

ما هو إذن محتوى مفهوم حقوق الجماعات؟ هنا نجد تقليدين : أحدهما يؤكد أن أعضاء جماعات الأقليات – وليست هذه الجماعات فى حد ذاتها – يتمتعون بحقوق. أما الرأى الآخر فيؤكد أن الجماعة فى حد ذاتها تتمتع بحقوق جماعية، فهى أكبر من مجموع أفرادها ومن ثم هى فى حاجة إلى الحماية كجماعة.(Breitenbach and

(Werth,1991:46 . أما Anaya(1991:409-10) فيرى أن الثقافة الكونية الحالية تعكس تحيزا واضحا للفردية خاصة فى مجال حقوق الإنسان فى القانون الدولى المعاصر ، وهو ما يقف حجر عثرة أمام الاعتراف بالحقوق الجماعية. فالمادة رقم ٧٢ من العقد الدولى للحقوق السياسية والمدنية تنص على الآتى:" فى الدول التى تؤوى أقليات اثنية أو دينية أو لغوية ، يتمتع الأفراد المنتمون لتلك الأقليات بالحق – هم وأعضاء جماعتهم الآخرون – بثقافتهم وممارسة شعائرهم الدينية واستخدام لغتهم." -Rama) ga,1992a:105) .

و لكن من الناحية الديمقراطية الليبرالية فان هذا النص لا يشكل مشكلة تذكر حيث إن هذه الحقوق من السهل منحها للأفراد داخل إطار جماعاتهم وحيث إن الأقليات فى هذه المجتمعات تتمتع بحقوق مثل الحقوق التى تتمتع بها الأغلبية. ولكن قد تكون هناك بعض الشروط المفروضة أو الحقوق الإيجابية التى لا تلقى اعتراضات من الديمقراطيين الليبراليين ومثل هذه الحقوق الإيجابية تتمثل فى التزام الدولة ليس فقط بحماية هذه الحقوق ولكن أيضا بدفعها. وقد تأخذ هذه الجهود شكل توفير التسهيلات العامة والموارد اللازمة للحفاظ على ثقافة وتقاليد الأقليات.

و بالمثل فإن المادة رقم ١ ,٥(ج) من إتفاقية اليونسكو ضد التفرقة فى التعليم لا تعد مخالفة للتيار الليبرالى. فهى تؤكد على مبدأ المعاملة المتساوية. "فمن الضرورى الاعتراف بحق أعضاء الأقليات القومية فى القيام بنشاطاتهم التعليمية مثل الحفاظ على مدارسهم وتبعا لسياسة كل منهم التعليمية السماح باستخدام وتدريس لغتهم." (Breitenbach & Werth,1991:39) .

و نظرية حقوق الجماعات المعاصرة تؤكد على حق الجماعات فى تقرير المصير. وطبقا للحزب الوطنى فإن هذا الحق كان يعني: الحفاظ فى جنوب أفريقيا على "مستوى وطريقة الحياة الأوروبية " أو ما يمكن أن يطلق عليه "الثقافة البيضاء". وقد طور أحد الأعضاء السابقين للحزب الوطنى Albert Nothnagel هذا المفهوم ليعنى: الجمع ما بين أسلوب الحياة والإحساس بالأصل والهوية بالإضافة إلى الرضاء النفسى عن الحياة المجتمعية داخل جماعة مع مستوى معين من النظام العام والسلوك والاحترام وقدر كاف من السيطرة على توزيع الموارد والحفاظ على الأمن لضمان استمرارية هذه المزايا .(Schlemmer,1988) . و من هنا يطرح التساؤل ما هى نقاط الاختلاف فى هذا

الجدل؟ هل للجماعات الاثنية حقوق لأنها اثنية أم لأنها جماعات؟ وهل للوبى النسائى الحق فى التمثيل أم الحق فى ألا يتعرضوا للتفرقة؟ وهل هذه الشروط لازمة فقط فى الدول التى تعرف بتاريخها فى التمييز أم أن حقوق الجماعات هذه مسألة مبدأ؟ وهل تحتاج الجماعات إلى إثبات تعرضها للاضطهاد كى تحصل على حقوق سياسية مميزة؟ فإذا ما كان للجماعات الاثنية حقوق لمجرد كونها اثنية ، فهنا يجب وضع تفسير محدد جدا لمعنى الاثنية. فلو كان هذا التفسير مرنا فيمكن لأى جماعة منظمة أن تطالب بحق التمثيل. فهناك عدد لانهائى لنوعية الجماعات وهو ما يفسر جزئيا عدم رغبة المجتمع الدولى فى الاعتراف بحقوق الأقليات الإقليمية.

فلو تبنى القانون الدولى دعاوى الاستقلال الاثنية على أساس اقتراب السيادة التاريخية، سيؤدى عدد القضايا التى تتحدى الحدود الدولية القائمة وضرورة تقييم دعاوى السيادة المتضاربة مع الوقت إلى نشر الفوضى وتحويل القانون الدولى إلى عامل من عوامل عدم الاستقرار (Anaaya,1991:407) .

كما أن الإجماع ما بين الجماعات لا يعنى بالضرورة وجود ديمقراطية. ففكرة أن يكون للجماعات حق النقض فى الأمور الهامة بالنسبة لهم قد تؤدى إلى الصراع بدلا من أن تقضى على احتمالاته. فقائمة القيم الأساسية لأى جماعة غير محدودة. ففى جنوب أفريقيا قد تعنى مناطق إقامة منفصلة، ومناطق للمدارس وسوق حرة وغيرها. فعمليا البيض يرفضون أن يحكمهم السود، فهل يمكنهم طبقا لهذه النظرية التصرف بناء على هذه الرغبة؟ فماذا يحدث لو أن الكاثوليك يحكمهم اللوثريون؟ وماذا إذا رفض حزبا PAC و AZAPO أن يحكمهم حزب المؤتمر؟ فهل يصير لهم حق الإستئثار بمناطقهم الخاصة؟ وهل هناك حق فى كراهية الآخرين؟ وهنا تظهر أهمية التفرقة ما بين الحقوق الموضوعة للجماعات لكونها جماعات وتلك الموضوعة لها لكونها جماعات اثنية. فأنصار الديمقراطية التوافقية يعولون كثيرا على الاثنية. ولكن دون الاعتماد على الأفكار الأصولية يصبح من الصعب الاقتناع بأن قضايا الجماعات الاثنية تقوم على أسس معنوية أقوى من قضايا جماعات المصالح العادية.

فأنصار الديمقراطية التوافقية لابد وأن يضعوا نظرية منطقية للجماعات تفرق ما بين مطالب الجماعات المنطقية وبين إرضاء رغبات قائد حربى تمكن من تعبئة مجموعة من العنصريين المتطرفين. ونحن هنا لا نطالب بإعطاء الأغلبية قوة لا متناهية. ولكن

الفلسفة التى تكمن وراء قوانين الحريات هى الاعتقاد فى وجود قيم معينة لا تستطيع حتى حكومة الأغلبية أن تخرج عليها. وهذا يختلف تماما عن الاعتقاد فى إمكانية تحويل حكومة الأغلبية إلى دمية تحركها الأقلية.

الفيدرالية

على حين كانت الديمقراطية التوافقية هى المهيمنة على الجدل السياسى فى جنوب أفريقيا فى السبعينيات والثمانينيات ، أصبحت الفيدرالية هى الخيار المطروح مع مقدم التسعينيات. فأنصار الفيدرالية يرون أن مثل هذا النظام يمنع إساءة استخدام السلطة من قبل الحكومة المركزية، كما أنه يزيد من روح التسامح ويوسع من نطاقى التمثيل والمسئولية فيصبح أداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (de Villiers, 1993 : 386-87) ومما يخدم أغراض هذه الدراسة هو الاعتقاد فى أن الفيدرالية تجمع ما بين مزايا التنوع والوحدة من خلال مؤسسات تمثيلية تسعى لتناول قضايا الصراع الاثنى مع حماية حقوق الأقليات (de Villiers,1993:380) . و عملية نقل السلطة والمسئولية يفترض أنها تؤدى إلى زيادة نسبة تمثيل الأقليات (Tomlinson,1990) . و على العكس فإن ناقدى الفيدرالية يخشون من أن يؤدى هذا النظام إلى إعادة إحياء نظام البانتوستان البغيض مما يؤدى بدوره إلى إضعاف الدولة القومية التى يفرض عليها وضعها كإحدى دول العالم الثالث أن تلعب دور دولة الرفاهة. كما يشير هؤلاء إلى أن الوحدات الفيدرالية لن تكون بالضرورة ديمقراطية.

فإذا ما كانت الفكرة الأساسية وراء الفيدرالية هى منع نشوب الصراع الاثنى، فأى نجاح فى هذا المجال سيكون غالبا محدودا. ففى معظم المقاطعات الفيدرالية فى جنوب أفريقيا هناك تجانس لغوى ما بين السكان من الأفارقة. فالبيض والهنود والملونون لا يملكون مناطق خاصة. وعلى الرغم من أن الملونين يشكلون أغلبية فى غرب الكاب، إلا أن المنطقة تضم أيضا سكانًا من البيض والهنود والأفارقة. أما شمال الترانسفال فتضم ثلاث مجموعات لغوية، ألا وهى ال Venda و ال Tsonga و ال Pedi . إن مزايا الفيدرالية المحتملة ليست موضع شك، ولكن السؤال هو ما مدى جدواها فى حماية الأقليات مثل البيض والملونين والهنود فى جنوب أفريقيا. فالأقاليم هى فى حد ذاتها

نموذج مصغر للتعددية فى جنوب أفريقيا. فإذا ما كان للفيدرالية أية قيمة على الإطلاق فى مثل هذه الحالة فيمكن إرجاعها إلى أنها تقلل من احتمالات نشوب الصراع ما بين الجماعات الأفريقية وليس الصراع ما بين الأفارقة والأقليات الأخرى.

مؤيدو سياسة بوتقة الصهر الوحدوية

فى حين أن أنصار الديمقراطية التوافقية يؤكدون على عوامل التنوع، يركز أنصار سياسة بوتقة الصهر الوحدوية على التشابهات. ف Zulu (1992) يتهم أنصار التوافقية بعدم رؤية عوامل الوحدة فى جنوب أفريقيا والتى تزيد كثيرا عن عوامل التنوع. وكما سبق القول فإن Zulu يقسم الأفارقة إلى مجموعتين لغويتين هما Nguni و Sotho ، وتتشابه معهم لغات ال Tsonga و ال Venda . أما الملونون والهنود فيتحدثون إما الإنجليزية أو الأفريكانية أو كليهما. بالإضافة إلى ذلك فإن حوالى ٧٤٪ من السكان من المسيحيين. وهو يشير أيضا إلى الطابع غير الاثنى وغير العنصرى لحرب التحرير. فمنطقة PWV هى عبارة عن بوتقة صهر للاثنيات تتعايش داخلها الجماعات المختلفة اثنيا أو إقتصاديا ، مما يؤكد عدم وجود أساس للانفصال الاقليمى الذى رسخه قانون مناطق الجماعات (Zulu,1992:25) . من ناحية أخرى يضيف Emer-son (Giliomee,1991:504) إلى عوامل الوحدة ما يلى: النمو الإقتصادى المرتفع لجنوب أفريقيا، وإمكانيات النمو والاعتماد الاقتصادى المتبادل بين البيض والسود بالإضافة إلى الثقافة الاستهلاكية العادية. وعلى عكس التوافقيين، فإن أنصار سياسة بوتقة الصهر يرون أن الاثنية غير قادرة على مقاومة الاستيعاب أو بوتقة الصهر.

و يجب هنا التأكيد على أن الوحدويين لا يتجاهلون التنوع. ولكنهم يرون أن الصراع الاثنى ليس بالحدة التى تبرر إدخال آليات دستورية خاصة. ولكنهم من ناحية أخرى يعترفون بالخيارات الأخرى مثل استقلال الجماعات عن طريق مختلف الإجراءات (Stavenhagen,1990) مثل الخيارات الإقليمية والفيدرالية ونقل السلطة واللامركزية الإدارية والحكومات المحلية والاستقلال النسبى لعملية تنمية المجتمعات إضافة إلى القوائم الانتخابية المستقلة والمقاعد المخصصة للجماعات الاثنية المختلفة أو المقاعد داخل المجالس المحلية بنسب ثابتة. وقد كان اتفاق لانكستر فى روديسيا هو مثال للخيار الثانى، حيث تم تخصيص ٢٠٪ من مقاعد البرلمان للأقلية البيضاء.

ومن الخطأ النظر للخيار ما بين الفيدرالية والوحدوية كخيار ما بين الخير والشر. فالسلطوية يمكن أن توجد فى الحالتين تبعا لتواجد المؤسسات من عدمه وتبعا الثقافة السياسية السائدة. ففى وطن الكوازولو على سبيل المثال كان هناك حزبان فى المعارضة لفترة قصيرة، وهما حزب انكاتا وحزب Umkhonto wa Shaka . وسرعان ما ابتعد الحزبان عن ممارسة السياسة بعد تعرضهم للهجوم من قبل كتائب انكاتا للشباب داخل المجلس التشريعى فى كوازولو.ثانيا إن وضع حد لسلطات الدولة ليس موضع معارضة على الإطلاق، بل هو أمر ضرورى من أجل إرساء قواعد الديمقراطية. ولكن التساؤل هنا هو هل لابد من وضع مثل هذه الحدود على سلطات الدولة من خلال خيار فيدرالى.

وقد رفضت أحزاب اليمين الخيارين الفيدرالى والوحدوى على أساس أن النظامين "يدعوان إلى تقاسم السلطة بصورة سيجد معها البيض أنفسهم فى موضع الأقلية فى كلتا الحالتين." (Kotze,1992:277) . ومن ثم طالبوا بدلا عن ذلك بدولة منفصلة مستقلة للبوير "Boerstant" . وقبيل إجراء انتخابات عام ١٩٩٤ هدد تحالف الحرية (المكون من أحزاب اليمين البيضاء والسوداء) بنشوب حرب أهلية إذا لم يتم منحهم دستوريا الحق فى إقامة Boerstant و منح الزولو حق تقرير المصير. وقد مثل هذا الموقف الذى اتخذته أحزاب اليمين مشكلة عملية. فقد عكس هذا الموقف سياسة الفصل أو البلقنة الفاشلة التى تخلى عنها الحزب الوطنى لصالح الديمقراطية الشاملة. فلو كان قد تم الاعتراف بحق الأفريكانرز فى تقرير المصير والتجانس الإقليمى، لمثل ذلك دون شك عودة إلى سياسة الأوطان المتعددة التى قامت عليها قومية الأفريكانرز. وعليه فإن الكثيرين من النشطاء والانتهازيين كانوا سيطرحون مطالب مشابهة مما سيزيد من فرص نشوب الصراعات.

أهم قيم الديمقراطية التوافقية

سيتم فى الجزء التالى محاولة إنقاذ بعض القيم الهامة التى يعتنقها أنصار التوافقية. فكما سبق القول هناك خلط ما بين الديمقراطية والاستقرار. ولكن من ناحية أخرى فإن الحجج التى يسوقها أنصار التوافقية تؤدى بنا إلى الاعتقاد فى وجود ظروف تجد فيها الدولة نفسها أمام خيار ما بين الديمقراطية من ناحية وبين الاستقرار من ناحية أخرى.

ففى واقع الأمر ستجد جنوب أفريقيا فى المرحلة الانتقالية نفسها دائما فى حاجة إلى الموازنة ما بين أربعة تحديات: الشرعية والنمو الإقتصادى وإعادة توزيع الموارد والاستقرار. وعلى حين أن هذه التحديات ليست بالضرورة متناقضة، إلا أنه من الصعب مواجهتها كلها فى آن واحد، خاصة فيما يختص بالخيار ما بين الحرب الأهلية ووضع حدود على المسيرة الديمقراطية. فهنا تعطى الأولوية للبقاء. وهذه هى إحدى أهم القيم التى يتبناها أنصار التوافقية والتى يشاركهم فيها كاتب هذا المقال مع بعض التحفظات. فعندما تبنى حزب المؤتمر مبدأ حكومة الوحدة الوطنية كان هدفه تحقيق الأمن والاستقرار. وطبقا ل Joe Slovo (The Independent, October30,1992)، وهو المتحدث الرسمى باسم حزب المؤتمر:

"حتى إذا ما تمكن حزب المؤتمر من تحقيق أغلبية بنسبة ٦٠٪ أو حتى ٦٦٪ أو ٧٠٪ فى الانتخابات الدستورية الأولى فإنه سيصل إلى الحكم، لكنه لن يتمكن من الإمساك بمقاليد الأمور فى يده، فالحال سيستمر كما هو عليه فى الجهاز الإدارى للدولة، كذلك بالنسبة للجهاز القضائى وبالنسبة للجيش وقوات الشرطة."

ولب هذه الحجة هو أن القوات المسلحة وقوات الشرطة فى جنوب أفريقيا، كذلك الجهاز الإدارى يتمتعون بوضع يخول لهم هز مركز أية حكومة تصل إلى السلطة فى أعقاب حكومة الأقلية، خاصة إذا ما شعر هؤلاء بأن هذه الحكومة الجديدة ستهدد مصالحهم. ومن أجل تجنب اندلاع ثورة مضادة اقترح Slovo عدة تنازلات من قبل حركة التحرير: بعض العبارات التى "تتيح المشاركة الإجبارية فى السلطة لعدد محدد من السنين فى الفترة التى تلى تبنى الدستور مباشرة".

وهنا يجب ملاحظة ما يلى: أولا لا يوجد ما يشير إلى أن الاستقرار سيكون له الأولوية على المطالب الديمقراطية، فأولا واخيرا يتوقف كل شيء على ما هو المقصود بالاستقرار. فالاستقرار ليس قيمة فى حد ذاته، فقد يتحول إلى ستار للاحتفاظ بالمزايا التى تمتعت بها الجماعة الحاكمة من قبل. ونفس الشيء ينطبق على المشاركة فى السلطة. فعلى حين أن هذه الآلية قد تساعد على الاستقرار، إلا أنها يمكن أن تستخدم للحفاظ على عناصر الفصل العنصرى. (McDonald,1992:724) ثانيا – عندما تقدم بعض التنازلات للأقليات – سواء عن حق أو لا – فإن هذا لا يمت بصلة لقضية حقوق الأقليات. فمن غير المنطقى القول بأن البيض فى جنوب أفريقيا لهم حق المشاركة فى

السلطة فقط لأن لديهم القدرة على قلب النظام، فهذه مغالطة منطقية كلاسيكية. فمن الحكمة إعطاء حافظتك إلى اللص المسلح ، ولكن هذا لا يعطى لهذا اللص أية حقوق، ولكن الاعتراف بالضرورة الاستراتيجية لضم البيض إلى معادلة السلطة لقدرتهم على إثارة الفوضى هو اختيار مشروع وإن كان مثيرا للجدل.[٢٦] وبالمثل فمن المقبول تأييد ضم البيض إلى السلطة كتعبير عن المصالحة الوطنية وحسن النية.

فالمبدأ الذى ننادى به هنا هو أن الديمقراطية تهتم بالأفراد لا بالجماعات. فالحقوق التى تتمتع بها الجماعات هى فى الأصل حقوق فردية، ولكن هذا لا يمنع وجود بعض المزايا الخاصة التى يتم منحها للجماعات. فعلى سبيل المثال يعد مبدأ الإجراءات أو الخطوات الفعالة ، كذلك حكومة الوحدة الوطنية أحد هذه الإجراءات، ولكن حتى السود فى جنوب أفريقيا لا يمكنهم المطالبة بمثل هذه الإجراءات كحق من حقوقهم، فمثل حكومة الوحدة الوطنية، من الممكن تبرير هذه الإجراءات بناء على مبدأ نفعى مثل الحاجة إلى الاستقرار أو كنوع من الانفصال الرمزى عن الماضى.

ما هى الآليات المؤسسية الملائمة لجنوب إفريقيا ؟

فى هذا الجزء سنتناول الإجراءات الدستورية الممكنة أو المرغوبة فى جنوب أفريقيا، وهو ما يعنى تقييم بعض فقرات الدستور الانتقالى، وينبنى تقييمنا على المبادئ التالية:

– لا مفر من الاعتراف بوجود هوية جماعية تتخطى الهوية الشخصية، وهذا هو المعنى المقصود بالأصولية.

فالاثنية قد تكون مهيمنة أو مستضعفة، وحجة أن الاثنية خلقها المستعمر لا تثبت الكثير. وحدود الهوية الجماعية مرنة تعتمد على العديد من العوامل الاجتماعية والارتباطات الإيديولوجية، ولهذا يستطيع المرء أن يكون من الزولو أو أن يكون إفريقياً أو أسود أو جنوب إفريقى.

– لا توجد قيم إيجابية مرتبطة بحدود الجماعة الاثنية مهما كان موضع هذه الحدود، وقد تكون هناك مشاكل سياسية أو

إيديولوجية مرتبطة بحدود معينة. فالاثنية ليست قضية قيمية وإنما هى قضية إستراتيجية أو إيديولوجية.

– التعبئة الاثنية ليست بالضرورة صورة غير مشروعة للتعبئة السياسية. فهناك ما يؤكد رؤية Ake (1993 : 6) الذى أكد على ضرورة معاملة الاثنية كجزء من التعددية الاجتماعية.

– لا يوجد حتمية فيما يختص بالاثنية. أو بمعنى آخر على عكس ما يدعيه الأصوليون فالصراع الاثنى ليس حتميا. وعلى العكس مما يدعيه كل من الماركسيين والليبراليين فإن الاثنية لن تنتهى نهاية حتمية. ولأن الاثنية قد خلقت فمن الممكن القضاء عليها ، ولكن بالمثل فمن السهولة بمكان إعادة إحيائها.

– الثقافة الديمقراطية ونظام إعادة التوزيع العادل أكثر قدرة على احتواء الصراعات من الحلول الاثنية.

– لابد من ألا يحتوى الدستور على إشارات محددة للقضية الاثنية. وذلك لأن المطالب الاثنية نادرا ما تدور حول الحقوق. ومع هذا فقد يكون من الضرورى اللجوء إلى حلول إستراتيجية لاحتواء الاثنية. وهذا يتطلب مرونة سياسية لا نصوصًا دستورية جامدة. وهنا نسأل هل تمكنت المؤسسات السياسية فى جنوب أفريقيا خاصة الأحزاب السياسية والدستور الجديد من خلق فرص خلاقة للتعامل مع قضية الاثنية؟ لابد هنا من الاعتراف بأن مهندسى الدستور قد تحاشوا النقيضين، ألا وهما تأصيل الاثنية أو تحريمها. فالنصوص الدستورية التى أشارت إلى الاثنية قد تمت صياغتها بحيث تشير إلى الفرد بدلا من الجماعة. ولن يمكننا هنا أن نتناول كلاً من هذه النصوص أو المواد بالتفصيل ولكن سنكتفى بعدد قليل من الأمثلة.

المادة ١٤ تضمن حرية الأديان وتنص على ضرورة الاعتراف "بنظام من القوانين الفردية والعائلية التى يلتزم بها الأشخاص المنتمون إلى ديانة ما". وبالمثل تنص المادة

١٧ على حرية الانضمام إلى تنظيمات. وفيما يختص باللغة والثقافة تنص المادة ٣١ على أن "كل فرد له الحق فى استخدام لغته وفى الاشتراك فى الحياة الثقافية التى يختارها."

أما هيكل الحكومة فيضمن جزئيا وبطريقة غير مباشرة قيام حكومة وحدة وطنية. فعلى سبيل المثال يحق للأحزاب الممثلة فى المجلس النيابى بأكثر من عشرين نائبا أن تشغل عددا من المناصب الوزارية يتناسب مع عدد ممثليهم فى البرلمان.(المادة ٨٨، فقرة ٢١). أما الأحزاب التى يمثلها أكثر من ثمانين نائبا فيحق لها ترشيح نائب الرئيس (المادة ٨٤ فقرة ١). أما إذا لم يتمكن أى حزب من الحصول على هذا العدد من المقاعد فإن أكثر الأحزاب تمثيلا فى البرلمان يكون له الحق فى ترشيح نائب الرئيس.

و لا يهدد الدستور الانتقالى فى جنوب أفريقيا أى هوية جماعية على الإطلاق. وفيما يختص بالقضايا الاثنية فى جنوب أفريقيا فيمكن القول أن الدستور والنظام الديمقراطى الليبرالى لا يحددان مصيرها، بل يتحدد هذا على المستوى السياسى، بمعنى المظهر الخارجى للمؤسسات العامة، أى تكوينها الاثنى والنوعى وشعاراتها وقيمها الديمقراطية. ولم يطالب بحق تقرير المصير للجماعات الاثنية سوى الأحزاب البيضاء والسوداء التى شكلت تحالف الحرية المحافظ. فقد طالب بوتيليزى والملك Zwel-ithini بمملكة للزولو كما كان الحال فى القرن التاسع عشر. كما طالب الأفريكانرز اليمينيون بدولة للبوير. وقد كان موقف هؤلاء مفهوما. فمستقبل جنوب أفريقيا السياسى لم يحمل معه أى أمل لأنصار إيديولوجية الجنس النقى. فاليمين المتطرف كان مهمشا سياسيا وكان من المتوقع أن يتضاءل تماما فى أعقاب انتخابات أبريل. ولهذا رفضت بعض أحزاب التحالف الاشتراك فى الانتخابات نهائيا خوفا من أن تكرس هزيمتهم.

أما أكبر الإشكاليات التى كانت تواجه الجناح اليمينى فهى أن مطالبهم كانت أساسا إعادة العمل بسياسات الحزب الوطنى التى ثبت فشلها. فلو كانت هذه السياسة لا تزال ممكنة لما قام ديكليرك بالتخلى عنها لصالح إعادة توزيع السلطة. بالإضافة إلى ذلك عجز اليمين المتطرف عن وضع تصور للحدود المقترحة لوطن البوير. فالمطالبة بوطن قومى للبيض كان مطلبا غير ممكن عمليا وإيديولوجيا. فلم يكن من

الممكن الاعتراف بشرعية مطلبهم هذا دون الاعتراف بضرورة إنشاء وطن للزولو وغيره لل Tswana، وهو ما كان سيعنى إلغاء الدستور الانتقالى بأكمله بعد أن تمت صياغته فى أعقاب مداولات كثيرة. وبوجه عام لا ضرورة للتعامل مع تحالف الحرية وكأنه كيان يقوم على مطالب قيمية مشروعة. وهذا لا يعنى بالطبع أن اليمين قوة يستهان بها. فهناك مخاوف من أن الفشل فى تحقيق مطالب اليمين سيكون مصدرا من مصادر عدم الاستقرار. ولكن الاستجابة لمطالبهم الفجة فى الحصول على دولتهم المستقلة قد تكون دواء أكثر خطورة من الداء.

خاتمة

جنوب أفريقيا هى نموذج للمجتمع المتعدد اثنيا ولهذا فأى تجاهل للصراع الاثنى قد يكون ثمنه غاليا. ولكن فى نفس الوقت هناك عوامل أخرى مضادة تحد من احتمالات الصراع الاثنى. فهناك العديد من القضايا التى استخلصناها من هذه الدراسة.

– فالاثنية هى واقع إجتماعى أكثر منها ميتافيزيقى. وأى جدل حول الاثنية هو جدل حول الاستراتيجيات السياسية أكثر منه حول القضايا والمطالب القيمية أو الفلسفية.

– أما أقل ما يطلب من الدستور فهو أن يسكت عن القضية الاثنية. فهذا يضمن المرونة فيما يختص بكل التطورات الاثنية التى قد تطرأ. وأخذ التنوع الدينى والثقافى فى الاعتبار يكون عن طريق التخلص من العنصرية، لا عن طريق وضع الاثنية فى إطار جغرافى. وعلى حين أن الأفكار والأحكام المسبقة على الاثنيات الأخرى هى ظاهرة مقدر لها الاستمرار، إلا أن الصراع الاثنى يزداد حدة فقط إذا ما تطابقت الخلافات الاثنية مع الفروقات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك فإن الصراع الاثنى – وإن كان محتملا دائما – إلا أن التعامل معه لا يجب أن يقتصر على الدستور. فليس هناك حلول دستورية مضمونة، وكثيرا ما يكون

من الأفضل التعامل مع هذه القضية من خلال التشريعات العادية.

– ولو كانت الديمقراطية تدور فقط حول استمرارية احتواء الجماعات أو استبعادها ، فهى ديمقراطية ظاهرية فقط. فهناك جماعات لن تتمكن أبدا من المشاركة السياسية مثل الماركسيين فى الولايات المتحدة، كذلك الفقراء وغير المتعلمين فى كل مكان آخر.

فلو فشلت الديمقراطية الليبرالية فى جنوب أفريقيا فلن يكون ذلك نتيجة للاثنية ولكن بسبب عملية إعادة التوزيع الاقتصادى والاجتماعى. فالديمقراطية تواجه فى جنوب أفريقيا أربعة تحديات، أحدها وهو الشرعية قد تم إثباته فى انتخابات عام ١٩٩٤ . أما التحديات الأخرى فهى النمو الإقتصادى وإعادة التوزيع والاستقرار. فالتعبئة الاثنية ما هى إلا بعد واحد صغير نسبيا من أبعاد الصورة الأكثرتعقيدا.

الهوامش

(*) تمت كتابة هذه الدراسة خلال إقامة قصيرة بمعهد مايكلسون المسيحى فى بيرجين بالنرويج. والكاتب يعبر عن امتنانه لمدير المعهد Arne Tostensen و فريقه خاصة Elling Tjonneland لزمالتهم ومساعدتهم القيمة. كما يعبر محرر هذه النسخة أيضا عن امتنانه للمساعدة التحريرية والبحثية التى بذلتها Jessica Piombo .

(١) فى بحث بمثل هذه الطبيعة يكون استخدام المصطلحات الاثنية حتميا. وهذا الاستخدام لا يعنى بأى حال من الأحوال قبول الكاتب للأيديولوجية الاثنية التى كثيرا ما تختفى وراء مثل هذه المصطلحات. ولفظ أسود هنا يشير إلى جميع سكان جنوب أفريقيا من غير البيض أى الأفارقة والهنود والملونون – إلا فى الحالات التى يشار فيها إلى عكس ذلك. وهناك تيار سياسى يشير إليهم ب "الذين يطلق عليهم الملونون". وقد تم هنا استخدام كلمة "ملونون" دون باقى الصياغة لصالح الأسلوب، لا لغرض آخر.

(٢) "الآن ونهاية سياسة الفصل العنصرى تبدو كحقيقة واقعة، فإن الانقسامات الاثنية فى جنوب أفريقيا ستظهر ونحن الآن نشهد أول إشارات هذا الصراع بين الزولو وال Xhosa" (Johnson,cited in Guy,1992:84).

تمت مناقشة الفهم الخاطئ لقيام صراع ما بين الزولو وال Xhosa فى أعقاب عام ١٩٩٠ فى هذا الفصل. وبالمثل فإن (96 : 1993) Lijphart قد أكد: " لابد وأن نتوقع نشأة بعض الخلافات الاثنية عندما تحل الديمقراطية محل الفصل العنصرى."

(٣) تكون تحالف الحرية من مجموعة من المنظمات اليمينية البيضاء والسوداء، على رأسها حزب الحرية إنكاتا التابعة لزعيم الزولو Mangosuthu Gatsha Buthelezi والحزب المحافظ تحت زعامة Ferdi Hartzenberg . أما الحزب الذى يلى هؤلاء فى الأهمية فهو جبهة الحرية بزعامة القائد السابق لجيش جنوب إفريقيا الجنرال Constand Viljoen . تضمن التحالف أيضا حزبا صغيرا نسبيا ولكنه مرتفع الصوت وهو حركة المقاومة الأفريكانية Afrikaner Weerstand Beweging بزعامة النازى الجديد Eugene Terreblanche . أما نقطة التلاقى بين كل من هذه الأحزاب فقد كانت رفضهم للدستور الديمقراطى الجديد. وقد تراوحت مطالبهم ما بين استقلال إقليمى متزايد وحق تقرير المصير للزولو بالنسبة لحزب الحرية إنكاتا، إلى جمهورية مستقلة تماما للبوير فى حالة منظمات الجناح اليمينى الأبيض. وبوجه عام لم تتفق كل أحزاب اليمين على سياسة واحدة. ولهذا فليس بمفاجأة أنه بقدوم انتخابات أبريل ١٩٩٤ بدأ تجمع اليمين هذا فى التلاشى.

(٤) انظر أيضا (2 : 1993) Ake الذى يفسر الجماعة الاثنية "كجماعة قائمة على الأصل المشترك، أو كهيراركية منفصلة لها حدود تحددها معايير الاستبعاد والانضمام القائمة على أسس موضوعية وشخصية."

(٥) يمكن ترجمتها ك"حركة المقاومة الأفريكانية"

(٦) انظر أيضا (Ake (1993 : 1 ، الذى يؤكد أن "الاثنية ليست من المعطيات المتحجرة، بل هى كيان حى تخلقه وتدفعه القوى المادية والتاريخية."

(٧) هم أعضاء بارزون فى حكومة الحزب الوطنى. الحزب الوطنى هو تاريخيا حزب من أجل البيض، هدفه الواضح والمعلن هو رعاية أهداف القومية الأفريكانية.

(٨) على سبيل المثال أكد كل من (Berger & Godsell (1988 : 270 فى نهاية الثمانينيات أن "بوتيليزى يتزعم منظمة سياسية ويتمتع بتأييد سياسى لا يستهان به. فهو قوة مؤثرة فى حد ذاته.

(٩) وبالمثل فهناك رأى مشابه عبر عنه Z.B.du Toit ، المحرر السابق لصحيفة die Afrikaner (Zille (1988 : 91 لسان حال حزب HNP: "أنا لا أعتقد لدقيقة واحدة فى احتمال تكوين حركة مقاومة فى صفوف الأفريكانرز. فالأفريكانرى قد صار مواطنا من الطبقة المتوسطة يمتلك سيارة مرسيدس ومنزلا لطيفا، جل همه هو هل يعمل منظف حمام السباحة أم لا، ولا يهتم على الإطلاق بما يحدث فى عالم السياسة."

(١٠) مؤتمر الوحدة الأفريقية لأزانيا (PAC) هو تنظيم سياسى يسارى أسود. توجهه التقليدى هو معارضة مشاركة البيض فى الحكومة ورفضه للمفاوضات التى يعقدها حزب المؤتمر مع مواطنى جنوب أفريقيا من البيض. ومنذ نشأته فى عام ١٩٥٩ أكد هذا التنظيم على أن مشاركة غير الأفارقة تكرس أيديولوجية العنصرية واضطهاد الأفارقة ، وحدد أحد أهم أهدافه بأنه الديمقراطية الاشتراكية. وقد حظر نشاط هذا الحزب فى جنوب أفريقيا من ١٩٦٠ وحتى ١٩٩٠ . ويضم الحزب جناحًا عسكريا هو جيش التحرير الشعبى لأزانيا APLA ، ولكنه تخلى عن الكفاح المسلح فى يناير ١٩٩٤ . وقد رفض PAC الاشتراك فى أول جولة من المفاوضات المعروفة بإسم CODESA I & II ولكنه اشترك فى منتدى المفاوضات المتعددة MNF الذى وضع مسودة الدستور الانتقالى. وهو الآن يدعو إلى نقل السلطة للأغلبية، كما قام بمعارضة بناءة لتحالف حزب المؤتمر والحكومة خلال المفاوضات متعددة الأحزاب. (National Democratic Institute for International Affairs, 1993 : 36) . أما قاعدته التأييدية فتستمد من أعضاء حزب المؤتمر المنتمين للمجموعة العمرية التى تتراوح بين ١٧ و٢٥ عاما.

(١١) تتعلق هذه الملحوظة بآثار الاجراءات الفعالة على الاثنية. وهى لا تعكس رأى الكاتب بوجه عام تجاه هذه الإجراءات . ومن أجل المزيد من التفاصيل عن رؤية الكاتب انظر ,Maphai,1989, 1992a, 1992b) . (1992c, 1993b and 1993c

(١٢) جيش التحرير الشعبى لأزانيا هو الجناح العسكرى لل PAC .

(١٣) يظل السؤال ما إذا كان مقاتلو معسكرات الإقامة هم من العمال، أم أنهم من العاطلين الذين تم فيما بعد تدريبهم على القتال، هو موضع جدل. ففى مطلع عام ١٩٩٠ حامت شكوك حول كون معسكرات الإقامة قد صارت قواعد لفرق الموت التابعة للإنكاتا الذين تم تدريبهم على يد مكتب التعاون المدنى - وهو فريق من القوات المسلحة لجنوب أفريقيا - عهد إليه بتصفية العناصر المعادية لسياسات الفصل العنصرى.

(١٤) هناك تحليلات عديدة لظاهرة العنف قام بها كل من: ;Adam Moodley (1993b); du Toit (1993) Garson (1993); Giliomee & Schlemmer (1989); Marks(1992); Zulu (1993); Guy . (1992); Schlemmer (1992); Tjonneland (1993)

(١٥) مقابلات شخصية مع أعضاء AZAPO عامى ١٩٨٦ و١٩٩٣.

(١٦) نادت منظمة شعب الأزانيا AZANIA بدولة أزانية ماركسية (و هو اللفظ الأفريقي الوحدوى لجنوب أفريقيا) ، يتم إقامتها عن طريق الإطاحة بالحكومة الاستعمارية. وقد رفضت AZAPO التفاوض مع حكومة الحزب الوطني ويعد مبدأ إعادة الأراضي للأزانيين هو أحد أهم مبادئها. هذا وقد حفل تاريخ AZAPO بالكفاح من أجل تعضيد سلطة السود وتبنى سياسات اقتصادية ماركسية أو اشتراكية. وعلى حين أن AZAPO ليس لها جناح عسكرى فهى تؤيد الكفاح المسلح. هذا وقد قاطعت AZAPO انتخابات أبريل ١٩٩٤ .

(١٧) من الصعب تقييم النمط الانتخابي للهنود سوى باللجوء إلى استطلاعات الرأى.و على عكس الملونين فالهنود لا يشكلون الأغلبية الساحقة في أية منطقة. وفي ناتال حيث يقطن معظم الهنود، هم لا يشكلون سوى ١٠٪ من السكان (٨٠٨٥٠٠ كل سكان الإقليم البالغ عددهم حوالى ٨٠١٩٨٠٠). أما في غرب الكاب حيث يعيش حوالى ٦٣٪ من الملونين، يشكل هؤلاء حوالى ٥٦,٧٪ من سكان الإقليم (See Cooper,1993:254-255) .

(١٨) انظر كذلك ما أكده (Adam & Moodley, 1993) من أن: " تحالف الأشخاص المنتمين إلى جميع الجماعات العرقية مع حزبي المؤتمر وإنكاتا، كما يتوقع أن يؤيد المزيد من السود أحزابا كانت في الماضي خاصة بالبيض فقط. وهنا يكمن الأمل في ألا تتحول جنوب أفريقيا إلى يوجوسلافيا ثانية."

(١٩) هذه الأحزاب لها قاعدة إثنية لأسباب تاريخية أو جغرافية، على الرغم من عدم وجود نصوص أو مواد اثنية في دساتيرها.

(٢٠) تم إنشاء حزب الحرية إنكاتا برئاسة الزعيم Mangosuthu Gatsha Buthelezi عام ١٩٧٥ كحركة حضارية للزولو. وفي عام ١٩٩٠ تحولت الحركة إلى حزب سياسي يسمى حزب الحرية إنكاتا ، له قاعدة تأييدية في كوازولو/ناتال. وحزب الحرية كما سبق القول يؤيد إقامة إتحاد فيدرالي في جنوب أفريقيا، كما اشترك في تكوين تحالف الحرية المحافظ بالاشتراك مع أحزاب يمينية أخرى لتحقيق هدفهم هذا. وقبيل انتخابات ١٩٩٤ تسبب حزب الحرية إنكاتا في زيادة التوتر في جنوب أفريقيا نتيجة لرفض بوتيليزى السماح لحزبه بالاشتراك في انتخابات أبريل، وذلك لعدم تحقيق مطالبه المتمثلة في صورة متطرفة من الفيدرالية وفي تأجيل الانتخابات. ولكن في التاسع عشر من أبريل، أي قبيل الانتخابات بأسبوع واحد تراجع بوتيليزى وإشترك حزب الحرية في الانتخابات. وفي انتخابات أبريل لم يتمكن حزب الحرية من الحصول على أكثر من ٢٪ من الأصوات في جميع المقاطعات ما عدا ناتال و PWV .

(٢١) حددت الهوية الاثنية للمرشحين على أساس المعرفة الشخصية بالمرشحين أو بأسمائهم، وعليه فهناك مجال للخطأ، إلا أنه محدود ولا يتعارض مع الاتجاهات التي تم توضيحها.

(٢٢) بلغ عدد سكان جنوب أفريقيا عام ١٩٩٢ حوالى ٣٩٣٨١٠٠٠ ، منهم حوالى ٢٩٨٨٩٦٠٠ من الأفارقة (٧٥,٨٪) ، و ٣٣٥٤٢٠٠ من الملونين (٨,٥٪)، و ١٠٠٧٣٠٠ من الهنود (٢,٥٪) و ٥١٢٩٩٠٠ من البيض (١٣,٢٪) (Cooper et al.,1993 :254) .

(٢٣) هناك أمثلة أخرى في العالم الثالث مثل بنجلاديش التي انفصلت عن باكستان عام ١٩٧١، بالإضافة إلى انفصال ماليزيا عن سنغافورة.

(٢٤) Banton (1983), Sharp (1988), Giliomee and Schlemmer (1989), Schlemmer (1988), Adam & Moodley (1992) .

(٢٥) يتسم النموذج التوافقى كما وضحه Lijphart فى عام ١٩٧٧ بأربع سمات، ألا وهى:١) تحالف كبير بين القادة السياسيين لأهم الجماعات داخل المجتمع التعددى، ٢) حق النقض أو قاعدة "الأغلبية المتضامنة" التى تضمن حق الأقلية فى النقض فيما يختص بالأمور الدستورية و غيرها من المسائل الحيوية،٣) التمثيل النيابى وتوزيع الوظائف فى الجهاز الإدارى وتوزيع الموارد العامة يكون نسبيا، ٤) قدر عال من الاستقلالية لكل قطاع من المجتمع فى إدارة شئونه الداخلية (١٩٧٧ : ٢٥). وقد تم تبنى هذا النموذج " كوسيلة للحفاظ على حكومة ديمقراطية مستقرة فى مجتمع تعددى."(١٩٧٧ : ١) فقد رأى Lijphart أن "فى المجتمعات التعددية ... تمثل طبيعة المجتمع فى حد ذاتها الأزمة التى تهدد الحكم الديمقراطى (١٩٧٧ : ٢٩). وقد ظهر النموذج التوافقى استجابة لظروف الدول التى بدا وكأن انقساماتها الاثنية واللغوية لا يمكن تخطيها بأى صورة أخرى من صور الحكم الديمقراطى. ويقوم هذا النموذج على فرضية أن المجتمعات التى ينقسم سكانها إلى جماعات على أسس اثنية ولغوية لا يمكنها التوصل إلى حلول وسط دون آليات توافقية.

و قد قامت رؤى أخرى للنموذج التوافقى بمناقشة أشكال مختلفة من التوافقية. فهناك ديمقراطية الإجماع، أو الأشكال الكلاسيكية للديمقراطية الليبرالية التى تضم آليات المشاركة فى السلطة مثل النظام الانتخابى القائم على التمثيل النسبى. وفى كتابه Power Sharing in South Africa (1985 : 82-83) قام Lijphart باقتراح بعض الإرشادات لتأسيس الديمقراطية التوافقية فى جنوب أفريقيا. فكان منها التمثيل النسبى فى كل مستويات الحكومة، خاصة فيما يختص بتوزيع الوظائف فى الجهاز التنفيذى والإدارى، وفى الانتخابات التشريعية، بالإضافة إلى استقلال الجماعات عن طريق النظام الفيدرالى، وضمان حق الفيتو أو النقض للأقليات حتى الصغيرة منها. كما اقترح أن تقوم بعض الجماعات بتحديد نفسها وأن تقوم جماعات أخرى بالمشاركة سويا فى الانتخابات وبتشكيل منظمات للمطالبة بالاستقلال الثقافى. وقد تم مناقشة العديد من المصاعب والعقبات التى أثارتها الديمقراطية التوافقية. وبصرف النظر عن كل من Adam (1979) و Nolutshungu (1982) ، فقد قدم كل من Weiner (1992) وMacdonald (1992) وTaylor (1992) ملاحظات بناءة حول هذا الموضوع.

(٢٦) يشير Sachs (1990) إلى هذه العملية بأنها " آليات مؤقتة لبناء الثقة".

الملحق رقم ١

حكومة جنوب أفريقيا لعام ١٩٩٤

الوزراء

وزير العدل - فوللا عمر

وزير الدفاع - جو مزديزى

وزير الأمن والأمان - سيدنى موفامادى

وزير التعليم - سيباسيو بنجو

وزير التجارة والصناعة - تريفور مانيويل

وزير الخارجية - ألفريد نزو

وزير العمل - تيتو مبووينى

وزير البريد والإتصالات السلكية واللاسلكية - باللو جوردان

وزير الصحة - نكوسازانا دلامينى زوما

وزير النقل - ماك ماهراج

وزير الشئون الإقليمية والتنمية الدستورية - رولف ماير

وزير الأراضى - ديريك إلانكوم

وزير المشروعات العامة - ستيلا سيجكو

وزير الخدمات والإدارة العامة – زولا سكوييا

وزير الإسكان – جو سلوفو

وزير الأعمال العامة – جيف راديبى

وزير الخدمات الإصلاحية – سبينو مزميلا

وزير المالية – كريس ليبنبير

وزير الزراعة – كراى فان نيكيرك

وزير الرياضة والترفيه – ستيف تشويته

وزير الشئون الداخلية – مانجوسوتو بوتيليزى

وزير شئون المياه والغابات – قادر أسمال

وزير شئون البيئة والسياحة – فاوى دى فيلبير

وزير المعادن والطاقة – بيك بوتا

وزير الشئون الإجتماعية والتنمية السكانية – أب وليامز

وزير الفنون والثقافة والعلوم والتكنولوجيا – بن نجوبانى

وزير دون وزارة – جاى نايدوو

نواب الوزراء

الخارجية – عزيز باهاد

الشئون الإقليمية – والى موسى

العدل – كريس فيسمر

الشئون المحلية – بنويل مادونا

الفنون والثقافة والعلوم والتكنولوجيا – وينى مانديلا

المالية – أليك إيروين

الشئون الإجتماعية – سانكى نكوندو

شئون البيئة – بانتو هولوميزا

الأراضى – توبى ماير

التعليم – رينيه سكلومان

الأمن والأمان – جو ماثيوز

الزراعة – توكو مسانى

الدفاع – رونى كاسريلز

الملحق رقم ٢

انتخابات جنوب أفريقيا لعام ١٩٩٤

الحزب		الأصوات	النسبة	المقاعد
حزب المؤتمر الأفريقى	ANC	١٢,٢٣٧,٦٥٥	٦٢,٦	٢٥٢
الحزب الوطنى	NP	٣,٩٨٣,٦٩٠	٢٠,٤	٨٢
حزب الحرية إنكاتا	IFP	٢,٠٥٨,٢٩٤	١٠,٥	٤٣
جبهة الحرية	FF-VF	٤٢٤,٥٥٥	٢,٢	٩
الحزب الديمقراطى	DP	٣٣٨,٤٢٦	١,٧	٧
حزب مؤتمر الوحدة الأفريقية – أزانيا	PAC	٢٤٣,٤٧٨	١,٢	٥
الحزب الأفريقى المسيحى الديمقراطى	ACDP	٨٨,١٠٤	٠,٥	٢
الحزب الأفريقى الإسلامى	AMP	٣٤,٤٦٦	٠,٢	٠
حزب المؤتمر الأفريقى المعتدل	AMCP	٢٧,٦٩٠	٠,١	٠
حزب ديكوانكويلتا جنوب الأفريقى ..	CPSA	١٩,٤٥١	٠,١	٠
الحزب الفيدرالى	FP	١٧,٦٦٢	٠,١	٠
جبهة الأقليات	MF	١٣,٤٣٣	٠,١	٠
المنظمة الرياضية للمساهمات المشتركة والحقوق المتساوية	SOCCER	١٠,٥٧٥	٠,١	٠

الحزب		الأصوات	النسبة	المقاعد
الحركة الأفريقية الديمقراطية	ADM	٩,٨٨٦	٠,١	٠
حزب السلام لحقوق المرأة	WRPP	٦,٤٣٤	٠,١	٠
حزب كسيموكو التقدمي	XPP	٦,٣٢٠	٠,١	٠
حزب البساطة والاستقامة	KISS	٥,٩١٦	٠,١	٠
حزب قائمة العمال	WLP	٥,١٦٩	٠,١	٠
حزب لوسو جنوب الأفريقى	LU	٣,٢٩٣	٠,١	٠

الأصوات التى تم حصرها : ١٩,٧٢٦,٢٧٩

الأصوات التى الباطلة : ١٩٣,٠٨١

الأصوات الصحيحة : ١٩,٥٣٣,٤٩٨

References

Adam, H. and Moodley, K. (1992) "Political Violence, 'Tribalism', and Inkatha." *The Journal of Modern African Studies*. 30: 485-510.

Ake Claude, (1993b) "What is the Problem of Ethnicity in Africa?" *Transformation*. 22: 1-14.

-----, 1991 "Rethinking African Democracy". *Journal of Democracy* 2 (1) Winter: 32-44.

Anaya, S. (1991) "The Capacity of International Law to advance Ethnic or Nationality Right Claims". *Human Rights Quarterly*. 13: 402-411.

Arenstein, R. (1990) "Multi-Nationalism: How Many Nations in The New South Africa?" *Indicator South Africa* 7: 12-15.

Barnes, James (1992) *Gabon: Beyond the Colonial Legacy*. Boulder, Co.: Westview Press.

Buijtenhuijs, R. and Rijnierse, E. (1993) *Democratization in sub-Saharan Africa (1989-1992): An overview of the Literature*. Leiden: African Studies Centre.

De Villiers, B. (1993) "Federalism in South Africa: Implications for Individual and Minority Protection." *South African Journal of Human Rights* 9: 373-387.

Dumbutshena, T. and Gonçalves, F. (1993) "The Scourge of Ethnic Violence." *Southern African Political and Economic Monthly*. 6: 4-10.

Garson, P. (1993) "Buthelezi: "Wooing the white constituency." *Southern African Political and Economic Monthly*. 6: 13-15.

Giliomee, H. (1991) "Nation-building and ethnic diversity in South Africa." in *A Democratic Vision for South Africa-Political realism and Christian Responsibility*. Nurnberger, K, (*ed.*) Pietermaritzbury: Encounter Publications: 499-509.

-----, and Schlemmer, L. (1989) *From Apartheid to Nation-Building: Contemporary South African Debates*. Cape Town: Oxford University Press.

Glazer, Nathan, and Daniel P. Moynihan, (*eds.*) (1975) *Beyond the Melting Pot*. Cambridge, MA.: Harvard University Press.

Goodwin, B. (1987) *Using Political Ideas*. London: John Wiley & Sons.

Guy, J. (1991, 1992) "The Role of Ethnicity in the homelands and towns of South Africa." Paper delivered at a Conference entitled: *Beyond Apartheid: Discussion Papers on a Democratic Development in South Africa*. Proceedings of a Conference on Post Apartheid South Africa. Copenhagen, February. Copenhagen: Center for Development Research, 77-87.

Hanf. T., Weiland, H. and Vierdag, G. (1981) *South Africa: The Prospects of Peaceful Change.* Cape Town: David Philip.

Horowitz, Donald L. (1978) "About Face in Africa: the Return to Civilian Rule in Nigeria." *Yale Review.* 68 (2): 192-206.

Horowitz, Donald L. (1993) "Democracy in Divided Societies." *Journal of Democracy.* 4 (4) October: 18-38.

James, D. (1990) "A Question of Ethnicity: Ndzundza Ndebele in a Lebowa Village." *Journal of Southern African Studies* 16: 33-54.

Kotzé, D. (1992) "The New South African State: Why it should not be a Federation." In *Federalism: The Solution?* Kriek, D. J., (*ed.*) Pretoria: Human Sciences Research Council, 267-292.

Kuper, A. (1988) "Anthropology and Apartheid." In *South Africa in Question.* Lonsdale J., (*ed.*) London: African Studies Center, University of Cambridge, 33-51.

Lijphart, Arendt, (1977b) "Political Theories and the Explanation of Ethnic Conflict in Western World: Falsified Predictions and Plausible Postdictions." in *Ethnic Conflict in the Western World. Milton Esman,* (*ed.*) Ithaca: Cornell University Press, 46-64.

-----, (1985) *Power-sharing in South Africa.* Berkeley: University of California, Institute of international Studies.

-----, (1990) "Electoral systems, party systems and conflict management in segmented societies." In *Critical Choices for South Africa.* Schrire, R.A., (*ed.*) Cape Town: Oxford University Press, 2-13.

-----, (1993) "Power-sharing, Ethnic Agnosticism, and Political Pragmatism. " *Transformation.* 21: 94-99.

MacDonald, M. (1992) "The Siren's Song: The Political Logic of Power-Sharing in South Africa." *Journal of Southern African Studies.* 18: 709-725.

Maphai, T.V. (1989) "Affirmative Action in South Africa-A genuine Option?" *Social Dynamics.* 15(1): 1-23.

-----, (1992a) "Transition And Affirmative Action-The Civil Service. " in *Redistribution and Affirmative Action: Working on South Africa's Political Economy.* Hugo, P., (*ed.*) Southern Books Publishers, 71-84.

-----, (1992b) "Affirmative Action-Clarifying the Concept." in *Affirmative Action Redressing the Balance.* Maphai V. Segall R., Pandor N. and Human L., (*eds.*) Cape Town: University of Cape Town, Department of Adult Education and Extra-Mural Studies, 1-10.

-----, (1992c) "The South African Law Commission on Affirmative Action." *South African Foundation Review*. 18: 7

-----, (1993a) "Managing Race in a Non-Racial Context." in *African Culture-Its Dynamics, Significance and Impact*. Sono, T., (*ed.*) Seminar Proceedings. Institute for African Studies. University of the Bophutha-Tswana. Center for Development Analysis, Mmabatho.

-----, (1993b) "One phrase, Two Distinct Concepts. " *Die Suid Afrikaan: Affirmative Action* (Special Focus). 44: 6-8.

-----, (1993c) "Why Is Consensus on Affirmative Action so Difficult?" New Perspectives: *A Journal for New Ideas*. 6. Technicon Natal.

Marais, H. (1993) "Falling down: The non-birth of non-radicalism." *Work in Progress*. 93: 11-13.

Marks, S. (1992) "The Origins of Ethnical Violence In South Africa." in *Peace, Politics and Violence in the New South Africa*. Etherington, N., (*ed.*) London: Hans Zell Publishers, 121-145.

Marx, A. (1992) *Lessons of Struggle: South African Internal Opposition*, 1960-1990. Cape Town: Oxford University Press.

Nnoli, Okwudiba O. (1978, 1980) *Ethnic Politics in Nigeria*. Enugu, Nigeria: Fourth Dimension Pub.

Nolutshungu, S. (1982) *Changing South Africa-Political Considerations*. Manchester: Manchester University Press.

-----, (1993) "Reflections on national unity in South Africa: a comparative approach." *Third World Quarterly*. 13: 607-625.

Nyongo, Any'ang P. (1990) "State and Society in Kenya: The Disintegration of the Nationalist Coalition and the Rise of Presidential Authoritarianism (1963-1978)." *African Affairs*, 229.

Ozinsky, M., and Rasool, E. (1993) "Developing a trategic perspective for the Coloured Areas in the Western Cape." *African Communist*. 133: 39, 47.

Pausewang, S. and Suhrke, A., (*eds.*) (1993) *The Referendum on Independence for Eritrea*. Report of the Norwegian Observer Group in UNOVER. Human Rights Reports. No. 2, December 1993. Oslo: Norwegian Institute of Human Rights.

Post, Ken. (1991) "The State, Civil Society, and Democracy in Africa: Some Theoretical Issues." in *Democracy and Socialism in Africa*. Robin Cohen and Harry Goulbourne, (*eds.*) Boulder, Co.: Westview Press.

Ramaga, P. (1992a) "Relativity of the Monitory Concepts." *Human Rights Quarterly*. 14: 104- 119.

Ramaga, P. (1992b) "The Bases of Minority Identity." *Human Rights Quarterly.* 14: 409-428.

Sachs, A. (1990) *Protecting Human Rights in a new Soufh Africa.* Ape Town: Oxford University Press.

Schlemmer,L. (1988) "South African's National Party Government." in *A Future South Africa Visions, Strategies and Realities.* Berger. P. and Godsell, B., (*eds.*) Pretoria: Human & Rousseau, 7-4.

-----, (1990) "Minority Rights and Political Justice-Thè Dilemmas of Settlement." *Indicator South Afriça Quarterly Report,* 25-28.

-----, (1992) "Violence-what is to be done. *South Africa International.* October: 60-64.

Stavenhagen, R., (1990) *The Ethnic Question-Conflicts, Development, and Human Rights.* New York: United Nations University Press.

Vail, L., (*ed.*) (1989) *The Creation of Tribalism in Southern Africa.* Berkeley: University of California Press.

Weinstein, Brain. (1982) *The Civic Tongue.* New York: Longman.

-----, (1966) *Gabon: Nation-Building on the Ogooue.* Cambridge: Cambridge University Press.

Welsh, D., (1993) "Interim Constitution: An overview." *Perspectives.* No Pagination.

Zille, H. (1988) "The Right wing in South African Politics." in *A Future South Africa-Visions, Strategies and Realities.* Berger, P. and Godsells, B., (*eds.*) Pretoria: Human & Rousseau, 55-94.

Zulu, P. (1992) "The Melting Pot-Bridging Divided Societies". *Indicator South Africa Quarterly Report.* 9: 23-28.

-----, (1993) "Durban Hostels and Political Violence; Case Studies in KwaMashu and Umlazi." *Transformation.* 21: 1-23.

الفصل الرابع عشر

الإثنية والتحول الديمقراطى (الكاميرون والجابون)

بقلم : **ماريو ازيفيدو**

ترجمة : **نهاد جوهر**

مقدمة

صار من الواضح أن معظم دول أفريقيا تمر بمرحلة انتقالية فى اتجاه نظام سياسى جديد لا تزال نتيجته النهائية غير واضحة. فى بعض الحالات - كما كان الحال فى كل من زامبيا وبنين وساوتومى وبرنسيب - بدا الحال وكأن هذه النظم السلطوية قد مهدت الطريق - وإن كان على مضض - للبدء فى مسيرة ديمقراطية قد ينتج عنها إقامة مؤسسات ديمقراطية. ولكن فى بعض الدول الأخرى مثل كينيا والكاميرون وبوروندى والجابون وتوجو لا تعكس الظروف الحالية - على الرغم من عقد انتخابات - وضعا ديمقراطيا. وكل ما يمكن قوله الآن باطمئنان هو أن المسيرة الديمقراطية قد بدأت ولكن لابد من مرور وقت كاف قبل الحكم عما إذا كانت هذه المسيرة ستسفر عن وضع حد نهائى لنظم الحزب الواحد السلطوية التى هيمنت على القارة منذ الستينيات أو لا؟ وكما أن نظام الحزب الواحد ليس بالضرورة نظاما غير ديمقراطى فإن النظم متعددة الأحزاب ليست بالضرورة نظما ديمقراطية. ففى ظل كل من النظامين السياسيين يمكن أن تتم ممارسات سلطوية ويحرم المواطنون من حرياتهم الأساسية.

أما الإشكالية التى تواجه دارسى العلوم السياسية فى الوقت الحالى فهى استمرارية وآثار الاثنية وعلاقات القربى التى غذت الصراع السياسى داخل القارة. فعلى المستوى النظرى يثير التحول السياسى الحالى التساؤل عن الدور الذى تلعبه الإثنية فى دفع المسيرة الديمقراطية أو فى إخراجها عن مسارها. أما على المستوى

العملى فالقضية هى ما إذا كانت الصبغة الإثنية قد فرضت نفسها على دول مثل الكاميرون والجابون إلى درجة صارت معها تحدد الفائز والمهزوم فى الانتخابات. أما فى حالة ما لم تكن بهذه القوة يصبح من المهم التساؤل عن مدى الدور الذى تلعبه الانتماءات الإثنية فى تحديد اتجاهات التصويت. لقد تم ادخال مفهوم الإقليم من قبل السلطات الاستعمارية لأغراض الإدارة من ناحية، ولكنه من ناحية أخرى قد استخدم للتمييز ضد جماعة إثنية لصالح جماعة أخرى. وكثيرا ما كانت هذه الأقاليم التى عرفت أيضا باسم المقاطعات والإدارات لا تعكس أية اختلافات جغرافية داخل المستعمرات، كما كان الحال فى كل من الكاميرون والجابون.

لقد كان مفهوم الإقليم الذى نتجت عنه كثير من المظالم السبب فى أزمات عديدة فى الكاميرون على وجه الخصوص وأيضا فى الجابون فى الفترة التى تلت الاستقلال. وأخيرا فى ظل الخلافات الاثنية التى أظهرتها الانتخابات لابد أن يقوم الأكاديميون والساسة بدراسة الحوافز التى قد تساهم فى دفع التعاون سواء كانت مؤسسية أو سياسية وذلك لدعم الديمقراطية فى قارة تعج بالجماعات الإثنية. والكاميرون والجابون هما حالتان واضحتان للمشاكل والتحديات التى تضعها الإثنية أمام محاولات بناء مؤسسات ديمقراطية فى أفريقيا. فكلتا الدولتين كانتا مستعمرتين أدت سياسة الاستيعاب فيهما إلى خلق نخب تشترك فى رؤيتها للثقافة الفرنسية ، كما أن كلتيهما اشتركتا فى نظام برلمانى قائم على النموذج الفرنسى. وبالمثل فالدولتان حكمتهما نظم سلطوية (Engelbert and Beling-Nkoumba,1978;Jackson and Rosberg,1982) كما أنهما عانتا مؤخرا من عدم تناسب الدور الذى لعبته الأقليات فى الحكومة وفى الجهاز الإدارى للدولة. من ناحية أخرى حكم كل من البلدين قادة استغلوا المسيرة الديمقراطية مدعين أنهم حماة الديمقراطية ورعاة الحريات وحقوق المواطنين. كما تم عقد انتخابات تشريعية ورئاسية فى كلتا الدولتين.

الديمقراطية والاثنية : بعض المفاهيم العملية

. تساعدنا هذه الدراسة ليس فقط على فهم السلوك السياسى - الاثنى ولكنها تغطى العملية الانتخابية فى الدولتين لتؤكد نظرية أن الولاءات الاثنية ليست بالضرورة آفة اجتماعية تهدد الديمقراطية فى القارة الأفريقية. ويستخدم خلال هذه الدراسة

مفهوم الديمقراطية بناء على فهم دياموند لفكرة الديمقراطية الحديثة التى تشير إلى قدرة الأفراد والجماعات على التنافس على المناصب العامة بالإضافة إلى عقد انتخابات دورية لا يستبعد من خوضها أى مواطن راشد، مع قبول واحترام الحريات المعترف بها دوليا والكرامة الإنسانية (Diamond,1988:xvi) .

ويقول آخر فإن الديمقراطية مرادفة للسيادة الشعبية - "نحن الشعب" - والتى تؤكد على أن "الحكومة تستمد شرعيتها من إرادة الشعب الذى تحكمه" وترفض رغبة بعض المجتمعات فى "اتباع القواعد التى يضعونها بأنفسهم" (Nodia,1992:7) . و فى قول خبير آخر "النظم الديمقراطية تقوم بناء على اتفاق ينص على أن الحاكمين يستمدون سلطتهم فى الحكم من استفتاء يومى، أو تفويض دورى من الشعب لحكومتهم فى القيام ببعض المهام العامة" (Nyong,1992:93) . و هناك شبه اتفاق بين دارسى العلوم الاجتماعية اليوم أن تبنى مثل هذه التفسيرات للديمقراطية لا ينفى وجودها فى أفريقيا قبل قدوم الحكم الاستعمارى. وعليه فأكثر ما يحير هو ما يؤكده البعض :

على الرغم من إمكانية مشاركة الذكور الراشدين ومن بعض الإجراءات التى تضمن للنساء أماكن خاصة داخل هيكل السلطة التنفيذية، فأنا لا أشعر أن نظم ما قبل الاستعمار كانت تتمتع بأية سمات ديمقراطية. ونفس الشىء ينطبق على النظم القائمة على صلات الدم. وبوجه عام فإن القبائل قد فشلت فى الدفاع عن أفرادها تحت حكم الاستعمار، ففضلوا المناصب الدنيا التى تتيح لهم السيطرة على الدولة ، وهو نظام استمر أيضا فى فترة الاستقلال. فعندما يتاح للأمراء والزعماء التقليديين تولى مقاليد الحكم فإنهم نادرا ما يشركون معهم فى الحكم غير نخبة صغيرة. (Post,1991:45) .

والخلاصة الواضحة التى نستخرجها من مثل هذه الملاحظات هى أن النظم الأفريقية فى فترة ما قبل الاستعمار هى نظم غير ديمقراطية أو معادية للديمقراطية، وينطبق ذلك أيضا على كل من ال Bambuti و ال Ibu . فلو كان معنى الديمقراطية ينحصر فقط فيما يمارسه الغرب اليوم، لما كان يمكن أن نصف مخترعى الديمقراطية وهم أهل أثينا بأنهم ديمقراطيون، فهم قد قصروا حق التصويت فقط على الذكور - دون النساء أو الأجانب الذين يعيشون فى الدولة . لقد صار من المتفق عليه أن "مبادئ الديمقراطية تتضمن مشاركة واسعة النطاق، موافقة المحكومين، المحاسبية ... وكلها

مبادئ ممكن أن تطبق فى العديد من النظم التى تختلف تبعا للظروف التاريخية (Ake,1991:34) . و قد كان هذا هو الحال فى العديد من المجتمعات الأفريقية مثل بنين حيث تمت تجربة النظام الجمهورى تارة والنظام الملكى الدورى تارة أخرى.

و مفهوم الاثنية هو مفهوم مراوغ وأكثر صعوبة فى التفسير. ولكن لاعتبارات عملية تفسر هذه الدراسة الاثنية بأنها الصلات التى تربط الفرد بجماعته الاثنية وينتج عنها نوع من السلوك المغاير تجاه الجماعات الأخرى فى المجتمع. وفى بعض الأحيان ينتج عن السلوك القائم على الاثنية بعض التصرفات العنيفة التى قد تؤدى إلى اندلاع العنف. وعادة ما تتحدد الاثنية باللغة المشتركة والأصل المشترك – سواء كان حقيقيا أو خياليا – وأسلوب حياة مشترك سواء كان موحداً كما هو الحال بين الماساى أو تعدديا كما هو الحال فى الصومال. أما على المستوى المفروض كما هو الحال فى كثير من المجتمعات الأفريقية يزداد الشعور بالانتماء والتضامن الاثنى حين يتطابق مع الإقليمية نتيجة لبعض الممارسات التمييزية ولاختلاف الأديان ولنشاطات بعض الأفراد.

الاثنية فى حد ذاتها ليست خيرا خالصا أو شرا خالصا، بل هى واقع قائم. ولكن الظواهر الاثنية من ناحية أخرى هى التى قد تشكل خطرا على الأمة عندما تفشل فى تخطى مفهوم العائلة الممتدة وتصبح غير قادرة على التعامل على المستوى "الاجتماعى الأكثر شمولا" حيث يتعين التخلى عن مفهوم العائلة الكبيرة لصالح فكرة أخرى هى "الشخصية المتميزة والطابع الخاص" أى الأمة (Nodia,1992:11) . من ناحية أخرى قد تضفى الاثنية الشرعية على مصالح الجماعات. ونتيجة لذلك يمكن أن تصبح الجماعات الاثنية عناصر فعالة داخل المجتمع المدنى. إلا أنها تحمل سمات خاصة قد تكون لها آثار مدمرة على الأمة تحت ظروف معينة. وفى ظل الظروف الأفريقية الحالية حيث يعد التعدد الاثنى جزءا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعى ، يلعب مفهوم الاثنية دورا هاما فى السياسات الوطنية والقارية.

الظواهر السياسية الإثنية في الكاميرون والجابون فى فترة ما قبل الاستقلال

من أجل فهم أفضل لآثار الوضع الاثنى الحالى على الساحة السياسية لكل من الكاميرون والجابون، لابد من دراسة وتقييم العلاقات ما بين الجماعات الاثنية المختلفة

فى الفترة ماقبل-الاستعمارية وفى الفترة الاستعمارية. فقد وجدت الجماعات الاثنية ووجد الصراع الاثنى قبل بدء الاستعمار سواء فى الدول شبه التعددية مثل Songhay أو فى الكيانات السياسية المرنة مثل الاتحاد الكونفيدرالى للأشانتى أو فى النظم الإسلامية السلطوية مثل نظام Baguirmi أو Wadai فى أفريقيا الوسطى. كذلك فى الكاميرون والجابون، فقد وجدت صراعات اثنية فى الفترة ماقبل-الاستعمارية كما كان الحال بين كل من ال Bamileke وال Pahouin ، أيضا بين الفولانى وباقى سكان شمال الكاميرون. (Thompson and Adloff, 1960; Azarya,1978) ولكن من ناحية أخرى يبدو وكأن دراسى العلوم الاجتماعية قد بالغوا فى تصوير آثار الاثنية على أفريقيا حيث صوروها على أنها ستؤدى لا محالة إلى صراعات دموية. فلا توجد أدلة كافية على الإفتراض القائل بأن الخلافات الاثنية فى فترة ما قبل الاستعمار قد لعبت وحدها دورا فى إشعال الصراعات أو قد تسببت فى سلوكيات عدوانية، أو أن الإثنية - بافتراض إمكانية دراستها بمعزل عن النسيج الاجتماعى المعقد - كانت أكثر أهمية من نزعة غزو أراضى الغير أو التنافس على المميزات التجارية أو الاختلافات القائمة على تنوع أسلوب الحياة ما بين رعاة ومزارعين ومحاربين، بالإضافة بالطبع إلى الخلافات الدينية.

بقول آخر : فعلى الرغم من تواجد الإحساس بالاختلاف ما بين الأنا والآخر إلا أنه فى معظم الأوقات لم تلعب الاثنية دورا يذكر فى إشعال الصراعات أو فى منع التعايش السلمى ما بين الجيران. فالصراعات تندلع لأسباب عدة. والأمم مثلها فى ذلك مثل الجماعات الاثنية تتعامل مع بعضها بوسائل مختلفة. فأحيانا كانت الأمم تستوعب جيرانها سواء سلميا أو عن طريق الغزو. ويميل الأنثروبولوجيون إلى الاعتقاد بأن الحروب المنظمة والاستخدام المستمر للعنف هى ظاهرة مرتبطة بظهور الدولة القومية. أما المجتمعات التى لا تدخل فى إطار دولة ما - كما كان الحال بالنسبة لمعظم الجماعات الإثنية فى الكاميرون والجابون فى فترة ما قبل الاستعمار - فقد اشتبكت مع بعضها البعض فى صراعات وغزوات نتيجة للحاجة إلى الموارد لا بسبب التنافس الإثنى. ولأن الأراضى كانت متوفرة فلم يكن للتنافس الاثنى أثر يذكر فى المنطقة. ويلاحظ S.P.Reyna التالى: "تؤكد الدلائل التى وجدناها عن المجتمعات القبلية وجود مشاجرات وغزوات ومعارك. ولكنها تؤكد أيضا أن الكثير من المجتمعات القبلية تركز على الغزوات وأن تلك المجتمعات التى عرفت المعارك لم تعرفها سوى فيما ندر وكانت

تلى فترة طويلة من الغزوات الممتدة النادرة. إذن فغزوات ومعارك المجتمعات القبلية كانت تقوم على منطق حل المنازعات الشخصية" (Reyna,1994:41-42) .

السياسات الاستعمارية

لعبت الدولة الاستعمارية دورا هاما فى توطيد دعائم الهوية الاثنية وتسببت فى السلوكيات العنيفة بين الجماعات الاثنية من خلال إستراتيجيتين: إجبار جماعات ثقافية غير متجانسة على العيش سويا والتشارك فى الموارد النادرة للمنطقة وفى نفس الوقت إعطاء (سواء عن عمد أو دون تعمد) بعض الجماعات الإثنية مزايا خاصة وفى نفس الوقت حرمان غيرهم منها .ففى الكاميرون على سبيل المثال كانت هناك على الأقل ٢٣٦ جماعة اثنية. ولكن أكثر هذه الجماعات استفادة من التعليم الاستعمارى الفرنسى هى جماعات ال Bamileke وال Douala وال Bassa ، وكلها جماعات كانت تحيا وتعمل بالتجارة قرب الساحل، إضافة إلى تمتعهم بنظام سياسى مكنهم من التفاوض مع المستعمر من موقع قوة خاصة فى الفترة الأولى للمواجهة الأفرو - أوروبية. أما فى الجابون فقد قام الفرنسيون بتجميع ما يقرب من أربعين جماعة ثقافية مختلفة ، لكنهم أظهروا تفضيلهم لل Mpongwe وهم فرع من فروع الجماعة الإثنية الأكبر Myene الذين دفعتهم فرص التجارة - ومنها تجارة العبيد - هم الآخرون إلى السواحل فى منتصف القرن التاسع عشر. وعلى العكس وجد الفرنسيون فى جماعة الفانج الذين يمثلون حوالى ٤٠٪ من السكان اليوم معينا لا ينضب للقوة العاملة، فتم تسخيرهم للعمل فى المشاريع الحكومية والخاصة كما تم تجنيدهم للخدمة العسكرية وبناء السكك الحديدية، وهى نفس السياسة التى تبنوها إزاء جماعة السارا فى تشاد. فقد هنأ خطاب دورى من وزارة المستعمرات فى عام ١٨٨٠ الإدارة المحلية لقدرتها أخيرا على "إيجاد القوة العاملة اللازمة للحاجات المستقبلية للاستعمار فى صفوف الفانج الذين كانوا يميلون قبل ذلك "للكسل والفسوق" ، كما حث الخطاب الإداريين على تشجيع هذه الجماعات على تطوير عادات زراعية سليمة وسلوكيات تساعد على "استعمار البلاد" (M Bokolo,1981:195) . أما فى شرق الكاميرون الفرنسى فقد تركت جماعة ال lamidat لحالها سياسيا كما سمح لهم بالاستمرار فى استعباد من كان يطلق عليهم الكيردى أو الكفرة، على حين صارت جماعات ال Bamileke وال Bassa

وال Douala يشكلون حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عماد الشريحة الدنيا للإدارة الاستعمارية. أما ال Beti وال Bulu فقد تم تسخيرهم للأعمال اليدوية فى أعقاب إدخال سياسة الاستيعاب فى الإقليم الواقع تحت الانتداب فى العشرينيات من القرن العشرين. ونتيجة لهذه التفرقة فى المعاملة فقد صعد أفراد هذه الجماعات المميزة ليَمثلوا النخبة فى فترة ما بعد الحرب، فهيمنوا على الساحة السياسية للمستعمرات الفرانكوفونية. وعليه فكما يعلق Kees Schilder على الوضع فى الكاميرون:

لقد كانت قومية ما بعد الحرب قائمة على أسس اثنية، وكان قادتها يمثلون النخب الحديثة المتغربة. ولا يمكن فصل صعود هذه النخب عن الفرص التعليمية التى أتيحت لجماعات اثنية بعينها. فقد تمكنت جماعات الدوالا والباسا على وجه الخصوص من الإستفادة من هذه الفرص... وقد لعب العامل الإثنى دورا هاما فى نهضة الجنوب فى العقد الأخير من الفترة الاستعمارية، حيث أتيحت فرص هائلة للصعود والرقى أمام المتعلمين من أبناء الكاميرون (خاصة فى ظل الرحيل المرتقب للفرنسيين) وحيث خلقت آليات سياسية كان الغرض منها تعبئة المؤيدين على أسس اثنية (Shilder,1988:96) .

وقد بدا فى بعض الأحيان وكأن نخبة الدوالا المنظمة (الموظفون ورجال الدين والعائلات المرموقة وملاك الأراضى والنقابيون والتجار) كانت قادرة على فرض هيمنتها على ال Bamileke و الباسا. وقد تمكنت جماعات الدوالا وال Bamileke وغيرهم ممن يعيشون ويمارسون التجارة على السواحل من تجنب السخرة عن طريق دفع ضرائبهم نقدا والحفاظ على مستوى معيشتهم المرتفع وعلاقاتهم الاثنية النخبوية. ولكن فى الثلاثينيات صارت جماعة الدوالا موضع شك كأقلية اثنية وذلك لتشكك الفرنسيين فى ولائهم (Derrick,1989:123,133) .

أما فى الجابون فقد زادت السياسات الاستعمارية من حدة التنافس التاريخى ما بين جماعات ال Mpongwe (و يشكلون خمسة بالمائة من سكان الجابون) وال Fang Pahouin وال Eshira (ويشكلون حاليا عشرين بالمائة من السكان) وال Nkomi و ال Mitsogo و السيمبا وال Bapounou حول السيطرة على التجارة النهرية والمزدهرة مع الأوروبيين. ولعل الحركة التوسعية لجماعة ال Bamileke من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر كانت مصدرا لصراعات كثيرة بسبب هذا التنافس. وبقدوم الفرنسيين إلى الجابون كانت خطوط المواجهة قد تم إرساؤها ما بين الفانج الذين

اتسم سلوكهم بالعنف مثلهم فى ذلك مثل ال Bamileke و بين باقى الجماعات المتواجدة بطول الساحل وفى الداخل أيضا. وتدريجيا قامت جماعة الفانج باحتلال مساحات كبيرة فى الشمال والوسط – وعند مدخل النهر بالقرب وحول ليبرفيل ومنطقة Woleu-N Tem وجنوبا حتى نهرى Ogooue-Ivindo . و قد ازدادت أعدادهم قبيل استقلال الجابون (Saint-Paul,1987:3,61) . أما مصير الفانج داخل الاطار الاستعمارى فقد ظل غير محدد حتى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين حين أستقروا فى القرى بعد إدخال زراعة الكاكاو كمحصول جديد تم استيراده من الكاميرون. وقد مكن المحصول الجديد الكثيرين من قبائل الفانج من تجنب التشتت فى الغابات الكثيفة للمستعمرة، كما حولهم من محاربين وتجار إلى مزارعين مستقرين.

وبصرف النظر عن الحياة المستقرة الجديدة، فقد تعرض حس الفانج الاثنى للتصدع خلال مرحلة الهجرة والاستعمار، حيث حظى الفانج من ساكنى الأنهار بمعاملة مميزة على حين عانى ساكنو منطقة Woleu-N Tem من إهمال السلطات الاستعمارية .(Thompson and Adloff 1960 : 346) أما التفرقة الفرنسية بالنسبة لل Mpongwe فقد انعكست بوضوح من خلال الفرص التعليمية التى أتيحت لهم. فالمدارس الكاثوليكية بدأت عملها فى الجابون عام ١٨٤٤ كما بدأت المدارس الإعدادية عام ١٨٥٦ . ولكن بحلول عام ١٩٠٠ على سبيل المثال كان هناك من بين التلاميذ الذين حظوا بميزة التعليم حوالى ٥٠ من جماعة ال Mpongwer (Myene) و١٠ من الفانج و٥٧ من السنغاليين وأبناء الكونغو، على حين لم يتم افتتاح أول مدرسة فى اقليم Wo-leu N Tem سوى فى عام ١٩٢٩ (Weinstein,1966:35ff) . و على حين امتعض أبناء الفانج من صعود الأقلية من ال Mpongwe (Myene) سريعا بفضل السياسات الاستعمارية، فإن هذه السياسات نفسها قد نجحت فى جعل الفانج من الشخصيات غير المرغوب فيها فى سائر أنحاء البلاد.

فقد تمكن الفرنسيون من استغلال مخاوف الجماعات الاثنية الأخرى من غزو الفانج لكسب تأييد وطاعة هذه الجماعات. ففى نهاية القرن التاسع عشر انتشر الخوف من الفانج بين سكان المناطق الشمالية من البلاد، وعندما وضعوا أمام الخيار ما بين الفانج أو الفرنسيين اختاروا الأخيرين، أو هكذا أعلن الفرنسيون . (Weinstein,1960:65)

وعلى حين تعقدت التركيبة الاثنية فى الكاميرون بوجود العامل الإسلامى المتمثل فى الفولانى فى الشمال، فقد لعب وجود نخبة من الملونين فى الجابون (حوالى خمسة عشر بالمئة من السكان قبيل مرور قانون Loi Cadre فى عام ١٩٥٦) الذين تحالفوا مع ال Mpongwe دورا هاما فى زيادة حدة التنافس والصراعات الاثنية فى حلبة الصراع السياسى الجديدة حول التمثيل الإقليميى والدولى. وفى الكاميرون أفل نجم الدوالا تدريجيا تحت تأثير كل من ال Bamileke والباسا والفولانى (أو الفولبه). أما فى الجابون فقد تمكن الفانج بفضل أعدادهم والفرص التعليمية التى أتيحت للمستعمرة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية من الهيمنة على المجلس الإقليمى والمجلس الحكومى الذى أسسه الفرنسيون فى إطار إمبراطوريتهم الواسعة. وعليه فقد لعبت السياسات الاستعمارية أولا وبعدها الإصلاحات التى أدخلت مثل قانون Loi Cadre الذى قام بإلغاء الكليات المزدوجة دورا هاما فى تشكيل المنافسة الاثنية السياسية قبيل استقلال كل من الكاميرون والجابون.

فالولاء الاثنى القوى فى الكاميرون وخاصة فى الشرق قد ضعف نتيجة لوضع الإقليم دوليا، حيث وضع تحت انتداب عصبة الأمم ما بين ١٩١٩ - ١٩٣٩ ثم تحت وصاية الأمم المتحدة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. وعليه فقد تعين على كل من بريطانيا وفرنسا إرسال تقارير إلى المنظمتين الدوليتين حول الأوضاع السياسية والتعليمية والاجتماعية فى الإقليم، كما أن الكاميرون كانت أقل ريفية من الجابون. ومن أجل إنقاذ سمعتهم اضطر الفرنسيون لإتاحة فرص التعليم لا للأقلية المتميزة ولكن لأكبر عدد ممكن من أبناء الكاميرون خاصة الذين يحيون فى المناطق الحضرية. وتؤيد الدراسات نظرية أن التعليم والحياة فى الحضر يضعفان الانتماءات الإثنية (Kofele-Kale 1980 : 84-85) . وعليه فإن الفرص التعليمية وزيادة سكان الحضر قد أدت إلى إضعاف السلوكيات القائمة على الاثنية فى المنطقة وإلى زيادة المشاركة السياسية من قبل مختلف الأفراد فى شئون المستعمرة بحلول عام ١٩٤٦ عندما تم السماح بتشكيل أحزاب سياسية. وعلى العكس من ذلك ففى الجابون لم يتعرض الفرنسيون لضغوط مماثلة لإتاحة الفرص التعليمية للجميع. وهو ما يفسر التوقعات بهيمنة جماعات الفانج وال Mpongwe و الملونين وال Bapounou على الساحة السياسية فى المنطقة مع تصور قيام الفانج بالدور الأهم فى عملية اتخاذ القرار.

صعود الأحزاب الاثنية

فى الجابون وفى ظل الصراع الاثنى الذى شجعته السياسة الاستعمارية الفرنسية من أجل إحكام سيطرتهم على البلاد قام كل من ال Mpongwe والملونون بتنظيم أنفسهم على أسس اثنية بدءا من العشرينيات، وذلك فى محاولة منهم للصعود والرقى داخل الإطار الاستعمارى. فقام ال Mpongwe بتأسيس منظماتهم الخاصة مثل ال Comite Mpongwe وأنديتهم وأيضا جرائدهم الخاصة مثل l echo gabonais وال la voix coloniale . وقد أدى هذا التطور فى صفوف الجماعة المهيمنة إلى إثارة غيرة الفانج مما دفعهم إلى إنشاء منظمات مماثلة مثل la Comite des Interets Pa- houins . ومن صفوفهم برزت شخصيتان سياسيتان متنافستان، أولاهما Leon Mba الذى نشأ فى منطقة النهر وتعلم فى برازافيل وتخصص فى القانون العرفى للفانج. وقد تم تعيينه زعيما لقطاع ليبرفيل فى عام ١٩٢٤ ولكن تم نفيه فيما بعد من قبل سلطات الاستعمار بعد اتهامه بالتورط فى مراسم قتل وأكل لحوم البشر (Barnes,1992:31) و ذلك فى أعقاب ما عرف عن لجوئه لتقاليد جماعة ال bwiti من أجل توحيد الفانج. (و لكن سمح له بالعودة إلى ليبرفيل عام ١٩٤٦ بعد تأييده لحركة الحرية الفرنسية). أما الثانى فكان Jean Hilaire Aubame و هو من فانج ال Woleu-N Tem ودارس سابق للاهوت كما تمتع بتأييد هائل من قبل الإدارة الاستعمارية الفرنسية ومن الكنيسة الكاثوليكية.

و قد ازداد الولاء والانتماء الاثنى بفضل تقاليد ال bwiti و بفضل محاولات الفرنسيين زيادة أعدادهم المتناقصة وتقوية إحساسهم المجتمعى من خلال لجنة التحقيق التى عقدت عام ١٩١٨ ومن خلال مؤتمر ال Mitzic Fang الذى عقد عام ١٩٤٧ . بالإضافة إلى هذه العوامل انتقلت الحركة التى أطلق عليها alar ayong والتى نشأت فى صفوف جماعات البولو وال Ntuma فى الكاميرون وهى جماعات ذات صلة دم بالفانج ، انتقلت فى أوساط فانج ال Woleu-N Tem فى الأربعينيات والخمسينيات. وقد هدفت هذه الحركة إلى تقوية العلاقات ما بين أكثر من مائة وخمسين عشيرة وذلك عن طريق إعادة إحياء العناصر الثقافية التاريخية مثل: السلالة والأساطير والروايات والعلاقات المفقودة وتقاليد الزعامة. ولكن الانقسامات ما بين الفانج أنفسهم سرعان ما ظهرت خلال فترة

الاستقرار والتغلغل الفرنسي التي تلتها. وهو ما أدى إلى الانقسام السياسي وصعود حزبين متنافسين لتمثيل الفانج في الأربعينيات. وقد قامت حركة Comite Mixte Gabonais برئاسة Leon Mba التي حاولت بوضوح وبنجاح إدماج جماعات اثنية أخرى بالتحالف مع ما يعرف بالتجمع الديمقراطي الأفريقي Rassemblement Democratique Africain (RDA) برئاسة Felix Houphouet-Boigny . وقد حاول Mba في أثناء حملته الفاشلة للحصول على مقعد في الجمعية الوطنية الفرنسية جذب مختلف الجماعات الاثنية الجابونية " مهما كان لونك أو عرقك أو قبيلتك فانتخبني لأنني الوحيد القادر على توحيد جميع الأفارقة" (Weinstein,1966:169) . و هكذا وبالتعاون مع Paul Gondjout وهو سياسي ينتمي إلى ال Mpongwe (Myene) وعضو في مجلس الشيوخ الفرنسي (١٩٤٩ – ٥٨) ومبعوث ذو نفوذ إلى المجلس الإقليمي قام Mba عام (١٩٥٤) بتأسيس حزب ائتلافي يسمى Bloc Democratique Gabonais (BDG) مما أتاح له الفوز بمنصب عمدة ليبرفيل عام ١٩٥٦ والوصول إلى أن يكون نائب رئيس المجلس الحكومي Conseil de Gouvernement في شهر مايو ١٩٥٧ مما أدى إلى توحيد الفانج وال Mpongwe . و قد تمكن هذا الحزب فيما بعد من الهيمنة على المجلس التشريعي الإقليمي.

أما Aubame ففي محاولة منه للوقوف أمام Mba فقد قام بتأسيس حزب ال Union Democratique et Sociale Gabonais (UDSG) المقصور على الفانج وتآلف مع حزب ليوبولد سنجور Parti du Regroupement Africain (PRA) مما ساعده في الفوز بمنصب نائب في الجمعية الوطنية الفرنسية (١٩٤٦ – ١٩٥٨). وقد عرف عنه استخدامه للسلاح الاثني قبيل الاستقلال.

إن الكثيرين من أعضاء ال Omyene (Mpongwe يخشون Aubame . فهو يعرف بالقبلية هو ومعظم زملائه في الحزب. ففي أذهان معظم الجابونيين ارتبط ثلاثة من أهم أربعة قادة سياسيين وهم Gandjout و Sousatte و Aubame بجماعات اثنية بعينها . (Weinstein,1966:196)

و قد أدى نجاح الفانج إلى إثارة مشاعر الحقد والغيرة لدى باقي الجماعات الاثنية. فعلى سبيل المثال وبسبب استيائهم من زعامة حزب ال UDSG قامت جماعات ال Eshira وال Bapouno (وهم ينتمون إلى مقاطعة Goumie) بتأسيس حزبهم

الخاص عام ١٩٥٨ وهو حزب الوحدة الوطنية الجابونية Parti d Union Nationale Gabonaise (PUNGA) بزعامة كل من Rene-Paul Sousatte و هو بدوره طالب لاهوت سابق و Jean-Jacques Boucavel .

أما فى الكاميرون الفرنسية فقد تكون أول حزب عام ١٩٤٨ على يد كل من Ruben Um Nyobe و Felix Moumie و Ernest Ouandie و Abdel Kingue وهو حزب اتحاد شعب الكاميرون Union des Populations du Cameroun (UPC) . وقد اقتصر الحزب على جماعة ال Bamileke وهو ما أدى إلى تسمية تمرد ال Bamileke، لكنه تمكن أيضا من اجتذاب الكثيرين من الباسا والدوالا بالإضافة إلى الكثير من الطلبة والعاملين بالدوالا وال Yaounde . و قد انضمت جماعة الباسا إلى هذا الحزب لمعاناة منطقتهم من الكساد الاقتصادى حيث احتل المستوطنون البيض أراضيهم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية (DeLancey,1989:38) . و قد فشل حزب اتحاد شعب الكاميرون UPC فى اجتذاب أتباع فى بعض مناطق الكاميرون وفى صفوف بعض جماعاته الاثنية بسبب سياساته المتطرفة (الاستقلال عن فرنسا) واستراتيجيته (حرب العصابات)، وهو ما أثار ردود فعل فرنسية عنيفة. هذا وقد لاقى ال UPC معارضة شديدة بعد عام ١٩٦٠ من Ahmadou Ahidjo الذى أسس حزب الاتحاد الكاميرونى Union Camerounaise (UC) عام ١٩٥٨ فى معقل جماعة الفولانى بالشمال حيث يعمل السكان بالتجارة. كما لاقى معارضة أيضا من حزب الديمقراطيين الكاميرونى Parti des Democrates Camerounais (PDC) الذى أسس عام ١٩٥٨ والذى تزعمه فيما بعد Andre Marie Mbida (و هو طالب لاهوت كاثوليكى سابق وأول رئيس وزراء كاميرونى) ولاقى تأييد العناصر الكاثوليكية للبولو وال Ewondou وال Eton .

أما فى غرب الكاميرون البريطانية (سنحذف هنا التطور المعقد لشمال وجنوب الكاميرون) فقد أسس Emmanuel Endeley – وهو طبيب يتمتع بتأييد جماعته الإثنية Bakweri و عمال المزارع – حزب مؤتمر الكاميرون الوطنى KNC فى عامى ١٩٥٢ – ٥٣ ، وهو حزب يؤيد الوحدة مع نيجيريا فى الوقت الذى أسس فيه John Ngu Gon-cha وهو معلم وعضو سابق فى حزب ال KNC حزب الكاميرون الوطنى الديمقراطى KNDP فى عام ١٩٥٥ حيث اجتذب الكثير من أعضاء ال Bakweri fons . و قد أيد هذا الحزب الوحدة مع الكاميرون الفرنسى. وقد تعقد الوضع السياسى فى الكاميرون

البريطاني في الفترة ما بين عامي ١٩٤٩ و١٩٥٩ إلى درجة بعيدة حيث تأسست أحزاب عديدة وحيث بلغت الانقسامات السياسية مداها حين تأسست على الخلافات الاثنية من ناحية (حيث مثلت جماعة الإيبو مشكلة بالنسبة لمن أرادوا التوحد مع نيجيريا وأيضا بالنسبة لمن عارضوا هذه الوحدة) ، ومن ناحية أخرى تأسست الخلافات السياسية على الموقف من التوحد مع نيجيريا أو مع شرق الكاميرون الفرنسي. وانتهى الحال بفوز الكاميرنيين الغربيين الذى أرادوا الانضمام إلى شرق الكاميرون في عام ١٩٦١ ، على حين انضم سكان شمال الكاميرون إلى نيجيريا.

يمكن استخلاص عدة نقاط من النقاش السابق. فأولا ونتيجة للخبرة الاستعمارية اكتسبت الأحزاب التي تأسست في أفريقيا الاستوائية الفرنسية الصبغة الاثنية خاصة في الكاميرون والجابون، وهو ما عكس الوضع السياسي في فترة ما بعد الاستعمار. ومن هنا فقد أدت الدساتير والممارسات الموروثة من الدولة الاستعمارية إلى شعور الجماعات الإثنية بعدم الأمان. وكما علق James S.Wunsch : "لم تعمل الدساتير الوحدوية إلا فيما ندر على إعطاء الأقليات أو الجماعات المضطهدة أي إحساس بالأمان، بل على العكس فقد وضعت مثل هذه الجماعات تحت سلطة الجماعات الأكبر حجما والأكثر تقدما مما زاد من شعورهم بالخوف أو بالحقد." (Wunsch,1990:35) . ثانيا – وعلى الرغم من الانقسامات الإثنية إلا أنه لا يوجد ما يدل على مطالبة الجماعات الإثنية المختلفة بالجابون والكاميرون بدولة مستقلة على أساس إثني. ولكن في الكاميرون كثيرا ما تصدرت قضية استقلال غرب الكاميرون (البريطانية) فكر الساسة داخل حزب المؤتمر الوطني للكاميرون KNC كما انشغل أيضا زعماء حزب الوحدة الوطنية الجابونية UNG بقضية الحكم اللامركزي للتخلص من هيمنة الفانج. أما في شمال وغرب (سابقا جنوب) الكاميرون، فقد امتزجت الولاءات بفكرة التوحد إما مع نيجيريا وإما مع شرق الكاميرون، على الرغم من مناداة بعض الساسة في غرب الكاميرون بدولة مستقلة. ويبدو هنا أن العنصر الإقليمي واللغوي – الإنجليزية أو الفرنسية – قد توحدا ليتخطيا الحدود الاثنية وليكونا بيئة سياسية ليس لها مثيل في الجابون.

ثالثا – فإن مما يستدعي الملاحظة أنه باستثناء العشرينيات والثلاثينيات لم يقم أي زعيم سياسي بتأسيس أحزاب يدل اسمها على أنها مقصورة على جماعة اثنية بعينها.

دون غيرها. وعليه فهذا يدل على أنه على الرغم من الانقسام الاثنى والنتائج المخيبة للآمال إلا أن الأحزاب المشكلة كانت نظريا مفتوحة الأبواب أمام مختلف الجماعات الإثنية.

رابعا - يسترعى انتباهنا أيضا ندرة أحداث العنف فيما بين الجماعات الاثنية خلال الأربعينيات سواء نتيجة للتنافس السياسى أو للصراع على توزيع الموارد. أما الدلائل على التعاون الاثنى فكانت أكثر من تلك التى تشير إلى سلوكيات عدوانية أو مدمرة.

الإثنية، الحزب الواحد والديمقراطية

قبيل الاستقلال تمكنت النخبة الأفريقية من تعبئة الشعوب المتعددة اثنيا فى محيط سياسى تعددى. ولكن بعد الاستقلال تم تأسيس نظام الحزب الواحد فى معظم دول القارة، وبرر القادة ذلك بالتقاليد السياسية الأفريقية القديمة أو بقضية بناء الأمة. وبهذا تم التخلص من تقاليد التعددية الحزبية التى سادت فى فترة ما قبل الاستقلال وصارت الديمقراطية تعنى إرادة الحاكم. وبالفعل ففى عهد كل من نيريرى ونكروما وكاوندا وأهيدجو كانت الحجة القائمة هى أن التقاليد الاجتماعية الأفريقية لا تسمح بالمنافسة الحرة والمواجهات، وأن القرارات تتخذ بعد مناقشات طويلة يسمع من خلالها آراء الجميع وعليه يصير القرار النهائى أو الإجماع ملزما للجميع (Liebenow, 1986 : 235).

الجابون

بالإضافة إلى ذلك فقد عارض كل قائد أفريقى جديد التعددية الحزبية على أساس أن الدول حديثة العهد تواجه أزمة اثنية ستعرض كيان الأمة للخطر وتهدد المجتمع السياسى، وهو وضع لا يمكن التعامل معه بكفاءة سوى من خلال نظام الحزب الواحد. وعليه فباسم بناء الأمة نادى قادة الأحزاب الجماهيرية الجديدة بضرورة القضاء على أى مظاهر للتعددية الحزبية، بل وبتتبع المعارضين للنظام واتهامهم بالخيانة الوطنية.

وأضاف هؤلاء إلى حجة التجانس السياسى أيضا قضية الاستقرار السياسى التى تبرر بقاء الحاكم فى منصبه لفترة غير محدودة أو لمدى الحياة مثله فى ذلك مثل الزعيم أو الملك الأفريقى. وعليه فعلى الرغم من أن الجابون نالت استقلالها وهى تتمتع بنظام حزبى تعددى وبرلمان ديمقراطى – نظريا على الأقل – على رأسه Leon Mba كرئيس وزراء، إلا أن القائد الجديد نادى عام ١٩٦١ بتبنى نظام رئاسى على غرار النظام الفرنسى بشرط التخلى عن هيكل التعددية الحزبية. وقال Mba فى هذا أن التعددية الحزبية ستؤدى إلى الفوضى وعدم الاستقرار مما سيؤدى إلى تشتت السلطة ويمنع الحكومة من تأدية مهامها (Barnes, 1992 : 41) .

وعندما انتقد Aubame (رئيس الوزراء فى ظل النظام الرئاسى الجديد) إيديولوجية الحزب الواحد اتهم بمحاولة قلب النظام وحكم عليه بالسجن لمدة عامين. وقد اتهم Gonjout وهو حليف سابق ل Mba فى حزب ال UDSG بالتورط فى المؤامرة واعتقل هو الآخر. وقد تلا اضطهاد المعارضة بعض المبادرات التشريعية كان الغرض منها وضع حد للتظاهرات وحرية التحدث وحق التجمع السياسى. ولكن عندما ازدادت المعارضة ل Mba داخل المجلس الوطنى، قام بحله فى السادس عشر من يناير ١٩٦٤ ونادى بانتخابات جديدة. وقد انتهى الأمر بوقوع انقلاب سلمى فى الثامن عشر من فبراير ١٩٦٤ ونادى بترأس Aubame للبلاد، ولكن بفضل التدخل العسكرى الفرنسى تمكن Mba من تولى مقاليد الحكم مرة ثانية.

و بناء عليه اتهم Aubame بالتآمر وحكم عليه بالسجن لمدة عشرين عاما، على حين برأت ساحة Paul Gonjout و هو من قبائل ال Mpongwe . و خوفا من المزيد من الانتقادات قام Mba بمحاولة إضعاف المعارضة داخل المجلس النيابى وذلك بإنقاص عدد المقاعد من ٦٧ الى ٤٧ خصص منها ٣٧ لحزب ال BGD وعشرة مقاعد للمعارضة. ونظرا لأن نظام الحزب الواحد صار أمرا واقعا، لم يجد Mba حاجة لإلغاء التعددية الحزبية من خلال أمر جمهورى أو إجراء دستورى، فقد تركت هذه المهمة لخليفته المختار Albert Bernard Bongo الذى صار فيما بعد الحاج عمر بونجو، والذى قام بإلغاء الأحزاب واستبدالهم بالحزب الديمقراطى الجابونى Parti Democratique Gabonais (PDG) فى الثانى عشر من مارس ١٩٦٨ . وقد أعلن بهذا نهاية حقبة "الشيطانين" اللذين وقفا أمام مهمة بناء الأمة، ألا وهما "القبلية والإقليمية" ليحل

محلهما "الوعى الجماعى" المجسم فى فلسفة حكمه التى أطلق عليها اسم le renou-veau والتى عارضت التعددية الحزبية بناء على نفس الحجج التى استخدمها سلفه:

أنا لا أنكر مزايا التعددية الحزبية ولكنها غير مناسبة للجابون ...ففى أفريقيا وخاصة فى الجابون لا يمكن العودة للتعددية الحزبية فى الوقت الذى يعلو فيه الوعى الاثنى والإقليمى على الوعى القومى. وأنا أعتقد أن نظام الحزب الواحد فى الجابون ليس نتاج قرار عشوائى بل هو نتيجة "لحتمية اجتماعية" (Saint Paul, 1987 : 27) .

و بعد عدة سنوات أضاف بونجو قائلا:

لعل هذه الأسباب قد تبدو غريبة للبعض ممن ليسوا على دراية بأمور أفريقيا بوجه عام والجابون بوجه خاص. ولكن كما تعلمون الشعب يتطلع لزعيم واحد لا لعدة زعماء. وهنا فى الجابون الزعيم الذى يعرفونه ويحترمونه لشخصه ولإنجازاته من أجل الدولة لمدة تسعة عشر عاما هو أنا، بونجو، ولا أحد غيرى (Saint Paul, 1987 : 27) .

بعد محاربة ثم إلغاء التعددية الحزبية فى عامى ١٩٦١ و١٩٦٨، قامت حكومة الجابون فى عام ١٩٨٣ بالموافقة على بعض مواد الدستور التى تجرم التفرقة بناء على الاثنية أو الدين والتى تتيح فرصًا متساوية للتعليم والتدريب المهنى. ولكن فى هذه المرحلة كانت الغالبية العظمى من تلاميذ المدارس من الفانج، ليس فقط بسبب كثرتهم العددية ولكن بسبب السياسات التمييزية التى انتهجتها الحكومة لصالح الطبقة الحاكمة من الفانج وال Mpongwe .

الكاميرون

وفى الكاميرون أمكن أيضا رصد أحداث مشابهة. فطالما انتقد أهيدجوالانتماءات الاثنية . وقد علق متخصص فى شئون الكاميرون قام برصد الأحداث فى فترة حكم أهيدجو قائلا:" إن إيديولوجية الوحدة ترى العلاقة ما بين الحداثة والانتماءات الاثنية أو القبلية وكأنها لعبة صفرية، أو هى الوقوف أمام خيارين لا يستطيع معهما الفرد أن ينتمى لل Bamileke وأن يكون كاميرونيا فى نفس الوقت" (Kofele-Kale 1980 : xxxv) .
و فى العشرين من أبريل ١٩٦٢ أعلن أهيدجو للأمة التالى:

لابد وأن نعى أن الحقبة التى تنافست فيها الأحزاب وتصارعت الإيديولوجيات بناء على شعارات خاوية من المعنى قد انتهت. فالإيديولوجيات وهى مقبولة فى حد ذاتها مصيرها الانتهاء اذا ما تعارضت مع الهدف القومى والطموحات الشعبية مصيرها هى الأخرى الزوال إذا ما تطرفت وزادت حدتها. ولهذا فالضرورة تحتم علينا أن نتجمع حول قيمة واحدة وبرنامج واحد. وأنا أؤكد تمسكى بهذه الغاية خاصة داخل مجالسنا، لأنه بغض النظر عما يفكر فيه مواطنو هذه الدولة، فان وحدة الرؤية حول أهم قضايا الساعة هى دون شك ضرورة ملحة (Egongetah and Brain, 1974 : 178) .

و حتى استقالته فى الرابع من نوفمبر ١٩٨٢ تبنى أهيدجو إيديولوجية الحزب الواحد غير الديمقراطية، وان كان قد لاقى معارضة شديدة نابعة من التقاليد الديمقراطية القوية التى رسخت جذورها فى الكاميرون الغربية (البريطانية سابقا) والتى انضمت إلى شرق الكاميرون بعد استفتاء بهذا الشأن عقد عام ١٩٦١ (خاصة وأن الدولة الواحدة لم تكن قد أعلنت حتى عام ١٩٧٢) . وفى عام ١٩٦٦ وباستخدام سياسة لى الأذرع تمكن أهيدجو من دمج الأحزاب الباقية مع حزب الوحدة الوطنية الكاميرونية Union Nationale Camerounaise (UNC) . أما القادة الذين رفضوا الانضمام إلى الحزب وكونوا الجبهة الوطنية الموحدة Front National Unifie فقد تم اعتقالهم والحكم عليهم بثلاثين شهرا فى السجن. وبالموافقة الدستورية على الدولة الموحدة عام ١٩٧٢ ترسخت جذور فكرة الحزب الواحد فى الكاميرون، فلم تعد هناك حاجة ملحة – كما كان الحال تحت حكم Leon Mba فى الجابون – لحظر التعددية الحزبية من خلال مواد دستورية.

و فى محاولة لتعضيد نظام الحزب الواحد ولمحاربة ما أطلق عليه عناصر الفرقة الناتجة عن الولاءات الإثنية الأصولية، قام أهيدجو بتمرير قانون يحظر "أية تجمعات تعكس طابعا قبليا أو عشائريا" (July 12, 1967) ، على حين نصت المادة رقم ١ من الدستور على أن المقصود بالقبلى هو: "أى تجمع يقبل عضويته على أساس قبلى أو عشائرى، أو أى تجمع يقوم حتى دون استبعاد أفراد القبائل الأخرى بانتهاج سياسات أو مبادئ تتعارض مع مبادئ الوحدة الوطنية" (Bayart,1980:162-163) . و قد قام بول بيا خليفة أهيدجو هو الآخر بتبنى نفس الحجة الاثنية، الا أنه كان أقل حماسا من سلفه فى حظر مظاهر الاثنية فى البلاد. فبالفعل كان بيا أكثر تسامحا مع فكرة ازدواج الهوية ، فسمح بالحفاظ على اللغة الاثنية والقيم التى لا تتعارض مع هدف "أمة واحدة وشعب واحد" (DeLancey, 1989 : 60) .

وباستثناء الحجة التى تناقش الصراع الاثنى لا حاجة بنا هنا إلى إعادة مناقشة الحجج المعروفة وممارسات الحزب الواحد العديدة المشكوك فيها مثل سياسات الفائز يكسب كل شيء والاستفتاءات (التى لا يكون فيها سوى مرشح واحد للرئاسة ومرشحين للمجالس التشريعية ينتقيهم الحزب الحاكم) التى تعود الحكام تبنيها لفرض نظام الحزب الواحد غير الديمقراطى على الشعوب الأفريقية كما كان الحال فى الكاميرون خلال السبعينيات. فالوحدة القهرية لم تكن كافية. ومن أجل حل ورصد الصراعات الاثنية الواقعة والكامنة فى الدولتين، قام الحكام السلطويون بانتهاج وسائل صارت معروفة للمجتمعات المتعددة اثنيا ، مثل ما وصفه كاتبان مختلفان بسياسات التجنب والاحتواء والتمثيل الاثنى غير الرسمى (غير المتوازن فى معظم الأحيان) فى الساحة السياسية (Nevitte and Kennedy, 1986 : 49-50) .

و قد استخدمت فى كل من الكاميرون والجابون سياسة التغيير الوزارى وخلق وزارات جديدة وإعادة توزيع الموارد لبعض المناطق الحساسة حتى صارت آليات معتادة لضمان تهدئة المشاعر الاثنية وللحفاظ على التوازن. ولكن مع هذا فالقاعدة العامة كانت أن الجماعة الاثنية التى ينتمى إليها الحاكم هى التى تتمتع بتمثيل غير متوازن فى كل من الجهاز الإدارى والمناصب المتصلة به. ففى الجابون على سبيل المثال وحتى عام ١٩٦١ هيمن الفانج (ويليهم ال Mpongwe) على الساحة السياسية فتمتعوا بالمزايا الناتجة عن وجود علاقات اثنية مع الحاكم. وفى عام ١٩٦٢ احتل الفانج ٢٤ مقعدا من مقاعد البرلمان ال ٦٧ . أما فى عام ١٩٦٦ فقد تم منح الفانج حوالى ١٨ مقعدا من المقاعد ال ٤٧ – وهو ما يزيد على الثلث .

بالإضافة إلى ذلك ففى عام ١٩٦٢ تم إعطاء الفانج حوالى ٢٣ منصبا على مستوى المحافظين أو نائبيهم من مجمل ال ٥٤ منصبا. كما شغل الفانج حوالى خمسون بالمائة من قوات الجيش والشرطة والحرس يليهم فى ذلك ال Mpongwe وال Bapounou . وقد ظهر نفس النمط التمثيلى أيضا فى الوزارات (Weinstein,1966:43-44) . و لكن احتكار الفانج لأجهزة الحكم سرعان ما تلاشى بعد صعود بونجو للسلطة وهو يأتى من أقلية ال Bateke الصغيرة. أما فى الكاميرون تحت حكم أهيدجو فقد اقتصرت المناصب الحساسة (مثل الحرس الجمهورى وقيادة القوات المسلحة) على قبائل الفولانى. ولكن تحت حكم بيا وبعد محاولة الانقلاب الفاشلة فى أبريل عام ١٩٨٤ (والتى قادها

الحرس الجمهورى المكون من الفولانى) صار البولو والبيتى يحتلون أهم المناصب فى كل من الحزب والحكومة. أما فى السابق وعلى الرغم من مستواهم التعليمى المرتفع وأعدادهم الكبيرة نسبيا فى الوسط والجنوب الفرانكوفونى فقد تعرض سكان الجنوب للإهمال من قبل نظام أهيدجو. ففى الواقع تتركز قبائل البيتى المهملة فى إقليم Yaounde و محيطه حتى صار يطلق عليهم les yaoundes أو الياونديين. ويقال أن بيا فى محاولة منه لاستيعاب جماعته الاثنية بالجنوب قد أوجد عدداً كبيراً من الوظائف فى الجهاز الإدارى للدولة وقام بتمويل هذه الوظائف سرا بمساعدة عوائد البترول (Derrick 1992 : 169) .

هذا وقد أدت محاولات الانقلاب المتعددة فى كل من الجابون والكاميرون إلى زيادة مخاوف القادة وبالتالى إلى تعضيد الحكم المطلق لدولة الحزب الواحد. ولكن فى الجابون انقسم الفانج على أنفسهم فقام بعض الأتباع بقيادة انقلاب ضد زعيمهم Leon Mba فى عام ١٩٦٤ . أما فى الكاميرون فكان الوضع أكثر تعقيدا. فقد استمرت أعمال العنف المتصلة بحزب ال UPC كما استمرت الشكوك حول ولاء ال Bamileke وهى مشكلة لم تتم تسويتها سوى فى السبعينيات. أما الحرب التى اندلعت فى تشاد والتى كثيرا ما تم تصويرها على أنها حرب بين المسلمين والمسيحيين أو التقليديين، فقد بدت وكأنها ستنتشر لتصل إلى شمال الكاميرون، مما زاد من قوة الحملة التى شنها أهيدجو ضد كل المظاهر الاثنية وضد كل مطالب الحريات المدنية (Jackson and Rosberg, 1982 : 157) . وفى أبريل ١٩٨٤ أدت السياسات الاثنية المتأصلة فى الكاميرون وهو التراث الذى تركه نظام Ahidjo إلى محاولة انقلاب. فقد رأى الشمال نفسه يفقد تدريجيا السيطرة على السلطة فى إقليم Yaounde . وقد نشأت هذه المخاوف من الفرص التى وجدها ال بيا ممثلة فى التركيبة الاثنية للحرس الجمهورى.

التحول إلى التعددية الحزبية فى الجابون والكاميرون

فى إحدى كتاباته عن الدولة الأفريقية لاحظ Rene Lemarchand أن "الفلاحين يتجنبونها وعمال الحضر يحتقرونها ورجال الجيش يدمرونها ورجال الإدارة يغتصبونها والأكاديميين يتساءلون حول نتائجها على المدى القصير والبعيد" (Lemarchand,1988:149) .

فقد أجمع معظم المحللين على أن الدولة الأفريقية السلطوية القائمة على هيكل الحزب الواحد اللاديمقراطى قد فشلت فى الوفاء بتعهداتها . فعدم الكفاءة والفساد والرشاوى ومحاباة الأقارب والتفضيلات الاثنية والاعتماد على دائرة ضيقة من أهل الثقة من البيروقراط والمرشدين، بالإضافة إلى الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان كلها سمات شابت أداء الدولة الافريقية سواء كانت مدنية أو عسكرية. فعلى مدى الثلاثين عاما الماضية لم يتمتع معظم الأفارقة بالرخاء الاقتصادى، بل وقد تدهورت أزمتهم الاقتصادية فى السنوات السبع الأخيرة.

و منذ عام ١٩٨٧ تدهور الاقتصاد الكاميرونى القوى سابقا نتيجة لسوء الإدارة والفساد. وقد كاد هبوط أسعار النفط - الذى يمثل أربعين بالمئة من إجمالى الدخل القومى للصادرات - أن يؤدى إلى إفلاس الدولة. أما معدل البطالة الرسمى والذى قدر بحوالى ٢٥٪ عام ١٩٩٠ فقد ترك العديد من العائلات فى حالة من الفقر المدقع، فى الوقت الذى بلغ فيه الدين الخارجى حوالى ٤,٩ بليون دولار فى ديسمبر عام ١٩٨٩ . وبالمثل ففى الجابون حيث مثلت صادرات النفط حوالى ستة وأربعين بالمائة من إجمالى الناتج المحلى وثلاثة وثمانين بالمائة من دخل الصادرات فى الفترة ما بين عامى ١٩٨١ و١٩٨٥، فقد أدى هبوط أسعار النفط إلى تدهور مساهمات هذا القطاع فى الدخل القومى بمعدل ثمانين بالمائة فى عام ١٩٩١، فى الوقت الذى بلغ فيه الدين الخارجى عام ١٩٩٠ حوالى ٣,٤ بليون دولار (World Factbook, 1992 : 1,60,120 and Back-ground Notes, 1992 : 3) . وبناء عليه فقد اضطرت حكومتا الدولتين للخضوع لبرامج التكيف الهيكلى لكل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى مما أدى إلى زيادة البؤس وعدم الاستقرار فى الدولتين.

و فى ظل هذه الظروف يبدو وكأن ما أطلق عليه البعض "ثورة أفريقيا الثانية" أو "عقد تحرير الثانى" أو "الموجة الثالثة للديمقراطية" كلها ظواهر تشير إلى النضج السياسى لأفريقيا، وإلى رغبة نابعة من الداخل فى التحرر السياسى. وقد أدى سقوط حائط برلين وانهيار نظم الحزب الواحد الشيوعية فى عام ١٩٨٩ والتى قام العديد من الحكام الأفارقة بمحاكاتها كنموذج للنجاح إلى دفع التغيرات التى كانت قد بدأت بالفعل فى أفريقيا (بداية من منتصف الثمانينيات) كما أدت إلى تشجيع الجماهير فى معارضتهم لحكم الفرد.

و في مسيرة وضع حد للطغيان لعب الغرب دورا هاما في إصراره بدءا من أواخر الثمانينيات على ربط المساعدات المالية بالإصلاحات الديمقراطية. فبالنسبة للجابون والكاميرون أدى موقف الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران خلال مؤتمر القمة الفرانكو-أفريقي السابع عشر والذى عقد في لا بول بفرنسا في العشرين من يونيو ١٩٩٠ إلى زيادة احتمالات الإصلاحات الديمقراطية في القارة، وذلك على الرغم من أن نظرة واحدة إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية في كل من الكاميرون وتوجو وبنين ومالي تظهر تناقض الموقف الفرنسي في تهديداته للحكام الأفارقة (Bougui, 1992 : 20) .

و السؤال الآن هو كيف استجابت حكومات الجابون والكاميرن لنداءات الديمقراطية؟ عندما بدأت حركة المناداة بالتعددية الحزبية تظهر على السطح تقبل كل من بول بيا (على مضض) وعمر بونجو فكرة الحوار مع المعارضة وتوصلا إلى مصالحة استمرت طوال الفترة ما بين ١٩٨٦ و١٩٩٠ . وعليه فقد حث بيا الأعضاء السابقين لحزب ال UPC على العودة من المنفى. وبناء عليه فقد عاد حوالي ٥٤ سياسيا من قبائل الباسا وال Bamileke و الدوالا ومنهم شخصيات بارزة مثل الأمير Dika Akwa و Paul Soppo Priso إلى الكاميرون من غانا في عام ١٩٨٦ . وقام هؤلاء بمساعدة آخرين بالعمل على إعادة إحياء حزب ال UPC المحظور. وقد ساعد على هذه المصالحة جهود الحكومة المتمثلة في إطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين. أما في الجابون فقد عاد المتحدثون باسم أحزاب المعارضة Mouvement de Redressement National (MORENA BUCHERONS) من المنفى وهم Andre Nbaobame و Parfait Anotho Edowisa وتلاهم في العودة عام ١٩٨٩ أحد أهم المعارضين لبونجو وهو الأب Paul Mba Abessole وهو من فانج مقاطعة Woleu N Tem بعد ثلاثة عشر عاما قضاها في باريس.

هذا وقد تم تأسيس حركة MORENA عام ١٩٨١ على يد بعض القوميين الذين تم نفيهم إلى باريس مثل Jean Pierre Zongue-Nguema . و قد قام أعضاء هذه الحركة عام ١٩٨٥ بتشكيل حكومة في المنفى مما دفع بونجو إلى دعوة أعضاء هذا الحزب إلى العودة لديارهم. أما الأب Abessole فقد تصالح مع بونجو وانفصل عن MORENA والتي أطلق عليها منذ ذلك الحين اسم MORENA Originel ليكون عام ١٩٩٠ حزب Rassemblement National des Bucherons (RNB) الذى نافس الحزب الحاكم في

الانتخابات التشريعية والرئاسية. وفى معارضته لحزب الرئيس، نادت حركة MORE-NA التى تتمتع بتأييد الفانج وال Bapounou "بالتوزيع العادل للثروة ما بين المقاطعات والأفراد وبعودة ديمقراطية التعددية الحزبية ووضع حد للفساد الحكومى وسوء استغلال السلطة" (Gardinier, 1993 : XXIX) . و قد كان الغرض من سياسات التصالح التى انتهجها كل من بيا وبونجو هو محاولة تخطى الخلافات والحد من قوة المعارضة المنظمة المرتقبة ومن قوة الجماعات الاثنية غير الراضية خاصة ال Bamileke فى الكاميرون والفانج فى الجابون.

و حيث أن تقدم قوى المعارضة بدا وكأنه لا مفر منه وبعد تردد قام بونجو بتكوين حزب جديد فتحت عضويته أمام الجميع بناء على نصيحة لجنة الديمقراطية التى شكلت فى يناير، وأطلق عليه اسم التجمع الديمقراطى الاجتماعى الجابونى Rassemblement Social Democrate Gabonais (RSDG) . ثم قرر الرضوخ للمطالبة بعقد مؤتمر وطنى (أسوة ببنين) وتم عقده بالفعل فى الفترة ما بين السابع والعشرين من مارس وحتى الثالث والعشرين من أبريل ١٩٩٠ . وقد حضره أكثر من ١٥٠٠ ممثل لمائة وعشرين حزبا ومنظمة، للكثيرين منهم قاعدة محلية واثنية. وفى محاولة منه للظهور بمظهر المترفع عن شئون السياسة والأحزاب، استقال بونجو من رئاسة الحزب مما أدى إلى "حدوث صدع قوى فى الحزب ما بين مؤيدى التجديد وبين اليمين المحافظ" (Clarke, 1991 : 7) . وكما كان الحال فى بنين فقد تولى رئاسة المؤتمر أحد رجال الدين الكاثوليك الذى يحظى باحترام كبير وهو القس Rasile Mve رئيس الكنيسة الرسولية بالجابون. ولكن المؤتمر الوطنى لم يعقد إلا بعد أن قام بونجو بإلغاء تجمعات المعارضة "غير الشرعية" فى ديسمبر ١٩٨٩ (و هو الحظر الذى جدد مرة ثانية فى مارس ١٩٩٠) وحظر مناقشة برنامج التكيف الهيكلى لصندوق النقد الدولى الذى لاقى معارضة شديدة. وفى أثناء ذلك اتهم زعماء حركة MORENA بنشر الكراهية القبلية (African Research Bulletin, 1990 : 9594) .

و فى محاولة لتهدئة وتفرقة الفانج قام بونجو باستبدال رئيس وزرائه Leon Mebi-ane بأحد أعضاء فانج الأنهار وهو Casemir Oye Mba وهو كمدير سابق لبنك التنمية الأفريقى كان يتمتع "بمؤهلات اثنية وسياسية" أفضل (Barnes, 1992 : 66) . ولكن تعاقب الأحداث بدءا من الانقلاب الفاشل فى أكتوبر ١٩٩٠ (الذى توفى قائداه فى

السجن بسبب ما أذيع أنه "حالة ملاريا" و"تصلب فى الشرايين") مرورا بتظاهرات النقابات العمالية فى بورت جنتيل والمظاهرت التى أعقبت وفاة Joseph Rendjame أستاذ الاقتصاد ورجل الأعمال والعضو البارز فى حزب ال Meyene المعروف باسم حزب التقدم الجابونى Parti du Progress Gabonais (PPG) فى فندق Dowe Libre-ville ، كلها قد حدت من قدرة الرئيس على إنقاذ حكمه . ولهذا فبمجرد أن أشار المؤتمر الوطنى لرفع الحظر عن التعددية الحزبية حتى قبلها بونجو فأعلن فى ٢١ مارس ١٩٩٠ نهاية نظام الحزب الواحد فى البلاد. ويعلق Andriamirado قائلا:

فى مايو ١٩٩٠ شعر بونجو بما تأتى به الرياح وحاول الاستفادة منه. وفى مناورة بارعة قام برسم اتجاه التغيرات. فقد قبل عمر بونجو عقد المؤتمر الوطنى كما قبل إعادة كتابة الدستور للسماح بالتعددية الحزبية وعقد الانتخابات التشريعية التى أدخلت للمجلس الوطنى حوالى خمسين قائدا من قادة المعارضة نوى المصداقية (Andriamira-do, 1992 : 42) .

و بالفعل وفى محاولة منه لإحراز سبق وكسب تأييد لإصلاحاته على الرغم من مخاوف المعارضة، قام بونجو بتحديد موعد للانتخابات التشريعية فى أكتوبر ١٩٩٠ ثم قام بتعديله لتعقد فى الفترة ما بين الثالث والعشرين والثلاثين من سبتمبر ١٩٩٠ بحجة أن المعارضة قد طالبت بالبدء فورا بالمسيرة الديمقراطية. كما أعلن أيضا أنه لضمان عدالة المرحلتين الأوليين من الانتخابات ، سيتسلم كل من أحزاب المعارضة مبلغ ٧٥٠٠٠ دولارا لحملته الانتخابية كما سيتم إعطاء كل حزب مبلغ ٥٠٠٠٠ دولار وسيارة جيب لكل مقعد يفوز به فى المجلس الوطنى (Barnes, 1992 : 66) . وعليه فقد كانت نتائج المنافسة التى خاضها ١٢٠ شخصا متوقعة: فقد فاز حزب بونجو ال PDG باثنين وستين مقعدا، على حين فاز ال PGP بتسعة عشر مقعدا، وفاز MORENA BUCHERONS بسبعة عشر مقعدا وفاز MORENA ORIGINEL بسبعة مقاعد، كما فاز حزب الوحدة الاشتراكى الجابونى USG (Union Socialiste Gabonaise بثلاثة مقاعد، وأخيرا فاز تجمع الاشتراكية فى الجابون ASPG (Association for Socialism in Gabon) بمقعدين وفاز الآخرون بستة مقاعد. وبمساعدة الأحزاب الصغيرة تمكن حزب ال PDG من الفوز بأغلبية ٦٦ مقعدا فى المجلس الوطنى الذى أدى اليمين فى العشرين من نوفمبر ١٩٩٠ . تم بعد ذلك تحديد موعد الانتخابات الرئاسية فى ديسمبر ١٩٩٣

(حيث أن آخر انتخابات كان قد تم عقدها فى التاسع من نوفمبر ١٩٨٦). وعليه قام حوالى أربعمائة ألف من الناخبين المسجلين بالإدلاء بأصواتهم فى الخامس من ديسمبر ١٩٩٣ ليعيدوا بونجو إلى السلطة مرة ثانية. وتمكن الرئيس من الفوز بحوالى ٥١٪ من الأصوات ليستمر فى رئاسة بلاده لفترة ثانية وإن كانت محددة بخمس سنوات، على حين تمكن منافسه العتيد الأب Paul Mba Abessole المعروف باسم أرستيد الجابون من الحصول فقط على ٢٧٪ من الأصوات. أما فى الكاميرون وعلى عكس الجابون فقد رفض بيا بشدة الامتثال للمطالب المتعددة بعقد مؤتمر وطنى وبرفع الحظر عن التعددية الحزبية. ولكنه استسلم لمطالب عقد المؤتمر بعد إحدى عشرة ساعة من الاضطرابات المتواصلة التى شلت المدن الأساسية وحولتها إلى مدن للأشباح باستثناء Yaounde حيث قامت الجبهة الاشتراكية الديمقراطية المحظورة بتنظيم عصيان مدنى فى السادس عشر من مارس ١٩٩٠ بقيادة John Fru Ndi من مقاطعة الشمال الغربى. وفى إصرارها على تخطى العاصفة لجأت الحكومة للقوة مما أدى لوقوع عشرات الضحايا خاصة فى المناطق الأنجلوفونية. وقد استمر بيا فى رفضه لعقد المؤتمر على أساس أن حدثا بمثل هذه الضخامة يفوق بكثير إمكانيات الكاميرون الاقتصادية الضعيفة وأن اختيار النواب الذين سيحضرون المؤتمر سيتحول إلى كابوس قومى (Clark,1993:208ff) . أما السبب الحقيقى للرفض فقد كان افتقار المعارضة للحكمة حين تعهدت بانتهاز فرصة المؤتمر لتقديم الحكومة والرئيس للمحاكمة.

و أخيرا وفى الثلاثين من يونيو ١٩٩٠ قام الحزب الحاكم برفع الحظر عن التعددية الحزبية وإنهاء الرقابة على الصحافة وإعطاء مواطنى الكاميرون الحرية فى السفر للخارج دون الحاجة للحصول على إذن من السلطات. وعليه فقد سجلت رسميا العديد من الأحزاب فى شهرى فبراير ومارس من عام ١٩٩١ ، كان منها حزب الوحدة الديمقراطية الكاميرونية Union Democratique Cameronaise (UDC) وحزب الديمقراطية الشاملة الكاميرونى Democratie Integrale du Cameroun (DIC) والجبهة الديمقراطية الاشتراكية Socialist Democratic Front (SDF) والحزب الجمهورى لشعب الكاميرون Parti Republican du Peuple Camerounais (PRCC) والحزب الليبرالى الديمقراطى Liberal Democratic Party (LDP) و أخيرا حزب التجمع من أجل الوحدة الوطنية Rassemblement pour L Unite Nationale (RUN) . ولكن إضفاء الشرعية على

التعدد الحزبى قد أعطى بيا تبريراً لاستمراره فى مقاومة عقد مؤتمر وطنى. ففى أثناء زيارته إلى باريس فى أبريل ١٩٩١ أعلن بيا عدم ضرورة عقد مؤتمر وطنى حيث إنه قد قد قبل بأهم مطالب المعارضة ألا وهو حق مواطنى الكاميرون فى التجمع والتنظيم (Afrique Contemporaine,1991:57) .

و قد أدى إصرار بيا فى النهاية إلى فوزه بالمعركة. فقد نال التعب من قادة المعارضة (وعددهم أحد عشر حزبا حينذاك) وفى يوليو ١٩٩١ تخلوا عن إضرابهم وقامو بتنظيم أنفسهم فى جبهة تضم أحزاب المعارضة عرفت باسم لجنة التنسيق القومية لأحزاب المعارضة NCCOP . وبدلا من المؤتمر الوطنى تم عقد اجتماع ثلاثى على نطاق صغير جمع كلاً من الحكومة وبعض ممثلى المعارضة المنتقين وبعض الوسطاء مثل الكاردينال تومى والسياسى المخضرم Soppo Priso لمناقشة قضية الإصلاحات وذلك فى الفترة ما بين الثلاثين من أكتوبر والسابع عشر من نوفمبر ١٩٩١ . وعليه فقد اتفق أربعون حزبا من أحزاب المعارضة البالغ عددها سبعة وأربعين مع الحكومة على تشكيل لجنة من عشرة أفراد لمناقشة مشروع الإصلاحات الدستورية، وفى مقابل قيام المعارضة بإنهاء الإضراب تعهدت الحكومة بالسماح بالتجمعات السياسية والإفراج عن المعتقلين السياسيين وإنهاء الرقابة على الصحافة. (و قد قامت الحكومة بالكاد بالالتزام بتعهداتها). وعلى الرغم من الحل الوسط الذى تم التوصل إليه فقد اعترض أحد أهم أحزاب المعارضة وهو حزب ال SDF على المفاوضات ولم يقبل بتوصيات المؤتمر الثلاثى.

و فى أعقاب الكثير من القيل والقال ما بين الحكومة والمعارضة عقدت الانتخابات التشريعية التى قاطعها ال SDF فى الأول من مارس ١٩٩٢ (وذلك بعد تأجيلها عن موعدها الأساسى فى السادس عشر من فبراير). وتمخضت الانتخابات عن فوز الحزب الحاكم RDPC بثمانية وثمانين مقعدا من إجمالى ١٨٠ مقعدا. أما حزب ال UNDP فقد فاز بثمانية وستين مقعدا، كما فاز حزب MDP بستة مقاعد. وكما كان الحال فى الجابون فقد تمكن الحزب الحاكم من إحراز فوز كبير وتمكن من تأمين الأغلبية عن طريق التحالف مع ال MDP (و حزب الكيردى القادمين من الشمال بقيادة Dakole Daessala) . وقد أيد هذا الحزب الأخير حقوق ومصالح الجماعات الاثنية من غير المسلمين وغير الفولانى فى الشمال، الذين شعروا لعدة قرون بمشاعر الاستياء من

هيمنة الطبقة العليا من الفولانى وسيطرتها على غير المسلمين فى الفترة التى سبقت قدوم الفرنسيين. وتم عقد انتخابات الرئاسة فى الحادى عشر من أكتوبر ١٩٩٢ حيث لم يتمكن بيا من الفوز بأكثر من ٤٠٪ من الأصوات. أما الانتخابات المحلية فقد تم تحديد موعدها فى الربع الأول من عام ١٩٩٤ .

التعددية الحزبية والديمقراطية: كيف تمكن الثعلب من التغلب على الشاه

لا يسعنا هنا سوى التساؤل كيف تمكن كل من بيا وبونجو من الفوز على الرغم من المعارضة الشديدة التى لقياها. وكيف تمكنا من الفوز بالانتخابات الرئاسية؟ وهل لعب العامل الاثنى دورا هاما؟ ففى كلتا الدولتين تم حظر الأحزاب التى اعتمدت على الاثنية أو التى أثارت مشاعر الاثنية الإقليمية. ففى حالة الكاميرون نص القانون رقم ٠٥٦/٩٠ الصادر بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٩٠ على رفض السماح بقيام أى حزب يمارس التفرقة على أساس الاثنية أو الإقليم أو اللغة أو الدين. اذن كيف تمكن الحزبان الحاكمان من الفوز؟ يبدو وكأن عدة عوامل قد لعبت دورا هاما فى الانتخابات الرئاسية والتشريعية مثل الموارد المتاحة للحزب الحاكم والمناورات البارعة للعملية الانتخابية بالإضافة إلى عدم توحد قوى المعارضة والعامل الاثنى والإقليمى (فى كل من الكاميرن الأنجلوفونى المتعدد اثنيا وشمال الكاميرون غير المسلم والمتعدد اثنيا هو الآخر). وكما سبق القول فقد قام كل من بونجو وبيا بعد فترة من التردد بالانضمام إلى مسيرة التعددية الحزبية بعد ما ثبت لهم عدم وجود مفر. فبونجو على سبيل المثال انتهز الفرصة وادعى أنه كان دائما مؤيدا لنظام يسمح لكل المواطنين بالمشاركة فى عملية اتخاذ القرار. وعليه فقد قام كل من الرئيسين بعقد انتخابات أو بتحديد موعدها فى الوقت الأكثر مناسبة لهم قبل أن تتمكن المعارضة من جمع صفوفها وتسوية خلافاتها.

أما فى الجابون فقد قام الرئيس بتأجيل الانتخابات التشريعية على أساس أن عدم الاستقرار وحظر التجول المفروض لا يوفران المناخ الملائم لبدء المسيرة الديمقراطية. وهنا كانت هذه المماطلة أيضا فى صالح الحزب الحاكم حيث تمكنت الحكومة فى هذا الوقت من إضعاف المعارضة باتهامها بالتآمر مع المتظاهرين وفى نفس الوقت تمكنت من استيعاب بعض عناصر المعارضة فى صفوفها. كما كان من

الواضح أن بونجو قد احتفظ بقدر من السيطرة على المؤتمر الوطنى. وعليه فعندما طالب المشاركون بتحويل هذا المؤتمر إلى مجلس نيابى، قام بونجو بتجميده ولم يعد افتتاحه إلا بعد أن تخلى معارضوه عن هذا المطلب (African Confidential, 1990 : 2-3). (و قد كان الإنجاز الأساسى للمؤتمر هو إعادة البلاد إلى التعددية الحزبية التى نص الدستور عليها). بالإضافة إلى ذلك فقد تم توزيع المقاعد التشريعية بطريقة تفيد الحزب الحاكم. وكما علق جاردينيه: لو كان توزيع المقاعد فى الجمعية الوطنية قد تم بناء على عدد السكان لما استطاع حزب ال PDG الحفاظ على الأغلبية سواء فى المجلس أو فى الحكومة (XXXIV : 1993) .

وبمقارنة القائدين لابد من ملاحظة أن بيا على العكس من بونجو كان يمكنه بالفعل ادعاء أنه من أنصار الديمقراطية. فمنذ شهوره الأولى فى السلطة تحدث بيا عن تحرير النظام السياسى فى الدولة كما سمح بصدور عدة صحف بحلول عام ١٩٨٣ . وفى أعقاب مؤتمر باميدا الذى عقد عام ١٩٨٥ أيد عقد انتخابات حزبية ومحلية فى عام ١٩٨٦ وانتخابات تشريعية فى عام ١٩٨٨، تم فيها وللمرة الأولى مشاركة أكثر من مرشح قدمهم حزب ال RDPC . و فى المناسبتين تم إقصاء حوالى ٧١٪ من الحرس القديم، وهى نتائج لم يعارضها بيا . (Azavedo,1987 : 217-230) أما الذى أوقف مسيرة بيا الديمقراطية فقد كان الانقلاب الفاشل الذى وقع فى أبريل ١٩٨٤ ومطالبة البعض بتفتيت الهيكل الوحدوى للدولة لصالح بناء دولة جديدة أو العودة إلى النظام الفيدرالى. وقد ظهر هذان التياران بوضوح خلال المظاهرات التى اندلعت عام ١٩٩٠ ضد النظام. فقد قامت حركة غرب الكاميرون الحر بالمطالبة بالانفصال السياسى التام (Yared, 1993 : 1712-1713, 28) .

أما بالنسبة للانتخابات فى الكاميرون فقد كان أمام المعارضة فرصة قوية لهزيمة الحزب الحاكم ولكنها فشلت فى ذلك لقبولها بقواعد اللعبة التى وضعها نظام الحزب الواحد. فقد تضمنت هذه القواعد جولة انتخابات رئاسية واحدة ورفض قبول أصوات الغائبين (فهناك على سبيل المثال أكثر من ستة آلاف كاميرنى يعيشون فى الولايات المتحدة وحدها كان معظمهم سيصوت لصالح المعارضة)، بالإضافة إلى عدم السماح للبالغين من عمر ثمانية عشر بالتصويت، ومعظمهم من الطلبة المعارضين للنظام الحاكم. بالإضافة إلى ذلك فقد عجزت المعارضة عن تقديم مرشح ائتلافى للرئاسة

فانقسم صوتها ما بين ستة مرشحين وهم Paul Biya, Bello Bouba Maigari, Adamou Ndam Njoya, Jean-Jacques Ekindi, Ema Out، فى الوقت الذى أضعف الداهية John Fru Ndi المعارضة برفضه خوض الانتخابات التشريعية فى مارس ١٩٩١ .

و قد أدى تصرف Fru Ndi غير الحكيم هذا إلى حرمان حزبه ذى الشعبية SDF من التمثيل فى الجمعية الوطنية قبيل عقد الانتخابات الرئاسية، مما أدى بطريقة غير مباشرة إلى زيادة قوة بيا . وبذا تمكن بيا من تصوير Fru Ndi و هو أحد أخطر منافسيه على أنه متسلق راغب فى السلطة ومرشح غير مناسب حيث أنه عارض حكمة حلفائه وأصدقائه فى المعركة. وقد أدى تعهد بيا بتمويل أى حزب جديد إلى زيادة عدد الأحزاب دونما أى تأثير سياسى يذكر. ولكن فى النهاية تركزت معركة الانتخابات الرئاسية فى ثلاثة مرشحين: Paul Biya, John Fru Ndi و Bello Bouba Maigari (الابن الروحى ل أهيدجوكما أسماه المعلقون الفرنسيون).

الانتخابات الرئاسية: الانقسامات الاثنية والإقليمية

إن تحليل نتائج الانتخابات (على الرغم من ضرورة قبولها بحرص لما قيل عن المخالفات التى شابتها) يشير إلى أن العامل الإقليمى (أو معضلة الشمال والجنوب والغرب) والعامل الاثنى فى الكاميرون (فهناك الكثير من الجماعات الاثنية فى كافة الأقاليم تطالب برفع المظالم عنها) قد لعبا دورا أساسيا، فى الوقت الذى أدت فيه الحملات الانتخابية - التى لعبت دورا ثانويا فى رأى بعض الخبراء - إلى زيادة فرص الحزب الحاكم لتحكمه فى الموارد البشرية والمادية . فعلى سبيل المثال فى أقصى الإقليم الشمالى تمكن بيا من الفوز على غريمه ابن هذا الإقليم Bouba ب ٤٧,٧٪ فى مقابل ٤٢,٩٪ على حين تمكن Ndi من إحراز المركز الثالث والفوز فقط ب ٤,٢٪ (Jeune Afrique,1992:1662:19) . أما فى الإقليم الشمالى وهو الإقليم الذى انتسب إليه Bouba فقد أحرز بيا المركز الثانى بنسبة ٤٢,٩٪ من الأصوات، على حين فاز Bouba بالمركز الأول بنسبة ٥٠,٤٪ وجاء Fru Ndi فى المركز الثالث بنسبة ٣,٢٪ . وقد شهدت مقاطعة Adamaoua هى الأخرى نسبًا مماثلة.

أما المقاطعة الوسطى فقد تمكن بيا من الفوز بها حيث أحرز ٧١٪ من الأصوات على حين فاز Bouba ب ٩٪ و Fru Ndi ب ١٨,٦٪ من الأصوات. أما الإقليم الجنوبي والمكون من عدة جماعات اثنية فقد اكتسحه بيا حيث فاز ب ٩٤,٨٪ من الأصوات في حين فاز Fru Ndi ب ٣,٥٪ و Bouba ب١,٢٪ من الأصوات (Jeune Afrique, 1992 : 1662 : 19) . وفي الإقليم الشرقي تمكن بيا من إحراز هامش فوز مناسب على منافسيه حيث فاز ب ٦٨,٥٪ في الوقت الذي فاز فيه Bouba ب ٢١,٦٪ و Fru Ndi ب ٦,٦٪. أما أرض المعركة الحقيقية فقد كانت في الغرب والجنوب الغربي والشمال الغربي والمقاطعات الساحلية حيث واجه المرشح الحاكم منافسة شرسة. فقد كانت النتائج كما يلي في المقاطعة الغربية: فاز Fru Ndi ب ٨٨,٦١٪ و Biya ب ٩,١١٪ و Bouba ب ٢٪ من الأصوات. أما في المقاطعة الساحلية ففاز Fru Ndi ب ٦٧,٧٪ و Bouba ب ١٤,٤٪ وجاء Biya في المركز الثالث ب ١٤,٣٪ من الأصوات. وفي الإقليم الجنوبي الغربي كانت النتائج كما يلي: Fru Ndi ٥١,٦٪ و Bouba ٢٤,١٪ و Biya ٢١,٤٪ ، واخيرا في الإقليم الشمالي الغربي فاز Fru Ndi ب ٨٦,٣٪ من الأصوات وجاء Biya في المركز الثاني ب ٤,٦٪ ثم تلاه Bouba ب ٣٪ من الأصوات.

أما بالنسبة للدور لذي لعبته الولاءات الاثنية فقد أشارت نتائج الانتخابات إلى أن المرشحين قد اعتمدوا أكثر على الانتماءات الإقليمية (حيث قامت الجماعات الإثنية المختلفة بتجميع أصواتها لمرشح واحد) ، فكان التصويت أحيانا خاليا تماما من أية صبغة اثنية. من ناحية أخرى أشارت النتائج في كل من الغرب والشمال الغربي والساحل والجنوب الغربي حيث تحيا جماعات اثنية متعددة كما هو الحال في سائر أنحاء البلاد إلى أن شعبية Fru Ndi السياسية وتحديه الحقيقي ل Biya لم تعتمد على الاثنية بقدر اعتمادها على المظالم التي شعرت بها المناطق الأنجلوفونية وهو ما يفسر هزيمة Biya والكاريزما الشخصية التي تمتع بها مرشح ال SDF . وعليه فقد عجز Biya عن إعادة إحياء المحور الغربي - الشمالي الذي خلقه سلفه Ahidjo و الذي كان كفيلا بتأمين نصر ساحق له (Jeune Afrique, 1992 ; 1662 : 19) . ولكن من ناحية أخرى لا يمكن القول أن مظالم الأقاليم الإنجلوفونية قد لعبت دورا هاما في الانتخابات في الغرب حيث أن ال Bamileke الذين صوت أكثرهم لصالح Fru Ndi هم من المتحدثين بالفرنسية.

ومن الغريب أن Fru Ndi لم يتمكن من الفوز على بيا فى الشرق والوسط والجنوب وفى إقليم Adamaoua و فى الأقاليم الشمالية. فيقال أن بيا تمكن من الفوز بالمناطق التى يسيطر عليها الفونز التقليديون فى غرب الكاميرن واللاميدات فى الشمال وأيضا مدينة Garoua وهى معقل الفولانى المسلمين ومسقط رأس كل من Ahidjo و .Bouba (Jeune Afrique,1992:1662:19) . أما عدم قدرة Biya على اختراق قاعدة Fru Ndi الانتخابية ونتائجه الضعيفة فى معقل Bouba فيمكن إرجاعها إلى كونه جالسا على كرسى الحكم وأيضا إلى إستراتيجية حملته الانتخابية. ومن أجل مواجهة Bouba فى الشمال و Fru Ndi فى الغرب قام Biya باستخدام شخصيات بارزة مثل رئيس الوزراء H.Ayatou والسيدة Yaou Ayssatou (وزيرة شئون المرأة) بالإضافة إلى Simon Achide Achu (رئيس الوزراء الحالى). وفى ضوء نتائج الانتخابات نرى أن Horowitz قد جانبته الدقة عندما وصف Paul Biya بأنه يترأس حكومة يؤيدها ال Beti وال Bulu ويعارضها الآخرون (Horowitz,1993:22) . فلايزال Biya يتمتع بقاعدة تأييد واسعة خاصة ما بين الجماعات الاثنية فى الجنوب والوسط والشرق وأيضا الشمال غير المسلم من غير أعضاء جماعة الفولانى أو من يطلق عليهم الكيردى.

كما كانت المنازعات السياسية فى صفوف المعارضة وتحول عدد كبير من أعضاء ال UPC إلى حزب ال RDPC وتأكيد Biya المستمر بأنه المرشح الوحيد القادر على الحفاظ على الاستقرار والإصلاح الاقتصادى ، إضافة إلى سيطرته على وسائل الإعلام (جهازى الراديو والتلفزيون) كلها عوامل ساعدت على إحرازه هذا الفوز خاصة ما بين النخبة الحاكمة والمقاعد القوية التى يتمتع بها فى الإقليم الجنوبى. أما العمال والطلبة والعاطلون فقد قيل عنهم أنهم انضموا إلى الزعيم وهو اللقب الذى كان يطلق على Fru Ndi . و بوجه عام ففى كل من الكاميرون والجابون تمكن الرئيس وحزبه الحاكم من الفوز بفضل قدرتهم على التلاعب بعملية الانتخابات التعددية وبإيجاد الموارد اللازمة لبدء حملة انتخابية وجذب الولاءات لا نتيجة لخلفيتهم الإثنية. ف Biya لم يكن ليفوز بالانتخابات لو إعتمد على جماعته الاثنية التى تشكل أقل من ١٥٪ من السكان. إلا أنه لا يمكن إنكار أنه قد قام بمناورات بارعة لتعبئة بعض الجماعات الاثنية فى السر والعلانية خاصة فى الجنوب الشرقى والشرق وأجزاء من الشمال، وبالمثل قام منافسوه بنفس هذه المناورات فى معاقلهم الانتخابية.

أما فى الجابون فما كان بونجو ليفوز إذا ما لجأ فقط لجماعته الاثنية التى تكون أقل من ١٠٪ من السكان. فاذا ما افترضنا أن نتائج الانتخابات فى الجابون تعكس صورة صحيحة نجد أن بونجو كان لابد وأن يعضد قاعدته التأييدية فى جميع أنحاء البلاد من أجل ضمان الفوز. وبالمثل فإن كفاءة استخدامه لوسائل الإعلام (على الرغم من حصول المرشحين الآخرين على نصيب متساو من وقت الحملات التلفزيونية) ومناوراته الدعائية البارعة واستخدامه الرموز من خلال وضعه صورته ورمزه الحزبى على ملابس الرجال والسيدات والنظارات والساعات التى عرفت باسمه وغيرها من الخطط الانتخابية الأخرى مثل حملته بالطائرات المروحية. أما قائد حملته الانتخابية فكان رئيس الوزراء من الفانج Casemir Oye Mba الذى انتقل إلى مسقط رأسه ليحث السكان على التصويت لصالح الرئيس المحنك.

و لكن للأسف وكما كان الحال فى الكاميرون فقد انقسمت المعارضة على نفسها على أسس حزبية وأحيانا اثنية. فقد رشح حوالى أحد عشر شخصا أنفسهم ضد بونجو، ومعظمهم أعضاء سابقون فى الحكومة لا يختلفون إيديولوجيا بعضهم عن البعض. والمرشحون التالية أسماؤهم لم يقم أى منهم بعرض برنامج محدد، فكان منهم: Paul Mba Abessole البالغ من العمر ٥٤ عاما وأحد أهم منافسى بونجو وهو زعيم حزب ال RNB الذى رفض المشاركة فى الجولة الثانية من انتخابات الجمعية الوطنية ، و Jules Aristide Bourdes Oguiliguende البالغ من العمر خمسة وخمسين عاماً وهو مرشح مستقل كان عضوا فى كل حكومة منذ عام ١٩٧٦ حتى ١٩٩٠ ورئيس الجمعية فى عام ١٩٩٠ وهو المرشح المفضل للجامعيين والمهنيين، و Marc Saturnin Nan Nguema البالغ من العمر تسعة وخمسين عاماً مرشح حزب الليبرالى الديمقراطى PLDالذى تفضله أيضا النخبة الجامعية لحصوله على عدة درجات دكتوراة والمستشار الرئاسى السابق حتى عام ١٩٩٠ والمندوب الجابونى السابق للأمم المتحدة وأحد رجال شركة Elf-Aquitaine للبترول. وأيضا Leon Mebane (٥٩ عاما) رئيس الوزراء السابق (١٩٧٥ – ١٩٩٠) مستقل ، Jean-Pierre Lemboumba Lepandou (٥٤ عاما) وزير المالية السابق (١٩٨٠ – ١٩٩٠)، وهو من الأثرياء ويمثل حزب الجابون للوسط المستقل Parti Gabonais du Centre Independent (PGCI) ذو القاعدة الاثنية فى مقاطعة Haut-Ogooue وهى المقاطعة التى ينتمى إليها بونجو أيضا، ثم Adrien Nguemah Ondo (٦٠ عاما) كان يعيش منفيا فى فرنسا حتى عام ١٩٩٠ وهو مرشح Morene Unioniste

وتم انتخابه نائبا لرئيس الجمعية الوطنية، و Pierre-Louis Agondjo Okawe (٥٧ عاما) مرشح الحزب التقدمي الجابوني Parti Gabonais du Progres (PGP) وهو أول محام جابوني يمثل حزب قاعدته في Port-Gentil ، و Alexandre Sambat (٤٥ عاما) وهو عالم نفس ووزير دولة سابق (١٩٨١ - ١٩٩٠) وسفير الجابون السابق في الولايات المتحدة ومستقل، ثم Didjob Divungi Di Ninge (٤٧ عاما) وهو مهندس كهرباء ومدير سابق بهيئة مياه وكهرباء الجابون ومرشح حزب التحالف الديمقراطي الجمهوري ADR، و Pierre-Clarver Magange Moussavou (٤١ عاما) مرشح الحزب الاجتماعي الديمقراطي PSD وهو اقتصادي وموظف سابق بصندوق النقد الدولي رئيس جهاز المحاسبات السابق، و Simon Oyono Abaa (٦٤ عاما) وهو دبلوماسي ويمثل -More na-Originel (أقدم حركات المعارضة للحكومة وتم تأسيسها عام ١٩٨١) والذي عرف أحيانا باسم مانديلا الجابون لسجنه فترة طويلة إبان حكم Leon Mba (١٩٦٤ - ١٩٦٩) وحكم عمر بونجو (١٩٨١ - ١٩٨٥) ، ثم Leon Mbou Yembi (٤٧ عاما) دكتوراة في الفلسفة وعضو الجمعية الوطنية ويحمل شعار المنتدى الأفريقي لإعادة البناء FAR (fall 1993 : 36-39) .

وكما كان الحال بالنسبة ل Biya وعلاقته ب Fru Ndi في الكاميرون، فقد كان الأب Abessole هو أخطر المنافسين على بونجو، حيث قام بالتشكيك في نتيجة الانتخابات فور صدورها في التاسع من ديسمبر ١٩٩٣ وقدم دعوى أمام المحكمة الدستورية إلا أنها لم تقبل. وقد أسس الأب Abdessole حملته على أساس قيمي بحت فنادى بحقوق الإنسان وترفع عن مهاجمة الرئيس. ولكن أتباعه من الفانج انقسموا على أنفسهم لوجود عدة مرشحين آخرين من الفانج . ويعتقد بعض المحللين الفرنسيين أن سبب هزيمته في الانتخابات يرجع إلى خوف الجماعات الأخرى من هيمنة الفانج على الجهاز التنفيذي (Fall 1994 : 36-37) . أما ثاني المرشحين شعبية وإن كان لم يحظ سوى ب ٤٪ من الأصوات فكانا Pierre-Louis Agondjo و Pierre-Claver Maganga Moussav .

ويجدر الإشارة هنا إلى الدور الذي لعبته الولايات المتحدة بتدخلها السافر في شئون الكاميرون الداخلية والذي ساعد في فقدان Fru Ndi لمصداقيته في نظر بعض مواطنيه . فقد قامت سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية فرانسيس كوك بالنيابة عن

حكومتـها بالتخلى عن البروتوكول الدبلوماسى وذلك بتأييد مرشح ال SDF الرئاسى علانية بل وبإمداده بالمشورة السياسية والموارد مثل أجهزة الاستقبال والإرسال التى حملها أعضاء حملته وقد شجع تأييد الولايات المتحدة ل Fru Ndi كلاً من بريطانيا وألمانيا على انتهاج سلوك مماثل . ونفس هذا الانتقاد ينطبق على فرنسا التى أيد سفيرها رئيس البلاد فى حملته . كما قيل أن فرانسوا ميتران قد أعلن صراحة عدم قبوله برئيس أنجلوفونى للكاميرون . أما فى الجابون فقد مد الأمريكيون حزب الأب Abessole بتسهيلات فى مجال البث الإذاعى .

وحقيقة أن الكاميرون بدأت أولى خطواتها تجاه نظام ديمقراطى فى أعقاب مؤتمر ثلاثى بدلاً من مؤتمر وطنى كما كان الحال فى الجابون لم يؤثر فى النتيجة النهائية (Lemarchand 1992 : 181) . وباستخدام مصطلحات Lemarchand يمكن التعقيب على المحصلة النهائية لتجربة كل من الكاميرون والجابون بأنها غير كافية سواء استخدمت صيغة اللجنة الثلاثية كما كان الحال فى الكاميرون أو صيغة التغيير "من أعلى" أو "من أسفل" كما كان الحال فى الجابون . ولكن يفترض أن النموذج الثلاثى الذى اتبع فى الكاميرون يعطى مساحة أكبر للأخذ والعطاء وذلك فى أعقاب محاولات حكومية لفرض أولوياتها على المعارضة . ولكن قبول المعارضة فى الكاميرون بهذه الصيغة يعد فى حد ذاته نصراً جزئيًا للرئيس فى معركته من أجل الحفاظ على وضعه السياسى فى البلاد . أما فى الجابون وعلى الرغم من أن الصيغة كانت مفروضة عليه من أسفل ، إلا أن بونجو تمكن من الإمساك بزمام الأمور وسحب البساط من تحت أقدام المعارضة فهو لم يتم فقط مدة رئاسته ولكنه رشح نفسه لفترة ثانية . ولكن مع الأسف فأخطاء المعارضة فى الكاميرون قد تكررت مرة ثانية فى الجابون على نطاق أوسع . فتعدد مرشحى الرئاسة قد أتاح للرئيس اكتساح معارضيه مؤكداً تنبؤات العديد من المحللين . فقد علق أحد هؤلاء المحللين قائلاً : "فى هذه الأوقات الصعبة التى تفاقمت فيها الأزمات والمشاكل الاقتصادية والتى ضعف فيها هيكل الدول الأفريقية ذاته ، يظل بالنسبة لعدد كبير من مواطنى الجابون عمر بونجو رمزًا للاستقرار والسلام" فهو يظل فى نظر الكثيرين الوحيد القادر على الحفاظ على "التوازن الاثنى الهش" فى الدولة (Limam, 1993 : 30) .

الخلاصة

الاثنية مفهوم مراوغ خاصة إذا ما عضدته قضايا التهميش الإقليمى والاختلافات الدينية كما كان الحال فى الكاميرون. وعلى الرغم من سهولة تحديد نمط واضح للولاءات التى ارتبطت بنشأة الأحزاب، إلا أنه من الصعب تحديد ما إذا كان العامل الاثنى أكثر أهمية من الشعور بظلم التهميش والإهمال الإقليمى خاصة عندما يتم تقسيم جماعة اثنية أو إقليم ما عن عمد لمحاربة الانتماءات الإقليمية . فهكذا كان الحال فى شمال الكاميرون وهى منطقة هيمنت عليها نخبة من قبائل الفولانى (Azarya,1978) عندما قام Paul Biya بتقسيمه إلى ثلاث مقاطعات فى عام ١٩٨٣ . وقد قامت Naomi Chazan بتحديد ستة أنماط مختلفة من الظاهرة الاثنية فى مناطق مختلفة من العالم، ألا وهى وجود تجمعات اثنية ضخمة، وتحلل الجماعات الاثنية الكبيرة ، تشجيع التعامل الاجتماعى فى الوحدات الصغرى التى تجمعها صلات قرابة، بالإضافة إلى ظاهرة التقسيم الاثنى الإقليمى والمحليات التى تخلقها الاثنية وأيضا الاثنية القائمة على الدين وأخيرا هيمنة مفهوم الطبقة على مفهوم الجماعة الاثنية (Chazan,1986:148) .

و للأسف الشديد فان المنظور الاثنى الذى وضعته Chazan موجود بصورة أو بأخرى وأحيانا بطريقة مركبة فى الكاميرون (فالشمال المسلم قد انقسم على يد Biya ، كما تجمعت جماعات البيتى والبولو فى الجنوب) وهو موجود بدرجة أقل أيضا فى الجابون. ففى الجابون تطابقت مع الإقليمية ، ولكن فى حالة الجابون وعلى الرغم من عدم لعب الدين دورا يذكر، الا أن الفانج قد تحللوا داخليا نتيجة لهجراتهم السابقة والمعاملة الإقليمية المتميزة التى لقيتها المجتمعات النهرية. ففى الجابون عانت جميع الجماعات الاثنية التى تحيا فى مناطق الغابات بعيدا عن ليبرفيل و Port-Gentil وفرانسفيل وغيرها من المراكز الحضرية من الاضطهاد على يد النخبة الحاكمة من ال Bang-Mpongwe أو ال Teke . و لكن فى حالة الأغلبية من الفانج لا صحة هناك لحجة إقصائهم عن السلطة حيث أن هذه الجماعة قد سيطرت على الساحة السياسية منذ الأربعينيات وحتى نهاية حكم Mba . ولايزال الفانج يحظون بمكانة عالية فى حكومة بونجو بفضل كفاءتهم ومهاراتهم. أما فى الكاميرون فترى الجماعات الاثنية المقيمة فى مناطق السافانا أنها جماعات مهملة يتجاهلها الشرق الفرانكوفونى بسبب تراثها الأنجلوفونى حيث أنهم كانوا تحت الاستعمار البريطانى (Memorandum,1985:1) .

و لكن لم يحـدث فى أيـة مرحلة تاريخية أن لعبت الخلافات الاثنية وحدها دورا فى اندلاع أعمال عنف أو فى وقف المسيرة الديمقراطية. فالقادة هنا لم يقوموا بإشعال المشاعر الاثنية كما كان الحال مثلا فى كينيـا. وهنا يعلق Claude Ake معترضا على ما يقال من أن التوجـه الديمقـراطى سيؤدى لا محالة إلى إشـعال العامـل الاثنـى : " الخلافات الاثنية لا تؤدى إلى القتال إلا عندما تسيس ، وعملية التسييس هذه تقوم بها النخب من أجل الوصول إلى السلطة والتأييد السياسى. كما ينتفع القادة أيضا من استغلال الإثنية، فبعد قيامهم ببث بذور الفرقة الاثنية يلوحون بالخطر الاثنى ليبرروا سلطوية نظمهم (Ake, 1991 : 34) .

ومن ناحيـة أخرى لا يكفى أن يولد حزب فى إقليم مـا أو على يد قـادة ينتمـون لجماعة اثنية معينة لكى يقال أن هذا الحزب قبلى (وهو مفهوم جار عليه الزمن)، على الرغم من رأى Ake أن Biya قد استغل بالفعل المشاعر الإثنية فى حملته." فالرئيس الكاميـرونى Paul Biya قد دافع عن احتكار حزبه الحركة الشعبيـة الديمـقراطية للكاميرون للسلطة باستخدام نفس المنطق" وذلك بالتأكيد على دور الحزب الطليعى فى خلق كاميرون موحد خال من الانقسامات الاثنية واللغوية والدينية (Ake,1991:34) . فادعاء أن خطاب الرئيس Biya كان يهدف إلى إشعال واستغلال الصراع الاثنى هو مرادف للادعاء بأن الحملات المناهضة للعنصرية هى نفسها عنصرية. فعلى العكس قد أبدى العديد من المحللين دهشـتهم لقلة أحداث العنف الاثنى فى الكاميـرون بصرف النظر عن بعض الأحداث الاستثنائية مثل أحداث ١٩٦١ و١٩٦٧ التى لقى فيها أكثر من ٢٥٠ من قـبـائل ال Bamileke مـصـرعـهم فى Sangemelima و Tombel أثناء الصراع على السيطرة على التجارة وعلى ملكية الأراضى (DeLancey,1989:26) . وهنا يعلق Jonathan Derrick أحد ناقدى النظام الحاكم فى الكاميرون قائلا:

عادة مـا تحيا الجماعات الاثنية فى الكاميرون فى سلام وانسجام. وحتى فى الأحيان التى تثور فيها الخلافات لا تصل إلى التطرف. فأسوأ المخاوف من اندلاع العنف الاثنى فى أزمة ١٩٩١ لم تتحقق. ففلسفة أهيدجو قامت على "مثل وقيم الوحدة" التى تتناقض تماما مع المشاعر الاثنية (وهى فلسفة استمرت فى الفترة التى تلت حكم أهيدجو. (١٩٨٩ : ١٦٨) .

وعليه فغياب حمامات الدم التى تنبأ بها البعض – وخاصة المراقبين الفرنسيين – فى وسائل الإعلام عقب إعلان أهيدجو اعتزاله كان بمثابة صفعة لكل من تنبأ بالتيارات والتوجهات الاثنية فى أفريقيا.

و فى محاولة لفهم الدور الذى تلعبه الاثنية يبدو Ake و كأنه يضع يده على بيت الداء عندما يتهم القادة بإشعال العنف الاثنى فى القارة. فالأمثلة فى كل من كينيا وجماعة ال Kalenjin و زائير حيث يتكون الجيش من جماعة الرئيس الاثنية كلها تشير إلى دور الرؤساء فى إشعال المشاعر الاثنية، بالإضافة إلى دور هؤلاء الرؤساء فى استغلال هذه المشاعر من خلال تخطيطهم للصدامات الاثنية لوقف مسيرة التحول الديمقراطى فى البلدين. أما فى حالة الكاميرون والجابون فالاثنية هى واقع حتمى ولكن أحداً من القادة هناك ومنهم Fru Ndi و Bouba لم يحاول تعبئة جماعته الاثنية وحدها. فالعنف الذى اندلع فى الدولتين لم يكن اثنيا بقدر ما كان تعبيرا عن السخط والإحباط اللذين شعرت بهما شعوب الدولتين من جراء سياسات القادة الديكتاتورية والأداء الاقتصادى المتواضع. أما ضحايا العنف فى Bamenda فلم يقتصروا على أبناء جماعة اثنية بعينها أو إقليم بعينه بل كان ذلك نتيجة للصدامات مع قوات الشرطة حين استمرت المعارضة فى عصيان أوامر الحكومة الظالمة بمنع الإضرابات ومسيرات الاعتراض.

أما فى الجابون فقد تعامل النظام بوحشية مع كل من وجه له اتهام بمحاولة قلب ظام الحكم أو شل اقتصاد البلاد خاصة فيما يختص بمصادر ونقل النفط حول ميناء Port-Genti سواء كان من الفانج أو ال Teke أو ال Mpongwe أو ال Bapounou أو ل Eshira . و على حين أن العامل الاثنى الذى ألب الفانج على ال Bateke كان موجودا (Bratton and Van de Walle, 1992 : 50) إلا أن انتخابات الجابون لأعوام ١٩٩ – ١٩٩٣ لا يمكن أن توصف بأنها اثنية أو قبلية، كما لا توجد دلائل على أن لقادة السياسيين قد لعبوا دورا مشابها للدور الذى لعبه Moi فى كينيا كما لمح بعض لمحللين الفرنسيين (Soudan, 1992 : 1659 : 9-10) . بل على العكس ففى الجابون كان ناك عدة مرشحين متنافسين من نفس الجماعة الاثنية منهم ثلاثة من الفانج واثنان ن ال Teke . وبالرغم من أن كل من بيا وبونجو قد عملا على ألا يفقدا قاعدتهما اثنية، ألا أن أيّاً منهما لم يلجأ للخطابات النارية التى تشعل المشاعر الاثنية. ولكنهما

استخدما حجة أن فى حالـة فـوز منافسيهم فإن حـدة الولاءات الاثنيـة ستزداد مما سيؤدى إلى عدم الاستقرار.

ردود الفعل المؤسسية والدستورية للتحدى الاثنى

بغض النظر عن سلوك القيادات، يرى البعض أن زيادة حدة المشاعر الاثنية فى أفريقيا بوجه عام وفى الكاميرون والجابون بوجه خاص يرجع إلى غياب حلول مؤسسية ودستورية لهذا التحدى. فالتغييرات الوزارية العشوائية وخلق فرص جديدة واحتجاز بعض المناصب (مثل رئاسة الوزارة أو منصب نائب رئيس الوزراء أو رئاسة الجمعية الوطنية أو نيابتها) ليست بحلول لأنها تستند إلى نزوات الحاكم. وبمجرد خروجه من الحكم ستنتهى هذه الحلول وإن كان هذا لم يحدث فى كل من الكاميرون والجابون. وكما يقول Wunsch " عندما تعجز القيادة السلطوية عن الحفاظ على التوازن، تحدث أحيانا ردة إلى السياسات القبلية " (Wunsch,1990:60) ، وإن كان هذا التحول لم يحدث بعد فى الكاميرون أو فى الجابون. ولهذا فمن الأهمية بمكان أن يتم وضع هياكل دستورية وآليات يمكن معها منع هيمنة جماعة اثنية بعينها على حساب الجماعات الأخرى. فوقت الضمانات الدستورية قد حان ليتزامن مع المسيرة الديمقراطية.

و السوابق التاريخية تؤكد أن نظم الحزب الواحد ترفض مبدأ التمثيل الاثنى أو الإقليمى وتلجأ بدلا من ذلك إلى محاولة عقد صفقات خلف الأبواب من أجل توزيع المزايا السياسية والاقتصادية على أهم القادة (على أساس اثنى) والأقاليم والمصالح (Bayart, 1980 : 169; Wunsch,1990:89) . وقد أدى هذا بدوره إلى خلق ثقافة سياسية – اثنية حيث يتوقع الساسة فى الجابون على سبيل المثال ألا يقدم الزعيم كما يطلق على بونجو على تعيين أحد أفراد ال Teke فى منصب رئيس الوزراء أو نائبه وألا يقدم بيا على تعيين أحد الأنجلوفونيين أو الفولانى المسلمين فى منصب رئيس الوزراء أو نائبه (Soudan,1992:1659:9) .

أما التعامل مع ال Bamileke فى الكاميرون فلم يكن بالأمر الصعب بالنسبة لبيا وذلك لاشتغالهم بالأعمال الحرة وهو قطاع يقع تحت سيطرة الدولة ، مما يعطى كلاً من الرئيس وأفراد ال Bamileke مساحة للمناورة والضغط لقدرة كل منهما على التأثير

على الآخر. وهو ما يفسر وجود عدد من ال Bamileke فى المناصب العليا بالحكومة على الرغم من علاقاتهم المتوترة بالنظام. ويمكن القول أن بيا كان أقل ميلا من أهيدجو فى استخدام العامل الاثنى والإقليمى كما توضح لنا حالة ال Bamileke ، (Coplin and O Leary, 1992 : B-3) . ولكن الحلول غير المؤسسية وغير الملزمة دستوريا ليست سوى مسكنات مؤقتة تتميز بها النظم الديكتاتورية التى يحاول الأفارقة التخلص منها.

لقد حاول الكثير من المفكرين تعميم الحلول الفيدرالية والتمثيل النسبى لمواجهة التحدى الذى تمثله الاثنية، وذلك على الرغم من أن الواقع الأفريقى الآن يؤكد استحالة تطبيق حلول موحدة على القارة كلها . ففى تشاد مثلاً قد تؤدى الفيدرالية كما يمثلها النموذج الأمريكى – بمعنى حق الولايات فى عصيان أوامر الحكومة الفيدرالية – إلى تقوية النزعات الانفصالية فى الجنوب ، كما قد تؤدى إلى تقوية أواصر العلاقات بين الشمال وليبيا بدلاً من إحداث تقارب بين الشمال والحكومة المركزية فى نجامينا . والأوضاع فى الكاميرون بدورها لا تشجع على الحل الفيدرالى حيث أن الغرب يتمتع بموارد اقتصادية أكثر من قطاع شرق الكاميرون سابقًا وحيث أن النزعات الانفصالية قوية هناك .

أما فى الجابون وهى إحدى أصغر الدول الأفريقية فصور الفيدرالية المتطرفة لن تجدى وذلك على الرغم من إحساس بعض الجماعات الاثنية بالظلم الواقع عليها من حكومة بونجو ومن هيمنة الفانج فى الماضى . وقد أعرب W. Arhur Lewis عام ١٩٦٥ عن اعتقاده أن الحل الفيدرالى هو أفضل الحلول بالنسبة للانقسامات الاثنية والإقليمية فى أفريقيا مهما صغر حجم الدولة . "فكل المطلوب هو قدر معقول من نقل السلطة إقليميًا" (Lewis, 1965 : 55) . وبالفعل فعلى الرغم من الاختلافات فقد ينجح نموذج المشاركة فى السلطة المؤسس دستوريًا فى بعض الأحيان . ولكن لب الموضوع هنا هو أن أهم المشاكل التى تعانيها الدول الأفريقية هى ظاهرة احتكار السلطة والتوزيع غير المتساوى للموارد فى الحكومة المركزية (وتركزها فى يد السلطة التنفيذية أى الرئيس) . وفى ظل مثل هذه الظروف يتبين لنا أن الفيدرالية فى بعض الأحيان والاستقلال الإقليمى النسبى فى أحيان أخرى ومزيد من اللامركزية فى معظم الحالات على أن يتم تأسيسها والنص عليها فى الدستور هى حلول بديلة لابد وأن تؤخذ جديًا فى الاعتبار لمواجهة تحديات الاثنية والإقليمية .

وماذا عن التمثيل الاثنى النسبى ؟ من الطبيعى أن يؤدى تطبيق مثل هذه السياسة فى الكاميرون التى تؤوى أكثر من مائتى جماعة اثنية إلى المزيد من المشاكل . فمثل هذا التمثيل النسبى سيقف بالضرورة حجر عثرة أمام جهود التنمية حيث ستصعد الجماعات التى كانت مهملة في الماضى لتملأ بحكم القانون مناصب ووظائف هى غير مؤهلة لشغلها كما كان الحال فى أوغندا وبوروندى وغينيا وغانا (Wunsch and Olowu, 1990 : 59 - 60) . ثانيا - فالتمثيل النسبى الاثنى سيكون معقداً مما قد يؤدى إلى إيقاف مسيرة الديمقراطية خاصة فى هذه المرحلة من التنمية الأفريقية (Lardeyret, 1991 : 32) . ثالثا - فى الوقت الذى يرغب فيه القادة الأفارقة فى القضاء على الانقسامات الإثنية فان إعطاء الجماعات الاثنية حصصا تمثيلية سيؤدى بالضرورة إلى إزكاء المشاعر الاثنية مما سيؤثر بالسلب على عملية بناء الأمة. ولكن على الرغم من هذه المشاكل فهناك صور من التمثيل غير النسبى التى يؤمنها الدستور تبدو ضرورية من أجل تهدئة المظالم الإثنية.

وهنا وتأكيدا على ما عبر عنه W.Arthur Lewis يشير Horowitz إلى إمكانية خلق "مجموعة آليات لتقليل الصراعات" يكون منها "نظم انتخابية لخلق حوافز للتعاون ما بين الجماعات الاثنية ولعقد تحالفات قبيل الانتخابات من أجل ضمان أكبر قدر من الأصوات". ويعضد هذا تبعا للظروف " خطوات من أجل تأسيس نظام فيدرالى أو استقلال إقليمى" (Horowitz, 1993 : 36-37) . يؤكد أيضا Horowitz أن الائتلافات القائمة على المصالح ما بين الجماعات الاثنية قبيل الانتخابات لابد وأن تصير جزءا من العملية الديمقراطية حيث أنها ستؤدى إلى القضاء على العامل الاثنى. ومن الممكن أيضا تخيل أنه بنضوج الديمقراطية فى أفريقيا ستزداد احتمالات تغلب قوى المجتمع المدنى الآخذة فى النمو على أية مشاعر اثنية. وبالفعل فالقضايا الإقليمية الهامة مثل النمو المتزايد للمناطق الأنجلوفونية فى الكاميرون والمناطق المهمشة فى الجابون أكثر إلحاحا من المظالم الاثنية .

و لكن على الصعيد الواقعى ، وكما هو الحال بالنسبة لقضية العنصرية فى الولايات المتحدة والتى تعد قضية ممتدة وباقية حيث أن العنصر أو العرق يعد موضوعا غير منطقى حيث لا يمكن وضع تشريع يحكم المشاعر، لابد وأن يعترف المفكرون أن التنافس الاثنى باق لا محالة. ولأن الدول الأفريقية السلطوية لم تتمكن من تحقيق أية إنجازات تفخر بها، فالخطوات الدستورية مثل الفيدرالية قد لا تنجح تماما فى وضع حد للخلافات الاثنية ولكنها على الأقل ستقلل منها أو ستوجهها. وكما يعلق Ghia Nodia :

لا يمكن إنكار أو تجاهل العنصر الاثنى تماما ولكن يمكن استئناسه إذا ما تم التعامل معه بوسائل منطقية. فالشعور بالفخر بالأسلاف والتاريخ المجيد والتقاليد العريقة واللغة المشتركة والثقافة الراقية وغيرها كلها يمكن تحويلها إلى تقدير إيجابى للمؤسسات والإنجازات التى يحققها الكيان الديمقراطى (بدلا من الكيان أو الهوية الاثنية) (١٩٩٢ : ١٥).

فمعظم المفكرين يتعجلون الخلاص ويشعرون أحيانا بالضيق من أحوال القارة متناسين أن الزمن عامل إيجابى. ولعل من الحكمة تذكر أن النظم الغربية ومؤسساتها الديمقراطية التى يسعى الأفارقة إلى نقلها كانت نتاج قرون من التجارب بل ونشأت كلها على أنقاض نظم سياسية سلطوية.

فالمشاعر الاثنية لا يمكن محوها تماما بل ويجب عدم محاولة ذلك حيث أنها توفر للفرد الإحساس بالأمان والهوية الشخصية كما هو الحال فى الولايات المتحدة حيث يحرص اليهود والإيطاليون واليونانيون على الحفاظ على هويتهم الاثنية . فالاثنية لا تصبح عاملا سلبيا إلا إذا اتخذت شكلا متطرفا ومهيمنا يترتب عليه إقصاء واستبعاد الجماعات الأخرى. والتحدى الماثل أما القادة فى الجابون والكاميرون هو كيفية توجيهها بحيث تصير عاملا إيجابيا يؤدى إلى إثراء الأمة لا إلى تهديد وجودها. فالضمانات الدستورية والتوزيع المتوازن للموارد الاقتصادية وبرامج التنمية فى جميع أنحاء البلاد مع نشر التعليم الجيد (و الذى يؤدى إلى تقوية الحس القومى) بالإضافة إلى إعطاء الأقاليم قدراً من السلطات والضمانات الدستورية للتمثيل المتوازن على مستوى السلطة التنفيذية لضمان عدم هيمنة جماعة اثنية معينة (أسوة بالدستور النيجيرى لعام ١٩٧٩ الذى حظر انتخاب رئيس ونائب رئيس من نفس الجماعة الاثنية) كلها آليات من شأنها أن توجه الخلافات والصراعات الإثنية. فالبدء فى اتخاذ مثل هذه الإجراءات السياسية الملموسة الآن من شأنه أن يلعب دورا إيجابيا خاصة وأن ديمقراطية التعددية الحزبية ستفتح الطريق أمام التعبير الحر عن الرأى وستشجع مبادرات خلق مجتمع مدنى قوى وضمان العدالة فى توزيع الموارد القومية.

و أخيرا يبقى التعليق على أن Arthur Lewis كان من رواد فكرة أن الحكومات الائتلافية التى لم يكن لها وجود يذكر فى أفريقيا هى بمثابة حافز للديمقراطية وهى بديل لديمقراطية الأغلبية السائدة فى القارة. ومن أجل ضمان ديمقراطية ناجحة تعيد

تشكيل الأقاليم على أسس تعددية اثنيا وتضمن وجود جهاز قضائى مستقل لابد من سن قوانين عادلة كما يشير Lewis من أجل " القضاء على محاولات بث بذور الفرقة بين الجماعات (سواء كانت قبائل أو جماعات دينية أو عرقية) أو دعاوى الانفصال (كما كان الحال فى شرق الكاميرون) أو محاولات قلب نظم الحكم الديمقراطية" (Lewis, 1965 : 77) .

و بوجه عام:

من الأهمية بمكان الإقرار بأن الغالبية العظمى من الأفارقة يعيشون فى سلام وتعاون مع جيرانهم من الاثنيات الأخرى. فالاثنية نادرا ما تترجم إلى عنف وفى الحالات التى حدث فيها ذلك كما كان الحال فى كل من السودان ونيجيريا ورواندا وأوغندا وبوروندى أمكن إرجاعه إلى السياسات والدساتير التى خلفتها القوى الاستعمارية: فكثيرا ما أعطيت مزايا هائلة للأغلبية (و أحيانا للأقلية) على حساب الجماعات الأخرى ثم تم وضع هيكل دستورى ساعد على الحفاظ على الوضع القائم أو على تدهوره (Wunsch, 1990 : 35) .

التوجهات الحديثة فى الكاميرون والجابون

فى الوقت ذاته نبذت المعارضة فى كل من الجابون والكاميرون خلافاتها وبدت مصرة على إحداث تغيير ملموس فى الانتخابات القادمة. وفى الجابون ما أن تم إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية وفى الفترة ما بين ديسمبر ١٩٩٣ وفبراير ١٩٩٤ اندلعت المظاهرات والمسيرات التى نظمتها المعارضة وواحدة من المظلات الثلاث التى تنضوى النقابات المهنية تحت لوائها ألا وهى الاتحاد الجابونى للنقابات الحرة Conferedation Gabonaise des Syndicats Libres (CGLS) حتى اضطر بونجو إلى إعلان حالة الطوارئ مرتين وإلى فرض حظر على التظاهرات. وفى المقابل قام الحرس الجمهورى فى الثالث والعشرين من فبراير ١٩٩٤ بالهجوم على مقر إقامة الأب Abessole وذلك بعد إسكات راديو الحرية Radio Liberte و هو الجهاز المستقل الوحيد للمعارضة (Afri-

ca Confidential, 1994 : 35 : 5-6) . أما تحالف الأحزاب المتطرفة ويسمى تجمع قوات التغيير CFC بقيادة كل من Abessole و Pierre-Calver Maganga Moussavoll و Jean-Bierre Lemboumba و Jules Aristides و Alexandre Sambat فقد اجتمع فى باريس فى شهر مارس ١٩٩٤ وطالبوا الحكومة الفرنسية بالتدخل لعقد مؤتمر وطنى ينتهى بالإطاحة ببونجو (Jeune Afrique 1994 : 1735 : 6) .

وفى نفس الوقت فقد Casemir Oye Mba الذى أعيد تعيينه رئيسا للوزراء فى مارس ١٩٩٤ شعبيته تماما. وهنا قام بونجو بتأجيل الانتخابات المحلية من الثالث عشر من ديسمبر ١٩٩٣ إلى السابع والعشرين من مارس ١٩٩٤ ثم الثامن والعشرين من أغسطس ١٩٩٤ بسبب ما أسماه بعدم التحمس لتسجيل الناخبين نتيجة للإضرابات التى نظمتها المعارضة والمشاكل التنظيمية (Africa Research Bulletin, 1994 : 1133 1B) . و ردا على هذا قام الأب Abessole بحث المواطنين وأعضاء المعارضة على الامتناع عن دفع الضرائب وعصيان أوامر الحكومة والامتناع عن المشاركة فى أية حكومة قومية يدعو إليها بونجو (West Africa, 1994 : 3992 : 600) . وبالمثل ففى الكاميرون اندلعت أعمال الشغب بعد إعلان بيا عن فوزه فى منتصف أكتوبر. وكما حاول Abessole فى الجابون فقد طالب Fru Ndi المحكمة العليا بإعلانه فائزًا دون جدوى . وقد رد بيا على هذا بتحديد إقامة الزعيم وكثير من مؤيديه وأعلن فى آخر أكتوبر حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر فى الإقليم شمال الغربى . وبانحسار عدم الاستقرار فى يناير ١٩٩٤ أعلنت الحكومة العفو عن كل المعتقلين السياسيين الذين تم اعتقالهم عام ١٩٩٢ . ولكن كما كان الحال فى الجابون فقد قام المرشحون الرئاسيون المنهزمون وأحزابهم – باستثناء حزب Fru Ndi ال SDF – بتجميع قواتهم لطرح قائمة انتخابية موحدة للانتخابات المحلية القادمة .

وفى مارس ١٩٩٣ قامت المعارضة ومنها ال SDF بتشكيل الاتحاد من أجل التغيير UPC الذى قاد حملة مقاطعة لكل السلع الاستهلاكية للاحتجاج على التأييد الفرنسى لبيا . ولكن ما يدعو للسخرية هو أنه بحلول منتصف ١٩٩٤ بدا وكأن المنهزم هو الزعيم الذى استاءت منه أحزاب المعارضة الأخرى لديكتاتوريته وإصراره على أن يطلق عليه الرئيس المنتخب ، بالإضافة إلى فشل جهوده المستمرة فى عقد مؤتمر وطنى وفى غموض موقفه تجاه قضية الفيدرالية (Yared, 1994 : 1723 : 22) . وقد تفاقمت

الأمور أكثر بطرد أحد الأعضاء البارزين للحزب وهو Bernard Muna الذى طالب ال SDF بالانضمام إلى الحكومة فى دعوتها إلى البدء فى حوار وطنى حول الإصلاحات الدستورية (Engelbert, 1994 : 217) . ولكن بمرور الوقت رضخت الحكومة الكاميرونية للضغوط وقبلت بمجموعة من الإصلاحات الدستورية فى مايو ١٩٩٣ تم بموجبها تشكيل مجلس تشريعى أعلى ومجلس للدولة ونظام حكومى لا مركزى وإن كان غير فيدرالى ، بالإضافة إلى إيجاد سلطة عليا للرقابة على الجهاز الإدارى وقصر مدة الرئاسة على فترتين طول كل منهما خمس سنوات (Engelbert, 1994 : 217) .

وعليه فإن رد فعل الفائزين والمعارضة فى الدولتين قد تماثلا جزئيًا وإن كان اختلفا أيضًا جزئيًا . ففى الكاميرون يبدو وكأن هناك اتجاهًا نحو المزيد من التنازلات من قبل الحكومة . أما فى الجابون فقد بقيت تصرفات بونجو أكثر عشوائية فى محاولته إجبار المعارضة على الانضمام إليه فى حكومة وحدة وطنية يكون له فيها اليد العليا . ولكن انخفاض قيمة العملية المحلية وآثار برنامج صندوق النقد الدولى للتكيف الهيكلى والضغوط التى تمارسها فرنسا من أجل المزيد من الإصلاحات الديمقراطية كلها تؤثر على قدرات الحكام السلطويين وتزيد من إيجابية النخبة والجماهير . ولكن من السابق لأوانه التنبؤ بسقوط أى من الحاكمين كما توقع بعض الخبراء عندما تنبئوا بسقوط Biya عام ١٩٩٤ .

فكل من الرئيسين سيتمكن من احتواء العاصفة وإكمال مدة رئاسته إلا فى حالة تدخل الجيش – وهو أمر غير متوقع. وفى الكاميرون أدى النزاع النيجيرى الكاميرونى إلى جذب انتباه المواطنين بعيدا عن المشاكل المحلية. فهذه التطورات الجديدة كفيلة بتحسين صورة بول بيا خاصة فى ظل قدرته على التعامل مع الأزمة. أما فى الجابون فبونجو قادر على امتصاص غضب شعبه وتحويله باتجاه الفرنسيين كما فعل فى الماضى حينما أيدت الحكومة الفرنسية المنشقين والمعارضين. ففى أفريقيا كل شىء ممكن.

References

Ake, C. (1991) "Rethinking African Democracy", *Journal of Democracy*. 2 (1) (Winter): 32-44.

Andriamirado, S. (1992) "Lademocratie, c'est difficile". *Jeune Afrique*. 1656 (1-7).(October): 42-44.

-----, (1992) "Less vieux demons". "Less Barons de Mobutu". *Jeune Afrique*. 1631 (9-15) (April): 50-55

Less vieux demons. (1993) "Less vieux demons". *Jeune Afrique*. 1677 (25) (February-3 March): 24-25.

Azarya, V. (1978) *Aristocrats Facing Change: The Fulani in Guinea, Nigeria; and Cameroon*. Chicago: University of Chicago Press.

Azarya, V. (1988) "Reordering State-Society Relations: Incorporation and Disengagement". In *The Precarious Balance: State and Society in Africa*. Donald Rothchild and Naomi Chazan, (*eds*.) Boulder, Co.: Westview Press.

Azevedo, M. (1987) "The Post-Ahidjo Era in Cameroon". *Current History*. (May).

Bayart, Jean-Francois, (1993) *The State in Africa: The Politics of the Belly*. London: Longman.

Bougi, A. (1992) "Retour a la case depart". *Jeune Afrique*. 1656 (1-7) (October): 24.

Bratton, Micheal and Nicholas van der Walle, (1992) "Toward Governance in Africa: Popular Demands and the State". In *Governance and Politics in Africa*. Goran Hyden and Michael Bratton, (*eds*.) Boulder, Co.: Lynne Rienner.

Chazan, N. (1982) "Ethnicity and Politics in Ghana". *Political Science Quarterly*. 97 (3) (Fall): 461-485.

-----, (1986) "Ethnicity and Economic Crisis: Africa". In *Ethnicity, Politics and Development*. Dennis Thompson and Dov Ronen, (*eds*.) Boulder, Co.: Lynne Rienner Publishers.

-----, (1988) "State and Society in Africa: Images and Challenges". In *The Precarious Balance: State and Society in Africa*. Donald Rothchild and Naomi Chazan, (*eds*.) Boulder, Co.: Westview Press.

-----, (1988) "Patterns of State-Society Incorporation and Disengagement in Africa". In Donald Rothchild and Naomi Chazan, (*eds*.) *The Precarious Balance: State and Society in Africa*. Boulder, Co.: Westview Press.

Clarke, Walter. (1992) "Ethnicity and Multipartyism in Africa: Comparative

Dimensions. "Unpublished paper presented at the African Studies Association meeting in Seattle, November 21.

Coplin, William C. and Michal K. O'Leary, (*eds.*) (1992) *Political Risk Yearbook.* Syracuse, NY: Political Risk Services.

De Lancey, M. (1989) *Cameroon: Independence and Dependence.* Boulder, Co.: Westview Press.

Derrick, J. (1992) "Cameroon: One-party, Many Parties and the State". *African Insights.* 22(3): 165-177.

-----, (1989) "Colonial Elitism in Cameroon: The Case of the Duala in the 1930s". in *Introduction to the History of Cameroon: Nineteenth and Twentieth Centuries.* Martin Njeuma, (*ed.*) New York: St.-Martin's Press.

Engelbert, P. (1994) "Cameroon: Recent History". In *Africa: South of the Sahara.* London: Europa Publishers.

Engelbert, R.P. and D. Beling-Nkoumba. (1978) *Manuel de i'histoire du Cameroun.* Yaounde: CEPER.

Fall, E. (1992) "Que reste-t-il de la Baule?" *Jeune Afrique.* (7656) (October 1-7): 20 22.

-----, (1993) "Treize appeals pour un elu". *Jeune Afrique* (1717) (December 2-8): 36-39.

-----, (1993, 1994) "Gabon: que va faire Bongo? 2 *Jeune Afrique* (1720-1721) (December 23-January 5): 36-37.

Fanon, F. (1968) *The Wretched of the Earth.* New York: Grove Press.

Fanon, F., Gardinier, D. (1993) *World Bibliographical Series,* Gabon. Oxford: CLIO Press.

Horowitz, D.L. (1978) "About Face in Africa: the Return to Civilian Rule in Nigeria". *Yale Review.* 68(2): 192-206.

-----, (1985) *Ethnic Groups in Conflict.* Berkeley: University of California Press.

-----, (1993) "Democracy in Divided Societies". *Journal of Democracy.* 4(4) (October): 18-38.

Jackson, Robert, H. and Carl G. Rosberg, (1982) "Personal Rule" in *Black Africa: Prince Autocrat, Prophet, Tyrant.* Berkeley: University of California Press.

Kofele-Kale, N. (*ed.*) (1980) *An Experiment in Nation-Building: The Bilingual Cameroon Republic Since Reunification.* Boulder, Co.: Westview Press.

Lardeyret, G. "The Problem With PR". (1991) *Journal of Democracy.* 2(3) (Summer): 30 36.

Lemarchand, R. (1964) *Political Awakening in the Belgian Congo.* Berkeley, California. University of California Press.

-----, (1972) "Political Clientelism and Ethnicity in Tropical Africa". *America Political Science Review.* 66(1) (March): 68-90.

-----, (1988) "The State, The Parallel Economy, and the Changing Nature of Patronage Systems". In *The Orecarious Balance: State and Society in Africa.* Donald Rothchild and Naomi Chazan, (*eds.*) Boulder, Co.: Westview Press.

-----, (1992) "Africa's Transition to Democracy: An Interim (and Most Pessimistic) Assessment". *Africa Insight.* 22(3): 178-185.

-----, (1992) "Mobutu and the National Conference: the Arts of Political Survival". *Typescript,* August.

-----, (1992) "Africa's Troubled Transitions". *Journal of Democracy.* 3(4) October): 98-109.

Lewis, I.M. "Sir Arthur", (1965) *Politics in West Africa.* London: Allen and Unwin.

Liebenow, J.G. (1986) *African Politics: Crisis and Challenges.* Bloomington: Indiana University Press.

M'Bokolo, E. (1981) *Noirs et blancs en Afrique equatoriale.* Paris: Mouton.

Nevitte, Neli and Charles H. Kennedy, (*eds.*) (1986) *Ethnic Preference and Public Policy.* Boulder Co.: Lynne Rienner Publishers.

Nodia, G. (1992) "Nationalism and Democracy". *Journal of Democracy* 3.(4) (October): 4-21.

Reyna, S.P. (1994) "A Mode of Domination Approach to Organised Violence". In *Studying War: Anthropological Perspectives.* Reyna, S.P. and R. E. Downs, (*eds.*) Langhorne, P.A. Gordon and Breach.

Reyna, S.P. and R.E. Downs, (*eds.*) (1994) *Studying War: Anthropological Approach to Organised Violence.* Langhorne, P. A: Gordon and Breach.

Saint-Paul, Marc Aicardi de Gobon, (1987) *The Development of a Nation.* New York: Routledge.

Soudan, F. (1993) "Les Chances du Premier ministre bis". *Jeune Afrique.* 1682. (April 17).

Soudan, F. (1992) "Lecons Camerounaises". *Jeune Afrique* 1659 (October 22-28): 9-10.
Thompson, V. and Richard A. (1960) *The Emerging States of French Equatorial Africa.* London: Oxford University Press.
Wunsch, J.S. (1990) "Foundations of Centralization: The Colonial Experience and the African Context". In *The Failure of the Centralized States.* Wunsch, James S. and Dele Olowu, (*eds.*) Boulder, Co.: Westview Press.
Wunsch, J.S. and Dele Olowu, (*eds.*) (1986) *The Failure of the Centralized State.* Boulder, Co.: Lynne Rienner Publishers.
Yared, M. (1992) "Cameroun: chacun chez soi". *Jeune Afrique.* 1662 (November): 18-23.
-----, (1993) "Faut-il craindre less Anglophones?" *Jeune Afrique.* 1712-1713 (October 28-November 10): 26-28.
-----, (1994) "Cameroun: la bande de six". *Jeune Afrique.* 1723 (January 13-29): 22.

الفصل الخامس عشر

الدستورية ، المسألة الوطنية والحرب الأهلية السودانية

بقلم : ك. ك. براه

ترجمة : د. محمد عاشور مهدى

مقدمة :

اندلع الصراع المسلح فى السودان منذ أغسطس ١٩٥٥م ، وهو الصراع الذى لا يوازيه فى طول أمده سوى (النضال) الإريترى المسلح الذى بدأ فى ١٩٦١م. ويمكن إرجاع بدايات إحياء القومية الأفريقية فى السودان إلى تمرد توريت Torit Muting فى أغسطس ١٩٥٥م ، عندما ثارت مجموعة من أفراد الفرقة الاستوائية فى توريت ضد السلطة العسكرية المكلفة بإنهاء الحكم الثنائى المصرى البريطانى ، والخاضعة آنذاك لرئاسة السودانيين العرب، وقد وقع ذلك خلال شهور نقل سلطات الدولة من إدارة الحكم الثنائى إلى أيدى السودانيين فى يناير ١٩٥٦م.

وبعد فشل التمرد ، ظهرت مقاومة مسلحة فى نقاط مختلفة فى الجنوب . وقد عملت وحدات التمرد بقيادة لاتادا Latada وبول على غاتالا Paul Ali Ghatala ، كمجموعات تمرد منفصلة على ضفتى نهر النيل. وحتى مطلع الثمانينات عملت وحدة بول على غاتالا فى منطقة الاستوائية الغربية . وعلى أية حال ، فإنه بحلول عام ١٩٥٩م ، كان قد تم استنفاد قوة المقاومة المسلحة ، واندلعت نيران العصيان المسلح بصورة حادة من جديد فى ١٩٦٣م ، مع ظهور انيانيا Anya Nya بقيادة سانو Sanu (الاتحاد الوطنى الأفريقى السودانى) . وعبر مراحل متنوعة وصاخبة للتطور ، تم التوصل إلى حل رئيسى بمقتضى اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢م ،

وعلى حين اتفقت معظم الفصائل المتمردة بقيادة جوزيف لاجو على اتفاق سلام أديس أبابا ، عارضت بعض العناصر التابعة لغوردون موروتات ماين Gordon Mourtat Mayen وبول على غاتالا وغيرهم الاتفاق . وواصل بول على غاتالا الصراع المسلح ، في حين فضل غوردون موروتات ماين واجرى جادن Aggrey Ja-den بقاءهم في المنفى كممثلين سياسيين وتاريخيين للتمرد المستمر.

ومع اندلاع حادث اكوبو Akobo ، ١٩٧٥ ، على إثر فشل محاولة عملية إدماج وحدات انيانيا في الجيش الوطني ، اندلعت نيران الحرب من جديد. وبرزت جبهة انيانيا الوطنية على السطح من مجموعة بدايات صغيرة في حادث اكوبو وانتظمت تحت القيادة السياسية لجوردون موروتات ماين حتى عام ١٩٨١م.

وعلى حين أدى اتفاق إدريس أبابا إلى ما يقرب من عشر سنوات من السلام للجنوب، فإن مرحلة السبعينيات تبدو في التحليل الأخير وكأنها فترة هدنة حربية أكثر منها فترة سلام دائم . فنظام نميرى الذى قام على السلام الذى وفره اتفاق أديس أبابا تجاهل ونقض شروط الاتفاق. ودفع الدولة السودانية طوعاً أو كرهاً نحو دوامة شديدة من الحرب الأهلية في عام ١٩٨٣م. وقاد التمرد المسلح الدكتور جون جارنج وجوزيف اودوهو ، العضوان المتمرسان والمؤسسان لحركة انيانيا في عام ١٩٦٣م.

ولكن لماذا استعصى الصراع السودانى إلى هذا الحد على الوصول إلى سلام دائم ؟ يمكن تفهم هذا التساؤل جزئيا على أنه عدم مقدرة الأطراف المتصارعة على تحقيق ترتيبات سياسية ودستورية تستطيع حل التناقضات المؤدية إلى الحرب الأهلية . والملمح الأساسى لهذه التناقضات هو المسألة الوطنية فى السودان ، فى ظل هيمنة الأقلية العربية على سلطة الدولة ، وسيطرتها على القوات المسلحة ، الإدارات الحكومية ، النخبة السياسية ، التجارة ، المؤسسات التجارية ، البنوك والقضاء ، وتوجيه أدوات وصلاحيات الدولة إلى سياسات صريحة وضمنية تهدف إلى تعريب الغالبية الوطنية الأفريقية.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وبتحديد أكثر منذ مؤتمر جوبا ١٩٤٧م ، دافعت وجهة نظر القوميين الأفارقة بدرجة كبيرة عن الخيار الفيدرالى الذى يعترف بأغلبية الأفارقة. وهو ما عارضته النظم السودانية المتعاقبة. فاتفاق أديس أبابا قد منح بعض الاعتراف بالتعبير الذاتى للقومية الأفريقية فى شكل دستورى

للاستقلال الذاتى الإقليمى للجنوب ، إلا أن ميوعة وهشاشة ذلك الصرح الدستورى أدتا إلى تآكل مستمر لقواعده بفعل نظام نميرى الذى أخذ بمرور الوقت يتمادى فى ممارسة سياسات "فرق وسد" ، والتفكيك المستمر لاتفاق أديس أبابا، والتعريب .

المسألة الوطنية :

ينظر ٣٩ فى المائة فقط من السودانيين إلى أنفسهم على أنهم عرب[١]. ورغم هذه الحقيقة فإن السودان ينظر إليها من جانب معظم الأجهزة الدولية على أنها جزء من العالم العربى. والمفارقة نابعة من واقع أن السمة المهيمنة هى الطابع العربى، فالسودان بالمعنى القومى دولة حكم أقلية، وبالمعنى السياسى الصارم يمكن مقارنتها بنظام حكم الأقلية البيضاء فى جنوب أفريقيا وناميبيا فى أفريقيا جنوب الصحراء ، مهما كانت محدودية تلك المقارنة. وللسخرية ، إن هذا الإدراك المقارن لجنوب أفريقيا والسودان لاحظه قائد المعارضة البرلمانية جنوب الأفريقى الأسبق فان زيجل سلابرت [٢].

إن الصراع السودانى كثيرا ما يفسر على أنه مجرد مواجهة إقليمية ، وهذه الرؤية خاطئة مثلها مثل القول بأنه بالأساس صراع دينى ، فرغم أن المشكلة تحمل كلا من الأبعاد الإقليمية والدينية فإن تلك السمات تخفى السمة الأكثر جوهرية للمواجهة والمتمثلة فى أن السودان تكون بصفة أساسية من الأفارقة المتركزين بدرجة كبيرة فى الجنوب ، حيث ثقافتهم أيضا أقل عروبة . فالجنوبيون بدرجة ما قد اعتنقوا المسيحية إلا أن الغالبية تعتمد بدرجة أكثر على رؤاهم الأفريقية التقليدية للعالم وطقوسهم . أما فى الشمال فقد اعتنق معظم الأفارقة بدرجة كبيرة الإسلام. ولكن مرة أخرى لم تكن المعتقدات الأفريقية غائبة ، وبخاصة بين الفور Fur ، الفونج Fung ، والنوبا Nuba . والشمال هو الذى شهد أفول السمات الثقافية الأفريقية وحلول الثقافة العربية محلها . وفى مناطق عديدة من الشمال ، اندثرت ببطء اللغات الأفريقية فى مواجهة قوى التعريب ونفوذه ، فالبجا الذين قاوموا تاريخيا التعريب ، تعربوا بدرجة كبيرة . أما الفونج والنوبا

والمساليت والزغاوة والفور فقد ظلوا واعين بدرجة كبيرة بهويتهم الوطنية الأفريقية. وعلى أية حال ، فإنه من بين كل قوميات الأفارقة بالشمال ، كان الشعور بالهوية العربية متفشيا بصفة خاصة بين النوبيين . والمفارقة الأخرى هنا ، هى أنه قبل غزو العرب للنوبة ، كانت تلك المنطقة قد اعتنقت المسيحية منذ البدايات المبكرة ، منذ ٥٤٣ – ٥٨٠ بعد الميلاد ، وتفوقت المسيحية على الممارسات الدينية الأفريقية الخالصة ، وتحولت المسيحية فى الواقع بعد ذلك إلى الديانة الرسمية[٣]. وفى مستهل ١٧٤٢م أشير إلى وجود جيوب لمجتمعات مسيحية فى النوبة[٤]. ورغم أنه اليوم ، يدعى العديد من النوبيين الهوية العربية ، استنادا إلى تعريب ثقافتهم ، فإنه من الجدير بالملاحظة وجود تشابهات فى الهياكل اللغوية بين اللغات النوبية فى حوض النيل ، وبخاصة الدونقادويون Dong-dawi والماهاس Mahas ، ولغات جبال النوبا وبعض القوميات الأفريقية الأصغر فى دارفور وبعض لغات الجنوب.

ولقد أشرت فى موضع آخر إلى أنه يمكن بصفة أساسية تصنيف السودانيين بالشمال الذين يدعون الهوية العربية إلى إحدى جماعتين . من ناحية الجعلى Jaali والبرابرة Barabra الذين هم بالأساس زراع نهريون نوبيون ، ومن ناحية أخرى ، جهينة الذين هم بالأساس جماعات رعوية. وبين الجعلى بصفة خاصة ، مازالت اللهجات النوبية حية فى مواجهة التعريب المتزايد[٥].

وهيمنة الأقلية العربية على الاقتصاد السياسى السودانى ، تتبدى بصفة خاصة فى حالة التخلف الحاد فى الجنوب والتنمية الأفضل نسبيا فى الشمال. فالتباين الطبقى يميل إلى التوازى مع التمايزات القومية الأساسية . ويلاحظ ذلك بصفة أساسية بين النخب ، فى ظل التمثيل الضعيف جدا للأفارقة داخل قطاعات التجارة والبنوك ، والقضاء والجيش ، وفى المقابل، فإن الأفارقة ممثلونَ بدرجة كبيرة فى فئات العمالة الخدمية الدنيا فى الخرطوم وأم درمان.

وبلغت رغبة الجماعات المسيطرة فى المجتمع السودانى إلى تعريف أنفسهم على نحو مغاير قدر الإمكان عن الأفارقة – فى بعض الأحيان – درجة السخف ، فعلى سبيل المثال ، يشير جوزيف أودوهو إلى أنه :

"فى كل جواز سفر يعطى لأى سودانى ، سواء كان بنى اللون ، أو شبه ابيض ، أو فاحم السواد فإنه يقال دائما "بنى" وفى جواز سفرى كتب أننى بنى اللون ، ويحتمل أنه إذا ذهبت يوما ما إلى نيجيريا ، فانهم سوف يقولون : بنى ؟! هذا الرجل !!. إنها واحدة من الأشياء التى لا يمكنك معرفتها حتى تعيش هنا فترة طويلة لتعرف الفرق بين الشمال والجنوب"[٦].

وادعاء العروبة فى السودان ، يحمل معه فكرة شخصية عن السمو الثقافى والقومى[٧] وهو ما يشجع على التعريب.

وتاريخيا ، فى الشعور الجمعى للأفارقة ، ربما يكون ما شكل الإدراك الأفريقى الموحد للعرب ، هو تاريخ الرق – فعبد الرحمن سول Sule ، المسلم الجنوبى الذى كان فى طليعة أنصار السياسات الفيدرالية فى الأربعينيات والخمسينيات ، يستحضر شبابه فى مطلع القرن العشرين فيقول :

"كان أبى زعيما ، وكان الأفنديات الذين جاءوا إلى جوار قريتنا ، لقتل الأفيال ، مسلمين. وقد اعتدت أن أرى ما يفعله هؤلاء الناس . وهكذا أصبحت مسلما وفى عام ١٩٢٧م ، قبض على ومعى سلاح من أثيوبيا ، وفى تلك الأثناء كنت قد أصبحت مسلما بالفعل ، لكننى كنت واعيا تمام بأفريقيتى . وعندما كنت صبيا ، كان والدى إذا ما أيقظنى متأخراً فى الصباح يقول "إذا كنت فى عهد الأنصار كنت ستسترق" . وكان أبى دائما ما يوقظنى مبكرا كى لا أسترق على حد تعبيره من جانب الأنصار"[٨].

والسياسى المتمرس كليمنت مبورو ، الذى كان والده زعيما للندوجو Ndogo، يشير إلى إنه خلال الثلاثينيات :

"كان هناك .. تجار عرب وباعة جائلون يأتون للتجارة .. وكانت مشاعر الأفراد (نحوهم) هى عدم الثقة .. ذلك أنهم لم يكونوا مخلصين ، ولا أمناء ، ولا أهلا للثقة .. فقد اعتادوا أن يبيعونا أفرادا سوداً ، اعتادوا التجارة فى البشر .. لذا نشأنا مع الشعور بأنهم ليسوا أصدقاء ، ولا مخلصين[٩].

ولقد أدت عدم قدرة سودان ما بعد الاستقلال على مواجهة ذلك التاريخ ، بتوازن وصراحة دون هوى ، والتعامل معه بموضوعية وانفتاح على كافة

المستويات الاجتماعية ، إلى مضاعفة الروابط العشائرية القومية السودانية . ولقد كان أودوهو لاذعا فى ملاحظته حيث يقول :

"حسنا ، إن الأفراد – وبخاصة الأفراد فى شمال السودان – غالبا مالا يسعدون بذكر تجارة الرقيق. ولا يفهم المرء حقيقة لماذا يكون الأمر على هذا النحو .. فعلى مدى الأعوام التى عملت فيها مدرسا بالمدرسة ، كان التاريخ ملغى من المنهج المقرر فى جنوب السودان. ولم يكن مسموحا بتعليم التاريخ .. وعندما تركت المقاطعة فى عام ١٩٦٠م ، لم يكن التاريخ قد درس . فمن عام ١٩٥٠ حتى ١٩٦٠م هذا العقد بأكمله ، لم يدرس التاريخ فى جنوب السودان لمجرد تجنب فكرة الرق .. الآن يدرسونه ، لكنهم يتجاوزون حقبة الرق"(١٠).

إن طمس تاريخ الرق فى السودان لا يعنى فقط إنكار حق الأفارقة فى الجنوب فى التعرف على تاريخهم الوطنى لكنه بالمثل يؤدى (ذلك الإنكار) إلى تقويض تاريخ القوميات الشمالية. فعلى نحو ما يشير السير هارولد ماكيكل Harold Machichael ، فإن عملية استيراد الرقيق من النساء من الجنوب والتى استمرت لقرون دون انقطاع ، تعطى مؤشرا آخر على التناغم الزائف لدى أولئك الأفراد النوبيين(١١).

إن عدم حل المسألة الوطنية وأسسها الطبقية يمكن القول بأنه السبب الرئيسى للحرب الأهلية . وغياب الترتيبات السياسية التى تعترف بالسمة الوطنية الأفريقية الغالبة فى ذات الوقت الذى تمنح فيه الأقلية العربية حقوقا دستورية عادلة ، يمثل وصفة لاستمرار الحرب. فكل تغيير حكومى فى السودان خلال الثلاثين عاما المنصرفة باعثه – على اختلاف الدرجة – اعتبارات تتعلق بالمسألة الوطنية كما عبر عنها فى "مشكلة الجنوب" . وكما يلاحظ امبروزى رينج ثيك Ambrose Ring Thick فإن "هذه الحرب بدأت منذ ثلاثين عاما بسبب التوجهات غير الواقعية للسودانيين الشماليين الذين خلفوا البريطانيين ، التى – متضافرة مع الافتقار إلى أى وعى وطنى – حالت دون وضع ترتيبات دستورية تحظى بقبول الجنوبيين"(١٢).

وعليه ، فإن المقاومة الوطنية الأفريقية بقيادة جيش تحرير شعب السودان ، والحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLA / SPLM) ، أصبحت تمثل الأداة الأخيرة

للأفارقة فى السودان فى سعيهم نحو تقرير المصير ، والتحرر الوطنى وحكم الأغلبية فى إطار صيغة دستورية لكل السودان . ومنذ عام ١٩٨٣م ، لم تعد الحرب الأهلية محصورة فى نطاق جغرافي بالجنوب ، وانتشرت – وان يكن بضعف – إلى مناطق أخرى يقطنها بكثافة الأفارقة فى الشمال، مثل منطقة جنوب كردفان ، وجنوب منطقة النيل الأزرق ، وتؤكد تلك التطورات حقيقة أن الصراع ليس مجرد صراع إقليمى لكنه يمثل رفضا أفريقيا لحكم الأقلية العربية.

المعضلة الدستورية :

إن السودان الحالية – مثل جميع دول قارة أفريقيا – نتاج القوى الاستعمارية ، بريطانيا فى حالتنا هذه . ورغم أن ترتيبات الحكم الذاتى المشترك لعام ١٨٩٨م ، اشترطت مشاركة مصر، ظلت بريطانيا على كافة المستويات والأهداف هى الشريك الجوهرى فى الترتيبات . وقليل هم الذين عبروا عن التفكير البريطانى فى تلك المسألة بالدقة التى عبر بها اللورد كرومر Lord Cromer. فهو يعتقد : "أن الحقائق من الوضوح بمكان . فقبل خمسين عاما، أدى سوء الحكم المصرى ، إلى تمرد ناجح فى السودان . وأن الحكم البريطانى طور الموارد العسكرية والمالية لمصر إلى المدى الذى برر تبنى سياسة إعادة الفتح . إلا أن إنجلترا وليست مصر هى التى قامت بإعادة فتح البلاد". ويعترف (كرومر) أن وزارة المالية المصرية هى التى تحملت نصيب الأسد فى تكاليف الحملة ، وأن القوات المصرية كانت هى عماد الحملة العسكرية ، لكنها خضعت لقيادة وتوجيه ضباط بريطانيين "... فالمرشدون (القادة) كانوا من إنجلترا" . وبالنسبة لكرومر فإنه من السخف الاعتقاد أنه بدون الدور البريطانى ومساعدته فى شكل رجال وأموال كان يمكن للحكومة المصرية إعادة فتح السودان"(١٣)، وعلى أية حال ، فإنه على الرغم من إنه فى إطار ترتيبات الحكم الثنائى المشترك كانت بريطانيا هى الشريك صاحب اليد العليا ، فإنه سيكون من الظلم إنكار ادعاءات مصر ودورها فى تقرير مستقبل الأوضاع السياسية فى السودان"(١٤). فهنا يقع حجم

وحدود السيادة والسيطرة المصرية على السودان المصرى البريطانى . فخلال حقبة الحكم الثنائى المشترك (١٨٩٨ : ١٩٥٦) أدرك العديد من الإداريين البريطانيين – لاسيما أولئك الذين خبروا واقع الجنوب – إن الترتيبات السودانية هى برميل متفجرات محتمل. إلا إنه – لأسباب استعمارية ومصلحية مختلفة – انسحبت بريطانيا دون وضع تدابير دستورية كان يمكنها إبطال مفعول القنبلة الزمنية السياسية والدستورية الكامنة فى الوضع (القائم فى السودان).

وإدراكا للثنائية الثقافية بين الأفارقة والعرب فى السودان . صاغت بريطانيا السياسة الجنوبية فى ١٩٣٠م ، إلا أنه قبل ذلك بزمن طويل ، أتبع اقتراب الأمر الواقع de Facto بالاعتراف بالاختلاف بين المصالح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمناطق التى يتركز فيها الأفارقة بكثافة فى الجنوب الأقصى من البلاد ، والمقاطعات المعربة فى الشمال وبخاصة فى المناطق النهرية شمال دائرة عرض ١٢ درجة.

وكان المنهج المفضل للبريطانيين من أجل فصل الجنوب الأفريقى عن الشمال العربى هو النجلزة والتنصير . ففى عام ١٩٠٣م ، أباحت إدارة الحكم الثنائى مناطق من الإقليم الواقع جنوب دائرة ١٠ درجة لإرساليات تنصيرية مختلفة . وحظيت تلك الترتيبات بمباركة واسعة من لائحة عام ١٩٠٥م الخاصة بقواعد وشروط تنظيم عمل الإرساليات. وقد أعطى قانون عام ١٩٠٦م المزيد من الامتيازات المالية للإرساليات. ولم تلن مقاومة الأفارقة للهيمنة البريطانية واستمرت حتى الثلاثينات . وقد نظر للتعليم من جانب كرومر على أنه أداة حيوية (حاسمة) فى التطويع . وبدا أن بريطانيا ستدعم عملية التنصير. ولقد كان الجنود الشماليون هم الهدف التالى فى استراتيجية الإداريين والمنصرين فى الجنوب . ففى عام ١٩١١م اقترح حاكم منجلا Mongalla أوين Owen إقامة معهد لتخريج جيش جنوبى جديد من الأفارقة ليحل محل القوات السودانية الشمالية . وفى عام ١٩١٤م تخرجت أول دفعة من الفرقة الاستوائية الجديدة ودخلت الخدمة . وفى عام ١٩١٤م حل يوم الأحد محل الجمعة كإجازة أسبوعية فى نتوء لادو Lado En-clave . وطبقت تلك اللائحة فى مقاطعة منجلا Mongalla فى عام ١٩١٧م . وفى تلك المقاطعة الأخيرة وفى ذات العام ، قام الحاكم "أوين" بنفى المسلمين الملتزمين

فى المنطقة إلى الشمال ، وفى نفس العام امتنع الحاكم عن كل الاحتفالات الإسلامية . وفى عام ١٩٢٢م أجازت إدارة الحكم الثنائى مراسيم تصاريح السفر والمرور وكذا نظام المناطق المغلقة. وقد جعل القانون الأخير مناطق من شمال كردفان ، كسلا ، الجزيرة ، دارفور ، الاستوائية ، مناطق مغلقة . واستنادا إلى تلك الأوامر (المراسم) ، أصبح الجنوب مغلقا فى وجه العناصر الشمالية . ونص مرسوم تصاريح السماح بالتجارة لعام ١٩٢٥م على أنه يسمح فقط للمواطنين الأصليين فى الجنوب بالتجارة فى الجنوب دون ترخيص. وقد أجريت المزيد من التعديلات على ذلك المرسوم فى عام ١٩٢٨م ، حيث تم السماح للتجار السوريين واليونانيين (بالتجارة فى الجنوب) باعتبار أنهم يمثلون الدين المسيحى . ولتأكيد التفكير البريطانى فى الممارسة الإدارية بصفة عامة وفصل الجنوب عن التأثيرات العربية بصفة خاصة ، وجدت أفكار الحكم غير المباشر كما طورها لوجارد Lugard أرضا خصبة للتجربة والممارسة فى السودان .

ويمكن إرجاع البدايات القانونية للحكم غير المباشر فى السودان إلى القانون الخاص بسلطات شيوخ البدو الصادر عام ١٩٢٢م . فبحلول عام ١٩٢٣م ، نظم هذا القانون الوظائف القضائية لنحو ٣٠٠ شيخ . وفى عام ١٩٢٧م بسط (مد) قانون سلطات شيوخ البدو السلطات والصلاحيات المعترف بها والتى يتمتع بها شيوخ الإثنيات البدوية إلى الجماعات المستقرة[١٥]. وفى الجنوب تكفل اجتماع للحكام فى ١٩٢٢م ، بإحالة الإدارة المحلية "إلى أيدى سلطات أهل البلاد الأصليين Native ... تحت إشراف بريطانى". وتم تشجيع الوعى الاثنى الأفريقى. وفى عام ١٩٢٨ اختار مؤتمر الرجاف اللغوى ست لغات أفريقية كوسائط للتعليم. وبدءا من نفس العام تم تقديم منح حكومية للمدارس الإرسالية [١٦].

وهكذا ، وبصفة عامة ، فإنه بحلول أواخر العشرينات كان هناك عدد هائل من الأوامر ، واللوائح ، والترتيبات قد وضعت وأسفرت عن إغلاق الجنوب (على نحو غير محكم) أمام النفوذ التعريبى ، وتأثيراته المزيلة للهوية الأفريقية للجنوب السودانى ولقد كان بيتر وود وارد Peter Wood Ward محقا عندما أشار إلى أن ذلك الخط السياسى يتسق بصفة خاصة مع ماكميكل وما ذهب إليه من أن ذلك "لم يكن جزءا من البرجماتية التى لا يمكن تجنبها"[١٧] فالمسار الأسهل للعمل كان

هو السماح للتعريب بالانسياح فى الجنوب بمنطق تطبيق سياسة سودانية موحدة ومثل هذه السياسة البرجماتية الانتهازية على نحو ما أشار وزير الخارجية آنذاك أرثر هندرسون Arthur Henderson ، كانت ستتضمن "سياسة تهدف عن قصد وعمد إلى تشجيع التحول إلى الإسلام من جانب الأفراد الذين ليس لهم ارتباطات عرقية ولا أى انتماءات أخرى مع العرب المسلمين"(١٨). وعبر حقبة الحكم الثنائى المشترك كان هناك لوبى مميز داخل الكادر الإدارى البريطانى يشعر أنه فى وقت ما من المستقبل لابد وأن تلحق (السودان) بالإمبراطورية البريطانية فى شرق أفريقيا ، ولم تغادر تلك الفكرة أبدا طاولة البحث . وقد طرح أودوهو – مع ذلك – أنه فى الممارسة لم تؤد الترتيبات الإدارية الخاصة بالجنوب إلى عزل الجنوب عن الشمال فحسب ، بل أيضا عن شرق أفريقيا. حيث يقول :

"حسنا ، إن فكرة عزل السودان الجنوبى ضد نفوذ الشمال ... أيضا ... عزلتنا كذلك عن تأثير شرق أفريقيا . وهكذا تركنا فى العراء ، صحيح ، كشعب جنوب السودان، ولكن السودانيين الجنوبيين لم يكن لهم من مقصد يتجهون إليه ... فشمال السودان نظر إلى مصر ، كما نظرت استراليا وأمريكا فى أيامها الأولى إلى بريطانيا ... أما نحن ... فنعُرِّف أنفسنا ثقافيا ... من خلال ديانات تقليدية وغيرها ..." (١٩).

وعليه – وبكل جدية – فإن السياسة الجنوبية ، على نحو ما أصبحت تعرف ، لم تبدأ فى عام ١٩٣٠م فلقد كانت تبنى حثيثا منذ مطلع سنوات الحكم الثنائى المشترك : فعلى حين فصل النظام أبناء الشمال وثقافاته عن الجنوب ، فإنه فى الممارسة لم يكن محكما اجتماعيا ولم يستمر تطبيقه بحذافيره . وواقعيا ، فإنه حتى منتصف العشرينيات من القرن العشرين كان البقارة يجلبون الرقيق من بحر الغزال ويبيعونهم فى أسواق متنقلة بالشمال(٢٠). ومن الأهمية ملاحظة أن الإدارة والتنفيذ (التطبيق) الصارم للسياسة الجنوبية قد تم تفعيله بعد أن اكتشف عام ١٩٢٩م أن تجارة الرقيق الرائجة مازالت مستمرة من بنى شنقول حتى النيل الأبيض(٢١). ومن بعد تلك المفاجأة ، قررت السلطات التطبيق الصارم لقانون المناطق المغلقة ، وإغلاق الجنوب أمام الشماليين . بما فى ذلك الإداريون الشماليون(٢٢).

وقد بعث السكرتير المدنى Civil Secretary (السير هارولد ماكميكل) فى ٢٥ يناير ١٩٣٠م مذكرة سرية إلى حكام المقاطعات الجنوبية ، لخص فيها المبادئ الأساسية للسياسة الإدارية الحكومية فى الجنوب . والتى تمثلت فى إقامة سلسلة من الوحدات العرقية والقبلية الذاتية مزودة ببناء وتنظيم يعتمد – أيا كانت درجته – على متطلبات المساواة ووجود حكومة صالحة ، وعلى العادات المحلية ، والأعراف والمعتقدات التقليدية.

وقول محمد عمر البشير أن " هدفها النهائى – فصل الجنوب عن الشمال – الذى قاد سياسة حكومة السودان حتى عام ١٩٤٥"[٢٣]. سطحى وساذج . وبصراحة أكثر فإن ذلك الطرح يخلط النتيجة بالسبب ؛ فالغاية النهائية تتضح من قراءة خطاب الحاكم العام للسودان إلى المعتمد السامى البريطانى فى القاهرة فى عام ١٩٤٥م حيث جاء فيها أنه :

"عبر التنمية الاقتصادية والتعليمية فقط : يمكن تزويد هؤلاء الأفراد بما يعينهم على مساعدة أنفسهم فى المستقبل ، سواء انضموا غالبا إلى شمال السودان أو إلى شرق أفريقيا (أو بينهما) [٢٤].

وقد استندت السياسة الجنوبية إلى افتراض أن الجنوب متمايز وبما لا يقبل الشك بأفريقيته ، إلا أن الهدف الأولى والمصلحى الذاتى كان هو إقامة إدارة فاعلة من خلال التركيز على مبادئ : لوجارد فى الحكم غير المباشر. وبدا أن العقود الثلاثة من المقاومة المسلحة من جانب الاثنيات الأفريقية المستخدمة للعنف فى نضالها قد قاربت الانتهاء مع توطين النوير فى عام ١٩٣٣م ومع نهايات عام ١٩٣٨م أشار التقرير السنوى لسكرتير الحكومة والمتعلق بالعام السابق ، إلى حقيقة أن "أجزاء من الإقليم معرضة لاضطرابات محلية ، وأن اندلاع العنف يجب أن يكون دائما محل توقع"[٢٥]. وهو ما كان يجب تجنبه.

وقد لقيت تلك السياسة الإدارية الترحيب فى الجنوب من جانب الإداريين ، واستمرت الصيغة الرسمية المعتمدة فى سياسة الجنوب إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وشهدت الثلاثينيات من القرن العشرين بروز القومية السودانية الشمالية التى كانت إلى حد كبير مستقلة عن التأثير المصرى النشط ، والتى عبرت عن تنامى الشريحة الاقتصادية الاجتماعية الوسطى التى تعبر بالأساس عن مصالح البورجوازية الصغيرة ولكن مع بعض البورجوازية التجارية الصغيرة ولكن الثرية .

وقد ظهرت على السطح فى أول الأمر كجمعيات تعليمية ، ثقافية ، تعاونية ، يقودها بالأساس الأفنديات (صغار الإداريين) ، والنخب المتعلمة والحضرية . ورغم ظهورهم على الساحة السياسية لأول مرة عام ١٩٣١م. إلا أنهم حققوا المزيد من الحضور الفاعل بفعل التشجيع البريطانى فى عام ١٩٣٨م وتكوين مؤتمر الخريجين حيث شكلوا نوعا جديدا ، يختلف عن معظم القيادات التقليدية التابعة سياسيا . فمؤتمر الخريجين ظهر كاستجابة مباشرة لمعاهدة ١٩٣٦ المصرية - البريطانية وهى المعاهدة التى نصت على منح مصر مساحة أكبر من القدرة على المناورة فى الشئون السودانية ، والتى كانت قد تقلصت فى أعقاب اغتيال السير لى ستاك فى عام ١٩٢٤م ، وبعد عامين من منح مصر الاستقلال. وقد انقسم المؤتمر بفعل اختلاف أنصار كل من المهدية والختمية داخل المؤتمر على السياسة والأهداف . ويمثل هذان التياران ائتلافين دينيين تقليديين فى الشمال ، وقد نظمت عناصر الختمية نفسها فى جماعة (حزب) الأشقاء فى عام ١٩٤٣م واستطاعت بشكل أو بآخر السيطرة على المؤتمر العام التالى. وفى عام ١٩٤٥م ، شكل المهدية حزب الأمة [٢٦]. كما أن الطبقة العمالية فى الشمال والمكونة بالأساس من عمال السكك الحديدية ، تزايد تنظيمها خلال منتصف الأربعينات ، وتشكل الحزب الشيوعى فى عام ١٩٤٦م . إضافة إلى الحزب الاتحادى الوطنى الذى ظهر كوريث طبيعى للأشقاء فى عام ١٩٥٢م ، والقاسم المشترك بين كل هذه الجماعات هو توجهها العربى وإنكارها المسألة الوطنية عمداً أو جهلاً . وقد ساند الحزب الشيوعى فى مطلع عام ١٩٥٤م وضع الاستقلال الذاتى للجنوب ، ولكنه فى جوهره تجاهل مواجهة حقيقة أن السودان دولة أفريقية ذات أقلية قومية عربية[٢٧].

وطوال هذه الحقبة ظل الجنوب هامشيا تماما فى العمليات الاقتصادية والاجتماعية التى ولدتها عمليه تغلغل الرأسمالية الاستعمارية فى شمال السودان.

وقد أعادت بريطانيا النظر فى السياسة الجنوبية القديمة وتخلت عنها رسميا فى ١٩٤٦م. ففى مذكرته عن سياسة جنوب السودان فى ١٦ ديسمبر ١٩٤٦م أعاد السكرتير المدنى Civil Secretary جيمس روبرتسون Robertson إقرار الصيغة الجديدة التى كان من بين ما جاء فيها : "... إن شعوب جنوب السودان ، أفارقة وزنوج بالأساس ، إلا أن ذلك الضم الجغرافى والاقتصادى (على نحو ما يتبدى فى الوقت الراهن) ، إنما يستهدف منحهم رابطة لا تنفصم بالتنمية المستقبلية فى الوسط والشرق ، والشمال العربى بالسودان"[٢٨].

ومن أجل مواجهة واحتواء الوعى الوطنى المناهض للاستعمار فى الشمال ، وعملا بنصيحة ستافورد كريبس Cripps لدوجلاس نيوبولد Newbold : "لا تنتظر الأحداث"[٢٩]، تم إنشاء مجلس استشارى فى عام ١٩٤٤م ، وكان السؤال المحورى فى سياسات الشمال بعد عام ١٩٤٥م هو مسألة الاستقلال السياسى ، وما هى الهيئة والشكل الذى يجب أن يتخذه ذلك الاستقلال . حيث عكس التياران المسيطران على السياسة فى شمال السودان ، الحزب الاتحادى الوطنى (ختمية) ، والأمة (مهدية) ، وأسلافهم وجهات نظر متعارضة . فعلى حين أيد الحزب الاتحادى ترتيبات إقامة اتحاد مصرى سودانى انطلاقا من فكرتهم القديمة والأكثر ذيوعا . وحدة وادى النيل " ، فضلت جماعات المهدية الاستقلال مع درجة ما من الارتباط بالكومنولث البريطانى ، وكان معظم المتعاونين مع كل من المجلس الاستشارى ثم الجمعية التشريعية بعد ذلك من عناصر المهدية . وعلى أية حال ، فإن نجاح انقلاب ١٩٥٢م قد خلق مناخا سياسيا مواتيا للحزب الاتحادى ، ونظرا للتهديد الذى تعرضت له أطماعهم الاستعمارية فى مصر ، والشرق الأوسط ، وإمبراطورية شرق السويس وما يفرضه ذلك الحفاظ على علاقات طيبة مع المصريين والمتعاطفين سياسيا معهم ، فإن التأثير الأمريكي على سياسات بريطانيا فى الشرق الأوسط بات أمراً غير مستبعد .

وقد نصت اتفاقية أكتوبر ١٩٤٦م (بروتوكول صدقى – بيفين) ، التى تم التوصل إليها بين بريطانيا ومصر على أنه : "يستمر العمل فى السودان ، فى إطار الوحدة المشتركة بين السودان ومصر تحت التاج المصرى". ومثَّل ذلك محاولة لاستمالة مصر و"بيع السودان لمصر"[٣٠]. وعلى الرغم من عدم أخذ رأى

الجنوبيين فى تلك الأحداث أو ما تلاها ، فإن المظاهرات التى اندلعت فى الشمال بتأييد حزب الأمة ، ساعدت على سهولة تراجع بريطانيا عن تأييد نصوص البروتوكول . وخلال منتصف ١٩٤٧م تم رفع المسألة إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة حيث نظر إليها كقضية معقدة . وكان السودانيون بصفة عامة مستبعدين فى تلك النقاشات" وبصفة عامة فإنه على الرغم من امتلاك السودانيين الشماليين لبعض المنابر والأشكال المؤسسية ، فإنه لم يوجد فى الجنوب لا المنابر ولا الكوادر المتعلمة القادرة على تجميع مصالحه.

وقد شهد مؤتمر جوبا فى يونيو ١٩٤٧م بدايات النقاشات الدستورية فى السودان والتى أخفقت إلى حد بعيد فى وضع هيكل دستورى قادر على احتواء المصالح المتصارعة فى المجتمع السودانى وقد كتب المهندس الرئيسى للمؤتمر جيمس روبرتسون ،

"لقد اعتقدت انه قبل أن أنصح الحاكم العام فى المجلس بهذه المسألة (عقد المؤتمر) ، أنه يتعين على أن أقنع نفسى بقدرة الجنوبيين على الجلوس فى الجمعية التشريعية ، والقيام بدور بناء فى المناقشات والمداولات ... ولقد نظرت إلى المؤتمر فى حد ذاته كأداة لكشف قدرات الجنوبيين ، وعليه فإنه من الخطأ تماما ادعاء بعض الأفراد فيما بعد أنه فى مؤتمر جوبا وافق ممثلو الجنوب على البقاء (الوحدة) مع الشمال ... فالقرار الوحيد الصادر عن المؤتمر اتخذته بنفسى. فقد قررت بعد الذى رأيته من الجنوبيين الذين حضروا : إننى أستطيع التصديق على توصية بعقد المؤتمر الإدارى ، وطلبت من الحاكم العام فى المجلس قبول الاقتراح الوارد فيها بضرورة أن تكون الجمعية التشريعية ممثلة لكل السودان"[٣١] ، ولقد أثير أن "تغيير توجهات بعض المتعلمين الجنوبيين الذين عارضوا فى البداية أى مشاركة فى الجمعية التشريعية ، ثم غيروا رأيهم ، يرجع إلى جهود محمد صلاح افشينجيتى **Eff Shingeiti** وهو عضو رأسمالى بالمؤتمر"[٣٢]. ويلقى هذا الرأى تأييد سير جيمس روبرستون الذى كتب يقول :

"أعتقد أنه آنذاك ، كان صديقى محمد شينجيتى – أحد الممثلين الشماليين الذين أخذتهم معى – مشغولا خلال المساء ، بإقناع المسئولين الجنوبيين بأن مستويات الأجور فى الشمال ستتحقق للجنوب ، إذا ما وافقوا على الاشتراك مع الشمال . وهو ما أقنع على ما يبدو كليمنت مبورو Mboroوغيره ..." [٣٣].

ويبدو اعتقاد سير جيمس روبرتسون خاطئاً ذلك إن كليمنت مبورو الذى كان أكثر المتعلمين الجنوبيين بروزا قد أدلى بشهادة مغايرة . فهو يذكر بأنه لدى الغالبية من النخبة المثقفة (الانتلجانسيا) الجنوبية التى شاركت فى مؤتمر جوبا ، كان واضحا أن أفضل مسار للحركة هو أن يلقوا بثقلهم إلى جانب الشمال ، والمشاركة فى أى ترتيبات دستورية يتم التوصل إليها على أساس من وحدة السودان وهو ما كان مفهوماً للكافة أنه المسار المعلن للعمل منذ عام ١٩٤٦م ، ومرة أخرى فإن أغلب النخبة المثقفة الجنوبية كان من رأيهم أن وضع ترتيبات مستقلة للجنوب فى إطار وحدة السودان أمر غير مرغوب . وكانت وجهة النظر الوحيدة البارزة – المعارضة ، لحسن فرتاك Hassan Fertak ، الذى شعر بأن وجود ترتيبات دستورية منفصلة داخل سودان واحد أمر ضرورى . وكان لمعظم الزعماء Chiefs آراء مختلفة . وكان موقفهم هو أن الزمن والخبرة علماهم أنه سيكون من الحمق التنسيق (البقاء) مع الشمال، وأن الانفصال خيار أفضل . وعلى أية حال ، فقد انتصرت وجهة نظر النخبة المثقفة ، ويشير مبورو أنهم لم يلتقوا أبدا بشنجيتى إلا فى حجرة المؤتمر[٣٤].

"الشخص الذى حاول التأثير علينا هو إبراهيم بدرى الذى تصادف عمله لعدة سنوات فى بحر الغزال وتصادف معرفته بى ، ومعرفته بوالدى . إننى أتذكره ، كنت جالساً ... فضغط على يدى وقال "بنى ، من الأفضل لك أن تؤثرنا على ذلك الشيء مع الشمال ... فالسودان موحد بالفعل ... لكن من أجل تطورك الدستورى من الأفضل أن يكون لك ترتيباتك المحلية الخاصة هنا ، لك مجلسك المحلى الخاص ، استقلالك المحلى الخاص ، على ألا تلتحق بالشمال مباشرة..."[٣٥]. وقد أعلن المجلس الاستشارى بمقتضى قانون المجلس الاستشارى لشمال السودان لعام ١٩٤٣م ، وقد اجتمع هذا المجلس الذى رأسه الحاكم العام وتولى منصب نائب الرئيس فيه السكرتير المدنى ، ثمانى مرات منذ عام ١٩٥٤م ، وألغى فى عام ١٩٥٤ .

ولقد كان برنامج مؤتمر جوبا أحد القرارات الأساسية التى تم التوصل إليها لمؤتمر السودان الإدارى فى ٢٢ أبريل ١٩٤٦م وكان ثانى القرارات الواقعية التى اتخذت يتعلق بالحاجة إلى مجلس تشريعى جديد وتكوينه ليحل محل المجلس

لاستشاري. وقد عورضت المسودة البريطانية بشأن التشريع – في بعض تفصيلاتها – من جانب المصريين نظراً لتهميش الدور المصري . وقد تم التغلب على تلك الاعتراضات بدرجة كبيرة في القانون النهائي الخاص بالمجلس التنفيذي والجمعية التشريعية . حيث أوجد ذلك القانون مجلسا تنفيذا من ١٢ إلى ١٨ عضواً ٥٠ في المائة منهم على الأقل سودانيون ، وقد أُسست الجمعية التشريعية على أن تتضمن ١٥ كأعضاء معينين ، ٥٢ من الشماليين ، ١٣ جنوبيين. وكان العمل في التشريع الحكومي قسمة بين المجلس التنفيذي والجمعية التشريعية . وقد شهدت الجمعية التشريعية التي اجتمعت لأول مرة في ١٥ ديسمبر ١٩٤٨م برئاسة عبد الله بيه خليل الموافقة الرسمية للجنوبيين على الإجراءات الدستورية الجارية من أجل أولوية حصول السودان على وضع الاستقلال.

وعلى حين كان الجدل السياسي في الشمال تسوده صيغة الاستقلال مع التطلع إلى درجة من الاندماج ، أو الاستقلال عن مصر . اهتم سياسيو الجنوب بدرجة أكبر بأفكار تتعلق بنوع من البناء الفيدرالي للسودان المستقل الذي يحمي المصالح الاقتصادية والثقافية والقومية، للأفارقة في الجنوب .

ولقد أدى القلق الأمريكي وتزامنه مع الضغط على حكومة بريطانيا للتوصل إلى تفاهم مع النظام المصري يحمي المصالح الغربية في الشرق الأوسط بصفة عامة ، وقناة السويس بصفة خاصة إلى إثارة مخاوف السودانيين ، وتحديدا داخل حزب الأمة ، من أن بريطانيا سوف تبيع السودان في صفقة مع مصر . لذا فإنه عندما أعلنت المملكة المصرية من خلال البرلمان المصري ضرورة الانسحاب من معاهدتي ١٨٩٩ و ١٩٣٦م المصرية البريطانية . سارعت الجمعية التشريعية الخاضعة لحزب الأمة وأصدرت قرارا عام ١٩٥١م مطالبة بحكومة ذاتية ، وتلا ذلك مناقشات أسفرت عن إقامة لجنة تعديل دستورية لعمل تغييرات دستورية . وقد بدأت تلك اللجنة عملها في ٢٩ مارس ١٩٥١م . أما الحزب السياسي الموحد الموالي لمصر ، الجبهة الوطنية ، والأشقاء المتحدون ، والختمية بقيادة على الميرغني ، فقد ساندوا الاستقلال تحت التاج المصري وليس الاندماج العام ، وقاطعوا جميعهم لجنة التعديل الدستوري ، كما فعلوا مع اللجنة التشريعية والمجالس الاستشارية (٣٦).

وعندما ألغت الحكومة المصرية فى ٨ أكتوبر ١٩٥١م اتفاقيتى ١٨٩٩م ، ١٩٣٦م وأعلنت دستورا للسودان ، فإنها قد لقيت معارضة كل الاتجاهات السياسية فى السودان باستثناء الأشقاء [٣٧]. وقد عارضت بريطانيا الدستور المصرى وأعدت فى النهاية تقريرا اعتبر بمثابة مسودة قانون حكم ذاتى ، تم تبنيه من جانب الجمعية التشريعية فى ٣٢ أبريل ٢٥٩١م . وقد أجازت الحكومة البريطانية مسودة القانون فى أكتوبر من نفس العام [٣٨].

وفى يوليو ١٩٥٢م تمت الإطاحة بالملك ، ودخلت الإدارة الجديدة بقيادة اللواء نجيب فى مفاوضات مع حزب الأمة وتوصلت إلى اتفاق يدعو إلى الإدارة الذاتية للسودان يسبقها فترة حكومة انتقالية . وقد وقعت كل الأحزاب السودانية الشمالية اتفاقاً مع المصريين فى ١٠ يناير ١٩٥٣م يجيز المقترحات المصرية . وقد تجاوزت بريطانيا تلك التطورات باتفاقية بريطانية – مصرية وقعت فى ١٢ فبراير ١٩٥٣م . نصت على ألا تتجاوز الفترة الانتقالية لتقرير المصير ثلاث سنوات . وقد استبعدت الاتفاقية البريطانية المصرية الجنوبيين على أساس أن الجنوب ليس له أحزاب سياسية . وهذا التجاهل لرأى الجنوب أيا كانت المبررات الرسمية المقدمة له ، قد نظر إليه بكثير من الشك من جانب القيادة الجنوبية . فقد اشتكى بنيامين لووكى Lwoki ، أحد القادة الجنوبيين البارزين من أن "الجنوبيين لم يكونوا سعداء عندما وقعت اتفاقية ١٩٥٣م . ولم يحضرها أحد . فالجمعية التشريعية كانت ميتة ... وتلغرافات الاحتجاج تم تجاهلها . ونصوص الاتفاقية لم يتم تنفيذها" [٣٩].

ولقد كانت إحدى نتائج الاتفاقية البريطانية المصرية هى إنشاء لجنة الحاكم العام لمساعدة البلاد فى انتقالها نحو الاستقلال . ولم يحتوِ ذلك الكيان على رأى الجنوب . وتم تشكيل لجنة السودنة فى فبراير ١٩٥٤م لنقل الوظائف الإدارية فى الإدارة الحكومية إلى المحليين . ومن بين ٨٠٠ وظيفة تم سودنتها حصل أربعة فقط من الجنوبيين على وظائف مساعد مفتش ضاحية ، واثنان على وظيفة مأمور . ولم تساعد تلك التطورات فى تهدئة مخاوف الجنوبيين تجاه نوايا الشمال . وفى عام ١٩٥١م ، عقدت جماعة من الجنوبيين مؤتمرا سياسيا تحول إلى الحزب الجنوبى فى ١٩٥٣م .

وفى انتخابات نوفمبر – ديسمبر ١٩٥٣م ، فاز الحزب الاتحادى الوطنى بالأغلبية واستمر السعى السياسى من أجل الاستقلال وسط محاولات من التودد إلى الجنوب .

ومع بدايات الخمسينيات ، كان الوعى السياسى الجنوبى فى تزايد ، فتحولت جماعة من قدامى متعلمى الجنوب الذين عملوا منذ ١٩٤٧ كلجنة للنخبة المثقفة – السودانية الجنوبية، فى عام ١٩٥٤م إلى الحزب الليبرالى ، دامجة ووارثة عباءة الحزب الجنوبى . وقد وجدت هذه الجماعة استجابة أكبر من حزب الأمة عن الحزب الاتحادى الوطنى. وقد حمل الحزب الليبرالى فى تلك المرحلة الجانب الأعظم من آراء الجنوبيين التنويرية . وقد عقد مؤتمر للحزب الليبرالى فى أكتوبر ١٩٥٤م فى جوبا . وكانت هناك انتقادات واسعة الانتشار لعملية السودنة. أهم من ذلك ، موافقة الوفود بالإجماع تقريبا . على ضرورة منح وضع دستورى فيدرالى مع الشمال ، الجنوب للجنوب. وعندما قام بعض ساسة الحزب الاتحادى الوطنى بجولة فى الجنوب برئاسة رئيس الوزراء "الأزهرى" قوبلوا مقابلة باردة . وعندما رفعت الحكومة مرتبات الشرطة وضباط السجون ، وبعض الإداريين للحاق بمعدلات الشمال ، تجاهلت موظفى الدرجة الثالثة التى ينتمى إليها معظم النخبة المثقفة الجنوبية . وفى منتصف عام ١٩٥٥م وجه الحزب الليبرالى دعوة إلى جميع الجنوبيين بصرف النظر عن انتماءاتهم الحزبية لتكوين "كتلة جنوبية " ، تسعى من أجل تحقيق أهداف الجنوبيين وبخاصة دستور فيدرالى"[٤٠].

ولقد كان الموقف الغالب للجنوبيين خلال هذه الفترة يفضل دستوراً اتحادياً، رغم وجود جماعة صغيرة من الجنوبيين استمرت غير راضية عن أى رابطة مع الشمال وتفضل الانفصال التام . وقد توتر المناخ السياسى ، عندما طرد ٣٠٠ من العمال الجنوبيين فى يونيو ويوليو جماعيا من مشروع الزاندى Zande Scheme فى ظل تصاعد توترات الاستوائية الغربية. وفى ٢٥ يوليو تم سجن عضو البرلمان الجنوبى إيليا كوزى Elia Kuze بعد محاكمة غير مرضية . وفى السادس والعشرين ، وقعت مظاهرة فى المدينة الصناعية نزارا Nzara وقتل ستة من الأزاندى وجرح عديد آخرون . ومنذ ذلك الحين فصاعدا ، سارت الأحداث حثيثا نحو ذروة العنف .

ولقد مثل تمرد توريت Torit في ١٨ أغسطس ١٩٥٥م ، أبرز شهادة تاريخية بأن الأفارقة فى السودان على شفا حرب ضد (دولة الأقلية العربية البازغة) . فالمطلب الدستورى للجنوبيين كان فيما سبق إلى حد كبير - هو الدعوة إلى وضع فيدرالى ، إلا إنهم فى السنوات التالية تشددت وجهة نظر الجنوبيين بصورة متزايدة . لذا - ومع رحيل شهر ديسمبر ١٩٦٠ - عندما عبر قادة جنوبيون مثل ساتورنينا لوهورى Saturinina Lohure ، فرديناند ادیانج Ferdinand Idiang ، وليم دينج William Ding ، وجوزيف أودوها Joseph Oduha ، واليكس باكوما Alexis Bakuma وغيرهم الحدود إلى أوغندا والكونغو . تزايدت قيمة وجهة النظر القائلة باستحالة الوجود المشترك مع النخبة الشمالية فى دولة موحدة ، وبدأ التقسيم والانفصال يبدو هو الخيار المفضل بصورة جدية من جانب الفصائل المسلحة للقيادة الأفريقية. وبعد ثلاث سنوات تقريبا من انتهاء عام ١٩٦٠م تم تشكيل "انيانيا Anya Nya" .

وفى ديسمبر ١٩٥٥م ، عندما سعى البرلمان إلى التصويت بالإجماع إلى جانب الاستقلال ، فإنهم قد أخفقوا بالأساس ، لأن الممثلين الجنوبيين كانوا متوجسين ومتشككين من النوايا الشمالية فيما بعد الاستقلال . فكما يشير دنج اوور ونين Deng Awur Wenyin " : لقد وقف الجنوبيون فى الطريق ، لاعتقادهم (وبحق) ، أنه إذا كان الوضع على هذا النحو فى ظل وجود المستعمرين (البريطانيين والمصريين) هنا ، فكيف سيكون الأمر بعد رحيلهم"(٤١). وقد قدمت وعود غامضة بأخذ مطالب الجنوبيين فى الاعتبار من جانب الساسة الشماليين.

واستقلت السودان فى ١ يناير ١٩٥٦م بمقتضى النصوص الدستورية لدستور ١٩٥٦م الانتقالى ، وبعد عامين أجريت انتخابات من أجل انتخاب جمعية دستورية جديدة استهلت بإجراءات انتخابية لاختيار رئيس الوزراء . فرشح الحزب الليبرالى ستانيسلاو بايساما Stanislau Paysama ضد عبد الله بيه خليل (حزب الأمة) ، وإسماعيل الأزهرى (الحزب الاتحادى الوطنى) ، مدركا تماما أنه لن يفوز ، ولكن رغبة فى إظهار أن الإرادة المستقلة للجنوب السياسى لن تتملق . وكان أول أهداف الجمعية الدستورية هو إعداد دستور دائم للسودان ، وعند إعداد مسودة الدستور وطرحها على البرلمان ، تم تجاهل مطلب الفيدرالية.

فانسحب البرلمانيون الجنوبيون من المناقشات الجارية . ويعد البيان الأخير السابق على انسحاب قيادة الجنوب ذا دلالة خاصة ، حيث لفت الانتباه إلى : "مطالبة الجنوب بفيدرالية مع الشمال ، وحق الجنوب الذى لا يقبل الشك النابع من مبدأ حرية تقرير المصير الذى يقره المنطق والديمقراطية للشعوب الحرة"[٤٢].

الأكثر دلالة من ذلك ، أن البرلمانيين وبخاصة من المناطق التى يسودها الأفارقة فى السودان الشمالى ، وتحديدا قوميات البجا Beja فى الشمال الشرقى وممثلين من دارفور وكردفان طرحوا فى مرحلة تالية مطالب مماثلة بوضع فيدرالى[٤٣]. وقد نظر إلى تلك التطورات على أنها تنذر بسوء ، لذا عمدت النخبة النهرية العربية الضيقة بقيادة رئيس الوزراء إلى الترتيب للاستيلاء العسكرى على السلطة ، وواصل نظام عبود بقسوة سياسة التعريب فى الجنوب .

وقد تنامت المقاومة الوطنية لأنيانيا عبر الزمن إلا إنها أضعفت بفعل انقساماتها العديدة وصراعات القيادة الإقليمية وغياب أيديولوجية ثابتة ومتماسكة للتحرير الوطنى ، لذا فإنه مع حلول عام ١٩٦٧م ، برزت صراعات لوردات الحرب ، واتجهت التكتيكات (الأساليب) إلى عزل جماهير الريف الذين شكلوا قاعدة الدعم الرئيسية .

ولقد كان انهيار نظام عبود فى أكتوبر ١٩٦٤م نتيجة مباشرة لفشل النظام فى التوصل إلى حلول ملائمة . وفى عام ١٩٦٥م أدت التوترات المتصاعدة إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر الدائرة المستديرة مع المتمردين الوطنيين الأفارقة ، إلا إنه فشل فى فتح الطريق فعلياً أمام مساعى التوصل إلى نهاية لأعمال التمرد المتزايدة . فبدلاً من ذلك ، أدى تصاعد المطالبة بدولة إسلامية خلال هذه الفترة ، إلى تنامى التوترات . حيث عورضت هذه الاتجاهات بشدة من جانب الجبهة الجنوبية والاتحاد الوطنى الأفريقى السودانى (SANU) . وعلى أية حال ، فإن أقوى وأشد معارضة للدستور الدينى تمثلت فى اندلاع حرب الأحراش .

ونظراً لتعاقب النظم واحد تلو الآخر على السلطة دونما قدرة على حل "مشكلة الجنوب" ، قامت حركة الضباط الأحرار بقيادة نميرى بالاستيلاء على السلطة فى ٢٥ مايو ١٩٦٩م . واعترف بيان ٩ يونيو بالتنوع الثقافى فى البلاد

ومهد ذلك الطريق إلى اتفاق أديس أبابا فى ٢٧ مارس عام ١٩٧٢م . وعلى حين منح الاتفاق الاستقلال الإقليمى للجنوب ، فإنها قد عالجت المشكلة فى نصوص إقليمية بدرجة كبيرة . فمسائل الدين ، الثقافة ، القومية قد مُنحت اهتماماً ضئيلاً . وقد شكل نميرى الاتحاد الاشتراكى السودانى كأداة للحكم المدنى وآلية سياسية فى ظل غياب الأحزاب السياسية . وفى عام ١٩٧٣م ، أجريت الانتخابات لأول جمعية وطنية شعبية ، وكانت وظيفتها اقتراح دستور دائم . وعلى حين اعترف الدستور المقترح بالاستقلال الإقليمى فإنه قد جعل الإسلام أساساً للدولة وتبنى القوانين والعادات الإسلامية كمصادر أساسية للتشريع .

وعبر ١٠ سنوات استدار نظام نميرى دورة كاملة ، وشيئاً فشيئاً ، فكك نظام نميرى أسس وهياكل الاستقلال الإقليمى للجنوب . وخلال السبعينيات استخدمت حكومة نميرى استخداماً ماهراً مبدأ "فرق وسد" فى الجنوب ، مستغلة من أجل ذلك الهدف ، المشاعر الاثنية والإقليمية الكامنة لدى الأفراد المتمسكين بقدسية عالمهم الاجتماعى المتخلف (المتوقف بدرجة كبيرة عند مرحلة ما قبل الرأسمالية) . وكانت البؤرة الرئيسية لعملية بث الخلاف والفرقة والتى استغلها بذكاء نظام حكم نميرى ، هى الصراع بين شعوب أعالى النيل وبحر الغزال من جانب والاستوائيين من الجانب الآخر . ولقد كان أحد العوامل الرئيسية فى جعل الجنوبيين بصفة خاصة عرضة لسياسة "فرق وسد" هو الطابع الطبقى للقيادة الجنوبية . حيث تكونت من عناصر بيروقراطية صغيرة فى معظمها ، تعتمد على التعيينات والمنح الحكومية فى الحفاظ على وضعها الاقتصادى الاجتماعى .

والواقع ، أن الكثير من عمليات إعادة تقسيم الجنوب ، يمكن فهمها فى ضوء اتساع تلك الطبقة والتنافس على المناصب ، وتزايد مناصب الدولة الإدارية الذى كان يعنيه ضمنياً إعادة التقسيم. وعلاوة على ما سبق ، فإن تقسيم الجنوب فى يونيو ١٩٨٣م مثل نقضا صريحاً لاتفاق أديس أبابا ولقانون الحكم الذاتى الإقليمى للجنوب لعام ١٩٧٢م .

كما أن تنفيذ مشروع قناة جونجلى لجلب المياه لمصر وتجفيف المستنقعات تم إقراره دون توافق سياسى ملائم فى الجنوب ، وبما يخالف نصائح خبراء

البيئة . وبنفس الانتهازية كان مشروع مصفاة بترول كوستى الذى سعى إلى جعل تكرير البترول المكتشف فى الجنوب خارج المنطقة ، ثم نقله بعد ذلك عبر أنابيب إلى الخارج من خلال ميناء بور سودان على ساحل البحر الأحمر .

وفى عام ١٩٨٠م ، قام بعض البرلمانيين الشماليين وبالتنسيق مع الحكومة ، بإعادة رسم الحدود بين الشمال والجنوب لجعل أراضى ضاحية جوربال الاستراتيجية الواقعة فى إقليم بحر الغزال ، وكذلك المناطق الغنية بالبترول من إقليم البحيرات ، فى منطقة الرنك Renk ، تابعة للشمال . ورغم معارضة الأعضاء الجنوبيين فى الجمعية الوطنية تم التصديق (إقرار) على الخريطة الجديدة .

ولقد كان تطبيق قوانين الشريعة فى سبتمبر ١٩٨٣م ، أكثر أعمال نظام نميرى التعسفية ضد حقوق الأفارقة غير المسلمين فى السودان . وعلى أية حال فإنه منذ ذلك الحين ، أدى الهجوم المنظم على كل الاتفاقات والتفاهمات المتعلقة بالاستقلال الذاتى للجنوب ، إلى تفجير تمرد مسلح متزايد وظهرت الحركة الشعبية لتحرير السودان ، والجيش الشعبى لتحرير السودان لقيادة الكفاح الوطنى المسلح للأفارقة .

خاتمـــة

إن تناقضات المجتمع السودانى التى أبقت لأربعة عقود نيران الحرب مشتعلة تنبع من حقيقة أن الصراع الطبقى الحاد ، كدأبه ، توازى مع الانقسامات القومية والثقافية فى المجتمع فالجانب الأعظم من الأفارقة فى السودان يتركزون فى الفئات الدنيا من الهيكل الطبقى . كما أن الجماعات النشطة الصغيرة المتمثلة فى عناصر بورجوازية بيروقراطية تفتقر بصفة عامة لرأس المال والموارد اللازمة لاعتبارها كيانات اجتماعية مستقلة .

ونقطة الالتقاء الجزئى بين النضال الوطنى والنضال الطبقى تفرض نوعاً من التنمية المتفاوتة بين الشمال والجنوب . فالأدوات الأيديولوجية لحكم الطبقات

المهيمنة فى السودان تتكون من عمودين صنويين هما الأسلمة والأكثر أهمية التعريب . فأكثر من أى شىء آخر يعبر ذلك الأخير عن إخضاع جماهير الأفارقة للبناء الطبقى ، كما أنه يظل ممثلاً لبؤرة النضال الوطنى للأفارقة ضد حكم الأقلية العربية . وما لم يكن هناك تفكير دستورى يعترف بالطابع الأفريقي الأساسى والسائد فى السودان ، ويعترف بحقوق عادلة للأقلية العربية ، فإنه من غير المتوقع إمكانية التوصل إلى سلام دائم فى السودان . وخبرة العقود الثلاثة الماضية تؤكد ذلك.

الهوامش

1. According to the 1958 Census Results.
2. Van Zyl Slabbert, (1985), *The Last White Parliament*. Johannesburg, p. 92. Van Zyl Slabbert was discussing the work of the German social scientist Theo Hanf.
3. See Giovanni Vantini, (1981), *Christianity in the Sudan*, p. 33, Bologna.
4. Giovanni Vantini, *ibid*. p. 205.
5. "African Nationalist and the Origins of War in the Sudan", *Lesotho Law Journal*, Vol. 2, No. 2. 1986.
6. Interview, Joseph Oduho, August 19, (1982), Juba.
7. Joseph Oduho, *ibid*.
8. Interview, Abdel Rahman Sule, June 7, (1983), Juba.
9. Interview, Clement Mboro, August 17, (1983), Nairobi.
10. Interview, Joseph Oduho, *op cit*.
11. H.A. MacMichael, (1922), *A History of the Arabs in the Sudan*, p. 13, Cambridge.
12. A.R. Thiik, (1985), "Political and Constitutional Crisis in the Sudan", *Sudan Today*, London.
13. The Earl of Cromer, (1908), *Modern Egypt*. Vol. 2. London, p. 112.
14. The Earl of Cromer, *ibid*. p. 113.
15. P.M. Holt and M.W. Daly, (1970), *The History of the Sudan* (3rd edition), pp. 136-137, London.
16. P.M. Holt and M.W. Daly, *ibid*.
17. Peter Woodward, (1979), *Condominium and Sudanese Nationalism*, p. 11, London.
18. Letter of Lloyd to Arthur Henderson, June 19, (1929), quoted here from Peter Woodward, *ibid*.
19. Interview Joseph Oduho, *op cit*.
20. K.D. Henderson, (1965). *Sudan Republic*, p. 162. New York.
21. K.D. Henderson, *ibid*. p. 164.
22. K.D. Henderson, *ibid*.

[23] M.O. Beshir, (1979), *The Southern Sudan. Background to Conflict*, p. 59, Khartoum.

[24] Quoted here from M. O. Beshir, *ibid.*

[25] Report on the Administration, Finances and Condition of the Sudan in 1937.

[26] Meaning "Nation". Umma party is the political face of the Ansar Sect.

[27] It is significant that in substance, the rationalizations of the Sudanese Communist Party do not differ from the 1928 formulation on the national question in South Africa as understood by Sidney Bunting.

[28] James Robertson, (1974), Transition in Africa, London.

[29] Peter Woodward, *op.cit.*, p. 33.

[30] James Robertson, *op.cit.*, p. 96.

[31] James Robertson, *op.cit.* p. 107.

[32] M.O. Beshir, The Southern Sudan, *op. cit.*, p. 66. The author indicates the source to be a letter from the Governor, Bahr al Ghazal, to District Commissioners, September 23, 1947, Sudan Government Archives.

[33] James Robertson, *op.cit.*, p. 108.

[34] Interview, Clement Mboro, August 17, (1983), Nairobi.

[35] Interview, Clement Mboro, *Ibid.*

[36] See P.M. Holt and M.W. Daly, *op cit.*, pp. 154-155.

[37] Muddathir Abd Al Rahim, 1969, *Imperialism and Nationalism in the Sudan*, p. 192, Oxford.

[38] P.M. Holt and M.W. Daly, *op cit.*, p. 155.

[39] Report of the Commission on Enquiry into the Southern Sudan Disturbances of August, 1955.

[40] Deng Awur Wenyin. (1985), *The Southern Sudan and the Making of a Permanent Constitution in the Sudan, mimeo*, Khartoum.

[41] Quoted here from A. R. Thiik, (1985), "Political and Constitutional Crisis in the Sudan", *Sudan Today*, p. 15, London.

[42] R.A. Thiik, *Ibid.*

[43] R.A. Thiik, *Ibid.*

المؤلف فى سطور :

أوكواديبا

قام بتأليف هذا الكتاب المفكر النيجيرى أوكواديبا ، وهو علم من أعلام الفكر الأفارقة – وقد صدر هذا الكتاب عام ٢٠٠٠ وبلغ عدد صفحاته نحو الألف .

وقد صدر المؤلف كتابه بمقدمة تعبر عن حنكة أكاديمية ، وأتباع ذلك بخاتمة انصرفت إلى تحليل تأثيرات عملية العولمة على السياسة فى أفريقيا – ويعتبر هذا الكتاب فتحاً لباب واسع على الشئون الأفريقية بعد أن ظل هذا الباب – على أهميته – مغلقاً لسنوات عديدة .

المترجمون فى سطور :

أ.د. إبراهيم نصر الدين	أستاذ العلوم السياسية – جامعة القاهرة ورئيس الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية . بريتوريا – جنوب أفريقيا .
أ. أيمن السيد شبانه	معيد علوم سياسية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة .
أ. رحاب عثمان محمد	معيدة اقتصاد بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة .
د/ صبحى قنصوه	مدرس علوم سياسية معهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة .
د/ عبد الجيد عمارة	مستشار إعلامى بوزارة الصحة – والهيئة العامة للاستعلامات .
د/ عبد السلام نوير	مدرس علوم سياسية – كلية التجارة – جامعة أسيوط.
د/ محمد عاشور مهدى	مدرس علوم سياسية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة القاهرة .
أ. نهاد جوهر	باحثة علوم سياسية وتعد لدرجة الدكتوراة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة .
أ. هالة ثابت	باحثة علوم سياسية وتعد لدرجة الدكتوراة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة .

المشروع القومى للترجمة

المشـروع القومــى للترجمــة مشــروع تنميــة ثقافيــة بالدرجــة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التــوازن بين المعــارف الإنســانيــة فى المجــالات العلمــيــة والفنيــة والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومى للترجمة

العنوان	المؤلف	المترجم
١ – اللغة العليا (طبعة ثانية)	جون كوين	ت : أحمد درويش
٢ – الوثنية والإسلام	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣ – التراث المسروق	جورج جيمس	ت : شوقى جلال
٤ – كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنكوفا	ت : أحمد الحضرى
٥ – ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	ت : محمد علاء الدين منصور
٦ – اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	ت : سعد مصلوح / وفاء كامل فايد
٧ – العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	ت : يوسف الأنطكى
٨ – مشعلو الحرائق	ماكس فريش	ت : مصطفى ماهر
٩ – التغيرات البيئية	أندرو س. جودى	ت : محمود محمد عاشور
١٠ – خطاب الحكاية	چيرار چينيت	ت : محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
١١ – مختارات	فيسوافا شيمبوريسكا	ت : هناء عبد الفتاح
١٢ – طريق الحرير	ديفيد براونيستون وايرين فرانك	ت : أحمد محمود
١٣ – ديانة الساميين	روبرتسن سميث	ت : عبد الوهاب علوب
١٤ – التحليل النفسى والأدب	جان بيلمان نويل	ت : حسن المودن
١٥ – الحركات الفنية	إدوارد لويس سميث	ت : أشرف رفيق عفيفى
١٦ – أثينة السوداء	مارتن برنال	ت : بإشراف / أحمد عتمان
١٧ – مختارات	فيليب لاركين	ت : محمد مصطفى بدوى
١٨ – الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	ت : طلعت شاهين
١٩ – الأعمال الشعرية الكاملة	چورج سفيريس	ت : نعيم عطية
٢٠ – قصة العلم	ج. ج. كراوثر	ت: يمنى طريف الخولى / بدوى عبد الفتاح
٢١ – خوخة وألف خوخة	صمد بهرنجى	ت : ماجدة العنانى
٢٢ – مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	ت : سيد أحمد على الناصرى
٢٣ – تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	ت : سعيد توفيق
٢٤ – ظلال المستقبل	باتريك بارندر	ت : بكر عباس
٢٥ – مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦ – دين مصر العام	محمد حسين هيكل	ت : أحمد محمد حسين هيكل
٢٧ – التنوع البشرى الخلاق	مقالات	ت : نخبة
٢٨ – رسالة فى التسامح	جون لوك	ت : منى أبو سنه
٢٩ – الموت والوجود	جيمس ب. كارس	ت : بدر الديب
٣٠ – الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣١ – مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه – كلود كاين	ت : عبد الستار الحلوجى / عبد الوهاب علوب
٣٢ – الانقراض	ديفيد روس	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣ – التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣٤ – الرواية العربية	روجر آلن	ت : حصة إبراهيم المنيف
٣٥ – الأسطورة والحداثة	پول . ب . ديكسون	ت : خليل كلفت

٣٦ - نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	ت : حياة جاسم محمد
٣٧ - واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	ت : جمال عبد الرحيم
٣٨ - نقد الحداثة	آلن تورين	ت : أنور مغيث
٣٩ - الإغريق والحسد	بيتر والكوت	ت : منيرة كروان
٤٠ - قصائد حب	آن سكستون	ت : محمد عيد إبراهيم
٤١ - ما بعد المركزية الأوربية	بيتر جران	ت : عاطف أحمد / إبراهيم فتحى / محمود ماجد
٤٢ - عالم ماك	بنجامين باربر	ت : أحمد محمود
٤٣ - اللهب المزدوج	أوكتافيو باث	ت : المهدى أخريف
٤٤ - بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	ت : مارلين تادرس
٤٥ - التراث المغدور	روبرت ج دنيا - جون ف أ فاين	ت : أحمد محمود
٤٦ - عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	ت : محمود السيد على
٤٧ - تاريخ النقد الأدبى الحديث جـ١	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨ - حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ت : ماهر جويجاتى
٤٩ - الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	ت : عبد الوهاب علوب
٥٠ - ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	ت : محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى
٥١ - مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانويبا وخ. م بينياليستى	ت : محمد أبو العطا
٥٢ - العلاج النفسى التدعيمى	بيتر . ن . نوفاليس وستيفن . ج . روجسيفيتز وروجر بيل	ت : لطفى فطيم وعادل دمرداش
٥٣ - الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	ت : مرسى سعد الدين
٥٤ - المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	ت : محسن مصيلحى
٥٥ - ما وراء العلم	چون بولكنجهوم	ت : على يوسف على
٥٦ - الأعمال الشعرية الكاملة (١)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود على مكى
٥٧ - الأعمال الشعرية الكاملة (٢)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود السيد ، ماهر البطوطى
٥٨ - مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمد أبو العطا
٥٩ - المحبرة	كارلوس مونييث	ت : السيد السيد سهيم
٦٠ - التصميم والشكل	جوهانز ايتين	ت : صبرى محمد عبد الغنى
٦١ - موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور - سميث	مراجعة وإشراف : محمد الجوهرى
٦٢ - لذّة النّص	رولان بارت	ت : محمد خير البقاعى .
٦٣ - تاريخ النقد الأدبى الحديث جـ٢	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤ - برتراند راسل (سيرة حياة)	آلان وود	ت : رمسيس عوض .
٦٥ - فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	ت : رمسيس عوض .
٦٦ - خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧ - مختارات	فرناندو بيسوا	ت : المهدى أخريف
٦٨ - نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	ت : أشرف الصباغ
٦٩ - العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	ت : أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠ - ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجث	ت : عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١ - السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	ت : حسين محمود

٧٢ – السياسى العجوز	ت . س . إليوت	ت : فؤاد مجلى
٧٣ – نقد استجابة القارئ	چين . ب . توميكنز	ت : حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤ – صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيمينوڤا	ت : حسن بيومى
٧٥ – فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	ت : أحمد درويش
٧٦ – چاك لاكان وإغواء التحليل النفسى	مجموعة من الكتاب	ت : عبد المقصود عبد الكريم
٧٧ – تاريخ النقد الأدبى الحديث ج ٣	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨ – العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	ت : أحمد محمود ونورا أمين
٧٩ – شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكى	ت : سعيد الغانمى وناصر حلاوى
٨٠ – بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	ت : مكارم الغمرى
٨١ – الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	ت : محمد طارق الشرقاوى
٨٢ – مسرح ميجيل	ميجيل دى أونامونو	ت : محمود السيد على
٨٣ – مختارات	غوتفريد بن	ت : خالد المعالى
٨٤ – موسوعة الأدب والنقد	مجموعة من الكتاب	ت : عبد الحميد شيحة
٨٥ – منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	ت : عبد الرازق بركات
٨٦ – طول الليل	جمال مير صادقى	ت : أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧ – نون والقلم	جلال آل أحمد	ت : ماجدة العنانى
٨٨ – الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٨٩ – الطريق الثالث	أنتونى جيدنز	ت : أحمد زايد ومحمد محيى الدين
٩٠ – وسم السيف (قصص)	نخبة من كُتاب أمريكا اللاتينية	ت : محمد إبراهيم مبروك
٩١ – المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربر الاسوستكا	ت : محمد هناء عبد الفتاح
٩٢ – أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكى المعاصر	كارلوس ميجيل	ت : نادية جمال الدين
٩٣ – محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	ت : عبد الوهاب علوب
٩٤ – الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	ت : فوزية العشماوى
٩٥ – مختارات من المسرح الإسبانى	أنطونيو بويرو باييخو	ت : سرى محمد محمد عبد اللطيف
٩٦ – ثلاث زنبقات ووردة	قصص مختارة	ت : إدوار الخراط
٩٧ – هوية فرنسا (المجلد الأول)	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
٩٨ – الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	نماذج ومقالات	ت : أشرف الصباغ
٩٩ – تاريخ السينما العالمية	ديڤيد روبنسون	ت : إبراهيم قنديل
١٠٠ – مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	ت : إبراهيم فتحى
١٠١ – النص الروائى (تقنيات ومناهج)	بيرنار فاليط	ت : رشيد بنحدو
١٠٢ – السياسة والتسامح	عبد الكريم الخطيبى	ت : عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣ – قبر ابن عربى يليه آياء	عبد الوهاب المؤدب	ت : محمد بنيس
١٠٤ – أوبرا ماهوجنى	برتولت بريشت	ت : عبد الغفار مكاوى
١٠٥ – مدخل إلى النص الجامع	چيرارچينيت	ت : عبد العزيز شبيل
١٠٦ – الأدب الأندلسى	د. ماريا خيسوس روبييرامتى	ت : أشرف على دعدور
١٠٧ – صورة الفدائى فى الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة	ت : محمد عبد الله الجعيدى

١٠٨ - ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى	مجموعة من النقاد	ت : محمود على مكى
١٠٩ - حروب المياه	چون بولوك وعادل درويش	ت : هاشم أحمد محمد
١١٠ - النساء فى العالم النامى	حسنة بيجوم	ت : منى قطان
١١١ - المرأة والجريمة	فرانسيس هيندسون	ت : ريهام حسين إبراهيم
١١٢ - الاحتجاج الهادئ	أرلين علوى ماكليود	ت : إكرام يوسف
١١٣ - راية التمرد	سادى پلانت	ت : أحمد حسان
١١٤ - مسرحيتا حصاد كونجي وسكان المستنقع	وول شوينكا	ت : نسيم مجلى
١١٥ - غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	ت : سمية رمضان
١١٦ - امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	ت : نهاد أحمد سالم
١١٧ - المرأة والجنوسة فى الإسلام	ليلى أحمد	ت : منى إبراهيم ، وهالة كمال
١١٨ - النهضة النسائية فى مصر	بث بارون	ت : لميس النقاش
١١٩ - النساء والأسرة وقوانين الطلاق	أميرة الأزهرى سنبل	ت : بإشراف/ رؤوف عباس
١٢٠ - الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	ت : نخبة من المترجمين
١٢١ - الدليل الصغير فى كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	ت : محمد الجندى ، وإيزابيل كمال
١٢٢ - نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان	جوزيف فوجت	ت : منيرة كروان
١٢٣ - الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	نيقل الكسندر وفنادولينا	ت: أنور محمد إبراهيم
١٢٤ - الفجر الكاذب	چون جراى	ت : أحمد فؤاد بلبع
١٢٥ - التحليل الموسيقى	سيدريك ثورپ ديڤى	ت : سمحه الخولى
١٢٦ - فعل القراءة	ڤولفانج إيسر	ت : عبد الوهاب علوب
١٢٧ - إرهاب	صفاء فتحى	ت : بشير السباعى
١٢٨ - الأدب المقارن	سوزان باسنيت	ت : أميرة حسن نويرة
١٢٩ - الرواية الاسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	ت : محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠ - الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	ت : شوقى جلال
١٣١ - مصر القديمة (التاريخ الاجتماعى)	مجموعة من المؤلفين	ت : لويس بقطر
١٣٢ - ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	ت : عبد الوهاب علوب
١٣٣ - الخوف من المرايا	طارق على	ت : طلعت الشايب
١٣٤ - تشريح حضارة	بارى ج. كيمب	ت : أحمد محمود
١٣٥ - المختار من نقد ت. س. إليوت (ثلاثة أجزاء)	ت. س. إليوت	ت : ماهر شفيق فريد
١٣٦ - فلاحو الباشا	كينيث كونو	ت : سحر توفيق
١٣٧ - مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية	چوزيف مارى مواريه	ت : كاميليا صبحى
١٣٨ - عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	إيڤلينا تارونى	ت : وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩ - پارسيڤال	ريشارد ڤاجنر	ت : مصطفى ماهر
١٤٠ - حيث تلتقى الأنهار	هربرت ميسن	ت : أمل الجبورى
١٤١ - اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	ت : نعيم عطية
١٤٢ - الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	ت : حسن بيومى
١٤٣ - قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى	ديريك لايدار	ت : عدلى السمرى
١٤٤ - صاحبة اللوكاندة	كارلو جولدونى	ت : سلامة محمد سليمان

١٤٥ – موت أرتيميو كروث	كارلوس فوينتس	ت : أحمد حسان
١٤٦ – الورقة الحمراء	ميجيل دى ليبس	ت : على عبد الرؤوف البمبى
١٤٧ – خطبة الإدانة الطويلة	تانكريد دورست	ت : عبد الغفار مكاوى
١٤٨ – القصة القصيرة (النظرية والتقنية)	إنريكى أندرسون إمبرت	ت : على إبراهيم على منوفى
١٤٩ – النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	ت : أسامة إسبر
١٥٠ – التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	ت: منيرة كروان
١٥١ – هوية فرنسا (مج ٢ ، ج ١)	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
١٥٢ – عدالة الهنود وقصص أخرى	نخبة من الكُتّاب	ت : محمد محمد الخطابى
١٥٣ – غرام الفراعنة	فيولين فانويك	ت : فاطمة عبد الله محمود
١٥٤ – مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	ت : خليل كلفت
١٥٥ – الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	ت : أحمد مرسى
١٥٦ – المدارس الجمالية الكبرى	جى أنبال وآلان وأوديت فيرمو	ت : مى التلمسانى
١٥٧ – خسرو وشيرين	النظامى الكنوجى	ت : عبد العزيز بقوش
١٥٨ – هوية فرنسا (مج ٢ ، ج٢)	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
١٥٩ – الإيديولوجية	ديفيد هوكس	ت : إبراهيم فتحى
١٦٠ – آلة الطبيعة	بول إيرليش	ت : حسين بيومى
١٦١ – من المسرح الإسبانى	اليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	ت : زيدان عبد الحليم زيدان
١٦٢ – تاريخ الكنيسة	يوحنا الآسيوى	ت : صلاح عبد العزيز محجوب
١٦٣ – موسوعة علم الاجتماع ج ١	جوردون مارشال	ت بإشراف : محمد الجوهرى
١٦٤ – شامبوليون (حياة من نور)	چان لاكوتير	ت : نبيل سعد
١٦٥ – حكايات الثعلب	أ . ن أفانا سيفا	ت : سهير المصادفة
١٦٦ – العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	يشعياهو ليقمان	ت : محمد محمود أبو غدير
١٦٧ – فى عالم طاغور	رابندرانات طاغور	ت : شكرى محمد عياد
١٦٨ – دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	ت : شكرى محمد عياد
١٦٩ – إبداعات أدبية	مجموعة من المبدعين	ت : شكرى محمد عياد
١٧٠ – الطريق	ميغيل دليبيس	ت : بسام ياسين رشيد
١٧١ – وضع حد	فرانك بيجو	ت : هدى حسين
١٧٢ – حجر الشمس	مختارات	ت : محمد محمد الخطابى
١٧٣ – معنى الجمال	ولتر ت . ستيس	ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤ – صناعة الثقافة السوداء	ايليس كاشمور	ت : أحمد محمود
١٧٥ – التليفزيون فى الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	ت : وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦ – نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	ت : جلال البنا
١٧٧ – أنطون تشيخوف	هنرى ترويا	ت : حصة إبراهيم منيف
١٧٨ – مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	ت : محمد حمدى إبراهيم
١٧٩ – حكايات أيسوب	أيسوب	ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠ – قصة جاويد	إسماعيل فصيح	ت : سليم عبدالأمير حمدان
١٨١ – النقد الأدبى الأمريكى	فنسنت . ب . ليتش	ت : محمد يحيى

١٨٢ – العنف والنبوءة	و . ب . ييتس	ت . ياسين طه حافظ
١٨٣ – چان كوكتو على شاشة السينما	رينيه چيلسون	ت : فتحى العشرى
١٨٤ – القاهرة .. حالمة لا تنام	هانز إبندورفر	ت : دسوقى سعيد
١٨٥ – أسفار العهد القديم	توماس تومسن	ت : عبد الوهاب علوب
١٨٦ – معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل أنوود	ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧ – الأرضة	بُزُرْج علوى	ت : علاء منصور
١٨٨ – موت الأدب	الڤين كرنان	ت : بدر الديب
١٨٩ – العمى والبصيرة	پول دى مان	ت : سعيد الغانمى
١٩٠ – محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	ت : محسن سيد فرجانى
١٩١ – الكلام رأسمال	الحاج أبو بكر إمام	ت : مصطفى حجازى السيد
١٩٢ – ساحت نامه إبراهيم بك جـ١	زين العابدين المراغى	ت : محمود سلامة علاوى
١٩٣ – عامل المنجم	بيتر أبراهامز	ت : محمد عبد الواحد محمد
١٩٤ – مختارات من النقد الأنجلو–أمريكى	مجموعة من النقاد	ت : ماهر شفيق فريد
١٩٥ – شتاء ٨٤	إسماعيل فصيح	ت : محمد علاء الدين منصور
١٩٦ – المهلة الأخيرة	فالنتين راسبوتين	ت : أشرف الصباغ
١٩٧ – الفاروق	شمس العلماء شبلى النعمانى	ت : جلال السعيد الحفناوى
١٩٨ – الاتصال الجماهيرى	إدوين إمرى وآخرون	ت : إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩ – تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية	يعقوب لانداوى	ت : جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠ – ضحايا التنمية	جيرمى سيبروك	ت : فخرى لبيب
٢٠١ – الجانب الدينى للفلسفة	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٢٠٢ – تاريخ النقد الأدبى الحديث جـ٤	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣ – الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالى	ت : جلال السعيد الحفناوى
٢٠٤ – تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	ت : أحمد محمود هويدى
٢٠٥ – الجينات والشعوب واللغات	لويجى لوقا كافاللى – سفورزا	ت : أحمد مستجير
٢٠٦ – الهيولية تصنع علمًا جديداً	جيمس جلايك	ت : على يوسف على
٢٠٧ – ليل إفريقى	رامون خوتاسندير	ت : محمد أبو العطا عبد الرؤوف
٢٠٨ – شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى	دان أوريان	ت : محمد أحمد صالح
٢٠٩ – السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	ت : أشرف الصباغ
٢١٠ – مثنويات حكيم سنائى	سنائى الغزنوى	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١ – فردينان دوسوسير	جوناثان كلر	ت : محمود حمدى عبد الغنى
٢١٢ – قصص الأمير مرزبان	مرزبان بن رستم بن شروين	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٢١٣ – مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر	ريمون فلاور	ت : سيد أحمد على الناصرى
٢١٤ – قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع	أنتونى جيدنز	ت : محمد محمود محى الدين
٢١٥ – سياحت نامه إبراهيم بك جـ٢	زين العابدين المراغى	ت : محمود سلامة علاوى
٢١٦ – جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	ت : أشرف الصباغ
٢١٧ – مسرحيتان طليعيتان	صمويل بيكيت	ت : نادية البنهاوى
٢١٨ – رايولا	خوليو كورتازار	ت : على إبراهيم على منوفى

٢١٩ – بقايا اليوم	كازو ايشجورو	ت : طلعت الشايب
٢٢٠ – الهيولية فى الكون	بارى باركر	ت : على يوسف على
٢٢١ – شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	ت : رفعت سلام
٢٢٢ – فرانز كافكا	رونالد جراى	ت : نسيم مجلى
٢٢٣ – العلم فى مجتمع حر	بول فيرابنر	ت : السيد محمد نفادى
٢٢٤ – دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	ت : منى عبد الظاهر إبراهيم السيد
٢٢٥ – حكاية غريق	جابرييل جارثيا ماركث	ت : السيد عبد الظاهر عبد الله
٢٢٦ – أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هربت لورانس	ت : طاهر محمد على البربرى
٢٢٧ – المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر	موسى ماردينا ديف بوركى	ت : السيد عبد الظاهر عبد الله
٢٢٨ – علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	ت : مارى تيريز عبد المسيح وخالد حسن
٢٢٩ – مأزق البطل الوحيد	نورمان كيمان	ت : أمير إبراهيم العمرى
٢٣٠ – عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣١ – الدرافيل	خايمى سالوم بيدال	ت : جمال أحمد عبد الرحمن
٢٣٢ – مابعد المعلومات	توم ستينر	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣٣ – فكرة الاضمحلال	أرثر هيرمان	ت : طلعت الشايب
٢٣٤ – الإسلام فى السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	ت : فؤاد محمد عكود
٢٣٥ – ديوان شمس تبريزى ج١	جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٢٣٦ – الولاية	ميشيل تود	ت : أحمد الطيب
٢٣٧ – مصر أرض الوادى	روبين فيدين	ت : عنايات حسين طلعت
٢٣٨ – العولمة والتحرير	الانكتاد	ت : ياسر محمد جاد الله وعربى مدبولى أحمد
٢٣٩ – العربى فى الأدب الإسرائيلى	جيلارافر – رابوخ	ت : نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠ – الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كامى حافظ	ت : صلاح عبد العزيز محمود
٢٤١ – فى انتظار البرابرة	ك. م كويتز	ت : ابتسام عبد الله سعيد
٢٤٢ – سبعة أنماط من الغموض	وليام إمبسون	ت : صبرى محمد حسن عبد النبى
٢٤٣ – تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ١)	ليفى بروفنسال	ت : مجموعة من المترجمين
٢٤٤ – الغليان	لاورا إسكيبيل	ت : نادية جمال الدين محمد
٢٤٥ – نساء مقاتلات	إليزابيتا أديس	ت : توفيق على منصور
٢٤٦ – قصص مختارة	جابرييل جرثيا ماركث	ت : على إبراهيم على منوفى
٢٤٧ – الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر	وولتر أرمبرست	ت : محمد الشرقاوى
٢٤٨ – حقول عدن الخضراء	أنطونيو جالا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٢٤٩ – لغة التمزق	دراجو شتامبوك	ت : رفعت سلام
٢٥٠ – علم اجتماع العلوم	دومنيك فينك	ت : ماجدة أباظة
٢٥١ – موسوعة علم الاجتماع ج ٢	جوردون مارشال	ت بإشراف : محمد الجوهرى
٢٥٢ – رائدات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	ت : على بدران
٢٥٣ – تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوفا	ت : حسن بيومى
٢٥٤ – الفلسفة	ديف روبنسون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٥ – أفلاطون	ديف روبنسون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام

٢٥٦ – ديكارت	ديف روبنسون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٧ – تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلى رايت	ت : محمود سيد أحمد
٢٥٨ – الفجر	سير أنجوس فريزر	ت : عُبادة كُحيلة
٢٥٩ – مختارات من الشعر الأرمنى	نخبة	ت : فاروچان كازانچيان
٢٦٠ – موسوعة علم الاجتماع ج٣	جوردون مارشال	ت بإشراف : محمد الجوهرى
٢٦١ – رحلة فى فكر زكى نجيب محمود	زكى نجيب محمود	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٢٦٢ – مدينة المعجزات	إدوارد مندوثا	ت : محمد أبو العطا عبد الرؤوف
٢٦٣ – الكشف عن حافة الزمن	چون جريبن	ت : على يوسف على
٢٦٤ – إبداعات شعرية مترجمة	هوراس / شلى	ت : لويس عوض
٢٦٥ – روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصموئيل جونسون	ت : لويس عوض
٢٦٦ – مدير المدرسة	جلال آل أحمد	ت : عادل عبد المنعم سويلم
٢٦٧ – فن الرواية	ميلان كونديرا	ت : بدر الدين عرودكى
٢٦٨ – ديوان شمس تبريزى ج٢	جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦٩ – وسط الجزيرة العربية وشرقها ج١	وليم چيفور بالجريف	ت : صبرى محمد حسن
٢٧٠ – وسط الجزيرة العربية وشرقها ج٢	وليم چيفور بالجريف	ت : صبرى محمد حسن
٢٧١ – الحضارة الغربية	توماس سى . باترسون	ت : شوقى جلال
٢٧٢ – الأديرة الأثرية فى مصر	س. س. والترز	ت : إبراهيم سلامة
٢٧٣ – الاستعمار والثورة فى الشرق الأوسط	جوان آر. لوك	ت : عنان الشهاوى
٢٧٤ – السيدة بربارا	رومولو جلاجوس	ت : محمود على مكى
٢٧٥ – ت. س. إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً	أقلام مختلفة	ت : ماهر شفيق فريد
٢٧٦ – فنون السينما	فرانك جوتيران	ت : عبد القادر التلمسانى
٢٧٧ – الچينات : الصراع من أجل الحياة	بريان فورد	ت : أحمد فوزى
٢٧٨ – البدايات	إسحق عظيموف	ت : ظريف عبد الله
٢٧٩ – الحرب الباردة الثقافية	فرانسيس ستونر سوندرز	ت : طلعت الشايب
٢٨٠ – من الأدب الهندى الحديث والمعاصر	بريم شند وآخرون	ت : سمير عبد الحميد
٢٨١ – الفردوس الأعلى	مولانا عبد الحليم شرر الكهنوى	ت : جلال الحفناوى
٢٨٢ – طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس ولبيرت	ت : سمير حنا صادق
٢٨٣ – السهل يحترق	خوان رولفو	ت : على البمبى
٢٨٤ – هرقل مجنوناً	يوريبيدس	ت : أحمد عتمان
٢٨٥ – رحلة الخواجة حسن نظامى	حسن نظامى	ت : سمير عبد الحميد
٢٨٦ – سياحت نامه إبراهيم بك ج٢	زين العابدين المراغى	ت : محمود سلامة علاوى
٢٨٧ – الثقافة والعولمة والنظام العالمى	أنتونى كينج	ت : محمد يحيى وآخرون
٢٨٨ – الفن الروائى	ديفيد لودج	ت : ماهر البطوطى
٢٨٩ – ديوان منجوهرى الدامغانى	أبو نجم أحمد بن قوص	ت : محمد نور الدين
٢٩٠ – علم اللغة والترجمة	جورج مونان	ت : أحمد زكريا إبراهيم
٢٩١ – المسرح الإسبانى فى القرن العشرين ج١	فرانشسكو رويس رامون	ت : السيد عبد الظاهر
٢٩٢ – المسرح الإسبانى فى القرن العشرين ج٢	فرانشسكو رويس رامون	ت : السيد عبد الظاهر

الكتاب	المؤلف	المترجم
٢٩٣ – مقدمة للأدب العربى	روجر آلان	ت : نخبة من المترجمين
٢٩٤ – فن الشعر	بوالو	ت : رجاء ياقوت صالح
٢٩٥ – سلطان الأسطورة	جوزيف كامبل	ت : بدر الدين حب الله الديب
٢٩٦ – مكبث	وليم شكسبير	ت : محمد مصطفى بدوى
٢٩٧ – فن النحو بين اليونانية والسوريانية	ديونيسيوس ثراكس – يوسف الأهوانى	ت : ماجدة محمد أنور
٢٩٨ – مأساة العبيد	أبو بكر تفاوابليوه	ت : مصطفى حجازى السيد
٢٩٩ – ثورة التكنولوچيا الحيوية	جين ل. ماركس	ت : هاشم أحمد فؤاد
٣٠٠ – أسطورة برومثيوس مج١	لويس عوض	ت : جمال الجزيرى وبهاء چاهين
٣٠١ – أسطورة برومثيوس مج٢	لويس عوض	ت : جمال الجزيرى ومحمد الجندى
٣٠٢ – فنجنشتين	جون هيتون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٢ – بـوذا	جين هوب وبورن فان لون	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٤ – ماركس	ريـوس	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٥ – الجلد	كروزيو مالابارته	ت : صلاح عبد الصبور
٣٠٦ – الحماسة – النقد الكانطى للتاريخ	چان – فرانسوا ليوتار	ت : نبيل سعد
٣٠٧ – الشعور	ديفيد بابينو	ت : محمود محمد أحمد
٣٠٨ – علم الوراثة	ستيف جونز	ت : ممدوح عبد المنعم أحمد
٣٠٩ – الذهن والمخ	انجوس چيلاتى	ت : جمال الجزيرى
٣١٠ – يونج	ناجى هيد	ت : محيى الدين محمد حسن
٣١١ – مقال فى المنهج الفلسفى	كولنجوود	ت : فاطمة إسماعيل
٣١٢ – روح الشعب الأسود	وليم دى بويز	ت : أسعد حليم
٣١٣ – أمثال فلسطينية	خايير بيان	ت : عبد الله الجعيدى
٣١٤ – الفن كعدم	جينس مينيك	ت : هويدا السباعى
٣١٥ – جرامشى فى العالم العربى	ميشيل بروندينو	ت :كاميليا صبحى
٣١٦ – محاكمة سقراط	آ. ف. ستون	ت : نسيم مجلى
٣١٧ – بلا غد	شير لايموفا – زنيكين	ت : أشرف الصباغ
٣١٨ – الأدب الروسى فى السنوات العشر الأخيرة	نخبة	ت : أشرف الصباغ
٣١٩ – صور دريدا	جايتر ياسبيفاك وكرستوفر نوريس	ت : حسام نايل
٣٢٠ – لمعة السراج لحضرة التاج	مؤلف مجهول	ت : محمد علاء الدين منصور
٣٢١ – تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج١)	ليفى برو فنسال	ت : نخبة من المترجمين
٣٢٢ – وجهات نظر حديثة فى تاريخ الفن الغربى	دبليو. إيوجين كليناور	ت : خالد مفلح حمزة
٣٢٣ – فن الساتورا	تراث يونانى قديم	ت : هانم سليمان
٣٢٤ – اللعب بالنار	أشرف أسدى	ت : محمود سلامة علاوى
٣٢٥ – عالم الآثار	فيليب بوسان	ت : كرستين يوسف
٣٢٦ – المعرفة والمصلحة	جورجين هابرماس	ت : حسن صقر
٣٢٧ – مختارات شعرية مترجمة	نخبة	ت : توفيق على منصور
٣٢٨ – يوسف وزليخة	نور الدين عبد الرحمن بن أحمد	ت : عبد العزيز بقوش
٣٢٩ – رسائل عيد الميلاد	تد هيوز	ت : محمد عيد إبراهيم

٣٣٠ - كل شيء عن التمثيل الصامت	مارفن شبرد	ت : سامى صلاح
٣٣١ - عندما جاء السردين	ستيفن جراى	ت : سامية دياب
٣٣٢ - رحلة شهر العسل وقصص أخرى	نخبة	ت : على إبراهيم على منوفى
٣٣٣ - الإسلام فى بريطانيا	نبيل مطر	ت : بكر عباس
٣٣٤ - لقطات من المستقبل	آرثر س. كلارك	ت : مصطفى فهمى
٣٣٥ - عصر الشك	ناتالى ساروت	ت : فتحى العشرى
٣٣٦ - متون الأهرام	نصوص قديمة	ت : حسن صابر
٣٣٧ - فلسفة الولاء	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٣٣٨ - نظرات حائرة وقصص أخرى من الهند	نخبة	ت : جلال السعيد الحفناوى
٣٣٩ - تاريخ الأدب فى إيران جـ٣	على أصغر حكمت	ت : محمد علاء الدين منصور
٣٤٠ - اضطراب فى الشرق الأوسط	بيرش بيربيروجلو	ت : فخرى لبيب
٣٤١ - قصائد من رلكه	راينر ماريا رلكه	ت : حسن حلمى
٣٤٢ - سلامان وأبسال	نور الدين عبد الرحمن بن أحمد	ت : عبد العزيز بقوش
٣٤٣ - العالم البرجوازى الزائل	نادين جورديمر	ت : سمير عبد ربه
٣٤٤ - الموت فى الشمس	بيتر بلانجوه	ت : سمير عبد ربه
٣٤٥ - الركض خلف الزمن	بونه ندائى	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٣٤٦ - سحر مصر	رشاد رشدى	ت : جمال الجزيرى
٣٤٧ - الصبية الطائشون	جان كوكتو	ت : بكر الحلو
٣٤٨ - المتصوفة الأولون فى الأدب التركى جـ١	محمد فؤاد كوبريلى	ت : عبد الله أحمد إبراهيم
٣٤٩ - دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	آرثر والدرون وآخرين	ت : أحمد عمر شاهين
٣٥٠ - بانوراما الحياة السياحية	أقلام مختلفة	ت : عطية شحاتة
٣٥١ - مبادئ المنطق	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٣٥٢ - قصائد من كفافيس	قسطنطين كفافيس	ت : نعيم عطية
٣٥٣ - الفن الإسلامى فى الأندلس (هندسية)	باسيليو بابون مالدونالد	ت : على إبراهيم على منوفى
٣٥٤ - الفن الإسلامى فى الأندلس (نباتية)	باسيليو بابون مالدونالد	ت : على إبراهيم على منوفى
٣٥٥ - التيارات السياسية فى إيران	حجت مرتضى	ت : محمود سلامة علاوى
٣٥٦ - الميراث المر	بول سالم	ت : بدر الرفاعى
٣٥٧ - متون هيرميس	نصوص قديمة	ت : عمر الفاروق عمر
٣٥٨ - أمثال الهوسا العامية	نخبة	ت : مصطفى حجازى السيد
٣٥٩ - محاورات بارمنيدس	أفلاطون	ت : حبيب الشارونى
٣٦٠ - أنثروبولوجيا اللغة	أندريه جاكوب ونويلا باركان	ت : ليلى الشربينى
٣٦١ - التصحر : التهديد والمجابهة	آلان جرينجر	ت : عاطف معتمد وآمال شاور
٣٦٢ - تلميذ باينبرج	هاينرش شبورال	ت : سيد أحمد فتح الله
٣٦٣ - حركات التحرر الأفريقى	ريتشارد جيبسون	ت : صبري محمد حسن
٣٦٤ - حداثة شكسبير	إسماعيل سراج الدين	ت : نجلاء أبو عجاج
٣٦٥ - سأم باريس	شارل بودلير	ت : محمد أحمد حمد
٣٦٦ - نساء يركضن مع الذئاب	كلاريسا بنكولا	ت : مصطفى محمود محمد
٣٦٧ - القلم الجرىء	نخبة	ت : البرّاق عبد الهادى رضا

العنوان	المؤلف	المترجم
٣٦٨ – المصطلح السردى	جيرالد برنس	ت : عابد خزندار
٣٦٩ – المرأة فى أدب نجيب محفوظ	فوزية العشماوى	ت فوزية العشماوى
٣٧٠ – الفن والحياة فى مصر الفرعونية	كليرلا لويت	ت : فاطمة عبد الله محمود
٣٧١ – المتصوفة الأولون فى الأدب التركى جـ٢	محمد فؤاد كوبريلى	ت : عبد الله أحمد إبراهيم
٣٧٢ – عاش الشباب	وانغ مينغ	ت : وحيد السعيد عبد الحميد
٣٧٣ – كيف تعد رسالة دكتوراه	أمبرتو إيكو	ت : على إبراهيم على منوفى
٣٧٤ – اليوم السادس	أندريه شديد	ت : حمادة إبراهيم
٣٧٥ – الخلود	ميلان كونديرا	ت : خالد أبو اليزيد
٣٧٦ – الغضب وأحلام السنين	نخبة	ت . إدوار الخراط
٣٧٧ – تاريخ الأدب فى إيران جـ٤	على أصغر حكمت	ت : محمد علاء الدين منصور
٣٧٨ – المسافر	محمد إقبال	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٣٧٩ – ملك فى الحديقة	سنيل باث	ت : جمال عبد الرحمن
٣٨٠ – حديث عن الخسارة	جونتر جراس	ت : شيرين عبد السلام
٣٨١ – أساسيات اللغة	ر. ل. تراسك	ت : رانيا إبراهيم يوسف
٣٨٢ – تاريخ طبرستان	بهاء الدين محمد إسفنديار	ت : أحمد محمد نادى
٣٨٣ – هدية الحجاز	محمد إقبال	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٣٨٤ – القصص التى يحكيها الأطفال	سوزان إنجيل	ت : إيزابيل كمال
٣٨٥ – مشترى العشق	محمد على بهزادراد	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٣٨٦ – دفاعًا عن التاريخ الأدبى النسوى	جانيت تود	ت : ريهام حسين إبراهيم
٣٨٧ – أغنيات وسوناتات	چون دن	ت : بهاء چاهين
٣٨٨ – مواعظ سعدى الشيرازى	سعدى الشيرازى	ت : محمد علاء الدين منصور
٣٨٩ – من الأدب الباكستانى المعاصر	نخبة	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٠١١ – الأرشيفات والمدن الكبرى	نخبة	ت : عثمان مصطفى عثمان
٣٩١ – الحافلة الليلكية	مايف بينشى	ت : منى الدروبى
٣٩٢ – مقامات ورسائل أندلسية	فرناندو دى لاجرانخا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٣٩٣ – فى قلب الشرق	ندوة لويس ماسينيون	ت : زينب محمود الخضيرى
٣٩٤ – القوى الأربع الأساسية فى الكون	بول ديفيز	ت : هاشم أحمد محمد
٣٩٥ – آلام سياوش	إسماعيل فصيح	ت : سليم حمدان
٣٩٦ – السافاك	تقى نجارى راد	ت :محمود سلامة علاوى
٣٩٧ – نيتشه	لورانس جين	ت :إمام عبد الفتاح إمام
٣٩٨ – سارتر	فيليب تودى	ت :إمام عبد الفتاح إمام
٣٩٩ – كامى	ديفيد ميروفتس	ت .إمام عبد الفتاح إمام
٤٠٠ – مومو	مشيائيل إنده	ت : باهر الجوهرى
٤٠١ – الرياضيات	زيادون ساردر	ت : ممدوح عبد المنعم
٤٠٢ – هوكنج	ج . ب . ماك ايفوى	ت : ممدوح عبد المنعم
٤٠٣ – ربة المطر والملابس تصنع الناس	تودور شتورم	ت : عماد حسن بكر
٤٠٤ – تعويذة الحسى	ديفيد إبرام	ت : ظبية خميس
٤٠٥ – إيزابيل	أندريه جيد	ت : حمادة إبراهيم
٤٠٦ – المستعربون الإسبان فى القرن ١٩	مانويلا مانتاناريس	ت : جمال أحمد عبد الرحمن
٤٠٧ – الأدب الإسبانى المعاصر بأقلام كتابه	أقلام مختلفة	ت . طلعت شاهين
٤٠٨ – معجم تاريخ مصر	جوان فوتشركنج	ت : عنان الشهاوى
٤٠٩ – انتصار السعادة	برتراند راسل	ت : إلهامى عمارة

٤١٠- خلاصة القرن	كارل بوبر	ت : الزواوى بغورة
٤١١ – همس من الماضى	جينيفر آكرمان	ت : أحمد مستجير
٤١٢ – تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج٢)	ليفى بروفنسال	ت : نخبة
٤١٣ – أغنيات المنفى	ناظم حكمت	ت : محمد البخارى
٤١٤ – الجمهورية العالمية للآداب	باسكال كازانوفا	ت : أمل الصبان
٤١٥ – صورة كوكب	فريدريش دورنيمات	ت : أحمد كامل عبد الرحيم
٤١٦ – مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر	أ. أ. رتشاردز	ت : مصطفى بدوى
٤١٧ – تاريخ النقد الأدبى الحديث ج٥	رينيه وليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤١٨ – سياسات الزمر الحاكمة فى مصر العثمانية	جين هاثواى	ت : عبد الرحمن الشيخ
٤١٩ – العصر الذهبى للإسكندرية	جون ماريو	ت : نسيم مجلى
٤٢٠ – مكرو ميجاس	فولتير	ت : الطيب بن رجب
٤٢١ – الولاء والقيادة فى المجتمع الإسلامى	روى متحدة	ت : أشرف محمد كيلانى
٤٢٢ – رحلة لاستكشاف أفريقيا جـ١	نخبة	ت : عبد الله عبد الرازق إبراهيم
٤٢٣ – إسراءات الرجل الطيف	نخبة	ت : وحيد النقاش
٤٢٤ – لوائح الحق ولوامع العشق	نور الدين عبد الرحمن الجامى	ت : محمد علاء الدين منصور
٤٢٥ – من طاووس حتى فرح	محمود طلوعى	ت : محمود سلامة علاوى
٤٢٦ – الخفافيش وقصص أخرى من أفغانستان	نخبة	ت : محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٢٧ – بانديراس الطاغية	باى إنكلان	ت : ثريا شلبى
٤٢٨ – الخزانة الخفية	محمد هوتك	ت : محمد أمان صافى
٤٢٩ – هيجل	ليود سبنسر وأندرزجى كروز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٣٠ – كانط	كرستوفر وانت وأندزجى كليموفسكى	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٣١ – فوكو	كريس هيروكس وزوران جفتيك	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٣٢ – ماكيافلى	باتريك كيرى وأوسكار زاريت	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٣٣ – جويس	ديفيد نوريس وكارل فلنت	ت : حمدى الجابرى
٤٣٤ – الرومانسية	دونكان هيث وجودن بورهام	ت : عصام حجازى
٤٣٥ – توجهات ما بعد الحداثة	نيكولاس زربرج	ت : ناجى رشوان
٤٣٦ – تاريخ الفلسفة (مج١)	فردريك كوبلستون	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٣٧ – رحالة هندى فى بلاد الشرق	شبلى النعمانى	ت : جلال السعيد الحفناوى
٤٣٨ – بطلات وضحايا	إيمان ضياء الدين بيبرس	ت : عايدة سيف الدولة
٤٣٩ – موت المرابى	صدر الدين عينى	ت : محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٤٠ – قواعد اللهجات العربية	كرستن بروستاد	ت : محمد الشرقاوى
٤٤١ – رب الأشياء الصغيرة	أروندانى روى	ت : فخرى لبيب
٤٤٢ – حتشبسوت (المرأة الفرعونية)	فوزية أسعد	ت : ماهر جويجاتى
٤٤٣ – اللغة العربية	كيس نرستيغ	ت : محمد الشرقاوى
٤٤٤ – أمريكا اللاتينية : الثقافات القديمة	لاوريت سيجورنه	ت : صالح علمانى
٤٤٥ – حول وزن الشعر	پرويز ناتل خانلرى	ت : محمد محمد يونس
٤٤٦ – التحالف الأسود	ألكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير	ت : أحمد محمود

٤٤٧ – نظرية الكم	ج. ب. ماك ايفوى	ت : ممدوح عبد المنعم
٤٤٨ – علم نفس التطور	ديلان ايفانز – أوسكار زاريت	ت : ممدوح عبد المنعم
٤٤٩ – الحركة النسائية	مجموعة	ت : جمال الجزيرى
٤٥٠ – ما بعد الحركة النسائية	صوفيا فوكا – ريبيكارايت	ت : جمال الجزيرى
٤٥١ – الفلسفة الشرقية	ريتشارد أوزبورن / بورن ڤان لون	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٢ – لينين والثورة الروسية	ريتشارد إبجنانزى / أوسكار زاريت	ت : محى الدين مزيد
٤٥٣ – القاهرة : إقامة مدينة حديثة	جان لوك أرنو	ت : حليوم طوسون وفؤاد الدهان
٤٥٤ – خمسون عاماً من السينما الفرنسية	رينيه بريدال	ت : سوزان خليل
٤٥٥ – تاريخ الفلسفة الحديثة (مج ٥)	فردريك كوبلستون	ت : محمود سيد أحمد
٤٥٦ – لا تنسنى	مريم جعفرى	ت : هويدا عزت محمد
٤٥٧ – النساء فى الفكر السياسى الغربى	سوزان مولر اوكين	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٨ – الموريسكيون الأندلسيون	خوليو كارو باروخا	ت : جمال عبد الرحمن
٤٥٩ – نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية	توم تيتنبرج	ت : جلال البنا
٤٦٠ – الفاشية والنازية	ستوارت هود – ليتزا جانستز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٦١ – لكان	داريان ليدر – جودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٤٦٢ – طه حسين من الأزهر إلى السوربون	عبد الرشيد الصادق محمودى	ت : عبد الرشيد الصادق محمودى
٤٦٣ – الدولة المارقة	ويليام بلوم	ت : كمال السيد
٤٦٤ – ديمقراطية القلة	ميكائيل بارنتى	ت : حصة منيف
٤٦٥ – قصص اليهود	لويس جنزبرج	ت : جمال الرفاعى
٤٦٦ – حكايات حب وبطولات فرعونية	فيولين فانويك	ت : فاطمة محمود
٤٦٧ – التفكير السياسى	ستيفين ديلو	ت : ربيع وهبة
٤٦٨ – روح الفلسفة الحديثة	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٤٦٩ – جلال الملوك	نصوص حبشية قديمة	ت : مجدى عبد الرازق
٤٧٠ – الأراضى والجودة البيئية	نخبة	ت : محمد السيد النتة
٤٧١ – رحلة لاستكشاف أفريقيا ج٢	نخبة	ت : عبد الله الرازق إبراهيم
٤٧٢ – دون كيخوتى (القسم الأول)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	ت : سليمان العطار
٤٧٣ – دون كيخوتى (القسم الثانى)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	ت : سليمان العطار
٤٧٤ – الأدب والنسوية	بام موريس	ت : سهام عبد السلام
٤٧٥ – صوت مصر : أم كلثوم	فرجينيا دانيلسون	ت : عادل هلال عنانى
٤٧٦ – أرض الحبايب بعيدة : بيرم التونسى	ماريلين بوث	ت : سحر توفيق
٤٧٧ – تاريخ الصين	هيلدا هوخام	ت : أشرف كيلانى
٤٧٨ – الصين والولايات المتحدة	ليو شيه تشنج ولى شى دونج	ت : عبد العزيز حمدى
٤٧٩ – المقهى (مسرحية صينية)	لاوشه	ت : عبد العزيز حمدى
٤٨٠ – تساى ون جى (مسرحية صينية)	كو مو روا	ت : عبد العزيز حمدى
٤٨١ – عباءة النبى	روى متحدة	ت : رضوان السيد
٤٨٢ – موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية	روبير جاك تيبو	ت : فاطمة محمود
٤٨٣ – النسوية وما بعد النسوية	سارة چامبل	ت : أحمد الشامى
٤٨٤ – جمالية التلقى	هانسن روبيرت ياوس	ت : رشيد بنحدو

٤٨٥ – التوبة (رواية)	نذير أحمد الدهلوى	ت : سمير عبد الحميد إبراهيـ
٤٨٦ – الذاكرة الحضارية	يان أسمن	ت : عبد الحليم عبد الغنى رجـ
٤٨٧ – الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية	رفيع الدين المراد آبادى	ت : سمير عبد الحميد إبراهيـ
٤٨٨ – الحب الذى كان وقصائد أخرى	نخبة	ت : سمير عبد الحميد إبراهيـ
٤٨٩ – هُسِّرل : الفلسفة علمًا دقيقًا	هُسِّرل	ت : محمود رجب
٤٩٠ – أسمار الببغاء	محمد قدرى	ت : عبد الوهاب علوب
٤٩١ – نصوص قصصية من روائع الأدب الأفريقى	نخبة	ت : سمير عبد ربه
٤٩٢ – محمد على مؤسس مصر الحديثة	جى فارجيت	ت : محمد رفعت عواد
٤٩٣ – خطابات إلى طالب الصوتيات	هارولد بالمر	ت : محمد صالح الضالع
٤٩٤ – كتاب الموتى (الخروج فى النهار)	نصوص مصرية قديمة	ت : شريف الصيفى
٤٩٥ – اللوبى	إدوارد تيفان	ت : حسن عبد ربه المصرى
٤٩٦ – الحكم والسياسة فى أفريقيا جـ١	إكوادو بانولى	ت : مجموعة من المترجمين

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ٧٣٦٣ / ٢٠٠٣





يعد هذا الكتاب واحدًا من أهم الكتب
التى أصدرتها الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية
(بريتوريا- جنوب أفريقيا)؛ حيث يتناول بالرصد والتحليل العديد
من القضايا المهمة المثارة على الساحة السياسية الأفريقية منها: إشكالية
الدولة فى أفريقيا، تجربة الحزب الواحد فى أفريقيا، الأبعاد الأيديولوجية
للنظم السياسية فى أفريقيا، العسكريون والحكم فى أفريقيا، قضايا التحول
الديمقراطى وآلياتها المختلفة، وفى مقدمتها الانتخابات، وأثر التعددية الإثنية على
النظم السياسية الأفريقية، وعلاقة الدين بالدولة فى القارة، إضافة إلى دور القوى
الاجتماعية كالعمال والمرأة والطلاب فى العملية السياسية؛ من خلال نماذج مختارة
من الدول تغطى معظم أرجاء القارة. كما يطرح الكتاب تصورًا لإدارة الصراع فى
أفريقيا، ذلك كله من منظور أفريقى معايش للواقع ومتفاعل معه، وليس من خلال
منظور غربى كثيرًا ما يبتعد عن فهم الواقع الأفريقى.

فالكتاب بمثابة موسوعة مصغرة لأهم القضايا المثارة على الساحة الأفريقية،
وقد قام على ترجمته نخبة من شباب الباحثين المصريين المتخصصين
فى الشئون الأفريقية ليكون جسرًا للتواصل بين مفكرى القارة
وباحثيها فى شمال القارة وجنوبها.

الغلاف / عبد العزيز السماحى